http://www.opoosoft.com

المشهد الإسرائيلي لعام ٢٠١١
ملخص تنفيذي

هنيدة غانم

يرصد تقرير مدار الاستراتيجي الحالي، أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في العام ٢٠١١، ويحاول استشراف تطور الأمور ووجهتها في الفترة المقبلة.

ويتناول التقرير بالتفصيل التطورات التي شهدتها الساحة الإسرائيلية في سبعة محاور أساسية تغطي: إسرائيل ومفاوضات السلام، مشهد العلاقات الخارجية، المشهد السياسي، المشهد الأمني والعسكري، المشهد الاقتصادي، المشهد الاجتماعي ومشهد الفلسطينيين في إسرائيل، بالإضافة إلى ملخص التقرير التنفيذي.

أشرف على إعداد التقرير وكتابته مجموعة من الباحثين المختصين، انتهجوا في تحليلهم، تقديم قراءة موضوعية استشرافية لأهم الأحداث التي ميزت العام ٢٠١١، محاولين تجنب الغوص في السرد التقريري للأحداث والتركيز على المتغيرات ذات الطابع الإستراتيجي.

إسرائيل ٢٠١١- المشهد العام

عدد سكان إسرائيل بلغ مع نهاية ٢٠١١ حوالي ٧,٨ مليون نسمة

تشير معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن عدد سكان إسرائيل بلغ مع نهاية ٢٠١١ حوالي ٧,٨٣٦ مليون نسمة،[١] من بينهم ٥,٩٠١ من اليهود الذين يشكلون ٧٥,٣٪ من التعداد العام، ومليون و٦١٠ آلاف من العرب الذين يشكلون ٢٠,٥ ٪، إضافة إلى ٣٢٥ ألف نسمة يعرفون كآخرين[٢] ويشكلون ٤,٢٥٪ من إجمالي السكان العام. وكما جرت عليه العادة في حسابات المصادر الرسمية الإسرائيلية، يشمل العدد

١ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١١ بيان صحافي: ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١
http://www.cbs.gov.il /reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201111336 (شوهد ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

٢ يضمون مسيحيين من غير العرب وآخرين غير معرفين دينيا بحسب سجلات وزارة الداخلية

http://www.opoosoft.com

الإجمالي سكان القدس المحتلة من الفلسطينيين الذين يقدر عددهم بـ ٢٩٠ ألف نسمة، وسكان هضبة الجولان السوريين.

يشكل اليهود الاشكناز أكبر مجموعة من بين المجموعات الأثنية الأخرى، حيث وصل تعدادهم حوالي ٢,٢ مليون نسمة يشكلون ٣٦٪ من تعداد اليهود

ويشكل اليهود الاشكناز (ذو الأصول الأوروبية والأميركية) أكبر مجموعة من بين المجموعات الأثنية الأخرى، حيث وصل تعدادهم حوالي ٢,٢ مليون نسمة يشكلون ٣٦٪ من تعداد اليهود، في المقابل يصل تعداد اليهود من أصول شرقية (مواليد آسيا وأفريقيا) إلى ١,٥٩٥ مليون وهو ما يشكل ٢٦,١٠٪ من اليهود[٣] وقد ولد في العام ٢٠١١ ما يقارب ١٦٦,٨٠٠ طفل في إسرائيل، ووصل إليها ١٧٥٠٠ مهاجر.

وبلغ معدل النمو السكاني في إسرائيل نهاية ٢٠١١ وفقا لدائرة الإحصاء المركزية ١,٩٪ مقابل ١,٨٪ عام ٢٠١٠. وقد بلغ معدل النمو السكاني لليهود ١,٧، فيما وصل بين السكان العرب إلى ٢,٥٪،[٤] وسجل العرب المسلمون أعلى معدل للنمو السكاني بين العرب، حيث وصل المعدل ٢,٧٪ فيما سجل المسيحيون أقل نسبة بين العرب واليهود بمعدل ٠,٩٪، فيما وصل معدل النمو السكاني بين الدروز إلى ١٪. بالمقابل سجل اليهود المتدينون «الحريديم» أعلى نسبة للنمو السكاني، مسجلين بحسب عدة مصادر ٤٪،[٥] فيما يبلغ معدل الولادات عند المرأة الحريدية سبع ولادات،[٦] وهو ما تطرقنا إلى آثاره المستقبلية في تقريرنا الاستراتيجي السابق[٧]، مع الإشارة إلى أن هذا يعني وبحسب توقعات الباحثين أن المجموعة الحريدية قادرة على مضاعفة عددها كل ١٨ عاما مقابل ٤٦ عاما لبقية السكان.[٨]

ويعيش حوالي ٤٠٪ من سكان إسرائيل في منطقة المركز، من بينهم ١٧٪ في منطقة تل أبيب، وتبلغ نسبة الكثافة السكانية في إسرائيل ٣٣٤ نسمة للكيلومتر المربع، أعلاها في منطقة تل أبيب بواقع ٧٤٧٠ نسمة للكيلومتر المربع، أما أكثر المدن كثافة فهي مدينة بني براك المتدينة بواقع ٢١٦٣٦ نسمة للكيلومتر المربع.[٩] ويصل متوسط العمر بين الرجال في إسرائيل إلى ٧٩,٧ وبين النساء ٨٣,٤.

نسبة الكثافة السكانية في إسرائيل ٣٣٤ نسمة للكيلومتر المربع

٣ **دائرة الإحصاء المركزية**، ٢٠١٢، معطيات مختارة من الكتاب السنوي ٢٠١١، الأرقام تحسب عن http://www.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.html?hodaa=201111240 2010 (شوهد ١/٢/٢٠١٢)

٤ المصدر السابق.

٥ يفغينيا بيساروف وارنون سوفير، ٢٠١١، **إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٣٠**، في الطريق نحو دولة دينية، أوراق إسرائيلية، عدد ٥٥. ترجمة سليم سلامة، إصدار مدار.

٦ تعتمد على محاضرة للباحث ايلياهو بن موشيه، «اتجاهات ديمغرافية عند الحريديم قدمت في مؤتمر عن التشغيل عند الحريديم عقد في ٧/٦/٢٠١٠: http://www.tamas.gov.il/NR/exeres/9E3E5ECF-D2B1-4F21-8ACF-79921ACE21FC.htm (شوهد ١/٢/٢٠١٢)

٧ مدار، ٢٠١١ **التقرير الاستراتيجي ٢٠١١ المشهد الإسرائيلي ٢٠١٠**، «الملخص التنفيذي»ص. ١٢.

٨ ايلياهو بن موشيه. م.س

٩ دائرة الإحصاء المركزية، ٢٠١٢، المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

شهد عام ٢٠١١ انخفاضاً في نسبة البطالة في إسرائيل حيث بلغت النسبة ٦,٥٪ بعد أن كانت ٦,٧٪ عند نهاية ٢٠١٠، كما ارتفع معدل الأجر الشهري للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلاً[١٠] (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و- ٧،٤٦٣ شيكلا في نهاية عام ٢٠٠٩. تجدر الإشارة هنا إلى وجود تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١١،٨٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا). ويبرز هذا التفاوت أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولاراً)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر من ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولاراً)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام.[١١]

شهد عام ٢٠١١ انخفاضاً في نسبة البطالة في إسرائيل حيث بلغت النسبة ٥,٦٪

أحداث مفصلية وسيناريوهات متوقعة

شهد العام ٢٠١١ العديد من الأحداث المفصلية ذات الطابع الاستراتيجي التي أثرت وستؤثر في السنوات المقبلة على وجهة المشهد الإسرائيلي وتطوراته المستقبلية، وعلى رأسها التغيرات الإقليمية المرتبطة بـ «الربيع العربي»، وما سيتمخض عنها من إعادة صياغة للمشهد الإقليمي وخارطة التحالفات فيه، حيث وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي، تليها الأزمة المالية العالمية التي تضرب منطقة اليورو وما سيترتب عليها من تغيرات محتملة في خارطة القوى المستقبلية، واستمرار تحول إسرائيل لتصبح دولة أكثر يمينية وأكثر دينية وأكثر انعزالا.

وقد كان للاهتزاز الإقليمي الناتج عن الربيع العربي أثر خاص على إسرائيل، إذ أعاد نفض خارطة التحالفات الإقليمية، ويمكن النظر إلى سقوط نظام مبارك في مصر، بوصفه إغلاقاً لحقبة «الخروج من العزلة»، إذ خسرت إسرائيل آخر حلفائها بعد خسارتها نظام الشاه أولاً وتركيا ثانيا، وأصبحت اليوم عمليا دولة من غير حليف إقليمي مهم.

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

إضافة إلى هذه الأحداث المفصلية، شهدت الساحة المحلية والدولية أحداثاً مهمة أخرى أثرت وستؤثر على وجهة المشهد الإسرائيلي والإقليمي على المدى القريب،

١٠ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.
١١ المزيد في المشهد الاقتصادي في هذا التقرير.

http://www.opoosoft.com

من بينها انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية وتوجه منظمة التحرير الفلسطينية لطلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، إضافة إلى تسخين الملف الإيراني وعودة التلويح بتنفيذ ضربة عسكرية لمنشآت ايران النووية.

تبدو إسرائيل في ظل هذه التطورات أكثر من أي وقت مضى دولة «معزولة» في محيطها، متوجسة مما سيتمخض عنه المستقبل فيما يتعلق بجيرانها، خاصة مع اندلاع الثورة السورية وما يرافقها من ضبابية، مقابل هذه التغيرات الخارجية، تزايد التوجه داخليا باتجاه اليمين القومي، وكما تشير التحليلات والدراسات فان إسرائيل تشهد تحولات داخلية بنيوية تتحول معها إلى دولة أكثر يمينية وأكثر دينية مما سبق، فيما تتراجع قوة القوى العلمانية واليسارية، ويتم تضييق الخناق على منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان ومحاصرتها من قبل قوى يمينية تعمل على إعادة تأكيد القيم القومية الصهيونية، كحال منظمة ام ترتسو،[١٢] فيما يتزايد انسداد الأفق أمام حل الدولتين.

تبدو إسرائيل في ظل هذه التطورات أكثر من أي وقت مضى دولة «معزولة» في محيطها

ويمكن القول في هذا السياق إن انطلاق حركة الاحتجاج التي رفعت شعارات العدالة الاجتماعية، كشف عن الصراعات الداخلية التي تتنازع إسرائيل بين قطب يحاول استرداد قيم «الصهيونية الاشتراكية القديمة» التي مثلها سابقا حزب العمل وأحزاب اليسار، وبين قطب يحاول إعادة إنتاج «صهيونية جديدة»، يمينية نيو-ليبرالية قومية ويهودية يمثلها تحالف يشاي-ليبرمان-نتنياهو.

تغيرات ذات طابع استراتيجي

الربيع العربي وإعادة صياغة خارطة التحالفات الإقليمية

شكل سقوط نظام حسني مبارك في مصر وما أعقبه من صعود للإسلاميين من جهة والانتفاضة السورية وما يرافقها من ضبابية بشأن وجهة سورية مستقبلا من جهة ثانية، حدثين إقليميين مفصليين. ومع أنه ما زال من المبكر استخلاص نتائج قاطعة حول الآثار المستقبلية للأحداث نظرا لاستمرار تفاعلها وسرعة تقلبها، إلا أن النتيجة الأكيدة هي أن خارطة تحالفات إسرائيل وتوازناتها الإقليمية لم تعد كما كانت، وأن أي

أي تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان دخول الشعوب كعامل سياسي مؤثر، بعد أن كان عاملاً غائباً لعقود

١٢ اسمها الكامل «ام ترتسو-الثورة الصهيونية الثانية»، هي حركة يمينية أقيمت بعد حرب لبنان الثانية وتهدف بحسب نشراتها إلى «تقوية قيم الصهيونية، وتجديد الخطاب والفكر والايديولوجيا الصهيونية في إسرائيل»، من أهم ما تقوم به الحركة هو «محاربة» ما تسميه التوجهات المعادية للصهيونية في الاكاديميا الإسرائيلية ومقارعة تحول خطاب باحثين ومفكرين لا صهيونيين إلى جزء مهيمن في بعض الأقسام في الجامعات الإسرائيلية خاصة في أقسام علم الاجتماع والعلوم السياسية.

http://www.opoosoft.com

تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان دخول الشعوب كعامل سياسي مؤثر ، بعد أن كانت عاملاً غائباً لعقود ، اعتادت إسرائيل خلالها على صياغة سياستها مقابل «أنظمة» ورؤساء فقط . وفيما يهدد سقوط نظام مبارك بتحول مصر عامة وسيناء خاصة إلى مصدر «للخطر» ، فان سقوط النظام السوري من الممكن أن يفتح بابا لموازنة هذه الخسارة عبر «تفكيك» محور «حزب الله ، إيران ، سورية وحماس» ، وذلك بالطبع في حال صعد إلى الحكم في سورية نظام «براغماتي» مقبول غربيا ، وعدم تحول سورية إلى «عراق» جديد ، مشحون بالفوضى وساحة عمل للتنظيمات «المعادية» ، وهو ما تخشاه إسرائيل .

مصريا: سيناء تتحول إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي

شهدت الجبهة المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وضعا مستقرا ، وعلى الرغم من الهدوء النسبي فقد كانت سيناء تتحول تدريجيا بفعل غياب الوجود الأمني المصري الملائم ، ومحدودية القدرة على استخدام السلاح ، تطبيقا لاتفاق السلام ، إلى دفيئة لـ «الإجرام المنظم» من جهة ، وملجأ للتنظيمات الإسلاموية الجهادية من جهة أخرى ، وتشير التقارير المتواترة من مصر إلى أن بعض مناطق سيناء التي تبلغ مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل ، ويقطنها ٢٠٠ ألف نسمة أغلبهم من البدو ، تحولت إلى مناطق لتهريب السلاح والمخدرات .

يعني هذا استراتيجيا أن الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد من أجل ضمان «أمن إسرائيل» من خلال تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري تحولت إلى شروط ممتازة لنمو تهديد «غير رسمي» مختلف يمتاز بكونه موزعا ومتشعبا وبلا رأس ، تصعب مواجهته .[١٣]

لم تشكل الاوضاع في سيناء مصدر إزعاج استراتيجي لإسرائيل قبل سقوط نظام مبارك ، غير أن سقوطه ، وعدم استقرار الحال الأمني في مصر إلى اللحظة ، بالإضافة إلى صعود التيار الإسلامي والسلفي ، وما أوضحته أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر من «عداوة» في الشارع المصري لإسرائيل ، أدى إلى تغير النظرة ، وفي هذا السياق تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي .[١٤]

---

١٣ **معاريف** ١٤/ ٨/ ٢٠١١ http://news.walla.co.il/?w=/13/1850397 (شوهد ١٥/ ٢/ ٢٠١٢) .

14 Ehud Yaari, 2012, “Sinai: A New Front”, **Policy Notes**, The Washington Institute for Near East Policy • No. 9 • January 2012

وأيضا ، ايهود يعاري ، ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢ «سيناء . . . جبهة جديدة في الصراع العربي-الاسرائيلي» ، **الايام** ص . ١٩ .
(مترجم عن العبرية)

http://www.opoosoft.com

لا تقتصر مخاوف إسرائيل من تغير الواقع في مصر على الخوف من مستقبل سيناء وقدرة الدولة على فرض سيطرتها عليها، إذ إن سقوط نظام مبارك يعني عمليا خسارة «زعيم متفهم ووسيط قادر على أخذ دور في حل الإشكاليات مع الفلسطينيين»، والأهم خسارة الهدوء الذي ميز الجبهة المصرية، يمكن في هذا السياق رصد مخاوف إسرائيلية من أن تتحول مصر إلى دولة معادية تدريجيا، وان يتم إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني عمليا أن تعود إسرائيل إلى الظروف الأمنية التي سادت ما قبل حرب ١٩٦٧.

تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاستراتيجي

سورية: سيناريوهات محتملة

تراقب اسرائيل ما يحدث في سوريا عن كثب. وفيما يجمع الكثير من الساسة والمحللين على أن نظام الأسد ساقط لا محالة، فان هناك (قلة) أيضا ترى إمكانية اجتيازه لهذه الأزمة. وتستبعد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، خاصة بسبب الموقفين الروسي والصيني.

تستبعد التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، خاصة بسبب الموقفين الروسي والصيني

تتفاوت التحليلات في قراءة مستقبل سورية ووجهتها في حال سقوط النظام، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى عدة سيناريوهات إسرائيلية:

١. السيناريو اليمني وتفكيك محور «إيران–سورية–حزب الله– حماس»: ترجح التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية السيناريو اليمني» للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى انهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف. تعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء ٢٠١٣، يرى البعض أن هذا السيناريو قد يؤدي في حال تحققه إلى صعود نظام «سني معتدل» وليس إسلامياً «متطرفاً» كما حصل مثلا في مصر، وبحسب هذه القراءة من المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى وتحظى بدعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة.[15] وفي حال تحقق هذا السيناريو سيؤدي سقوط نظام البعث إلى تسديد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة، وسيضعف استراتيجيا قدرتها على المناورة خاصة على الجبهة «اللبنانية»، إذ سيؤدي سقوط بشار إلى قطع الطريق أمام إمدادات السلاح من إيران إلى حزب الله، وهو ما قد يؤدي إلى «تحييد» سورية أولا وإضعاف الخطر المتمثل بحزب الله

ترجح التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية السيناريو اليمني» للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى انهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف

15 Zisser, Eyal. The Syria of Bashar al-Asad: At a Crossroads. INSS Insight. No. 249, April 5, 2011

http://www.opoosoft.com

ثانيا، والى إضعاف الهيمنة الإيرانية ثالثا. عمليا، يعني تحقق هذا السيناريو أن إسرائيل «ستوازن» إلى حدّ ما خسارتها الإستراتيجية بعد «الضربة» التي تلقتها إثر سقوط نظام مبارك.

> يحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو للحرب الأهلية، في طياته «تهديدا» لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن «تراخي» الدولة يعني إمكانية دخول «منظمات جهادية» إلى سورية، وهو ما قد يهدد بتحويل جبهة الجولان إلى جبهة «نشطة»

٢. سيناريو الفوضى وتحول الجبهة السورية إلى مصدر للخطر الأمني: في حال فشل الوصول إلى صيغة لإنهاء «الانتفاضة» على غرار المعادلة اليمنية، فان السيناريو المرجح هو دخول سورية في حالة من الفوضى و/ أو الحرب الأهلية، في هذه الحالة حتى وان بقي النظام، فستكون الدولة ضعيفة بنيويا واستراتيجيا، بحيث يخسر النظام قدرته على السيطرة على أجزاء واسعة من البلاد، ولا يستبعد في هذا الحال أن تقسم البلاد إلى مناطق نفوذ لجماعات منشقة أو مسلحة.[١٦]

يحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو للحرب الأهلية، في طياته «تهديدا» لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن «تراخي» الدولة يعني «إمكانية دخول منظمات «جهادية» سواء من العراق أم من أماكن أخرى إلى سورية، وهو ما قد يهدد بتحويل جبهة الجولان إلى جبهة «نشطة».

تتجاوز المخاوف الإسرائيلية دخول جماعات جهادية إلى سورية إلى خوف من وقوع الأسلحة الإستراتيجية في سورية في حال سقوط النظام أو إنهاكه في أيدي منظمات «معادية»، بالذات أيدي حزب الله.

> تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة إستراتيجية متطورة

٣. حصول حزب الله على أسلحة سورية إستراتيجية واندلاع حرب جديدة لصرف النظر عن سورية: تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة إستراتيجية متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها مؤخرا من روسيا مثل صواريخ أرض-جو أو ارض- أرض، كما تتخوف إسرائيل من أن يحصل الحزب على أسلحة كيماوية أو بيولوجية.[١٧] وفيما عدا المخاوف من حصول حزب الله على أسلحة متطورة وجديدة، تعبر مصادر إسرائيلية مختلفة عن مخاوفها أن يقوم حزب الله بلعب دور فاعل لـ «مساعدة» النظام السوري للخروج من أزمته، وذلك بأن يقوم بـ «عمل استفزازي» ضد إسرائيل يؤدي إلى إشعال الجبهة اللبنانية بهدف صرف الأنظار عما يحدث في سورية.

٤. بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته: يبقى بقاء النظام

---

١٦ انظر: رون بن يشاي، موقع جريدة يديعوت احرونوت الالكتروني٩/ ٢/ ٢٠١٢ «توقع: سورية ستتقسم مثل العراق»: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4187508,00.html (شوهد ١٥/ ٢/ ٢٠١٢)

١٧ المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

السوري على حاله سيناريو شبه غائب في الأدبيات الإسرائيلية، علما أن هذا ما زال في طور الممكن في ظل ما يبديه الجيش من ثبات رغم حالات الانشقاق، وفي هذا السياق أعرب البنتاغون في أواسط شباط ٢٠١٢ على لسان رئيس وكالة استخبارات البنتاجون (DIA) الجنرال رونالد برجس أن نظام بشار الأسد يبدي تماسكا، وهو ما يعاكس تقديرات إيهود باراك بقرب نهايته.[١٨] غير أن الثبات لا يعني بالضرورة القضاء نهائيا على المعارضة بل قد ينتج واقعا هجينا يبقى معه النظام مع إمكانية وجود منسوب معين من عدم الاستقرار الداخلي، وهو ما سيحول سورية إلى دولة مشغولة بأمورها الداخلية. من الممكن أن يؤدي هذا على الأقل في المرحلة الأولى إلى إضعاف دور سورية الإقليمي وإلى تحولها إلى دولة، لكن هذا السيناريو وان تحقق فهو سيناريو «مؤقت» على الأغلب، وقابل للتغير، لأن سورية في حال استطاع النظام استعادة «سيطرته» ستذهب على الأغلب إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدد والتصاقا بإيران، وهو ما يعني عمليا إبقاء الجبهة السورية اللبنانية، في حالة توتر دائم، ما يعني تحويل إسرائيل إلى دولة تعيش على حافة المواجهة الدائمة.

بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته

الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو

تعيش دول الاتحاد الأوروبي على وقع أزمة مالية خانقة، وقد حذر البنك المركزي الأوروبي من احتمال حدوث أزمة اقتصادية حادة في حال تعثرت مساعي منطقة اليورو لإيجاد مبلغ ٢٠٠ مليار يورو بغرض إنقاذ اقتصاد بعض الدول الأوروبية التي تواجه مشاكل تتعلق بديونها، وتشير توقعات عدة إلى أن عواقب هذه الأزمة قد تكون أقسى وأشد من الأزمة المالية السابقة، باعتبارها ستؤثر على دول عديدة، ومن بينها دول تأثرت بشكل جزئي فقط من الأزمة الحاصلة عام ٢٠٠٨.

وقد أكد محافظ البنك المركزي الأوروبي أن فيروس الأزمة قد يصيب باقي دول العالم، وبالذات بريطانيا ومثيلاتها من الدول الموجودة خارج منطقة اليورو، والتي رفضت رفضا تاما المساهمة بدورها في حل الأزمة المتفشية. وقد حذرت صحيفة «الأكونوميست»[١٩] من انهيار اليورو خلال فترة قصيرة في حال عدم نجاح ألمانيا والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي[٢٠] في منع تفشي الأزمة، وبناء عليه ستكون النتيجة

١٨ هآرتس ١٤/ ٢/ ٢٠١٢ http://www.haaretz.co.il/news/world/middle-east/1.1643620 (شوهد ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)

١٩ في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٢٠ أعلن الصندوق عن فتح خطوط اعتماد، تقدمت إليه دول مثل أسبانيا وايرلندا، ولكن خطوط الاعتماد هذه قد تكون حلا مؤقتا فقط وليس نهائيا.

http://www.opoosoft.com

فتاكة: انهيار بنوك وسقوط مؤسسات مالية عديدة، وبالتالي انهيار منطقة اليورو بأكملها.

على الرغم من أن هذه التوقعات السوداوية تبقى في إطار التكهنات، وناهيك عن الآثار الاقتصادية المباشرة للازمة خاصة،[٢١] يمكن رصد بدايات ضعف دور الاتحاد الأوروبي وقدرته على لعب دور ضاغط من خلال نكوص الضغط الأوروبي على إسرائيل في مسألة التفاوض.

ستسهم الأزمة التي تضرب منطقة اليورو على المستوى القريب في إعطاء نتنياهو مساحة أكبر للمناورة والتهرب من أي مفاوضات جدية، وفي محاولة الاستمرار في سياسة «إدارة الصراع لا حله»

ستسهم الأزمة التي تضرب منطقة اليورو على المستوى القريب في إعطاء نتنياهو مساحة أكبر للمناورة والتهرب من أي مفاوضات جدية، وفي محاولة الاستمرار في سياسة «إدارة الصراع لا حله»، ولكن على المستوى البعيد وفي حال فشل دول الاتحاد في إيجاد حل عميق، يعني هذا أن قوى جديدة من الممكن ان تدخل إلى الساحة الإقليمية في محاولة للتأثير على وجهته، مع الإشارة هنا إلى صعود نجم قوى اقتصادية جديدة كبرى أهمها الصين والهند، وحتى وإن كانت هذه الدول غير مهتمة حاليا في لعب دور فاعل فان هذا الأمر قابل للتغير مستقبلا.

تأخذ إسرائيل تغير الخارطة الإقليمية خاصة في ظل الربيع العربي والأزمة الأوربية الاقتصادية بجدية كبرى، وتسعى إسرائيل من جهة إلى إيجاد تحالفات بديلة للتحالفات التي خسرتها وتحاول الاستفادة من الأزمة اليونانية الاقتصادية من جهة والعلاقات المتوترة مع تركيا من جهة أخرى من أجل إقامة تحالف مع اليونان وقبرص ودول في أوروبا الشرقية مثل بولندا ودول سابقة في الاتحاد السوفيتي كأذربيجان، ناهيك عن تعميق التعاون مع الصين والهند. غير أن تحالفاتها هذه حتى الآن هي مع دول هامشية في الخارطة الإقليمية ولا تشكل قوة حقيقية يمكن الاستعاضة عنها عن انهيار التحالفات التي خسرتها تباعا مع إيران الشاه أولا وتركيا ثانيا ومصر مبارك ثالثا. وفي هذا السياق يبقى أن إسرائيل ستستمر بما بدأته في العام السابق غداة الثورة في مصر، من محاولة تعزيز قوتها العسكرية وقوة الردع وتشديد أواصر التحالف العسكري مع الولايات المتحدة، على الرغم من الاختلافات التي تظهر بين الحين والآخر على المستوى السياسي.

تسعى إسرائيل من جهة إلى إيجاد تحالفات بديلة للتحالفات التي خسرتها وتحاول الاستفادة من الأزمة اليونانية الاقتصادية من جهة والعلاقات المتوترة مع تركيا من جهة أخرى من أجل إقامة تحالف مع اليونان وقبرص ودول في أوروبا الشرقية

الصراع بين الصهيونية الجديدة والصهيونية القديمة

بالإضافة إلى التغيرات الإقليمية التي تعزز من «عزلة إسرائيل» في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل تزايد حملات المقاطعة الدولية الشعبية لها بسبب سياستها تجاه

---

٢١ داني روتشلد، ٢٠١٢، تقييم هرتسليا٢٠١٢: **إسرائيل في عين العاصفة**. مؤتمر هرتسليا ٢٠١٢. (بالعبرية)

http://www.opoosoft.com

الفلسطينيين، تشهد إسرائيل تغيرات داخلية بنيوية تؤثر على وجهتها المستقبلية، وتبشر بتزايد عزلتها الإقليمية، وهو ما يتجلى بتعاظم انسحاب إسرائيل نحو دولة أكثر يمينية وأكثر قومية وأكثر دينية.

يتعاظم انسحاب إسرائيل نحو دولة أكثر يمينية وأكثر قومية وأكثر دينية

وعلى الرغم من أن انطلاق حملة الاحتجاج في الصيف الماضي والتي رفعت شعارات العدالة الاجتماعية أدت إلى الاعتقاد بأن المجتمع الإسرائيلي بدأ ينتظم ضد هيمنة الخطاب القومي اليميني والأمني على حياته، إلا أن خفوت هذه الحركة من جهة واستمرار سنّ القوانين التي تتجه نحو تأكيد «قومية ويهودية» الدولة، يؤكد ان الدولة توغل في الانسحاب باتجاه اليمين، وان التوجه اليميني نجح إلى الآن في تجاوز حملات الاحتجاج الاجتماعي وما حملته من توجه بتجاوز الخطاب النيوليبرالي والأمني.

وتكمن أهمية انطلاق حركة الاحتجاج الاجتماعي الضخمة التي اجتاحت المدن الإسرائيلية في الصيف الماضي في ظل تصاعد الخطاب اليميني القومي في الكشف عن صراع بين صهيونية جديدة وصهيونية قديمة تتنازعان المجتمع الإسرائيلي وتحاول كل منها التأثير على وجهته، وفي هذا السياق مثلت حركة الاحتجاج التي يسود الاعتقاد بأن كادرها وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى، وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا، رغبة الجيل الشاب في استعادة قيم «الصهيونية القديمة» التي طبقت قيم دولة الرفاه التي عاشها وخبرها الآباء والأجداد كما كتب عالم الاجتماع الإسرائيلي ليف غرينبرغ، قبل انزلاق إسرائيل إلى قيم النيوليبرالية والسوق الحرة، التي يطبقها نتنياهو من خلال موظفي وزارة المالية ممن يتناغمون فكريا مع حيتان السوق الذين يسيطرون على الاقتصاد».[٢٢] جاءت هذه الحركة في محاولة «لاستعادة» إسرائيل الآباء»، في ظل هيمنة نظام سياسي-اقتصادي جديد من وجهة نظرهم هو نتاج تزاوج بين نيوليبرالية نتنياهو وبين صهيونية جديدة يمينية وقومجية يمثلها تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست «المتطرفين» في كل من حزبي الليكود وكاديما، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو»، وحركة «إم ترتسو» وغيرهم.

مثلت حركة الاحتجاج التي يسود الاعتقاد بأن كادرها وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا، رغبة الجيل الشاب في استعادة قيم «الصهيونية القديمة»

لم تنته حركة الاحتجاج رغم خفوتها، ومن الممكن أن تعاود استرداد جزء من زخمها، لكنها كما يبدو فشلت في صد التحول الداخلي، والذي تتحول إسرائيل بموجبه إلى توليفة من التحالف بين قوى يمينية قومية ودينية في ظل سياسة اقتصادية نيوليبرالية.

---

٢٢ ليف غرينبرغ «احذروا بطن الحوت» **هعوكتس** ١١/ ١٢/ ٢٠١١: http://www.haokets.org/2011/12/11/%D7%94%D7%99%D7%96%D7%94%D7%A8%D7%95-%D7%9E%D7%91%D7%98%D7%9F-%D7%94%D7%9C%D7%95%D7%95%D7%99%D7%99%D7%AA%D7%9F/ (شوهد ٣/ ١/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

أحداث ذات تأثير متوسط قريب

فيما عدا هذه الأحداث التي تعتبر ذات طابع استراتيجي، تأثر المشهد الإسرائيلي بثلاثة أحداث من المتوقع أن تستمر في التأثير على المشهد الإسرائيلي على المدين المتوسط والقريب، هي: بدء معركة الانتخابات الأميركية، استحقاق أيلول، وتسخين الملف الإيراني.

لم تنته حركة الاحتجاج رغم خفوتها، ومن الممكن أن تعاود استرداد جزء من زخمها، لكنها كما يبدو فشلت في صد التحول الداخلي في إسرائيل والذي تتحول إسرائيل بموجبه إلى توليفة من التحالف بين قوى يمينية قومية ودينية في ظل سياسة اقتصادية نيوليبرالية

انطلاق معركة الانتخابات الرئاسية في أميركا

أسهم انطلاق المعركة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة في زيادة مساحة المناورة والتهرب الإسرائيليين فيما يخص المفاوضات، ويمكن ملاحظة أثر الانتخابات على توجهات اوباما فيما يتعلق بالملف الفلسطيني وتراجعه عن مواقف سابقة اتخذها. بدا تراجع اوباما واضحا في المواقف التي صار يتخذها كلما «سخنت» المعركة الانتخابية الرئاسية. وفيما حمل خطاب اوباما في جامعة القاهرة في ٤ حزيران ٢٠٠٩ الذي عنونه «بداية جديدة» بوادر أمل بسياسة أميركية جديدة اتجاه الشرق الأوسط، ورأى فيه الكثير من المراقبين انعطافة مهمة في العلاقات الأميركية- العربية والإسلامية، فان خطابه أمام الجمعية العامة في ٢١ أيلول ٢٠١١، الذي خصص جزءا كبيرا منه لـ «الصراع»، نسف هذا الأمل بعد أن تبنى فيه الموقف الإسرائيلي من المفاوضات ومن الاحتلال، مشددا على «أنه لا يمكن الوصول إلى سلام من خلال قرارات الأمم المتحدة بل من خلال المفاوضات»، يضاف إلى هذا الموقف، الجهود والضغوط الجبارة التي مارستها الولايات المتحدة على الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل رفض الموافقة على الطلب الفلسطيني، وهو ما حدث بالفعل وجنب الولايات المتحدة استخدام حق النقض الفيتو.

من المهم أن نشير هنا إلى أنه من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٢ مزيدا من التقارب بين الإدارة الأميركية وبين الحكومة الإسرائيلية، حيث من المتوقع أن تمتنع الإدارة الأميركية عن ممارسة إي ضغوط جدية على إسرائيل أو محاولة التأثير عليها باتجاه اتخاذ مواقف ايجابية من المفاوضات أو تجميد الاستيطان، خاصة في ظل تصعيد إسرائيل لـ «الملف الإيراني» والتلويح الإسرائيلي بـ «ضربة عسكرية» على إيران، إذ تحاول أميركا، التي لا تبدو على الأقل في المنظور القريب معنية بهذه الضربة، الضغط باتجاه نأي إسرائيل عن ذلك، ما يعني أنها لن تعمل على الضغط في ملفين ساخنين في الوقت ذاته.

انطلاق معركة الانتخابات الرئاسية في أميركا

http://www.opoosoft.com

استحقاق أيلول

شكل توجه منظمة التحرير الفلسطينية لطلب انضمام فلسطين إلى عضوية الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١ حدثا مهما ومحاولة لوضع معادلة جديدة لآليات حل الصراع وفك الجمود الذي أصاب «عملية السلام» وذلك بعد سنوات عجاف طويلة من المفاوضات. تبقى أهمية هذه الخطوة منوطة بالخطوات التي ستتلوها والتي ستقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية. إذ إن تجميد التحرك حاليا، ناهيك عن حالة الهدوء الأمني التي تسود مناطق الضفة الغربية تعطي إسرائيل شعورا بالانتصار بسبب تعرقل هذا المسعى، والأهم استمرار سياسات فرض الأمر الواقع على الأرض، خاصة في ظل الانشغال الأميركي بالانتخابات الرئاسية والعالم العربي بالثورات التي تجتاحه ناهيك عن الأزمة المالية في منطقة اليورو، وما تعنيه من إضعاف للدور الأوروبي.

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٢ (عام الانتخابات الرئاسية الأميركية) مزيدا من التقارب بين الإدارة الأميركية وبين الحكومة الإسرائيلية حيث من المتوقع أن تمتنع الإدارة الأميركية عن ممارسة إي ضغوط جدية على إسرائيل

تسخين الملف الإيراني

على الرغم من حالة عدم الاستقرار الإقليمي الذي تشهده المنطقة، وحالة الغموض والترقب الناتجة عن ذلك، وربما بسبب تزايد المخاوف الإسرائيلية من عدم الاستقرار، وبالتالي تزايد الشعور «بالتهديد» لأمنها الإقليمي، شهد الملف الإيراني سخونة متزايدة في الربع الأخير من العام ٢٠١١، على الرغم من حدة النقاش وسخونته في الخطاب الإسرائيلي، لا بد من أن نشير إلى أن إمكانية شن ضربة عسكرية على إيران تتأثر بعوامل مستقلة تؤثر على إمكانية تنفيذها:

تبقى أهمية هذه الخطوة منوطة بالخطوات التي ستتلوها والتي ستقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية. إذ إن تجميد التحرك حاليا، ناهيك عن حالة الهدوء الأمني التي تسود مناطق الضفة الغربية تعطي إسرائيل شعورا بالانتصار

١. **الانتخابات في أميركا:** تشير أغلب القراءات إلى أن الرئيس الأميركي باراك اوباما، الذي يخوض معركة لانتخابه لولاية ثانية لن يكون راغبا في إرسال القوات الأميركية إلى حرب جديدة، وفي «التورط» في إدارة حرب لا يمكن التأكد من نتائجها.

٢. **عدم الاستقرار في سورية:** على الرغم من ان انشغال النظام السوري حاليا بالشأن الداخلي من شأنه أن يشكل «فرصة» لتحييده عن أي حرب ضد ما تسميه إسرائيل خطرا استراتيجيا كيانيا، إلا أن هذا العامل قد يلعب دورا معاكسا بحيث تؤدي الضربة إلى تضامن الشارع العربي مع إيران، وبالتالي أيضا مع النظام السوري الذي سيتكاتف بالضرورة مع إيران، وهو ما يعني تهديد مصالح أميركا من حيث إضعاف المعارضة السورية أولا وتقوية النظام ثانيا، وزيادة منسوب الكراهية لأميركا ثالثا، في الوقت الذي تتصاعد فيه قوة القوى الإسلامية التي لا تعتبر أميركا أصلا «صديقا»، وهكذا في الوقت الذي

شهد الملف الإيراني سخونة متزايدة في الربع الأخير من العام ٢٠١١

http://www.opoosoft.com

تشهد فيه المنطقة زعزعة عميقة فان أي عمل «حربي» قد يؤدي إلى توجيه الحراك الشعبي إلى اتجاهات لا ترغب أميركا فيها وتحاول تلافيها.

٣. **الأزمة المالية العالمية:** تثقل الأزمة المالية التي ضربت بعض دول اليورو كاهل دول الاتحاد الأوروبي. إن اندلاع حرب جديدة في المنطقة يعني عمليا تعميق الأزمة الاقتصادية في هذه الدول، أولا بسبب استيرادها النفط من إيران وثانيا بسبب تأثير الحرب المتوقع على إغلاق مضيق هرمز، وثالثا من عدم وجود توقع لمدى استطالة هذه الحرب.

تشير أغلب القراءات إلى أن الرئيس الأميركي باراك اوباما، الذي يخوض معركة لانتخابه لولاية ثانية لن يكون راغبا في إرسال القوات الأميركية إلى حرب جديدة

فيما عدا هذه التغيرات الكبرى، سواء على مستوى عالمي أم محلي، شهدت الساحة الإسرائيلية مجموعة من المستجدات المهمة التي نلخصها وبحسب ما اعتدنا في تقاريرنا السابقة ضمن سبعة محاور أساسية:

المشهد التفاوضي

استمرت إسرائيل عام ٢٠١١ في إتباع سياسات إدارة الصراع وليس حلّه، وتهدف سياسة إدارة الصراع الإسرائيلية إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعية إسرائيل التفاوضية وخصوصا في القدس، كما تهدف إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها.

تثقل الأزمة المالية التي ضربت بعض دول اليورو كاهل دول الاتحاد الأوروبي. إن اندلاع حرب جديدة في المنطقة يعني عمليا تعميق الأزمة الاقتصادية في هذه الدول

واستغلت إسرائيل الأوضاع الدولية، الإقليمية والمحلية، لتجاوز استحقاق أيلول من جهة، ولتكثيف الاستيطان من جهة أخرى، وقد أسهمت الأزمة الاقتصادية العالمية واقتراب موعد الانتخابات الأميركية من تقليل الضغط على إسرائيل، كما أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني، إلا في حالات خاصة كاستحقاق أيلول. على المستوى المحلي أسهم ضعف المعارضة وغياب البديل السياسي لحكومة نتنياهو في نجاح الأخير في فرض أجندته السياسية في إسرائيل، بل وأصبح خطابه محل إجماع.

استمرت إسرائيل عام ٢٠١١ في إتباع سياسات إدارة الصراع وليس حلّه

في المقابل بقي التصور الإسرائيلي للحل النهائي، كما هو: القدس موحدة، سيطرة (أو سيادة) إسرائيلية في غور الأردن، ضم الكتل الاستيطانية وأكبر قدر من مساحات الأرض في منطقة C ودولة منزوعة السلاح ورفض حق العودة أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين، وطبعا التشديد على شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

http://www.opoosoft.com

العلاقات الخارجية

أظهرت التطورات التي حدثت عام ٢٠١١ أن إسرائيل ما زالت تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكّيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية.

سياسة «الجدار الحديدي»، المبني على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والإمساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع

وعلى الرغم من انشغال العالم بالثورات العربية ونجاح إسرائيل في استغلال الوضع الراهن من أجل دفع القضية النووية الإيرانية إلى واجهة اهتماماتها، إلا أن القلق الإسرائيلي من التحولات الجارية في العالم العربي وخصوصاً النجاحات التي حققتها الحركات الإسلامية في الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية وبوادر ارتفاع قوتها في ليبيا وإمكانية تصاعد عدم الاستقرار في سورية تؤرق قيادات إسرائيل العسكرية والسياسية على حد سواء. تؤكد هذه التطورات بأن سياسة «الجدار الحديدي»، المبنية على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والإمساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع، وأن على السياسة الخارجية أن تطوّع للفكر الأمني والمصالح العسكرية.

وعلى صعيد العلاقة مع الولايات المتحدة شهد ٢٠١١ تقاربا في المواقف خاصة فيما يتعلق برفض الأولى لأي محاولات لفرض قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض – الفيتو في مجلس الأمن في ١٨ شباط ٢٠١١ على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية.

في المقابل أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية.

ويمكن الإشارة إلى خمسة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحديات الإقليمية والضغوط الدولية:

التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.

- التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.
- اتخاذ موقف ضبابي بالنسبة للثورات العربية، بناءً على القاعدة القائلة بأن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها.
- استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر هي كنز إستراتيجي.

http://www.opoosoft.com

- محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية من خلال الوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما على خلفية احتياجه لدعم يهودي في الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٢ .
- استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق-جنوب آسيا والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل .

استمر اليمين الاسرائيلي عام ٢٠١١ بالدفع بمزيد من المبادرات الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام إلى الأمام

المشهد السياسي الداخلي

استمر اليمين الاسرائيلي عام ٢٠١١ بالدفع بمزيد من المبادرات الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام إلى الأمام، من خلال استغلال واقع وجود ائتلاف يميني مستقر، بالمقابل استمرت الحكومة في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية .

وعلى المستوى التشريعي تم تقديم وسن مجموعة من القوانين لتكريس هيمنة اليمين وعلى رأسها: قانون المقاطعة، وقانون القذف والتشهير والهجوم على وسائل الإعلام إضافة إلى «مشروع قانون ديختر» .

وفضلاً عن هذا الحراك اليميني في مجال سن القوانين، شهد عام ٢٠١١ أحداثاً بارزة أخرى على المستوى الداخلي، في مقدمتها الهجوم على المحكمة العليا لكبح توجهاتها الليبرالية، وعلى المنظمات اليسارية، وعلى وسائل الإعلام والصحافيين، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال سن قوانين أخرى، أم من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى تضييق الخناق على حقوقهم ووجودهم كما هي الحال في منطقة النقب .

أشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر

بالمقابل أشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر .

وعلى الساحة الحزبية شهد عام ٢٠١١ حراكا حزبيا، إذ تم إجراء انتخابات لرئاسة حزب العمل حيث فازت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش برئاسته في ختام الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢١ أيلول ٢٠١١ وتنافست خلالها مع عضو الكنيست عمير بيرتس (رئيس الحزب الأسبق) .

http://www.opoosoft.com

في ٨ كانون الأول ٢٠١١ أعلن الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد (نجل يوسف لبيد، الوزير السابق ورئيس حزب شينوي المنحل) استقالته من العمل في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية تمهيدًا لخوض الانتخابات العامة المقبلة للكنيست. حيث تبين أن لبيد لا ينوي أن ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة وسيؤسس حزبًا جديدًا.

وأعلنت رئيسة حزب كاديما عضو الكنيست تسيبي ليفني في مؤتمر صحافي خاص في ١٨ كانون الأول ٢٠١١ تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب إلى يوم ٢٧ آذار ٢٠١٢، وأضافت أنها تنوي أن تفوز في هذه الانتخابات وأن تعمل من ثم على تشكيل لائحة انتخابية تضع مصلحة الدولة نصب عينيها.

وهناك من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة. إذ إن شعبية نتنياهو وسط الجمهور ستمنح حزبه تأييدًا واسع النطاق، إضافة إلى تراجع حزب كاديما والاستقرار الحالي لحزب العمل، الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد بديل جدي للسلطة الموجودة حاليًا.

وهناك من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة

المشهد العسكري

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو–سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات. حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة. وستضطر إسرائيل أمام كل المتغيرات الإقليمية إلى إعادة النظر في برنامجها العسكري وخطة تطوير وجهوزية قواتها المسلحة.

ويمكن الإشارة إلى أن أكثر ما يقلق المؤسسة السياسية والأمنية هو، تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في خانة المجهول في المرحلة الراهنة، والأهم أن صياغة النظام الإقليمي لن تتجاوز الشعوب.

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

وفي سياق عرض التقديرات الإستراتيجية وتحليلها، تؤكد المؤسسة الأمنية على وجوب قراءة تداعيات التقلبات التي تصيب كل دولة على حدة، على أساس أن لكل دولة خصائصها وتركيبتها وتقاليدها الخاصة، ناهيك عن الاختلاف في أهمية دورها على الصعيدين العربي والإقليمي.

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فتشير مستجدات عام ٢٠١١ إلى تصاعد حدة التوتر والوصول إلى أقصى درجات «الردع المتبادل» بين إيران وإسرائيل.

http://www.opoosoft.com

المشهد الاقتصادي

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية العام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل. وارتفع معدل الأجر الشهري للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا[٢٣] (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و ٧،٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩. مع العلم أن هنالك تفاوتا ملحوظا في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪ ويصل في الوقت الراهن إلى ١١،٨٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا).

نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل

ويعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة خاصة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج. بالإضافة إلى تقليص الإنفاق على الخدمات العامة والسياسة الضريبية، عبء الأمن، وجود احتكارات وكارتيلات اقتصادية في إسرائيل، الدعم الحكومي السخي المقدم للمستوطنين وغيرها.

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة خاصة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج

أرغمت الاحتجاجات الحكومة الإسرائيلية على التحرك عبر تشكيل لجنة خبراء دعيت باسم «لجنة تراختنبرغ». أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر. وتدعو التوصيات إلى تفكيك الاحتكارات ولفرض المزيد من الضرائب على ذوي الدخل العالي واستيراد بضائع لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة. يشار هنا إلى أن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وأن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد. ١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل.

أرغمت الاحتجاجات الحكومة الإسرائيلية على التحرك عبر تشكيل لجنة خبراء دعيت باسم «لجنة تراختنبرغ». أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر.

وفيما يخص الثورة المصرية وأثرها على الاقتصاد الإسرائيلي، ترى النّخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سلّم الأولويّات الإسرائيلي بشكلٍ جذري. هناك مخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدّلات النموّ وبروز مظاهر الرّكود الاقتصادي، ممّا سيجد ترجمته في تراجع النّاتج المحلّي الإجمالي الإسرائيلي بشكلٍ كبير. ومن الممكن أن تسفر الثورات العربيّة عن فرْضِ قيودٍ على تجارة إسرائيل

٢٣ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

الخارجيّة. ذلك أنّ ٩٨٪ من هذه التجارة تُنقَل عبْر البحار. أثرت أحداث الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المديين القصير والبعيد. تصل الخسائر الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام ٢٠٠٥، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من حاجتها من الغاز إلى ٤ مليار شيكل سنويا.

هذا ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول احتمال حدوث أزمة مالية عالمية تتسبب فيها منطقة دول اليورو، علما بأن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم الصادرات، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب، بالإضافة إلى احتمال ظهور مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة، تراجع الإنتاج، تآكل الأجور وغيرها.

المشهد الاجتماعي

شكلت حركة الاحتجاج أبرز الأحداث التي صاغت المشهد الاجتماعي عام ٢٠١١، وأدت بالحكومة إلى تعيين لجنة «تراختنبرغ» للتعامل مع أهم مطالبها وإيجاد السبل لحلها. يشار هنا إلى أن الحركة خفتت كثيرا لكنها لم تخب تماما وما زال من المبكر الإعلان عن انتهائها.

أبرز ملامح هذه الحركة:

- بدأتها مجموعة صغيرة من الشبان والشابات ممن خرجوا إلى شارع روتشيلد في تل أبيب وأقاموا خيمة للاعتصام الدائم للمطالبة بحل لضائقة السكن فتحولوا في غضون ساعات إلى محط تأييد وتضامن الآلاف الذين أقاموا خيام اعتصام دائمة في الشارع نفسه في تل أبيب، وفي شتى المدن والبلدات في كافة أنحاء البلاد.
- كان انطلاق حركة الاحتجاج عفويًا غير مخطّط له.
- على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة، ولكن المشاركين فيها اتفقوا على الهدف الأساسي، المتمثل بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية.

http://www.opoosoft.com

شهد العام ٢٠١١ استمرارا في انتهاج سياسات التضييق وتشديد الخناق على الفلسطينيين في إسرائيل، وتجلى ذلك بشكل خاص في القوانين التي تم سنها أو تم تقديمها للكنيست، وفي انتهاج سياسات استهدافية من جهة أخرى، كما تجلى الأمر بالذات بالخطط المعدة للنقب على شاكلة مخطط برافر.

تم على المستوى التشريعي سن مجموعة من القوانين تمس مباشرة بالعرب وتهدف إلى تشديد السيطرة عليهم، أهمها:

قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، يمنح القانون صلاحية لوزير المالية بسحب ميزانيّات من هيئات تموّلها الحكومة في حال إحيائها ذكرى النكبة الفلسطينيّة يوم استقلال دولة إسرائيل. كذلك يخوِّل القانون وزير الماليّة سحب تمويل مؤسّسات وهيئات تمسّ «باحترام علم الدولة أو رموزها»، ومن سحب تمويل حكوميّ من هيئات ومنظّمات وسلطات محلّيّة ترفض ما يسمَّى بِـ«القيم الأساس لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة». ويمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة.

قانون لجان القبول: يشترط القانون على كلّ مَن يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل، التي تضم أقلّ من ٤٠٠ أسرة، الحصولَ على موافقة من لجان قبول تتألّف من سكّان المدينة، وعضو في الوكالة اليهوديّة أو المنظّمة الصهيونيّة العالميّة. يخوّل القانون هذه اللجانَ أن ترفض المرشَّحين الذين تراهم -في ما تراهم- «غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع»، أو «قد يضرّون بنسيج المجتمع» وهو ما يعطي صلاحية رفض سكن العرب في البلدات الصغيرة بسبب عدم ملاءمتهم «لنمط الحياة».

قانون المواطنة: أقرّ الكنيست، في ٢٩/٣/٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديلَ قانون المواطنة، ليتيح سحب المواطنة ممّن أدين بـ«مخالفات إرهابيّة» وبالتجسّس والمساس بسيادة الدولة.

وفيما يتعلق بالخارطة الحزبية للفلسطينيين في إسرائيل، أبرزت الأحداث المتعلقة بالربيع العربي خاصة في سورية والحراك الاجتماعي في إسرائيل، إضافة إلى توجه السلطة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة وطلب الانضمام إليها، تباينا معينا في المواقف،

ترى النّخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها

يسود الانطباع بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا

فاجأت حركة الاحتجاج الاجتماعيّ الاقتصاديّ من حيث زخمها وحشدها واستمراريتها المراقبين والسياسيين على حدّ سواء

http://www.opoosoft.com

وتخبطا حزبيا داخليا اتجاه التغيرات الإقليمية، ففي الملف السوري وجد من يؤيد النظام السوري خاصة في الجبهة الديمقراطية للسلام، ومن يعارض النظام بلا هوادة خاصة الحركة الإسلامية.

http://www.opoosoft.com

الفصل الأول
إسرائيل ومفاوضات السلام

عاطف أبوسيف
و مهند مصطفى

مدخل

شهدت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عام ٢٠١١ ، حالة من «الجمود والحراك» السياسي معا ، ويمكن القول إن الجمود كان حراكيا ، والحراك كان جمودا . وفي قراءة للعام ٢٠١١ ، نرى أن كل طرف من طرفي المعادلة حاول أن يحقق مصالحه السياسية من خلال إبقاء حالة الجمود في المفاوضات ، والتحرك السياسي خارج أداة التفاوض ، أي التحرك لإفشال إستراتيجية الطرف الآخر . فإسرائيل تحركت للحفاظ على الجمود السياسي في المسيرة السياسية دون أن يؤدي هذا الجمود إلى خسارتها ودفعها ثمنا ، من وجهة نظرها ، كما حدث عام ٢٠١٠ بتجميد الاستيطان . أما الطرف الفلسطيني فقد تحرك لكسر حالة الجمود التي تريدها إسرائيل مستخدما بالأساس الساحة الدولية ، ولا يعني الجمود إسرائيليا بالضرورة غياب التفاوض ، بل يعني التفاوض من أجل التفاوض بحد ذاته .

استطاعت إسرائيل بفضل عوامل داخلية ، إقليمية ودولية أن تتجاوز استحقاق أيلول بأقل الخسائر ، وبما أننا نقيم حاليا العام ٢٠١١ ، فان الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو استطاعت أن تقلل ، على المدى القصير ، من وقع الضربة السياسية والدبلوماسية والرمزية الذي كانت متوقعة من «التسونامي السياسي» في أيلول ، كما وصفه وزير دفاعها أيهود باراك الذي بات قليل التأثير على القرار السياسي الإسرائيلي ، وإن بقي مؤثرا في قراراتها الأمنية .

شهدت العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عام ٢٠١١، حالة من «الجمود والحراك» السياسي معا، ويمكن القول إن الجمود كان حراكيا، والحراك كان جمودا

وقد ساهمت عوامل عديدة لعبت لصالح حكومة نتنياهو في تجاوز تسونامي استحقاق أيلول ، على المدى المنظور . ولعبت هذه العوامل نفسها ضد الفلسطينيين ، ومنها :

http://www.opoosoft.com

الانتخابات الأميركية، فقد وقف اوباما مدافعا بقوة عن الموقف الإسرائيلي خلال خطابه في الأمم المتحدة متخليا عن كل التزاماته ووعوده لإقامة دولة فلسطينية ووقف الاستيطان، لا بل استعرض في خطابه الرواية الإسرائيلية متجاهلا الرواية الفلسطينية.

ساهمت الأحداث والثورات في العالم العربي في تراجع القضية الفلسطينية عن الأجندات السياسية العربية على المدى المنظور

غياب المعارضة الإسرائيلية الداخلية المشغولة بنفسها، في ظل هيمنة خطاب نتنياهو السياسي على الشارع الإسرائيلي، وخصوصا الجزء المتعلق باشتراط قيام دولة (هجينية) فلسطينية واعتراف الفلسطينيين بإسرائيل كدولة يهودية. وخصوصا وان قضايا العدالة الاجتماعية غلبت على خطاب اليسار الإسرائيلي الصهيوني ورهانه على قدرة هذا الخطاب على إسقاط حكومة نتنياهو دون أن يبلور خطابا سياسيا معارضا لنتنياهو في قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. حتى أن رئيسة حزب العمل الجديدة «شيلي يحيموفيتش»، التي تركز على خطاب العدالة الاجتماعية ودولة الرفاه صرحت أن مشروع المستوطنات «ليس خطأ أو جريمة»، لا بل اعتبرت أن الإنفاق على المستوطنات لا يتناقض مع بناء دولة رفاه داخل إسرائيل.[1]

«الربيع» العربي: ساهمت الأحداث والثورات في العالم العربي في تراجع القضية الفلسطينية عن الأجندات السياسية العربية على المدى المنظور، واعتبرت إسرائيل ان التقدم في المفاوضات أو التسوية أصبح في ظل هذه التحولات في الدول العربية، محفوفا أكثر بالمخاطر على أمن واستقرارها إسرائيل، لهذا يتبنى الكثير من الوزراء الإسرائيليين مواقف متشددة من أي تقدم في العملية السياسية أو التنازل، وأكثر تقدما يطالبون في هذه المرحلة بالحفاظ على الأمر الواقع حتى تتضح الصورة أكثر، كما أن الربيع العربي أدى إلى إشغال الدول الأوروبية بالقضايا العربية والتدخل العسكري في ليبيا.

ساهمت الأزمة الاقتصادية في تقليل حدة الضغط على إسرائيل في مسألة التفاوض

الأزمة الاقتصادية في أوروبا: ساهمت الأزمة الاقتصادية في تقليل حدة الضغط على إسرائيل في مسألة التفاوض، لا بل أيدت دول الاتحاد الأوروبي المركزية الموقف الإسرائيلي من الطلب الفلسطيني للعضوية في الأمم المتحدة، فيما استمرت ألمانيا في مشروعها المتمثل بتزويد إسرائيل بغواصة من نوع «دلفين» جديدة على الرغم من أنها جمدت تسليمها لإسرائيل لأسبوعين بسبب البناء الاستيطاني في القدس، حيث ما لبثت أن تراجعت،[2] ما جعل حكومة نتنياهو تستهزئ بمقولة العزلة الدولية التي يسوقها اليسار الإسرائيلي، وتراجع عنها تدريجيا بعد أيلول.

---

١. ملحق صحيفة «هآرتس»، الجمعة، ١٩ آب ٢٠١١.
٢. يديعوت احرونوت، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

ذكرنا في تقرير مشهد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية لعام ٢٠١٠ ، أن إستراتيجية نتنياهو التفاوضية كانت تهدف إلى تحويل قضية الصراع من قضية احتلال إلى قضية اعتراف، من خلال إدراج مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية في صلب المطالب الإسرائيلية وجوهرها، وقد نجح نتنياهو في تحويل هذا المطلب من مجرد مطلب كباقي المطالب الإسرائيلية (كما فعل اولمرت وليفني) إلى المطلب الإسرائيلي الأساسي، والاهم انه استطاع أن يزيح الشارع الإسرائيلي إلى تأييد هذا المطلب بأغلبيته واضعا اليسار الإسرائيلي في مأزق سياسي كبير.

تم تصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية

اعتمدت إستراتيجية نتنياهو لعام ٢٠١١، على النقاط التالية:

١ . إما العودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، كما تريد إسرائيل، أو العودة إلى المفاوضات من أجل المفاوضات، كما حدث خلال محادثات عمان في مطلع عام ٢٠١٢ . حيث تتحول المفاوضات إلى هدف بحد ذاته تستفيد منه إسرائيل في كسب الوقت دون أي نتيجة على مستوى المطالب الفلسطينية أو حتى الدولية، وفي الوقت نفسه قامت الحكومة الإسرائيلية بتصعيد الاستيطان في الضفة الغربية عموما وفي القدس خصوصا، بشكل لم يسبق له مثيل منذ تولي الحكومة الحالية، وذلك بهدف الاستمرار في وضع حقائق على الأرض، في القدس تحديدا من جهة، ولكي تعوض ما فاتها من بناء بسبب التجميد الجزئي للاستيطان الذي كان في العام ٢٠١٠ .

٢ . إبقاء الوضع على ما هو عليه، أي دون مفاوضات منهجية من جهة، وإفشال أي تحرك دولي للفلسطينيين من جهة أخرى. وحتى المفاوضات التي وافقت عليها إسرائيل في الأردن، فإنها مفاوضات من أجل المفاوضات، هكذا تنظر إسرائيل إليها، وبدأت تستعد لفشلها وإلقاء التهم بذلك على الفلسطينيين. فقد صرح وزير الخارجية ليبرمان في نقاش في لجنة الخارجية والأمن حول المفاوضات الجارية في الأردن «ليس للفلسطينيين مصلحة في إنجاح المفاوضات في الأردن، وهم يستعدون لاتهام إسرائيل بإفشالها منذ بدايتها، كما ذهب الفلسطينيون إلى الأردن إرضاء للملك وليس رغبة في التفاوض».[٣]

بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل

٣ . بدأ يتبلور في صفوف اليمين الإسرائيلي، وحتى الاستيطاني منه، توجه يطالب بضم المناطق C إلى إسرائيل، والتعامل مع السلطة الفلسطينية كدولة فلسطينية

٣ . يديعوت احرونوت، ١٠ كانون الأول ٢٠١٢ .

http://www.opoosoft.com

(فكرة الدولة المؤقتة) ، أي التعامل مع الواقع الحالي كوضع نهائي من خلال إضافة تغييرات طفيفة. فمن ناحية اليمين الاستيطاني فان ضم مناطق C إلى دولة إسرائيل «والتنازل» عن جزء من «أرض إسرائيل» التي تقيم عليها السلطة الفلسطينية هو الرد على الخطاب الذي يخشى من تشييد دولة ثنائية القومية إذا استمر اليمين في سياسته الهادفة إلى عدم الوصول إلى تسوية، خصوصا وان منطقة C تشكل ٦٠٪ من الضفة الغربية وتحتوي على ١٠٠٪ من المستوطنات، وبضعة آلاف من السكان الفلسطينيين.[٤]

لم تقدم إسرائيل على اي تحول ملحوظ في مواقفها السياسية

إسرائيل والطلب الفلسطيني نيل العضوية في الأمم المتحدة

ظل السعي الفلسطيني للحصول على اعتراف أممي بالدولة الفلسطينية منذ بدايات العام ٢٠١١ وحتى اللحظة مادة النقاش الأساسية، ولم تنتج مبادرات سياسية سواءً إسرائيلية أو دولية إلا في ضوء هذا السعي وكردة فعل له. وهيمن الموضوع المرتبط بقبول عضوية دولة فلسطين على حدود ٦٧ في الأمم المتحدة على مجمل الحراك السياسي في المنطقة، ويصعب الحديث عن أي تفاعل سياسي إسرائيلي فلسطيني بعيداً عن فكرة استحقاق أيلول، بحيث باتت كل المبادرات التي تقدمت بها الرباعية الدولية أو الولايات المتحدة تبحث في سبل تجاوز الصدام المتوقع والبحث عوضاً في سبل أخرى تجعل التفاوض بين الطرفين ممكناً. بالطبع فإن مثل هذا النقاش كان يأخذ بعين الاعتبار العامل الإقليمي الكبير المتمثل في التحولات الكبرى التي ضربت العالم العربي.

إسرائيلياً، لم تقدم إسرائيل على اي تحول ملحوظ في مواقفها السياسية، بل إن قراءة الخطاب السياسي الإسرائيلي الرسمي الحاكم تقود إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل أصبحت أكثر بعداً، وربما أقل رغبة في تحقيق اتفاق سلام مع الفلسطينيين. وأن مقولة إدارة النزاع لا حله، تعمقت أكثر وأخذت أبعاداً جديدة تقترح بأن الوضع الراهن هو أفضل الصيغ التي يمكن من خلالها إدارة النزاع، لذا وجدت إسرائيل صعوبة في تقبل أي تعديل على السياق الفلسطيني العلائقي معها مثل تحقيق المصالحة الفلسطينية الفلسطينية، كما أن صفقة تبادل الأسرى جاءت ضمن سياسة احتواء قطاع غزة، وربما الرد على ما تقول عنه إسرائيل أحادية التصرف الفلسطيني، ولم تنتج مثلاً أي تحول جوهري في التعامل مع القطاع وحماس.

تعمقت مقولة إدارة النزاع لا حله أكثر، وأخذت أبعادا جديدة

رفضت إسرائيل الطلب الفلسطيني منذ اللحظة الأولى جملة وتفصيلاً، ويمكن

٤ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية توجه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة- :
html.00-http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332 (شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

الإشارة إلى مجموعة من المقولات ميزت الخطاب الإسرائيلي في هذا الشأن:[٥]

I. اعتبار الطلب الفلسطيني تصرفاً أحادي الجانب واعتباره معارضاً لروح عملية التسوية التي تربط العلاقة بين الجانبين.

II. التأكيد على أن نتائج المفاوضات لا يمكن أن تقر إلا بالاتفاق بين الطرفين وأن التوجه إلى المنابر الدولية لن يغير من هذه الحقيقة.

III. الادعاء بأن الفلسطينيين لا يريدون أن يأخذوا بعين الاعتبار مواقف إسرائيل وحاجاتها الأمنية لذا فهم يهربون إلى المؤسسات الدولية.

IV. اعتبار الطلب الفلسطيني جزءاً من عملية أكبر لعزل إسرائيل ونزع شرعيتها وهو مسنود بالأغلبية العددية للدول العربية والإسلامية في المؤسسات الدولية.

V. إزاء كل ما سبق، الادعاء بأن ليس أمام إسرائيل أي خيار إلا التصرف وفق مصلحتها وعمل كل جهد من أجل تخفيف آثار ذلك، مع التشديد انه إذا كان الفلسطينيون قد اختاروا أن يسيروا في الطريق الأحادي فإن لإسرائيل الحق في فعل الشيء ذاته.

كانت هنالك توجهات إسرائيلية، أكاديمية وإعلامية، كما الأمر في الحكومة الإسرائيلية لا تخشى من استحقاق أيلول، سوى البعد الرمزي فيه

وفي الوقت نفسه كانت هنالك توجهات إسرائيلية، أكاديمية وإعلامية، كما الأمر في الحكومة الإسرائيلية لا تخشى من استحقاق أيلول، سوى البعد الرمزي فيه، أما على أرض الواقع فإنها لم تكن تخشاه، وذلك للأسباب التالية:[٦]

١. **التجربة التاريخية الإسرائيلية:** تفيد التجربة التاريخية الإسرائيلية في قيام الدولة أن الاعتراف وحده لا يكفي، ففي تشرين الثاني ١٩٤٧ اعترفت الأمم المتحدة بدولة يهودية في فلسطين، ولكن هذا الاعتراف كان مهما من الناحية الرمزية والشرعية فقط، بينما الذي حقق هذا الاعتراف على أرض الواقع هي الحرب التي خاضها «الييشوف» اليهودي حتى أيار ١٩٤٨، واستمرت بها إسرائيل بعد ذلك.

٢. **التجربة التاريخية الفلسطينية:** يدعي أصحاب هذا التوجه في إسرائيل، أن إسرائيل مرت بسيناريو مشابه في تشرين الثاني ١٩٨٨، عندما أعلن ياسر عرفات عن قيام دولة فلسطين (اعلان الاستقلال)، واعترفت حينها ٨٨ دولة

٥. ورد قسم من هذه الادعاءات في خطاب نتنياهو في الأمم المتحدة في أيلول ٢٠١١، شاهد الخطاب كاملا على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=q8LIEPxnbkc

٦. أنظر على سبيل المثال المقال الذي كتبه البروفسور شلومو افنيري وقد شغل في السابق مدير عام وزارة الخارجية، ملحق «**هآرتس**». بعنوان «المطلوب: عقل». الجمعة ١٦/٩/٢٠١١. ص: ١٠-١١. والورقة البحثية لكل من: شلومو بروم وعودد عيران، اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية: الانعكاسات على إسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

بدولة فلسطين ، وبعد شهر أصدرت الأمم المتحدة القرار رقم ٤٣/ ١٧٧ الذي اعترف بإعلان الاستقلال ، وأيد القرار ١٠٤ دول وبمعارضة دولتين (إسرائيل وأميركا) وامتناع ٣٦ دولة . إلا أن ذلك لم يغير من واقع الحال شيئا بالنسبة للدولة الفلسطينية على الأرض .[٧]

٣ . **الانقسام الفلسطيني**، بين غزة التي تسيطر عليها حماس ، وبين الضفة الغربية التي تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية ، حيث أن الاعتراف لا يعني شيئاً في ظل هذا الانقسام ، خصوصا وان حماس قد عارضت التوجه إلى الأمم المتحدة كخيار سياسي .

٤ . أن السلطة الفلسطينية تسيطر عمليا على منطقة واحدة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٤٠٪ ، بينما تقع مناطق «C» تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية وهي تشكل فعليا ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية ، هذه الحقيقة دفعت أوساطا حتى من اليمين الاستيطاني - الديني إلى المطالبة بضم هذه المناطق إلى السيادة الإسرائيلية ، إما كعقاب للسلطة الفلسطينية على توجهها إلى الأمم المتحدة وإما كخيار سياسي إسرائيلي لإنهاء الصراع بحيث تشكل مناطق السلطة الفلسطينية الآنية أرضا لسلطة فلسطينية ، بينما تضم إسرائيل مناطق «C» . وفي هذا السياق قال مدير عام مجلس المستوطنات السابق «نفتالي بانت» وهو إحد قيادات اليمين الاستيطاني ، وكان مقربا من بنيامين نتنياهو في السابق ومدير حملته الانتخابية : إن طلب الفلسطينيين بعضوية في الأمم المتحدة هي فرصة وليست تهديدا ، حيث طالب باستغلال ذلك وضم مناطق «C» إلى إسرائيل وقد طور فكرته في ورقة سياسية أعدها وسماها «خطة التهدئة : خطة عملية لادارة الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني» طالب فيها بضم مناطق C وإعطاء المواطنة الاسرائيلية لـ ٥٥ ألف فلسطيني يسكنونها .[٨] كما ظهر هذا الطلب في وثيقة خاصة أعدها مجلس المستوطنات كرد على التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة .[٩] تجدر الإشارة إلى أن وزراء في الحكومة يؤيدون هذا التوجه (مثل كاتس ، ادلشتين وغيرهم) .

تسيطر السلطة الفلسطينية عمليا على منطقة واحدة في الضفة الغربية لا تتجاوز ٤٠٪، بينما تقع مناطق «C» تحت السيطرة المدنية والأمنية الإسرائيلية وهي تشكل فعليا ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية

لقد تمكن الفلسطينيون من ضغط إسرائيل كثيراً خلال فترة الإعداد لهجومهم

---

٧ . المصدر السابق .

٨ . آفي يساخاروف ، «على مشارف المواجهة القادمة» ، **هآرتس** ، ١ آذار ٢٠١٢ ، ص : ٢ ، وقد ناقش يساخاروف في مقاله تصورات «بانيت» وغيره ، وأدعى أن توجهات إدارة الصراع في اليمين الاسرائيلي ، تتجاهل في رؤيتها وجود طرف فلسطيني لن يقبل بأن تدير إسرائيل الصراع وهو جالس متفرجاً على ذلك .

٩ . أنظر على سبيل المثال ورود هذا الادعاء في الوثيقة التي أعدها مجلس المستوطنات عشية التوجه إلى الأمم المتحدة http://www.news1.co.il/Archive/003-D-59332-00.html (شوهد بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

الدبلوماسي ورمي الكرة في ملعب حكومة نتنياهو التي شحذت كل همتها في سبيل إفشال المسعى الفلسطيني والتقليل من آثار ارتداداته الجانبية. لذا فإن أي حراك خارجي رغم تعارضه مع التطلعات الفلسطينية كان يعني زحزحة المواقف الإسرائيلية ولو قليلاً. وتأسيساً على ذلك وجدت حكومة إسرائيل بأن الدفاع عن مواقفها والتقوقع داخلها يشكلان الطريق الأضمن كي لا تنزلق في لعبة التنازلات التي لا ترغب فيها. ثبت ذلك في رفض إسرائيل لكل المواقف الوسطية التي ظهرت قبل المواجهة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء نتنياهو أمام الجمعية العمومية، مثل المقترح الفرنسي بإجراء مفاوضات تقود خلال سنة إلى حل دائم، كما رفضت إسرائيل تقديم أي تصورات حول مواقفها بخصوص الحدود للجنة الرباعية خلال مهلة التسعين يوماً ونجحت في تجاوز الوقت وتفادي أي عواقب جانبية للعطل الحادث في عملية التسوية. إن استمرار الوضع القائم هو أقل الخيارات سوءاً كما يقول أودي منور في مقالة له في معاريف.[١٠]

اعتبر نتنياهو التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة تهرباً من مواجهة النتائج الحقيقية لعملية السلام وأن الفلسطينيين لا يريدون السلام الحقيقي

لقد اعتبر نتنياهو الطلب الفلسطيني تهرباً من مواجهة النتائج الحقيقية لعملية السلام وأن الفلسطينيين لا يريدون السلام الحقيقي. واستل نتنياهو مجموعة من المواقف التي حاول من خلالها تشتيت تركيز العالم على الحق القانوني والوطني الفلسطيني في كيان سياسي خاص به، وهي طريقة يصفها زلمان أميت ودفنا ليفيت في كتابهما الجديد الموسوم «مذهب الرفض الإسرائيلي: أجندة مخفية لعملية السلام في الشرق الأوسط» الصادر عام ٢٠١١ بأنها عنصر ثابت في السياسة الإسرائيلية منذ بن غوريون، بحيث تحول إسرائيل مسار النقاش الحقيقي نحو قضايا تعرف أنها ليست في صلب النقاش، وتعرف أن التفكير فيها سيدمر عملية التسوية.[١١]

يشير الباحثان بروم وعيران أن انضمام فلسطين الى عضوية الأمم المتحدة ومجمل التوجه إلى الأمم المتحدة لم يحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أن إسرائيل تدرك ذلك فتجربتها مع الأمم المتحدة في هذه السياق معروفة، الصراع حول قبول عضوية فلسطين لم يكن صراعا على الأرض بل صراع على الشرعية وما تحمل من مدلولات رمزية. ويعتبر الباحثان انه حتى مع قبول عضوية فلسطين فان الفلسطينيين عليهم التفاوض لحل القضايا المركزية الثلاث، وهي الحدود، القدس ومسألة اللاجئين.[١٢]

يشير الباحثان بروم وعيران أن الصراع حول قبول عضوية فلسطين لم يكن صراعا على الأرض بل صراع على الشرعية وما تحمل من مدلولات رمزية

يشير الباحثان في ورقة إستراتيجية أعدت في هذا الموضوع أن التوجه الفلسطيني للأمم المتحدة أو الاعتراف بعضوية فلسطين ستكون له عدة انعكاسات:

١٠. أودي منور، «استمرار الوضع القائم أقل الخيارات سوءاً»، **معاريف**، ١٧ آذار ٢٠١١.
11. Zalman Amit & Daphna Levit, Israeli Rejectionist: A Hidden Agenda in the Middle East Peace Process, Pluto Press, 2011.
١٢. المصدر السابق، ص: ٨-٩.

http://www.opoosoft.com

- **انعكاسات سياسية وقضائية:** وتتعلق بعلاقة إسرائيل مع الدول التي أعلنت عن موافقتها على انضمام فلسطين كعضو في الأمم المتحدة، سواء أكانت تلك الدول أعضاء مجلس الأمن أم دول الهيئة العامة للأمم المتحدة. وأشار الباحثان تحديدا إلى العلاقة مع الكتلة الأوروبية، إذ إن الدولة التي ستعترف بفلسطين سوف توسع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها، مما قد يعقد علاقات إسرائيل، خصوصا وان الاعتراف قد يدخل فلسطين إلى معاهدات ومنظمات دولية مهمة مثل الطيران المدني والملاحة البحرية أو انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية، ما قد يهدد مسؤولين إسرائيليين بالاعتقال إذا تقدمت فلسطين بشكوى للمحكمة، لان الاعتراف بعضوية فلسطين يعني أن مناطق قطاع غزة والضفة الغربية ستكون في مجال عمل المحكمة الجنائية. كما أن ذلك سيمكن الدولة الفلسطينية من اعتقال الإسرائيليين الذين يدخلون إلى مناطق تحت السيطرة الفلسطينية ومحاكمتهم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يحاول الفلسطينيون توسيع صلاحياتهم إلى المناطق B و- C.
- **انعكاسات أمنية:** وتتعلق الانعكاسات الأمنية من وجهة النظر الإسرائيلية في محاولة الفلسطينيين بسط سيطرتهم وصلاحياتهم إلى مناطق خاضعة لإسرائيل مثل المنطقة C، ما قد يؤدي إلى مواجهات وإلى تدهور الوضع الأمني. وما قد يدهور الوضع الأمني من وجهة نظر إسرائيل هو الربيع العربي، والإحباط الفلسطيني النابع من الجمود المطلق في العملية السياسية.
- **انعكاسات اقتصادية:** وفي هذه النقطة يعتقد الباحثان أن الانعكاسات الاقتصادية ستكون سلبية على الفلسطينيين بالذات، فالسلطة الفلسطينية لا تملك أوراق ضغط اقتصادية على إسرائيل، وكل خطوة ستتخذها السلطة في هذا الجانب لن تضر إسرائيل بل قد تلحق الضرر بالدولة الفلسطينية نفسها، فحجم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل لا يتعدى واحدا بالمائة من حجم الواردات الإسرائيلية.

انتهاء التسونامي السياسي لا يعني أن تأثير استحقاق أيلول قد انتهى

إلا أن الكاتبين يعتقدان أن غياب التسونامي السياسي لا يعني أن تأثير استحقاق أيلول قد انتهى، فهما يعتقدان أن هذه التحولات السياسية لا تحدث سريعا كما توقع الإسرائيليون، بل هي تتراكم لتحدث تسونامي سياسيا، حيث أن التسونامي لا يكون فجأة ودون تراكمات سابقة له، وان استحقاق أيلول هو بداية التسونامي وليس نهايته، كما اعتقد الكثير من الإسرائيليين وبالذات الحكومة الإسرائيلية.

هنالك تصور إسرائيلي يعتقد أن التوجه للأمم المتحدة هو رؤية لتصور فلسطيني

http://www.opoosoft.com

لقيام دولة فلسطينية بدون مفاوضات، والهدف هو وضع إسرائيل أمام الأمر الواقع كما فعلت هي عام ١٩٤٨، حيث أن التوجه الفلسطيني بطلب العضوية يكمل ما بدأته السلطة بناء الدولة من «تحت إلى فوق» أي بناء المؤسسات والبنية التحتية المؤسساتية والخدماتية والأمنية والسياسية والاقتصادية تمهيدا لقيام الدولة، بحيث تصبح الظروف جاهزة لإقامة الدولة عندما يتوجه الفلسطينيون إلى الحصول على الاعتراف الدولي والعضوية في الأمم المتحدة، خصوصا وان مجلس الأمن سيقوم بفحص هذه الجاهزية المؤسساتية للسلطة الفلسطينية قبل اتخاذ قراره، الأمر الذي سوف يؤثر على قراره، على الأقل على المترددين من دول الأعضاء.[١٣] يتفق الباحث الإسرائيلي افرايم ليفي مع ما توصل له بروم وعيران من أن فشل طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة سوف تكون لها انعكاسات سلبية على إسرائيل. صحيح أن إسرائيل تحاول إفشال هذا المسعى إلا أنها لا تقدم أفقا سياسيا بديلا للفلسطينيين كبديل للتوجه لطلب العضوية أو بديلا في حالة فشل المسعى الفلسطيني في مجلس الأمن، ما قد يهدد الاستقرار الأمني في المنطقة وأمن إسرائيل تحديدا، حيث انه إذا أصاب الجمهور الفلسطيني إحباط من المسعى السياسي الدبلوماسي، فقد يتخذ موقفا من خلال انتفاضة ثالثة للتحرير.[١٤]

الربيع العربي واستحقاق أيلول: التأجيل وكسب الوقت

كان الربيع العربي مفاجئاً حتى بالنسبة للآلاف التي خرجت في الميادين العامة في تونس والقاهرة وصنعاء وبنغازي وبعد ذلك في دمشق غيرها. أخذت الدوائر الرسمية الإسرائيلية على حين غرة برياح التغيير العربي التي عنت ضمن أشياء كثيرة سقوط أنظمة كانت من ثوابت الرؤية الإقليمية الإسرائيلية في المنطقة، وعلى رأسها نظام حسني مبارك في مصر. نظرت المصادر الإسرائيلية مثل بقية القوى الإقليمية والدولية بتردد إلى الأحداث في العالم العربي، وعبرت عن مواقف متباينة في البداية مما يحصل في دول الجوار، بيد أن إسرائيل الرسمية لم يخالجها شك منذ البداية بأن ما يحدث لن يكون مفيداً لإسرائيل في الكثير منه.

> نظرت المصادر الإسرائيلية مثل بقية القوى الإقليمية والدولية بتردد إلى الأحداث في العالم العربي، وعبرت عن مواقف متباينة في البداية مما يحصل في دول الجوار، بيد أن إسرائيل الرسمية لم يخالجها شك منذ البداية بأن ما يحدث لن يكون مفيداً لإسرائيل في الكثير منه

في بداية الربيع العربي وجد موقفان في إسرائيل للرد على التطورات الحادثة في الجوار. يقول الموقف الأول بضرورة قيام إسرائيل بمبادرة سياسية تشمل تقديم تنازلات مؤلمة تضمن تعزيز التوجهات السلمية في المنطقة وتقوية محور الاعتدال وبالتالي جعل

١٣. افرايم ليفي، دولة فلسطين من النظرية إلى التطبيق: تحديات الفلسطينيين وإسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد٢، ص: ٣٧-٤٩.
١٤. المصدر السابق، ص: ٤٧.

http://www.opoosoft.com

السلام شيئاً مفيداً وممكناً. مثلاً أوصت يديعوت احرونوت في افتتاحيتها تعقيباً على دعوة وزير الدفاع الأميركي بضرورة العودة إلى التفاوض بأنه سيتعين على إسرائيل أن تتوصل لاتفاق سريعاً مع الفلسطينيين لتزيل الصراع عن جدول أعمال العالم العربي المتقلب قبل أن تسيطر حكومات متطرفة على مقاليد الحكم.[١٥] فيما اقترح الموقف الثاني بأنه من المبكر الحكم على نتائج الربيع العربي الذي لم يحمل في بدايته أي روابط مع الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يستحسن لإسرائيل أن تنتظر لترى كيف تتطور الأمور، وان لا تقدم على تنازلات مجانية مبكرة. بالنسبة لنتنياهو، فإنه مع أخذ القوى الصاعدة للحكم في البلدان العربية عقب الثورات بعين الاعتبار، فإنه يتوجب على إسرائيل الانتظار جيلاً آخر حتى تصعد القوى التقدمية لقيادة العالم العربي وتأخذه في طريق جديد، كما عبر عن ذلك نتنياهو [١٦]

وعلى إسرائيل، كما يقول تقرير المسح الاستراتيجي لإسرائيل في العام ٢٠١١ الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي، أن تختار بين انتظار الاستقرار الإقليمي فيما تحافظ على سياسة الردع بحق التهديدات الموجهة لها من دول أو منظمات، أو تحاول أن تؤثر في البيئة الإستراتيجية للإقليم خاصة من خلال مبادرة لتسوية فلسطينية إسرائيلية. فقد لا تحل هذه المبادرة صراعات إسرائيل المختلفة من جيرانها العرب كما لن تحيد الملف النووي الإيراني، لكنها بالتأكيد ستخفف من حدة كل ذلك ووقعه، كما ستساعد في تحسين وضع إسرائيل الدولي.[١٧]

وأياً يكون الحال فإن هذا التقويم الشرق أوسطي الجديد مقلق بالنسبة لإسرائيل. أغلبية الإسرائيليين (٥,٦٨٪) قدروا بأن التغيرات في العالم العربي ستدفع الوضع الإستراتيجي لإسرائيل إلى الأسوأ.[١٨] وكما يقول عوديد عيران: لقد انتهي عصر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية الذي تجسد في مجالات مختلفة.[١٩] وكتبت يديعوت في افتتاحيتها «أهلاً وسهلاً إلى قاهرة ستان»[٢٠] فليس شباب الفيس بوك ولا تويتر هم من سيجلسون على كرسي مبارك بل الإخوان المسلمون.[٢١]

---

١٥ **يديعوت احرونوت**، «هذا التفاوض اللعين»، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

١٦ كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الكنيست خلال النقاش الذي جرى حول سياسة حكومته بناء على جمع تواقيع ٤٠ نائباً. ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١. موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلية http://www.pmo.gov.il /PMOEng (شوهد بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠١١).

17 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israeli 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p 10.

١٨ أفرايم ياعر و تمار هيرمان، «مقياس السلام: تشرين الثاني ٢٠١١» **يديعوت احرونوت**، ١٣ كانون الأول ٢٠١١.

١٩ عوديد عيران، «انتهى عصر التطبيع بين إسرائيل والدول العربية»، **نظرة عليا**، ٢٠١١/١٢/١٣.

٢٠ **يديعوت احرونوت**، ٢٠١١/١٢/٢٢.

٢١ آري شبيط، «خائبو الأمل هذا العام»، **هآرتس**، ٢٩ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

ويعدد دانيال بايمان مصادر القلق الإسرائيلي من التحولات العربية :[٢٢]

- حين يصبح الأصدقاء أعداء، في إشارة للتحولات التي تجري في مصر .
- الشيطان في إشارة إلى سورية .
- الشعوب لا تصنع السلام بل الحكومات غير الديمقراطية .
- الأزمة التي ستنشأ في غزة .
- آفاق السلام ضعيفة .

تجد إسرائيل نفسها استراتيجياً في عالم متقلب، فقد تغير الاستقرار الاستراتيجي الذي استطاعت التعايش معه وطورت تعاملها الأمني معه على المدى البعيد

في كل هذا السياق العربي تجد إسرائيل نفسها استراتيجياً في عالم متقلب، فقد تغير الاستقرار الاستراتيجي الذي استطاعت التعايش معه وطورت تعاملها الأمني معه على المدى البعيد. يعدد «رون تيرا»[٢٣] خمسة أسباب لذلك :

١ . انتهاء توازن القوة بين العراق وإيران وهيمنة القوة الإيرانية في المنطقة .

٢ . عدم الاستقرار في مصر وربما تغير العلاقة معها .

٣ . تغير السياسات في تركيا تجاه إسرائيل، وبحث إسرائيل عن بدائل .

٤ . النظام العلوي المتآكل .

٥ . تراجع الفعالية الأميركية .

إلا أن البعض في إسرائيل نظر إلى الثورات العربية كفرصة للمناورة في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وقد بدا الكثير من الوزراء أكثر تحفظا من أي تقدم في المسيرة السلمية، وحاولت قيادات إسرائيلية مهمة (في الحكم وخارجه) مثل «موشيه ارنس» وزير الدفاع السابق التشكيك حتى في المصداقية السياسية لاتفاق السلام مع مصر، معتبرا أن إسرائيل قدمت تنازلات كثيرة في هذا الاتفاق وكان عليها الاحتفاظ بأراض في سيناء وذلك تحسبا لواقع قد ينتج مستقبلا مثل الثورات العربية وتغيير الأنظمة .[٢٤] بالإضافة إلى ذلك بدأت قيادات إسرائيلية ووزراء في الحكومة حملة نزع شرعية عن السلطة الفلسطينية والرئيس محمود عباس، تشبه في بداياتها الحملة التي شنت على ياسر عرفات بادعاء غياب الشريك .

البعض في إسرائيل نظر إلى الثورات العربية كفرصة للمناورة في العملية السياسية مع الفلسطينيين

حاول بعض الباحثين الإسرائيليين من ذوي التوجه اليميني الربط بين الأنظمة العربية القديمة وبين السلطة الفلسطينية، ففي ورقة قدمها الباحث هليل فريش من

22 Daniel Byman, "Israel's Pessimistic View of the Arab Spring", The Washington Quarterly, 34:3 Summer 2011, pp 123- 136

23 Ron Tira, "The Breakup of Israel's Strategic Puzzle", Strategic Assessment, vol.14, no3, October 2011, pp 43 - 56

٢٤ . موشيه ارنس، «مراهنة بيغن»، **هآرتس**، ٣/ ١/ ٢٠١٢ . ص : ب١ .

http://www.opoosoft.com

مركز بيغين–سادات اليميني قال إن السلطة الفلسطينية لم تنضم للربيع العربي لأنها هي جزء من النظام السياسي القديم، وان القيادة الفلسطينية هي قيادة فاقدة للشرعية. تنضم هذه التصريحات إلى محاولات إضعاف السلطة الفلسطينية والتعامل معها على أنها لا تمثل شريكا، فمثل تلك الأصوات التي تدعو إلى عدم إقامة علاقات مع أنظمة مهددة مثل سورية كما كان مع مصر، تعتبر الاتفاق مع السلطة الفلسطينية يندرج ضمن سياسة الانتظار وعدم التوقيع، لان القيادة الفلسطينية الحالية جزء من النظام العربي القديم ومن غير الممكن لإسرائيل أن توقع مع قيادة قد تسقط لاحقا.[٢٥]

أدى الربيع العربي بأعضاء في حكومة نتنياهو إلى استغلال ذلك، والتعبير عن مواقفهم الحقيقية في رفض إقامة دولة فلسطينية، وكان من بين الوزراء الذين صرحوا بذلك وزير التعليم جدعون ساعر، وهو يعتبر من الوزراء المعتدلين

وقد لوحظ أن الربيع العربي أدى بأعضاء في الحكومة إلى استغلال ذلك، والتعبير عن مواقفهم الحقيقية في رفض إقامة دولة فلسطينية، وكان من بين الوزراء الذين صرحوا بذلك وزير التعليم جدعون ساعر، وهو يعتبر من الوزراء المعتدلين في حكومة نتنياهو حيث صرح في كانون الثاني أن إقامة الدولة الفلسطينية لن تؤدي إلى إنهاء الصراع، وانها في حال إقامتها تشكل خطرا على إسرائيل.[٢٦] وأضاف ساعر المقرب من نتنياهو، خلال جولة له في المستوطنات: «إن ازدياد قوة الإسلام الراديكالي في المنطقة والتطورات المتعلقة بالخطوات أحادية الجانب للفلسطينيين في الساحة الدولية، تلزم إسرائيل بوضع علامات سؤال بالنسبة لاستعدادها لإقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة، يشكل إقامة دولة فلسطينية عملية خطيرة على إسرائيل، وبعد قيامها قد تستمر بتهديد إسرائيل من موقع أفضل . . . . . لن نعرض أمن إسرائيل للخطر بسبب تصورات سطحية، وأوهام ونوايا غير واقعية».[٢٧] وقبل ذلك وفي السياق نفسه قال سلفان شالوم نائب رئيس الوزراء أن على العالم «أن يرفض الاعتراف بدولة فلسطينية لان الاعتراف بهذه الدولة يعني الاعتراف بكيان حماسي–إيراني في قلب الشرق الأوسط».[٢٨]

تتلخص الفكرة السائدة في إسرائيل، بأن ما حدث اقليمياً لن تكون له نهاية سعيدة بالنسبة لإسرائيل ما لم يحدث شيء يغير مسار ما يجري

تتلخص الفكرة السائدة في إسرائيل، على الرغم من ذلك، بأن ما حدث لن تكون له نهاية سعيدة بالنسبة لإسرائيل ما لم يحدث شيء يغير مسار ما يجري. يتبع ذلك أن على إسرائيل البحث عن مخارج وحلول تقيها عواقب التحولات العربية و «زخات الشتاء الإسلامي» القادم، بتعبيرها. تترجم ذلك في جملة من السياسات الجديدة التي اتبعت على الصعيد العسكري والأمني بجانب مناقشة سيناريوهات مختلفة محتملة لإدارة العلاقة مع الجيران الجدد القدامى.

25 . Hillel Frisch, the Palestinians are Part of the Old Arab Order, BESA Center, 2012.

٢٦ . «هآرتس»، ١٤ كانون الأول ٢٠١١.

٢٧ . المصدر السابق.

٢٨ . يديعوت احرونوت ٢٨ نيسان ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

سياسات مواجهة الطلب الفلسطيني: انتصار سياسي على المدى القصير

رأت إسرائيل في التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة تراجعاً عن المبدأ الأساسي الذي حافظت عليه منذ العام ١٩٩٣ في حصر المفاوضات حول مستقبل عملية السلام بينها وبين الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة، وبينها وبين سورية حين يتعلق الأمر بهضبة الجولان. وهو مبدأ ترى فيه إسرائيل حافظاً لمصالحها ويبعدها عن الضغط الدولي المحتمل والحاجة لتطبيق القرارات الأممية بشأن الصراع في المنطقة. إن العودة بالصراع إلى طاولة النقاش الدولي ليس في مصلحة إسرائيل بأي حال حتى لو كان الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية سيعني ضمن أشياء أخرى الاعتراف بحقوق يهودية والإقرار العالمي بحدود دولة إسرائيل على المناطق الأخرى غير الضفة الغربية وقطاع غزة، وسيشمل هذا الاعتراف دولاً عربية وإسلامية أيضاً. إلى جانب ذلك فإن التوجه الفلسطيني يشكل خطوة من طرف واحد، وتصرفا فلسطينيا أحاديا في تقرير مصير عملية التسوية بين الطرفين. كما أنه يشكل محاولة لفرض نتائج التسوية مبكراً على إسرائيل ولي ذراعها للقبول بهذه النتائج.

رأت إسرائيل في التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة تراجعاً عن المبدأ الأساسي الذي حافظت عليه منذ العام ١٩٩٣ في حصر المفاوضات حول مستقبل عملية السلام بينها وبين الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالضفة الغربية وقطاع غزة

نظرت إسرائيل إلى الخطوة الفلسطينية بأنها خطوة تهدف إلى تحقيق هدفين، الأول تعزيز الدعم الدولي للدولة الفلسطينية من أجل تحريك عملية السلام التي وصلت إلى طريق مسدود في العام ٢٠١١، أما الهدف الثاني فهو إرسال رسالة إلى الجمهور الفلسطيني بان لدى السلطة وسائل سياسية ونضالية أخرى غير المفاوضات من أجل إقامة الدولة.[٢٩]

حاولت إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة إفشال الخطوة الفلسطينية بطلب العضوية، وتركزت الجهود على منع الفلسطينيين من الحصول على أغلبية في مجلس الأمن. بالنسبة لإسرائيل كان الهدف في منتهى الأهمية السياسية والرمزية، فإذا لم يحقق الفلسطينيون نجاحا في الحصول على أغلبية، فمعنى ذلك فشلهم في الحصول على العضوية في الأمم المتحدة، بل وسد الأفق السياسي أمامهم واجبارهم على العودة إلى المفاوضات بدون شروط، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه، كما أن فشل الفلسطينيين في مجلس الأمن يعتبر نصرا سياسيا لنتنياهو في الساحة الداخلية الإسرائيلية وتفكيكاً لمقولة اليسار والمعارضة حول «تسونامي سياسي» ضد إسرائيل. أما الولايات المتحدة فأرادت إفشال المساعي الفلسطينية في مجلس الأمن لكي لا

٢٩. شلومو بروم وعوديد عيران، اعتراف الأمم المتحدة في الدولة الفلسطينية: الانعكاسات على إسرائيل، مجلة **عدكان استراتيجي**، المجلد ١٤، العدد ٣، ٢٠١١، ص: ٦.

http://www.opoosoft.com

تضطر لاستعمال الفيتو ضد قرار الاعتراف بعضوية فلسطين، حيث تخشى أميركا أن الفيتو في هذه الحالة قد يلحق المزيد من الضرر بصورة أميركا.

ارتكز الخطاب السياسي الإسرائيلي النقيض للطلب الفلسطيني على مقولة واحدة ووحيدة، تتحدث عن أن تحقيق التسوية والدولة الفلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات الثنائية بين الطرفين، وأن أي محاولة أخرى لتحقيق ذلك تعطل عملية السلام وتضر بآفاق تحقيق التسوية التاريخية بين الشعبين. التصقت بهذه الفكرة أفكار جانبية أخرى مثل عدم جدية الشريك الفلسطيني والحاجة لتفهم اعتبارات إسرائيل الأمنية عند أي تسوية، والاستعداد لتبادل متفق عليه للأراضي بحيث لا تضرر هذه المصالح. كان يتم تداول هذه الأفكار الثانوية مع واشنطن ومع الأصدقاء في أوروبا، أما مع دول العالم المختلفة فإن الفكرة الأساسية في نقد الطرح الفلسطيني هي أنه تصرف من طرف واحد الذي يناقض روح عملية السلام. المطلوب من الفلسطينيين أن يجلسوا حول الطاولة ويوضحوا مطالبهم ويستمعوا إلى مطالب إسرائيل، فإسرائيل محبة للسلام وتريده وهي ليست ضد التطلعات الفلسطينية، التي يجب مع هذا أن تأخذ بعين الاعتبار مواطن القلق الأمني الإسرائيلي. هكذا كانت الرواية التي أخذ دبلوماسيو إسرائيل الدفاع عنها في لقاءاتهم في العواصم العالمية المختلفة. مقابل غرفة العمليات الفلسطينية المعروفة ب «الغرفة ١٩٤» أطلقت إسرائيل حملة دبلوماسية ليست أقل شراسة لمواجهة الضغط الفلسطيني على دول العالم لصدها عن التجند خلف الطلب الفلسطيني. شمل هذا عقد مؤتمرات لسفراء إسرائيل لشحذهم بالدعاية الإعلامية المرغوب بثها وبالرسائل المطلوب العمل على نقلها، لكن المكون الأساس منه شمل زيارات مكثفة قامت بها الطواقم الإسرائيلية لكل مكان وصله الفلسطينيون في أميركا اللاتينية أو في أفريقيا أو في آسيا من أجل الضغط المقابل.[٣٠] وفي مقابل الدبلوماسية الشخصية التي قام بها الرئيس أبو مازن قام نتنياهو بدبلوماسية مضادة حيث زار عدداً من الدول وتحدث في أكثر من منبر دولي حول مخاطر الطلب الفلسطيني وعواقبه. ولوحظ بشكل لافت مثلاً تركيز إسرائيل على الدول الأفريقية التي وعدت بعضها بمعونات اقتصادية وتنموية كبيرة مقابل دعمها المتوقع في الجمعية العامة، بل إن نتنياهو قام بزيارة إلى أفريقيا وأرسل وفوداً هناك عملت على تقليل مضار تسونامي التصويت المتوقع.

وأمام إدراك إسرائيل أنه لا يمكن صد الهجوم الفلسطيني في الجمعية العامة، إذ إن عدد الدول العربية والإسلامية ودول عدم الانحياز كفيل بأن يحقق للطلب الفلسطيني

ارتكز الخطاب السياسي الإسرائيلي النقيض للطلب الفلسطيني على مقولة واحدة ووحيدة، تتحدث عن أن تحقيق التسوية والدولة الفلسطينية لا يتم إلا عبر المفاوضات الثنائية بين الطرفين

ولوحظ بشكل لافت مثلاً تركيز إسرائيل على الدول الأفريقية التي وعدت بعضها بمعونات اقتصادية وتنموية كبيرة مقابل دعمها المتوقع في الجمعية العامة، بل إن نتنياهو قام بزيارة إلى أفريقيا وأرسل وفوداً هناك عملت على تقليل مضار تسونامي التصويت المتوقع

٣٠ انظر مقابلة الدكتور نبيل شعث مع مجلة **سياسات** العدد ١٦، ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

الأغلبية المطلوبة، فإن إسرائيل في أحسن الحالات تحدثت عن ستين إلى سبعين دولة لن تؤيد الطلب الفلسطيني دون أن يعني هذا أنها ستعارضه، بل قد تمتنع عن التصويت كما فعلت جنوب السودان خلال التصويت على عضوية فلسطين في اليونسكو مثلاً. إن «الأغلبية الأخلاقية» كما تصفها المصادر الإسرائيلية هي من يبرهن على صوابية الموقف الإسرائيلي، حيث أن أغلبية الدول الديمقراطية والحرة في العالم والتي تشكل الولايات المتحدة ودول أوروبا أغلبها تقف إلى جانب الرفض الإسرائيلي ولن تدعم الطلب الفلسطيني.

نوعان من النقاش ارتبطا بردة الفعل الإسرائيلية. تعلق الأول بمستقبل اتفاقية أوسلو في ظل الأحادية الفلسطينية والحاجة إلى مبادرة إسرائيلية، حيث أيد العديد من الساسة الإسرائيليين فكرة إلغاء اتفاقية أوسلو واعتبروا أن السلطة بتوجهها للأمم المتحدة تتحلل من التزاماتها في الاتفاقية، وهو ما يستوجب على إسرائيل الرد بالمثل. في خضم هذا النقاش يعدد الباحث زكي شالوم المتخصص في الأمن القومي خمسة منافع ما زالت تجنيها إسرائيل من اتفاقية أوسلو: [٣١]

١. أعفت الاتفاقية إسرائيل من مسؤولية رعاية أغلبية سكان الضفة وغزة دون المساس بحرية تصرف إسرائيل العسكرية في هذه المناطق.
٢. ساهمت الاتفاقية في خلق إجماع داخلي في إسرائيل حول مستقبل التسوية السياسية حيث باتت صيغة دولتين لشعبين مقبولة من كل أطراف الخارطة السياسية في إسرائيل.
٣. ساهمت أوسلو في تعزيز الانقسام في العالم العربي وداخل الحركة الوطنية الفلسطينية حول التسوية، هذه الخلافات عززت من فرص المناورة الإسرائيلية.
٤. خلقت أوسلو نظاماً من التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حتى لو واجه هذا النظام بعض المشاكل. حيث ومتى تقام الدولة الفلسطينية سيعمل هذا النظام كقاعدة للعلاقات الجيدة بين إسرائيل والفلسطينيين.
٥. على الرغم من الارتدادات والخلافات العديدة التي نشأت إلا أن أوسلو شكلت تفاهمات إستراتيجية عميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة بخصوص شكل الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

إلا أن اتفاقيات أوسلو واجهت ضربات كبيرة وأصبحت قدرتها على الاستمرار موضع شك، والشواهد وفق شالوم كثيرة:

31 Zaki Shalom, "The Peace Process: From Oslo Parameters to Unilateral Actions", **INSS Insight** No.27, July 12, 2011.

http://www.opoosoft.com

١ . على الرغم من دعوة الاتفاقيات للعمل الثنائي برعاية دولية فإن ثمة نزعة للعمل الأحادي الجانب نابعة من تقدير كل طرف لمقدرته على تحقيق تطلعاته باستخدام معايير الاتفاق . إسرائيلياً شمل هذا الانسحاب من غزة عام ٢٠٠٥ مثلاً وتصعيد البناء الاستيطاني في الضفة .

٢ . إن كل طرف يشك في نية الطرف الآخر القبول بشروطه البسيطة لتحقيق التسوية . بالنسبة لحكومة نتنياهو فهي تشك في أن الفلسطينيين مستعدون للقبول بشروطها الثلاثة المتمثلة في : يهودية الدولة ، التنازل عن حق العودة وإنهاء الصراع فور التوصل لاتفاق . في المقابل يشكو الفلسطينيون من أن إسرائيل غير جاهزة لقبول شروطهم المتعلقة بالانسحاب خارج حدود عام ١٩٦٧ كأساس للدولة الفلسطينية وتقسيم القدس وحق العودة ولو جزئياً وتجميد الاستيطان .

٣ . حتى الطرف الوسيط المتمثل في الولايات المتحدة يبدو فاقدا الثقة في آفاق التسوية ويلجأ إلى خطوات أحادية من طرفه .

٤ . بشكل عام ثمة إدراك متنام لدى الأطراف جميعها بأن صيغة أوسلو لم تعد مناسبة .

استخدمت إسرائيل ما وصفته بتحلل السلطة من التزاماتها في اتفاقية أوسلو في دعايتها المضادة المقابلة للمطالب الفلسطينية

إلا أن إسرائيل استخدمت ما وصفته بتحلل السلطة من التزاماتها في اتفاقية أوسلو في دعايتها المضادة المقابلة للمطالب الفلسطينية .

تركز النقاش الآخر حول الحاجة إلى قيام إسرائيل بتقديم مبادرة سياسية تنجح خلالها في تفكيك حالة الضغط التي تتعرض له ، وتشتت انتباه المجتمع الدولي المركز على الطلب الفلسطيني . وهناك من قال بعدم وجود أي نفع لمبادرة سياسية إسرائيلية جديدة لجملة أسباب :[٣٢]

١ . إسرائيل غير قادرة على تقديم أي شيء سيقبله الفلسطينيون ، فحتى المعتدلون لن يقبلوا عرضاً «سخياً» من نتنياهو .

٢ . إن أي مقترح إسرائيلي جديد لا بد أن يرتكز على نموذج حل الدولتين القائم ، وهو لم يعد فاعلاً من الأساس .

٣ . على إسرائيل أن تملك الجرأة لتوضح لأصدقائها ، على الرغم من الرغبة في تحقيق السلام ، بأن ما يحتاجه الشرق الأوسط هو إستراتيجية متكاملة لإدارة الصراع تقلل من معاناة الطرفين .

ميدانيا ، ثار نقاش حول احتمالات تغير الوضع فعلياً على الأرض ، وما هي الخطوات

32 Efraim Inbar, “The Delusion of Peace Initiatives”, BESA Perspectives Paper No. 136, April 14, 2011

http://www.opoosoft.com

التي يجب أن تقوم بها إسرائيل في المقابل. كان الخوف من اندلاع مواجهات ميدانية في الضفة الغربية أو ما أسماه وزير الدفاع بتسونامي فيما أطلق البعض على التحدي الفلسطيني الانتفاضة الناعمة.[33] وبدأت إسرائيل تعد الجبهة الداخلية لإمكانية اندلاع مثل هذه المواجهات خاصة في ظل تركيز مسؤولي السلطة على تصعيد المقاومة الشعبية السلمية. كما ذهب دعاة الحلول الأحادية إلى ان التوجه الفلسطيني الأحادي فرصة لإسرائيل لتوغل في إجراءات أحادية تفرض من خلالها كأمر واقع رؤيتها لحل الصراع، ويتمثل هذا في ترسيم الحدود التي ترى أنها يمكن أن توافق عليها كحدود للدولة الفلسطينية وتضم الكتل الاستيطانية التي لن تتنازل عنها.[34] إلا أن بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين أمثال عيران وبلوم قالا إن شيئاً لن يتغير حتى لو حصل الفلسطينيون على مطلبهم، فحدود ١٩٦٧ تشكل مطالب الفلسطينيين منذ انطلاق عملية السلام، كما أن إسرائيل دائماً ما ترفض الاستناد في أي اتفاق إلى الإلزام بقرارات الأمم المتحدة، وعليه فإن أي اتفاق مستقبلي سيكون رغماً عن القرار وليس بسببه. وسيكون للقرار تأثير عملي ضعيف.[35]

كما ذهب دعاة الحلول الأحادية إلى ان التوجه الفلسطيني الأحادي فرصة لإسرائيل لتوغل في إجراءات أحادية تفرض من خلالها كأمر واقع رؤيتها لحل الصراع

لقد كانت الاستعدادات السياسية والأمنية لإسرائيل قبيل تقديم طلب العضوية في أوجها، فعلى المستوى السياسي ذكرنا المسعى الأميركي والإسرائيلي في إفشال حصول الطلب على أغلبية في مجلس الأمن. أما أمنيا فكان الاستعداد كبيرا جدا، ففي تقرير نشر في صحيفة «هآرتس» حول التقييمات العسكرية المختلفة لاستحقاق أيلول الأمني، أشارت بعضها أن الواقع الحالي الذي تعيشه إسرائيل عشية أيلول هو الواقع نفسه الذي عايشته عشية حرب حزيران ١٩٦٧، وهنالك تقييمات (مثل تقييم قائد الجبهة المدنية- إيال ايزنبرغ) توقعت حربا شاملة.[36]

في كل الأحوال، استعد الجيش بشكل كبير لمواجهة استحقاق أيلول، وقد تعلم الجيش الإسرائيلي من الأحداث التي شهدتها الحدود في منطقة الجولان في ذكرى النكبة وحرب حزيران. فقد استورد مواد وأدوات غير قاتلة لتفريق المظاهرات، ووضع لنفسه سيناريوهات مختلفة للتعامل مع الوضع الأمني إذا تدهور في أعقاب أيلول، ومنها الحالات التي يسمح له فيها بإطلاق النار. وقد خصصت الحكومة الإسرائيلية ٢٥٠ مليون شيكل لتحضير الجيش لمواجهة الاحتجاجات الفلسطينية منها ٤٠ مليونا للشرطة الإسرائيلية. وقد تم تحضير الوحدات العسكرية مهنيا وميدانيا وحتى قضائيا، حيث تم تعيين مستشار

استعد الجيش بشكل كبير لمواجهة استحقاق أيلول، وقد تعلم الجيش الإسرائيلي من الأحداث التي شهدتها الحدود في منطقة الجولان في ذكرى النكبة وحرب حزيران

33 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israel 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p61.

34 Anat Kurz and Sholomo Brom, (ed.) Strategic Survey for Israel 2011, Institute for National Security Studies, Tel Aviv, 2011, p198.

35 Shlomo Brom and Oded Eran, "The September Process: The Bid for UN Recognition of a Palestinian State", Strategic Assessment, vol.14, no3, October 2011, pp 718-.

٣٦. ملحق صحيفة هآرتس، «تقييم تفاؤلي، تقييم تشاؤمي»، الجمعة ١٦ أيلول ٢٠١١. ص: ٨-٩.

http://www.opoosoft.com

قضائي في كل وحدة عسكرية كلفت بمواجهة الاحتجاجات الفلسطينية[37]. أثر هذا الجو من الاستعداد الإسرائيلي لأيلول على المستويات الأمنية والسياسية، والتضخيم الذي صنعه الإعلام الإسرائيلي للحدث، والمخاوف التي أثارها اليسار من فشل سياسي إسرائيلي، كما المخاوف التي أثارها اليمين من «إرهاب» فلسطيني، على الشارع الشعبي الإسرائيلي. فقد اعتقد ٧٠٪ من الإسرائيليين أن انتفاضة فلسطينية ستندلع في الضفة الغربية، وأشار ٥٣٪ أن إسرائيل، رغم تحضيراتها الأمنية والسياسية، لن تستطيع منع وقوع انتفاضة فلسطينية.[38]

يدل كل ما ذكر أعلاه، أن إسرائيل هي من رفعت السقف حول استحقاق أيلول لليمين واليسار، للسلب والإيجاب، وكان المستفيد الوحيد من رفع سقف التوقعات هي الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزير الخارجية ليبرمان ورئيسه نتنياهو، اللذين كانا يستخفان بهذا التحرك، وفي النهاية صدقت توقعاتهما، على الأقل على المدى القصير.

إسرائيل هي من رفعت السقف حول استحقاق أيلول، وكان المستفيد الوحيد من رفع سقف التوقعات هي الحكومة الإسرائيلية، وخاصة وزير الخارجية ليبرمان ورئيسه نتنياهو، اللذين كانا يستخفان بهذا التحرك، وفي النهاية صدقت توقعاتهم، على الأقل على المدى القصير

وفيما كانت السلطة الفلسطينية تؤكد عدم وجود نية لها بتصعيد الوضع ميدانياً، وتدعو الفلسطينيين للاحتفال بالحدث بوصفه انتصارا للإرداة الفلسطينية، فإن الخطاب الإسرائيلي حاول أيقاد النيران تحت مرجل الأحداث.

وكما يقول افرايم عنبار مدير مركز بيغن-سادات اليميني، كان واضحا للكثيرين أن الحكومة الإسرائيلية تستطيع الوقوف أمام التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة، لاعتقادهم أن الأمم المتحدة هي مؤسسة إعلامية لا أكثر، وان قدرتها على تحقيق طموح الفلسطينيين ضئيلة، لا بل إن البعض من الإسرائيليين ذهب إلى الاعتقاد أن إسرائيل أكثر قوة من الأمم المتحدة، وأنها قادرة على الوقوف أمام أي قرار لها.[39] لا حاجة للإدعاء بوجود مؤامرة صاغها نتنياهو وليبرمان والوزراء المؤيدون لهم من أجل رفع سقف التوقعات والتخوفات من أجل إظهارهم بمظهر المنتصر في النهاية، إلا أن ما حدث في الواقع أن نتنياهو وليبرمان قطفا ثمار هذا الخوف، لأن موقفهما في النهاية بدا صحيحا من وجهة نظر الشارع الإسرائيلي.

وبكلمة أخيرة، فإن إسرائيل اختارت أن تواجه بالأدوات نفسها التي دخلت بها المعركة بمعنى صد الهجوم الدبلوماسي بقوة[40] واستكمال الإجراءات الاستيطانية على الأرض كي لا تبدو أنها ضعفت أمام الضغط الفلسطيني، وفي الوقت نفسه محاولة الضغط على الفلسطينيين للجلوس حول طاولة المفاوضات. وسياق الأحداث يكشف كيف نجحت إسرائيل في إدارة الأوراق الثلاث حتى تمر العاصفة في أيلول.

نتنياهو وليبرمان قطفا ثمار الخوف من «تسونامي أيلول»

---

٣٧. المصدر السابق.

٣٨. استطلاع «مبادرة جنيف»

http://www.slideshare.net/genevaaccord/2011 - -8303006 (شوهد في تاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١١)

39 . Efraim Inbar, After September Comes October, BESA center, 2011.

٤٠ عقدت الكنيست منتدى للعلاقات الدولية من أجل «تعزيز مكانة دولة إسرائيل في أوساط أسرة الشعوب» ترأسه النائب الليكودي أوفير أكونيس.

http://www.opoosoft.com

جهود التسوية: المفاوضات من أجل المفاوضات

يشهد العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ ثلاث محاولات سياسية لتجنب الانزلاق السياسي والميداني والبحث عن مخارج إيجابية للانسداد في عملية التسوية. أولاها جاءت من باريس. استند مشروع مؤتمر السلام الفرنسي الذي طرحته باريس في الثاني من حزيران على المعايير التي أعلن عنها الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطابه في أيار، والمتمثلة في إقامة دولتين استناداً إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. تقدم وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه بفكرة عقد مؤتمر دولي للسلام يناقش الوضع السياسي ومستقبل عملية السلام في المنطقة ترعاه باريس، وكان جوبيه يريد أن يستغل مؤتمر الدول المانحة المزمع عقده في تموز من أجل تحويل هذا اللقاء الاقتصادي إلى حدث سياسي كبير. وارتكزت الفكرة الفرنسية على ضرورة أن يتدخل المجتمع الدولي من أجل تجاوز الجمود في عملية التسوية وفي خلق إجابات للاستحقاق الفلسطيني في أيلول، لأن عدم حدوث اختراق أمام الجمعية العامة سيجعل عملية السلام متعثرة بشكل أكبر. رحب الرئيس محمود عباس بالفكرة فيما تلكأت إسرائيل بالرد، وقال نتنياهو: إن بلاده ستدرس العرض الفرنسي. إلى أن جاء الموقف الأميركي المتحفظ الذي رأى أن الفكرة غير ناضجة وأن الحل الأمثل في أن يجتمع الفرقاء للتفاوض. قالت كلينتون أمام نظيرها الفرنسي: إن فكرة عقد اجتماع أو مؤتمر يجب أن تقترن بإرادة لدى الأطراف لاستئناف المفاوضات. وهو موقف عبرت إسرائيل عن ارتياحها له.

> يشهد العام ٢٠١١ وبداية العام ٢٠١٢ ثلاث محاولات سياسية لتجنب الانزلاق السياسي والميداني والبحث عن مخارج إيجابية للانسداد في عملية التسوية

جاء التدخل الثاني من قبل الرباعية الدولية. ففور انتهاء خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة أصدرت الرباعية الدولية يوم ٢٣، بياناً أعطت له مهلة تسعين يوماً تنتهي في السادس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٢ للتباحث المنفصل مع الطرفين لاستكشاف مواقفهما من قضيتين أساسيتين هما الحدود والترتيبات الأمنية. وقالت الرباعية: إنها ستعمل عبر جهود منفصلة مع الطرفين في محاولة لتقريب وجهات النظر. وضغطت الإدارة الأميركية من أجل أن يلتقي الطرفان وجهاً لوجه لتبادل المعلومات والمواقف ووجهات النظر، إلا أن الطرف الفلسطيني شدد على ضرورة وقف النشاطات الاستيطانية (مستندا الى ما ورد في بيان الرباعية والذي يؤكد التزامات الطرفين بما ورد في خارطة الطريق) والإقرار بحدود حزيران ١٩٦٧ حدوداً للدولة الفلسطينية.

كان مسرح هذا التدخل العاصمة الأردنية عمان، حيث جمعت بين مندوبين عن الرباعية الدولية والدكتور صائب عريقات بشكل منفصل يوم ٢٦ تشرين الأول، ويوم ٢٧ منه بين المندوبين ومستشار نتنياهو المحامي اسحق مولوخو. ورأى الفلسطينيون أن غاية المفاوضات هي إحداث تقدم في الحدود والأمن بحلول السادس والعشرين من كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

وعقب الاجتماعات أصدرت الرباعية بياناً أكدت فيها على بيانها الصادر في ٢٣ أيلول الماضي وطالبت بضرورة عقد لقاء تحضيري مباشر عاجل بين الطرفين يؤدي إلى تقديم مقترحات بشأن الأراضي والأمن.[٤١]

أفادت مصادر الرباعية أن الطرف الفلسطيني قدم تصوراته بشأن الحدود والأمن مكتوبة فيما رفض الطرف الإسرائيلي ذلك وأصر على أن يفعل ذلك من خلال مفاوضات مباشرة مع نظيره الفلسطيني. وأمام الضغط الذي مارسته الرباعية الدولية على الحكومة الإسرائيلية في قضية الاستيطان خاصة مع تصاعد حمى النشاطات الاستيطانية، أعلن مصدر بان نتنياهو مستعد لتجميد الاستيطان الحكومي لتسهيل العودة إلى المفاوضات، وأنه لا يقدر على تجميد الاستيطان الخاص، وهو ما وصفته الرئاسة الفلسطينية بأنه «محاولة لخداع وتضليل المجتمع الدولي». ففيما تقوم الحكومة الإسرائيلية بجزء ضئيل من تنفيذ المشاريع الاستيطانية فإن الاستيطان الخاص يشكّل قرابة ٨٠٪ من هذه النشاطات.[٤٢] رفض الفلسطينيون الاقتراح واعتبروه التفافاً على الحد الأدنى المطلوب.

قدم الطرف الفلسطيني تصوراته بشأن الحدود والأمن مكتوبة فيما رفض الطرف الإسرائيلي ذلك وأصر على أن يفعل ذلك من خلال مفاوضات مباشرة مع نظيره الفلسطيني

يمثل التحرك الثالث، وهو أكثر التحركات «نجاحا»، الوساطة الأردنية في جمع الطرفين في أربعة لقاءات مباشرة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٢. حيث نجحت عمان وبحضور الرباعية الدولية في جعل الفلسطينيين والإسرائيليين يجلسون وجهاً لوجه في لقاءات هي الأولى من نوعها بينهما منذ ستة عشر شهراً، جمعت بين الدكتور صائب عريقات والمبعوث الخاص لنتنياهو المحامي إسحق مولخو في ثلاثة لقاءات مباشرة الأول عقد في ٣ كانون الثاني والثاني في ٩ كانون الثاني، فيما عقد اللقاء الاستكشافي الثالث في ١٤ كانون الثاني ٢٠١٢ والأخير يوم ٢٥ من الشهر ذاته. وظهرت خلال ذلك آمال أردنية في عقد لقاء قمة ثلاثي يجمع فيه العاهل الأردني الملك عبد الله بين الرئيس عباس ونتنياهو.

قدم عريقات خلال اللقاءات التصور الفلسطيني بخصوص قضيتي الحدود والترتيبات الأمنية المستقبلية، فيما لم يقدم مولخو أي موقف إسرائيلي بخصوص هاتين القضيتين، بل اكتفى بالحديث عن موقف إسرائيل بخصوص إطار المفاوضات، ووعد باستعراض موقف إسرائيل في الأيام أو الأسابيع المقبلة. وقال مصدر في ديوان رئيس الوزراء لـ «صوت إسرائيل»: إن إسرائيل تعتبر لقاء عمان بمثابة مفاوضات مباشرة بين الطرفين.[٤٣] الأمر الذي نفاه الطرف الفلسطيني، بل وصف المتحدث باسم الرئاسة الفلسطينية الجلسات بأنها استكشافية وهي ليست مفاوضات.

٤١ «القدس: الرباعية تلتقي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي دون نتائج»، **الأيام**، ١٥ كانون الأول ٢٠١١.
٤٢ «مناورة إسرائيلية مكشوفة: نتنياهو مستعد لتجميد الاستيطان الحكومية في الضفة»، **الأيام**، ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١١.
٤٣. صوت إسرائيل- ٤٠ كانون الثاني ٢٠١٢ - ١٦:٢٥.

http://www.opoosoft.com

وقدم الإسرائيليون خلال اللقاء ورقة من ٢١ نقطة توضح رؤية إسرائيل للحل السياسي ولاستئناف المفاوضات بغية إنهاء الصراع. ولم تشمل الورقة كما قال الدكتور عريقات أي موقف إسرائيلي من قضيتي الأمن والحدود بل هي عبارة عن نقاط للعناوين التي سيتم التفاوض حولها.[٤٤] ثم قدمت ورقة اخرى في لقاء ٢٧ كانون الثاني تضمنت ١٢ نقطة تشمل التأكيد على مواقف إسرائيل بالحفاظ على المستوطنات وبنيتها التحتية في الضفة وضم الكتل الاستيطانية والسيطرة الاسرائيلية على خط نهر الاردن والاغوار، وتأجيل بحث قضية القدس، ووفق مصدر فلسطيني فعندما سأل صائب عريقات مولخو، وإذا رفضنا، أجابه الاخير: هل تريدون أن نضم الغور لإسرائيل.[٤٥]

قدم الإسرائيليون خلال لقاء عمان ورقة من ٢١ نقطة توضح رؤية إسرائيل للحل السياسي ولاستئناف المفاوضات بغية إنهاء الصراع

وقد كشفت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية وثيقة حول محادثات عمان، تبين ان الشرط الوحيد الذي عرضه مبعوث نتنياهو هو الاعتراف باسرائيل كدولة يهودية، وذلك كشرط لبدء المحادثات على الحل النهائي الذي عرضت فيه اسرائيل ٢١ موضوعا حوله كما ذكر سابقا. وقد صرح محمد شتية عضو الوفد الفلسطيني المفاوض، ان معنى النقاط التي طرحها نتنياهو هو ضم ٤٦٪ من الضفة الغربية لاسرائيل، وفند شتية الادعاء ان «مولوخو» عرض على الوفد الفلسطيني اقتراحا شبيها لذلك الذي عرضته تسيفي ليفني في محادثات انابوليس، وأكد ان المقترحات الاسرائيلية في عمان ذكرته «بملخص لبرنامج الليكود السياسي»[٤٦].

ومع انتهاء اللقاءات دون نتيجة أثارت إسرائيل زوبعة جديدة حول مفهوم التسعين يوماً التي حددتها الرباعية في بيانها في أيلول، حيث اعتبر نتنياهو أن مهلة التسعين يوماً تبدأ من تاريخ عقد أول لقاء مباشر بين الطرفين في الثالث من كانون الثاني وتنتهي في الثالث من نيسان، كما أبلغ نتنياهو لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فيما يرى الفلسطينيون بأن المهلة تنتهي يوم ٢٦ كانون الثاني.[٤٧] وفق مصادر فلسطينية تحدثت لصحيفة «الأيام» فـ «الجانب الإسرائيلي ما زال يرفض تقديم رؤيته بشأن الحدود والأمن فضلاً عن رفضه المستمر وقفَ الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والإفراج عن المعتقلين وقبول حدود ١٩٦٧ أساساً لحل الدولتين». وقالت: «لا جديد في اللقاءات، فالمواقف ما زالت على حالها والهوة عميقة».[٤٨]

قدمت ورقة اخرى في لقاء ٢٧ كانون الثاني تضمنت ١٢ نقطة تشمل التأكيد على مواقف إسرائيل بالحفاظ على المستوطنات وبنيتها التحتية في الضفة وضم الكتل الاستيطانية والسيطرة الاسرائيلية على خط نهر الاردن والاغوار، وتأجيل بحث قضية القدس

---

٤٤. «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.

٤٥. **هآرتس** ٢٨ كانون الأول ٢٠١٢.

٤٦. عكيفا الدار، «الشرط الوحيد الذي عرضه نتنياهو في مفاوضات عمان: اعتراف بدولة يهودية»، **هآرتس**، ٢٤ شباط ٢٠١٢، ص: ٤.

٤٧. «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.

٤٨. «مصادر دبلوماسية للأيام: اللقاءات الاستكشافية في عمان تراوح مكانها والهوة بين الجانبين مازلت عميقة جداً في كل المواقف»، **الأيام**، ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

ولإطالة مدة التفاوض فإن نتنياهو يفكر في الاستجابة للطلبين الأردني والأميركي باتخاذ سلسلة مبادرات حسن نية تجاه الفلسطينيين مثل إطلاق سراح أسرى أو توسيع صلاحيات السلطة في الضفة الغربية، إلا أن نتنياهو اشترط ذلك بتعهد فلسطيني بعدم استئناف الخطوات في الأمم المتحدة ووكالاتها.[٤٩] فيما ذكرت مصادر إسرائيلية أن نتنياهو أبلغ الرئيس الأميركي باراك أوباما أن إسرائيل ستعرض تصورها في موضوعي الأمن والحدود في شهر آذار ٢٠١٢، مضيفاً أنه يمكن التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين خلال عام، فيما بدا أنه مناورة من نتنياهو لكسب المزيد من الوقت.[٥٠]

وتهدف الرباعية من وراء عملية الاستدراج تلك إلى توريط الطرفين في عملية تفاوض مباشرة تستمر وتتجاوز التاريخ المعلن كمهلة في ٢٦ كانون الثاني وتعتمد رؤية الرباعية بأن اللقاءات قد تقود إلى ثغرات ولو صغيرة في الجدار يرغب الطرفان في استكمال الحفر حولها وبالتالي إعطاء فرصة جديدة لضخ دماء وأفكار خلاقة في عملية السلام المتوقفة. وذكرت مصادر إسرائيلية أن «الهدف هو إدخال الطرفين في مسيرة تستمر بعد ٢٦ كانون الثاني، الموعد الذي تنتهي فيه الأشهر الثلاثة التي خُصصت للمحادثات في موضوع الحدود والترتيبات الأمنية». وقالت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية أن «محاولة «حبس» إسرائيل والفلسطينيين في المسيرة بدأت» ونقلت الصحيفة عن مصدر إسرائيلي قوله: «الهدف هو كسب أكبر قدر ممكن من الوقت دون تفجير المحادثات وعودة الفلسطينيين إلى الخطوات في الأمم المتحدة» وأضاف: «الأميركيون يريدون الوصول بهذا الشكل إلى أقرب مسافة ممكنة من الانتخابات للرئاسة التي ستعقد في تشرين الثاني».[٥١]

دعمت لجنة المتابعة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، الموقف الفلسطيني من خلال التأكيد على الثوابت الفلسطينية، حيث حاول الوفد الفلسطيني تجاوز «الفخ» السياسي الذي يريده المفاوض الاسرائيلي، وهو «فخ» التفاوض من أجلب التفاوض

إلا أن لجنة المتابعة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، دعمت الموقف الفلسطيني من خلال التأكيد على الثوابت الفلسطينية، حيث حاول الوفد الفلسطيني تجاوز «الفخ» السياسي الذي يريده المفاوض الاسرائيلي، وهو «فخ» التفاوض من أجلب التفاوض، وفي تبني لجنة المتابعة العربية للموقف الفلسطيني من جهة، واستناد المفاوض الفلسطيني على مرجعية اللجنة يدعم الموقف الفلسطيني ويجعل التحرك الفلسطيني تحركا عربيا وليس مجرد قرار فلسطيني فقط. وقد تبلور الموقف في شهر شباط ٢٠١٢ بعدم استئناف محادثات عمان وبإعلان الجانب الفلسطيني عن اعتزامه إرسال رسالة حاسمة للجانب الإسرائيلي حول أسس عملية السلام وبناء عليها سيقوم بخطوات محددة.

---

٤٩. **هآرتس**، ١٠ كانون الثاني ٢٠١٢.
٥٠. مصادر دبلوماسية للأيام: اللقاءات الاستكشافية في عمان تراوح مكانها والهوة بين الجانبين مازلت عميقة جداً في كل المواقف»، **الأيام**، ١٦ كانون الثاني٢٠١٢.
٥١ «نتنياهو يبحث تنفيذ سلسلة من المبادرات الطيبة تجاه السلطة ولكن بشروطه»، **الأيام**، ١١ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

الاستيطان في الضفة الغربية والقدس: ضم زاحف لمناطق C

كان عالم الجغرافيا والتخطيط الإسرائيلي، البروفسور اورن يفتحيئل أول من أطلق مصطلح «الابرتهايد الزاحف» في دراساته وأبحاثه عن واقع سياسات الأرض والتخطيط في الضفة الغربية. ونعتقد أن السياسات الاستيطانية لحكومة نتنياهو في العام ٢٠١١، تنسجم مع تصور اليمين الاستيطاني وأجزاء كبيرة من أقطاب حزب الليكود بضرورة ضم مناطق C إلى إسرائيل، أو على الأقل فرض أكبر قدر من الحقائق الديمغرافية والطبوغرافية على هذه المنطقة، بمعنى أن سياسات الاستيطان للحكومة الحالية تنسجم من مخطط الضم الزاحف لمناطق C.

سجل العام ٢٠١١، ذروة النشاط الاستيطاني خلال فترة حكومة نتنياهو، وجاء هذا النشاط وتصاعده لسد الفجوة التي كانت خلال فترة تجميد الاستيطان في العام الذي سبقه من جهة، واستغلال الواقع الدولي والإقليمي لفرض حقائق على الأرض، ففي الوقت الذي يطالب فيه نتنياهو الفلسطينيين بالعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، وفي الوقت الذي يقول إن طلب عضوية فلسطين في الأمم المتحدة هو خطوة أحادية الجانب، فان العام ٢٠١١ شهد أكبر نشاط استيطاني منذ توليه الحكومة.

سجل العام ٢٠١١، ذروة النشاط الاستيطاني خلال فترة حكومة نتنياهو

تشير معطيات حركة «السلام الآن»، أن هنالك ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ في البناء بالمستوطنات، حيث بدأت الحكومة ببناء ١٨٥٠ وحدة سكنية خلال العام ٢٠١١ في المستوطنات، ٣٥٪ منها في المستوطنات المعزولة خارج خطوط الجدار الفاصل.[٥٢]

تشير معطيات حركة «السلام الآن»، أن هنالك ارتفاعا بنسبة ٢٠٪ في البناء بالمستوطنات، حيث بدأت الحكومة ببناء ١٨٥٠ وحدة سكنية خلال العام ٢٠١١ في المستوطنات، ٣٥٪ منها في المستوطنات المعزولة خارج خطوط الجدار الفاصل

٥٢ . أنظر إلى هذه المعطيات في موقع حركة السلام الآن الإسرائيلية على الرابط التالي- شوهد في تاريخ ٢٧ كانون الأول ٢٠١١ : http://www.peacenow.org.il/2011SummaryHeb

http://www.opoosoft.com

جدول يبين الاستيطان في الأعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ مقارنة مع البناء في إسرائيل

	انتهاء البناء		بداية البناء		في مراحل البناء	
	إسرائيل	الضفة	إسرائيل	الضفة	إسرائيل	الضفة
٢٠٠٨	٣٠,٤٤٣	١,٦٠١	٣٢,٦٢٧	٢,١٠٥	٦١,٤٤٢	٣,١٩٠
٢٠٠٩	٣٢,٦١٧	٢,٠٧٠	٣٤,٧٣١	١,٩٢٠	٦٣,٣٨٥	٣,٠٠١
٢٠١٠	٣٢,٧٨٠	١,١٧٥	٣٩,٠٠٠	٥٤١	٦٦,٧٩٨	١,٨٣٣

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، ٢٠١١.

بالنسبة للاستيطان في القدس الشرقية، فيعتبر العام ٢٠١١ الأكثر كثافة خلال سنوات حكومة نتنياهو

أما بالنسبة للاستيطان في القدس الشرقية، فيعتبر العام ٢٠١١ الأكثر كثافة خلال سنوات حكومة نتنياهو، فقد أقرت إسرائيل نهائيا خلال العام ٢٠١١ بناء ٣٦٩٠ وحدة سكنية في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، بالإضافة إلى ذلك تم إنهاء التخطيط لبناء ٢٦٦٠ وحدة سكنية أخرى، وقد أدرجت بانتظار معارضة الجمهور عليها، وهي عملية روتينية في التخطيط الإسرائيلي. كما نشرت وزارة الإسكان مناقصات لبناء حوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية جديدة. وهذا يدل على أن النشاط الاستيطاني في القدس كثيف ويزيد كثافة عن الاستيطان في الضفة الغربية، والتوجه وراء ذلك واضح مفاده إنهاء (وليس بداية) ملف القدس وبسط السيطرة الإسرائيلية الاستيطانية على المدينة، كما تقوم الحكومة ببناء وحدات سكنية داخل الأحياء الفلسطينية، وبلغ عدد الوحدات السكنية المبنية هناك ذروته منذ سنوات.[٥٣]

أقرت الحكومة في شباط ٢٠١٢ اقتراح قانون يعفي مؤسسات داعمة للاستيطان من الضرائب على ٣٥٪ من التمويل الذي تحصل عليه

بالإضافة إلى النشاط الاستيطاني قامت وزارة الداخلية بدعم المجالس الاستيطانية، فقد قدمت لها خلال العام ٢٠١١، ٣٢٤ مليون شيكل (أقل من مئة مليون دولار بقليل) كهبات مالية لموازنة ميزانياتها، وتشكل هذه الميزانية حوالي ١٢٪ من مجمل هبات الموازنة التي قدمتها وزارة الداخلية الإسرائيلية للسلطات المحلية في إسرائيل عموما، على الرغم من أن سكان المستوطنات يشكلون ٤٪ من سكان إسرائيل.[٥٤] كما أقرت الحكومة في شباط ٢٠١٢ اقتراح قانون يعفي مؤسسات داعمة للاستيطان من الضرائب على ٣٥٪ من التمويل الذي تحصل عليه والذي تقوم من خلاله بدعم الاستيطان، وقد بادر إلى هذا القانون عضوان من الليكود احدهم هو زئيف الكين رئيس الائتلاف الحكومي.[٥٥] وفي نفس السياق، أوعز وزير المواصلات الليكودي

٥٣. المصدر السابق.
٥٤. موقع حركة السلام الآن، المصدر السابق.
٥٥. **هآرتس**، «الوزراء أقروا: الدولة ستمنح تسهيلات ضريبية على تبرعات تشجع المستوطنات»، ١٣شباط ٢٠١٢. ص: ٦.

http://www.opoosoft.com

«يسرائيل كاتس»، سلطة القطارات في إسرائيل لتحضير خطة لتشييد احدى عشرة سكة حديد في الضفة الغربية بطول يصل إلى حوالي ٤٧٥ كيلومتر. وقد قدمت سلطة القطارات في كانون الأول ٢٠١١ خطتها إلى مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية لبدء عملية التصديق عليها، هنالك من يشكك في إمكانية التصديق عليها أو حتى إيجاد مصادر تمويل لها، كما أن الخطة المقترحة تفترض مرور جزء من خط سكة الحديد في مناطق A و B الأمر الذي سيؤدي الى معارضة السلطة الفلسطينية، الا ان أهمية الموضوع نابعة من مجرد تصميم الخطة وتقديمها للمصادقة مما يدل على العقلية السياسية داخل الحكومة الاسرائيلية[٥٦]. وفي جانب آخر عين وزير المعارف الليكودي «غدعون ساعر» عضوا من كلية «اريئيل» (المقامة في مستوطنة اريئيل) في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي البروفسور «اورتسيون برتينا»، وهذا طبعا جزء من مخطط الوزير للاعتراف بكلية اريئيل كجامعة إسرائيلية ثامنة.[٥٧]

تقوم إسرائيل بتكثيف نشاطها الاستيطاني بدرجة كبيرة، حيث أن الضغط الدولي عليها بات قليلا ولا يذكر لا سيما الضغط الأميركي، كما أن الاستيطان المكثف يدل أن النزعة الأيديولوجية لحكومة نتنياهو هي المسيطرة على سياساتها ورؤيتها لمستقبل الصراع، تسعى الحكومة من خلال هذا النشاط إلى تقليص مساحة الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية من جهة عبر نشاط استيطاني كثيف وإنهاء ملف القدس وإخراجه من التفاوض نهائيا، ولم يخف نتنياهو ذلك، فخلال افتتاحه لدورة الكنيست الشتوية في تشرين الثاني ٢٠١١ صرح أن البناء في القدس هو حق مشروع لإسرائيل لان القدس ستبقى عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية، وان البناء المكثف في القدس ليس عقابا للفلسطينيين على توجههم للأمم المتحدة بل حق مشروع لإسرائيل، «والقدس لن تعود أبدا كما كانت قبل عام ١٩٦٧».[٥٨] كما قامت إسرائيل خلال العام ٢٠١١ بإغلاق حوالي ١٢ مؤسسة فلسطينية في القدس بادعاء أن هذه المؤسسات تابعة لحماس.[٥٩]

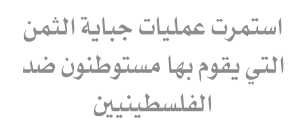
تقوم إسرائيل بتكثيف نشاطها الاستيطاني بدرجة كبيرة، حيث أن الضغط الدولي عليها بات قليلا ولا يذكر لا سيما الضغط الأميركي، كما أن الاستيطان المكثف يدل أن النزعة الأيديولوجية لحكومة نتنياهو هي المسيطرة على سياساتها ورؤيتها لمستقبل الصراع

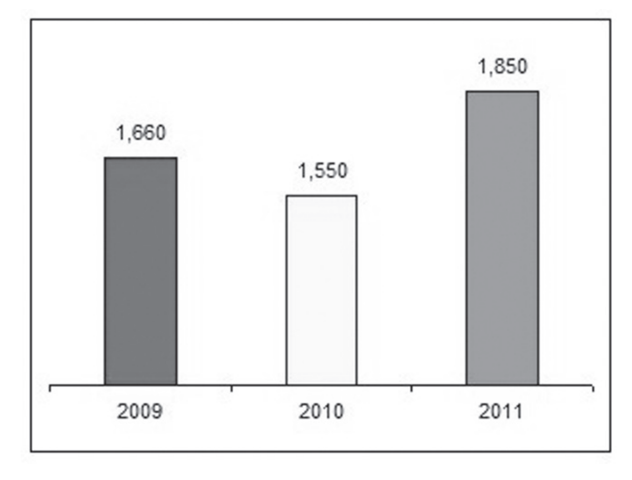
قامت إسرائيل خلال العام ٢٠١١ بإغلاق حوالي ١٢ مؤسسة فلسطينية في القدس بادعاء أن هذه المؤسسات تابعة لحماس

٥٦. **هآرتس**، ٢٧ شباط ٢٠١٢، ص: ١.
٥٧. تليلا نيشر، «ساعر يعين لأول مرة ممثلا عن كلية اريئيل في مجلس التعليم العالي»، **هآرتس**، ٢٤ شباط ٢٠١٢. ص: ١١.
٥٨. **معاريف**، ١ تشرين الثاني ٢٠١١.
٥٩. **هآرتس**، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٢. ص: ١.

http://www.opoosoft.com

شكل (١) يوضح عدد الوحدات السكنية التي تم بناؤها خلال فترة حكومة نتنياهو


استمرت عمليات جباية الثمن التي يقوم بها مستوطنون ضد الفلسطينيين



المصدر: موقع حركة السلام الآن: http://www.peacenow.org.il/2011SummaryHeb

في الوقت الذي طالبت فيه الحكومة الإسرائيلية الجانب الفلسطيني بالعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة، استمرت الحكومة الإسرائيلية مستغلة الواقع الإقليمي والدولي في الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واستمرت عمليات جباية الثمن ضد الفلسطينيين التي يقوم بها مستوطنون، وفي محاولات مواجهة عمليات دفع الثمن رفض نتنياهو اعتبار هذه العمليات عمليات إرهابية، وقد أيده في ذلك نصف المجتمع الإسرائيلي.[٦٠]

بدأت عمليات جباية الثمن في العام ٢٠٠٨، وقد تفاقمت خلال العام ٢٠١١ بشكل كبير، وطالت إلى جانب الاعتداء على ممتلكات ومساجد الفلسطينيين في الضفة الغربية مساجد في داخل إسرائيل أيضا. وقد كان الاهتمام بهذه الظاهرة هامشيا في البداية في النقاش السياسي والإعلامي الإسرائيلي، بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بعد أن بدأ أصحاب جباية الثمن ينفذون عملياتهم أيضا ضد الجيش الإسرائيلي، مثل تخريب ممتلكاته، الاعتداء على جنوده وضباطه، حينذاك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة أكثر والالتفات إلى خطورتها، إلا أننا لم نجد مصدرا إسرائيليا واحدا يقوم على رصد هذه الظاهرة إحصائيا أو بحثيا، كما يتم رصد العمليات الفلسطينية حتى لو كانت إلقاء حجر، وهذا يدل أن إسرائيل لم تضع هذه المسألة بعد على سلم أولوياتها ما دامت جباية الثمن يدفع ثمنها الفلسطينيون بالأساس، كما أن هنالك أعضاء كنيست من

بدأت عمليات جباية الثمن في العام ٢٠٠٨، وقد تفاقمت خلال العام ٢٠١١ بشكل كبير، وطالت إلى جانب الاعتداء على ممتلكات ومساجد الفلسطينيين في الضفة الغربية مساجد في داخل إسرائيل أيضا

٦٠. افرايم يعار وتمار هارمن (٢٠١١). مقياس السلام كانون الأول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

http://www.opoosoft.com

اليمين وقيادات سياسية تبرر هذه العمليات، وتطالب الحكومة بتفهم دوافعها.[٦١] تزداد عمليات جباية الثمن ضد الفلسطينيين بسبب عدم قدرة الأجهزة الأمنية الإسرائيلية على الإمساك بمنفذيها، حيث يعمل أصحابها كخلايا منظمة ومدربة، تمتلك قدرة على الإفلات بسبب تجربة عناصرها الأمنية.[٦٢]

الرؤية الإسرائيلية لشكل الحل النهائي: لا جديد على الإجماع

كان نتنياهو مفتوناً بصلابة بن غوريون حيث أصر على إعلان الدولة في ١٥ أيار خلافاً لموقف مجلس الشعب والهيئات الأخرى التي رغبت في التأخير لأن الظرف غير ملائم. روى نتنياهو أكثر من مرة هذا العام قصة الإصرار الذي أبداه بن غوريون في تحد كان يبدو صعباً.[٦٣] بالنسبة لنتنياهو فإنه يفعل المثل، فهو يتحدي وبصلابة من أجل مناعة وسلامة الدولة السياسية وعدم خسارتها لمزيد من الأراضي. بدا نتنياهو رغم الاهتزازات الكثيرة التي كان ينذر بها أيلول الفلسطيني ثابتاً ومصراً على مجابهة الاستحقاق الفلسطيني بالمزيد من الرفض ووضع الشروط بجانب تفعيل ماكينة دبلوماسية مضادة في وجه الهجوم الفلسطيني.

بالنسبة لنتنياهو، يشكل الإقرار بالشروط الفلسطينية لاستئناف المفاوضات حسماً مبكراً لنتيجة المفاوضات، سيترتب عليه خسارته لتحالفه الحكومي وذهابه لائتلاف مع كاديما، كما أن مثل هذا القبول يتعارض مع جوهر وعي نتنياهو السياسي

وفيما كان الفلسطينيون يواصلون ضغطهم الدولي الذي حكمت عليه واشنطن بالفيتو مبكراً مريحة إسرائيل من الكثير من الضغط، كانت الحكومة الإسرائيلية تندفع أكثر في تطوير مواقفها السياسية ورؤيتها للحل الذي تقول إنها ترغب في تحقيقه مع الفلسطينيين. لم تكن تلك التصورات أكثر من استكمال وتطوير لسلسلة المواقف التي بدرت عنها في السنتين الأولى من عمر حكومة نتنياهو، بل كانت في حقيقة الأمر تصليباً لهذه المواقف. بالنسبة لنتنياهو، يشكل الإقرار بالشروط الفلسطينية لاستئناف المفاوضات حسماً مبكراً لنتيجة المفاوضات، سيترتب عليه خسارته لتحالفه الحكومي وذهابه لائتلاف مع كاديما، كما أن مثل هذا القبول يتعارض مع جوهر وعي نتنياهو السياسي. ففي أحسن حالاته لم يكن نتنياهو ليؤمن بوقف الاستيطان بشكل كامل، حتى في «تضحيته» الكبرى في بار إيلان حين تجرع فكرة الدولة الفلسطينية حاذياً حذو أسلافه في الحكومات الإسرائيلية وحين صفق له العالم، فإن ذلك لم يعن الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران كما لم يعن تفكيك المستوطنات ولا حتى وقفها.

كان خيار نتنياهو الأمثل هو الإمعان في مواقفه والتمسك بها. إن بقية الخيارات

٦١. -http://www.inn.co.il/Besheva/Article.aspx/7848 (شوهد في تاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠١١).
٦٢. هآرتس، ١٣ أيلول ٢٠١١.
٦٣. أنظر على سبيل المثال خطابه على ضريح بن غوريون في كانون الأول ٢٠١١. شاهد الخطاب على الرابط التالي -http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4156881,00.html (شوهد في تاريخ ٢ كانون الأول ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

المتاحة وفق الظروف تعارض وعي وحاجات نتنياهو لذا فإن جملة من المقولات العامة أسست لرؤية نتنياهو ومقترحاته حول الحل التي نثرها في خطبه العصماء أمام الكنيست أو إيباك أو الكونغرس أو من خلف منصة الأمم المتحدة. وكان نتنياهو لا يفتأ يكرر هذه المقولات التي تشكل التأسيس السياقي لمداخلاته ومواقفه حول طبيعة الحل.

تتمثل أولى هذه المقولات في أن الصراع العربي الإسرائيلي صعب ومعقد ولا يمكن حله بوقف نشاطات استيطانية أو تفكيك مستوطنة هنا وأخرى هناك، فالصراع أكثر تعقيداً من هذا، وإن مجرد الركون إلى الرغبة في حله لا يعني أنه يمكن تحقيق ذلك. ما يقترحه نتنياهو هو أن يتم التعامل مع الصراع وبالتالي إدارته كي لا تتدهور الأمور في الميدان إلى أسوء من ذلك. ستعمل إسرائيل من جهتها على توفير خدمات اقتصادية وتواصل إنعاش الواقع الاقتصادي للسلطة كما ستواصل التنسيق الأمني لمنع الاحتكاك السلبي بين الطرفين، في المقابل على الفلسطينيين أن يواصلوا بذل مساعيهم من أجل إدارة حياتهم بالتنسيق الكامل مع إسرائيل. كما حاولت إسرائيل إقناع الإدارة الأميركية بهذه الرؤية ونقل عن الوزير يعالون قوله: إن حكومته أقنعت البيت الأبيض بذلك.[٦٤] وهو ما قد يبرر غياب الحماسة لدى الولايات المتحدة في دفع العملية قدماً، بالطبع بجانب أسباب كثيرة أخرى منها الربيع العربي وحمى التنافس الرئاسي الأميركي. لكن واشنطن تدرك مواقف حكومة نتنياهو وتعرف حدود محاولات الضغط عليه.

قال رئيس مجلس الأمن القومي الجنرال يعقوب عميدرور إنه حتى لو قامت إسرائيل بواجباتها وبالمطلوب منها بخصوص التسوية فإن هذا لن يحقق السلام. «يكفي أحلاما، لن تحدث معجزة لحل النزاع . . . الوقائع معقدة».[٦٥] أما ليبرمان فأبلغ سفراء إسرائيل بأن الوقت ليس مناسباً للاعتقاد في إمكانية التوصل إلى اتفاقية مع الفلسطينيين في أي وقت قريب، لذا فإن كلمة السر هي إدارة النزاع وليس حله.[٦٦] وهو ذات المعنى الذي أشار إليه البروفسور أفرايم عينبار في دحض أي فرصة لوجود خطة للسلام، بالقول إن الفروق بين الطرفين لا يمكن جسرها في هذا الجيل، وان المجتمعين لم يتعبا من القتال دفاعاً عن الأشياء المهمة بالنسبة لهما.[٦٧]

تتعلق بالسابق وتؤكده مقولة نتنياهو بأن تجربة الانسحاب من قطاع غزة كما من جنوب لبنان تشكل مخزناً للدروس، فمنذ انسحبت إسرائيل من المنطقتين لم يتوفر

---

٦٤ «يعالون: إسرائيل أقنعت أوباما بعدم إمكانية حل الصراع»، **الأيام**، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١.
٦٥ عميدور «لن نسمح بتحول الضفة إلى غزة»، **معاريف**، ٢٦ كانون الأول٢٠١١.
٦٦ «ليبرمان يكرر: عباس ليس شريكاً للسلام وجوهر سياسة إسرائيل إدارة النزاع لا حله»، **الأيام** ٢٦ كانون الأول ٢٠١١.
67 Efraim Inbar, “The Delusion of Peace Initiatives”, BESA Perspectives Paper No. 136, April 14, 2011

http://www.opoosoft.com

الأمن حيث سقط على إسرائيل أكثر من ١٥ ألف صاروخ، وقتل مئات الإسرائيليين. بالنسبة لنتنياهو لا يمكن تكرار التجربة، فالانسحاب وحده لا يؤدي الغرض المطلوب وهو توفير الأمن وطالما ثمة حاجة لحماية أمن إسرائيل فلا داعي لخروج قواتها من أي منطقة. وقد أبلغ نتنياهو سفراءه في الخارج قائلاً «لن أقبل بدولة فلسطينية ستصبح مثل غزة ولبنان قواعد لإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية».[٦٨] كما أبلغ نتنياهو أعضاء الكنيست بأنه «إذا كان هناك من وعد عند تنفيذ خطة الانفصال (عن غزة) بأن سكان جنوب البلاد سيحظون بالسلام والطمأنينة (فقد) تعرضنا للإرهاب والصواريخ. ولذا ستكون سياستنا في الفترة العصيبة والحساسة واضحة المعالم: إننا نريد التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين يصمد (أمام) اختبار الزمن ولا ينهار فور توقيعه كي لا نتعرض – مثلما حصل في غزة – لوكالة إيرانية».[٦٩] ووصف وزير خارجيته ليبرمان خلال زيارته لمستوطنة «نافي» في ١٢/ ١/ ٢٠١٢ التي يسكنها مستوطنو قطاع غزة السابقون إخلاء مستوطنات غزة بالخطأ التاريخي، وقال: لقد قامت إسرائيل بإخلاء إحدى وعشرين مستوطنة مزدهرة وحصلت بالمقابل على ضربات صاروخية وعلى المزيد من الإرهاب.

يقول مستشار الأمن القومي بأن إسرائيل لا تستطيع أن تتنازل عن مصالحها الأساسية، «لأنه لا يمكن أن نسمح بتحول الضفة الغربية إلى قطاع غزة ليصبح التهديد على إسرائيل على بعد خمسة عشر كيلو متراً وسبعمائة متر من مقر وزارة الخارجية الذي نجتمع فيه الآن».[٧٠] كما أن الكثير من منابر الدفاع عن عربدة تلال الفتيان ومستوطني «دفع الثمن» تشير إلى الآثار التي تركها الانسحاب من غزة على شعور المستوطنين بالأمن.[٧١]

ما يعنيه هذا وفق فهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بأن الوجود الإسرائيلي ليس المشكلة، بل المشكلة هو الإرهاب الموجه ضد إسرائيل. ويؤكد ذلك، تأسيساً على السابق، موقف نتنياهو ومعارضته لتجميد الاستيطان. فالمستوطنات لم تجمد في غزة بل فككت وتم إجلاء الناس من بيوتهم فانتقل الخطر إلى الغلاف المحيط بغزة. إن فعلا مماثلا في الضفة يعني أن ينتقل الخطر إلى قلب منطقة دان والمدن الكبرى في إسرائيل.

تتعلق المقولة الثالثة بالتحولات الإقليمية التي تعصف بالعالم العربي، فهي ستجلب

---

٦٨ «نتنياهو: لن تجري مفاوضات مع السلطة إذا انضمت حماس لحكومتها»، **الأيام**، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١.

٦٩ كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الكنيست خلال النقاش الذي جرى حول سياسة حكومته بناء على جمع تواقيع ٤٠ نائباً. ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١. موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلية. http://www.pmo.gov.il/PMOEng (شوهد في تاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠١١)

٧٠ عميدور «لن نسمح بتحول الضفة إلى غزة»، **معاريف**، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١

٧١ كلمان ليبسكند، «جولة في عالم فتيان التلال»، **معاريف**، ١٦ كانون الأول ٢٠١١. أو موشي آرنس، «للانفصال ثمن»، **هآرتس**، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

المزيد من التحديات لإسرائيل، وإن من شأن أي تنازل إسرائيلي أن يضعف من مناعة إسرائيل. ستكون للربيع العربي عواقب لا تحمد في تل أبيب من جهة صعود الإسلام السياسي، وبالتالي اتساع دائرة الخصوم إلى مراكز عربية كانت ضمن قائمة الأصدقاء مثلما هو الحال في القاهرة. إلا أن ما يعني نتنياهو من ذلك أكثر أن ثمة جهودا كبيرة لتكييف حماس في النظام الإقليمي الجديد عبر الأب الأكبر «الإخوان المسلمون»، أو عبر إدخالها منظمة التحرير وهذا دون وجود ضمانات حتى بالاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود. فـ«التقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين سيترافق مع الحفاظ على تدابير أمنية ستصبح أكثر تشدداً إزاء الأوضاع الإقليمية» كما أبلغ نتنياهو سفراء إسرائيل في مؤتمر وزارة الخارجية.[٧٢]

في ضوء كل ذلك، فإن نتنياهو لا يفتأ يصرح بأنه لا ينكر وجود شريك له في عملية السلام، لكن هذا الشريك غير معني بتقدم المسيرة، وهذه مقولته الرابعة. فهو ليس مثل سلفه شارون ينكر وجود شريك مثلاً، بل إنه يؤكد على أن أبو مازن هو الشريك، وهو لا يفتأ في كل محفل دعوته للقاء في رام الله أو القدس أو بروكسل أو أي مكان، لأنه يدرك بأنه في اللحظة التي يوافق أبو مازن على اللقاء به يكون قد تنازل عن مطالبه المسبقة لاستئناف المفاوضات، لذا فهو يؤكد على وجود الشريك ورغبته باللقاء. لقد طورت إسرائيل إستراتيجية خاصة بمفهوم «لا شريك» واستطاع الساسة الإسرائيليون أن يستلوا هذه الإستراتيجية من سترتهم السحرية وقتما اقتضت الحاجة السياسية لذلك. لقد ساعدت هذه الصيغة القيادة الإسرائيلية في الحفاظ على «الوضع الراهن» حيث لا تعود بحاجة للانخراط في مفاوضات قد تتنازل فيها من وجهة نظرها كما يدلل ياعيل باتيير في دراسة طويلة حول مفهوم «الشريك في العقل السياسي الإسرائيلي».[٧٣] ونتنياهو حين يتحدث عن الشريك غير الراغب فهو عملياً ينفي وجود مثل هذا الشريك، إذ إن البحث عن جودة الشريك هو ليس إلا محاولة للقول إنه غير موجود ولكن بكلمات رقيقة.

لذا كان من المتوقع أن يقوم نتنياهو بتقديم مبادرة إسرائيلية جديدة تحاول أن تتجاوز التحديات التي فرضت على إسرائيل بسبب الطلب الفلسطيني ورياح التغير العربي، شيء من قبيل «بار إيلان ٢» حيث يطرح نتنياهو رؤية متكاملة تهدف لدفع السلام للأمام وتعرض شيئاً مقابل الرؤية الفلسطينية المتكاملة التي قدمها أبو مازن. لم يكن القصد مجرد تقديم أفكار للخروج من المأزق بل كانت الدعوة لأن يتقدم نتنياهو في

---

٧٢ «نتنياهو: لن تجري مفاوضات مع السلطة إذا انضمت حماس لحكومتها»، الأيام، ٢٦ كانون أول ٢٠١١.
73 Yael Patir, The Israeli-Palestinian Conflict and the Israeli perception of 'No Partner' for peace: An Insight into the Israeli political mindset, Atkin paper series, ICSR, October 2011.

http://www.opoosoft.com

الطريق بما فيه الكفاية لكي يجنب إسرائيل حالة السخط الدولي بوصفها معطلة لعملية السلام. صدرت جملة من التلميحات من نتنياهو ومقربيه تقترح بأنه سيفعل ذلك خلال كلمته أمام الكونغرس الأميركي في أيار إلا أنه لم يفعل ذلك بالشكل المطلوب.

وبالمجمل فقد قدم نتنياهو خلال مناسبات مختلفة تطويرات على مواقفه الكلاسيكية السابقة بخصوص شكل التسوية وطريقتها. فخلال العام ٢٠١١ قدم أربعة خطابات مركزية شكلت المصدر الأساس لاستكشاف آرائه وعرضها، تمثل الأول في خطابه أمام الكنيست بتاريخ ١٦ ايار والثاني خطابه أمام الكونغرس في ٢٤ ايار والثالث خطابه أمام الوكالة اليهودية في ٢٨ حزيران والرابع أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول. شكلت هذه الخطابات إضافات جوهرية لخطاب نتنياهو الشهير في بار إيلان في حزيران ٢٠٠٩ حيث وضع المزيد من النقاط على الحروف الغامضة التي وردت في خطابه الأول، ووضع المزيد من الحواشي والهوامش التي تبدو أكثر قوة وأقوى إلزاماً بالنسبة لنتنياهو من النص الأول الوارد في بار إيلان. بالطبع من الواضح أن نتنياهو كان مدفوعاً بنوعين من الضغط متناقضين كما يقول عوديد عيران، الأول خارجي يتمثل في المجتمع الدولي والثاني داخلي من قبل أطراف ائتلافه الحكومي.[٧٤]

يشكل ما اقترحه نتنياهو شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية، إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب

بدأت أولى هذه الهوامش في خطاب الكنيست قبل أقل من أسبوعين من خطاب الكونغرس، حيث وضع نتنياهو جملة من الملاحظات أهمها أن حل قضية اللاجئين سيكون خارج حدود دولة إسرائيل كما ستبقى الكتل الاستيطانية تحت السيادة الإسرائيلية، وسيواصل الجيش الإسرائيلي الانتشار في منطقة الأغوار. وأمام انتقاد حلفائه في الائتلاف بخصوص عدم ذكر ضم الكتل الاستيطانية عاد نتنياهو في خطاب الكونغرس وشدد على أن بعض هذه الكتل ستكون شرق الحدود الفلسطينية الإسرائيلية.

على الرغم من ذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية قدم تصوراً متكاملاً يمكن الاستدلال منه على شكل الحل النهائي الذي يرغب أن يراه في حال تحقق. يجب في البداية التأكيد بان ما اقترحه نتنياهو يشكل شروطاً قال بوجوب تحققها في أي نتائج للمفاوضات بين الطرفين، ولم تكن رؤى وتصورات حقيقية إلا أنها تعكس شكل الحل المرغوب. شملت هذه على ثلاثة شروط أساسية في هذا الحل، هي يهودية الدولة والاحتفاظ بغور الأردن وحدود الدولة الفلسطينية. إلا أنه يمكن من تحليل مواقف نتنياهو الاستدلال بشكل شامل على سبعة معالم أساسية للتسوية كما يراها، تتمثل في:

أولاً، إقرار فلسطيني بيهودية الدولة، إذ إن معيار تحقيق السلام هو الاعتراف بوجود

74 Oden Eran, “From Bar-Ilan to Capitol Hill: MP Netanyahu’s political survival”, INSS Insight No.261, May, 26, 2011

http://www.opoosoft.com

دولتين لشعبين وإذا كانت الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني فإن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي. إن جوهر الصراع بالنسبة لنتنياهو هو الرفض الفلسطيني المتواصل للتسليم بحق اليهود في أن تكون لهم دولة قومية خاصة بهم. وهذا سابق لكل عناصر النزاع الأخرى كالحدود والأرض وغيرها. وليس مطلوباً من أبو مازن كما يقول نتنياهو، إلا أن يقف ويقول الكلمات الخمس «سوف أقبل بوجود الدولة اليهودية».

«بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل»

أن يعترف الفلسطينيون بيهودية دولة إسرائيل هو الشرط القديم الجديد الذي استله نتنياهو مبكراً في بداية ولايته الجديدة لرئاسة الوزارة سبقته الى ذلك ليفني واولمرت. هذه المرة لم يقدم نتنياهو المزيد من الإيضاحات حول موقفه السابق من يهودية الدولة، لكنه وجد في الطلب الفلسطيني للحصول على دولة فلسطينية فرصة لقرن الطلبين سوية، حيث أن غاية الفلسطينيين هي الحصول على دولة قومية لهم وهم يقدمون مسوغات ترتبط بقومية الشعب الفلسطيني وهويته التاريخية وهو ذات الأمر الذي يسوغ للشعب اليهودي أن تكون له دولته الخالصة ويعترف بها العالم. وكعادته فإن نتنياهو يعود للتاريخ بشكل متكرر في إثبات ذلك من خلال التذكير بجذور الأزمة اليهودية منذ هرتسل حتى اليوم. لا يمكن أن تقوم دولة للفلسطينيين خاصة بهم فيما لا تكون دولة إسرائيل خاصة باليهود.

ثانياً، بالنسبة لقضية اللاجئين فإنه لا توجد مشكلة واحدة بل ثمة مشاكل للاجئين، حيث لدى إسرائيل أيضاً مشكلة كما لدى الفلسطينيين، وعليه تتم تسوية كل مشكلة بصورة متناسبة بحيث يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية وليس في إسرائيل أسوة بما تم في إسرائيل حين تمت تسوية مشكلة اللاجئين اليهود العرب عقب حرب ١٩٤٨.

«الدولة الفلسطينية لابد أن تكون منزوعة السلاح»

ثالثاً، إن الدولة الفلسطينية لابد أن تكون منزوعة السلاح بحيث لا تمتلك أسلحة تهدد وجود إسرائيل وأمنها. هذا يتطلب وجودا عسكريا إسرائيليا على طول نهر الأردن. إن حدود الدولة الفلسطينية يتم تحديدها بناء على اتفاق بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وأن هذه الحدود لا يمكن ان تكون حدود الرابع من حزيران بل تأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديمغرافية للوجود الإسرائيلي في المستوطنات ويتم ضم مجمل الكتل الاستيطانية الكبرى والتجمعات السكنية إلى داخل دولة إسرائيل، فيما تقوم إسرائيل بتفكيك بعض البؤر التي ترى أنه يمكن التنازل عنها. وبكلمة

http://www.opoosoft.com

أخرى فإن المفاوضات وحدها يمكن أن تنتج شكل حدود الدولة الفلسطينية ومسارها ولا يمكن الجزم المسبق بها قبل الشروع بالمفاوضات، وأن حدود الرابع من حزيران لا تشكل قاعدة تصلح لذلك. بل إن حدود الرابع من حزيران بالنسبة لنتنياهو غير قابلة للدفاع عنها من ناحية عسكرية. وهو موقف يتعزز مع استحضار طرحه حول الحاجة للاحتفاظ بغور الأردن لضمان قوة الردع الإسرائيلية.

رابعاً، أن تحتفظ إسرائيل بمنطقة غور الأردن تحت سيطرتها ولا يكون للدولة الفلسطينية حدود شرقية مع الأردن بالمعنى الجغرافي بل ربما بالمعنى المعنوي والسياسي، إذ ثمة سيناريوهات إسرائيلية متعددة تبدأ بالسيطرة على هذه المنطقة لأربعين سنة كما قال الرئيس أبو مازن الذي اوضح ما عرض عليه ووصفه بأنه احتلال ليس إلا، إلى احتفاظ أمني وعسكري وسيادة مدنية فلسطينية. نتنياهو لم يقدم الكثير من الشروح، بل قال إن حدود إسرائيل لا يمكن أن تقف عند خاصرة الضفة الغربية، بحيث يكون عرض إسرائيل من جهة حيفا وتل أبيب مجرد خمسة عشر كيلومتراً. قال نتنياهو خلال جولة في الغور في آذار ٢٠١١ إنه «مهما كانت الظروف في المستقبل، وفي إطار أي اتفاقية يجب على الجيش الإسرائيلي البقاء هنا، منتشراً على طول نهر الأردن. هذه شهادة التأمين الخاصة بدولة إسرائيل». [٧٥]

ليس هذا، في الحقيقة، ما يقلق نتنياهو، بل بالنسبة له خاصة في ظل تفاقم الوضع الإقليمي من جهة الربيع العربي و «الشتاء الإسلامي» الثقيل الذي جاءت به رياح التغيير العربي، بجانب الفراغ الذي تركه الانسحاب الأميركي من العراق وتعاظم النفوذ الإيراني هناك، كل ذلك يشير إلى احتمال تعرض إسرائيل لتهديدات أمنية من الشرق. لذا فإن إسرائيل لا تستطيع أن تقامر بترك الغور ممراً لتهريب السلاح مثل محور فيلادلفيا وبالتالي وضع أمن إسرائيل خارج السيطرة. وكما يقول نتنياهو بخصوص مقترحه باحتفاظ إسرائيل بمنطقة الغور «لو كان هذا صحيحاً قبل الاضطرابات الكبيرة التي هزت الشرق الأوسط والمنطقة بأسرها، فهذا ينطبق بشكل خاص اليوم، يجب على الجيش الإسرائيلي أن يبقى منتشراً على طول نهر الأردن». [٧٦]

خامساً، المستوطنات: لم تكن المستوطنات يوماً هي أساس المشكلة في الشرق الأوسط

---

٧٥ «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

٧٦ «نتنياهو يتجول في الأغوار: جيشنا سيبقى هنا وحدود إسرائيل الأمنية تقع على نهر الأردن»، **الأيام**، ٩ آذار ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

فالصراع موجود قبل أن توجد المستوطنات بعشرات السنين، إلا إذا كان الفلسطينيون يقصدون بالمستوطنات تل أبيب وحيفا ويافا وبئر السبع، كما قال نتنياهو من على منصة الأمم المتحدة. وإسرائيل جربت وفككت مستوطنات وأرغمت سكانها على تركها وترك مدارسهم وكنسهم لكن السلام لم يتحقق.[٧٧] وعليه سيتم شمل الكتل الاستيطانية ذات الكثافة النسبية والواقعة بالقرب من تل أبيب الكبرى والقدس ومناطق أخرى ذات أهمية إستراتيجية أو قومية ضمن الحدود الدائمة لإسرائيل. مقابل كل ذلك، إسرائيل مستعدة لتقديم تنازلات في الأراضي وهي تنازلات مؤلمة كما يصفها نتنياهو من أجل السلام، بل ذهب مرة للقول إنه سيكون سخياً في ذلك.

سادساً، القدس ستكون موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، على الرغم من ذلك فإن إسرائيل تتفهم حساسية الفلسطينيين حين يتعلق الأمر بالمقدسات، إلا أن هذا لن يقود إلى تنازل من أي نوع في قضية السيادة. بل إن نتنياهو استغرب أمام الجمعية العامة من دعاوى الفلسطينيين بقيام إسرائيل بتهويد القدس وتساءل هل يقال لأميركا إنها تؤمرك نيويورك!! إن أكبر فضيلة لحرب حزيران ١٩٦٧ بالنسبة له هي أنها وحدت القدس، وهو لا يفتأ يروي قصصاً من طفولته عن هذه اللحظات، وبالتالي فإن إعادة تقسيم المدينة أمر غير وارد على الإطلاق في وعي نتنياهو السياسي. وستصون إسرائيل حرية العبادة لأتباع جميع الديانات.

سابعاً، إن توقيع الاتفاق مع الفلسطينيين يجب أن يتزامن مع إعلان فلسطيني بإنهاء النزاع مرة وللأبد وانتهاء المطالبات الفلسطينية، فلا يجوز إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل بغرض النزاع مع إسرائيل أو مواصلة ممارسة الضغط.

المصالحة الفلسطينية: محاولة استحضار خطاب «غياب الشريك» من جديد

لم يكن إنجاز المصالحة الفلسطينية واللقاءات الماراثونية التي عقدها ممثلو التنظيمين الفلسطينيين الكبيرين منفصلة عن الحاجة الفلسطينية لتوحيد الطاقات والجهود الداخلية في مواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة التي شكل الطلب الفلسطيني أمام مجلس الأمن ركنها الأساسي. ليس مهماً كيف يبرر الرئيس محمود عباس دوافعه لإنجاز المصالحة مع حركة حماس كما ليس مهماً الشكل الذي ستكون عليه هذه المصالحة، إذ إن إسرائيل رأت في المصالحة خطراً محدقاً عليها، واستخدمت كل وسائل الضغط من أجل ثني الرئيس

---

٧٧ النص الكامل لخطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٣ آذار ٢٠١١.
http://www.pmo.gov.il/PMOEng (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

الفلسطيني عن الاستمرار في الدرب الذي بدأ حقيقة مع توقيع وثيقة المصالحة في الرابع من أيار ٢٠١١ واستكمل عبر سلسلة من اللقاءات الجماعية بين قيادتي فتح وحماس في القاهرة أو اللقاءات الثنائية بين الرئيس عباس ورئيس حركة حماس خالد مشعل. ستقود المصالحة كما اتفق الفرقاء إلى تشكيل حكومة فلسطينية واحدة برأس واحد وسياسة واحدة تتعامل مع كافة القضايا، وهو ما يعني بالنسبة لإسرائيل أن حماس ستصبح شريكاً في هذه الحكومة، وستستخدم شرعية هذه الحكومة في استمرار عدائها لإسرائيل.

لم يكن الموقف الدولي من المصالحة متشدداً كما رغبت إسرائيل، إذ علت في المحافل الدولية أصوات تطالب بإعطاء فرصة للمصالحة الفلسطينية وعدم وأدها في مهدها من خلال تشديد المطالب الدولية من الحكومة الفلسطينية الجديدة، حيث يمكن الاكتفاء بالتزام عام من الحكومة الفلسطينية بعملية السلام وعدم وضع اعتراف حماس بإسرائيل شرطاً أساسياً في ذلك.

لم يكن الموقف الدولي من المصالحة متشدداً كما رغبت إسرائيل

رسمت إسرائيل سياساتها على افتراض أنه يمكن دعم السلطة في رام الله لتواصل تقدمها الاقتصادي فيما يتم التعامل مع غزة وفق مقتضيات الحاجة الأمنية من تشديد للحصار أو تخفيف له، وانطبعت في الممارسة الإسرائيلية صورة كيانين فلسطينيين يجب التعامل مع كل واحد منهما بطريقة تناسبه وتتلاءم مع السياسات الصادرة عنه.[٧٨] ان تحقيق المصالحة يدفع إسرائيل إلى ضرورة تغيير هذه السياسات والتعامل مع كيان سياسي فلسطيني واحد وحكومة واحدة.

لقد وفر الانقسام لإسرائيل جملة من المزايا التي جعلت من استمرار الوضع الراهن وصفة محببة إسرائيلياً. تعني المصالحة ضمن أشياء كثيرة، انتهاء الوضع في قطاع غزة الذي كانت حركة حماس بموجبه مدفوعة، وحرصا على بقاء حكمها، لتوفير أكبر قدر من الهدوء على الجبهة مع إسرائيل، من خلال ملاحقة مطلقي الصواريخ وفي مرات الاشتباك معهم. لكن هذا لا يعني أن الموقف من حماس يجب أن يختلف لو دخلت الحكومة الفلسطينية بالتحالف مع أبو مازن. لقد ارتكزت بعض الأطروحات الإسرائيلية المتعلقة بالدولة الفلسطينية على وجود الانقسام والاختلاف الفلسطيني الداخلي بشأن الحكم وطبيعته ناهيك عن البرنامج السياسي. إن أكثر نقاط الاتفاق الفلسطيني الجديد إشراقا هي الحديث عن برنامج سياسي موحد تلتزم به حكومة الوفاق الجديدة. إن وجود حكومتين فلسطينيتين كان واحداً من الأسباب التي ارتكزت عليها اللجنة الاستشارية التابعة لمجلس الأمن في رفض التوصية بقبول الطلب الفلسطيني، وإن زوال مثل هذه الحالة سينفي السبب وراء عدم التوصية. ما

رسمت إسرائيل سياساتها على افتراض أنه يمكن دعم السلطة في رام الله لتواصل تقدمها الاقتصادي فيما يتم التعامل مع غزة وفق مقتضيات الحاجة الأمنية من تشديد للحصار أو تخفيف له

٧٨ تسفي برئيل، «من المصالحة» **هآرتس**، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

يقترحه هذا التحليل أن ثمة جملة واسعة من الدوافع تجعل إسرائيل تقف في وجه المصالحة وتجعل تحقيقها ضاراً بمصالحها الحيوية، وهي أسباب تبدأ من الوضع الميداني وتنتهي بتبعات ذلك على الطلب الفلسطيني المستقبلي بخصوص الدولة الفلسطينية.

سياسياً عرضت إسرائيل على أبو مازن الاختيار بين حماس وإسرائيل، بين الجلوس مع حماس أو الجلوس معها

تمايزت ردة فعل إسرائيل على موضوع المصالحة، إذ يمكن رصد موقفين مختلفين تطور أحدهما عن الآخر. كان الموقف الإسرائيلي في بداية الأمر صارماً بخصوص المصالحة رافضاً أي تبرير لها، بل إن إسرائيل تحدثت عن حزمة من العقوبات التي ستفرضها على السلطة والتي في طليعتها وقف العائدات الضريبية التي تجمعها لصالحها. سياسياً عرضت إسرائيل على أبو مازن الاختيار بين حماس وإسرائيل، بين الجلوس مع حماس أو الجلوس مع إسرائيل، بين الاتفاق مع حماس أو الاتفاق مع إسرائيل. وصورت المصالحة بأنها معطلة لعملية السلام ولآفاق تحقيق التسوية. وأعلن نتنياهو أن حكومته لن تجري أي مفاوضات سلام مع السلطة إذا ما دخلت حركة حماس في الحكومة وفي منظمة التحرير. إلا أن هذا اعتبر رد فعل أوليا على خطوة رأت فيها إسرائيل جزءاً من حرب أبو مازن ضدها. وباستثناء تعطيل مؤقت للعائدات الضريبية فإن إسرائيل واصلت الضغط على أبو مازن من أجل المفاوضات وسعت من أجل الضغط على حماس لمواصلة العمل بقواعد اللعبة في غزة. دعت بعض الأوساط الإسرائيلية الحكومة للاستفادة من المصالحة ومحاولة تسخيرها لخدمة المقاصد الإسرائيلية، إذ إنها لا تخلو من منافع. كتبت أسرة تحرير هآرتس مثلاً بأن المصالحة الفلسطينية قد تكون مدخلاً مناسباً للتسوية، فبدخول حماس في شراكة مع أبو مازن فهي قد تقبل برؤيته السياسية.[٧٩] وعليه يمكن العمل على تشجيع هذه المصالحة.

كان الاتجاه الغالب في إسرائيل من المصالحة أنها سوف تعيد حماس إلى الضفة الغربية

كان الاتجاه الغالب في إسرائيل من المصالحة أنها سوف تعيد حماس إلى الضفة الغربية، فقد تم النظر إليها أيضا من المنظار الأمني-السياسي، حيث أن استمرار الجمود السياسي إلى جانب الإجراءات العقابية التي تمارسها إسرائيل ضد السلطة الفلسطينية، ستؤدي حسب هذه الرؤية الإسرائيلية، إلى خلق واقع سياسي جديد في السلطة الفلسطينية، وستمكن المصالحة حماس من العودة وتجديد نشاطها في الضفة الغربية، ويعتقد أصحاب هذا التوجه أن الجمود من جهة ووقف الضغط على حماس من جهة ثانية سيؤدي إلى إضعاف التيار الفلسطيني الذي ينطلق من المفاوضات لحل الصراع.[٨٠]

عبرت عن الموقف الأكثر تقدماً أوساط أكاديمية رأت أن التطور الذي قد يحدث في موقف حماس السياسي يتطلب التأمل، خاصة مع حديث خالد مشعل عن المقاومة

٧٩ «المصالحة الفلسطينية مدخل للتسوية»، أسرة التحرير، **هآرتس**، ٢٨ حزيران ٢٠١١.
٨٠. شلومو بروم، نتائج لقاء عباس-مشعل في القاهرة، **مجلة مباط عال**، العدد ٢٩٩، ٢٠١١، ص: ٢.

http://www.opoosoft.com

السلمية وعن الكشف عن توحيد الأجهزة الأمنية بعد إجراء الانتخابات وتفويض أبو مازن بالملف السياسي وعدم الرفض المطلق لفكرة التفاوض مع وجود مرجعيات. وعليه فإن المصالحة الفلسطينية خطوة ايجابية وعلى إسرائيل أن تستغلها أحسن استغلال، وخصوصا في أعقاب تلك التصريحات، وتشير هذه الأوساط إلى أن على الحكومة الإسرائيلية تشجيع هذه الصيرورة وهذه التحولات السياسية.[٨١]

عملياً، وفي موقف أكثر تفصيلاً أدلى به نتنياهو ف «الوحدة بين حركتي حماس وفتح تلزم تجريد قطاع غزة من السلاح»،[٨٢] فيما تراجعت اللغة الإسرائيلية التي تطالب أبو مازن بالتنازل عن حماس لصالح الجلوس مع إسرائيل. عزز هذا التحول في الموقف الإسرائيلي حقيقة أن أبو مازن بدأ المفاوضات الاستكشافية بشكل مباشر مع إسرائيل بعد لقائه بمشعل ما عزز وجهة النظر القائلة بأن الرجل لا يريد المفاضلة بين خيارين، بل هو يبحث عن استكشاف أفضل السبل لتحقيق غايته السياسية المتمثلة في توحيد الموقف الفلسطيني والضغط للحصول على الحقوق الوطنية، وأن اللقاء مع حماس ليس مرتبطاً بوقف المفاوضات. إلا أن هذا لا يجب أن يعني أن إسرائيل قد لا تعود في المستقبل وعندما تتوقف اللقاءات الاستكشافية أو تتعثر إلى اتهام الرئيس الفلسطيني بالرضوخ لمطالب شركائه الجدد. وبكلمة أخرى فإن إسرائيل تزن المصالحة وفق معايير المصلحة الإسرائيلية البحتة، وهي تحاول أن تؤثر فيها بما يخدم هذه المصالح.

صفقة تبادل الأسرى والعلاقة مع غزة

تزايد النقاش حول مستقبل العلاقة مع غزة والترتيبات مع حماس بعد النجاح الكبير الذي حدث في قضية تبادل الأسرى أو ما تعرف منذ خمس سنين بصفقة «شاليت». ودار نقاش طويل حول دوافع نتنياهو وتعجله المفاجئ في إتمام الصفقة التي قيل إنها بصورتها التي تمت عليها كانت على طاولة مكتبه منذ اليوم الأول الذي عاد فيه لرئاسة الوزارة قبل أكثر من سنتين. أكثر نتنياهو بدوره من الحديث في خطاباته التي بدأها بإعلان نيته إتمام الصفقة، وتواصلت حتى بعد إطلاق شاليت بأن ثمة حاجة لإعادة الجندي للبيت، وتحدث عن الواجب الملقى على عاتقه بإعادته إلى أهله، وأخبر مواطنيه بالحيرة التي واجهها لكنه قرر في نهاية المطاف أن يتم الأمر.[٨٣]

---

٨١ يورام شفايتسر وشلومو بروم، حول تصريح مشعل بتبني النضال الشعبي السلمي- هل حقا تحول؟ مجلة «**مباط عال**»، العدد ٣٠٨، ٢٠١٢. ص: ٢.

٨٢ «عريقات: ورقة الـ٢١ نقطة الإسرائيلية تضمنت عناوين عامة دون تفاصيل»، **الأيام**، ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢.

٨٣ شاهد الخطاب الذي أعلن فيه نتنياهو إتمام الصفقة، الخطاب باللغة العبرية:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=837646 (شوهد في تاريخ ١٥/ ١٢/ ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

من الصعب فصل عملية التبادل تلك وتوقيتها عن رغبة نتنياهو بالتدخل في الشأن الفلسطيني والتأثير عليه خاصة في ظل إصرار الرئيس أبو مازن على المضي قدماً في الذهاب إلى مجلس الأمن وميله لتعميق المصالحة مع حماس. جاءت العملية المفاجئة لتقوية حماس أمام إصرار أبو مازن ووقوفه في وجه الضغوط التي مورست عليه لثنيه عن موقفه. فقد أظهرت العملية نتنياهو في الشارع الفلسطيني خاضعاً منهزماً أمام إصرار حماس، ونالت الأخيرة دفعة كبيرة من التأييد الجماهيري، حيث بدت كمن أرغمت إسرائيل على الاستجابة لمطالبها. وفيما كانت شعبية الرئيس أبو مازن ترتفع بسبب مواقفه الصلبة في رفض أي تنازل عن الذهاب للأمم المتحدة، قدم نتنياهو لحماس مصدراً موازياً من الدعم الشعبي.

من الصعب فصل عملية التبادل تلك وتوقيتها عن رغبة نتنياهو بالتدخل في الشأن الفلسطيني والتأثير عليه

وعقب صفقة الأسرى استعادت بعض المصادر الإسرائيلية وعد أولمرت للرئيس عباس بإطلاق سراح دفعة من الأسرى بالاتفاق معه كخطوة لتعزيز الثقة، ثم أشارت الصحافة الإسرائيلية نقلاً عن مصادر في الرباعية إلى عرض إسرائيل على الفلسطينيين إطلاق سراح مائة من الأسرى مقابل العودة لطاولة المفاوضات وهو ما نفاه الدكتور صائب عريقات. وبات واضحاً أن نتنياهو ليس معنياً على الإطلاق بتعزيز الرئيس أبو مازن بل بالانتقاص من شأنه، واكثر من ذلك هدد بعض أركان حكومته الرئيس أبو مازن. ليبرمان قال للصحافة الإسرائيلية إنه إذا كانت هناك عقبة أمام السلام، ويجب إزالتها فهو أبو مازن.[٨٤] بل تحدثت مصادر عن محاولة لتقييد حركة الرئيس الفلسطيني من خلال منحه تصريحاً لشهرين فقط، وهو ما قالت عنه مصادر إسرائيل بأنه مجرد خطأ فني.

ووجه نتنياهو بانتقادات كثيرة متنوعة حول عملية التبادل، إلا أنه تمتع بدعم قوي سواء من الطيف السياسي أو من الرأي العام لأنه نجح في «إحضار شاليت للبيت». ولتعزيز موقفه أمام منتقديه القلائل اتخذ مجلس الثمانية قراراً بشن حرب على أية جهة تختطف جنوداً، وأشار المجلس ضمناً لحماس حين قال إن هذه الجهة ستدفع ثمناً غالياً يتمثل بإنهاء حكمها.[٨٥] بل إن الحكومة الإسرائيلية سرعان ما قامت بالتصعيد ضد غزة في رسالة مزدوجة، الأولى لشعبها بأن الصفقة لم تقيد يد الجيش وأنه طليق بصورة أكثر في مقارعة مطلقي الصواريخ، والثانية لحماس بأن ثمة قواعد للعبة يجب الالتزام بها.

ووجه نتنياهو بانتقادات كثيرة متنوعة حول عملية التبادل، إلا أنه تمتع بدعم قوي سواء من الطيف السياسي أو من الرأي العام

وتشكل العلاقة مع غزة وطرق التعامل مع حماس قضايا مهمة تشغل إسرائيل وسياسييها. فهي تعرف أن حماس تقوم بملاحقة التنظيمات الصغيرة التي تطلق بين الفينة والأخرى رشقات من الصواريخ على البلدات المجاورة لغزة، فيما لا تشارك حماس إلا

٨٤ «عريقات يتصل بالرباعية: هذا تحريض على اغتيال الرئيس. ليبرمان: أبومازن يمثل العقبة أمام السلام ويجب إزالتها لإحياء العملية»، **الأيام**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

٨٥ «إسرائيل تهدد بشن حرب في حال اختطاف جنودها» **الأيام**، ٣١ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

في حالات قليلة وباستحياء في تلك العمليات وذلك حين تجد نفسها مدفوعة لعملية رد فعل على اغتيال إسرائيلي سافر لمجموعاتها. ويرتفع بين الفينة والاخرى في إسرائيل نقاش متفاوت الوتيرة حول الحاجة لعملية عسكرية واسعة في غزة، خاصة في اعقاب عمليات إطلاق صواريخ على إسرائيل، والخوف من ان تبدو إسرائيل عاجزة عن الرد، غير انه والى اللحظة يتبنى الجيش سياسة التعقب التي يقوم بموجبها بملاحقة المجموعات المطلقة للصواريخ قبل وبعد إطلاقها، وأصابت عمليات الجيش هذه أسماء قال الجيش إن لها دورا بارزا في تلك العمليات، ربما كان أبرزها مسؤول لجان المقاومة الشعبية في رفح الذي ارتبط اسمه في البداية بعملية إيلات. لقد نظر لغزة إلى أنها مصدر كل تهديد أمني يمس إسرائيل سواء في محيطها أو في صحراء سيناء التي بات الوضع فيها يقلق إسرائيل.

لقد نظر لغزة إلى أنها مصدر كل تهديد أمني يمس إسرائيل سواء في محيطها أو في صحراء سيناء التي بات الوضع فيها يقلق إسرائيل

دعت جهات إسرائيلية كثيرة إلى عملية «الرصاص المصبوب٢»، غير أن وجهة النظر التي غلبت كانت مع استمرار العمليات في غزة، دون الوصول إلى مستوى هجمة متواصلة أو حرب ثانية، ذلك أن أي حرب جديدة ستكون مكلفةً لإسرائيل نظراً لأنها تواجه حملة دعائية مضادة من قبل الفلسطينيين بسبب إطلاق مبادرة أيلول الفلسطينية، إضافة إلى الاعتقاد أن ردة الفعل الدولية ستكون كبيرة، كما أن ارتدادات هزة الحرب السابقة لم تنته بعد.

لتجنب دخول حرب ثانية اقترح غيورا ايلند[٨٦] أربعة أهداف مختلفة من الأكثر تواضعاً حتى الأبعد أثراً يمكن تحقيقها مجتمعة أو الاكتفاء بتحقيق بعضها، كما أن كل هدف يمكن استخدام خطة عسكرية مختلفة لإنجازه. (١) تحقيق الردع حتى تفهم حماس أن استمرار العنف يعرض حكمها للخطر، (٢) إلى جانب الهدف السابق توجيه ضربة شديدة إلى المنظمات العسكرية في غزة، (٣) وإلى جانب السابق منع قدرة حماس والمنظمات الأخرى على مواصلة تهريب السلاح في المستقبل عبر محور فيلادلفيا، (٤) إسقاط حكم حماس مع تحقيق الأهداف السابقة.

وجهة النظر التي غلبت كانت مع استمرار العمليات في غزة، دون الوصول إلى مستوى هجمة متواصلة أو حرب ثانية

إلى جانب ذلك تحدثت مصادر إسرائيلية عن تطور المعدات القتالية الموجودة في غزة، حيث اتهمت هذه المصادر غزة بتهريب سلاح ليبي متطور بجانب عمليات تهريب السلاح الإيراني والقادم من حزب الله شملت أسلحة متقدمة مضادة للطائرات. لذا، وعقب كل تصعيد في المنطقة، وعقب كل صدور إعلان عن عمليات تهريب، كانت الأصوات في مجلس الثمانية تنادي بضرورة الدخول في عملية «تنظيف» في غزة.

هناك من نادى بضرورة إعادة تقييم العلاقة مع حماس، حيث أن الصفقة تشكل بداية

٨٦ غيور ايلند، «رصاص مصبوب ٢ – حتى نتلافى أخطاء الماضي»، **يديعوت احرونوت**، ٢٩ آذار ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

جيدة لفحص إمكانيات الشروع في علاقة مع حماس تحقق من ورائها إسرائيل المزيد من الأمن والاستقرار في الجبهة الجنوبية. وكما يكتب عنار شيلو فإن ثبت أنه يمكن أن يجري بين حماس وإسرائيل حوار حقيقي وبناء يتخلي فيه الطرفان كل عن بعض مطالبه، ويتوصلان إلى نقطة مصالحة، فليكن، ولا يجوز أن ينحصر هذا الحوار في الإفراج عن أسرى فقط، بل ينبغي توسيعه وأن يشتمل على قضايا مثل حصار غزة والوضع الاقتصادي في غزة والإرهاب وإطلاق الصواريخ، وربما وقف قتال طويل الأمد.[٨٧]

حافظت إسرائيل وحماس على قواعد اللعبة بحيث لم تقد عمليات الاغتيال التي ينفذها الجيش إلى تصعيد غير مضبوط ومحكوم، كما لم تقم إسرائيل بضربات شديدة بحق قيادة حماس وإن كانت فعلت ذلك بحق الجهاد الإسلامي ولجان المقاومة وكتائب الأقصى. تواصلت «لعبة القط والفأر» بكلمات حنان غرينبرغ ولم يكن أي طرف معنياً أن يحمل وعاء الوقود إلى نقطة التفجير بل مواصلة اللعب حسب قواعد اللعبة.[٨٨] وعلى الرغم من أن التصعيد في بعض الأوقات وصل ذروة كبيرة، حيث شهد شهر آذار ٢٠١١ تصعيداً كبيراً تمثل بإطلاق خمسين صاروخا على إسرائيل، إلا أن الطرفين حافظا على شعرة معاوية. وعليه ستواصل إسرائيل بين الفينة والأخرى التأكد من أن حماس تلتزم بقواعد اللعبة فيما تكثف جهودها من أجل تقليل أي مخاطر أمنية تأتي من غزة، فإلى جانب تطوير القبة الحديدية تنوي إسرائيل إقامة غابة أمنية على الحدود مع غزة لعرقلة إطلاق الصواريخ. سياسياً فإن إسرائيل تفضل الوضع الراهن في غزة، حيث حماس تتحكم بمقاليد الحكم وتردع «المشاغبين» بقسوة، على أي وضع جديد يفرض البحث عن ترتيبات ميدانية جديدة، ما لم تكن هذه الترتيبات متفق عليها مسبقاً كجزء من البحث الفلسطيني الإسرائيلي حول مستقبل الضفة وغزة وتكون حماس جزءاً من هذه الترتيبات وبشكل مقبول.

رؤية نتنياهو باتت إجماعا وطنيا

تدل مواقف الجمهور الإسرائيلي من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، أن الجمهور الإسرائيلي مستمر في انزياحه نحو اليمين، وحتى اليمين الاستيطاني. وقد أخذ هذا الجمهور بتبني مواقف نتنياهو حول جوهر الصراع (عدم الاعتراف العربي- الفلسطيني بدولة يهودية) وحول شكل الحل النهائي المقترح اسرائيليا.

تدل مواقف الجمهور الإسرائيلي من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، أن الجمهور الإسرائيلي مستمر في انزياحه نحو اليمين، وحتى اليمين الاستيطاني

في مقياس السلام الذي أجري على المجتمع الإسرائيلي حول الموقف من الثورات العربية، أشار ٥٧٪ من هذا الجمهور إلى أن إمكانية حدوث ثورة وانتفاضة شعبية فلسطينية

٨٧ عنار شيلو، «صفقة شاليت تفتح باباً للحوار مع حماس»، **هآرتس**، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١.
٨٨ حنان غرينبرغ، «لعبة القط والفأر في غزة»، **معاريف**، ١٣ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

مشابهة في الضفة الغربية هو ضئيل، ٤٧٪ يرون الأحداث في العالم العربية بالنسبة لإسرائيل بشكل ايجابي، بينما يرى ٣٠٪ هذه الأحداث بشكل سلبي. أما بالنسبة لتأثير الربيع العربي على عملية السلام، أشار ٣٨٪ انه في المستقبل القريب لن يكون هنالك تأثير على عملية السلام، بينما أشار ٢٢٪ بأنه سيكون للربيع العربي تأثير ايجابي مقابل ٢٧٪ أشاروا انه سيكون لها تأثير سلبي.[٨٩]

في مقياس السلام الذي أجري في شهر كانون الأول ٢٠١١، حول الموقف من ضم الضفة الغربية، أشار ثلثا المستطلعين أنهم ضد ضم الضفة الغربية، بينما أيد ٢٣٪ ضمها[٩٠]، هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا السؤال وجه بصياغة تربط بين ضم الضفة الغربية وبين الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، وهو ما يفسر الرفض الكبير لضم الضفة الغربية. فيما يتعلق بتقييم المجتمع الإسرائيلي لأداء حكومة نتنياهو في موضوع التفاوض مع إسرائيل، أشار ٥٤٪ من المستطلعين أن أداء الحكومة كان جيدا أو جيد جدا، بينما عارض ٥٨٪ منهم لقاء تسيفي ليبني مع أبو مازن في شهر تشرين الثاني في الأردن.[٩١] تدل هذه النتائج أن المجتمع الإسرائيلي يقف وراء موقف نتنياهو من المفاوضات وهو ما يشير إلى تبنيه عمليا رؤية نتنياهو من المفاوضات، مايشكل أحد العوامل التي تمنح هذه الحكومة القوة الداخلية للاستمرار في نهجها السياسي تجاه مسألة حل الصراع. وهذا ينسجم مع موقف غالبية الشارع اليهودي (٧٠٪) الذي يعتقد أن المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل لن تؤدي إلى سلام بين الطرفين؟[٩٢] لهذا فهم يؤيدون توجه نتنياهو نحو إدارة الصراع بهدف تقليل الأضرار الناجمة عنه قدر الإمكان.

جدول: مواقف الرأي العام الإسرائيلي من إقامة دولة فلسطينية

	أيلول ٢٠١١	٢٠٠٧	٢٠٠٦
غير محبذ بالمرة	٢٧	٤٥	٣٩
غير محبذ إلى حدّ ما	٣١,٢		
محبذ إلى حدّ ما	٢٢,٩	٥٥	٦١
محبذ جدا	١٠,٩		
لا يعرف	٨		

المصدر: افرايم يعار وتمار هارمن (٢٠١١). مقياس السلام أيلول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب. معطيات السنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مأخوذة عن يهودا بن مئير ودفنا شيكد (٢٠٠٧). الرأي العام والأمن القومي ٢٠٠٧. تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي.

٨٩. افرايم يعار وتمار هارمن، ٢٠١١. **مقياس السلام** آذار ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩٠. افرايم يعار وتمار هارمن ٢٠١١، **مقياس السلام** كانون الأول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩١. افرايم يعار وتمار هارمن ٢٠١١، **مقياس السلام** تشرين الثاني ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩٢. المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

وفي السياق نفسه، يعتقد غالبية اليهود ٥٨٪ أن المصلحة الإسرائيلية لا تتطلب إقامة دولة فلسطينية في هذه المرحلة، كما يعتقد ٧٩٪ أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على إيفاء استحقاقات اتفاق سلام مع إسرائيل[٩٣]، ونرى في هذه المواقف انسجاما مع مواقف الحكومة الإسرائيلية المباشرة خلال العام ٢٠١١. ففي استطلاع قامت به «مبادرة جنيف» في حزيران ٢٠١١، أبدى الإسرائيليون رغبة في الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين على الوضع النهائي (٥٧٪)، لا بل اعتقدت غالبيتهم أن الجمود السياسي يضر بمصالح إسرائيل (٦١٪)، واعتقدت أغلبية اكبر (٦٧٪) أن على إسرائيل أن تطرح مبادرة سياسية خاصة بها قبل أيلول وذلك لتفادي هذه الإضرار السياسية، ولكن عندما تم سؤالهم عن جوهر هذه المبادرة، عارض حوالي ٤٨٪ منهم أن تشمل المبادرة، انسحابا من غالبية الأراضي الفلسطينية، تنازلا عن الأحياء العربية في القدس (لاحظ/ي التسمية، ليس القدس الشرقية!)، وترتيبات أمنية ودخول لاجئين إلى إسرائيل، بينما وافق عليها ٤٢٪ منهم. وأشار ٥٣٪ بأنهم غير مقتنعين بإمكانية التوصل إلى اتفاق سلام مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس؟[٩٤]

يعتقد غالبية اليهود (٥٨٪) أن المصلحة الإسرائيلية لا تتطلب إقامة دولة فلسطينية في هذه المرحلة، كما يعتقد (٧٩٪) أن القيادة الفلسطينية غير قادرة على إيفاء استحقاقات اتفاق سلام مع إسرائيل

مواقف الجمهور الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي (٪)[٩٥]

	أيار ٢٠١١		كانون الأول ٢٠١٠	
	موافق	**معارض**	**موافق**	**معارض**
الانسحاب إلى حدود عام ١٩٦٧ وضم الكتل الاستيطانية	٣٠	٥٢	٣٠	٥٥
أحياء يهودية في القدس تحت السيادة الإسرائيلية والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية	٤٣	٣٩	٤٥	٤٣
حائط البراق تحت السيادة الإسرائيلية والمسجد الأقصى تحت السيادة الفلسطينية	٣٧	٤٦	٣٩	٤٩
دولة فلسطينية منزوعة السلاح	٥١	٣١	٥٥	٣٢
الإعلان المتبادل عن إنهاء الصراع والمطالب المتبادلة	٦٤	١٨	٧٤	١٧
عودة اللاجئين إلى الدولة الفلسطينية وعودة محدودة لإسرائيل بقرار مستقل إسرائيلي	٣٩	٤٩	٣٢	٥٦

٩٣. افرايم يعار وتمار هارمن، ٢٠١١، **مقياس السلام** أيلول ٢٠١١. تل أبيب: جامعة تل أبيب.
٩٤. أنظر إلى النتائج على الموقع التالي:
8303006-http://www.slideshare.net/genevaaccord/2011 (شوهد في تاريخ ٥/ ١/ ٢٠١٢)
٩٥. يعتمد هذا الجدول على استطلاع «مبادرة جنيف» انظر المصدر السابق، ولكن تجدر الإشارة أن هذا الاستطلاع يشمل أيضا المواطنين العرب في إسرائيل والذين يشكلون ١٨٪ من مجمل سكان إسرائيل. النسبة المتبقية هي للذين لم يقرروا بعد.

http://www.opoosoft.com

نجحت الحكومة الإسرائيلية خلال العام ٢٠١١، في استمالة الشارع الإسرائيلي إلى مواقفها، سواء بسبب موقفها المثابر من المفاوضات أم بسبب التحولات التي شهدها العالم العربي، ففي شهر شباط أشار ٢٠١١، أشار حوالي ٩٠٪ من الإسرائيليين أن سياسة الحكومة من عملية السلام تهدد الأمن القومي لإسرائيل، بينما أشار حوالي ٧٠٪ في شهر كانون الأول ٢٠١١، أنهم لا يعتقدون بإمكانية تحقيق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وهذا ينسجم مع موقف الحكومة بإدارة الصراع على مدى بعيد.

في استطلاع آخر أجراه مركز «ترومان» في الجامعة العبرية، أشار ٦٩٪ من الإسرائيليين انه إذا اعترفت الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية فان على إسرائيل قبول هذا القرار، ولكن في المقابل أشار ٣٥٪ أن على إسرائيل أن تمنع أي تغييرات على الأرض في حالة الموافقة على هذا القرار، بينما أشار ٣٤٪ أن على إسرائيل الدخول إلى مفاوضات مع الفلسطينيين لتحقيق هذا الاعتراف. وأشار ١٦٪ من الإسرائيليين أن على إسرائيل معارضة هذا القرار، حيث أكد ٧٪ أن على إسرائيل ضم مناطق السلطة الفلسطينية، بينما طالب ٤٪ الحكومة الإسرائيلية باجتياح كل مناطق السلطة الفلسطينية ومنع تنفيذ هذا القرار بالقوة.[٩٦] وفي استطلاع «مبادرة جنيف» أشار ٥٣٪ أن على إسرائيل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية مقابل ٤٠٪ اعتقدوا عكس ذلك.[٩٧]

أشار ٦٩٪ من الإسرائيليين إلى أنه إذا اعترفت الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية فان على إسرائيل قبول هذا القرار، ولكن في المقابل أشار ٣٥٪ أن على إسرائيل أن تمنع أي تغييرات على الأرض في حالة الموافقة عليه

يتجه موقف الشارع الإسرائيلي أكثر وأكثر نحو مواقف نتنياهو واليمين الاستيطاني من الصراع، فتأييد الدولة الفلسطينية في تراجع، وعلى الرغم من أن غالبية الإسرائيليين يطالبون الحكومة الإسرائيلية بقبول اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، إلا أن أولئك يطالبونها بعدم تغيير الأمر الواقع على الأرض، أي إبقاء الاحتلال الإسرائيلي على المنطقة C. أي أن الإسرائيليين يريدون الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود سيطرتها الحالية، وليس توسيع السيادة الفلسطينية على الأجزاء الأخرى من الأرض الفلسطينية.

٩٦. موقع الناطق الرسمي باسم الجامعة العبرية:
http://www.huji.ac.il/cgi-bin/dovrut/dovrut_search.pl?mesge131662069505872560 (شوهد في تاريخ ٥/ ١٢/ ٢٠١٢)
٩٧. استطلاع «مبادرة جنيف»، مصدر سبق ذكره.

http://www.opoosoft.com

إجمال

عملت إسرائيل عام ٢٠١١ على إحباط كل محاولة للعمل جديا على حل الصراع وإنهاء الاحتلال بالمقابل حاولت، مستغلة الوضع المحلي، الإقليمي والدولي، فرض المزيد من الوقائع على الأرض وخصوصا في القدس. وما زالت حكومة نتنياهو تتبنى وتسلك منهج التفاوض من أجل التفاوض لا من أجل الحل، فيما تعمد الوقت ذاته إلى تغيير الواقع عبر فرض حقائق جديدة وتمرير مزيد من الخطط الاستيطانية، وهو ما يتوقع أن يستمر على الأقل حتى الانتخابات الإسرائيلية المقررة عام ٢٠١٣، وبما يسمح الواقع الإقليمي والدولي بها.

تقود حكومة نتنياهو ومعها اليمين الإسرائيلي والاستيطاني خطة الضم الزاحف لمناطق C او الجزء الاكبر منها، تتم عملية الضم الزاحف من خلال مسارين، عملي ورمزي، يمر العملي من خلال تشييد الوحدات الاستيطانية وتحويلها الى امر واقع وهو ما وصل تزايد في عام ٢٠١١، خلال فترة حكومة نتنياهو، فيما يمر الرمزي في تبني سلسلة من القرارات التي تجعل الضم الواقعي كحالة طبيعية في الوعي الإسرائيلي، وهو ما حدث على سبيل المثال لا الحصر، من خلال تعيين مستوطن قاضياً في محكمة العدل العليا الاسرائيلية لأول مرة في تاريخ إسرائيل، وتعيين عضو في كلية ارييل في مجلس التعليم العالي الإسرائيلي، ناهيك عن الاعتراف القريب بكلية ارييل كجامعة إسرائيلية ثامنة، و ترتيب زيارات منهجية لطلاب المدارس الإسرائيلية الى الضفة الغربية وخصوصا الخليل كجزء من خطة وزير المعارف الليكودي بتعريف الطلاب على «التراث اليهودي» والاستيطاني في الضفة الغربية، وغيرها من الخطوات الرمزية.

تقود حكومة نتنياهو ومعها اليمين الإسرائيلي والاستيطاني خطة الضم الزاحف لمناطق C او الجزء الاكبر منها

http://www.opoosoft.com

الفصل الثاني
مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

أمل جمّال

مدخل

يتابع هذا الفصل تطورات مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١١ ويحلل الوقائع الأساسية التي بلورته كما يحاول استشراف وجهته وتطوراته المستقبلية. ويتابع الفصل ذلك في ضوء التطورات الجارية في المنطقة وعلى رأسها إسقاطات الثورات العربية والتطورات في الملف النووي الإيراني.

ويدعي هذا الفصل أن إسرائيل ما زالت تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية والتي تؤدي إلى تحالفات إقليمية جديدة، لها أثر كبير على مكانة إسرائيل وعلى موقعها في توازنات القوة المستقبلية في المنطقة. وعلى الرغم من انشغال العالم بالثورات العربية ونجاح إسرائيل في استغلال الوضع الراهن من أجل دفع القضية النووية الإيرانية إلى واجهة اهتماماتها، إلا أن القلق الإسرائيلي من التحولات الجارية في العالم العربي وخصوصاً النجاحات التي حققتها الحركات الإسلامية في الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية، وبوادر ارتفاع قوتها في ليبيا وإمكانية تصاعد عدم الاستقرار في سورية تقلق قيادات إسرائيل العسكرية والسياسية على حدّ سواء. تؤكد هذه التطورات بأن سياسة «الجدار الحديدي»، المبني على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والامساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع وبأن على السياسة الخارجية أن تطوّع للفكر الأمني والمصالح العسكرية.

ما زالت إسرائيل تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية

ما زالت الأوضاع على المستوى الإقليمي متحركة وهنالك عدم وضوح في التوجهات المتعلقة بالتقاطعات المصلحية والمنفعية، إلا أنه وبدون شك هنالك استسلام

http://www.opoosoft.com

أميركي للتحولات الجارية على مستوى توازنات القوى في المنطقة، حيث أن النموذج التركي القائم على فعالية قصوى لحزب إسلامي وسطي ذي توجهات اجتماعية محافظة واقتصادية رأسمالية، أمسى الأكثر قوة ويشكل القوة الجاذبة للعديد من البلدان العربية. يشكل نجاح الاسلاميين في الانتخابات البرلمانية التونسية والمصرية والمغربية والانخراط التركي العميق في الثورة الليبية ومن ثم السورية، مؤشراً واضحاً للتوجهات الإقليمية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات الجارية على سياسات دول الخليج العربي، المعنية بتعاقدات مع تركيا لخلق توازنات جديدة تضعف نفوذ إيران وحلفائها السوريين واللبنانيين.

تبدو هذه التحولات وكأنها تلعب لصالح إسرائيل بسبب علاقات القربى بين تركيا ودول الخليج العربي من جهة والولايات المتحدة، حليفة إسرائيل الأقوى، من جهة أخرى. إلا أن الدور التركي الإقليمي يحتم استمرار الصدام مع إسرائيل التي ما زالت ترفض الإذعان للإرادة الإقليمية القاضية بحل القضية الفلسطينية بشكل مقبول.

أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية. وما التصدي الروسي والصيني لقرار في مجلس الأمن بخصوص سورية في شباط ٢٠١٢ إلا دليل على الصراع الإقليمي بين الدول العظمى، العامل الذي يفرض على إسرائيل التزامات واضحة مآلها الرضوخ للمواقف الأميركية والأوروبية تجاه المنطقة خصوصاً في الشأن التركي وفي الشأن الفلسطيني، وذلك لأهمية مواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه القضية الإيرانية. لا يمكن رؤية القرارات الأوروبية لفرض حظر نفط على إيران وقرارات إدارة الرئيس أوباما تعميق العقوبات على الاقتصاد الإيراني إلا من خلال الصراع الاقليمي الهادف إلى إضعاف إيران وحليفتها سورية من أجل الحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة. من هذا المنطلق فإن المواقف الإسرائيلية تجاه الثورات العربية والتي تتميز بالهدوء الحذر وتخفيض حدة المشادات مع تركيا تذكّر بالموقف تجاه الحرب الأميركية الأولى على العراق في العام ١٩٩١ والتي التزمت فيها حكومة شامير بالسكوت وعدم الرد على الرغم من سقوط صواريخ عراقية على إسرائيل. لا يعني هذا أن إسرائيل غير فاعلة في الساحة الإقليمية وخاصة العربية، حيث أن المحاولات الإسرائيلية للتأكد من ثبات اتفاقية السلام مع مصر تجلت بعدة أشكال أهمها الوساطة الأميركية والأوروبية. كما يبدو أن إسرائيل لن تأسف في حال سقوط نظام الأسد في سورية ما دامت تضمن الاستقرار على حدودها، فيما تعمل

أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية

http://www.opoosoft.com

على بناء طوق حول الدولة التركية من خلال علاقات مع جيرانها من الغرب والشرق، مثل أرمينيا واليونان وقبرص وأذربيجان وأوزباكستان وأرمينيا.

لا يعني الانصياع الإسرائيلي للمصالح الأميركية والأوروبية أن هنالك تناقضاً بينهما. فالمواقف تجاه إيران من جهة وتجاه الثورات العربية، خصوصاً في سورية من جهة أخرى، متوافقة. وتبقى منظومة المصالح الإسرائيلية في المحيط العربي مترافقة مع السياسات الأميركية وحتى موجهة لها كما هو الحال مع تقسيم السودان أو السياسة تجاه المصالحة الفلسطينية.

تفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع يشهد تعاظم الانتقادات والتذمر من سياسات الحكومة خاصة الاستيطانية، وعدم تقديم تنازلات تمكّن من استمرار المحادثات السلمية مع الفلسطينيين، إضافة الى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية. والدلالة على ذلك هو التقرير الأوروبي حول حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ومكانتها القانونية الآخذة بالتراجع جراء عمليات القوننة العنصرية التي يقودها إئتلاف من أحزاب الليكود ويسرائيل بيتينو وهئيحود هلئومي وهبييت هيهودي.

ما زالت وزارة الخارجية الإسرائيلية محكومة لشخصية وزيرها، أفيغدور ليبرمان وهو الشخصية غير المرغوب فيها في الكثير من العواصم المركزية في العالم، بما في ذلك في عاصمة الحليفة الأقوى لإسرائيل، الشيء الذي انعكس في لقاء ليبرمان مع وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون في ٧ شباط ٢٠١٢ والذي استمر نصف ساعة فقط، ولم يخرج بأي تصريح مشترك.[١] لا شك أن الفراغ الدبلوماسي الذي ميز السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ تولى ليبرمان الوزارة ما زال سائدا. يأتي هذا الفراغ في وضع يتراجع فيه تأثير إسرائيل الإقليمي وتتزايد عمليات إقصاء وعزل غير معلن لها من قبل الكثير من الدول والقيادات في العالم، حيث انخفض عدد الدعوات التي تقدم لوزير الخارجية الإسرائيلي من قبل نظرائه في العالم بشكل كبير، ما يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع التبادلات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول العالم. ينعكس هذا الوضع في عدد زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الخارج والتي تراجعت بشكل ملحوظ، واقتصرت على الدول الحليفة القريبة من إسرائيل مثل الولايات المتحدة وهولندا.

---

١ هآرتس، ٨ شباط ٢٠١٢..

http://www.opoosoft.com

تبقى العلاقات الخارجية الإسرائيلية مرهونةً للمواقف المتطرفة لحكومة نتنياهو في كل ما يتعلق بالاستيطان والشروط المستحيلة التي تضعها للحيلولة دون تقدم في العملية التفاوضية، وفي السنة الأخيرة في كل ما يتعلق بالقوانين العنصرية التي تسنها الحكومة والمتعلقة بالانتقاص من مكانة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وتستمر المناورة الدبلوماسية الإسرائيلية لمواجهة سياسات الإدارة الأميركية للرئيس أوباما في كل ما يتعلق بقضايا الاستيطان من خلال تفعيل اللوبي اليهودي في الكونغرس الأميركي. كما تحاول إسرائيل الالتفاف على الأزمة مع تركيا من خلال وضع أسس لمحور إقليمي جديد بين إسرائيل واليونان، الشيء الذي لم يلق ترحيبا أميركيا، في وقت تواجه فيه اليونان أزمة اقتصادية عارمة من جهة ويبرز فيه الدور التركي الفاعل في المنطقة بأكملها والذي يتماشى مع المصالح الأميركية والأوروبية من جهة أخرى.

التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية

ويمكن أن نلخص **خمسة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحديات الإقليمية والضغوط الدولية**:

- **التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم** والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.
- **اتخاذ موقف ضبابي من الثورات العربية**، بناءً على القاعدة القائلة إن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها وبما أن النتائج الممكنة للثورات غير واضحة فمن الأفضل استغلال الانشغال العربي بالثورات لتطوير إمكانيات إسرائيل التكنولوجية والعسكرية.
- **استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر هي كنز إستراتيجي** يجب العمل على الإبقاء عليها بكل ثمن من خلال بناء تفاهمات جديدة مع القوى السياسية الجديدة في مصر وعلى رأسها المجلس العسكري، وفي الوقت نفسه الإبقاء على قوة الردع العسكرية في وجه أي مخاطر قد تؤدي إليها الظروف الإقليمية الجديدة، خصوصاً إمكانية التغيير في توازنات القوى في مصر والتخلي عن معاهدة السلام الإسرائيلية-المصرية.

استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا

- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال الوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما على خلفية احتياجه لدعم يهودي في الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٢.
- **استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة**

http://www.opoosoft.com

وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل.

سنقدم في هذا الفصل قراءة محتلنة للتحولات الجارية على العلاقات الخارجية الإسرائيلية من خلال الإشارة إلى محاور العلاقات الخارجية الإسرائيلية الأساسية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة، العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، كيفية التعامل مع الثورات العربية على خلفية الدور الفاعل لتركيا واستمرار التهديد الإيراني.

العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة بين الإستراتيجي والتكتيكي

ما زالت العلاقات الإسرائيلية – الأميركية تمر في تطورات كثيرة، وتتأرجح بين التوافق والاختلاف. انعكس هذا التأرجح في مستويات مختلفة أهمها التباين بين توتر العلاقات الشخصية بين نتنياهو واوباما من جهة والتأكيدات الأميركية، خصوصاً للرئيس نفسه، حول توثيق العلاقات الأمنية والإستراتيجية بين البلدين. وتبقى العلاقات الإسرائيلية–الأميركية رهينة التوتر بين المستوى الإستراتيجي والمستوى التكتيكي والذي يلزم التفرقة بينهما من أجل فهم طبيعة العلاقة بين البلدين والتي تعكس تداخلات من الصعب رؤيتها في العلاقات بين دول أخرى، خصوصاً لوجود التأثير اليهودي القوي في الولايات المتحدة ولاستغلال الانتخابات للكونغرس وللرئاسة بشكل دوري من أجل الضغط على السياسيين الأميركيين لتقبل المواقف الإسرائيلية في الشؤون العسكرية والإستراتيجية والعلاقات الخارجية. يحيل المستوى الإستراتيجي من العلاقة الإسرائيلية الأميركية إلى العلاقة طويلة الأمد والعميقة وذات الأبعاد المصلحية العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والأبعاد الثقافية والأيديولوجية، تتمثل بالنهج الاقتصادي الرأسمالي من جهة والثقافة السياسية الجمهورانية ذات الميزات الديمقراطية والأيديولوجية اليهودية– المسيحية الآخذة في التطور كعامل مهم في حفظ العلاقات وتطويرها من جهة أخرى. ويتمثل المستوى التكتيكي للعلاقات بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات كما هو الحال في التعامل مع القضية النووية الإيرانية والخلافات حول المحادثات الإسرائيلية– الفلسطينية.

كما أسلفنا في تقارير سابقة، فإن المستويين الاستراتيجي والتكتيكي يرتبطان بعلاقة

http://www.opoosoft.com

جدلية ويتأثر الواحد بالآخر بشكل دائم ومستمر، كما يتأثر بشكل خاص بوجود عامل مركزي يتوسط بينهما ويلعب دورا مهما في ترتيب هذه العلاقات وتنسيقها، ألا وهو المؤسسات واللوبيهات اليهودية الأميركية الضاغطة وحلفاؤها من المنظمات ذات التوجهات المحافظة وعلى رأسها المنظمات المسيحية المحسوبة على المسيحية «المتجددة».

الخلافات حول الاستيطان والعملية التفاوضية

تميزت بداية العام ٢٠١١ بالموقف الأميركي القاطع ضد أي محاولات لفرض الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض – الفيتو في مجلس الأمن في ١٨ شباط ٢٠١١ على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية من خلال لبنان ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن.[٢] وقد سارعت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، سوزن رايس للتصريح بأن الموقف الأميركي لا يعني دعم الاستيطان... بل على العكس... نحن نشجب الاستيطان واستمرار إقامة المستوطنات. على مدى أربعة عقود، زعزع الاستيطان الأمن وقوّض الأمل لتحقيق السلام... هذه العمليات تخالف التزامات دولية وتضعف فرص السلام.»

تعكس هذه الأقوال محاولات الرئيس أوباما الموازنة بين احتياجاته السياسية الداخلية والتي ترتبط بالضغوط عليه من قبل اللوبي الداعم لإسرائيل في الكونغرس وفي البيت الأبيض والذي له تأثير على فرص انتخابه لدورة ثانية في نهاية العام ٢٠١٢ وبين تلبية توقعات العالم العربي في ظروف الثورة العربية والتخلي الأميركي عن نظام حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

إن جدلية العلاقة بين المستوى الإستراتيجي والمستوى التكتيكي في العلاقات الإسرائيلية الأميركية تنعكس في المفارقة بين الصفقات والالتزامات العسكرية الأميركية تجاه إسرائيل والاحتفاء الأميركي بتبديل قائد الجيش الإسرائيلي من خلال حضور قائد أركان الجيش الأميركي السابق مايكل ماكميلان حفل توديع رئيس الأركان غابي اشكنازي في أواسط شباط ٢٠١١ والفيتو الأميركي المذكور أعلاه على مشروع قرار شجب الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن الدولي وبين الاستياء وحتى التذمر الذي عبر عنه معلق النيويورك تايمز، توماس فريدمان المقرب جداً من البيت الأبيض من تصرفات

٢ جلوبس، ١٩ شباط ٢٠١١. وأيضا: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000624608 (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

إسرائيل ومقولاتها التشهيرية خلال أيام الثورة المصرية، حيث كانت هنالك العديد من التصريحات لشخصيات إسرائيلية حول إمكانية الولايات المتحدة الوثوق بإسرائيل فقط في المنطقة لكونها الديمقراطية الوحيدة الموثوقة بها.[٣] حضور ماكميلان في تل أبيب ومقولات فريدمان في النيويورك تايمز يعكسان ازدواجية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ازدواجية يغذي بعضها البعض، وفي الظروف الحالية فان التطرف الإسرائيلي يقابل بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى.

يقابل التطرف الإسرائيلي بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى

تتعلق ازدواجية السياسة الأميركية بالتباين بين مواقف البيت الأبيض، القائم على السياسة الخارجية الأميركية، والذي يضع السياسات الإستراتيجية والعسكرية، وبين الضغوطات الآتية من الكونغرس، حيث هنالك تأثير إسرائيلي واضح يتجلى بالحفاوة التي يستقبل بها رؤساء وزراء إسرائيليون في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، كما كان الحال مع زيارة بنيامين نتنياهو في شهر أيار ٢٠١١.

لقد شكلت زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة في شهر أيار ٢٠١١ أوج الخلافات القائمة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالاستيطان والعملية التفاوضية. وكانت سلسلة الخطابات التي ألقاها أوباما في وزارة الخارجية الأميركية أمام أيبك ومن ثم خطاب نتنياهو امام الكونغرس الأميركي المؤشر الواضح على قدرة الحكومة الإسرائيلية واللوبي اليهودي على التلاعب في السياسة الأميركية وتوجيهها لمصلحة إسرائيل من خلال اللعب على التوتر القائم بين البيت الأبيض والكونغرس والتنافس الديمقراطي–الجمهوري على الرأي العام الأميركي تحضيراً للانتخابات الرئاسية القادمة في نهاية العام ٢٠١٢. وقد وضع نتنياهو أوباما في موقف حرج أدى به إلى الظهور كمن يتراقص بحسب الموسيقى المعزوفة من أروقة اللوبي اليهودي والمصالح الإسرائيلية. وقد كتبت صحيفة الواشنطن بوست بأن أوباما نجح في شق صفوف الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة ولكن الصحيفة كتبت أيضاً بأن نتنياهو نجح في اختراق صفوف الرئيس ووضعه في مواجهة مباشرة مع الكونغرس المحكوم بأغلبية جمهورية.[٤]

شكلت زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة في شهر أيار ٢٠١١ أوج الخلافات القائمة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالاستيطان والعملية التفاوضية

لا شك أن لقاء نتنياهو والرئيس أوباما في البيت الأبيض في ١٨ أيار ٢٠١١ كان أوج الصراع الإعلامي الدائر بين الأثنين، حيث قام نتنياهو بالقاء محاضرة أمام الرئيس حول الموقف الإسرائيلي من الاستيطان وعلاقة ذلك بأمن إسرائيل، الأمر الذي لا يمكّنها من قبول مبدأ حدود حزيران ١٩٦٧ كقاعدة للمفاوضات مع الفلسطينيين، كما

3 **New York Times**, 14.2.2011.
4 **Washington Post**, 22.5.2011; 23.5.2011.

http://www.opoosoft.com

وضّح أوباما في خطابه في وزارة الخارجية الأميركية في ١٧ أيار ٢٠١١ ومن ثم أمام اللوبي اليهودي في ٢٠ أيار ٢٠١١. وقد رأى العديد من المعلقين بأن تصرف نتنياهو كان مبنياً على الدعم والتفهم الذي أبداه العديد من القياديين في الحزب الجمهوري وأتى لتوضيح الموقف اليميني المحافظ الذي يدعمه نتنياهو في وجه إدارة أميركية مرهونة بالانتخابات الرئاسية القادمة.[٥]

وقد أوضح مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، يعكوف عميدرور أن نتنياهو لم يقصد مواجهة الرئيس، وأن الخلافات أقل مما تصرح به الصحف.[٦] إلا أن مقربين من نتنياهو أوضحوا بأنه لم يكن مفر أمام رئيس الوزراء، كان عليه توضيح نقاط الاختلاف. وقال الوزير موشي بوغي يعلون، صاحب المواقف المتشددة والمقرب من نتنياهو «لو لم يقم نتنياهو بذلك لوجدنا أنفسنا على منحدر خطر من الناحية الدبلوماسية والأمنية. يجب علينا أن ندافع عن مصالحنا.»[٧] إن سلوك نتنياهو وأقوال مقربيه تعكس البرودة من جهة والشكوك من جهة أخرى القائمة بين نتنياهو وإدارة الرئيس أوباما، المشغولة بالتحضير للانتخابات الرئاسية القادمة في تشرين الثاني ٢٠١٢ والحاجة لدخول هذه الانتخابات بدون توتر قوي مع اللوبي الصهيوني ورؤوس الأموال اليهودية التي توفر أكثر من نصف تكاليف الحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي.[٨]

قامت الولايات المتحدة بالحشد ضد قبول مجلس الأمن عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية

وقد قامت الولايات المتحدة بالحشد ضد قبول مجلس الأمن عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية.[٩] وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ٢٠١١ أوضح الرئيس أوباما موقفه الرافض للمشروع الفلسطيني الداعي لاعتراف دولي بدولة فلسطينية.[١٠] وأتى الموقف الأميركي بناء على الاعتقاد بأن الحل يجب أن يكون عبر المفاوضات، الشيء الذي أوحى بالخضوع للضغوط الإسرائيلية. هذه الخطوة الأميركية المترافقة مع المصالح الإسرائيلية تؤكد أن التباينات في المواقف الأميركية-الإسرائيلية على المستوى التكتيكي لا تفسد للود قضية على المستوى الإستراتيجي، الشيء الذي ينعكس في المواقف الأميركية الواضحة تجاه أمن إسرائيل والتأكيد على المحافظة على التفوق النوعي الإسرائيلي بواسطة الدعم المادي والتكنولوجي والعسكري الذي تمنحه الولايات المتحدة لإسرائيل. وقد انعكس هذا الدعم في أقوال الرئيس الأميركي في المناسبات نفسها التي أوحى فيها عن خلافه مع

5 **New York Times,** 19.5.2011.
6 **Washington Post,** 23.5.2011.
7 **Washington Post,** 23.5.2011.
8 http://www.forward.com/articles/139291/#. (شوهد آخر مرة ٢١/ ٢/ ٢٠١٢).
9 **The Guardian**, 14.8.2011.
10 **New York times**, 21.9.2011.

http://www.opoosoft.com

رئيس الوزراء الإسرائيلي.[11] كما تم التعبير عن هذا الموقف من خلال لقاءات لوزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك مع وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا ورئيس أركان الجيش الأميركي، مارتن ديمبسي.[12] كما أن زيارة المستشار الأميركي للأمن القومي، توم دونيلون في ١٨ شباط ٢٠١٢ إلى إسرائيل تعكس العلاقات الوطيدة على المستوى الأمني بين الدولتين الاهتمام الأميركي بالمواقف الإسرائيلية.[13]

تبين المعطيات التي نشرها المركز الإسرائيلي للتصدير بأن إجمال التصدير الإسرائيلي للولايات المتحدة بلغ ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ وهو يشكل ١٩٪ من الصادرات الإسرائيلية

من أجل الإجمال والتوضيح بشكل قاطع لا بد من النظر إلى التبادل التجاري الإسرائيلي-الأميركي لكي نفهم عمق أواصر العلاقات بين الطرفين. تبين المعطيات التي نشرها المركز الإسرائيلي للتصدير بأن إجمال التصدير الإسرائيلي للولايات المتحدة بلغ ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ وهو يشكل ١٩٪ من الصادرات الإسرائيلية. كما أظهر المركز أن الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة وصلت إلى ٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٠.[14] وتصرح الغرفة التجارية الإسرائيلية بأن التبادل التجاري الإسرائيلي-الأميركي الذي وصل إلى ٢١٪ في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ تراجع إلى ١٩٪ في العام ٢٠١٠.[15] على الرغم من ذلك تبقى الولايات المتحدة الشريك الأساسي في التبادل التجاري، وهي توازي مجمل التبادل التجاري مع كل دول آسيا الذي وصل إلى ٢١٪ في العام ٢٠١٠ والذي سنتطرق إليه لاحقاً.

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١١ بالتأرجح بين التوافق والمشادات على خلفية التباين في وجهات النظر

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١١ بالتأرجح بين التوافق والمشادات على خلفية التباين في وجهات النظر في كل ما يتعلق بالسياسة المرادة نحو المشروع النووي الإيراني من جهة وكل ما يتعلق بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى. وقد استمرت الضغوطات الأوروبية ضد سياسة إسرائيلية مستقلة تجاه إيران، خصوصاً فيما يتعلق بضربة عسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الأزمة الإقتصادية الأوروبية الخانقة وذلك جراء ارتفاع في أسعار النفط، حيث تستورد عدة دول أوروبية النفط الإيراني. هذا الاهتمام الأوروبي بأسعار النفط له علاقة بالأزمة الليبية التي تعتبر مصدرا مهما للنفط الأوروبي، حيث تعطّل تصديره فترة بسبب الثورة ضد نظام معمر القذافي.

11 **New York Times**, 30.11.2011.
12 **New York Times,** 20.1.2012.
13 http://www.nrg.co.il/online/1/ART2078/338/.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).
14 http://www.export.gov.il/heb/Countries/NorthAmerica/USA/Agreements/. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)
15 http://www.news1.co.il/Archive/0020-D-28361300-.html. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

تأرجح الموقف الأوروبي تجاه إيران بين الموافقة على فرض عقوبات اقتصادية وبين محاولة استمرار المحادثات بين الطرفين لإقناع الأخيرة بالتخلي عن مشروعها النووي. انعكس هذا التأرجح في مضمون القرارات الأوربية المتأنية والتي لم تمس بالعلاقات النفطية. وقد أقر الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الثاني قرارا ينص على مقاطعة النفط الإيراني خلال ستة أشهر، وذلك لإفساح المجال للدول التي تستورد نفطاً إيرانيا أن تجد بدائل لا تدخلها في أزمة، في وقت تواجه فيه أزمة اقتصادية خانقة. وقد عبرت إسرائيل عن ارتياحها من هذا القرار ودعت إلى تجميد العلاقات مع البنك المركزي الإيراني.[١٦] وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان لسكرتير دول ال-OECD لبرتو زنيار إنه يبارك قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مقاطعة النفط الإيراني وبأن هذا القرار يثني إيران عن الاستمرار في مشروعها لتطوير سلاح نووي وذلك قبل اتخاذ خطوات أشد قسوة.[١٧] إلا أن الاتحاد لم ينصع للضغوطات الإسرائيلية ودعا إيران لمواصلة المحادثات القائمة بين الطرفين بعد أن هددت إيران باستباق المقاطعة الأوروبية وإيقاف تصدير النفط للدول الأوروبية التي كانت شريكة في اتخاذ القرار.[١٨]

أتى الموقف الأوروبي من إيران في سياق محاولات الحد من التهديدات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضربة عسكرية على منشآت المشروع النووي الإيراني. خصوصاً أن دبلوماسيين أوروبيين صرحوا بأن ضربة إسرائيلية على إيران من الممكن أن تؤدي إلى رد فعل ليس إيرانيا فقط وإنما باكستاني أيضاً، آخذين بعين الاعتبار بأن بحوزة باكستان سلاح نووي. وصرح نيك وتني الذي ترأس نظام الأمن الأوروبي في السابق بأن نتائج ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران ستكون كارثية، حيث أن إسقاطات ضربة من هذا النوع ستكون ليس في المجال الاقتصادي والسياسي فقط وإنما في المجال الأمني، حيث أن «الإيرانيين سيردون الحرب على أهداف أوروبية في المنطقة، وسيرسلون مجموعات إرهابية لضرب أهداف في غرب أوروبا».[١٩]

أتى الموقف الأوروبي من إيران في سياق محاولات الحد من التهديدات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضربة عسكرية على منشآت المشروع النووي الإيراني

كان ثمن هذا التخوف الأوروبي هو ميوعة في الموقف تجاة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وفي مواجهة التعنت الناجم عن مواقف إسرائيلية متشددة بكل ما يتعلق بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. عبرت بعض الدول الاوروبية عن موقفها تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني واستيائها من سياسات إسرائيل من خلال التصويت لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن في أوائل العام ٢٠١١. وقد كانت

١٦ هآرتس، ٢٤ شباط ٢٠١٢.

17 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4179710,00.html. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

١٨ معاريف، ٢٩ كانون ثاني ٢٠١٢. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

19 http://news.walla.co.il/?w=/2689/2506512.

http://www.opoosoft.com

فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال صوتت إلى جانب الإدانة خلافاً للتوقع الإسرائيلي والفيتو الأميركي.[٢٠] وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كما فعلت فرنسا في تموز ٢٠١٠.[٢١] أقلقت هذه الخطوات إسرائيل كونها تتماشى مع الدبلوماسية الفلسطينية الداعية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وعكست التوتر القائم بين بعض الدول الأوروبية وحكومة إسرائيل الحالية، والتي تتهمها بعض القيادات الأوروبية بعدم المسؤولية والتسبب بتدهور العلاقات بين الطرفين إلى وضع لا يمكن التغاضي عنه.[٢٢] وتأتي المواقف الرسمية الأوروبية على خلفية التحولات الجارية في المواقف الشعبية والمدنية في الدول الأوروبية الكبرى والتي تنتقد إسرائيل وتضغط في اتجاه معاقبتها على سياساتها الاستيطانية، الشيء الذي ينعكس في عدم دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى العواصم الأوروبية.[٢٣] وقد أتت التصريحات الألمانية على لسان المستشارة أنجليكا ميركل التي عبرت عن استيائها من القرار الإسرائيلي المصادقة على إقامة ١١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جيلو بالقرب من القدس مؤشراً واضحاً على أزمة الثقة القائمة بين المستشارة ونتنياهو. وأتت هذه الأزمة بعد أن حاولت المستشارة إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالعودة إلى طاولة المفاوضات وفي الوقت نفسه عملت على إقناع دول عضو في مجلس الأمن برفض قبول عضوية دولة فلسطين.[٢٤] كما يأتي التحول في موقف المستشارة الألمانية بعد زيارتها إلى إسرائيل في أواخر كانون الثاني ٢٠١١، حيث بدأت الأزمة تأخذ بعداً علنياً مواجها لحكومة نتنياهو.[٢٥] وتأتي الأزمة مع المستشارة الألمانية بعد الأزمة مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والذي أبدى امتعاضة من سلوكيات رئيس الوزراء الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالمفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية وعمليات التوسّع الاستيطانية.[٢٦]

وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني

في المقابل، تستغل إسرائيل علاقاتها حديثة العهد مع دول شرق أوروبية مثل بولندا لكي تؤثر في قرارات الاتحاد الأوروبي، وقد أتت زيارة رئيس الوزراء البولندي،

تستغل إسرائيل علاقاتها حديثة العهد مع دول شرق أوروبية مثل بولندا لكي تؤثر في قرارات الاتحاد الأوروبي

٢٠ **هآرتس**، ١٩ شباط ٢٠١١

21 «Upgrading the status of the General Delegation of Palestine in France» Statement by Bernard Kouchner, Minister of Foreign and European Affairs, 26.7.2010, http://ambafrance-us.org/spip.php?article1761.

٢٢ ليمور بركان، «الكفاح الفلسطيني للاعتراف بالدولة الفلسطينية وضد المستوطنات»، ٢٠ شباط ٢٠١١. على: http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show2&dbid=articles&dataid=2686 (شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)

٢٣ براك ربيد، «نتنياهو يواجه عزلة دولية بسبب تعثر المفاوضات السلمية»، **هآرتس**، ١٨ شباط ٢٠١١..

٢٤ **هآرتس**، ٢ تشرين أول ٢٠١١.

٢٥ شمعون شطاين، «إسرائيل والاتحاد الأوروبي: اختلافات حقيقية أم حديث الطرشان»، **مباط عال**، ٣٠٥، (٢٧ كانون الأول ٢٠١١).

٢٦ **هآرتس**، ٢٥ تشرين ثاني ٢٠١١

http://www.opoosoft.com

دونالد تاسك في ٢٣ شباط ٢٠١١ في هذا السياق. كما تأتي زيارة نتنياهو إلى قبرص في ١٦ شباط ٢٠١٢ والحديث عن القضية الإيرانية هناك من أجل ممارسة ضغوطات على الاتحاد ومن أجل إرسال رسالة واضحة لأنقرة أيضاً.[٢٧] كما تأتي زيارة نتنياهو إلى هولندا في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ في سياق المساعي الإسرائيلية للضغط على دول الاتحاد الأوروبي العريقة في الشأن الإيراني.[٢٨]

العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل آخذة بالتوسع

على الرغم من هذا فان العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل آخذة بالتوسع. وقد بدأت محادثات اقتصادية للّجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والمالية بين ممثلين عن الاتحاد الأوروبي برآسة سفير الاتحاد في تل أبيب أندرو ستانلي وممثلين لوزارة المالية الإسرائيلية وذلك في سياق EU-Israel Association Agreement والتي من شأنها توطيد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.[٢٩] وما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية للدول الأوروبية ١٤,٤ مليار يورو بينما الواردات الإسرائيلية من الدول الأوروبية ١١,١ مليار يورو في العام ٢٠١٠.[٣٠] وعلى الرغم من انتهاء مدة خطة العمل (Action plan) لتطبيق سياسة دول الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy) في حزيران ٢٠١٠، إلا أنه تم تمديد التعامل بموجبها في مجالاتها السياسية، وهي: المواصلات، الطاقة، الأبحاث والتربية.[٣١] ورصد الاتحاد بعض المساعدات المالية لإسرائيل على الرغم من استياء بعض الدول الأوروبية على خلفية سياسات إسرائيل الاستيطانية.

ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري

ينعكس التأرجح في العلاقات الأوروبية–الإسرائيلية في التباين والفجوة الآخذة بالاتساع بين الموقفين الرسمي والشعبي الاوروبي. إن المواقف الرسمية حتى وإن كانت مستاءة أو ناقدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية فإنها ما زالت تميل إلى احتضان إسرائيل. انعكس ذلك في زيارة ٤٢٠ عضو برلمان أوروبي إلى إسرائيل في شباط ٢٠١١ لحضور مؤتمر للتضامن معها.[٣٢] كما قامت الحكومة البريطانية بتعديل قوانينها التي تسمح بمحاكمة مجرمي حرب من كل أنحاء العالم، والتي حدت من إمكانية دخول سياسيين إسرائيليين كانوا جزءا من عمليات اتخاذ القرار وقت الحرب على لبنان في

---

27 http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/CdaNewsFlash/0,2297,L-4190879_184,00.html. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

28 http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=859455. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

29 www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Docs/.../20120123_2.doc.

30 كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الأوروبي http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113402.pdf. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

٣١ كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الاوروبي على الرابط التالي: http://eeas.europa.eu/israel/index_en.htm (شوهد ٣/ ٣/ ٢٠١١)

٣٢ إيلي بردنشتين، «القدس: المئات من الوزراء الأوروبيين في مؤتمر دعم لإسرائيل»، ٦/ ٢/ ٢٠٠١ (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١)، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/208/657.html?hp=1&cat=404.

http://www.opoosoft.com

العام ٢٠٠٦ أو الحرب على غزة في شتاء العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .[٣٣] وقد قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ورئيسة حزب كاديما، تسبي ليفني بزيارة بريطانيا في ٦ تشرين الثاني ٢٠١١ وصرحت أن على بريطانيا أن تحاكم مجرمين حقيقيين إذا أرادت أن تحاكم أحداً.

قامت الخارجية الإسرائيلية بالترويج للموقف القائل إن إيران تشكل تهديداً للدول العربية في الخليج لا يقل عن التهديد لإسرائيل

العلاقات الإسرائيلية-الإيرانية وخبايا الحرب السرية

شكّلت التطورات الجارية في المنطقة العربية فرصة للمحاولات الإسرائيلية الدفع بالقضية المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني إلى مركز الأجندة السياسية للدول الغربية وبعض الدول العربية. وقد قامت الدبلوماسية الإسرائيلية ومعها المؤسسة الأمنية بترويج غير مسبوق للخطر الكامن في المشروع النووي الإيراني، وعلى أن هذا المشروع ذو طابع عسكري ويشكل تهديداً وجودياً ليس لإسرائيل فقط، إنما للمنطقة بأكملها. وقد استعملت الدبلوماسية الإسرائيلية كل طاقاتها للترويج للخطر الوجودي والذي من غير الممكن أن تسمح إسرائيل بوجوده. في هذا السياق يمكن الأخذ بقول نتنياهو «للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل الحق والواجب والقدرة لمنع تصفية أخرى للشعب اليهودي أو دولته» كمؤشر لتعامل إسرائيل مع المشروع النووي الإيراني والتهديد النابع منه.[٣٤]

وقد قامت الخارجية الإسرائيلية بالترويج للموقف القائل إن إيران تشكل تهديداً للدول العربية في الخليج لا يقل عن التهديد لإسرائيل. وقد قام الإعلام الإسرائيلي بالتطرق لهذا الموضوع من خلال اقتباس بعض أقوال صحافيين خليجيين كما هو الحال عندما قام الصحافي روعي نحمياس من صحيفة يديعوت أحرونوت باقتباس الصحافي السعودي، تركي عبدالله السديري من صحيفة الرياض، والذي صرح بأن إيران تشكل خطراً على العرب لا يقل عن الخطر على إسرائيل.[٣٥] كما يشير نحمياس إلى العلاقات العربية-الإيرانية ويظهر التوترات القائمة بين طهران ومعظم العواصم العربية وعلى وجه الخصوص دول «الاعتدال» المتمثلة بمصر والأردن ودول الخليج العربي، وذلك على خلفية الدعم الإيراني لقوى الممانعة في المنطقة وعلى رأسها سورية وحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة. يهدف هذا التأكيد على التهديد المشترك وابراز التماهي بين المصالح المشتركة لإسرائيل ولدول الخليج إلى موضعة إسرائيل في الساحة الإقليمية كعامل إيجابي، من الممكن أن يخدم مصالح عربية خليجية من جهة، وإلى ضغط خليجي على الولايات المتحدة، الحليف المشترك، لاتخاذ مواقف أكثر حزماً تجاه القضية

هدف هذا التأكيد على التهديد المشترك وابراز التماهي بين المصالح المشتركة لإسرائيل ولدول الخليج إلى موضعة إسرائيل في الساحة الإقليمية كعامل إيجابي

33 http://news.walla.co.il/?w=/14/1866460. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

٣٤ **يديعوت أحرونوت**، ٢٣ كانون ثاني ٢٠١٢..

٣٥ روعي نحمياس، «خوف نووي: العرب أيضاً قلقون من إيران نووية»، **يديعوت أحرونوت**، ١١ أيلول ٢٠١١: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4145098,00.html

http://www.opoosoft.com

الإيرانية. كما يأتي هذا الموقف والذي يتحدث فيه العديد من القيادات الإسرائيلية في خضم الثورات العربية التي يتم فيها فرز واضح بين مواقف متعاكسة في كل ما يتعلق بالصراع على الهيمنة الأميركية في المنطقة، خصوصاً في كل ما يتعلق بتصاعد الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا ومحاولات ترويضهم من جهة ومحاولات إرضاخ النظام السوري للمعسكر المتماشي مع المصالح الأميركية في المنطقة.

وقد عبر الصحافي المخضرم والخبير في الشؤون الأمنية من صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل عن الاعتبارات الإسرائيلية في القضة الإيرانية ولخصها بثلاث نقاط: مدى اللزوم، والشرعية، والإمكانية. وعبر هرئيل عن القناعة الإسرائيلية بأن إيران في طريقها إلى تطوير سلاح نووي وبأن المسألة المتعلقة بقرار القائد الروحي للثورة الإيرانية هي مجرد قضية وقت. لهذا فإن مدى اللزوم عال وهو يرتبط بالشرعية العالية أيضاً والتي تنعكس في القلق الغربي من تسليح نووي إيراني. على مستوى القدرات يقول هرئيل بأن سلاح الجو الإسرائيلي طوّر قدراته في الفترة الأخيرة ولا شك بأن المسؤولين الأميركيين يعون القدرات الإسرائيلية وهذا هو الذي يقلقهم، حيث أن الولايات المتحدة لا ترى بضربة إسرائيلية لإيران عملية بسيطة، والتي من الممكن أن تجرها إلى حرب هي في غنى عنها في الوقت الحالي.[٣٦]

نشر المحللان شمعون شطاين وشلومو بروم تحليلاً يتعلق بالنقاش الإسرائيلي الدائر حول الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الخطر النووي الإيراني مشجعين إفساح المجال لنقاش مفتوح وحرّ في المجتمع الإسرائيلي حول ماهية التهديد وإسقاطاته على سياسة الضبابية في السياسية النووية الإسرائيلية وبإمكانية تطور التسلح النووي في دول إضافية في الشرق الأوسط، وأبعاد ضربة إسرائيلية في إيران على العلاقات مع الولايات المتحدة. وأوضح الكاتبان أن النقاش المفتوح لا يمكن أن يكشف خبايا التخطيط العملي الإسرائيلي لأن هذه المعلومات تبقى سرية، بينما يزرع مجرد النقاش المفتوح القلق في نفوس الإيرانيين بحسب الكاتبين.[٣٧] يأتي هذا التحليل في سياق الرؤية الإسرائيلية المبنية على الحرب النفسية والإعلامية والدبلوماسية ضد إيران.

انعكست اللهجة الإسرائيلية الرسمية الحادة تجاه المشروع النووي الإيراني في تطورات موازية تتعلق بعمليات قتل قياديين في المشروع النووي الإيراني في طهران والتفجيرات المختلفة في مواقع عسكرية في إيران. حدثت في هذا السياق عدة تفجيرات في مراكز

---

٣٦ عاموس هرئيل، «تلبد الغيوم»، **هآرتس**، ٤ تشرين الثاني ٢٠١١. http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1556834.

٣٧ شمعون شطاين وشلومو بروم، «الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه التسلح النووي الإيراني: قضايا للنقاش الشعبي»، **مباط عال**، العدد ٣١-، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

عسكرية إيرانية نسبت إلى المخابرات الإسرائيلية والأميركية على حدّ سواء. وقد وجهت إيران إصبع الاتهام لإسرائيل، حيث كثر الحديث عن الموضوع في وسائل الإعلام. وقد وقع تفجير في قاعدة لحرس الثورة بالقرب من طهران يوم السبت ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، حيث قتل ١٧ شخصاً وأصيب العديد من الجنود. وصرحت الصحيفة الفرنسية التي تطرق إليها الموقع الإخباري الأكثر انتشاراً في إسرائيل، Ynet أن الموساد هو الذي يقف وراء هذه العملية التي تأتي في سياق الحرب الباردة الهادفة لعرقلة المشروع النووي الإيراني، الذي تدّعي إسرائيل بأنه عسكري.[٣٨] في هذا السياق قال رئيس شعبة الأبحاث في وحدة المخابرات العسكرية، البريغادير إيتاي بارون أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي «التفجير كان في موقع تطوير صواريخ أرض-أرض وسيؤدي إلى تأجيل عملية التطوير في هذا المسار.. لكن يجب التأكيد أن لدى إيران مسارات تطوير أخرى.»[٣٩] لقي الجنرال حسن طهراني مصرعه في هذا التفجير، وهو جنرال تم التأكد من موقعه القيادي في المشروع النووي الإيراني، بحسب المحللين العسكريين الإسرائيليين، من خلال مشاركة الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد في مراسم دفنه.[٤٠] وقد لمح وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك لوقوف إسرائيل خلف العملية بقوله «لتتكاثر هذه العمليات.»[٤١] وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ وقع انفجار إضافي بالقرب من أصفهان، حيث يتواجد مفاعل لتكرير اليورانيوم، والذي تم التعتيم عليه بحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية من أجل منع تطور حالة هلع.[٤٢] كما تمت تصفية عالم إيراني مختص بالكيمياء في طهران في ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ وهو يعمل في المفاعل النووي في نتنزاد.[٤٣] واتهم نائب حاكم طهران، سفر علي برتلو إسرائيل بانها « تقف وراء هذه العمليات وبأن هذا عمل الصهاينة.»[٤٤]

تأتي العمليات التخريبية في إيران ضمن سلسلة من العمليات التي تعبر عن المحاولات لخلق البلبلة والرهبة في صفوف العاملين في المشروع النووي الإيراني ولتوجيه الأنظار لقدرة المخابرات المنفذة لهذه العمليات على اختراق شبكة الأمن الإيرانية

تأتي هذه العمليات التخريبية ضمن سلسلة من العمليات التي تعبر عن المحاولات لخلق البلبلة والرهبة في صفوف العاملين في المشروع النووي الإيراني ولتوجيه الأنظار لقدرة المخابرات المنفذة لهذه العمليات على اختراق شبكة الأمن الإيرانية واستهداف أي موقع في إيران. يبرز هذا التوجه من خلال الرد الإيراني والذي تم التعبير عنه في هجوم مسلح على دبلوماسيين إسرائيليين في جورجيا وفي الهند وفي تايلندا، حيث

٣٨ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4147157,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٣٩ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4154369,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٤٠ أمير أورن، «حرب الظلال بين أورشليم وطهران»، **هآرتس**، ١٩ تشرين الأول ٢٠١١.
٤١ **هآرتس**، ١٤ تشرين الأول ٢٠١١
٤٢ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4154369,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٤٣ **هآرتس**، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢
٤٤ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4174115,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

أن العمليات لم تنجح في تحقيق نجاح يذكر والمس بشكل جدي بالأهداف الإسرائيلية، وتم الكشف عن هوية الفاعلين في تايلندا، والذين كانو يحملون جوازات سفر إيرانية، الشيء الذي دل على هوية الفاعلين في الدولتين الأخريين.[٤٥]

لا شك أن التصريحات الإسرائيلية بالاستعداد لضربة عسكرية في إيران تأتي في إطار حرب قائمة بين الطرفين وهي حرب سرية تجري في جميع أنحاء العالم، تعمل إسرائيل على حبكها من أجل الامتناع عن ضربة عسكرية واحدة بإيران، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى حرب طاحنة في المنطقة أجمع، خصوصاً بعد التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي ومفادها ان أي ارتفاع في صادرات النفط الخليجية لسد الثغرة التي تخلقها مقاطعة النفط الإيراني سيشكل خطا أحمر بالنسبة للأمن الإيراني.

تهدف إسرائيل من خلال تأطير المشروع النووي الإيراني على أنه تهديد وجودي يوجب عملية استباقية إسرائيلية الى زرع القلق في أوساط الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية. في هذا السياق تأتي زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في شهر أيلول ٢٠١١ إلى الولايات المتحدة، والتي هدفت للحوار في التطورات الإقليمية، بما في ذلك القضية الإيرانية. و يمكن من هذا المنطلق رؤية زيارة وزير الأمن الأميركي في تشرين الأول ٢٠١١ ومن ثم رئيس أركان الجيش الأميركي في كانون الثاني ٢٠١٢ لإسرائيل وذلك في خضم المحاولات لتهدئة الأوضاع والوصول إلى اتفاقيات بخصوص السياسة الصحيحة لمواجهة المشروع النووي الإيراني. وفي محاضرة القاها وزير الدفاع الأميركي في إطار «فورم سابان» في كانون الأول ٢٠١٢ في واشنطن صرح إلون بنيتا «سوياً، سوياً، المفتاح هو العمل المشترك.. الإمكانية العسكرية دائماً ممكنة، ولكن يجب أن تكون الإمكانية الأخيرة.»[٤٦] وأتت أقوال بنيتا للحد من إمكانية أن تقوم إسرائيل بضربة عسكرية في إيران، الشيء الذي من شأنه أن يلقي بظلاله على الاقتصاد الأميركي والأوروبي.

تهدف إسرائيل من خلال تأطير المشروع النووي الإيراني على أنه تهديد وجودي يوجب عملية استباقية إسرائيلية الى زرع القلق في أوساط الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية

كما تتجلى السياسة الإسرائيلية تجاه إيران من خلال التطورات في العلاقات الإسرائيلية مع دول وسط آسيا وعلى رأسهم أذربيجان وأوزباكستان وأرمينيا. وقد كشفت المستندات التي سربت في موقع ويكيليكس أن إسرائيل تعمل على توطيد علاقاتها مع أذربيجان من خلال إبرام صفقات عسكرية توفر إسرائيل من خلالها لأذربيجان أسلحة متطورة وعتادا عسكريا مع تقنيات تكنولوجية حديثة. وقد باعت إسرائيل لأذربيجان طائرات بدون طيار متطورة لأهداف تجسسية، الشيء الذي من

٤٥ هآرتس، ١٧ شباط ٢٠١٢.
٤٦ هآرتس، ٣ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

شأنه تأسيس علاقة إستراتيجية–عسكرية–اقتصادية بين الدولتين. وتحصل إسرائيل مقابل العتاد العسكري والتكنولوجي على ١٠٪–١٥٪ من نفطها بواسطة أنبوب يمر في تركيا وإمكانية التجسس على إيران من الشمال الشرقي.[٤٧] تم التعبير عن قلق إيران من النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان من خلال الحرب الإلكترونية بين الطرفين، حيث قامت مواقع إيرانية بمهاجمة مواقع رسمية أذربيجانية وبالعكس، وقد كانت مضامين الهجوم الإيراني واضحة بسبب المضامين التي ارتبطت بالعلاقات الإسرائيلية–الأذربيجانية والمدعية بأن أذربيجان تدعم إسرائيل في حربها على إيران. هنالك أيضاً قلق تركي من العلاقة الإسرائيلية–الأذربيجانية والذي تم التعبير عنه بواسطة التهديد المبطن التركي لأذربيجان والذي ذكر بأنبوب النفط الذي يمر من الأراضي التركية ويصل إلى إسرائيل. ويعكس هذا التذكير الامتعاظ التركي من العلاقات الآخذة بالتطور بين البلدين المحيطين بها واللذين يشكلان عقبة في طريق سياساتها في المنطقة.[٤٨]

عدم التسرع في اتّخاذ مواقف حادة في ظل عدم الوضوح في المنطقة، هو سيد الموقف في إسرائيل

تحديات الثورات العربية

عدم التسرع في اتّخاذ مواقف حادة في ظل عدم الوضوح في المنطقة هو سيد الموقف في إسرائيل، خصوصاً في كل ما يتعلق بالثورات العربية، حيث لا يمكن أن يكون لإسرائيل تأثير مباشر على التوجهات والتطورات المستقبلية في محيطها العربي. بما أن الهدف الأهم للمؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية هو الحفاظ على توازنات القوى القائمة وتحسين موقع إسرائيل الإستراتيجي في المنطقة، فإنّ تدخلاً مباشرًا لصالح قوة معينة قد تكون له نتائج عكسية تؤدي إلى إضعاف القوى التي تلعب لصالحها. الموقف الرسمي الإسرائيلي مبنيّ على القناعة بأن التحولات الجارية في دول الربيع العربي تستمد قوتها من تغيرات وتحولات داخل المجتمعات العربية وهي متأثرة بالظروف الإقليمية المحيطة وصراعات القوى بين أصحاب التوجهات الغربية وقوى ذات توجهات إسلامية.

الموقف الرسمي الإسرائيلي مبنيّ على القناعة بأن التحولات الجارية في دول الربيع العربي تستمد قوتها من تغيرات وتحولات داخل المجتمعات العربية وهي متأثرة بالظروف الإقليمية المحيطة وصراعات القوى بين أصحاب التوجهات الغربية وقوى ذات توجهات إسلامية

بما أن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين هي التي تلعب الدور الأساسي في تحريك هذه القوى أو تلك في المنطقة، فإن إسرائيل تعتبر لاعبًا ثانويًا يستفيد مما يقوم به الآخرون. وهنالك قناعة في المؤسسة الأمنية والسياسية والدبلوماسية الإسرائيلية بأن اتّخاذ موقف إسرائيلي واضح تجاه ما يحدث في الدول العربية المحيطة بإسرائيل، دون أن يكون هنالك أي تأكيد بما يتعلق بالنتائج، ممكن أن

٤٧ يوسي ميلمان، «الولايات المتحدة: إسرائيل تتجسس على إيران من أذربيجان»، هآرتس، ١٣ نيسان ٢٠١١.
٤٨ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4127027,00.html (شوهد آخر مرة ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

يؤدي إلى إضعاف الموقف الغربي الذي يلعب لصالح إسرائيل. تجلى هذا الموضوع تجاه الثورة المصرية، حيث إنّ نظام الرئيس المخلوع، حسني مبارك، كان حليفًا قويًا للولايات المتحدة وله علاقات مباشرة مع الدولة الإسرائيلية، الشيء الذي أدى إلى تفضيل السكوت إلى حين أن تتّضح الصورة. لهذا اتّخذت إسرائيل موقفًا ضبابيًا على الرغم من أنها كانت تفضل إبقاء الواقع على ما هو، حيث تهيمن في مصر قوى سياسية تلعب لصالح إسرائيل في موازنات القوى الإقليمية. من ناحية ثانية كان وما زال ثبات النظام الهاشمي في الأردن يعتبر مصلحة إستراتيجية إسرائيلية. الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه الدول العربية وما يجري في جزء منها مبني على الاعتقاد السائد في إسرائيل الرسمية بأن التجربة الفلسطينية القائلة بأن أي عملية انتخابية ستؤدي إلى نجاح الحركات الإسلامية وعلى رأسهم حركة الإخوان المسلمين ستكرر نفسها في دول الربيع العربي، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى مواقف لا تتماشى مع توازنات القوى التي كانت قائمة في السابق وتتحدى المنظومة الأمنية الإستراتيجيّة المهيمنة في المنطقة. من هذا الباب فإن التعويل على التحولات الجارية في المنطقة ليس واقعيًا من منظور الدبلوماسية الإسرائيلية.

لا يعنى هذا بأنه لا توجد تباينات في المواقف الإسرائيلية المتعلقة بالثورات العربية. هنالك تحليلات ترى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا إيجابيًا على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى السياسي. لا شك أن هذا الموقف لا يحظى بدعم المؤسسات الأمنية الإسرائيلية وهو يبقى محصوراً في نخب ليبرالية يسارية، مع ذلك فإنه يعكس أملاً بواقع سياسي إقليمي مختلف مبني على التنافس السياسي أكثر منه على الردع العسكري وحالة الحرب. يشتق هذا الموقف من الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية والتي تتحدث عن كون السياسية الخارجية تتعلق بالشؤون الداخلية للدول المختلفة. وبما أن الحديث يدور عن حراك شعبي يطالب بمشاركة عميقة أكثر بالشؤون السياسية للدول العربية وعن تحولات ديمقراطية تضع سيادة الدولة تحت إرادة الشعب، فمن الجائز أن تؤدي الثورات العربية إلى أنظمة أكثر شفافية وديمقراطية، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي الى تحقيق السلام الديمقراطي الذي يرجح كفة التطور إلى العملية التصالحية والمهادنة في المنطقة.[٤٩]

هنالك تحليلات ترى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا إيجابيًا على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى السياسي. لا شك أن هذا الموقف لا يحظى بدعم المؤسسات الأمنية الإسرائيلية وهو يبقى محصورًا في نخب ليبرالية يسارية، مع ذلك فإنه يعكس أملاً بواقع سياسي إقليمي مختلف

من جهة أخرى هنالك من يرى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا سلبيًا مآله أن يأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الاجتماعية الإسلامية والقومية دورًا أقوى، وتكون بالتالي خارجة عن منظومة التبعية أو المنظومة المتأثرة بالنفوذ الأميركي في

٤٩ رون بن يشاي، «الحفاظ على أبو مازن وتجاوز الربيع العربي»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

المنطقة. هذا الموقف مبني على النظرية الواقعية للعلاقات الدولية والتي ترى أن المصالح الإستراتيجية تشكل العامل الأساسي في السياسات الخارجية للدول، وفي حال كانت هذه الدول تقوم على قوى سياسية أكثر راديكالية سيكون الإسقاط الأساسي هو سياسة مواجهة أكثر وتحدّ أكثر، الشيء الذي يعني تغير معادلات القوى في المنطقة والحد من النفوذ الإسرائيلي المهيمن فيها. يتمثل هذا الموقف بالتحول الممكن في مدى الفاعلية الإقليمية للدولة المصرية حيث إن نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك تسبب بتراجع الدور الإقليمي الفاعل لمصر. نجاح الحركات الإسلامية في الهيمنة على مؤسسات الدولة ممكن أن يؤدي إلى تحالفات لم تكن قائمة في السابق، تحكمها الإيديولوجية الإسلامية التي ترفض منظومة التبعية والولاء الأعمى للمصالح الأميركية في المنطقة. وقال، في هذا السياق، وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك: «الربيع العربي يزعزع سلطات وأنظمة حكام دكتاتوريين ويعطي متنفسا لإرادة الشعوب. ولكن في الوقت نفسه يفتح بابًا واسعًا لعالم التأثير السياسي بما في ذلك لقوى إسلامية بكل القطاعات... ازدياد تأثير هذه القوى هو خطر على استقرار المنطقة... أيدينا ممدودة للسلام ولكن لن تلقى استجابة كل الوقت.. الجواب الحقيقي لشعب إسرائيل لكل ما يحدث حولنا هو جيش قوي وجاهز ومستعد... علينا أن لا نتغاضى عن التحديات الأمنية وإعطاء أجوبة قاطعة لها في مجال الموارد المادية أيضاً.»[٥٠]

هنالك من يرى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا سلبيًا مآله أن يأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الاجتماعية الإسلامية والقومية دورًا أقوى، وتكون بالتالي خارجة عن منظومة التبعية أو المنظومة المتأثرة بالنفوذ الأميركي في المنطقة

لا شك أن سقوط نظام مبارك في مصر زاد الأزمة الإسرائيلية–التركية تعقيدًا، بسبب سقوط منظومة المحاور التي طالما عملت عليها إسرائيل والتي ضمت تركيا وإسرائيل ومصر على الرغم من التباينات الموقعية في مصالح هذه الدول. أدى سقوط حسني مبارك في ١١ شباط ٢٠١١ إلى تساؤلات حقيقية حول مستقبل اتفاقية السلام التي ضمنت لإسرائيل وقوف مصر خارج معادلات القوى المتصارعة في المنطقة وعلى رأسها إيران وسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. لسقوط حسني مبارك إسقاطات كبيرة على العلاقات الإسرائيلية–الفلسطينية، حيث لعب مبارك دورًا كبيرًا في الضغط على السلطة الفلسطينية من جهة، وتعاون مع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة بمجرد إغلاقه معبر رفح من جهة أخرى.

لا شك أن سقوط نظام مبارك في مصر زاد الأزمة الإسرائيلية–التركية تعقيدًا، بسبب سقوط منظومة المحاور التي طالما عملت عليها إسرائيل والتي ضمت تركيا وإسرائيل ومصر

من الممكن إجمال التخوفات الإسرائيلية من الثورات العربية في التطورات الممكنة على ثلاثة مجالات متلاحمة، وهي:

١. **الأمني:** والذي يتمثل في تناقض واضح بين انشغال الجيوش العربية بالأمور

---

٥٠ المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

الداخلية من جهة، والتخوف من ترهل القوى الأمنية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى فوضى أمنية في مناطق متاخمة لإسرائيل. لا شك أن انشغال الجيوش العربية في دول الربيع العربي في الشؤون الداخلية والمحافظة على الأمن القومي في دولهم له مردود يلعب لصالح إسرائيل في توازنات القوى في المنطقة. الا أن هذا الوضع مؤقت ومرهون بالتطورات السياسية الآخذة بالتبلور، والتي تنتج واقعًا سياسيًا تتحكم به حركات سياسية أيديولوجية أكثر تطرفا تجاه إسرائيل. إن تحكم الحركات الإسلامية بالسياسة الخارجية والأمنية للدولة المصرية في ظرف تلعب فيه الدولة التركية دورًا آخذًا بالتزايد، والذي يتعارض الى درجة الصدام مع المصالح الإسرائيلية، يشكل عبئًا أمنيًا جديدًا يؤدي إلى زعزعة منظومة المحاور التي دأبت إسرائيل إلى أن تبنيها على التناقض الإستراتيجي العميق مع بعض الدول العربية. من ناحية ثانية إن ترهل الانضباط الأمني في الدول المحيطة بإسرائيل وتراجع قدرتها على التحكم في الوضع العسكري يمكن أن يؤديا الى تطور مناطق مواجهة لا تحكمها قوى الدولة الأمنية، على غرار الحال في لبنان. يمكن ان تؤدي حالة الفوضى الأمنية في سيناء والوضع على الحدود السورية–اللبنانية أو الحال في ليبيا اليوم، حيث تتواجد كميات كبيرة من الأسلحة دون أن تكون هنالك إمكانية للتحكم بها بشكل يمنع تسربها لقوى مقاومة تستعملها لمهاجمة إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى تصاعد تهديدات كانت غير قائمة في حالة الانضباط الأمني للدولة، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه الدولة معادية لإسرائيل كما هو الحال مع سورية.[٥١] إن حادثة الهجوم على الباص الإسرائيلي في منطقة إيلات في آب ٢٠١١ أو التفجيرات التكررة لأنبوب الغاز المستورد من مصر، والذي يمر عبر سيناء، هما مثالان قاطعان على التخوفات الأمنية الإسرائيلية، ناهيك عن إمكانية تهريب أسلحة متطورة من سيناء إلى قطاع غزة.[٥٢] وقد أوضح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانس، الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية بقوله: «التحولات في الشرق الأوسط ترسم من جديد معالم المخاطر التي تواجهها إسرائيل... هنالك قوى في المنطقة التي يشكل ازدياد قوتها تهديدًا على استقرار المنطقة كلها.»[٥٣]

٢. **السياسي:** لا شك أن التحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي ممكن أن

يشكل تحكم الحركات الإسلامية بالسياسة الخارجية والأمنية للدولة المصرية في ظرف تلعب فيه الدولة التركية دورًا آخذًا بالتزايد، والذي يتعارض الى درجة الصدام مع المصالح الإسرائيلية، عبئًا أمنيًا جديدًا

أوضح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانس، الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية بقوله: «التحولات في الشرق الأوسط ترسم من جديد معالم المخاطر التي تواجهها إسرائيل... هنالك قوى في المنطقة التي يشكل ازدياد قوتها تهديدًا على استقرار المنطقة كلها

51 http://www.news1.co.il/Archive/001-D-28687000-.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

52 http://www.nrg.co.il/online/1/ART2169/272/.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢)

53 http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=841237. (شوهد آخر مرة ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

تتضمن نقلة نوعية في العلاقات مع إسرائيل، حيث إن الإرادة الشعبية تشكل رادعًا أمام مواقف متطرفة أو متسرعة على المستوى الأمني. مع ذلك إن نتائج الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية والتطورات الآخذة بالتبلور في الساحة الليبية وفي سورية تظهر أنّ للديمقراطية ثمنًا على إسرائيل أن تدفعه إذا ما أرادت الحفاظ على علاقات الردع التي طورتها على مدار السنوات مع محيطها العربي. إن الخطاب الرسمي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية هو خطاب متخوف، حيث يتم الحديث ليس عن «ربيع عربي» وإنما عن «خريف إسلامي». يعكس هذا التعبير اللغوي للفكر السياسي الإسرائيلي حالة قلق تضفي صبغة سلبية على هذه الأحداث لأسباب تتعلق بحسابات إسرائيلية داخلية وإقليمية ودولية. تحتاج المؤسسة السياسية والأمنية على المستوى الداخلي لعدو خارجي يساعد في الحفاظ على درجة عالية من الجاهزية والاستعداد في صفوف الجيش والمجتمع على حدّ سواء. فالتّرميزات التي تستعملها القيادات العسكرية والأمنية والسياسية تهدف إلى حراك شعبي داعم لقوى الأمن الإسرائيلية ويتيح المجال لتدعيم المؤسسة الأمنية على المستوى المالي. على المستوى الإقليمي تتم الإشارة إلى الحاجة لخلق تحالفات جديدة تماهي بين التهديدات التي تواجهها إسرائيل وتهديدات تواجهها دول أخرى في المنطقة وعلى رأسها الاردن، دول الخليج العربي، وبعض دول المغرب. يدعم التأكيد على الخوف من الفزاعة الإسلامية الموقف الاسرائيلي القائل بأن هنالك تماهيًا بين الدمقرطة والأسلمة في العالم العربي، الشيء الذي من شأنه أن يتضمن تناقضًا بنيويًا يلزم اتخاذ قرار لصالح أنظمة غير ديمقراطية تبقي إسرائيل «واحة» الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. على المستوى الدولي يتم التأشير، على صعود الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية والتونسية، على أنه تهديد للمصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة مؤكدًا على عدم ثبات هذه المصالح في الدول المحيطة بإسرائيل، والذي يحوّل الأخيرة إلى الضامن المستقر الوحيد للمصالح الغربية. لا شك أن نجاح الحركات الاسلامية في مصر وتونس، وخصوصا نسبة الأصوات التي حصلت عليها الحركات السلفية، تشكل عاملاً مهمًا في آلية الدعاية الإسرائيلية ونجاعتها في الحفاظ على منظومة العلاقات الإسرائيلية الغربية.

إن الخطاب الرسمي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية هو خطاب متخوف، حيث يتم الحديث ليس عن «ربيع عربي» وإنما عن «خريف إسلامي»

على المستوى الدولي يتم التأشير على صعود الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية والتونسية، على أنه تهديد للمصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة

٣. **الاقتصادي:** تتعامل إسرائيل مع هذا المستوى على مستويين متناقضين: الأول يتعلق بالأزمة الاقتصاية التي تحدثها الثورات العربية في المنطقة، والتي من شأنها أن تضعف قدرة الدول العربية على الإبقاء على موازناتها العسكرية. من جهة

http://www.opoosoft.com

ثانية للأزمة الاقتصادية في الدول العربية إسقاطات على المستويات المعيشية فيها، وارتفاع نسب الفقر الذي من الممكن أن يترجم سياسيًا بدعم حركات سياسية متطرفة، كما هو الحال مع النسبة العالية التي حصلت عليها الحركات السلفية في الانتخابات المصرية، والتي لديها اعتراض مبدئيّ على التعامل مع إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة لصفقة الغاز مع مصر، والتي توفر لإسرائيل غازًا طبيعيًا بأسعار تحت معدلها في السوق العالمية. إن المس بأنبوب الغاز المصري–الاسرائيلي في سيناء يشكل مؤشرًا ليس فقط لعدم إمكانية إسرائيل الإبقاء على تعلقها بالغاز المصري كمصدر أساسي لتوليد الطاقة، وإنما أيضًا لمستقبل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع هذه الدول.

لا بد من الإشارة إلى خصوصية الموقف الإسرائيلي تجاه ما يحدث في سورية وهي الدولة «الممانعة» الوحيدة التي تواجه عدم استقرار سياسي وأمني جراء الثورات الشعبية. إن الموقف الإسرائيلي في هذه الحالة هو أكثر وضوحًا، حيث إن التوجه الأساسي سلبي تجاه نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك بسبب مواقفه التاريخية تجاه اسرائيل وتحالفه الاستراتيجي مع ايران. كما أن لإسرائيل مآخذ كثيرة على النظام السوري بسبب دعمه المتواصل لقوى المقاومة في المنطقة، وعلى رأسها «حزب الله» في لبنان وحركة «حماس» في قطاع غزة. وبالرغم من ذلك إسرائيل لا تبدي موقفاً رسمياً مباشراً يعبر عن أنه من مصلحتها سقوط نظام الأسد.

إن التصريحات الرسمية الإسرائيلية قليلة في الشأن السوري، ولكن لا شك بأن الخطاب الإعلامي الذي يستمد مضامينه الأساسية في الشؤون العسكرية والإستراتيجية من المؤسسة الأمنية يشكل مؤشرًا واضحًا بأن هنالك قوى معينة في المؤسسة الإسرائيلية التي لن تذرف دمعة واحدة لسقوط النظام السوري الحالي. إن الخلاف بين موقف وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، والذي أراد اتخاذ موقف واضح ضد النظام السوري، وبين رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي فضل موقفًا حذرًا أكثر مدّعياً أن مهاجمة النظام تدعم موقفه، يعبّر عن الموقف الإسرائيلي الذي يمكن أن يفهم من ورائه أنّه من مصلحة إسرائيل استمرار النزيف الداخلي في سورية، ولهذا على إسرائيل أن لا تدعم أي جهة كانت.[٥٤] وقد دل تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي في جلسة الحكومة في ٥ شباط على الموقف الإسرائيلي الذي ينعكس في الحذر على المستوى الظاهر ولكنه يبطن موقفا يدعم توجهات تعكس المصلحة الإسرائيلية التي تتراوح بين إضعاف النظام وإشغاله

---

٥٤ هآرتس، ١٦ شباط ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

بأموره الداخلية لفترة طويلة وبين عدم تدهور الإستقرار إلى درجة تهدد أمن إسرائيل من خلال تسرب أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان. وفي هذا السياق قال نتنياهو «تم تذكيرنا في الأيام الأخيرة في أي منطقة نعيش. لقد شاهدنا الجيش السوري يذبح أبناء شعبه. لقد شاهدنا أحداثا دموية أخرى في المنطقة. لا يوجد لبعض القيادات في المنطقة أي تردد في قتل جيرانهم أو أبناء شعبهم.»[٥٥] تأتي هذه الأقوال لتدعم أقواله في مقابلة مع محطة العربية التي قال فيها «كل شيء سأقوله سيتم استغلاله ليس ضدي فقط وإنما ضد كل عملية التغير التي يريد أن يراها الشعب في سورية. لهذا لا نتدخل في سورية ولكن هذا لا يعني أننا غير قلقين.»[٥٦] وأتت أقوال سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، رون برسؤور «أتى الوقت لكي يكف المجتمع الدولي عن الوقوف جانباً. هذا هو الوقت الصحيح كي تقوم هذه المنظمة بخطوة واضحة لوقف عمليات قتله (أي الرئيس الأسد) لأبناء شعبه» كدلالة واضحة على موقف الخارجية الإسرائيلية في الشأن السوري والذي عبر عنه مسؤول آخر بأنه مبني على المعادلة المتعلقة بالدعم السوري لحزب الله وإيران في المنطقة.[٥٧]

إضافة إلى ذلك، لا بد من النظر إلى التصريحات القليلة لبعض الجنرالات الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، حول إمكانية سقوط نظام الأسد، وإمكانية وصول كميات كبيرة من العائلات العلوية التي ينتمي إليها النظام، والتي من المحتمل بحسب هؤلاء، أن تلجأ الى الحدود الاسرائيلية في منطقة الجولان المحتل، كمؤشر واضح لمحاولات زرع الخوف وخلق البلبلة في الساحة السورية.[٥٨] وقد صرح رئيس الأركان الإسرائيلي، بيني غانس، أمام لجنة الخارجية والأمن: «أنا لست متأكدًا إذا ما استمر الوضع في سورية بهذا الشكل بأن الجولان سيبقى هادئًا. من الممكن أن يناور الأسد ضدنا من أجل إنقاذ نفسه.» لا شك أن هذا الخطاب هو رسالة تهديد واضحة للقيادة السورية، ولكنها تلوّح في الوقت نفسه بأن المنطقة الآمنة الوحيدة للأقلية العلوية هي الحدود مع إسرائيل، الشيء الذي يهدف لاستدراج النظام السوري للوصول الى معادلات توافقية مع اسرائيل ممكن أن تؤدي إلى دفع الأخيرة للعمل على رفع الضغوطات الغربية عنه. كما أن هذه الأقوال دلالة واضحة على النظرة الطائفية الهادفة لتكريس سياسة فرّق تسد في المجتمعات العربية. ولا شك بأن الأخبار التي تناقلتها بعض المحطات التلفزيونية العربية حول محاولات

---

٥٥ **جالي تساهل**، ٥ شباط ٢٠١٢.

56 http://www.haaretz.com/print-edition/news/israeli-government-sharply-divided-over-response-to-syria-unrest-1.413172. (شوهد آخر مرة ٢١/ ٢/ ٢٠١٢).

٥٧ المصدر السابق.

58 http://www.news1.co.il/Archive/001-D-28687000-.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

وزير الدفاع الإسرائيلي إقناع الولايات المتحدة بعدم تكثيف الضغط على نظام الأسد وذلك لأسباب تتعلق بمصالح إسرائيل، تعكس الموقف الإسرائيلي الضمني الذي يمكن اعتباره مترنح بين إضعاف نظام الأسد وبين عدم سقوطه.[٥٩]

للموقف من سورية علاقة متينة مع الموقف من النظام الأردني. من الواضح أن هنالك تخوفاً إسرائيلياً تجاه أمن وثبات النظام في الأردن في حال تم سقوط نظام الأسد في سورية وتطورت حرب أهلية هناك. لهذا تهتم إسرائيل بالحفاظ على التوازن بين علاقات دبلوماسية متينة ودعم معنوي قوي من جهة، وتخفيض سقف العلاقات المعلنة والمصالح المشتركة من جهة أخرى، وذلك بسبب تواجد قوى اجتماعية قوية اردنية تتحرك في الشارع ضد النظام إضافة لمحاولات الحدّ من سلطة الملك من خلال تغييرات دستورية.

كما غطت التحولات الجارية في الدول العربية، خاصة في مصر ومن ثم في سورية، على تطورات الساحة اللبنانية، حيث لم يحظَ سقوط حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وإقامة حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي، والذي يحظى بدعم «حزب الله» لتشكيل الحكومة الجديدة، باهتمام كبير على الرغم من القلق الإسرائيلي.[٦٠] إن ترشيح ميقاتي من قبل قوى المعارضة بقيادة «حزب الله» قد أثار مخاوف من تدهور الوضع اللبناني الداخلي والخارجي، وإشعال فتيل الحرب من جديد في لبنان وبالتالي في المنطقة. وقد كان الوضع اللبناني الداخلي أشغل القيادة الإسرائيلية على مدار السنوات، وذلك للنفوذ الإستراتيجي والأمني والعسكري الذي يحظى به «حزب الله»، والذي يعبر عن قوى المقاومة العسكرية لإسرائيل بدعم سوري وإيراني، وبالتالي للدور الإستراتيجي الذي يلعبه في موازين القوى في المنطقة. وبدون شك، إن ارتفاع تأثير «حزب الله» في لبنان كان من الممكن أن يعكس عودة السيطرة السورية إلى الساحة اللبنانية لولا تطور الثورة السورية التي أدخلت نظام الرئيس بشار الأسد في دوامة من العنف الداخلي. وقد لاحت في الأفق في بداية العام ٢٠١١ إمكانية تحويل الجبهة الشمالية لإسرائيل إلى جبهة مواجهة، من شأنها أن تعيد حسابات إسرائيل لإستراتيجيتها الأمنية، الشيء الذي انعكس في زيارة قائد الأركان الجديد للجيش الإسرائيلي للجبهة اللبنانية بعد يومين من تعيينه في منصبه، بصحبة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك.[٦١] إلا أن تسارع الأوضاع في سورية، الحليفة الأقوى لـ «حزب الله» أدى إلى حالة حذر وترقب في الساحة اللبنانية.

---

٥٩ **قناة العربية**، ١ آذار ٢٠١٢.
٦٠ **السفير**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.
٦١ **يديعوت أحرونوت**، ١٦ شباط ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

إن الثورات العربية وتأزم العلاقات الإسرائيلية–التركية قد غيرت كل معالم منظومة المحاور التي عملت إسرائيل على بنائها فترة طويلة من الزمن، وهي التي شكلت المنطق الأساسي في السياسة الإستراتيجة الإسرائيلية. وقد بنيت هذه المنظومة حول علاقات وطيدة مع تركيا ومصر، وهما دولتان محوريتان في المنطقة في مواجهة التهديد الإيراني الآخذ بالازدياد، وحول تلاقي مصالح مشتركة مع دول الاعتدال في منطقة الخليج والأردن. سقطت هذه المنظومة مع تأزم العلاقات مع تركيا ومع سقوط نظام حسني مبارك في مصر، لتجد إسرائيل نفسها في واقع جديد فقدت فيه حلفاء تاريخيين لطالما ساعدوها في الهيمنة الإقليمية، وفي فرض شروطها على محيطها، خصوصا في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن هذا الباب يمكن قراءة محاولات إسرائيل بناء طوق من العلاقات الإستراتيجية مع دول إقليمية جديدة. على رأس هذه السياسة نجد الانخراط الاسرائيلي العميق في تقسيم السودان والذي يتمثل فيه علاقة إسرائيلية وطيدة مع قيادات جنوب السودان منذ سنوات الستينيات، ومحاولات بناء علاقات دبلوماسية بعد تقسيم السودان في العام ٢٠١١.[٦٢] كما أنه يتمثل في بناء علاقات مع قبرص واليونان ورومانيا التي تحيط بتركيا من الجنوب ومن الغرب، ومع أرمينيا وأذربيجان اللتين تحيطان بتركيا من الشمال وبإيران من الشمال الشرقي.

تأتي هذه العلاقات الإقليمية في سياق التصدي الإسرائيلي لنمو الخطر الإيراني، وفي السنة الأخيرة في مواجهة التحولات الجارية في العالم العربي، وعلى وجه الخصوص دول الربيع العربي التي ستنتهي بها الأمور، كما يظهر، الى حكومات ذات توجهات إسلامية تشكل تهديدًا سياسيًا وأمنيا من المنظور الإسرائيلي.

العلاقات الإسرائيلية - المصرية في ظل سلطة المجلس العسكري ونجاح الإخوان المسلمين في الإنتخابات البرلمانية

لا بد هنا من توجية نظرة خاصة لما يتم التعبير عنه في إسرائيل، والذي يرى بمصر وما يحدث فيها دلالة على ما يمكن أن يحدث في العالم العربي كلّه. وقد صرح نتنياهو في جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٣٠/ ١/ ٢٠١١ قائلا: «نحن نراقب بحذر ما يحدث في مصر والمنطقة. أجريت في نهاية الأسبوع محادثات مع الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع أيهود باراك ووزير الخارجية إفيغدور ليبرمان ومع رجالات الاستخبارات. أتت هذه المشاورات للحافظ على الاستقرار

٦٢ هآرتس، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

والأمن في منطقتنا. السلام بين مصر وإسرائيل قائم منذ ٣٠ عامًا وهدفنا أن نؤكد على استمراره.»[٦٣] وأضاف نتنياهو في سياق آخر «إن على المجتمع الدولي مطالبة مصر بالمحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل» وأضاف: «إن إسرائيل دولة ديمقراطية وتشجع تطوير القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط، تطوير هذه القيم سيساعد في عملية السلام، ولكن إذا ساعد قوى متطرفة في استغلال العملية الديمقراطية للصعود للسلطة ولتطوير قيم معادية للديمقراطية، كما حدث في إيران أو في أماكن أخرى، فالنتيجة ستكون المس بالسلام والديمقراطية». وفي مؤتمر صحافي مع المستشارة الألمانية أنجليكا ميركل في بداية شهر شباط ٢٠١١ قال نتنياهو: «خوفنا هو أنه في ظل تطورات الوضع الحالي، وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها، ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي للإسلام المتطرف الذي يسحق حقوق الإنسان الأساسية ولا يمكّن ديمقراطية أو حقوقا وحرية. هذا يشكل خطرًا كبيرًا على السلام والمصالح الأساسية بكل المجموعات الحضارية. هذا هو تخوفي والذي يوحد الكثيرين».[٦٤]

عكست أقوال نتنياهو هذه المقولة الإسرائيلية الاستشراقية الدائمة، والتي تقول إنه لا يمكن أن يتطور نظام ديمقراطي في الدول العربية، والتي تماهي بين الإسلام والتطرف من جهة، ومماهاة إسرائيل مع العالم الغربي المتحضر والديمقراطي من جهة أخرى. أكد هذا التقسيم محاولات إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر، بغرض إنقاذ نظام حسني مبارك الذي اعتبره نتنياهو يعمل لصالح إسرائيل. وكان الوزير بنيامين بن اليعازر أكثر وضوحا عندما قال: «لذهاب مبارك عن السلطة والحياة السياسية تأثير كبير على إسرائيل، لكونه من أكبر أصدقاء إسرائيل، وهو عامل استقرار في علاقات السلام بين إسرائيل ومصر. فقيادته لأكبر دولة في المنطقة، وتعامله الدافئ مع القيادة الإسرائيلية، وانخراطه في العملية السلمية بيننا وبين الفلسطينيين في القضايا الأمنية المركزية، وتدخله في الحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة، كل هذا ستخسره إسرائيل.»[٦٥]

حاولت إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر، بغرض إنقاذ نظام حسني مبارك

من هذا الباب أتت التوجهات الإسرائيلية للقيادة الغربية بعدم التخلي عن مبارك بسرعة، ومحاولة تصوير الأمور على أنها فرصة لانقضاض الأخوان المسلمين على السلطة. وقال في هذا السياق وزير الخارجية الإسرائيلي إن أحداث مصر هي برهان

---

٦٣ تومر أبيطال، ٢٠١١ "نتنياهو: سنحافظ على السلام مع مصر من أجل الاستقرار في المنطقة"، **كلكاليست**، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١، وايضا على http://business.il.msn.com/article.aspx?cp-documentid=156002317.

٦٤ هآرتس، ١ شباط ٢٠١١.

65 mako10.2.2011 http://www.mako.co.il/news-world/arab/Article-ef0d483c2711e21004 . htm&sCh=31750a2610f26110&pId=55227376 (شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

واضح على أن الولايات المتحدة والعالم الغربي لا يمكن أن يثقوا بأي نظام في المنطقة عدا النظام الإسرائيلي لأنه ديمقراطي ومستقر.[٦٦] وأرسل سفير إسرائيل رسالة عاجلة للولايات المتحدة وللدول الأوروبية مفادها أن مصلحة الغرب هي الحفاظ على الاستقرار في مصر ومن الواجب التحكم بالانتقادات المعلنة لنظام الرئيس مبارك.[٦٧]

عكست التصريحات الإسرائيلية حالة الحذر المتعلقة بمستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية-المصرية، والتي تشكل مصلحة إسرائيلية قصوى شغلت إسرائيل مع بداية المظاهرات في مصر وما زالت مستمرة حتى اليوم، خصوصًا على خلفية الفوز الواضح للحركات الإسلامية، وعلى رأسهم الأخوان المسلمون، في الانتخابات البرلمانية.

إلا أن إسرائيل عبرت عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية.[٦٨] وتحدث إيهود باراك مع وزير الدفاع المصري حسين طنطاوي، والذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وبالتالي هو رئيس النظام المصري في الوقت الحالي.[٦٩] وبات واضحًا بأن القلق الإسرائيلي في غير موقعه من ناحية الجيش المصري، وبأن معاهدة السلام بين الطرفين ستبقى على ما هي في الوقت الحاضر، وبات الجيش المصري ملتزمًا بالإبقاء عليها ما دام هو القائل الناهي في العلاقات الإستراتيجية المصرية. إلا أن القلق الإسرائيلي ازداد مع تبلور نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية، وعلى الرغم من التطمينات الأميركية عن وعود باحترام الإخوان المسلمين لمعاهدة السلام، وبعض التصريحات لقيادات في حركة الإخوان باحترام الاتفاقية.[٧٠] كما أنّ تصريحات رشاد بيومي، نائب المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين، لصحيفة الحياة اللندنية في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٢ بعثت الشك من جديد في مستقبل الاتفاقية. وقد صرح بيومي: «هل شرط الحكم أن نعترف بإسرائيل؟ هذا ليس واردًا أبدًا، مهما كانت الظروف، ونحن لا نعترف بإسرائيل على الإطلاق، فهي كيان عدو محتل غاصب مجرم.. سنتخذ الإجراءات القانونية السليمة تجاه معاهدة السلام... هي لا تلزمني إطلاقًا. وسيبدي الشعب رأيه فيها.» إلا أن البيومي أضاف «الإخوان مرحليًا يحترمون المواثيق الدولية، ولكن سنتخذ الإجراءات القانونية تجاه معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني. من حق أي طرف أن يعيد النظر في المعاهدة، والشعب

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية

٦٦ NANA, 7.2.2011 , http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=778706 (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١).
٦٧ هآرتس، ٣١ كانون الثاني ٢٠١١.
٦٨ الحياة اللندنية، ١٣ شباط ٢٠١١
٦٩ يديعوت أحرونوت، ١٣ شباط ٢٠١١.
٧٠ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4172030,00.html (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

المصري لم يقل رأيه فيها من قبل . . . معاهدة السلام لم نبرمها . . . فهي تمت بليل، ويجوز أن نعرضها على الشعب أو برلمانه لإبداء رأيه فيها، وإن كان فيها نوع من المساس بحرية الشعب وسيادته.»[71] لا شك أن هذه التباينات في مواقف الإخوان وبينهم وبين المجلس العسكري تدل على تخبط يبعث على القلق في إسرائيل.

تشكل هذا التباين في المواقف بسبب خسارة بنية مركز القوة الواحدة في مصر وصعود محاور القوة الداخلية المتعددة، والتي تمنح الإخوان المسلمين إمكانيات التحكم في السياسة الخارجية المصرية وإدارة الدفة بحسب الرؤيا الإستراتيجية القومية ولكن بمفاهيم دينية أكثر ومتشددة أكثر وهو الشيء الذي تعيه المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية وتروّج له المؤسسة الدبلوماسية. ومن هذا المنطلق تنظر إسرائيل الرسمية إلى أحداث العالم العربي على أنه «خريف إسلامي» أكثر منه «ربيع عربي».

وتنظر إسرائيل بعين القلق إلى بعض الأمور التي تنعكس في العلاقات الإسرائيلية- المصرية، وأهمها التطورات الأمنية في سيناء وحالة الانفلات الأمني هناك، والذي يؤدي إلى تطور تهديد أمني يتمثل بقوى عسكرية تنتمي للقاعدة أو لمنظمات اسلامية متطرفة. وقد أتت عملية إيلات في آب ٢٠١١ لتعطي إسرائيل الذريعة الكافية للتأكيد على موقفها مما يحدث في سيناء، وبالحاجة لتوجيه الأنظار للمخاطر الأمنية هنالك، ناهيك عن العلاقات التي تأخذ بالتوسع بين حركة حماس في غزة وقوى جهادية في الأراضي المصرية.

تنظر إسرائيل الرسمية إلى أحداث العالم العربي على أنه «خريف إسلامي» أكثر منه «ربيع عربي»

بما أن معالم نظام الحكم المستقبلي في مصر ما زالت تتأرجح بين سلطة المجلس العسكري الذي يمثل الجيش المصري والمؤسسة الأمنية، وبين القوى والأحزاب المنتخبة وعلى رأسها الإخوان المسلمون، من الصعب التكهن كيف ستتطور السياسة الخارجية المصرية، وكيف سيتم توجيه الدور المصري في المنطقة. إلا أنه بات من الواضح أن الجيش المصري الذي لعب دورًا مركزيًا في الثورة وكيفية نقل السلطة بدون إراقة دماء، سيبقي على دوره المركزي في النظام السياسي المستقبلي، الشيء الذي يعني الحفاظ على المصالح الإستراتيجية المصرية كما رآها في السنوات السابقة، والتي تنعكس في استمرار العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وتقوية دور مصر على المستوى الإقليمي، خصوصًا بما يتعلق بالعلاقات مع الدول المعتدلة والضغط على القوى المهادنة للسياسات الإيرانية في المنطقة، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر ذاتها. إلا أنه لا بد للجيش المصري الأخذ بعين الاعتبار أنه بات لسلطة الشعب معنى حقيقي يجب إخذه بالحسبان من أجل عدم الدخول في صدامات مع قوى سياسية مركزية في الشارع المصري، والتي حظيت بدعم شعبي

٧١ **الحياة**، ١ كانون الثاني ٢٠١٢

http://www.opoosoft.com

واسع في الانتخابات البرلمانية وفي المظاهرات العارمة التي ما زالت مستمرة في مصر .

لا بد من التنويه أن أي نظام ديمقراطي مصري سيضطر أن يعكس هواجس وتوقعات وإرادة الشعب المصري . وبات واضحًا أن الشعب المصري معني بدور أقوى للدولة المصرية في المنطقة ، حيث تم تهميش دور مصر الإقليمي في العقدين الأخيرين . يأخذ هذا التوجه معنى خاصا على خلفية نجاح جماعة الإخوان المسلمين بالاستئثار بأغلبية برلمانية تمنحها زخمًا وقوة ، وبكون حركات مشابهة استلمت زمام السلطة في دول عربية أخرى . سيؤدي هذا الواقع الجديد إلى محاولات تعزيز دور مصر الإقليمي ، الشيء الذي سيأتي على حساب توازنات القوى القائمة اليوم ، خصوصًا على حساب العلاقات مع إسرائيل لصالح علاقات متينة أكثر مع تركيا .

وفي ظل توتر العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة ، والتقارب التركي-الإيراني من جهة أخرى ، فإن دخول مصر من أجل لعب دور في المنطقة سيكون ذا إسقاطات حاسمة على مربع العلاقات المصرية - الإسرائيلية-الإيرانية-التركية وهي القوى الإقليمية المركزية في المنطقة . من المهم الإشارة إلى أن ثلاثًا من هذه الدول لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وسيلعب التنافس فيما بينها دورًا مهما في السياسة الأميركية في المنطقة ، كما سيكون للدعم الأميركي لسياسات هذه الدول دور مركزي في علاقات القوة بينها . تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي ، وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة .

تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي، وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة

العلاقات الإسرائيلية - التركية والبحث عن محاور إقليمية جديدة

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتدهور ، وإذا كان الاعتقاد السائد في بداية تدهور العلاقات بأن الأمر يتعلق بالشخصيات الفاعلة في الطرفين ، فإن تطور المشادات والمواجهات الدبلوماسية تتابعت في العام ٢٠١١ أيضاً . إن الشرخ بين الدولتين أعمق مما كان يعتقد في السابق ، إذ صار واضحا أن الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك ، خصوصاً بعد الثورات العربية لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية ، وان هناك تطورا لرؤية تركية جديدة تبحث عن لعب دور قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي .

شكل تصاعد اللهجة التركية مؤشرا على تحولات جذرية في العلاقات الإسرائيلية التركية ، خاصة أن رئيس الوزراء التركي لم يكتف بتوجيه الأنظار إلى قضايا وخلافات جارية ، بل ذكر أيضا القضية النووية والسياسات الغربية تجاه إيران وقارنها بنفس السياسات تجاه إسرائيل . التطرق لهذه القضية الإستراتيجية المركزية مع العلم بحساسية

http://www.opoosoft.com

الموضوع لإسرائيل وللولايات المتحدة والدمج بين إسرائيل وإيران في هذا السياق كان مرآة للمواقف التركية الجديدة حيال المنطقة بشكل عام. عكست كلمات رئيس الوزراء التركي محاولات تركيا احتلال موقع جديد في الشرق الأوسط من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع دول إسلامية في المنطقة من أجل خدمة المصالح القومية التركية تحولت إسرائيل فيها إلى عقبة كبيرة، خصوصا لأن السياسات الإسرائيلية لم تحترم التوجه التركي بأن على إسرائيل مهادنة المنطقة وفسح المجال لمحادثات سلمية تؤدي إلى دمج إسرائيل في الشرق الأوسط بدل أن تبقى معزولة ومنقطعة عن محيطها.

يشدّد الأتراك على محاولاتهم رفع مكانتهم في المنطقة من خلال سياسة «العثمانيةالجديدة» والتي تنعكس في دور تركي قوي في المنطقة يحتم إعادة صياغة العلاقات التركية- العربية والتركية- الإيرانية، الأمر الذي لم يتماش مع رؤية الحكومة الإسرائيلية التي أرادت المحافظة على الوضع القائم، حيث إن العلاقات الإسرائيلية- التركية مبنية على محور مواجهة يرى بالدول العربية وإيران خطا يهدد أمن الدولتين، وكما أن إسرائيل استعملت الضغط الأميركي، خصوصا قضية اعتراف الكونغرس الأميركي بحرب الإبادة التركية للأرمن في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية، من أجل الضغط على السياسة الخارجية التركية وحصرها في موقفها المؤيد أو على الأقل المساند لإسرائيل.[٧٢]

من الممكن الإجمال بالقول إن الأزمة الإسرائيلية-التركية هي أزمة حقيقية وليست مفتعلة سياسياً كما تحاول إسرائيل الإدعاء. وكما أشير في السابق بأن مجلس الأمن القومي التركي ومن خلال «الكتاب الأحمر» والذي يعبر عن المواقف الإستراتيجية للجيش التركي والذي انعقد في تشرين الأول ٢٠١٠ اعتبر إسرائيل تهديداً للأمن القومي التركي وذلك لأول مرة واعتبرها تهديداً للأمن الإقليمي.[٧٣] وقد أثار هذا الموضوع قلق في إسرائيل لأنه يعبر عن موقف الجيش الذي طالما رأته إسرائيل «حليفا» في الحفاظ على العلاقات التركية-الإسرائيلية الإستراتيجية.[٧٤]

إن فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجا طيب أردوغان في الإنتخابات التركية التي تمت في ١٣ حزيران ٢٠١١ بأغلبية، كان مؤشراً واضحاً لاستمرار الأزمة في العلاقات الإسرائيلية التركية

إن فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجا طيب أردوغان في الإنتخابات التركية التي تمت في ١٣ حزيران ٢٠١١ بأغلبية، كان مؤشراً واضحاً لاستمرار الأزمة في العلاقات الإسرائيلية التركية.[٧٥] كما أن استقالة رئيس اركان الجيش التركي ومجموعة من الضباط

---

72 Taha Özhan, 2010,,,Turkey, Israel and the US in the Wake of the Gaza Flotilla Crisis", **Insight Turkey,** vol. 12, no. 3 , pp. 7 -18.

٧٣ يونتان جونين، «مستند في تركيا: إسرائيل تهديد مركزي علينا»، كما نشر على الصفحة الاكترونية ل NANA10، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٠: http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=٧٥٥٢١٠ (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١).

٧٤ جاليا ليندنشتراوس، «تحولات في مفاهيم التهديدات التركية: الدلالات الإستراتيجية لإسرائيل»، **مباط عال**، ٢٢٠، ٢ تشرين الأول ٢٠١١، متوفر على موقع مركز أبحاث الأمن القومي: http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=4533 (شوهد ٩/ ٣/ ٢٠١١).

75 http://news.walla.co.il/?w=/13/1831469. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

الكبار على خلفية محاكمة ضباط من الجيش كانوا اتهموا بالضلوع في مؤامرات لإسقاط النظام المدني وتدخل الجيش في الساحة السياسية، تحكم قبضة المؤسسة السياسية على المؤسسة العسكرية وتؤدي الى نمط جديد من توازنات القوة التي تعمل لصالح الأولى.[٧٦] يعطي هذا التحول المؤسسة السياسية التي يهيمن عليها حزب العدالة والتنمية مساحة أكبر من الحراك الإقليمي وصياغة العلاقات الإستراتيجية التركية من جديد. يأتي هذا على حساب إمكانية مصالحة بين الحكومة الإسرائيلية والتركية، خصوصاً بعد أن تم نشر تقرير لجنة بالمر، وهي اللجنة التي تم تعيينها من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الحرية من أيار ٢٠١٠، بعد عدة تأجيلات في شهر أيلول ٢٠١١ والذي أعطى شرعية للحصار الإسرائيلي لغزة من جهة، ولكنه أدان استعمال السلاح الإسرائيلي، وطالب إسرائيل بدفع تعويضات من جهة أخرى.[٧٧] أتت لغة التقرير لتعزز الأزمة بين الدولتين على الرغم من الصياغات التي وازنت بين مواقف الطرفين.

على الرغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلام مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لم تفسح المجال لإحداث تحول في العلاقات. إضافة إلى ذلك فإن المحاولات الإسرائيلية تطوير علاقات إستراتيجية وعسكرية جديدة مع اليونان وألبانيا وبلغاريا ورومانيا جارات تركيا من الغرب والشمال الغربي، والتي أنعكست في تدريبات عسكرية إسرائيلية مع بعض هذه الدول، خصوصاً اليونان ورومانيا، وتطوير علاقات مع دول مختلفة في وسط آسيا، مثل أذربيجان وأرمينيا لا تترك مجالاً لتحولات في العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد نشرت صحيفة زمان التركية في ١٨ شباط ٢٠١٢ خبرا مفاده أن تركيا عملت على الحصول على تأكيدات أوروبية من سكرتير حلف الناتو على أن المعلومات التي سيتم جنيها من منظومة الدفاع الصاروخية التي ستنشر على الأراضي التركية لن تنقل إلى إسرائيل وستبقى في إطار دول الحلف فقط. ويأتي هذا التأكيد والمطالبة التركية به للتدليل على عمق الأزمة التركية-الإسرائيلية والوضع الحساس الذي تتواجد به دول الحلف التي تتضامن مع المواقف الإسرائيلية في المنطقة.[٧٨]

على الرغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلام مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لم تفسح المجال لإحداث تحول في العلاقات

ومن أجل توضيح الصورة عن العلاقات التركية-الإسرائيلية ووضع تساؤلات على حدة التصريحات التركية تجاه إسرائيل لا بد من الإشارة بأنه وعلى الرغم من تراجع

76 **New York Times**, 29.7.2011.

77 **New York Times,** 1.9.2011.

78 http://www.todayszaman.com/news-271766-rasmussen-assures-missile-defense-system-data-wont-be-shared-with-israel.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

التبادلات التجارية والعسكرية على المستوى الرسمي بين البلدين، إلا أنه ما زالت هنالك علاقات تجارية قوية على المستوى الخاص. وتبين دراسة قام بها باول ريبلين في مركز ديان في جامعة تل أبيب أن التبادل التجاري بين البلدين تصاعد بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٠. وقد كان التصدير الإسرائيلي لتركيا في العام ٢٠١٠ أكبر بـ٢٢٪ منه في العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الانتعاش من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي الربع الأول من العام ٢٠١١ ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بـ١٤٪ قياساً بالعام السابق، وارتفعت الواردات الإسرائيلية من تركيا بـ٣٦٪ في الفترة نفسها مقارنة بالفترة الموازية لها في العام ٢٠١٠.[٧٩] وفي تقرير نشرته صحيفة «زمان» التركية في ٣ نيسان ٢٠١١ يتبين أن مستوى التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا تجاوز ٣,٥ مليار دولار أميركي وبأنه في الربع الأول من العام ٢٠١١ وصلت الإيرادات الإسرائيلية من تركيا إلى ١٦٦ مليون دولار وهو ارتفاع بنسبة ٢٠٪ قياساً بالعام الماضي. من جهة أخرى تراجعت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في الربع الأول من العام ٢٠١١ بنسبة ١٥٪ ووصلت إلى ٧٧ مليون دولار. بالمقابل لا بد من التذكير بأن أعداد الإسرائيليين الذي يقضون عطلهم في تركيا في فترة الصيف وفي فترة الأعياد تراجع بنسب عالية جداً.[٨٠]

الحدث الأكثر أهمية في العلاقة الصينية-الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية هو زيارة رئيس أركان الجيش الصيني إلى إسرائيل في أواسط شهر أب ٢٠١١

العلاقات الإسرائيلية - الصينية والإسرائيلية - الهندية

إن الحدث الأكثر أهمية في العلاقة الصينية-الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية هو زيارة رئيس أركان الجيش الصيني إلى إسرائيل في أواسط شهر أب ٢٠١١. وأتت زيارة القائد العسكري الصيني على خلفية تطور العلاقات بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٧. وقال في هذا السياق ضابط برتبة عالية لم ينشر اسمه: «منذ العام ٢٠٠٧ هنالك تحسن في العلاقات مع الصينيين. في المدة الأخيرة قام وزير الدفاع بزيارة ناجحة جداً للصين. لا توجد نية لتغيير الوضع القائم في ما يتعلق ببيع السلاح، وأخبرنا كل من يجب أن يعرف بتفاصيل الزيارة، بما في ذلك صديقاتنا المقربات. لا يمكن التغاضي عن قوة الصين وأهميتها الإستراتيجية. نحن نعير الزيارة اهتماماً كبيراً وللمعاني المرافقة لها.»[٨١]

ويظهر عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الصين واسرائيل ازدياداً في مستوى التبادل التجاري وارتفاعا متواصلا في مستوى العلاقات الرسمية.[٨٢] رصدت البعثة

79 http://www.dayan.org/sites/default/files/Iqtisadi%20-%20heb%20-%20may%20issue.pdf. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢)
80 http://www.nrg.co.il/online/16/ART2730/228/.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).
81 http://news.walla.co.il/?w=/2689 /1850272. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).
82 http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/_/_/000140/index.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com

التجارية الإسرائيلية ارتفاعاً بنسبة ٥٣٪ في منسوب التبادل التجاري الإسرائيلي-الصيني، حيث وصل إلى ٢,٥ مليار دولار في الأشهر كانون الثاني-أيار من العام ٢٠١٠. وقد كان معدل التبادل التجاري قد وصل إلى ٤,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ كلها منها ١,٠٤ مليار دولار صادرات إسرائيلية و٣,٥٢ واردات صينية إلى إسرائيل. وارتفع معدل التبادل التجاري في العام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٨ مليار دولار وهو ارتفاع بنسبة ٤٨٪ قياساً بالعام ٢٠٠٩. وبما أنه لا تتوفر معطيات نهائية للعام ٢٠١١ حتى كتابة هذه السطور، تشير معطيات وزارة التجارة الإسرائيلية إلى أنه من المتوقع وصول معدل التبادل التجاري بين البلدين إلى ٨,١٨ مليار دولار في العام ٢٠١١ وهو ارتفاع بنسبة ٢٠٪ قياساً بالعام ٢٠١٠.[٨٣] لا شك أن هذا تبادل تجاري قوي جداً قياساً لعمر هذه العلاقات التجارية وقياساً للدول المجاورة، حيث ستلعب هذه المعطيات الاقتصادية دوراً مهماً في الساحة الدبلوماسية في المنطقة.

يظهر عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الصين واسرائيل ازدياداً في مستوى التبادل التجاري وارتفاعا متواصلا في مستوى العلاقات الرسمية

وكما هو الحال مع الصين فإن العلاقات الإسرائيلية-الهندية آخذة بالتوسع، حيث أصبحت إسرائيل الدولة الثالثة بعد الولايات المتحدة وفرنسا في مجال تصدير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للهند. ويدور الحديث عن مليارات الدولارات من الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى هذه الدولة، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الولايات المتحدة التي لا تعترض على تعميق هذه العلاقات، حيث تعتبر الهند دولة صديقة للولايات المتحدة. وقام وزير خارجية الهند بزيارة إسرائيل اوائل كانون الثاني ٢٠١٢ وذلك من أجل استئناف المحادثات حول إقامة سوق حرة بين الهند وإسرائيل، إذ تجاوز التبادل التجاري من دون الصفقات العسكرية ت ٤,٤ مليار دولار في العام ٢٠١١.[٨٤]

وقد وصل التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول آسيا في العام ٢٠١٠ إلى ١٩,٨ مليار دولار، الشيء الذي يعكس تعميق العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية بما فيها مع دول إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وصل التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول آسيا في العام ٢٠١٠ إلى ١٩,٨ مليار دولار، الشيء الذي يعكس تعميق العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية بما فيها مع دول إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا

83 http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/%D7%A1%D799%%D79%F%D799%%D7%A9%D7%A8%D790%%D79%C%20-%20%D799%%D7%A0%D795%%D790%%D7%A8202012%.pdf. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١١).

٨٤ معاريف، ٩ كانون الثاني ٢٠١١ http://www.nrg.co.il/online/16/ART2/324/510.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١١).

http://www.opoosoft.com

اجمال

إن المقياس الأفضل لمدى القلق الإسرائيلي بشأن ما يحدث في المنطقة العربية وفي علاقات إسرائيل مع دول جوارها هو رفع موازنة الجيش الإسرائيلي من جهة، وتقزيم دور وزير الخارجية مقابل إبراز دور رئيس الوزراء في إدارة السياسة الخارجية لإسرائيل من جهة ثانية. وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على رفع ميزانية وزارة الدفاع أياما معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين على خلفية الأحداث الجارية في العالم العربي، وذلك تحسبا لإسقاطات التحولات الجارية في المنطقة وخصوصاً في ثلاثة مواقع أساسية: تعاظم التهديد النووي الإيراني، حالة القطيعة مع تركيا وتعاظم قوة الإخوان المسلمين في مصر.[٨٥] أتى قرار الحكومة الإسرائيلية ليعكس الحالة السياسية والنفسية للقيادة والمجتمع الإسرائيليين، وتعبيرا عن وعي عزلة إسرائيل الدولية والتحولات الجارية على المواقف الدولية تجاه ما يحدث في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، كما ويعي ان الثورات في العالم العربي من الممكن أن تأتي بحكومات ذات مواقف لا تخضع بشكل كامل للإرادة الأميركية، وتلعب دورا أكثر فاعلية في المنطقة، ما سيؤدي إلى فقدان إسرائيل لسياسة المهادنة التي تمثلت في المصالح المشتركة مع تركيا، وفي التوافق مع نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك.

تأتي التحولات الاقليمية في وضع تتعمق فيه الهوة بين الوضع الداخلي الإسرائيلي، حيث تهيمن على المؤسسة السياسية قوى يمينية قومجية متطرفة، وبين والوضع الخارجي، حيث العزلة هي سيدة الموقف. يستمر استقرار وضع الحكومة الحالية كما يستمر وضع الاستقرار الاقتصادي وبالمقابل تتراوح الدبلوماسية الإسرائيلية في مكانها وتبقى في حالة ترقب لمجريات لا تستطيع التأثير فيها بشكل قوي على الرغم من أن هذه التطورات تتجه نحو الابتعاد عن التماشي مع المصالح الإسرائيلية على الرغم من أنها لا تعني القطيعة مع المصالح الأميركية والأوروبية.

تأتي التحولات الاقليمية في وضع تتعمق فيه الهوة بين الوضع الداخلي الإسرائيلي، حيث تهيمن على المؤسسة السياسية قوى يمينية قومجية متطرفة، وبين والوضع الخارجي، حيث العزلة هي سيدة الموقف

هنالك إحساس عام بالقلق في المجتمع الإسرائيلي، حيث أن ردود الفعل الدولية على ما تقوم به إسرائيل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان لا يترك بابا للشك بان توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغييرات جدية أو استراتيجية. وتأتي ردود الفعل الدولية على أشكال مختلفة منها البرود في العلاقات مع البيت الأبيض والإدارة الأميركية بشكل عام على الرغم من الفيتو الأميركي على قرار مجلس الأمن الدولي لشجب سياسة إسرائيل الاستيطانية في بداية العام ٢٠١١، وفي عدم الثقة الآخذة بالتعمق بين القيادة الألمانية

٨٥ موتي باسوك، «لجنة المالية صادقت على زيادة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن للعام ٢٠١١»، دي ماركر، ٨ شباط ٢٠١١، وايضا على الرابط التالي http://www.themarker.com/tmc/article.jhtml?log=tag&ElementId=mb20110208_8521363. (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

والفرنسية والحكومة الإسرائيلية.[٨٦] إن الفيتو الأميركي في كانون الثاني ٢٠١١ حول الاستيطان قوبل بتصويت أوروبي ضد إسرائيل في مجلس الدفاع، وهو يعزل الولايات المتحدة ويضعف موقفها، في وقت تعمل فيه جاهدة للحفاظ على تأثيرها في المنطقة مقابل نفوذ روسيا والصين واللتين تبديان اهتماماً متزايداً بما يحدث في الشرق الأوسط.

عبرت عن الوضع الإسرائيلي رئيسة المعارضة ورئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني بقولها «لا أعرف متى وما هو قرار الأمم المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية، ولكن شيئا واحدا واضح المعالم، وهو بأن إسرائيل معزولة. الصداقة القوية مع الولايات المتحدة، الصداقة التي تمثل قاعدة قوة الردع الإسرائيلية أصبحت محط جدل، حتى بعد خطاب أوباما. القواعد الإسلامية القوية في المنطقة – تركيا ومصر – تتحول ضد إسرائيل.»[٨٧] وقد عبر عن هذا الوضع وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، الذي صرح في تشرين الأول ٢٠١١ أن على إسرائيل أن تقوي علاقاتها مع دول أخرى في المنطقة من أجل الحصول على استقرار، وأضاف «إسرائيل تحافظ على تميّز نوعي عسكري ولكن السؤال: هل هذا كاف إذا لم تعزز نفسك في الساحة الدبلوماسية؟. الأمن الحقيقي يأتي نتيجة المزج بين العمل الدبلوماسي والعمل على القوة العسكرية.»[٨٨]

توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغييرات جدية أو استراتيجية.

تعكس هذه المقولة الامتعاض الأميركي من السياسة الخارجية الإسرائيلية وتبطن عدم رضا إدارة الرئيس أوباما من سلوكيات الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً لأنها ترى علاقة مباشرة بين الجمود في المسار التفاوضي مع الفلسطينيين و استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني من جهة وبين التدهور في العلاقات مع تركيا ومصر من جهة أخرى. فالموقف الأميركي هو أن التفاوض وحل القضية الفلسطينية يساعدان في مواجهة التهديد الإيراني، بينما ترى الحكومة الإسرائيلية أن العكس صحيح. يبقي هذا التباين الشرخ القائم بين الإدارة الأميركية وإسرائيل على حاله دون استطاعة الرئيس الأميركي المواجهة في سنة يتنافس فيها على الرئاسة الأميركية مرة ثانية. ولكن لا شك أن انتخاب أوباما لدورة ثانية ممكن أن يأتي بجديد يضع إسرائيل في عزلة أقوى أو تحت ضغوطات تلزمها تغيير نهجها في المنطقة.

٨٦ **يديعوت أحرونوت**، ٢١ شباط ٢٠١١.
87 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4125722,00.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).
88 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4130116,00.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

http://www.opoosoft.com



http://www.opoosoft.com

الفصل الثالث
المشهد السياسي الداخلي

أنطوان شلحت

مدخل

(**) « يشمئز اليمين الإسرائيلي من مبادئ الديمقراطية الليبرالية ويحتقر أصول اللعبة فيها، وجوهر الثورة الدستورية لهذا اليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة»؛

(**) «لقد حلت محل إسرائيل المتحضرة إسرائيل أخرى ظلامية. ومع أن تاريخنا شهد لحظات مظلمة، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائي، إلا أننا لم نشهد يومًا مثل هذه الحملة الواسعة النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر»؛

(**) «في هذا الخريف (خريف ٢٠١١) نشبت حرب ثقافية في إسرائيل ولا أقل من ذلك، وهي مشتعلة في جبهات أوسع وأعمق كثيرا مما يبدو للعيان. إن الهدف المقصود بهذه الحرب ليس نظام الدولة فحسب والذي يعتبر مسألة مصيرية، وإنما أساسًا صورة إسرائيل وطابعها العام»؛

(**) «إذا لم نبادر نحن جميعًا إلى كبح ما يعد له اليمين الجديد في إسرائيل فإننا سنكون عرضة لكارثة كبيرة على غرار الكوارث التي سبق أن تعرضت لها دول أخرى لم تقف بالمرصاد لليمين المتطرف مثل ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا»؛

(**) «لا يمكن التعويل على الكنيست الحالي لكبح موجة القوانين المعادية للمحكمة العليا ولمبادئ وثيقة الاستقلال، وعلينا أن نصلي لأن تسفر نتائج الانتخابات العامة المقبلة عن ولادة كنيست يكون ذا أكثرية عقلانية»؛

(**) «إن ما نشهده أمام أعيننا الآن هو محاولة منهجية لتغيير أصول اللعبة الديمقراطية

http://www.opoosoft.com

وصورة إسرائيل من الأساس، وذلك بهدف تحويلها إلى دولة ديمقراطية يهودية دينية يمينية متزمتة، يكون التشديد فيها على طابعها اليهودي لا على طابعها الديمقراطي»؛

(**) «تقف الديمقراطية في إسرائيل اليوم على حافة الهاوية بسبب اقتراحات القوانين القومية والشعبوية التي قدمتها إلى الكنيست مجموعات من اليمين تحاول السيطرة على الرأي العام، الأمر الذي يشكل خطرًا على استمرار هذه الديمقراطية».

شهد العام الفائت أحداثًا بارزة أخرى على المستوى الداخلي في مقدمها الهجوم على المحكمة العليا لكبح توجهاتها الليبرالية، وعلى المنظمات اليسارية، وعلى وسائل الإعلام والصحافيين، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين

هذه الاقتباسات هي من مقالات تحليلية كتبها على التوالي خلال العام ٢٠١١ كل من: البروفسور زئيف شتيرنهيل؛ آري شافيط؛ غدعون ليفي؛ شلومو كوهين؛ البروفسور أمنون روبنشتاين؛ شالوم يروشالمي، وعضو الكنيست أفيشاي برافرمان، تشكل غيضًا من فيض المقالات والتعليقات التي أوجز بواسطتها عدد كبير من المحللين السياسيين والأساتذة الجامعيين في إسرائيل الوقائع الجوهرية التي شهدها المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي الداخلي خلال العام الفائت، والذي استمر فيه اليمين في دفع مزيد من مبادراته الرامية إلى تكريس سيطرته على المناخ السياسي والاجتماعي العام إلى الأمام، من خلال استغلال واقع وجود ائتلاف يميني مستقر.

وفضلاً عن هذا الحراك اليميني في مجال سن القوانين، والتي كان أبرزها «قانون منع المقاطعة»، و «قانون القذف والتشهير»، ومشروع القانون المسمى «إسرائيل- الدولة القومية للشعب اليهودي» المعروف باسم «قانون ديختر»، فقد شهد العام الفائت أحداثًا بارزة أخرى على المستوى الداخلي في مقدمها الهجوم على المحكمة العليا لكبح توجهاتها الليبرالية، وعلى المنظمات اليسارية، وعلى وسائل الإعلام والصحافيين، وعلى التيارات الأكاديمية النقدية، بالإضافة إلى تصعيد الهجوم على المواطنين الفلسطينيين سواء من خلال سن قوانين أخرى، أو من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى تضييق الخناق على حقوقهم ووجودهم كما هي الحال في منطقة النقب.

أشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر

وأشارت تحليلات كثيرة إلى أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني أكثر فأكثر، وهذا ما دلت عليه أيضًا نتائج الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب التي جرت في ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

وكنا قد أكدنا في التقرير السابق أن العنصر الأبرز الذي اتسم به المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي خلال العام ٢٠١٠ تمثل في تواتر محاولات تكريس سيطرة اليمين على الخريطة الحزبية وعلى المناخ السياسي العام، لافتين إلى أن ثمة من يعتقد

http://www.opoosoft.com

أن حصيلة هذه المحاولات هي أن اليمين الأيديولوجي في إسرائيل «أنجز» في نهاية ذلك العام «انقلابًا تامًا» ظل يعمل على دفعه قدمًا منذ العام ٢٠٠٠.

وجرى تحديد غاية هذا الانقلاب، ضمن أشياء أخرى، في منع فلول اليسار الإسرائيلي من أن تعرب عن آراء مغايرة، بداية على المستوى العام ومن ثم على المستوى التشريعي.

وشددنا على أن ما يسعى اليمين في إسرائيل نحوه هو كبح الجدل الديمقراطي بشأن السياسة المطلوبة إزاء حل الصراع، والتجنّد العام من حول سياسة إدارة الصراع بما يخدم المصالح الإسرائيلية الضيقة.

كما أوردنا وقائع تثبت أن عملية سيطرة اليمين يتم تكريسها من الأعلى (من طرف الكنيست والحكومة والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية)، وكذلك من الأسفل (من طرف حركات يمينية جديدة على غرار حركة «إم ترتسو» التي تشكل تنظيمًا فوقيًا للحركات اليمينية، ومن طرف معاهد أبحاث ذات موارد مالية كبيرة مثل «مركز شاليم» و«معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، ومراكز دعاية وإعلام مثل «المشروع الإسرائيلي»[1]، وصحف في مقدمها صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية المقرّبة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، وصحافيين، ومن طرف قوى دينية مرجعية مثل الحاخامين، ومن طرف المستوطنين).

هناك تركيز كبير على سنّ القوانين، التي تهدف من دون مواربة إلى تجريم أي معارضة لسياسة الحرب والعداء، وأي نقد لممارسات الجيش الإسرائيلي بما في ذلك ضد السكان المدنيين، وأي تماثل مع غير اليهود، وأي بحث عن حل أو تسوية للصراع تنأى عن الغايات الأمنية وعما يسمى بـ «المشكلة الديمغرافية».

وهناك تركيز كبير على سنّ القوانين، التي تهدف من دون مواربة إلى تجريم أي معارضة لسياسة الحرب والعداء، وأي نقد لممارسات الجيش الإسرائيلي بما في ذلك ضد السكان المدنيين، وأي تماثل مع غير اليهود، وأي بحث عن حل أو تسوية للصراع تنأى عن الغايات الأمنية وعما يسمى بـ «المشكلة الديمغرافية».

وهذا الوضع أجمله المستشار القانوني لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، قائلاً: «تزداد يومًا بعد يوم الإشارات الميدانية التي تُظهر مفهومًا مدنيًا جديدًا لدى الإسرائيليين فحواه أن الأفكار السياسية التي تتجاوز الإجماع (القومي) تشكل خطرًا، ومن يجرؤ على توجيه النقد إلى السلطة يتم النظر إليه على أنه يشكل تهديدًا».

١ - «المشروع الإسرائيلي» (TIP) كما ورد في تعريفه على موقعه الإلكتروني هو منظمة دولية تعمل في الولايات المتحدة في مجال توفير معلومات عن إسرائيل والمنطقة للصحافة والجمهور العام. ويزود طاقم TIP باللغة العربية بيانات وحقائق، ومصادر ومقالات، تحتوي على معلومات تخص إسرائيل والمنطقة. ويستضيف الطاقم بشكل منتظم متحدثين ومحللين رسميين إسرائيليين رفيعي المستوى، ويعمل كحلقة وصل تربط ما بين الصحافيين العاملين في إسرائيل وبين المفكرين الإسرائيليين، وذلك من أجل الوصول إلى مصدر موثوق به، ولتوفير مرجع للأسئلة حول إسرائيل. ويساعد TIP، من خلال توفير الحقائق والمعلومات ووسائل الإيضاح البصرية، على تقليص الانحياز والفجوات بين الحقيقة والدعاية حول إسرائيل. ولديه مكتب في القدس يستعين بعدد من الخبراء المختصين بالشرق الأوسط وصحافيين سابقين، ويستضيف مناسبات إعلامية، ويعقد مؤتمرات صحافية وجولات، ويوفر معلومات أساسية ومصادر لأكثر من ٤٠٠ صحافي يقيمون بصفة دائمة في إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

ولا ينحصر مسار تكريس سيطرة اليمين وهيمنته في إسرائيل فقط، حيث بيّن تقرير في صحيفة «هآرتس» (٢٥/ ٣/ ٢٠١١) أن هناك تواترًا في محاولات كبح التيارات النقدية بين صفوف الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة من خلال اتهامها باللاسامية.

هناك تواتر في محاولات كبح التيارات النقدية بين صفوف الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة من خلال اتهامها باللاسامية

وخلصنا إلى أن ذلك كله ناجم، من جهة أولى، عن الحالة التي آل إليها اليسار الصهيوني منذ العام ٢٠٠٠ وارتباطًا بما شهده. وقال أحد أقطاب هذا اليسار، وهو الرئيس السابق لحزب ميرتس حاييم أورون: إن وزير الدفاع إيهود باراك، الرئيس السابق لحزب العمل، هو الذي سدّد الضربة الأكبر لهذا اليسار منذ أن ثبّت في أذهان الرأي العام مقولة «لا يوجد شريك» (فلسطيني) في العام ٢٠٠٠. كما كشف النقاب عن أن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت أسرّ له بأن باراك هو من حال في أثناء ولايته دون دفع العملية السياسية الإسرائيلية- الفلسطينية قدمًا (من مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «هآرتس» عقب استقالته ونُشرت في ١٩/ ٣/ ٢٠١١). ووفقًا لتعبير محلل الشؤون الحزبية في صحيفة «هآرتس» يوسي فيرتر فإن مطاردة اليمين البرلماني لـ «اليسار» بمعناه الواسع تتسارع طردا بالتناسب مع ضعف اليسار.[٢]

ومن جهة أخرى فإنه ناجم أيضًا عن حالة المجتمع الإسرائيلي، حيث تشير آخر استطلاعات الرأي العام المعمقة إلى تفاقم الاستحواذ الديمغرافي، وإلى اتساع الفجوة بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي بهدي هذا المبدأ.

ونتيجة لهذه الوقائع شهد انتهاء العام ٢٠١٠ انطلاق جدل اتسع نطاقه خلال العام ٢٠١١ بشأن ما إذا كانت إسرائيل سائرة نحو الفاشية؟.

وانصب معظم هذا الجدل في مترتبات «الحراك» الذي يقوده حزب «يسرائيل بيتينو» اليميني المتطرّف بزعامة وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، وأساسًا ضد الفلسطينيين في إسرائيل وضد المنظمات اليسارية. ففي المقابلة المذكورة أعلاه قال أورون: إن ليبرمان يخيفه، مؤكدًا ما يلي: «إن ما أراه يخيفني، وما لا أراه يخيفني أكثر. ولا شك في أنه (ليبرمان) يقود خطوات غايتها الفشستة المخططة سلفًا».

تشير آخر استطلاعات الرأي العام المعمقة إلى تفاقم الاستحواذ الديمغرافي، وإلى اتساع الفجوة بين المبدأ الديمقراطي وبين السلوك العملي

وتجدر الإشارة إلى أن ليبرمان لا يعتبر زعيم اليهود الروس فحسب، وإنما يتطلع إلى أن يكون زعيمًا فريدًا من نوعه لليمين في إسرائيل كلها، فضلاً عن أنه يتغذى على قاعدة شعبية تتسع باضطراد.

وفي الفاتح من نيسان ٢٠١٢ تصادف ذكرى مرور ثلاثة أعوام على تأليف الحكومة الإسرائيلية الحالية (حكومة بنيامين نتنياهو الثانية) والتي اتسمت لدى تشكيلها بطابع

٢ - يوسي فيرتر: «حكومة إسرائيل الفعلية»، هآرتس، ١٥ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

يمينيّ سافر. وهذا الطابع تعزّز أكثر فأكثر، وخصوصًا في ضوء تصاعد الهجمة التي يؤججها حزب «يسرائيل بيتينو» اليميني المتطرّف على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وعلى الحريات الديمقراطية عامة، والتي تحظى بمزيد من تأييد سائر عناصر الحكومة.

هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية

كما أن طابع الحكومة اليميني تعزّز في إثر قيام باراك بتفكيك حزب العمل (المحسوب على «اليسار الصهيوني») والانشقاق عنه وإعلان إقامة كتلة مستقلة باسم «استقلال» (عتسماؤوت)، وفي ضوء اتهام مسؤولين كبار في العمل باراك بأنه «ليس نسخة ثانية عن الليكود وإنما نسخة طبق الأصل عن ليبرمان». وفيما بقيت «كتلة باراك» في الائتلاف فإن سائر أعضاء كتلة العمل استقالوا منه فور حدوث هذا الانشقاق.

كذلك فإن هذه الحكومة استمرت في تنفيذ مشاريع الاستيطان ولا سيما تلك المتعلقة بتهويد القدس المحتلة، وفي عرقلة استئناف المفاوضات السياسية مع السلطة الفلسطينية.

هذا الفصل سيتناول الوقائع الرئيسة لتعزّز طابع الحكومة اليميني وانعكاس ذلك على سياستها الداخلية، بقدر انعكاسه على السياسة الخارجية.

كما أنه سيعرض أبرز المستجدات التي شهدها العام ٢٠١١ والمرتبطة بالمشهد السياسي والحزبي الداخلي في إسرائيل.

جدول أعمال اليمين الإسرائيلي الجديد

من الملاحظ أن بعض الذين اقتبسنا أقوالهم أعلاه اختار أن يستعمل مصطلح «اليمين الإسرائيلي الجديد» بغية إقامة حدّ فاصل بينه وبين ما سمي بـ «اليمين العقلاني»، ولا سيما الذي يمثل عليه أشخاص في قيادة حزب الليكود الحاكم على غرار الوزيرين دان مريدور وبيني بيغن، ورئيس الكنيست رؤوفين ريفلين، ووزير الدفاع الأسبق موشيه آرنس، مؤكدًا في الوقت نفسه أن هذا اليمين الجديد هو الذي بات يقرر جدول الأعمال العام والخطاب السياسي في إسرائيل.

يتألف اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في كل من حزبي الليكود وكاديما، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو»، وحركة «إم ترتسو» وغيرهم

ويتألف هذا اليمين الجديد من تحالف كل من الأحزاب الحريدية (المتشددة دينيًا)، والأحزاب المتدينة، والمستوطنين، وأعضاء الكنيست المتطرفين في كل من حزبي الليكود وكاديما، والجماعات القومية المتطرفة المنضوية ضمن حزب «يسرائيل بيتينو»، وحركة «إم ترتسو» وغيرهم.

وهناك إجماع لدى هذا البعض على أن اليمين الجديد يتطلع على المدى البعيد إلى ترسيخ واقع غير ديمقراطي في إسرائيل، وأنه نجح حتى الآن في أن يصرف نظر الرأي العام عن مسائل مصيرية مثل عملية السلام، والخطر النووي الإيراني، وتطورات

http://www.opoosoft.com

ثورات «الربيع العربي»، والتصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي أن يجعل اهتمام هذا الرأي العام منصبًا على مسائل هامشية مثل حظر ذكر كلمة النكبة، ومحاربة نشاط المنظمات اليسارية التي تدافع عن حقوق الإنسان، ومنع رفع الآذان في المساجد، وتأجيج الهجوم على المحكمة العليا.

وعادة ما يجري إرفاق هذا التحليل بملاحظتين:

- **الأولى**، أن كثيرين من قادة اليمين الإسرائيلي الجديد هم أشخاص هاجروا إلى البلاد من دول الاتحاد السوفياتي السابق في تسعينيات القرن العشرين الفائت، وأن المتضرر الرئيس من ممارساتهم هو «اليمين العقلاني» الذي ما زال ملتزمًا «معادلة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»؛
- **الثانية**، أن رئيس الحكومة نتنياهو لا يقف في وجه هذا اليمين الجديد العنصري، وأنه في حال استمراره في اتخاذ هذا الموقف فإن هذا اليمين سيلحق ضررًا فادحًا به هو أيضًا، لأن سيطرته على جدول الأعمال العام والخطاب السياسي أدت حتى الآن إلى حدوث أزمة كبيرة بين إسرائيل وبين أصدقائها في العالم، وفي مقدمهم الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والجاليات اليهودية في أوروبا وأميركا الشمالية.[٣]

كثيرون من قادة اليمين الجديد هم ممن هاجروا إلى إسرائيل من دول الاتحاد السوفيتي السابق

ويؤكد المحلل السياسي في صحيفة «معاريف» شالوم يروشالمي أن هناك تقاسمًا للأدوار بين عدد من الشخصيات التي تؤدي دورًا كبيرًا على صعيد دفع تنفيذ خطة تغيير قواعد اللعبة بشكل كامل وتحويل إسرائيل إلى نوع من الدولة الديمقراطية اليهودية – الدينية المتعصبة، التي تعتمد على الطابع اليهودي أكثر مما تركز على الطابع الديمقراطي، وأن من يشترك في تنفيذ هذه الخطة هم كل من: وزير العدل يعقوب نئمان، ورئيس كتلة الليكود وكتل الائتلاف عضو الكنيست زئيف إلكين (ليكود)، ورئيس لجنة الكنيست عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست دافيد روتيم («يسرائيل بيتينو»)، بالإضافة إلى أعضاء الكنيست من الليكود: داني دانون وأوفير أكونيس وتسيبي حوتوفيلي. ويتزعم هؤلاء رئيس الحكومة الذي أخذ يتجه نحو هذا المسار الخطر المعادي للديمقراطية، لكننا نراه يغير أحيانًا تكتيكه ويتراجع إلى الوراء ليعاود هجومه من جديد. فعندما شعر أن موافقته على فكرة إخضاع المرشحين لمنصب قضاة في محكمة العدل العليا للمثول أمام لجان كنيست هي أمر مبالغ فيه تراجع عنها، وطلب من نئمان التخلي عن الفكرة. وهذا

٣ – شلومو كوهين: «اليمين الجديد في إسرائيل»، **يديعوت أحرونوت**، ٤ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

ما جرى أيضاً بالنسبة للقانون الذي يحظر على جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان الحصول على مساعدات مالية من الخارج الذي قرّر تجميده. وبرأي يروشالمي فإن إسرائيل «تسير في اتجاه نظام يبعدها عن الديمقراطية الغربية، ويحولها إلى دولة مختلفة حيث لن يكون هناك وجود لليسار العلماني ولا لحقوق الأقليات». [٤]

وفي سياق مقابلة صحافية مطوّلة أجراها يروشالمي مع عضو الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، رئيس لجنة الكنيست وأحد أكثر النشيطين في ميدان سن القوانين الرامية إلى تغيير أصول اللعبة الداخلية، حدّد هذا الأخير بملء الوضوح أن غاية هذه الحملة التشريعية تتمثل في إصابة ثلاثة أهداف على المستوى الإسرائيلي الداخلي.

وهذه الأهداف هي:

أولاً، المحكمة العليا التي وصفها ليفين بأنها «تيار يساري لنخبة ضئيلة من حي رحافيا الأشكنازي (في القدس الغربية) تتبنى جدول أعمال ما بعد صهيوني»؛

ثانيًا، وسائل الإعلام التي وصفها بأنها «تمارس حرية التشهير والتحقير»؛

ثالثًا، منظمات المجتمع المدني اليسارية وأساسًا منظمات حقوق الإنسان التي قال إنها «تلحق أضرارًا فادحة بالسيادة الإسرائيلية». [٥]

و قال المراسل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»: عشية انتهاء العام ٢٠١١ إن رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس لم يعد على استعداد لأن يلتزم الصمت إزاء موجة القوانين الأخيرة التي يحاول اليمين أن يسنها في الكنيست.

وفي حديث خاص أدلى به إلى الصحيفة قال بيريس: إن مشروع القانون الذي يسعى لتجفيف مصادر تمويل المنظمات اليسارية (منظمات حقوق الإنسان)، ومشروع القانون الذي ينص على منع رفع الآذان في المساجد عبر مكبرات الصوت، ومشروع تعديل قانون القذف والتشهير، تجعله يشعر بالخجل الشديد.

وأضاف أن مشاريع القوانين هذه تشوّه صورة إسرائيل، كما أن مشروع القانون الذي يقيّد عمل منظمات حقوق الإنسان سيؤدي إلى جعل النشاط المتعلق بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل متركزًا في الخارج، الأمر الذي من شأنه أن يضاعف الضغوط التي يمارسها العالم على إسرائيل، وأن يفاقم عزلتها في الساحة الدولية أكثر فأكثر. وأكد أن مشروع القانون الخاص بشأن منع استعمال مكبرات الصوت في المساجد سيثير في حال سنّه غضب المسلمين في العالم أجمع وغضب العالم العربي برمته على إسرائيل.

وأشار بيريس إلى أنه في الآونة الأخيرة يتلقى رسائل من زعماء ومعارف كثيرين له

---

٤ – شالوم يروشالمي: «عملية ثأر»، **معاريف**، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١.
٥– شالوم يروشالمي: «عضو الكنيست ياريف ليفين: لن تكموا فمي»، **معاريف**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

في العالم يعربون فيها عن قلقهم البالغ من موجة القوانين الأخيرة هذه، ويؤكدون أنها تلحق ضررًا فادحًا بالديمقراطية التي يجب أن تكون مستندة إلى قدر كبير من التسامح. لكنه ادعى أن رئيس الحكومة يدرك هذا الأمر جيدًا، وهو يبذل جهودًا لمنع سن بعض هذا القوانين لاعتقاده بأنها لا تساهم في تعزيز الديمقراطية الإسرائيلية.

كما كشف بيريس، في أثناء حديثه، أنه بادر إلى الاتصال هاتفيًا بالمستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين وأعرب عن تأييده موقفه المعارض سن قوانين تقيّد حرية التعبير عن الرأي[٦].

وأشار المحلل السياسي غدعون ليفي[٧] إلى أن الهجوم المتعدد الأذرع الأهوج الذي يشنه اليمين الجديد موجه ضد كل من النساء والعرب واليساريين والعمال الأجانب والجمعيات والصحافة وجهاز القضاء، وكذلك ضد كل من يقف في طريق الثورة الثقافية التي يُراد إحداثها، وحذّر من أن كل شيء يوشك أن يتغيّر، بدءًا بالموسيقى التي يتم الاستماع إليها وانتهاء ببرامج التلفاز التي تتم مشاهدتها، مرورًا بالحافلة التي يجري السفر فيها والجنازة التي يشترك الناس فيها. وهذا في موازاة تغيّر الجيش الإسرائيلي، والتحولات الطارئة على جهاز المحاكم، وتعرّض مكانة المرأة إلى الرجم بالحجارة، ودفع العرب إلى ما وراء الجدار ومهاجري العمل إلى معسكرات الاعتقال. وبكلمات أخرى فإن إسرائيل تنطوي بين أسلاك شائكة وأسوار كما لو أنها تقول ليذهب العالم كله إلى الجحيم[٨].

أشار بيريس إلى أنه يتلقى في الآونة الأخيرة رسائل من زعماء ومعارف كثيرين له في العالم يعربون فيها عن قلقهم البالغ من موجة القوانين الأخيرة هذه، ويؤكدون أنها تلحق ضررًا فادحًا بالديمقراطية

وبرأي ليفي فإن ثمة أيادي كثيرة تقف وراء هذه الثورة الثقافية، لكن لدى جميعها قاسم مشترك واحد هو الطموح إلى إسرائيل أخرى، غير غربية وغير منفتحة وغير حرة وغير علمانية. وهذه الأيدي هي: اليد القومية التي تسن القوانين المعادية للديمقراطية

---

٦ – إيتمار أيخنر: «شمعون بيريس: موجة القوانين الأخيرة في الكنيست مخجلة»، **يديعوت أحرونوت**، ١٣ كانون الأول ٢٠١١.

٧ – غدعون ليفي: «حرب ثقافية في إسرائيل»، **هآرتس**، ١١ كانون الأول ٢٠١١.

٨ – يشير الكاتب هنا إلى مصادقة الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في ١١/ ١٢/ ٢٠١١ على خطة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الرامية إلى كبح موجات المتسللين غير الشرعيين من إفريقيا الذين يبحثون عن عمل، والتي ستشترك جميع الوزارات والدوائر الحكومية في تمويل ميزانيتها البالغة ٦٣٠ مليون شيكل، من خلال تقليص ٢ بالمئة من ميزانية كل وزارة. وتشدّد الخطة على تعزيز الخطوات التطبيقية، وعلى زيادة الغرامات المفروضة على أولئك الذين يشغّلون المتسللين. ووفقاً لمشروع القانون الذي طرح على الكنيست للمصادقة عليه سيكون في الإمكان فرض غرامات على شركات تشغّل المتسللين تصل إلى ٧٥ ألف شيكل، وفي حالات معينة يتم إغلاق هذه الشركات والمؤسسات. وفضلاً عن ذلك سيتم تغيير نص القانون المعمول به بحيث يكون في الإمكان إطالة مدة اعتقال المتسللين من ٦٠ يوماً إلى ٣ أعوام. وقال رئيس الحكومة بعد المصادقة على الخطة: «إذا استلزم الأمر سنغلق شركات، وذلك كي لا يتم القضاء على المشروع المسمّى دولة إسرائيل. إنني أشكر الوزراء على دعمهم المالي الذي سيتيح إمكان وقف هذه الظاهرة الخطرة التي تهدد الاقتصاد والمجتمع وأمن السكان في إسرائيل». وأوضح نتنياهو أن الخطة تتضمن مسألتين: الأولى، استكمال أعمال إنشاء الجدار الأمني على طول منطقة الحدود مع مصر في المقطع الأصعب من ناحية تضاريسه الأرضية والواقع في محيط مدينة إيلات الجنوبية من خلال رصد ميزانية أخرى لهذا الغرض سعياً لإنجاز المشروع كله في غضون أقل من عام، وتبلغ هذه الميزانية ٦٣٠ مليون شيكل؛ الثانية، إقامة منشآت اعتقال للمتسللين غير الشرعيين الذين سيتم فصلهم من أماكن عملهم أو عدم تشغيلهم أصلاً إلى حين إخراجهم من البلد (يديعوت أحرونوت، ١٢ كانون الأول ٢٠١١).

http://www.opoosoft.com

والفاشية الجديدة، واليد الحريدية التي تقوّض حرية الفرد ومساواة المرأة، واليد العنصرية التي تعمل على مجابهة غير اليهود، واليد الاستيطانية التي تعزّز قبضتها على ما يحدث داخل إسرائيل أيضًا، ويد خامسة تعبث بأجهزة التربية والثقافة والفنون.

أمّا البروفسور زئيف شتيرنهيل (الجامعة العبرية في القدس) فيؤكد أن هذا اليمين يعمل بذراعين: الذراع العنيفة (الصلبة)، وهي الذراع الاستيطانية، التي تحظى بحكم ذاتي إقليمي، وهي مزودة بالسلاح وتفرض سطوتها على الجيش والشرطة، والذراع المحترمة (الناعمة) التي تقوم بالعمل في الكنيست. وفي قراءته فإن العنف الفظ المعربد في المناطق الفلسطينية في كل يوم، والذي ينزلق أيضًا إلى الشارع الإسرائيلي، هو أقل خطرًا من نواح كثيرة من العمل البرلماني الهادئ والدؤوب الذي يفرغ بالتدريج الديمقراطية الإسرائيلية من مضمونها. ويضيف: إن تحويل غير اليهود إلى مواطنين ذوي مكانة أدنى هو الهدف الذي يتوق إليه أغلب اليمين الإسرائيلي، وباسم هذا التيار يعمل وزيرا العدل والخارجية في إسرائيل، بدعم من جانب كل القيادة البرلمانية لليمين، عدا رئيس الكنيست. ويشدّد على أنه إذا منحت الدولة أفضلية قيمية لليهود، وهي أفضلية ستتدحرج بالضرورة إلى أفضلية سياسية، إن لم تكن اجتماعية واقتصادية، فإنها تكفّ عن أن تكون دولة ديمقراطية.[٩]

«آري شافيط» لم تكن صورتنا يومًا بالبشاعة التي هي عليها اليوم

كما ينوّه في سياق آخر بأن اليمين الإسرائيلي، العلماني والديني على حدّ سواء، يتحدّى الآن المفهوم الجوهري للديمقراطية الليبرالية، ويشمئز من مبادئها ويحتقر قواعد اللعبة فيها. وجوهر الثورة الدستورية لليمين هو ضمان التفوّق المطلق للهوية الإثنية والدينية للقبيلة، ولذا فإن الدولة لا تعتبر وسيلة لضمان مصلحة كل مواطنيها، وإنما إطار يسمح بممارسة تفوق اليهود على غير اليهود. ويشدّد على أنه لا يجوز الخطأ في نوايا اليمين، ذلك بأن خطورة التشريعات المعادية للديمقراطية الحالية تنبع من واقع أنها مدرجة في نطاق مفهوم كلي، وتخدم هدفًا واضحًا، وهي ليست سوى مرحلة أولى في المعركة الكبرى لتغيير طابع المجتمع والدولة في إسرائيل.

ولخّص المحلل السياسي آري شافيط حصيلة ما حدث خلال العام ٢٠١١ على النحو التالي: «لم تكن صورتنا يومًا بالبشاعة التي هي عليها اليوم، إذ يريد رئيس الحكومة إسكات آذان المساجد، وإغلاق القناة العاشرة (في التلفزيون الإسرائيلي)، في الوقت الذي يعبر فيه وزير الخارجية عن دعمه للديكتاتور الروسي (فلاديمير بوتين) الذي زوّر نتائج الانتخابات العامة في بلده، ولا يفعل وزير الدفاع شيئًا لوقف اعتداءات

٩ – زئيف شتيرنهيل: «اليمين سيقضي على الديمقراطية»، هآرتس، ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

المستوطنين على الفلسطينيين والإساءة إلى الجنديات. وفي هذه الأيام، يحاول وزير العدل تحويل محكمة العدل العليا إلى فرع تابع له، ويسعى المستشار القانوني للحكومة لمنع وسائل الإعلام من التحقيق بشأن الشخصيات العامة، ويبعد نائب وزير الصحة النساء عن المناسبات الرسمية، ويقوم رئيس كتل الائتلاف بزعزعة المجتمع المدني وإلغائه. أمّا المتدينون المتشددون فيعزلون النساء ويتسلطون على العلمانيين ويبصقون على رجال الدين المسيحيين. ويقوم مخربون يهود بإحراق أماكن الصلاة التابعة للمسلمين، ويقتحمون معسكرات للجيش ويهاجمون الجنود. لقد حلت محل إسرائيل المتحضرة إسرائيل أخرى ظلامية. ومع أن تاريخنا شهد لحظات مظلمة، مثل مجزرة كفر قاسم، ومجزرة صبرا وشاتيلا، ومذبحة غولدشتاين، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائي، إلا إننا لم نشهد يومًا مثل هذه الحملة الواسعة النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر». [١٠]

وأشارت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي خاص إلى أنه حتى أكثر المؤيدين لإسرائيل بدأوا يعربون في الآونة الأخيرة عن يأسهم حيالها، وعن رغبتهم في أن يضعوا مسافة بينهم وبينها، رافضين ما يعتبرونه تخلياً إسرائيليًا عن «القيم المشتركة»، وتطرفها القومي والديني وإسكاتها للانتقادات. كما أشارت إلى أن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون عبّرت عن قلقها الشديد من موجة القوانين المعادية للديمقراطية، وفي إثر ذلك جمد رئيس الحكومة مناقشة قانون تقييد نشاط منظمات حقوق الإنسان، لكنه لم يغير الخط العام لحكومته الذي بقي على ما هو عليه. وأكدت أن ما تحتاج إسرائيل إليه اليوم هو زعامة قادرة على إنقاذها من العزلة وعلى تقريبها من المجتمع الدولي. [١١]

في المقابل اعتبرت عضو الكنيست تسيبي حوتوفيلي (ليكود) أن تحذير الصحافيين في إسرائيل من تعرض الديمقراطية لهجوم على أسسها، هو مسألة فيها أكثر من وجهة نظر، فإذا كانت الديمقراطية هي سلطة الشعب، فإننا نشهد أطرافًا كثيرة تبذل كل ما في وسعها، وتخوض حملة منسقة جيدًا، ضد ممارسة الشعب سلطته. [١٢]

---

١٠ – آري شافيط: «لم تكن صورتنا يومًا بالبشاعة التي هي عليها اليوم»، **هآرتس**، ١٥ كانون الأول ٢٠١١.
١١ – **هآرتس**، ٩ كانون الأول ٢٠١١.
١٢ – تسيبي حوتوفيلي: «الكنيست هو أيضًا مصدر التشريعات»، **يسرائيل هيوم**، ٥ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

قانون منع المقاطعة والهجوم على مناهضي الاستيطان

أقر الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١١ تموز ٢٠١١ قانون منع المقاطعة الذي يتيح إمكان تقديم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات في المناطق المحتلة إلى المحاكمة. وأيد القانون ٤٧ عضو كنيست وعارضه ٣٨ عضوًا. وغاب رئيس الحكومة عن جلسة التصويت على القانون، كما غاب عنها عدة وزراء في مقدمهم وزيرا الخارجية والدفاع. وأعلنت كتلة «عتسماؤوت» الشريكة في الائتلاف الحكومي أنها تعارض القانون، وصوّت أعضاؤها ضده مع أعضاء كتل كاديما والعمل وميرتس والأحزاب العربية. وأعلنت ٤ منظمات لحقوق الإنسان هي «ائتلاف النساء من أجل السلام» و «أطباء من أجل حقوق الإنسان» و «اللجنة الشعبية لمناهضة التعذيب» و«عدالة» أنها ستقدّم استئنافًا ضد القانون إلى المحكمة الإسرائيلية العليا نظرًا إلى ما ينطوي عليه من انتهاك لحرية التعبير عن الرأي ومن قمع للجدل العام بشأن الاحتلال. ودعت إدارة منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» إلى إعلان العصيان المدني ضده بسبب انتهاكه الفظّ لحقوق الإنسان الأساسية. وأعلن حزب كاديما أن هذا القانون يلحق ضررًا فادحًا بإسرائيل وأن تهرّب رئيس الحكومة من التصويت عليه لا يعفيه من المسؤولية عن هذا الضرر، مؤكدًا أن نتنياهو تجاوز كل الخطوط الحمر للغباء السياسي وانعدام المسؤولية الوطنية. أما عضو الكنيست زئيف إلكين، رئيس كتلة الليكود وكتل الائتلاف في الكنيست، والذي بادر إلى سنّ هذا القانون، فقال إن الهدف منه هو «حماية سكان إسرائيل من أي عقوبات تُفرض عليهم». وكان المستشار القانوني للكنيست المحامي إيال يانون سبق أن أكد أن عدة بنود في هذا القانون تعتبر إشكالية من الناحية الدستورية وذلك لأنها تمس جوهر حرية التعبير السياسي في إسرائيل، لكنه أعلن في الوقت نفسه أن القانون بالإمكان الدفاع عنه أمام المحكمة العليا.[١٣]

أقر الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة يوم ١١ تموز ٢٠١١ قانون منع المقاطعة الذي يتيح إمكان تقديم كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو المستوطنات في المناطق المحتلة إلى المحاكمة

وبعد يومين من سنّ هذا القانون شنّ رئيس الحكومة، في جلسة خاصة عقدتها الهيئة العامة للكنيست بناء على طلب تقدّم به ٤٠ عضو كنيست وخصصت لمناقشة موضوع «فشل حكومة نتنياهو في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، هجومًا حادًا على أعضاء الكنيست من المعارضة الذين صوتوا ضد القانون، مؤكدًا أن أعضاء كنيست من كاديما كانوا أول من بادر إلى هذا القانون في صيغته الأصلية، وأكثر من عمل على تسريع إقراره، لكنهم عدلوا عن تأييده بسبب الضغوط الشديدة التي مورست عليهم.

١٣ – معاريف، ١٢ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

وأضاف أنه هو الذي صادق على إقرار هذا القانون على الرغم من أنه لم يشترك في جلسة إقراره في القراءتين الثانية والثالثة، وأنه ما كان ليُقرّ في الكنيست لولا مصادقته هذه، مشددًا على أن الهدف الأساس منه هو حماية سكان إسرائيل من حملة المقاطعة المفروضة عليهم إلى جانب «توفير حماية لإخواننا في مستوطنات معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل (في الضفة الغربية) والذين نرى أن أي تعرّض لهم يعتبر خطوة غير شرعية». وتكلمت في الجلسة نفسها زعيمة المعارضة عضو الكنيست تسيبي ليفني (رئيسة كاديما) فقالت: إن رئيس الحكومة يجرّ إسرائيل نحو الهاوية، وإن قانون منع المقاطعة سيلحق أضرارًا كبيرة بإسرائيل لأنه سيؤجج حملة المقاطعة إزاء الدولة كلها لا إزاء المستوطنات فقط.[١٤]

أصدرت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون بيانًا أكدت فيه أن الاتحاد قلق من أن يؤثر قانون منع المقاطعة على حرية التعبير لدى مواطني إسرائيل، وعلى حرية عمل المنظمات المدنية التي تتبنى مواقف سياسية مغايرة لمواقف الحكومة

وذكرت صحيفة «معاريف» (١٤/ ٧/ ٢٠١١) أن وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاترين أشتون أصدرت بيانًا أكدت فيه أن الاتحاد قلق من أن يؤثر قانون منع المقاطعة على حرية التعبير لدى مواطني إسرائيل، وعلى حرية عمل المنظمات المدنية التي تتبنى مواقف سياسية مغايرة لمواقف الحكومة. وأضافت الصحيفة أن السفير البريطاني في إسرائيل ماتيو غولد انتقد، في حديث خاص أدلى به إليها، هذا القانون مؤكدًا أنه يلحق ضررًا كبيرًا بحرية التعبير عن الرأي.

وقالت صحيفة «هآرتس» (١٤/ ٧/ ٢٠١١) إن ٣٢ أستاذا جامعيًا إسرائيليًا في مجال القانون وقعوا عريضة موجهة إلى المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أكدوا فيها أن قانون منع المقاطعة غير دستوري، لأنه يلحق ضررًا قاتلاً بحرية التعبير السياسي وحق الاحتجاج في إسرائيل.

قانون القذف والتشهير والهجوم على وسائل الإعلام

أقر الكنيست بالقراءة الأولى يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ تعديلاً جديدًا لقانون القذف والتشهير ينص على تخويل المحاكم صلاحية فرض غرامة مالية بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل على وسائل إعلام متهمة بمخالفة هذا القانون وذلك من دون إثبات حدوث ضرر للشخص أو الجهة التي تم انتقادها في تقرير أو مقال أو تحقيق صحافي

أقر الكنيست بالقراءة الأولى يوم ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ تعديلاً جديدًا لقانون القذف والتشهير ينص على تخويل المحاكم صلاحية فرض غرامة مالية بقيمة ٣٠٠ ألف شيكل على وسائل إعلام متهمة بمخالفة هذا القانون وذلك من دون إثبات حدوث ضرر للشخص أو الجهة التي تم انتقادها في تقرير أو مقال أو تحقيق صحافي، بينما ينص القانون المعمول به حاليا على فرض غرامة بقيمة ٥٠ ألف شيكل كحد أقصى. وحضر نتنياهو جلسة الهيئة العامة للكنيست خصيصا من أجل التصويت لصالح تعديل القانون.

وصوت رئيس الكنيست ريفلين ضد تعديل القانون. وأعلن أنه لن يسمح بطرح هذا القانون وقانون آخر يثير جدلا ويتعلق بتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة، لضمان وصول قضاة يمينيين إلى المحكمة العليا، بشكل سريع من خلال المصادقة عليهما بالقراءتين الثانية والثالثة.

١٤ - يديعوت أحرونوت، ١٤ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

كذلك عبرت رئيسة حزب كاديما والمعارضة الإسرائيلية عن معارضتها لتعديل القانون. وقالت لإذاعة الجيش الإسرائيلي: إن هذا التعديل يضعف الإعلام، علما أن زميلها في كاديما، عضو الكنيست مئير شيطريت، هو أحد المبادرين إليه. واعتبرت أن هذا التعديل «لا يمثل صراعا بين اليمين واليسار» وأن الكفاح ضده هو «كفاح ضد متطرفين يطلق نتنياهو أيديهم لترهيب وسائل الإعلام والجهاز القضائي».

وتبين أن تعديل قانون القذف والتشهير يثير خلافات داخل حزب الليكود الحاكم، فقد وصفته عضو الكنيست حوتوفيلي بأنه «شرس» فيما وصف زميلها عضو الكنيست دانون معارضي التعديل بـ «عملاء اليسار». وأعلن مبادر آخر لطرح القانون عضو الكنيست ياريف ليفين، من الليكود، أنه سيجري تغييرات على القانون بحيث لا يشمل عقوبات ضد مستخدمي الشبكات الاجتماعية على الانترنت.

تعديل قانون القذف والتشهير يثير خلافات داخل حزب الليكود

وقالت رئيس «مجلس الصحافة» القاضية المتقاعدة من المحكمة العليا داليا دورنر للإذاعة الإسرائيلية العامة: إن التعديل على قانون القذف والتشهير «خطر ويمس حرية الصحافة، وسيجعل الصحافيين يرتدعون عن إجراء تحقيقات وتغطية أنشطة هيئات وشخصيات قوية بشكل حر». وحذرت من أن «النظام الديمقراطي لا يعني حكم الأكثرية فقط وإنما حماية الأقلية أيضا، والحفاظ على جهاز قضائي مستقل وصحافة حرة». وخاطبت دورنر أعضاء الكنيست من أحزاب اليمين قائلة: «لا يمكنكم فعل كل شيء، وثمة حقوق للأقلية في النظام الديمقراطي».[١٥]

وقد بادر إلى اقتراح هذا التعديل عضو الكنيست مئير شِيطريت من كاديما، وسرعان ما انضم إليه عدد آخر من أعضاء الكنيست من حزبه ومن أحزاب أخرى. ويبدو أن كل عضو كنيست من هؤلاء لديه حساب شخصي مفتوح مع صحافي أو مع وسيلة إعلام ويسعى من خلال ذلك للانتقام. ووفقًا للتعديل الجديد المقترح، فإن حجم الغرامة المالية التي ستفرض على من يُدان بارتكاب أي مخالفة لهذا القانون من الممكن أن يزداد بـ ٦ أضعاف. ومعروف أن هذا التعديل يُطرح في الكنيست في فترة تواجه فيها وسائل الإعلام الإسرائيلية مشكلات اقتصادية صعبة للغاية. وبناء على ذلك فإن إقراره من شأنه أن يدفع أصحاب وسائل الإعلام من ضمن أمور أخرى إلى إلغاء البند الخاص في اتفاقيات العمل مع الصحافيين والذي ينص على تمويل الدفاع عنهم أمام القانون. وفي حال الإقدام على خطوة كهذه من المتوقع ألا يسمح أي صحافي لنفسه بالمجازفة وإجراء تحقيقات مع مسؤولين في المجالين السياسي والاقتصادي. ويدعي

١٥ – **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

بعض أعضاء الكنيست أن الهدف من التعديل الجديد لقانون القذف والتشهير هو توفير حماية للمواطن العادي، لكن من الواضح أن هذا البعض يسعى أساسًا للحصول على حصانة له، من دون أن يكترث إلى حقيقة أن هذا التعديل سيسدّد في حال إقراره ضربة قاتلة إلى حرية وسائل الإعلام في إسرائيل». [١٦]

من ناحية أخرى، وبمبادرة من كبار العاملين في وسائل الإعلام الإسرائيلية عقد في تل أبيب «المؤتمر الطارئ من أجل حرية وسائل الإعلام في إسرائيل»، باشتراك مئات الصحافيين والمعلقين والمراسلين وكتاب الأعمدة الصحافية. وتكلم فيه عدد من رؤساء تحرير الصحف ومقدمي البرامج السياسية في قنوات التلفزة والإذاعات الإسرائيلية. وجاء عقد هذا المؤتمر عقب موجة فصل تعسفية من العمل بحق عدد من العاملين في وسائل الإعلام، وخطر إغلاق قناة التلفزة العاشرة ووسائل إعلام أخرى بحجة تراكم الديون عليها. كذلك احتجاجاً على تقديم اقتراح تعديل قانون إلى الكنيست ينص على مضاعفة الغرامة المالية على الصحف في حال مخالفتها قانون القذف والتشهير. وقال المبادرون إلى عقد المؤتمر إنهم سيصعدون المعركة دفاعاً عن حرية وسائل الإعلام في حال استمرار الحملة عليها وعلى الصحافيين.

«نتنياهو يسعى لقص أجنحة وسائل الاعلام»

من ناحيته تطرّق نتنياهو، في سياق الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست يوم ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ تلبية لطلب وقعه ٤٠ عضو كنيست من المعارضة ودعوا فيه إلى مناقشة فشل الحكومة الإسرائيلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى تعديل القانون هذا ملمحًا إلى أن الهدف منه هو زيادة «التمثيل اللائق» للحكومة واليمين في وسائل الإعلام. [١٧]

وكتبت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، سيما كدمون، أن نتنياهو يسعى لقصّ أجنحة وسائل الإعلام. وأنه من أجل تجفيف مصادر تمويل الجمعيات اليسارية سمح لزملائه الشبان في الليكود بأن ينفلتوا، ومن أجل إجراء تقليص في استقلالية الجهاز القضائي أناب وزير العدل نئمان، لكنه ينظر إلى معالجة أمر وسائل الإعلام على أنه مشروعه الخاص.

ورأت كدمون أن «نتنياهو يحاول في ولايته الحالية تنفيذ ما فشل به في ولايته السابقة وهو تغيير النخب. ولن يبقى حكم الجهات غير الحكومية بعد الآن مثلما كان الوضع عليه في العام ١٩٩٦ (في بداية ولاية نتنياهو السابقة) وإنما سيتم إقصاء النخب عن دائرة التأثير».

١٦ – **يديعوت أحرونوت**، ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١.
١٧ – موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية على شبكة الانترنت.

http://www.opoosoft.com

وأضافت أن نتنياهو (شأنه شأن وزير الدفاع باراك، وشيطريت، وعضو الكنيست عن كاديما داليا إيتسيك) يعتبر نفسه ضحية وسائل الإعلام، ولفتت إلى أن نتنياهو قدم عددا من دعاوى القذف والتشهير ضد وسائل إعلام إسرائيلية، لكنها تشير هنا إلى اتهامات موجهة إليه بأنه يسعى إلى تعديل قانون القذف والتشهير من أجل ردع وسائل الإعلام من إجراء تحقيقات صحافية وكشف شبهات ضده بارتكاب مخالفات فساد. وأضافت أن «الأمر المؤكد هو أن نتنياهو يؤيد القانون بحماسة. ولم يكن من قبيل المصادفة أنه وباراك حضرا في منتصف الليل إلى الهيئة العامة للكنيست للتصويت على القانون».[١٨]

تجدر الإشارة إلى أن ديوان رئيس الحكومة أحكم خلال العام ٢٠١١ قبضته على مصلحة البث المسؤولة عن الإذاعة العامة وقناة التلفزة الأولى، وعين شخصين مقربين من نتنياهو في منصب المدير العام لهذه المصلحة (يوني بن مناحيم)، وفي منصب مدير الإذاعة العامة (ميكي ميرو)، بعد أن كان في وقت سابق عيّن الناطق الأسبق بلسانه أمير غيلات رئيسًا لهذه المصلحة، وذلك كي تبقى هذه المصلحة في وضعية تبعية مطلقة له.[١٩]

وفي ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١ أصدرت المحكمة المركزية في تل أبيب حكمًا بالسجن الفعلي لمدة أربعة أعوام ونصف العام وبالسجن مع وقف التنفيذ لمدة عام ونصف العام، على صحافية إسرائيلية شابة تدعى عنات كام، بسبب قيامها عندما كانت مجندة في الجيش الإسرائيلي قبل عدة أعوام، بتسريب وثائق عسكرية سرية من مكتب قائد المنطقة العسكرية الإسرائيلية الوسطى السابق، الجنرال يائير نافيه، إلى مراسل صحيفة «هآرتس» أوري بلاو. وقد نشر هذا الأخير، بالاستناد إلى هذه الوثائق العسكرية، عدة تقارير في صحيفته كان أبرزها التقرير الذي ظهر في ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨ حول قيام رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، غابي أشكنازي، ونافيه بمنح «ضوء أخضر» للجنود من أجل قتل نشيطين فلسطينيين حتى لو كانت هناك إمكانية لاعتقالهم، خلافًا لقرار صادر في هذا الشأن عن المحكمة الإسرائيلية العليا. ورفضت المحكمة العليا استئنافًا تقدمت به كام ضد قرار الحكم، ما أدى إلى زجها في السجن في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١. وقد اعتبر كثيرون من الصحافيين قرار الحكم هذا بمثابة طعنة نجلاء غير مسبوقة إلى الصحافة المحققة تهدف إلى كم فمها.[٢٠]

صدر في تشرين الأول ٢٠١١ حكم بسجن صحافية إسرائيلية شابة بسبب قيامها بتسريب وثائق عسكرية

وكانت صحيفة «هآرتس» فور الكشف عن هذه القضية قد أنشأت مقالاً افتتاحيًا في ٩ نيسان ٢٠١٠ قالت فيه: إن فحوى هذه «القضية الأمنية»، في الظاهر، هو تسريب

١٨ - **يديعوت أحرونوت**، ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١١.
١٩ - أوفير بار- زوهر: «جدول أعمال جديد في مصلحة البث»، **هآرتس**، ٢ كانون الأول ٢٠١١.
٢٠ - ديمي رايدر: «سجن عنات كام: ضربة قاتلة للصحافة المحققة»، موقع ماكو الإلكتروني، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

وثائق «سرية للغاية» إلى مراسل صحيفة «هآرتس» أوري بلاو، والذي اعتبر بمثابة جريمة خطرة، إلا إن الجريمة الخطرة فعلاً تطال المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عامة وقيادة المنطقة العسكرية الوسطى خاصة، ذلك بأنهما تغاضتا وفقًا لما تبين من هذه الوثائق عن تعليمات صادرة عن المحكمة الإسرائيلية، وصادقتا على عمليات اغتيال ناشطين فلسطينيين مطلوبين عندما كان هناك إمكان لاعتقالهم، وبذا فإنهما منحتا إذنًا مسبقًا بارتكاب جرائم قتل أناس أبرياء في إطار عمليات تصفية المطلوبين.

وأضافت: إن الجريمة الخطرة، التي ارتكبتها المؤسسة الأمنية وقيادة الجيش في إسرائيل، هي القضية الحقيقية التي يجب إجراء تحقيق بشأنها. وأبطال هذه الجريمة هم قادة عسكريون إسرائيليون رفيعو المستوى قاموا بركل تعليمات المحكمة الإسرائيلية العليا، لا الصحافي بلاو. من ناحية أخرى، لا بُدّ من الإشارة إلى أن التقارير الصحافية كلها، التي نُشرت في صحيفة «هآرتس» استنادًا إلى تلك الوثائق، تمّ إرسالها إلى الرقابة العسكرية الإسرائيلية، وقامت هذه بإجازة نشرها.

قدّم أعضاء الكنيست آفي ديختر (كاديما) وزئيف إلكين (ليكود) ودافيد روتيم («يسرائيل بيتينو») يوم ٣ آب ٢٠١١ مشروع قانون أساس إلى الكنيست ينص على تغيير تعريف إسرائيل من «دولة يهودية ديمقراطية» إلى «دولة قومية للشعب اليهودي».

«مشروع قانون ديختر» والهجوم على الطابع الديمقراطي للدولة والمجتمع

قدّم أعضاء الكنيست آفي ديختر (كاديما) وزئيف إلكين (ليكود) ودافيد روتيم («يسرائيل بيتينو») يوم ٣ آب ٢٠١١ مشروع قانون أساس إلى الكنيست ينص على تغيير تعريف إسرائيل من «دولة يهودية ديمقراطية» إلى «دولة قومية للشعب اليهودي».

كما ينص مشروع القانون الجديد على ما يلي: اعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في إسرائيل؛ اعتماد القانون العبري كمرجعية في كل ما يتعلق بسنّ القوانين وقرارات المحاكم؛ أن تأخذ الدولة على عاتقها جمع الشتات اليهودي وتعزيز الاستيطان في أنحائها كافة وأن توفر الأموال اللازمة لذلك.

ينص مشروع ديختر على اعتبار اللغة العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في إسرائيل؛ اعتماد القانون العبري كمرجعية في كل ما يتعلق بسنّ القوانين وقرارات المحاكم؛ أن تأخذ الدولة على عاتقها جمع الشتات اليهودي وتعزيز الاستيطان في أنحائها كافة وأن توفر الأموال اللازمة لذلك

وذكرت صحيفة «هآرتس» (٤/ ٨/ ٢٠١١) أن ٤٠ عضو كنيست من أحزاب الائتلاف (الليكود ويسرائيل بيتينو وعتسماؤوت)، ومن أحزاب المعارضة (كاديما والعمل والاتحاد الوطني)، انضموا إلى مشروع القانون فور تقديمه. وقدّرت مصادر مطلعة في الكنيست أن مشروع القانون الجديد سيحظى بأغلبية كبيرة لدى مناقشته في الدورة الشتوية التي بدأت في تشرين الأول.

وأبدى المستشار القانوني للكنيست إيال يانون تحفظه إزاء مشروع القانون هذا، وقال في سياق محاضرة ألقاها في كلية الحقوق في جامعة حيفا إنه يندرج في إطار موجة عامة يشهدها الكنيست لسلسلة من مشاريع القوانين التي تسحب إسرائيل من

http://www.opoosoft.com

طابعها الديمقراطي إلى الطابع اليهودي، وإن جزءًا كبيرًا من هذه القوانين أقر طرحه على جدول الأعمال من دون التنسيق مع هيئة الاستشارة القانونية في الكنيست، ولهذا لم ترافقه وجهة نظر قانونية.

ومع بدء عضويته في هيئة رئاسة الكنيست، في مطلع الدورة الشتوية، بعث النائب محمد بركة، بصفته نائبا لرئيس الكنيست، برسالة إلى رئيس الكنيست ريفلين مطالبًا بإعادة البحث في القانون في هيئة الرئاسة، محذرا من خطورة بنوده. وقال بركة: إن إدراج هذا القانون على جدول أعمال الكنيست فيه خلل كبير، كونه يتناقض مع تعريف إسرائيل «دولة ديمقراطية»، وأن ربط النظام الديمقراطي بالهوية اليهودية يلغي فورا الصفة الرسمية عن اللغة العربية، وعليه يجب على رئاسة الكنيست أن تعيد النظر بقرارها، وسحب القانون من على طاولة الكنيست إلى حين إعادة البحث في رئاسة الكنيست. ورد رئيس الكنيست على بركة برسالة أعلن فيها تحفظه من مشروع القانون المطروح، إلا أنه ادعى أنه ليس في صيغة القانون ما يمنع طرحه على جدول أعمال الكنيست. في المقابل، فإن رئيسة حزب كاديما ليفني جاهرت بموقفها الرافض للقانون، في حين أنها في السابق اكتفت بالإعراب عنه في دوائر مغلقة، لكن موقفها جاء في الوقت الذي قامت فيه أغلبية ساحقة من نواب حزبها بالتوقيع على مشروع القانون، ومن بينهم منافساها على رئاسة الحزب شاؤول موفاز، وآفي ديختر.[٢١]

وأنشأت صحيفة «هآرتس» مقالاً افتتاحيًا (١٣/ ١١/ ٢٠١١) انتقدت فيه طرح القانون. ومما جاء فيه: ربما تتوافق صيغة مشروع القانون مع المقاييس التي تسمح بطرح قوانين على جدول أعمال الكنيست، إلا إن هذه الصيغة حبلى بالأخطار، وإذا ما تمت المصادقة على مشروع القانون فإنه سيكون نقطة حاسمة للديمقراطية في إسرائيل، وقد يهدم السدّ الفاصل بين مبادئ النظام الديمقراطي وبين منح أفضلية لشرائح تنتمي إلى الأغلبية اليهودية في إسرائيل، ويزيد من حالة عدم الثقة بين المواطنين العرب والدولة. وأضافت أن القانون يواجه معارضة بين أعضاء كنيست وحتى بين الوزراء، لكن المعارضة الكلامية ليست كافية، وعلى النواب والوزراء المعارضين أن يبذلوا جهدا خارجا عن المألوف من أجل إسقاطه، كما أن هذا القانون سيكون اختبارا مهما لتسيبي ليفني وللهيئة التشريعية ككل.

وقال البروفسور يديديا شتيرن، نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وأستاذ الحقوق في جامعة بار إيلان، إنه يرى في مشروع قانون الأساس المقترح خطرا كبيرا،

---

٢١ - **المشهد الإسرائيلي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

وإن قراءة نص مشروع القانون تبين أن القائمين على صياغته يعتقدون بأن ضمان الطابع اليهودي للدولة يستدعي بالضرورة المس بطابعها الديمقراطي، وجميع بنوده تقريبا تبين بالتفصيل الأبعاد والجوانب العملية ليهودية الدولة، بينما هناك بند واحد فقط يتناول طابعها الديمقراطي، وقد صيغ بشكل مقتضب جداً على النحو الآتي: للدولة «نظام ديمقراطي»، وهذا كل شيء! لكن الديمقراطية ليست نظاما وحسب، وإنما هي أيضًا نهج حياة وثقافة سياسية تسعى إلى دفع قيم مهمة. وإن الفهم الجوهري للديمقراطية يتضمن صون حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ضمن ذلك منع التمييز بدوافع واعتبارات قومية، مثلما عاهدنا أنفسنا وأمم العالم في «وثيقة الاستقلال».

وتابع: إن مشروع قانون الأساس المقترح يدير الظهر كليا لهذه القيم الجوهرية. وهو يدعو في جوهره الراديكالي إلى تغيير التعريف الدستوري للدولة. فبدلا من «دولة يهودية وديمقراطية» ستصبح إسرائيل حسب نص مشروع القانون «دولة يهودية نظامها ديمقراطي». وهذا لا يشكل مجرد تلاعب بالألفاظ، بل هو زلزال وانقلاب جذري. فالعنصران المكونان للتعريف القائم حاليا لهما مكانة متساوية، لذلك يتعين علينا أن نجهد من أجل خلق حوار بين هذه المكونين بهدف توسيع وتعميق نواحي التلازم بين الخصوصية اليهودية وبين القيم الديمقراطية العامة. في المقابل، إذا أقر مشروع القانون المقترح فسوف ينشأ سلم واضح تعلو فيها يهودية الدولة على ديمقراطيتها، وفي حين أن التعريف القائم يسعى للتكامل بين المكونين، فإن مشروع القانون الجديد يسعى إلى تغليب أحدهما على الآخر. إلى ذلك فإن مشروع القانون المقترح لا يتصف بالحكمة والذكاء، وذلك لأنه يوفر ذخيرة لأعدائنا الذين يريدون ضرب شرعية الدولة وتقويضها. وفي هذه الحالة فإن التزام إسرائيل بالديمقراطية، والذي يشكل عامل تفوق نسبي لها على جاراتها، سيغدو التزاما واهنا وهزيلا. كذلك فإن مشروع القانون المقترح لا يتسم بالنزاهة والإنصاف نظرا لأنه يقصي مواطني إسرائيل العرب بلا مبرر، بل إنه اقتراح خطر لأنه يحشر هؤلاء المواطنين في زاوية من دون مخرج. أخيرا فإن الاقتراح يلحق أيضا ضررا ثقافيا هائلا بفكرة الدولة اليهودية ذاتها، فهو يخلق انطباعا خاطئا يظهر فيه وكأن يهودية الدولة مشروطة بالمس بطابعها الديمقراطي.[٢٢]

٢٢ - موقع «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» على شبكة الانترنت.

http://www.opoosoft.com

القوانين الخاصة بتقييد نشاط منظمات حقوق الإنسان

قرّر رئيس الحكومة في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إرجاء مناقشة أي اقتراحات بشأن سن قانون جديد ينص على فرض قيود صارمة على أموال التبرعات التي تحصل عليها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل من دول أجنبية، والتي كان من المقرّر إجراؤها في الاجتماع القريب للحكومة.

قرّر رئيس الحكومة الإسرائيلية في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إرجاء مناقشة أي اقتراحات بشأن سن قانون جديد ينص على فرض قيود صارمة على أموال التبرعات التي تحصل عليها منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل من دول أجنبية

وجاء قرار نتنياهو هذا، بحسب ما أكد مقربون منه لصحيفة «معاريف» (٨/ ١٢/ ٢٠١١)، في إثر الرسالة التي وجهها إليه المستشار القانوني للحكومة وقال فيها: إن الاقتراحين اللذين تقدّم بهما عضوا الكنيست أوفير أكونيس (ليكود) وفاينا كيرشنباوم («يسرائيل بيتينو») بهدف سن قانون جديد كهذا غير دستوريين، ذلك بأنهما يلحقان أضراراً فادحة بعدة حقوق دستورية، في مقدمها حرية التعبير، وحرية التنظيم، وحرية المساواة، وبناء على ذلك لا يمكن الدفاع عنهما أمام المحكمة الإسرائيلية العليا في حال تقديم أي جهة استئنافاً ضدهما إلى هذه المحكمة.

وأكد فاينشتاين أيضاً أن الاقتراحين المذكورين في حال المصادقة عليهما سيضعان إسرائيل في عداد دول قليلة في العالم اتبعت هذا النهج إزاء منظمات حقوق الإنسان العاملة فيها، وأعرب عن شكه فيما إذا كانت إسرائيل راغبة في أن تكون في عداد هذه الدول.

كما أشار إلى أنه لا يجوز إسكات صوت منظمات حقوق الإنسان على الرغم من أن سياساتها لا تتماشى دائماً مع مواقف الحكومة الإسرائيلية. وطالب المستشار القانوني نتنياهو بسحب الاقتراحين من جدول أعمال الكنيست، مؤكداً أنه سيعلن موقفه هذا في الكنيست وأمام المحكمة العليا.

وقال المقربون من رئيس الحكومة إنه على الرغم من أن وجهة النظر التي تضمنتها رسالة فاينشتاين المذكورة تتطرّق إلى الاقتراحين اللذين تقدّم بهما أكونيس وكيرشنباوم كلا على حدة، إلا إنها تنطبق كذلك على اقتراح آخر في هذا الشأن تقدّم به عضوا الكنيست المذكوران معًا بعد التوصل إلى تفاهمات بشأن هذا الموضوع بين حزبي الليكود و«يسرائيل بيتينو» (عقب قرار الإفراج عن أموال الضرائب الفلسطينية في ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١). وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٨/ ١٢/ ٢٠١١) أن وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ وجّه نقدًا حادًا إلى اقتراحات القوانين هذه، مؤكدًا أنها تسعى لتقويض مبادئ الديمقراطية التي قامت إسرائيل على أساسها. وأشارت الصحيفة إلى أن هذه الاقتراحات تعرّضت أيضًا إلى انتقادات حادّة من جانب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، وسفير الاتحاد الأوروبي في إسرائيل أندرو ستاندلي.

وجّه وليام هيغ نقدًا حادًا إلى اقتراحات القوانين هذه، مؤكدًا أنها تسعى لتقويض مبادئ الديمقراطية التي قامت إسرائيل على أساسها

http://www.opoosoft.com

وكان وزير الخارجية ليبرمان قد أكد، بعد إعلان رئيس الحكومة في ١٤ تموز ٢٠١١ معارضة مشروع القانون الذي طرحته كتلة حزب «يسرائيل بيتينو» في الكنيست والذي ينص على إقامة لجنة تحقيق برلمانية لتقصي نشاط منظمات حقوق الإنسان اليسارية، أن ذلك يعتبر مساسًا كبيرًا به وبحزبه، لكنه أكد في الوقت نفسه أنه لن يفجر أزمة ائتلافية بسبب هذه المعارضة، معربًا عن اعتقاده بأنه لا يوجد أي سبب وجيه في الوقت الحالي يحول دون أن تستمر الحكومة الحالية في ولايتها حتى انتهاء مدتها القانونية في العام ٢٠١٣.

وأضاف ليبرمان أن حزب «يسرائيل بيتينو» لن يتنازل عن طرح مشروع القانون المذكور في جدول أعمال الكنيست إلى أن يتم إقراره، مؤكدًا أن مشروع القانون يحظى بتأييد كبير داخل صفوف حزب الليكود.

شنّ وزير الخارجية الاسرائيلي هجومًا حادًا على المنظمات الحقوقية التي يطالب بإقامة لجنة تحقيق لتقصي نشاطها، مؤكدًا أنها ليست منظمات يسارية أو حقوق إنسان وإنما منظمات «إرهابية» أو داعمة لـ «الإرهاب»

وشنّ وزير الخارجية هجومًا حادًا على المنظمات التي يطالب بإقامة لجنة تحقيق لتقصي نشاطها، مؤكدًا أنها ليست منظمات يسارية أو حقوق إنسان وإنما منظمات «إرهابية» أو داعمة لـ «الإرهاب»، متهمًا إياها بتوفير ٩٠ بالمئة من المواد المغرضة إلى لجنة غولدستون (التي تقصت وقائع عملية «الرصاص المصبوب» العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة في شتاء ٢٠٠٩).[٢٣] أبدى ليبرمان في الوقت نفسه رضاه من تأييد كتلة الليكود مشاريع القوانين المتعددة التي يبادر حزب «يسرائيل بيتينو» إلى سنّها، مؤكدًا أن هذا التأييد يعني «أن الجميع بات يتبنى مواقفنا».[٢٤]

أكد إيرز تدمور، أحد قادة منظمة «إم ترتسو» اليمينية، أن المنظمات الحقوقية تسعى لتدمير إرادة المجتمع الإسرائيلي وقيمه

كما أكد إيرز تدمور، أحد قادة منظمة «إم ترتسو» اليمينية، أن هذه المنظمات تسعى لتدمير إرادة المجتمع الإسرائيلي وقيمه، وتضع نفسها في خدمة الحكومات الأجنبية وتحظى بتمويلها، وتقوم بالتآمر السياسي، وتشوه الديمقراطية الإسرائيلية. وأضاف أن الدول الأوروبية أدركت منذ وقت طويل أنه، بدلاً من إصدار تصريحات ضد السياسة الإسرائيلية، يمكنها تمويل جمعيات إسرائيلية تقدم تقارير تتهم فيها إسرائيل بارتكاب جرائم حرب. فعلى سبيل المثال، عندما تقرر حكومة إسرائيل البناء في مستوطنة بسغات زئيف، تقوم كل من النرويج وبريطانيا وهولندا بتقديم المال إلى حركة «السلام الآن» من أجل مهاجمة قرار الحكومة الإسرائيلية من داخل إسرائيل. إن الديمقراطية تمنح منظمات حقوق الإنسان حق الدفاع عن مواقفها المتطرفة، لكن من غير القانوني تدمير الديمقراطية والسيادة الإسرائيليتين من جانب الدول الأجنبية عبر استخدام هذه المنظمات. كذلك ليس مقبولاً عالمياً حدوث ذلك من جانب دول لديها علاقات صداقة وثيقة مع إسرائيل مثل الدول الأوروبية. إن سماح الدول الأوروبية

٢٣- يديعوت أحرونوت، ١٨ تموز ٢٠١١.
٢٤- معاريف، ١٤ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

لنفسها القيام بمثل هذا التصرف غير القانوني دليل على ضعف إسرائيل على الساحة الدولية، وعلى عدم خجل اليسار الإسرائيلي. كذلك فإن حصول أقلية راديكالية على ميزانيات ضخمة من دول أجنبية يخلق واقعاً غير ديمقراطي تمتلك فيه أقلية هامشية قدرة على التعبير وعلى التنظيم أكبر بكثير مما لدى الجمهور كله.[٢٥]

في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ أقرت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين التمهيدية والأولى قانونين يهدفان إلى تعزيز مكانة القضاة المحافظين في المحكمة الإسرائيلية العليا، واعتبر إقرارهما إنجازاً كبيراً لليمين الإسرائيلي في المعركة التي يخوضها من أجل تغيير صورة هذه المحكمة، وكبح توجهاتها الليبرالية

القوانين الخاصة بالمحكمة العليا

قال بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٣ تموز ٢٠١١: إن نتنياهو يعارض مشروع قانون جديد قدمه عضوا الكنيست من الليكود ياريف ليفين وزئيف إلكين، وينص على تخويل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست صلاحية تعيين القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا. وقد أثار مشروع القانون هذا فور تقديمه معارضة كبيرة حتى داخل صفوف الليكود. وقال وزير التربية والتعليم غدعون ساعر: إنه مشروع إشكالي للغاية لأنه يؤدي إلى تسييس عملية تعيين قضاة المحكمة العليا، وأكد وزير شؤون الاستخبارات دان مريدور أنه يقوّض القيم الديمقراطية مشددًا على أن احتمال إقراره ضئيل للغاية، في حين أشار رئيس الكنيست ريفلين إلى أنه يشكل تهديدًا لمكانة المحكمة العليا. كما أثار مشروع القانون حملة نقد حادة في صفوف المعارضة إزاء الحكومة الإسرائيلية ورئيسها، وقال عضو الكنيست إيتان كابل (العمل): إن الكنيست في ظل ائتلاف حكومة نتنياهو آخذ في التحوّل شيئًا فشيئًا إلى مقبرة الديمقراطية الإسرائيلية.[٢٦]

لكن في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١ أقرت الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين التمهيدية والأولى قانونين يهدفان إلى تعزيز مكانة القضاة المحافظين في المحكمة الإسرائيلية العليا، واعتبر إقرارهما إنجازاً كبيراً لليمين الإسرائيلي في المعركة التي يخوضها من أجل تغيير صورة هذه المحكمة، وكبح توجهاتها الليبرالية.

ينص القانون الأول، الذي أقر بالقراءة التمهيدية، على تغيير تركيبة اللجنة المكلفة اختيار القضاة بمن في ذلك قضاة المحكمة العليا، على نحو يعزز قوة وزير العدل نئمان ونفوذه فيها

وينص القانون الأول، الذي أقر بالقراءة التمهيدية، على تغيير تركيبة اللجنة المكلفة اختيار القضاة بمن في ذلك قضاة المحكمة العليا، على نحو يعزز قوة وزير العدل نئمان ونفوذه فيها. ومعروف أن هذا الأخير يسعى منذ فترة طويلة لتعيين قاضي المحكمة المركزية في القدس نوعام سولبرغ قاضياً في المحكمة العليا، الأمر الذي يثير معارضة كبيرة في صفوف القوى اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان نظراً إلى كونه مقيماً في إحدى مستوطنات الضفة الغربية («ألون شفوت»). وقد أيد هذا القانون ٥٠ عضو

٢٥ – **معاريف**، ١٤ تشرين الثاني ٢٠١١.
٢٦– **معاريف**، ١٤ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

كنيست وعارضه ٣٥ عضواً. وقال عضوا الكنيست روبرت إيلتوف («يسرائيل بيتينو») وزئيف إلكين (ليكود)، اللذان بادرا إلى تقديمه، إنهما سيحاولان إقراره نهائياً بالقراءات الثلاث قبل يوم ٢٠ تشرين الثاني، الذي كان من المقرر أن تعقد لجنة اختيار القضاة اجتماعها فيه، وذلك لضمان تعيين سولبرغ قاضيًا في المحكمة العليا (لكن محاولتهما باءت بالفشل، في الوقت ذاته فإن هذه اللجنة أدرجت سولبرغ في عداد القضاة الجدد الذين تم تعيينهم في المحكمة العليا).

أمّا القانون الثاني، الذي أقر بالقراءة الأولى، فإنه يتيح إمكان تعيين قاضي المحكمة العليا آشير غرونيس، المعروف بمواقفه المحافظة، رئيسًا لهذه المحكمة خلفًا للرئيسة الحالية دوريت بينيش. وقد بادر إلى تقديمه عضو الكنيست يعقوب كاتس («الاتحاد الوطني»)، وأيده ٥٢ عضو كنيست وعارضه ٣٥ عضوًا. ووفقًا للقانون الذي كان متبعاً حتى الآن، لم يكن في إمكان غرونيس تولي منصب رئيس المحكمة العليا بعد بينيش بسبب تقدمه في السن، في حين أن القانون الجديد يسقط شرط السن لتولي هذا المنصب (وقد أقرّ القانون بالقراءتين الثانية والثالثة في وقت لاحق، وتم تعيين غرونيس رئيسًا للمحكمة الحالية خلفًا لبينيش التي أنهت مهمات منصبها في شباط ٢٠١٢).

يتيح القانون الثاني الذي أقر بالقراءة الأولى، تعيين قاضي المحكمة العليا آشير غرونيس، المعروف بمواقفه المحافظة، رئيسًا لهذه المحكمة خلفًا للرئيسة الحالية دوريت بينيش

وقد تغيب رئيس الحكومة نتنياهو عن التصويت على هذين القانونين، كما تغيب عن التصويت وزير الدفاع وجميع أعضاء الكنيست من كتلته («عتسماؤوت»).[٢٧]

وذكرت صحيفة «معاريف» (١٥/ ١١/ ٢٠١١) أن القاضي غرونيس يعتبر من أشد المعارضين لتدخل المحكمة العليا في القرارات التي تتخذها الحكومة والكنيست، وأنه كثيرًا ما كان يوجه انتقادات علنية إلى أداء الرئيس السابق للمحكمة العليا القاضي أهارون باراك جراء تبنيه مقاربة ليبرالية فحواها أنه في ظل عدم وجود دستور يتعين على المحكمة العليا أن تمارس دورًا دستوريًا فاعلاً في جميع مناحي الحياة السياسية في إسرائيل.

وفي الوقت نفسه أكد رئيس الحكومة أنه يعارض مشروع قانون آخر قدمه عضوا الكنيست إلكين وليفين من الليكود، وينص على وجوب استجواب المرشحين لتولي مناصب قضاة في المحكمة العليا في الكنيست. وطلب نتنياهو من وزير العدل، وعضو الكنيست إلكين، بصفته رئيس كتل الائتلاف الحكومي في الكنيست، سحب هذا الاقتراح.[٢٨]

وذكرت صحيفة «معاريف» (١٦/ ١١/ ٢٠١١) أن عضوي الكنيست إلكين وليفين بادرا على الفور إلى تعديل مشروع القانون الذي تقدما به في هذا الشأن، وأدخلا عليه

---

٢٧ – هآرتس، ١٥ تشرين الثاني ٢٠١١.
٢٨ – يديعوت أحرونوت، ١٦ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

بنداً آخر ينص على وجوب استجواب هؤلاء المرشحين خلال اجتماعات اللجنة المكلفة اختيار القضاة. ونقلت الصحيفة عن الأخير قوله إن اقتراح القانون هذا يهدف أساساً إلى إضعاف نفوذ قضاة المحكمة العليا، وجعل الجهاز العدلي الإسرائيلي خاضعاً للسلطة التشريعية وليس العكس.

كما جمّد رئيس الحكومة الإسرائيلية في ٤ كانون الثاني ٢٠١٢ مشروع القانون الذي يهدف إلى تغيير تركيبة لجنة اختيار القضاة في المحاكم الإسرائيلية على نحو يعزز نفوذ اليمين في هذا اللجنة، والذي كان من المقرر أن يتم التصويت عليه في القراءة الثالثة والأخيرة بعد أسبوع.

وبحسب «يديعوت أحرونوت» (٥/ ١/ ٢٠١٢) فإن مشروع القانون هذا تعرّض لحملة نقد حادة شنها عدة وزراء من الليكود، ويبدو أنها تسببت بإقدام نتنياهو على تجميده. في الوقت نفسه، بلّغ المستشار القانوني للحكومة رئيس الحكومة أنه في حال سن القانون لن يكون في إمكانه أن يدافع عنه أمام طلبات الاستئناف التي من المتوقع أن تقدَّم إلى المحكمة العليا من أجل إلغائه. وأعلن ديوان رئيس الحكومة أن نتنياهو قرر تجميد اقتراح القانون ودراسته من جديد. ووفقاً لمصادر مطلعة في الديوان فإن ذلك يعني إلغاء مشروع القانون كلياً.

من ناحية أخرى قال وزير العدل نئمان في ٧ كانون الأول ٢٠١١ إنه ينوي أن يعرض على الكنيست مسودة مشروع لسن «قانون أساس التشريع» الذي ينصّ على أن الكنيست هو صاحب القرار الأخير فيما يتعلق بتشريع القوانين في إسرائيل حتى في حال وجود معارضة من جانب المحكمة العليا، أو في حال إقدام هذه المحكمة على إلغاء قوانين معينة. وجاءت أقوال نئمان هذه في سياق الجلسة الخاصة التي عقدتها الهيئة العامة للكنيست لمناقشة موضوع «حملة الهجوم على المحكمة العليا» تقدّم به إلى جدول الأعمال عدد من أعضاء الكنيست من كتل المعارضة. وقد أكد نئمان في الجلسة أنه حان الوقت لسن قانون أساس يعزّز مكانة الكنيست في كل ما يتعلق بتشريع القوانين، ويجعلها الهيئة الوحيدة التي تتخذ القرارات الحاسمة في هذا الشأن، والتي تحدّد القيود المفروضة على سلطات الحكم. وقد تكلم في الجلسة نفسها عضو الكنيست نحمان شاي (كاديما) فأكد أن إسرائيل تمرّ الآن في أسوأ أيامها، وخاطب أعضاء الكنيست من الائتلاف الحكومي قائلاً: «لن نسمح لكم بإسكات صوت المجتمع المدني في إسرائيل، ولن نسمح لكم بإلحاق أي ضرر بالمحكمة العليا التي تعتبر بمثابة سور واق للديمقراطية الإسرائيلية». وردّ عضو الكنيست أبراهام ميخائيلي (شاس)

http://www.opoosoft.com

على كلامه قائلاً : إن المحكمة العليا ليست هيئة فوق النقد ، أمّا عضو الكنيست زفولون أورليف («البيت اليهودي») فدعا أعضاء الكنيست من المعارضة إلى إجراء محاسبة حقيقية للمحكمة العليا وتقصي الأسباب التي جعلتها تبدو كما لو أنها فرع لحزب ميرتس (يسار صهيوني) .[٢٩]

وأشار الصحافي وناشط السلام غدعون سبيرو إلى أنه عقب تعيين المستوطن سولبرغ قاضيا في المحكمة العليا ، ستضم هيئة قضاة هذه المحكمة قاضيا لا يسكن في إسرائيل ، وإنما في منطقة يسود فيها نظام أبارتهايد ، ويحظى بالامتيازات التي يمنحها له هذا النظام ، ويشترك في جريمة إقامة المستوطنات ونهب أراضي الشعب الفلسطيني ، متمتعا بمظلة دعم جيش الاحتلال ، وباختصار ، ستضم قاضيًا ضالعًا في جريمة حرب ، حسبما وصفت المستوطنات في القوانين الدولية . وأكد أن ذلك من شأنه أن يساعد معارضي الاحتلال والأبارتهايد في البلاد والعالم على نزع قناع المحكمة الإسرائيلية العليا التي تسوّق نفسها على أنها «محكمة مستقلة وديمقراطية» .[٣٠]

وبرأي سبيرو فإنه في ظل هذه الأوضاع كان من الطبيعي جدًا أن تتخذ المحكمة العليا ، بعد وقت قصير من قرار تعيين سولبرغ قاضيا فيها ، أحد القرارات القضائية الأكثر خطورة منذ إقامة دولة إسرائيل ، والمقصود قرار الحكم الذي صدر بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ ، والذي ردت بموجبه هيئة قضاة المحكمة العليا بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة ، أربعة التماسات ضد شرعية قانون المواطنة ، الذي يحظر على مواطني إسرائيل العرب الإقامة في إسرائيل مع زوجاتهم/ أزواجهن الفلسطينيين من المناطق المحتلة . وذكر في الالتماسات أن القانون يضر فقط بالمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل ولذلك فإنه يحمل طابعا عنصريا ، ويمس بأحد الحقوق الأساسية للإنسان- الحق في حياة عائلية في دولة هو مواطن فيها . وقد استعان القضاة الستة بمبررات وذرائع شتى ، بدءًا بالأمن مرورا بالديمغرافيا وانتهاء بمحاولة فاشلة لاستعارة أحكام وقرارات قضائية من دول أخرى صدرت في مسائل مختلفة تماما ، غير أنه لا يمكن لمئات الصفحات التي جاء فيها قرار الحكم أن تغطي على طابعه العنصري .

---

٢٩ - **معاريف** ، ٨ كانون الأول ٢٠١١ .

٣٠ - غدعون سبيرو : «رسائل إلى قضاة المحكمة العليا» ، موقع الضفة اليسارية الإلكتروني ، ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٢ .

http://www.opoosoft.com

اليمين المتشدّد يعزّز قوته داخل الليكود

أعلن رئيس الحكومة، في ٥ كانون الأول ٢٠١١ ، بصورة رسمية، أنه ينوي تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب الليكود الذي يتزعمه إلى يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢

أعلن رئيس الحكومة، في ٥ كانون الأول ٢٠١١، بصورة رسمية، أنه ينوي تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب الليكود الذي يتزعمه إلى يوم ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢. ووفقًا لدستور الليكود فإن هذه الانتخابات تجري عادة قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات العامة، والتي يُفترض في حال استكمال الكنيست الحالي ولايته القانونية أن تجري في العام ٢٠١٣. وأكد نتنياهو أن الهدف من خطوته هذه هو التفرّغ كليًا للتحديات الكبيرة الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور. وأشار إلى أنه أجرى مشاورات في هذا الشأن مع جميع أعضاء الكنيست من الحزب وخرج بانطباع فحواه أن معظمهم يؤيد تقديم موعد هذه الانتخابات التمهيدية.[٣١]

وقد تنافس نتنياهو في هذه الانتخابات مع موشيه فايغلين، رئيس تيار «الزعامة اليهودية» في الليكود، الذي أكد في مقال نشره في «يديعوت أحرونوت» في يوم الانتخابات أن الخطر الأكبر الذي تواجهه إسرائيل في الوقت الحالي هو خطر فقدان شرعية الدولة اليهودية، ويعتبر أكبر كثيرًا حتى من خطر البرنامج النووي الإيراني. وأضاف: في واقع الأمر فإن سبب علامة الاستفهام التي وُضعت في الآونة الأخيرة بشأن حقنا التاريخي في الوجود يعود أساسًا إلى تهربنا من مواجهة تحدي إقامة دولة يهودية، وقد كلفنا هذا التهرّب ثمنًا باهظًا للغاية. وبناء على ذلك علينا بادئ ذي بدء أن نقرّ بهذا الخطأ الذي ارتكبناه، وألا نسمح بإنشاء دولة «إرهابية» أخرى متاخمة لمدينة كفار سابا (وسط إسرائيل). وإن الجواب المتعلق بجوهر وجودنا هنا موجود في يدنا، وعلينا الآن أن نركز أكثر من أي شيء آخر على بناء دولة يهودية حرّة تكون قادرة على أن تمنح سكانها شعورًا قويًا بالانتماء لها والفخر بها، وعلى أن تشكل نموذجًا يُحتذى في العالم أجمع.[٣٢]

فاز نتنياهو برئاسة حزب الليكود في الانتخابات التمهيدية، وذلك بنسبة ٧٧ بالمئة من الأصوات، مقابل ٢٣ بالمئة فاز بها منافسه موشيه فايغلين

وقد فاز نتنياهو برئاسة حزب الليكود في هذه الانتخابات، وذلك بنسبة ٧٧ بالمئة من الأصوات، في مقابل ٢٣ بالمئة فاز بها منافسه موشيه فايغلين. وعلى الرغم من أن هذه النسبة تبدو شبيهة بالنسبة التي حصل عليها فايغلين في الانتخابات التمهيدية السابقة لرئاسة الليكود في العام ٢٠٠٧، إلا إنه من الناحية الكمية ازداد عدد الذين صوتوا له من ٨٧٠٠ في ٢٠٠٧ إلى نحو ١٥ ألفًا في هذه الانتخابات. ويمكن القول: إن هذا الأمر يعزز فرصته في احتلال مكان مضمون في لائحة الحزب لانتخابات الكنيست المقبلة.

٣١ - هآرتس، ٦ كانون الأول ٢٠١١.
٣٢ - يديعوت أحرونوت، ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

وقال فايغلين في ختام هذه الانتخابات: إن نحو ربع أعضاء حزب الليكود يؤيدونه، وهذا الأمر لا بد من أخذه في الحسبان في أي خطوة يقدم عليها الحزب في المستقبل. وأضاف أن عملية تنافسه على رئاسة الحزب هذه المرة كانت أصعب كثيرًا من المرة السابقة، ولذا فإن حصوله على مثل هذه النتائج يشكل برهانًا قاطعًا على اتساع نطاق قوته ونفوذه داخل الليكود. ومع أن كثيرين من قادة الليكود، وخصوصًا من بين الوزراء وأعضاء الكنيست، يؤكدون في الأحاديث الخاصة أن فايغلين يبالغ كثيراً في حجم قوته إلاّ إنهم يحرصون على عدم المجاهرة بذلك على الملأ وذلك لخشيتهم من التورط معه، ولإدراكهم أنهم سيكونون بحاجة إلى تأييده لدى انتخاب لائحة الحزب للانتخابات العامة المقبلة.[٣٣]

و قالت صحيفة «هآرتس» تعقيبًا على هذه النتائج: إن فايغلين لم يكن يتوقع الفوز في الانتخابات والحلول محل نتنياهو على رأس حزب الليكود، لكن كانت لديه أهداف أخرى، منها دفع حزب الليكود باتجاه تحقيق أيديولوجيا اليمين المتشدد، أي توسيع المستوطنات وتأييد البؤر الاستيطانية غير الشرعية وعرقلة التسوية السياسية مع الفلسطينيين القائمة على تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين. ولقد أدى تخوف نتنياهو من فايغلين، حتى قبل المنافسة بينهما على رئاسة الليكود، إلى التوجه أكثر نحو اليمين، وإلى البحث عن سبل لإبقاء الخارجين عن القانون في مستوطنة ميغرون وفي البؤر الاستيطانية الأخرى في الأراضي التي نهبوها من الفلسطينيين. والآن، وبعد انتهاء المنافسة، بدأ الصراع الحقيقي على هوية حزب الليكود وعلى تركيبة القائمة التي ستخوض الانتخابات المقبلة للكنيست. ويبدو أن التخوف من ازدياد قوة الكتلة التي يمثلها فايغلين يضغط على المرشحين ويدفعهم إلى اتخاذ مواقف يمينية متطرفة، أو ببساطة إلى الكشف عن مواقفهم الحقيقية التي كانوا يخفونها حتى الآن تحت غطاء رقيق من الاعتدال السياسي. ويمثل وزير التربية والتعليم غدعون ساعر طليعة هؤلاء السياسيين الانتهازيين، إذ أعلن فور ظهور نتائج انتخابات رئاسة الليكود توسيع جولات التلاميذ في الخليل، وزيارة مستوطنات معزولة بالقرب من نابلس، وصرح أن «السلام لا يتحقق باقتلاع اليهود من أرض إسرائيل»، داعيًا إلى مواصلة البناء فيها. ويمثل ساعر التيار الرافض لأي تسوية واتفاق داخل الليكود، فهو يحاول محو «خطاب بار - إيلان» الذي ألقاه نتنياهو في حزيران ٢٠٠٩ (وأعلن فيه موافقته على حل الدولتين). ولا توجد في حزب الليكود اليوم قوة مضادة يمكنها الوقوف في وجه فايغلين وأنصاره، وتستطيع أن تفرض سياسة خارجية معتدلة، وتقدر على دعم

---

٣٣ - إيتمار أيخنر: «موشيه فايغلين عزّز قوته داخل الليكود»، **يديعوت أحرونوت**، ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

الديمقراطية داخل إسرائيل. وعلى الرغم من أن نتنياهو هو الذي فاز برئاسة حزب الليكود، لكن يبدو أن فايغلين هو صاحب القرار الفعلي في الحزب، الأمر الذي لا يبشر بالخير بالنسبة إلى مستقبل إسرائيل.[٣٤]

وكانت محللة الشؤون الحزبية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيما كدمون قد أشارت في تموز ٢٠١١ إلى أن حزب الليكود يصبح يمينيًا أكثر فأكثر، وكتبت تقول: لم يعد سرًا أن حزب الليكود آخذ في التطرّف اليميني، وإذا كان ثمة أحد يشكك في هذا فإن الوقائع التي يشهدها الكنيست الآن تؤكد هذا الأمر على نحو جليّ جدًا، بدءًا بإقرار قانون منع مقاطعة إسرائيل والمستوطنات في المناطق المحتلة، مرورًا بمحاولة كتلة «يسرائيل بيتينو» تسريع إقرار مشروع القانون الخاص بإقامة لجنة تحقيق برلمانية لتقصي نشاط منظمات حقوق الإنسان اليسارية والذي يحظى بتأييد عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وانتهاء بتقديم عضوي كنيست من الليكود (ياريف ليفين وزئيف إلكين) مشروع قانون يطالب بتخويل لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست صلاحية تعيين القضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا. وما يجب ملاحظته هو أن المجموعة اليمينية المتطرفة في الليكود، والتي تحظى بتأييد أوساط واسعة من أعضاء الحزب، كانت في السابق تسعى نحو إطاحة رئيس الحزب ورئيس الحكومة نتنياهو، لكنها الآن تحاول أن تندمج داخل الحزب أكثر وأن تؤثر في قراراته. وعلى ما يبدو فإن الوزراء وأعضاء الكنيست بدأوا بالتدريج يكيفون أنفسهم ومواقفهم بما يتلاءم مع مواقف هذه المجموعة، أو أنهم على الأقل لا يقدمون على الوقوف بالمرصاد لها، وذلك لأنهم بحاجة ماسة لها لدى إجراء الانتخابات التمهيدية لاختيار قائمة الحزب في الانتخابات المقبلة. وبناء على ذلك فإن المعارضين لقانون منع المقاطعة فضلوا عدم حضور جلسة التصويت عليه في الكنيست كي لا يتم التقاط صور لهم وهم يؤيدون إقرار قانون سيء الصيت للغاية، لكنهم في الوقت نفسه حرصوا على عدم مهاجمة القانون كي لا يثيروا غضب المجموعة اليمينية المتطرفة، وكي يحافظوا على بقائهم في الانتخابات التمهيدية المقبلة.[٣٥]

وأشار بعض المحللين إلى أن نتنياهو أراد خوض الانتخابات على رئاسة الليكود كي يضمن أن يكون هو مَن يقود التحركات السياسية ومَن يصنعها، وكي لا يضطر إلى الانجرار وراءها. لكنه مع ذلك استطاع أن يحقق إنجازين، هما: الظهور المبكر ليائير لبيد، وتقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما.[٣٦]

٣٤ – **هآرتس**: «فايغلين هو الحاكم الفعلي في الليكود»، مقال افتتاحي، ٣ كانون الثاني ٢٠١٢.
٣٥ – **يديعوت أحرونوت**، ١٥ تموز ٢٠١١.
٣٦ – موتي توخفيلد: «المعركة الحقيقية هي التي سيشهدها حزب كاديما»، **يسرائيل هيوم**، ١ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

يائير لبيد

لبيد لا يريد أن ينضم إلى الأحزاب القائمة بل سيؤسس حزبًا جديدًا

أعلن الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد (نجل يوسف لبيد، الوزير السابق ورئيس حزب شينوي المنحل) في ٨ كانون الأول ٢٠١١ استقالته من العمل في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية تمهيدًا لخوض الانتخابات العامة المقبلة للكنيست.

وتبين أن لبيد لا ينوي أن ينضم إلى أي من الأحزاب القائمة وسيؤسس حزبًا جديدًا.

وقال لبيد في أحاديث خاصة: إنه أقدم على هذه الخطوة قبل أن يسن الكنيست قانوناً خاصاً بادر إلى تقديمه عضوا الكنيست كرمل شاما- كوهين (ليكود) ورونيت تيروش (كاديما) وينص على منع أي صحافي من الترشح للانتخابات العامة قبل مرور فترة عام واحد على ترك عمله.

وكتب لبيد في صفحته الخاصة على شبكة «فيسبوك» أنه قرر أن يدخل المعترك السياسي لاقتناعه أن إسرائيل بحاجة إلى تغيير كبير.

وأثار إعلان لبيد هذا ردات فعل كثيرة في الحلبة السياسية الإسرائيلية، فقال رئيس الطاقم الإعلامي في حزب الليكود عضو الكنيست أوفير أكونيس: إن لبيد سيكتشف على وجه السرعة أن الحياة السياسية أكثر تعقيداً من كتابة عامود صحافي أو من تقديم برنامج تلفزيوني.

ورحبت زعيمة المعارضة ليفني (رئيسة كاديما) بخطوة لبيد، وأكدت أن العمل السياسي هو أفضل طريق للتغيير.

كما أعربت رئيسة حزب العمل عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش عن ترحيبها بهذه الخطوة، لكنها في الوقت نفسه أكدت أن لبيد، شأنه شأن رئيس الحكومة ورئيسة كاديما، يمثل قيمًا مضادة لقيم الاشتراكية الديمقراطية التي يمثلها حزب العمل.

وقال مقربون من رئيس الحكومة لصحيفة «معاريف»: إن لبيد سينتظر طويلاً ريثما يحين موعد الانتخابات العامة المقبلة للكنيست، ذلك بأن كل الدلائل تشير إلى أن الحكومة الحالية ستستكمل ولايتها القانونية التي تنتهي في العام ٢٠١٣.[٣٧]

استطلاعات للرأي تشير إلى أن كاديما سيكون المتضرر الأكبر من ترشح لبيد

وبيّن استطلاعان للرأي العام في إسرائيل أجرتهما صحيفتا «معاريف» و«يديعوت أحرونوت» غداة إعلان لبيد هذا ونُشرت نتائجهما في ١٠ كانون الأول ٢٠١١ أن حزب كاديما برئاسة ليفني هو المتضرر الأكبر من دخوله المعترك السياسي.

ووفقاً لاستطلاع «معاريف» الذي أجراه معهد تليسيكر للاستطلاعات واشترك فيه ٥٥٠ شخصاً بالغاً يمثلون جميع فئات السكان في إسرائيل، فإنه في حال إجراء الانتخابات العامة

٣٧ - معاريف، ٩ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

للكنيست الآن سيصبح الليكود الحزب الأكبر ويفوز بنفس عدد المقاعد التي فاز بها في الانتخابات الفائتة (٢٧ مقعداً) ويشكل الحكومة المقبلة، بينما سيفوز حزب العمل برئاسة يحيموفيتش بـ١٨ مقعداً (بدلاً من ١٣ مقعداً بقيت في حيازته بعد انشقاق وزير الدفاع باراك عنه)، في حين أن حزب كاديما سينخفض تمثيله من ٢٨ مقعداً إلى ١٥ مقعداً، وستفوز القائمة برئاسة لبيد بـ ١٢ مقعداً.

وأظهر استطلاع «يديعوت أحرونوت» الذي أجراه معهد داحف الذي تديره خبيرة استطلاعات الرأي مينا تسيمح أنه في حال إجراء الانتخابات العامة الآن سيفوز حزب الليكود بـ٢٨ مقعداً، وحزب «يسرائيل بيتينو» بزعامة ليبرمان بـ ١٥ مقعداً، وكل من كاديما والعمل بـ ١٣ مقعداً، وقائمة لبيد بـ ١١ مقعداً. وفي حال خوض كل من كاديما وقائمة لبيد الانتخابات ضمن قائمة واحدة فإنهما سيفوزان بـ ٢٩ مقعداً، وسيفوز الليكود بـ ٢٧ مقعداً، و «يسرائيل بيتينو» بـ ١٤ مقعداً، والعمل بـ ١٢ مقعداً، ورغم ذلك فإن تحالف الأحزاب اليمينية سيبقى أكبر من تحالف أحزاب الوسط واليسار.

وتشير التوقعات إلى أن مبادئ البرنامج الذي سيتبناه لبيد وكل من يؤيده، ستتراوح بين مبادئ حزب ميرتس اليساري ومبادئ حزب كاديما المحسوب على تيار اليمين - الوسط، وهذا يعني أن الحزب الجديد لن ينطوي على مفاجآت مثيرة في المجال السياسي، ولا في المجال الاقتصادي - الاجتماعي.[٣٨]

لبيد أعلن: «أنا وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»

وأعلن لبيد في مقال بعنوان «لماذا قررت دخول المعترك السياسي» أنه «وطني إسرائيلي، ويهودي، وصهيوني»، وأن كل مواقفه تنبع من هذا الثالوث. كما أشار إلى أنه يعكف في هذه الأثناء على كتابة برنامج سياسي مفصل يتضمن سلسلة من الموضوعات «بدءاً بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وانتهاء بالحاجة الماسة إلى دستور». ورأى أن العبارة الأساس التي ينبغي أن يبدأ بها الجدل بشأن مصير إسرائيل هي «أين المال؟»، وأضاف أن «هذا هو السؤال الكبير الذي تطرحه الطبقة الوسطى الإسرائيلية، وهي الطبقة التي قررت أن أذهب إلى السياسة من أجلها، وهدفي المعلن هو أن أمثّل مصالحها... وهي الطبقة المنتجة، التي تدفع الضرائب، وتقوم بواجباتها، وتؤدي الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، وتحمل على كاهلها الدولة كلها، لكنها لا ترى المال». وخلص إلى أنه «لن يساوم على الحاجة إلى تغيير طريقة الحكم، وتغيير سلم الأولويات وتوزيع الموارد، ومحاربة المبتزين ومجموعات المصالح بلا هوادة، وإعادة المال إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية».[٣٩]

٣٨- أريئيلا رينغل- هوفمان: «لبيد بحاجة إلى برنامج سياسي- اجتماعي واضح أكثر من حاجته إلى تأسيس حزب جديد»، **يديعوت أحرونوت**، ١٠ كانون الأول ٢٠١١.
٣٩ - **يديعوت أحرونوت**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

وحاول الأستاذ في قسم تاريخ إسرائيل في جامعة حيفا، البروفسور داني غوطفاين، في مقال نشره في ملحق «سفاريم» (الكتب) في «هآرتس»، يوم ١٨ كانون الثاني ٢٠١٢، أن يستخلص برنامجا سياسيا محتملا للبيد بناء على مقالاته التي نشرها في «يديعوت أحرونوت»، وصدرت في كتاب مؤخرا.

إستخدم لبيد خطاب يحيموفيتش (رئيسة العمل) لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو

وبيّن غوطفاين أن عقيدة لبيد في الناحية الاقتصادية تنص على أن «شرط تحرير الطبقة الوسطى من العبودية هو التراجع عن دولة الرفاه واستبدالها بدولة المساعدات، التي تميز الأنظمة النيو - ليبرالية (الاقتصادية اليمينية). ووفقا لذلك، فإن لبيد يقلص هدف خدمات الرفاه إلى الدعم الاجتماعي لـ 'الضعفاء'، وهي الخدمات التي لا تحتاج الطبقة الوسطى إليها، لكنها مستعدة لتمويلها من الضرائب التي تدفعها». كذلك فإن لبيد يؤيد نظام الخصخصة.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، كتب غوطفاين أنه «على الرغم من أن لبيد يدعو إلى إخلاء مستوطنات من خلال تعامل نزيه مع المستوطنين، إلا إنه يتبنى الفرضيات الأساسية للحكومة الحالية تجاه الفلسطينيين. وهو يعتقد أنه 'لا يجوز الاعتماد على الفلسطينيين' وأن 'الصراع هنا هو على البقاء'، لكنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية 'لا لأن هذا سيجلب السلام، وإنما لأنه سيكون أسهل بكثير إدارة الصراع أمام دولة كهذه'».

وخلص غوطفاين إلى أن «لبيد يستخدم خطاب يحيموفيتش (رئيسة العمل) لدفع سياسة شبيهة بسياسة نتنياهو. وهذه هي خلاصة وهم التغيير الذي يطرحه كرد كاذب على تناقضات الطبقة الوسطى الإسرائيلية». ورأى أن «إسرائيلية لبيد البرجوازية من شأنها تقوية نظام الخصخصة، وزيادة تراجع مكانة الطبقة الوسطى وتعظيم تناقضاتها».

كاديما

أعلنت رئيسة حزب كاديما عضو الكنيست تسيبي ليفني في مؤتمر صحافي خاص، في ١٨ كانون الأول ٢٠١١، تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة الحزب إلى يوم ٢٧ آذار ٢٠١٢، وأضافت أنها تنوي أن تفوز في هذه الانتخابات وأن تعمل من ثم على تشكيل لائحة انتخابية تضع مصلحة الدولة نصب عينيها.

أكدت ليفني أنها قررت تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة كاديما كي تضع حداً لعلامات الاستفهام التي يضعها البعض على زعامتها للحزب

وأكدت ليفني أنها قررت تقديم موعد الانتخابات التمهيدية لرئاسة كاديما كي تضع حداً لعلامات الاستفهام التي يضعها البعض على زعامتها للحزب، في إشارة واضحة إلى منافسها عضو الكنيست شاؤول موفاز الذي مارس خلال الفترة القليلة الفائتة ضغوطاً كبيرة عليها لتقديم موعد هذه الانتخابات.

http://www.opoosoft.com

وشددت على أن الانتخابات العامة المقبلة للكنيست بدأت تلوح في الأفق، وعلى حزب كاديما أن يكون على أتم الاستعداد لها، ذلك بأن هذه الانتخابات ستحسم ما إذا كان نتنياهو سيظل رئيساً للحكومة، في الوقت الذي لا يمكن فيه لأي حزب باستثناء كاديما أن يشكل بديلاً واقعياً له.

وكان موفاز قد عقد مؤتمراً صحافياً قبل المؤتمر الصحافي الذي عقدته ليفني أكد فيه أن هذه الأخيرة أنهت دورها في زعامة كاديما، وأنه الشخص الوحيد القادر على أن يعيد الحزب إلى مكانة البديل الواقعي من حزب الليكود وحلفائه اليمينيين المتطرفين.

هذا، وشهدت الحلبة السياسية الإسرائيلية ردات فعل كثيرة على التصريحات التي أدلت بها ليفني خلال مؤتمرها الصحافي، فقالت يحيموفيتش، رئيسة حزب العمل: إن محاولة رئيسة كاديما طرح نفسها على أنها الوحيدة القادرة على إسقاط نتنياهو بائسة وغير واقعية، ذلك بأن الحزب الذي تتزعمه منقسم على نفسه، ولا يملك أي أيديولوجيا، واستنفد طريقه السياسية منذ فترة طويلة.

وأضافت يحيموفيتش أن حزب كاديما لم يحقق أي هدف من أهدافه السياسية، فضلاً عن كونه حزباً مناهضاً للعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإن البديل الوحيد للحكومة الحالية كامن في حزب العمل الاشتراكي - الديمقراطي الذي يتبنى برنامجاً شاملاً سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً، ويسعى لتحقيق نمو اقتصادي وعدالة اجتماعية للجميع، ولجعل الدولة تتحمل مسؤوليتها إزاء جميع مواطنيها.

أعلن ديختر نيته للتنافس على رئاسة كاديما مع كل من ليفني وموفاز

وقال نائب وزير الصحة يعقوب ليتسمان من حزب يهدوت هتوراة (حريدي): إن اتهام ليفني الحكومة الإسرائيلية الحالية بأنها منقادة وراء الأحزاب الحريدية ينطوي على نفاق، ذلك بأنها في أثناء مفاوضات تشكيل الحكومة بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة (التي جرت في شباط ٢٠٠٩) كانت على استعداد لتلبية جميع مطالب الأحزاب الحريدية في حال موافقتها على الاشتراك في حكومة برئاستها، واقترحت على هذه الأحزاب امتيازات أكثر من الامتيازات التي حصلت عليها من رئيس الحكومة نتنياهو.

وقال عضو الكنيست نيسيم زئيف (شاس): إن الهدف من شن ليفني هجوماً حاداً على الحريديم هو كسب أنصار الصحافي والمذيع التلفزيوني يائير لبيد الذي استقال من وظيفته وقرر دخول المعترك السياسي، إذ من المتوقع أن يكون الكفاح ضد الحريديم في صلب برنامجه الانتخابي.[٤٠]

وأعلن عضو الكنيست آفي ديختر في ١٢ شباط ٢٠١٢ أنه سيتنافس على رئاسة حزب

٤٠ - يديعوت أحرونوت، ١٩ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

كاديما مع كل من ليفني وموفاز، وأنه في حال فوزه سيبدأ على الفور مفاوضات مع رئيس الحكومة نتنياهو تهدف إلى ضم كاديما إلى الحكومة كي يكون مؤثرًا في الحياة السياسية.[٤١]

وتشير تحليلات كثيرة إلى أن حزب كاديما عبارة عن سوق فكرية عجيبة غريبة، وأن هذا الأمر تسبب بإخفاقه في طرح أي برنامج سياسي - أمني واجتماعي واضح.[٤٢]

تشير تحليلات كثيرة إلى أن حزب كاديما عبارة عن سوق فكرية عجيبة غريبة، وأن هذا الأمر تسبب بإخفاقه في طرح أي برنامج سياسي - أمني واجتماعي واضح.

وفي آب ٢٠١١ أشار أحد هذه التحليلات مثلاً إلى أن حزب كاديما تصرّف إزاء تصعيد حالة التوتر مع قطاع غزة في ذلك الوقت على نحو أهوج، ذلك بأن رئيسته ليفني شجبت ضعف الحكومة ودعت إلى مواجهة حركة حماس بكل قوة، كما أن زميلها موفاز (رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست) طالب بشنّ عملية عسكرية واسعة النطاق تقضي على البنى التحتية لحماس. ويمكن القول إنه لو كانت ليفني الآن رئيسة حكومة وكان موفاز وزير دفاع لكانت إسرائيل في خضم حرب دموية. ويبدو أن قيادة كاديما لم تتعلم شيئًا من دروس حرب لبنان الثانية وعملية «الرصاص المصبوب»، اللتين كانت هذه القيادة مسؤولة عنهما، ويبدو أنها لم تستوعب حدود القوة، ولذا فإن ردة فعلها على التصعيد الأمني الأخير لا ينمّ عن تفكير عميق ومدروس. ولا شك في أن كاديما يتغاضى عن حقيقة أن حماس أبدت قدراً كبيراً من النضج والمسؤولية، كما أنه يتغاضى عن أوضاع إسرائيل المعقدة من الناحية الإستراتيجية في إثر الثورة المصرية، فضلاً عن أنه بسلوكه هذا أثبت أنه حزب الحروب لا حزب السلام. وإذا كان كاديما ينوي فعلاً أن يقترح مستقبلاً مغايراً لدولة إسرائيل فإن أول ما يتعين عليه فعله هو أن يتغير من الأساس، وأن يثبت أنه حزب السلام لا حزب الحروب.[٤٣]

ومعروف أن ليفني تتبنى برنامج المفاوضات والمزيد منها مع الفلسطينيين لضمان مصالح إسرائيل الحيوية، وهو ما دأبت على تأكيده خلال العام الفائت.

ليفني تتبنى برنامج المفاوضات والمزيد منها مع الفلسطينيين لضمان مصالح إسرائيل الحيوية، وهو ما دأبت على تأكيده خلال العام الفائت

وهذا ما أكدته مثلاً في مقال لها نُشر في صحيفة «معاريف» بالتزامن مع استحقاق أيلول وكتبت فيه من جملة أشياء أخرى ما يلي: «إنني أؤمن بعدالة الصهيونية، وأعارض المسعى الفلسطيني لدى الأمم المتحدة، لكني على عكس نتنياهو اقترحت سبيلاً مضموناً لوقف هذا المسعى، وهو العودة إلى المفاوضات. قبل عامين ونصف العام فقط أجريت باسم دولة إسرائيل مفاوضات مع الفلسطينيين من دون شروط مسبقة، ومن دون تجميد الاستيطان، ومن دون اشتراط حدود ١٩٦٧. ويعلم نتنياهو أننا في هذه المفاوضات حرصنا على تحقيق كافة المصالح الوطنية والأمنية الإسرائيلية

٤١- **معاريف**، ١٣ شباط ٢٠١٢.
٤٢- **يديعوت أحرونوت**، ١٠ كانون الأول ٢٠١١.
٤٣ - آري شافيط: «كاديما أثبت أنه حزب الحروب»، **هآرتس**، ٢٥ آب ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

التي يحرص هو على الحديث عنها في كل خطاب وفي كل مكان، باستثناء المكان الوحيد المهم فعلاً، أي غرفة المفاوضات. لقد وقف العالم إلى جانبنا ودعم حربنا ضد الإرهاب، ولم يتحدث أحد في الأمم المتحدة عن إقامة دولة فلسطينية، واستُقبل زعماء إسرائيل بترحاب في الأمم المتحدة وفي كل أنحاء العالم، الأمر الذي لم يعد قائماً اليوم. ومنذ الانتخابات الأخيرة قلت لنتنياهو: فكر بمصلحة إسرائيل لا بمصلحة الائتلاف الحكومي، فكر كزعيم دولة لا كرجل سياسي، بادر إلى عملية تفاوض جدية تؤدي إلى تسوية وتحول دون التوجه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. وهذا ما قلته له قبل سفره الأخير، فالهدف هو المفاوضات وليس الخطابات، وعندما يتحول الاهتمام الدولي إلى الفلسطينيين ستتنفس إيران الصعداء. وعندما لا تكون هناك عملية سياسية، فإن هذا سيكبل يدي الجيش الإسرائيلي في حربه على الإرهاب. وهذا ما حدث طوال العام الماضي، وما جرى مؤخرًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة». [٤٤]

قيادة نسائية لحزبي العمل وميرتس

فازت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش برئاسة حزب العمل في ختام الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢١ أيلول ٢٠١١ وتنافست خلالها مع عضو الكنيست عمير بيرتس (رئيس الحزب الأسبق).

فازت عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش برئاسة حزب العمل

واشترك في هذه الجولة ٦١ بالمئة من أعضاء الحزب، أي أقل بـ ٥ بالمئة من عدد الأعضاء الذين اشتركوا في التصويت خلال الجولة الأولى التي جرت قبلها بعشرة أيام.

وقال مسؤولون رفيعو المستوى في حزب العمل إنهم لا يتوقعون أن تهدأ المعارك داخل الحزب بعد ظهور هذه النتيجة.

ويحيموفيتش هي صحافية ومذيعة تلفزيونية سابقة، وعضو في الكنيست منذ العام ٢٠٠٦، وكان بيرتس هو من جنّدها للانضمام إلى حزب العمل وخوض انتخابات الكنيست ضمن لائحته.

وقالت يحيموفيتش بعد فوزها إنها ستعمل على أن يكون حزب العمل بديلاً حقيقياً لحزب الليكود وسياسته، ولا سيما أن حزب كاديما لا يشكل مثل هذا البديل في الخريطة السياسية الإسرائيلية الحالية لأنه يتبنى النهج الاقتصادي الرأسمالي النيو ليبرالي نفسه الذي يتبناه الليكود.

وأضافت أن الهدف الذي تتطلع إليه هو أن يكون حزب العمل في وسط الخريطة

٤٤ – تسيبي ليفني: «المفاوضات بدلاً من الخطابات»، **معاريف**، ٢٦ أيلول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

السياسية، وذلك كي يتمكن من استقطاب قوى كثيرة من حوله تشمل اليمين واليسار، والعلمانيين والمتدينين، واليهود والعرب، مؤكدة أنها تنوي أن تعقد لهذا الغرض اجتماعات خاصة مع جميع الذين تنافسوا معها على منصب رئيس الحزب خلال جولتي الانتخابات.

وتعتبر يحيموفيتش أول امرأة تتولى منصب رئيس حزب العمل منذ أواخر ستينيات القرن العشرين الفائت، حين تولت غولدا مئير المنصب ذاته.

من ناحية أخرى قال عضو الكنيست كرمل شاما- كوهين (ليكود): إن انتخاب يحيموفيتش رئيسة لحزب العمل جيد لليكود، ذلك بأنها في الانتخابات المقبلة ستستقطب لمصلحة حزبها ناخبين من حزب كاديما ولن تشكل أي خطر على ناخبي الليكود. وكانت تقديرات سابقة أشارت إلى أن بيرتس أكثر قدرة من يحيموفيتش على استقطاب أصوات لحزب العمل من ناخبي الأحزاب اليمينية كما أثبت ذلك لدى خوض الانتخابات العامة على رأس لائحة العمل في العام ٢٠٠٦.

ورأت سيما كدمون، محللة الشؤون الحزبية في «يديعوت أحرونوت»، أن انتخاب يحيموفيتش لرئاسة حزب العمل جيد لنتنياهو، لأن من شأنه أن يؤدي إلى إضعاف قوة حزب كاديما أكثر فأكثر في الانتخابات العامة المقبلة، وإلى بقاء تكتل الأحزاب اليسارية أضعف بكثير من تكتل الأحزاب اليمينية.

من شأن انتخاب يحيموفيتش أن يؤدي إلى أضعاف حزب كاديما

وأضافت: معروف أن نتنياهو يفضل يحيموفيتش لأن احتمال إقامة ائتلاف حكومي معها في المستقبل سيكون أكبر من احتمال إقامة ائتلاف كهذا مع بيرتس الذي تنافس معها على منصب رئيس حزب العمل. ويبدو أنه لهذا السبب بالذات تدخل عدد من كبار المسؤولين في حزب الليكود في انتخابات رئيس حزب العمل وعملوا على ترجيح كفة يحيموفيتش. وفي الحقيقة، فإن أحزاب الليكود وكاديما وعتسماؤوت تدخلت بهذا القدر أو ذاك في عملية انتخاب رئيس العمل. وبناء على ذلك فإن أول مهمة مطروحة أمام يحيموفيتش الآن بعد انتخابها هي إثبات أنها لن تتنازل عن مواقف حزب العمل التقليدية وخصوصاً على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، ذلك بأن انتخابها يعكس رغبة في تأجيج الجدل بشأن أوضاع إسرائيل الاقتصادية - الاجتماعية وعدم حصره في الجوانب المتعلقة بالصراع السياسي - الأمني فقط. أمّا بالنسبة إلى بيرتس فإن الذين يعرفونه عن كثب يؤكدون أنه سيواجه صعوبة كبيرة في القبول بزعامة يحيموفيتش لحزب العمل، وبالتالي فإنه سيقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إمّا الانشقاق عن حزب العمل، وإمّا البقاء فيه والتوصل إلى تفاهمات مع رئيسة الحزب المنتخبة.[٤٥]

٤٥ - يديعوت أحرونوت، ٢٣ أيلول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

تجدر الإشارة إلى أن يحيموفيتش أكدت في سياق مقابلة مطولة أجرتها معها صحيفة «هآرتس» قبل هذه الانتخابات (في ١٩ آب ٢٠١١) أنها لا ترى أن المشروع الاستيطاني يعتبر خطيئة أو جرمًا، ورفضت الاعتراف بأن سبب تدهور الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية وغياب دولة الرفاه في إسرائيل يعود إلى رصد ميزانيات وموارد هائلة للاستيطان.

يحيموفيتش لا ترى في المشروع الاستيطاني خطيئة

ومما قالته: «أنا بالطبع لا أرى في المشروع الاستيطاني خطيئة وجرمًا، وفي حينه كان هناك إجماع مطلق من حول ذلك، وإن من نهض بالاستيطان في المناطق (الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) هو حزب العمل، وهذه حقيقة تاريخية». وأضافت أنها ترحب بانضمام المستوطنين إلى الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل معتبرة أن «إحدى الدلالات الأكثر أهمية لهذه الاحتجاجات هي عدم رفع الشعارات التقليدية السياسية، ووجود لغة جديدة وموحدة».

وعقبت على تعالي أصوات كثيرة في إسرائيل مؤخرا تقول: إنه لو استثمرت المبالغ الهائلة التي تم رصدها للمستوطنات في داخل إسرائيل لكان الوضع فيها أفضل ولما قامت الاحتجاجات الآن، قائلة: «إنني أعرف هذه المعادلة وأعرف أيضا وجهة النظر التي تقول إنه إذا ما قلصنا الميزانية الأمنية إلى النصف فإن الوضع سيكون أفضل، وهذه وجهة نظر لا علاقة لها بالواقع». وأضافت أنها تعارض وجهة النظر هذه «لأنها ليست صحيحة من ناحية الحقائق رغم أنها تبدو فرضية علمية، فالمدرسة التي تتم إقامتها في المستوطنات وتحوي عددا معينا من التلاميذ ستكلف مبلغا مماثلا فيما لو أقيمت داخل إسرائيل مع عدد التلاميذ نفسه».

ورفضت فكرة مقاطعة منتجات المستوطنات بقولها «أنا لا أؤيد المقاطعة».

وانتقدت عددا من الشخصيات السياسية الإسرائيلية وأبرزها رئيسة حزب كاديما ليفني قائلة إن «كاديما من الناحية الاقتصادية هو حزب أكثر نيو- ليبرالية من حزب الليكود، كما أن ليفني هي نيو- ليبرالية بصورة لا لبس فيها».

يحيموفيتش ترفض فكرة مقاطعة المستوطنات

وأردفت أن الوضع الحالي في الحلبة السياسية الإسرائيلية عبارة عن «حفلة تنكرية أقدم الأشخاص المشتركون فيها والذين تنكروا بالمطلق للقضايا الاقتصادية والاجتماعية على تغيير خطابهم بصورة مفاجئة» عقب الاحتجاجات.

وحول ما إذا كانت يحيموفيتش تعتبر نفسها مرشحة لرئاسة الحكومة قالت إن «هذا مؤكد كحلم في المستقبل، لكنه لا يعتبر غاية واقعية الآن».

وقد حدت هذه المقابلة بالأستاذ الجامعي نيسيم كلدرون إلى نشر مقال في الموقع

http://www.opoosoft.com

الإلكتروني التابع لصحيفة «يديعوت أحرونوت» (في ٢١ آب ٢٠١١) تحت عنوان «لا أثق بشيلي يحيموفيتش» ذكر فيه أنه قبل ستة أعوام صرحت يحيموفيتش في مقابلة أدلت بها لصحيفة «هآرتس» ذاتها بما يلي: «في الوقت الذي اختفت فيه هنا دولة الرفاه، قامت دولة رفاه بديلة وراء (شرق) الخط الأخضر. وهناك تتوفر أماكن عمل وميزانيات عالية للثقافة. وواضح تماما أن هذا المشروع الاحتلالي الضخم أضر باقتصاد الدولة وبشبكة الضمان الاجتماعي فيها».

وأضاف: إن يحيموفيتش ترتكب أفظع خطأ يمكن أن يقترف بحق جيل الشباب، فهي تتملقهم، وتمتطي صهوة جواد وتمضي مسرعة تدوس على كل ما في طريقها، وتدوس حتى على نفسها وماضيها، وذلك بعد أن خيل لها أنها ستكون السياسية التي ستفوز بأصوات المعتصمين في خيام الاحتجاج. لكنها تلحق الضرر بنفسها أكثر من أي شخص آخر، فهي تكشف للمعتصمين في الخيام الوجه الأكثر قبحاً للسياسة، هذه السياسة التي سئموا وهربوا منها. ويبدو لي أن يحيموفيتش عاجزة عن فهم الرياح التي تهب داخل خيام الاحتجاج. فهؤلاء الشبان لا يسعون وراء المال فقط، وهذا ليس مطلبهم الرئيس. لقد مضى على اعتصامهم في الخيام أكثر من شهر بسبب انعدام العدالة في توزيع الأموال، وليس بسبب توزيع الأموال فقط. وغياب العدالة أسبق وأهم وأجمل من المال.

زهافا غالؤون رئيسة لحزب ميرتس

على صعيد آخر انتخب المؤتمر العام لحزب ميرتس الذي عقد في ٧ شباط ٢٠١٢ عضو الكنيست زهافا غالؤون رئيسة للحزب، وذلك بأكثرية ٦٠ بالمئة من أصوات أعضاء المؤتمر. وقد حصل منافسها الرئيس عضو الكنيست إيلان غيلؤون على ٣٧ بالمئة من الأصوات، بينما فاز المتنافس الثالث وهو أوري أوفير، من شبيبة الحزب، بـ٣ بالمئة.

وألقت غالؤون بعد فوزها خطاباً في المؤتمر أكدت فيه أن ميرتس يعتبر الحزب اليساري الوحيد في إسرائيل، وأن البلد بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى حزب يرفع لواء الدفاع عن حقوق الإنسان والمواطن وذلك في ضوء الهجمة الشاملة التي تشنها الحكومة والكنيست على المبادئ الأساسية للنظام الديمقراطي.[٤٦]

٤٦ - معاريف ٨ شباط ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

إجمال: هل إسرائيل على أعتاب انتخابات مبكرة؟

فجر تواتر الحراك الحزبي السالف جدلاً بشأن ما إذا كانت إسرائيل على أعتاب انتخابات مبكرة في العام الحالي- ٢٠١٢.

وتفجر الجدل على نحو خاص في ضوء تصريحات أدلى بها عدة وزراء في الليكود لصحيفة «معاريف» غداة انتخابات رئاسة الحزب وقالوا فيها: إن نتنياهو ينوي بعد فوزه أن يدرس إمكان تقديم الانتخابات العامة المقبلة للكنيست إلى شهر تشرين الأول المقبل، وذلك كي يستغل شعبيته الكبيرة كما يتبين من استطلاعات الرأي العام الأخيرة، وحقيقة عدم وجود منافس قوي له في الأحزاب الأخرى، وكذلك كي يجعل فترة استعداد الأحزاب المنافسة لهذه الانتخابات قصيرة. وأكد بعض الوزراء أن رئيس الحكومة سيدرس هذا الأمر فقط بعد انتهاء الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما، وقبل انتخابات الرئاسة الأميركية.[٤٧]

وقال الوزير العمالي السابق عوزي برعام: إن ثمة من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة. وهذا ليس مفاجئًا، إذ يعتقد نتنياهو، وهو محق في اعتقاده، أن شعبيته وسط الجمهور ستمنح حزبه تأييدًا واسع النطاق، وحتى ليبرمان مستعد لهذه المجازفة. ويمكن أن نضيف إلى هذه المعادلة تراجع حزب كاديما والاستقرار الحالي لحزب العمل، الأمر الذي يجعل من الصعب إيجاد بديل جدي للسلطة الموجودة حاليًا.[٤٨]

ثمة من يعتقد أن العام ٢٠١٢ سيكون عام انتخابات في إسرائيل، وإن نتنياهو وليبرمان وصلا إلى هذه القناعة

وبحسب محللة الشؤون الحزبية سيما كدمون فإن ائتلاف حكومة نتنياهو يبدو حاليًا مستقرًا وقويًا، ولا يتهدده أي خطر في الأفق المنظور، وهذا ما أكده ليبرمان (رئيس حزب «يسرائيل بيتينو»)، في تصريحات خاصة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» شدّد خلالها على أن حزبه ليست لديه في الوقت الحالي أي مصلحة في إسقاطها. كما أكد أنه يمكن التوصل إلى حل وسط داخل الحكومة فيما يتعلق بالخلافات إزاء «قانون طال» الذي ينص على إعفاء الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينياً) من الخدمة العسكرية الإلزامية والذي يؤيد رئيس الحكومة تمديد العمل به بينما يعارض ليبرمان ووزراء حزبه أي تمديد له بعد انتهاء مفعوله بعد نحو نصف عام.

وتضيف: لا شك في أن الأحزاب الأخرى الشريكة في الائتلاف الحكومي، وفي مقدمها حزبا عتسماؤوت و «البيت اليهودي»، غير راغبة في تقديم موعد الانتخابات

٤٧ - **معاريف** ١ شباط ٢٠١٢.
٤٨ - **يسرائيل هيوم**، ٥ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

العامة المقبلة. لكن على الرغم من ذلك فإن الانتخابات التمهيدية لرئاسة حزب كاديما، ربما تغيّر هذه الأجواء المستقرة في الساحة السياسية الإسرائيلية، وذلك وفقاً لما ستبينه نتائج استطلاعات الرأي العام بعد تلك الانتخابات، وأساساً فيما يتعلق بمكانة حزب كاديما، ومكانة الحزب الجديد الذي يترأسه يائير لبيد[٤٩].

ويرى كبير المحللين السياسيين في «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع أن نتنياهو أثبت حتى الآن أنه فنان قدير في الحفاظ على البقاء.

وأضاف: ما زلنا نذكر جيدًا أن نتنياهو تعهّد في الخطاب الذي ألقاه في ٣٠ نيسان ٢٠٠٩، عشية تقديم حكومته في الكنيست، بتحقيق ما يلي: كبح البرنامج النووي الإيراني و «الإرهاب»؛ دفع اتفاق السلام مع الفلسطينيين قدماً؛ توفير أماكن عمل جديدة؛ حل مشكلات العاطلين عن العمل والمسنين والمستضعفين؛ إحداث ثورة في جهاز التربية والتعليم؛ تعزيز قوة الشرطة الإسرائيلية من أجل مكافحة الجريمة؛ إتباع سياسة مساواة بين اليهود والعرب ودمج المواطنين العرب في الاقتصاد الإسرائيلي؛ تعزيز الوحدة الوطنية. ولا شك في أن نتنياهو اصطدم فور تسلمه مهمات منصب رئيس الحكومة في إثر ذلك الخطاب بضغوط وأمور اضطرارية كثيرة كتلك التي يواجهها عادة جميع رؤساء الحكومة في إسرائيل، وعندها أصبح هدف الحفاظ على البقاء يحتل المرتبة الأولى في سلم أولوياته. ويمكن القول إنه حتى الآن أثبت أنه فنان قدير في هذا الشأن، ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن حكومته ما زالت تحظى بالاستقرار. في المقابل، فإن سعي نتنياهو للحفاظ على بقاء حكومته جعله يتماشى مع أي مناورة سياسية، وبالتالي فإنه يبدو أحياناً يمينياً أكثر من اليمينيين، وحريدياً أكثر من الحريديم، وأحياناً أخرى يبدو علمانياً أكثر من العلمانيين، وشعبوياً أكثر من أتباع وزير الخارجية ليبرمان، وأكثر حرصاً على تلبية المطالب الاجتماعية من حركات الاحتجاج. ومع أن رئيس الحكومة لم يتعهد في خطابه المذكور أعلاه بتطبيق قانون التعليم الإلزامي المجاني في إسرائيل بدءاً من سنّ ٣ أعوام، إلاّ إنه بذل أقصى ما في وسعه كي تصادق الحكومة الإسرائيلية على هذا القانون، وذلك يعود أساساً إلى رغبته في الحؤول دون اندلاع حملة احتجاج اجتماعية ومطلبية أخرى على غرار الحملة التي اندلعت في الصيف الفائت، وإلى رغبته في الحفاظ على بقاء الحكومة واستقرارها.[٥٠]

وبحسب آراء بعض المعلقين[٥١]، فإن استطلاعات الرأي العام التي تتوقع حصول

٤٩ - يديعوت أحرونوت، ١٠ شباط ٢٠١٢.
٥٠ - يديعوت أحرونوت، ٩ كانون الثاني ٢٠١٢.
٥١ - معاريف، ٢٧ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

حزب الليكود الحاكم على أكثر من ثلاثين مقعدًا، وتراجع حزب كاديما إلى ما دون العشرين مقعدًا، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها إسرائيل في موضوعي إيران والاقتصاد، من شأنها أن تؤثر في نتنياهو وتدفعه إلى تقديم موعد الانتخابات والخروج منها بتفويض واضح وقاطع بإدارة شؤون الدولة وفقاً لرؤيته للأمور.

ويقال: إن رئيس الحكومة بحث واستشار عددًا من أصحاب الرأي في شأن تقديم موعد الانتخابات، كما التقى رؤساء الكتل التي يتألف منها الائتلاف الحكومي الذين بلّغوه أن لا مصلحة لهم الآن في تقديم موعد الانتخابات.

علاوة على ذلك، فإن على نتنياهو أن يأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين سيؤثران في الخريطة السياسية المستقبلية هما: يائير لبيد، وأرييه درعي (الزعيم السابق لحزب شاس، الذي أعلن أنه سيخوض الانتخابات المقبلة)، فانضمام هذين الاثنين إلى الحياة السياسية قد يؤدي إلى قيام ائتلاف مختلف تمامًا عن الحالي.

وتساءل هذا البعض: إذا كان هذا هو واقع الحال اليوم، لماذا يرغب نتنياهو في تقديم موعد الانتخابات في وقت لديه حكومة مستقرة، وشعبية كبيرة وسط الجمهور؟، وفي الوقت نفسه قدّر أن تقديم موعد الانتخابات هو أمر مستبعد الآن، وأن الحكومة الحالية ستصمد حتى انتهاء ولايتها شرط عدم حدوث أي طارئ يؤدي إلى قلب الأوراق رأسًا على عقب، وهو أمر وارد الحدوث في ضوء حالة عدم الاستقرار المسيطرة على الشرق الأوسط.


http://www.opoosoft.com

http://www.opoosoft.com

الفصل الرابع
المشهد الأمني العسكري

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل بالسرد والتحليل أهم الأحداث والتحولات العربية والإقليمية التي شهدها عام ٢٠١١ من منظور الأمن القومي الإسرائيلي. ويتمحور المشهد الأمني والاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١١ في موضوعين أساسيين، هما: الثورات العربية المتتابعة (الربيع العربي)، والملف النووي الإيراني.

يعالج هذا الفصل في جزئه الأول موضوع الثورات العربية من المنظور الأمني الإسرائيلي في ستة أجزاء، يشمل الجزء الأول مجموعة فرضيات أساسية توجه القراءة الإستراتيجية الإسرائيلية للثورات العربية التي عرفت بـ«الربيع العربي». ويتطرق الجزء الثاني إلى مدى تأثير الثورة المصرية على العلاقة الإستراتيجية المصرية – الإسرائيلية. أمّا الجزء الثالث، فيتطرق إلى القراءة الإسرائيلية للثورة السورية وتداعياتها الإستراتيجية، حيث تتلخص هذه القراءة في نقطتين أساسيتين، تدور الأولى حول التقديرات الإستراتيجية والموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية، وتدور الثانية حول التداعيات الإقليمية للثورة السورية، وتأثيرها على الرؤيا الإستراتجية لإسرائيل.

ويستعرض الجزء الرابع من القسم الأول الموقف الإسرائيلي من الشأن الفلسطيني، النابع من انتظار ما سيسفر عنه مخاض الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، وخاصة احتمالات شن عدوان إسرائيلي جديد على قطاع غزة. أمّا الجزء الخامس فيستعرض انعكاس «الربيع العربي» على العلاقات التركية – الإسرائيلية وفرص تسوية الخلاف بين الدولتين. ويتم في القسم السادس والأخير، التطرق إلى تأثير الوضع الإقليمي على حالة التهدئة القائمة بين إسرائيل وحزب الله واحتمالات اندلاع حرب جديدة بينهما.

سيتم في الجزء الثاني من التقرير بحث تعاطي إسرائيل مع «الملف النووي الإيراني»

http://www.opoosoft.com

من جوانبه السياسية والأمنية والعسكرية. يضم الجزء الأول من هذا القسم استعراض أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني في العام ٢٠١١. أما في القسم الثاني، فيضم استعراض السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة ضد طهران ويناقش اشكالياتها ومعقوليّتها، مع محاولة استقراء إمكانية توجيه ضربة أميركية أو إسرائيلية لإيران في العام ٢٠١٢.

الجزء الأول: «الربيع العربي» من منظور الأمن القومي الإسرائيلي

أثارت الهزة التي تشهدها المنطقة العربية تساؤلات حول البنية التقليدية لشعبة الاستخبارات العسكرية الموكل إليها تقويم المخاطر المحيطة. حيث أن الاستخبارات العسكرية عجزت عن التكهن بها. كان خبراء الاستخبارات في إسرائيل يجيدون تحليل مواقف الزعماء العرب ودوائر القرار حولهم، حيث نسبت لأجهزتهم الاستخباراتية قدرات «أسطورية» في التسلل إلى الدوائر الداخلية للحكام في الدول المجاورة، لمراقبة نشاطاتها العسكرية وتحديد أهداف مادية للهجوم في حالة المواجهة العسكرية. ولكن دخول الشعوب إلى المعادلة أربك التقديرات الاستخباراتية ووضعها أمام تحديات جديدة وغير مسبوقة.

وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي

أجرت المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، وقد وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم، هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو-سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات.[١] حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة. ويمكن تلخيص القراءة الأمنية الإسرائيلية فيما يتعلق بالربيع العربي بثمانية فرضيات مركزية:

أولا: النظام العربي ينهار وليست لديه إمكانات «المواجهة سواء في الداخل أو في الخارج وهو يتحوّل إلى شكل آخر غير محسوم الوجهة ويصعب تشخصيه راهناً. في معظم البلدان التي شهدت هذا التغيير لا زالت العملية السياسية فيها جارية ولم تستقر السلطة على وجه محدّد ونهائي، بما في ذلك الأماكن التي شكّلت فيها حكومات أو أجريت انتخابات تمثيلية بملامح معروفة.[٢]

1. Tira, Ron. The Breakup of Israel›s Strategic Puzzle. **Strategic Assessment**, October 2011. Volume 14, No. 3.
2. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel’s Security. **Strategic Assessment**, July 2011. Volume 14, No. 2.

http://www.opoosoft.com

إن خروج الجمهور في طلب المزيد من الخطوات الإصلاحية يؤكد أن مخاض الثورات العربية طويل ولن ينتهي عند المشهد الراهن، وتشير التقديرات الاستخباراتية إلى ان الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية.

وفق هذه التقديرات، تتعامل المؤسسات السياسة والعسكرية مع المتغيرات بانضباط لافت، ما يدل على عمق إدراك حجم الحدث وحتمية تغيير الإستراتيجية العسكرية.

ثانيا: تبددت عام ٢٠١١ أهم ركيزتين كانت تتّكئ عليهما إسرائيل فيما يتعلق بسياساتها وأمنها واستراتيجياتها إقليمياً، وهما: حيادية الجبهة الجنوبية مع مصر، والتي كانت قائمة بوجود نظام الرئيس حسني مبارك، وحيادية الجبهة الشرقية، وإلى حد ما الشمالية (مع لبنان). [٣]

ثالثا: أن نسبة الأخطار الناتجة عن فشل الثورات وانتشار الفوضى وعدم الاستقرار، والفلتان الأمني في دول الجوار، هو أمر وارد وكارثي على إسرائيل. [٤]

تشير التقديرات الاستخباراتية إلى ان الثورات العربية تجدّد نفسها وتتوالى موجة بعد موجة حتى أنها قد تنهي غالبية النظام الرسمي العربي بما في ذلك الدول التي انخرطت في لعبة التغيير لأهداف سياسية إقليمية

رابعاً: من المحتمل جدا وبسبب ضعف الأنظمة أن يُفتح الباب على مصراعيه أمام قوى لم تساهم ولم تشارك في الثورات لاستغلال الوضع والوصول إلى سدة الحكم، وخلق أجندة جديدة، وهذه الأجندة، هي إسلامية، أي أن القوى الإسلامية هي التي ستتمكن من السيطرة على مقاليد الحكم في الدول العربية التي مرت في «عملية الاحتجاجات». [٥]

خامساً: إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية قد تدفع صناع القرار إلى اتخاذ قرارات تتماشى مع إرادة الجماهير، وصرف أنظارها عن الأوضاع الصعبة، وتحويل الغضب العارم للجماهير إلى الأعداء، وفي مقدمتهم إسرائيل.

ترى النخب السياسية والحكومية في إسرائيل، أن النظم الديمقراطية بطبيعتها تستجيب للرغبات الشعبية التي يستغلها الساسة في الحصول على التأييد، ومن ثم فإنه لا توجد وسيلة لمنع الكراهية الكامنة لإسرائيل بين الشعوب العربية من الترجمة إلى سياسات مضادة لإسرائيل حتى ولو كانت هذه الدول قد وقعت معاهدات للسلام مع إسرائيل. أما

3. Heller, Mark A. A New Middle East?. **Strategic Survey for Israel 2011,** eds. Anat Kurz and Shlomo Brom, Tel Aviv: Institute for National Security Studies.
4. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. **Strategic Assessment**, July 2011. Volume 14, No. 2 .
5. Eiland, Giora. The Upheavals in the Middle East and Israel's Security. **Strategic Assessment,** July 2011. Volume 14, No. 2.
Eran, Oded, Magen, Zvi, and Stein, Shimon. **The Superpowers and the Middle East: Walking a Fine Line in Strategic Survey for Israel 2011** Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

http://www.opoosoft.com

إذا كانت الديمقراطيات الوليدة ذات طابع إسلامي فإن إسرائيل لن تكون في مواجهة حزب الله وحماس وحدهما، بل طبعات جديدة ومكثفة منها موزعة على الأقطار العربية.

سادساً: المستجدات الإقليمية ومنها الثورات العربية تعرض إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر.[٦] ترى المؤسسة الأمنية أنه أمام كل المتغيرات الإقليمية ستضطر الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة النظر في برنامجها العسكري وخطة تطوير وجهوزية قواتها المسلحة. فالجيش مضطر لأن يغدو أكثر مرونة وأن يتكيف مع سيناريوهات مختلفة من الحرب التقليدية، إلى مواجهة ما يسمى بـ «الإرهاب» وصولا إلى التصدي للتهديدات على الشرعية الإسرائيلية من التظاهرات على الحدود إلى الاستفزازات وصولا إلى احتمال تدفق لاجئين جراء حرب أهلية.[٧]

المستجدات الإقليمية ومنها الثورات العربية تعرض إسرائيل لخطر حقيقي ومستمر

سابعاً: يتم في سياق عرض التقديرات الإستراتيجية وتحليلها، التأكيد على وجوب قراءة تداعيات التقلبات التي تصيب كل دولة على حدة، على أساس أن لكل دولة خصائصها وتركيبتها وتقاليدها الخاصة، ناهيك عن الاختلاف في أهمية دورها على الصعيدين العربي والإقليمي.

ثامناً: تلحظ الاستخبارات الإسرائيلية فهماً عربياً، ربما «مبالغا فيه»، بشأن ضعف النفوذ الأميركي في المنطقة، وفي الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب لم تدخل بعد إلى الفراغ قوة بديلة. ويدخل أصابعهم في المنطقة العربية اليوم الروس والصينيون والأوروبيون والأتراك والإيرانيون. وفق التقرير الاستراتيجي السنوي لمعهد الأمن القومي في تل أبيب، لا توجد اليوم دولة في العالم قادرة على لعب دور الشرطي في المنطقة، وبالتالي لا توجد قوة عالمية قادرة على تثبيت الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو ما يعني ان الدول العربية ستجد نفسها مضطرة إلى معالجة الأزمات وحدها، ومن الصعب التنبؤ إلى أين سيؤول هذا الوضع الخطر.[٨] تتبنى إسرائيل بحذر هذا التقييم فيما يخص فقط الموقف الأميركي من الملف النووي الإيراني، على خلفية عدم وجود تقدّم في الجهد لردع المشروع، وقد يزداد الخطر أن تتجه دول أخرى في المنطقة إلى المسار النووي.

تلحظ الاستخبارات الإسرائيلية فهماً عربياً، ربما «مبالغا فيه»، بشأن ضعف النفوذ الأميركي في المنطقة

بالمجمل، يمكن القول إن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تشعر بقلق بالغ إزاء ما يجري في العالم العربي، خاصة في ظل تعذر استشراف المسار المستقبلي أو التنبؤ بأهمية تداعياته

٦ حسب تصريحات رئيس هيئة الاركان، بيني غينتس، لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، ٢ أيلول ٢٠١١.

7 The Making of National Security Policy: Security Challenges of the 21st Century - Conference Proceedings. **INSS Memorandum** No. 110, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, November 2011.
Heller, Mark A. A New Middle East?. **Strategic Survey for Israel 2011**, eds. Anat Kurz and Shlomo Brom, Tel Aviv: Institute for National Security Studies.

٨ **التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١**، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

http://www.opoosoft.com

على المدى المتوسط والأبعد، وهو ما قد يهدد الأمن القومي الإسرائيلي في حال لم تحتط إسرائيل لتداعيات فشل هذه الثورات. ويمكن تلخيص القراءة الإستراتيجية العامة في مقولة «**الوضع الاستراتيجي قاتم في كل الجبهات**». كل التقارير الإستراتيجية تشدد على حدوث تدهور لوضع إسرائيل الاستراتيجي، وستضطر إسرائيل في الأعوام المقبلة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بقضايا الأمن القومي المركزية في واقع جديد شديد التعقيد.[٩]

لا بد في هذا السياق من الإشارة إلى وجود انسجام بين مواقف المؤسسة السياسية والمؤسسة الأمنية العسكرية. وفيما تدرك المؤسسة السياسية أن إسرائيل مستفيدة على المدى القريب من الواقع العاصف في العالم العربي نظرا لأنها تشغل العرب بقضاياهم الداخلية، إلا أن هذا الأمر هو «واقع مرحلي وآني» فقط.

أمران يثيران قلق المؤسسة السياسية والأمنية، يحيل الأمر الأول إلى تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في مرحلة المجهول، ويتعلق الأمر الثاني بدور الشعوب المستجد في صياغة النظام الإقليمي

ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أمرين يثيران قلق المؤسسة السياسية والأمنية، يحيل الأمر الأول إلى تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في مرحلة المجهول، ويتعلق الأمر الثاني بدور الشعوب المستجد في صياغة النظام الإقليمي. وأيا كانت النتائج فإن المرجح نظم جديدة لا يمكن فيها تجاهل إرادة الشعوب وخاصة الثقل الخاص للقوى الإسلامية الصاعدة.

الثورة المصرية

تراقب الحكومة الإسرائيلية الأوضاع المصرية بعد إسقاط مبارك عن كثب، فقد أطاحت بعد ثورة ٢٥ يناير، بـ «القلعة الإستراتيجية» المتمثلة بنظام مبارك، باعتباره كان حليفا استراتيجيا لإسرائيل وحريصا على عملية السلام معها. وقد أكدت التقارير الاستخباراتية الإسرائيلية على التحول الاستراتيجي الجذري في العلاقات بين البلدين وتأثيره الوضع الاستراتيجي الإقليمي. ولعل الحدث الأبرز عدا ضرب خطوط الغاز بين البلدين، الذي استحوذ على اهتمام المحللين والمراقبين الإسرائيليين، هو اقتحام متظاهرين مصريين السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وهو ما شكل مصدر قلق بل ودليلاً على عمق التحول الاستراتيجي الذي يشهده الشرق الأوسط.[١٠]

في حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الاسلامية (الإخوان المسلمين والحركات السلفية)، فان مصر ستتحول بالنسبة إلى إسرائيل من خطر عال إلى تهديد حقيقي

باتت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر بعد ثورة ٢٥ يناير، تجري برعاية الإدارة الأميركية، ويشير تقدير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أن مصر التي عُرفت طوال السنين بأنها دولة صديقة ذات احتمال خطر، أصبحت دولة ذات احتمال خطر عال. وفي حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الاسلامية (الإخوان المسلمين

٩ التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

10. Brom, Shlomo. The Crisis in Israeli-Egyptian Relations. INSS Insight. No. 278, August 28, 2011.

http://www.opoosoft.com

والحركات السلفية)، فان مصر ستتحول بالنسبة إلى إسرائيل من خطر عال إلى تهديد حقيقي.[11] بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية المصرية وتحقيق الإسلاميين بشقيهم الاخواني والسلفي نصرا كاسحا في حدود ٦٥٪، نقلت صحفية «يديعوت أحرونوت» عن مصدر أمني إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن ما حصل في مصر «أخطر مما قدرنا»، مضيفاً أن «ما كان خطراً أصبح تهديداً».[12]

مصدر أمني إسرائيلي: «إن ما حصل في مصر «أخطر مما قدرنا»، ما كان خطراً أصبح تهديداً»

في المقابل، تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب، من المنطلقات التالية:

أولاً: تحتاج القاهرة إلى سنوات كي تستعيد توازنها ودورها الإقليمي، فضلاً عن أن السلطة الجديدة طمأنت الجميع إلى أنها لن تسعى إلى إعادة النظر في معاهدة السلام مع إسرائيل. وأكثر من ذلك، يبدو أن المخاوف من الإخوان المسلمين لم تكن في محلها فها هم يسعون إلى الحوار مع واشنطن.

تؤسس إسرائيل موقفها هذا على الاعتقاد بأن العلاقات مع إسرائيل في ضوء هذه التطورات مرتبطة بميراث تاريخي طويل من الحروب تكلل بسلام حققته معاهدة كامب ديفيد، التي أسست لعلاقات طبيعية بين الدولتين لا يبقي مجالا للحديث عن عدم شرعية دولة إسرائيل مثلا، وأن إسرائيل أصبحت بحكم القانون المصري دولة جارة.[13]

ثانياً: رغم الوزن المتزايد للرأي العام المصري، لا يوجد تغيير ذو مغزى في المصالح الأساسية لمصر مثلما تراها السلطة ومعظم المحافل السياسية. قد يكون هناك تغيير في «الموسيقى» ولكن ليس في المضمون: إذ ليس من المتوقع أن تغير مصر موقفها بشكل جذري من إيران أو من الرغبة في الحفاظ على علاقات قريبة مع الولايات المتحدة.

ثالثاً: بعد تلاشي الهجمات اللفظية على مصر، والتي تفسر كمس بالكرامة الوطنية المصرية، يعتقد بعض الإسرائيليين بأن المصريين سيركزون على شؤونهم الداخلية ويكونون أقل تفرغا للانشغال بعلاقات إسرائيل والفلسطينيين.

تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري

رابعاً: لم يطرأ بعد الثورة تغيير حقيقي في الموقف من حركة حماس في كل ما يتعلق بإجراءات الخروج من غزة إلى مصر. وهو ما قد يشير إلى وجود فرصة رغم «الربيع العربي» لإطلاق حوار استراتيجي وبناء تفاهمات إستراتيجية بين إسرائيل ومصر، قد تتضمن إجراء تغييرات في الملحق العسكري لاتفاق السلام بين البلدين. .

11. Meital,, Yoram. The Struggle for the Reins of Government in Egypt **INSS Insight**. No. 303, December 15, 2011

١٢. يديعوت احرونوت، ٤ كانون الأول ٢٠١١.

13. Eran, Oded. Normalization between Israel and Arab States: Is the Idea Still Viable?. **INSS Insight**. No. 302, December 14, 2011.

http://www.opoosoft.com

قلق المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من جبهة سيناء

تحولت سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية، يعود ذلك جزئيا إلى الطبيعة الجغرافية والديمغرافية المعقدة لمنطقة سيناء، التي يصطلح الخبراء المصريون على تسميتها بـ«المفتاح»، والى التوازنات التي تحكمها من الناحيتين العسكرية والأمنية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨، فضلاً عن الغموض الذي تفرضه السلطات المصرية على كل ما يجري فيها من أحداث، لا سيما في ما يتعلق بهوية المجموعات المسلحة الناشطة فيها.

تحولت سيناء بعد ثورة ٢٥ يناير إلى نقطة توتر أمني بالغة الخطورة من وجهة النظر الإسرائيلية

ويسود أوساط المؤسسة الأمنية الإسرائيلية قلق بشأن قيام الجيش المصري بالانتشار في شبه جزيرة سيناء التي تنص اتفاقيات «كامب ديفيد» على بقائها شبه منزوعة السلاح وشبه خالية من الوجود العسكري المصري. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى سيناريوهين محتملين يؤديان لهذا الانتشار، الأول هو أن تقرر القيادة المصرية دخول الجيش إلى سيناء لإجراء تدريبات فيها، فيما يفترض السيناريو الثاني إدخال قوات مصرية إلى شبه الجزيرة على هامش حرب إسرائيلية مع حزب الله أو سورية، في خطوة تهدف إلى التعبير عن وحدة الدول العربية. ولعل قيام القوات المسلحة المصرية بإطلاق عملية «النسر»، في أعقاب الهجوم المسلح على شمالي ايلات في ١٨ آب ٢٠١١، لإعادة فرض الأمن في سيناء، وعلى أثر سلسلة العمليات المسلحة في إيلات، الذي تردد أن منفذيها تمكنوا من التسلل باتجاه الموقع المستهدف عبر سيناء يشكل مؤشرا لوجه التطورات العسكرية في سيناء مع العلم أن عملية «النسر»هي أضخم خطة أمنية تنفذها القوات المسلحة المصرية في سيناء منذ أن استعادت مصر السيادة على شبه الجزيرة في العام ١٩٨٢.[١٤]

في هذا السياق، أبرزت «عملية ايلات» التحديات الأمنية التي استجدت بعد الثورة المصرية، والأهم أن هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية. يبدو أن الأمن الإسرائيلي الداخلي حتى ومن غير اللجوء إلى صواريخ تطلق عبر الحدود، أمن مكشوف، وان تخطيطاً مناسباً يمكن من اختراقه اختراقا يؤدي إلى إنتاج القلق و انهيار الوهم الإسرائيلي بالأمن المستتب. تسببت العملية وتداعياتها الميدانية في كشف مجدودية الإجراءات الوقائية الإسرائيلية ومنظومات الدفاع الصاروخي من «قبة فولاذية» إلى «معطف الريح» إلى «مقلاع داوود». وأظهرت العملية أن هناك تغيراً جذرياً في حجم الإخطار التي ستواجهها الجبهة الداخلية الإسرائيلية في الحرب المقبلة التي تريدها إسرائيل.

أبرزت «عملية ايلات» التحديات الأمنية التي استجدت بعد الثورة المصرية، والأهم أن هذه العملية أبرزت قيود القوة الإسرائيلية

14. Schweitzer, Yoram and Dryndin, Ilona. Evil Develops in the South. **INSS Insight**. No. 295, November 21, 2011.

http://www.opoosoft.com

بناءً على التحول الاستراتيجي تشهد دوائر الجيش الإسرائيلي ارتفاعاً في مستوى النقاش بشأن تحديد «نقطة التحول» في الوضع المصري، بحيث ستكون هناك حاجة إلى الشروع في إنشاء تشكيلات عسكرية ووضع برامج جديدة لمواجهة هذا التهديد. خصّص الجيش خلال عام ٢٠١١ خططاً لتبيان الأوضاع في مصر، ونفض الغبار عن الخرائط القديمة وإعداد التصورات للمستقبل. ويرى الجيش أنه ينبغي الاستعداد مسبقاً لاحتمال حصول تحوّل في الوجهة المصرية الإستراتيجية، لأن بناء تشكيلات عسكرية جديدة يستغرق سنوات، لذلك ثمة حاجة إلى بدء العمل عاجلاً، لا آجلاً.[١٥] ويبدو أن نقطة التحول التي يبحثها الجيش تتقاطع إلى حدّ كبير مع الفوز الواضح للإخوان المسلمين المصريين في الانتخابات الحالية. وأن شعبة التخطيط في الجيش أوصت بالتعامل مع هذا الفوز بوصفه «خط القطع» الذي يجب على الجيش عنده بدء العمل على إطلاق إجراءات بعيدة المدى، مثل تأسيس وحدات برية وأسراب جوية. وبالفعل، فإنه في أعقاب فوز «الإخوان»، عمد الجيش، إلى وضع خطط قيد الدرس تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فككها قبل سبع سنوات. وكذلك، على الصعيد العسكري – الميداني، سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ويتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي من الحدود المصرية. وقد كثف الجيش الإسرائيلي من انتشاره على الحدود المصرية، وتضاعف حجم القوات هناك، وينتشر في المنطقة الجنوبية حالياً لواء مشاة نظامي، كما رفعت قيادة الجيش من قدرات الفرقة اللوائية (٨٠) بشكل كبير. ويدور النقاش داخل أروقة الجيش الإسرائيلي حول إمكانية إقامة فيلق جنوبي بهدف استخدامه في سيناء عند الطوارئ.[١٦]

في أعقاب فوز «الإخوان» في مصر عمد الجيش الاسرائيلي، إلى إعداد خطط تتعلق بإعادة تأسيس وحدات عسكرية كان قد فككها قبل سبع سنوات

ولمواجهة الأخطار الجديدة، شكلت قيادة الجيش كذلك جسماً عسكرياً جديداً أسمي «قيادة العمق»، مهمته قيادة عمليات متشعبة في العمق الاستراتيجي المحيط بإسرائيل. وهنالك أصوات عسكرية تدعو لبناء قوة خاصة للتدخل في سيناء مشكّلة من سلاح الطيران وقوات برية.

سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ويتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي منها

خلاصة الأمر، أكثر ما يمكن أن يحصل عليه الإسرائيليون في الملف المصري هو استمرار الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد التي تضبط اتفاقيات السلام، وبالتالي العلاقات بين البلدين. إلا انه أيا ما كان الموقف المصري الرسمي، فإن العلاقة الإسرائيلية المصرية ذاهبة إلى التراجع خاصة بعد صعود الإسلاميين، وذلك بحسب التقديرات الإستراتيجية الإسرائيلية.

15. Schweitzer, Yoram and Dryndin, Ilona. Evil Develops in the South. **INSS Insight**. No. 295, November 21, 2011

١٦ هآرتس، ١١ كانون أول ٢٠١١

http://www.opoosoft.com

القراءة الإسرائيلية للثورة السورية: تداعيات وتوقعات

يمكن رصد القراءة الإسرائيلية للثورة السورية من خلال محورين رئيسيين: المحور الأول – التقديرات الإستراتيجية والموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية، والمحور الثاني: التداعيات الإقليمية للثورة السورية.

الموقف الإسرائيلي الرسمي من تطورات الأوضاع في سورية

التقديرات الإستراتيجية

تشير أغلب التقديرات الإستراتيجية إلى أن التغيير قادم في سورية. وان السيناريو المعقول حاليًا هو «السيناريو اليمني» أي ترك الرئيس بشار الأسد للدولة إذا أفلح في الخروج من سورية، وحينها قد ينهار النظام نتيجة التآكل المتواصل والنزف. تعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء السنة ٢٠١٣، وأنّ هناك أخطارًا جدية تحدق بعدد من الأنظمة العربية، وفي مقدمتها اليمن وسورية. وتؤسس التقديرات على معطيات أساسية: تزايد أعداد القتلى في صفوف المتظاهرين السوريين، باعتبار أن المتظاهرين اجتازوا حاجز الخوف وهم يواصلون الخروج رغم خطر تعرضهم للرصاص؛ أعداد الفارين من الجيش صارت بالآلاف، ومعظمهم في المناطق الحدودية؛ التدخل الدولي المتصاعد وخصوصا من الدول العربية، التي فرضت عقوبات عليه. من الجدير ذكره، أن التقديرات الإستراتيجية تستبعد التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، وخاصة بسبب الدعم الروسي والصيني له.[١٧]

تشير أغلب التقديرات الإستراتيجية إلى أن التغيير قادم في سورية. وان السيناريو المعقول حاليًا هو «السيناريو اليمني»

الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربيّة في الشرق الأوسط ستستمر على الأقل حتى انتهاء السنة ٢٠١٣

موقف المؤسسة السياسية والأمنية

يميل الرأي السائد في الأوساط السياسية والأمنية في إسرائيل إلى استثمار «الاحتجاجات» من أجل الضغط على النظام السوري لتغيير مواقفه وتحالفاته، دون إسقاطه. فعلى الرغم من إزعاج سورية لإسرائيل من خلال إشعال جبهات أخرى، فإن عدواً تعرفه خير لك من عدو تجهله، وإن نظاماً يحترم قواعد اللعبة أفضل من فوضى أو نظام يشعل حدود الجولان الهادئة أكثر من أي جبهة أخرى لإسرائيل مع دول الطوق. هذه المفاضلة كانت ملخص تقدير شعبة الاستخبارات العسكرية، منذ اندلاع الثورة السورية في ١٥/ ٣/ ٢٠١١. وأيضا، وورد بشكل واضح على لسان الناطق باسم

التقديرات الإستراتيجية تستبعد التدخل العسكري الأجنبي في سورية بسبب صعوبة تشكيل ائتلاف دولي لإسقاط الأسد، وخاصة بسبب الدعم الروسي والصيني له

١٧ التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

http://www.opoosoft.com

الجيش الإسرائيلي (يوءاف موردخاي) في ١٤/ ٩/ ٢٠١١، «وجود قلق إسرائيلي من سقوط الرئيس السوري بشار الأسد لأنه يقف على جبهة مغلقة منذ سنين طويلة». [١٨]

وحسب التقدير الاستراتيجي، لن يستطيع أي نظام جديد في سورية تعريض شرعيته للخطر بالتوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل، غير أنه إذا استمر الأسد في الحكم فقد يبدي مرونة أكبر تجاه الغرب في محاولة لتعزيز اقتصاد سورية وإخماد الغضب الشعبي بشأن الفقر والبطالة، وبخلاف مصر، لم تعقد سورية سلاما مع إسرائيل بعد حرب عام ١٩٧٣ لكنها تقيدت بدقة بالتزاماتها الخاصة بفك الارتباط فأنشأت واقعا أمنيا ناسب الجانبين على مدار السنين، وبطبيعة الحال فان إسرائيل لا تسعدها مساندة سورية لاثنين من ألد أعدائها وهما حزب الله اللبناني وحركة «حماس».

وجود قلق إسرائيلي من سقوط الرئيس السوري بشار الأسد لأنه يقف على جبهة مغلقة منذ سنين طويلة

أضف إلى ذلك، **يشير التقدير الاستراتيجي إلى أن سقوط نظام بشار الأسد سيدخل إسرائيل في حال من الغموض وعدم اليقين،** حيث أن الأوضاع في سورية تثير حيرة إسرائيل التي تخشى من المجهول بسبب عدم معرفتها بتكوينات المعارضة بشكل دقيق. [١٩]

لن يستطيع أي نظام جديد في سورية تعريض شرعيته للخطر بالتوصل إلى أي اتفاق مع إسرائيل، غير أنه إذا استمر الأسد في الحكم فقد يبدي مرونة أكبر تجاه الغرب في محاولة لتعزيز اقتصاد سورية وإخماد الغضب الشعبي بشأن الفقر والبطالة

انطلاقاً من هذا التقييم، التزم قادة إسرائيل الصمت وعدم اتخاذ موقف من الأزمة السورية، طيلة عام ٢٠١١. وسكتت إسرائيل عن دخول الدبابات السورية إلى مناطق: نوى، وتسيل، وجاسم، والحارّة في حوران، المتاخمة للجبهة السورية–الإسرائيلية، التي تمنع الاتفاقية رقم ٣٥٠ لمجلس الأمن بتاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٧٤ – والتي تعمل قوات (UNDOF) بموجبها، الجانب السوري من إدخال آليات ثقيلة إليها. وانطلاقاً من هذا التقييم أيضاً رفضت إسرائيل الموافقة على إدانة النظام السوري على جرائمه في لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢/ ١١/ ٢٠١١، حيث حصل قرار الإدانة على ١٢٢ صوتاً مقابل اعتراض ١٣ دولة –وليس الامتناع عن التصويت– أبرزها: إيران وكوبا وفنزويلا وإسرائيل. [٢٠]

يشار هنا انه ومع بداية عام ٢٠١٢، ، ووفق تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام ٢٠١٢، أن التحولات في سوريا تحمل فرصة لتسوية مع النظام الذي سيأتي، وبالتسبب بهزيمة قاسية لإيران التي تحقق إنجازات في الجبهات الأخرى (البحرين واليمن ومصر). [٢١]

يشير التقدير الاستراتيجي إلى أن سقوط نظام بشار الأسد سيدخل إسرائيل في حال من الغموض وعدم اليقين

للتلخيص يمكن توصيف الموقف الإسرائيلي الراهن حيال الأزمة السورية بالمرتبك فمن جهة يمكن القول أن إسرائيل تريد سقوط نظام الأسد إن كانت النتيجة صعود نظام «معتدل»،

١٨ **هآرتس**، ١٤ أيلول ٢٠١١.
١٩ **التقدير الاستراتيجي السنوي ٢٠١١**، معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب.
٢٠ **يديعوت أحر ونوت**، ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ .
٢١ **هآرتس**، ٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

غير ان هذه الرغبة مشوبة بالحذر بسبب وجود مخاوف شديدة من أن يؤدي هذا السقوط إلى إحداث حال من الفوضى والى صعود قوى جديدة غير متوقعة قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار على جبهة الجولان. يشار هنا الى انه وبحسب تقرير لقناة العربية فان نتنياهو وخلال لقاءه المنتظر مع الرئيس باراك اوباما في ٥/ ٣/ ٢٠١٢ سيقوم بالطلب من أميركا: «التمهل في العمل على إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد حتى يتوفر البديل المناسب من المعارضة[٢٢]»، وهو ذات الموقف الذي حمله وبحسب مصادر قناة العربية إيهود باراك في لقاءه مع وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا الذي عقد في ٢٩/ ٢/ ٢٠١٢ حيث طالب الولايات المتحدة «بتخفيف الضغوط على الرئيس السوري بشار الأسد وعدم تقديم المساعدة العسكرية للمعارضة وذلك الى ان يتم تحديد ملامح البديل المحتمل في سورية[٢٣]».

وفي هذا السياق، تعبر إسرائيل عن قلقها من مصير مخازن الأسلحة الكيماويّة ومخازن القذائف الصاروخيّة والصواريخ التي يملكها الجيش السوريّ، وحسب وكالاتها الإعلامية، فإنّ «حزب الله» قام في الآونة الأخيرة بنقل المئات من الصواريخ من مخازنها في سورية إلى لبنان، ومنها صواريخ بعيدة المدى، ولكنّ المصادر لم تؤكد على أن حزب الله تمكّن حتى الآن من نقل صواريخ تحمل رؤوسًا كيماويّة من سورية إلى لبنان، ذلك أنّ الحفاظ على هذه الأسلحة وحمايتها يتطلبان خبرة فائقة، وحسب المعلومات المتوفرّة لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية، فإن حزب الله لا يملك الخبرة في المحافظة على الأسلحة الكيماوية.

تعبر إسرائيل عن قلقها من مصير مخازن الأسلحة الكيماويّة ومخازن القذائف الصاروخيّة والصواريخ التي يملكها الجيش السوريّ

وأيضا، تعلن إسرائيل عن تخوفها من توثيق العلاقة العسكرية الروسية- السورية في حال نجاح نظام الأسد، فقد أعربت إسرائيل عن خشيتها من إعادة بناء وتجديد قاعدة بحرية روسية في ميناء طرطوس السوري، من شأنها أن تمكن الروس من التجسس بفاعلية كبيرة جداً على الجيش الإسرائيلي ووسائله القتالية وترددداته وقنوات اتصاله.

التداعيات الإقليمية للثورة السورية وانعكاسها على الرؤيا الإستراتيجية

رصدت وسائل الإعلام الإسرائيلية وجهات النظر الرسمية حول التداعيات المرتقبة للثورة السورية، وانعكاسات إمكانية سقوط نظام الرئيس بشار الأسد على المستوى الإقليمي، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً- المتضررون من سقوط الأسد: إذا سقط النظام في سورية فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس و «حزب الله». كما ذكرنا سابقاً، خلال العقد الأخير لم تخف القيادة الإسرائيلية آمالها بأن يبقى بشار في كرسيه، لكن

٢٢ العربية، ١ آذار ٢٠١٢: html.197836/01/03/http://www.alarabiya.net/articles/2012 (شوهد ٣ آذار ٢٠١٢)
٢٣ http://www.youtube.com/watch?feature=player_embedded&v=OWbhV3ZiJpM (شوهد ٢ آذار ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

في السنوات الأخيرة تحول بشار إلى حليف قريب لإيران وسمح لها بتحويل حزب الله إلى قوة كبيرة تشكل خطرا كبيرا على إسرائيل. وفي كل الأحوال، إن سقوط بشار يعني انهيار الحلف بين سورية وبين إيران وحزب الله.

إذا سقط النظام في سورية فإن المتضررين الأساسيين هم إيران وحماس و «حزب الله»

ثانياً - الموقف بالنسبة لإسرائيل: في ظل الوضع الراهن، هناك قراءة إستراتيجية تدعو إلى تبني سياسة إسرائيلية يكون في صلبها قراءة صحيحة للتطورات الداخلية في سورية إلى جانب تأهب أمني وحوار وتنسيق مع الولايات المتحدة وشركاء آخرين وانفتاح تجاه الفرص الكامنة في الوضع الجديد. ووفق التقديرات الإستراتيجية، إذا أدت «الاحتجاجات» في سورية إلى إسقاط القيادة في دمشق لن يملأ الإسلاميون الفراغ الذي سيخلفه غياب الأسد، كما حدث في تونس ومصر. فمن المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى ودعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة.[٢٤]

الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي

يواجه الفلسطينيون عام ٢٠١١ وحدهم تبعات المشروع الصهيوني إقليمياً ودولياً. ولكن، على الرغم من أن الشارع العربي الذي قد يستعيد دوره السياسي في دعم قضية فلسطين لا زال خارج القرار الفاعل إلا أن الثورات العربية وما قد يتمخض عنها تبقى قادرة ولو نظريا على تصحيح المسار بعد اكتمال التحولات السياسية التي بزغت من مصر، حيث تكون الحرية مدخلاً لتجديد المشروع العربي الوطني أو القومي.

مع ذلك ما زالت إسرائيل تتجاهل هذه القراءة في ظل المستجدات الإقليمية، فيما يخص التسوية مع الفلسطينيين. إن إسرائيل تستغل الوضع العربي الراهن لتتمسك بسياسة الانتظار وعدم الحسم وعدم المبادرة والسعي إلى التأثير في محيطها الاستراتيجي. ما زالت الذهنية الإسرائيلية تتجاهل احتمال أن مبادرة إسرائيل إلى مصالحة لن تحل بالضرورة كل مصادر الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والإسرائيلي– العربي، لكن كل تسوية قد تخفف من شدة هذه التحديات والصراع.

وفق التقديرات الإستراتيجية، إذا أدت «الاحتجاجات» في سورية إلى إسقاط القيادة في دمشق لن يملأ الإسلاميون الفراغ الذي سيخلفه غياب الأسد، كما حدث في تونس ومصر.

وسجّل عام ٢٠١١ تدهوراً شديداً في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، بسبب التعنت الإسرائيلي وذهاب الفلسطينيين إلى مجلس الأمن في أيلول، ويبدو حاليا أن إسرائيل لا ترغب أن تقترح على السلطة الفلسطينية الحد الأدنى المطلوب للعودة الى التفاوض والتي تتضمن وقف الاستيطان .

24. Zisser, Eyal. The Syria of Bashar al-Asad: At a Crossroads. **INSS Insight**. No. 249, April 5, 2011

http://www.opoosoft.com

لقد شهد عام ٢٠١١ استمرارا للتصعيد العسكري الإسرائيلي تمثل بتكثيف الغارات على غزة التي اسفرت عن استشهاد المزيد من الفلسطينيين، قابله رد فلسطيني بالصواريخ التي وصلت أحيانا حتى بئر السبع وأشدود. واللافت في الأمر، موقف السلطة الفلسطينية وحماس التي تحرص بدورها على استمرار الهدنة والادعاء بان هذه الاعتداءات استهداف للتهدئة والمصالحة. وقد اتهمت السلطة الفلسطينية إسرائيل بالسعي إلى إسقاط التهدئة التي تسود قطاع غزّة، محمّلة إياها المسؤولية الكاملة عن نتائج وتبعات التصعيد الخطير في القطاع.

احتمال شن عدوان على قطاع غزة - إسرائيل تتوعد غزة وعينها على القاهرة

شهدت الأشهر الماضية مواقف، على لسان كبار الشخصيات العسكرية، تؤكد أن إسرائيل تتجه نحو شن عملية عسكرية واسعة على قطاع غزة، وأصدرت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، تعليمات لقيادة المنطقة الجنوبية، المسئولة عن قطاع غزة، تطالبها بالاستعداد للقيام بعملية عسكرية واسعة خلال الأشهر المقبلة، على الرغم من أن مثل هذه المواقف والإعلان عن هذه التعليمات بشكل عام، يهدفان بالدرجة الأولى إلى محاولة ردع الطرف الفلسطيني الذي تخشى القيادة الإسرائيلية ذهابه بعيداً في حساباته واندفاعه باتجاه تنفيذ عمليات قاسية ضد إسرائيل. ويستعد الجيش الإسرائيلي لمواجهة مخاطر مستجدة تتمثل في تزايد احتمالات شنّ عمليات عسكرية، سواء انطلاقاً من قطاع غزة أو سيناء، وهو ما عكسه أمر هيئة الأركان للقيادة الجنوبية بوضع اللمسات الأخيرة على الخطط العملية وتوزيعها بين الوحدات المختلفة التي ستنشر داخل غزة، في إشارة إلى الوحدات العسكرية التي أنشأها الجيش، وهي بمستوى لواء، وتتضمن قوات مدرعات ومشاة وهندسة قتالية.

إن أكثر ما تخشاه إسرائيل في المرحلة الراهنة، أن يمثّل المستجد الإقليمي المصري، وغيره أيضاً، حافزاً للحركات المسلحة في غزة لتوسيع هامش حراكها العسكري ضد تل أبيب، المحكومة أيضاً بخشية أخرى أكثر تأثيراً على قراراتها، وهي التداعيات التي لن تحمد عقباها حيال تكوّن المشهد المصري وما يحمله من تهديد ضد إسرائيل. كل ذلك يدفع إسرائيل وحكامها إلى رفع الصوت عالياً، عبر التهديد المستمر والمتواصل ضد القطاع الفلسطيني، والتلويح إلى حدّ التكرار الرتيب بعملية عسكرية واسعة النطاق قد تكون تخشاها هي أكثر بكثير من الفلسطينيين أنفسهم.

وفي هذا السياق، تعبر إسرائيل عن قلقها من أن يستخدم الفلسطينيون سيناء لشنّ هجمات مباشرة ضد إسرائيل في عملية استغلال للحدود الجنوبية المفتوحة. وفي محاولة لتبرير الاعتداءات الأخيرة في القطاع، يرى المعلقون الإسرائيليون أنه في

http://www.opoosoft.com

الوقت الذي لا يستطيع الجيش فيه التحرك في الأراضي المصرية، يتعيّن عليه وقف الهجمات وهي لا تزال في مرحلة التخطيط عبر ضربات توجّهها في القطاع. تحت ذريعة أن حماس أقامت قواعد متقدمة ومنشآت لتصنيع الصواريخ في شبه جزيرة سيناء.

تعبر إسرائيل عن قلقها من أن يستخدم الفلسطينيون سيناء لشنّ هجمات مباشرة ضد إسرائيل

وهناك ذريعة أخرى تتبناها إسرائيل لشن عدوانها، هو أن عملية تهريب السلاح النوعي مستمرة إلى قطاع غزة. تدعي المصادر الأمنية الإسرائيلية، انه على الرغم من تقييمات الجيش الإسرائيلي بأن حركة حماس غير معنية بخوض مواجهة واسعة النطاق في هذه المرحلة مع إسرائيل، إلا أنها تواصل تسلحها واستعدادها العسكري لاحتمال تفجر الأوضاع الأمنية في أي لحظة، مشيرة إلى انه طرأت زيادة تصل إلى عشرين بالمائة على كميات الأسلحة التي يجري تهريبها إلى قطاع غزة خلال العام الماضي، مقارنة بالعام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى الثورات العربية في مصر وليبيا. وبحسب المصادر، فإن هذه الأسلحة تضم تشكيلة واسعة من الوسائل القتالية، وتحديداً صواريخ متطورة مضادة للدروع، روسية الصنع مثل «الكورنيت» الموجهة بالليزر، وأيضا صواريخ محمولة على الكتف مضادة للطائرات، كانت قد اختفت من مستودعات موجودة في الأراضي الليبية.

من الجدير ذكره، أن المصادر العسكرية تشير في سياق التطرق لإمكانية شن عملية عسكرية، إلى صعوبات العملية العسكرية بالأخص فيما يتعلق بكمّ الأنفاق التي حفرت في عمق أراضي قطاع غزة، وهي أنفاق متطورة ومتشعبة تمر من بيت إلى بيت ومن ساحة إلى ساحة. وفي هذا السياق تصرح إسرائيل أن هدف الجيش في العملية العسكرية القادمة سيكون تحقيق حسم سريع وملموس مع أقل ما يمكن من الخسائر، وأن الجيش قد وضع نظرية قتالية بهذا الشأن بموجبها يجب تفعيل أكبر ما يمكن من القوات الجوية والبحرية والبرية لتحقيق «الحسم السريع».

خلاصة القول: إن إسرائيل تدرك بان أي عملية عسكرية إسرائيلية واسعة في قطاع غزة، مشابهة لعملية «الرصاص المصبوب» نهاية عام ٢٠٠٨، سوف تؤدي إلى تداعيات إقليمية قد تنعكس سلباً على الموقف من إسرائيل في الساحتين المصرية والأردنية تحديداً. لا الواقع العربي ولا الواقع الدولي في ظل «الربيع العربي»، يسمحان بخيار الحرب بين إسرائيل والفلسطينيين. إن إسرائيل اليوم لا تطمح إلى تصعيد واسع لأنها في الأصل تعيش حالة انتظار بعد الثورة المصرية التي شكلت نوعا من الكابح للعدوانية الإسرائيلية في قطاع غزة. ويصعب تخيل أن تبادر إسرائيل إلى عمل واسع يدفع مصر حاليا إلى تغيير مواقفها أو إلى التحول إلى عدو. وفي المقابل، تلمس إسرائيل ميلا متزايدا لدى

تعلم إسرائيل بان أي عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة، مشابهة لعملية «الرصاص المصبوب» نهاية عام ٢٠٠٨، سوف تؤدي إلى تداعيات إقليمية.

http://www.opoosoft.com

حركة حماس إلى انتظار ما ستؤول إليه الأوضاع في مصر بعد الانتخابات ما يخلق انطباعا بأن بوسع إسرائيل تعزيز قدرتها الردعية بشكل مدروس في هذا الوقت.

من غير المتوقع أن تصعد إسرائيل من عملياتها العسكرية ضد قطاع غزة لدرجة حرب واجتياح

باعتقادنا، رغم مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف ردعها وإبقائها في حالة من الدفاع. وبحكم حضور الظرف السياسي الإقليمي، في خلفية صنع القرار في إسرائيل واضطرار مراعاة سقوف محددة من التصعيد، حتى الآن، يبقى للاعتبارات الردعية والأمنية حضورها الذي يفرض على صانع القرار عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء تعاظم قوة فصائل المقاومة في القطاع، والذي يشخصه صانع القرار بوصفه خطرا داهما. من هنا، ليس من المتوقع أن تصعد إسرائيل من عملياتها العسكرية قطاع غزة بحيث تصل إلى حالة حرب واجتياح، مع العلم أن الأمر منوط أيضا بحنكة حماس خاصة والفصائل الفلسطينية في القطاع في مواجهتها مع إسرائيل.

استمرار حالة التهدئة بين إسرائيل وحزب الله

مع نهاية العام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ توالت التوقعات والتحليلات السياسية والعسكرية بشأن كون هذا العام عام الحرب بين حزب الله وإسرائيل في ظل تصعيد التهديدات الإسرائيلية والتحذير من قدرة حزب الله العسكرية، وخاصة حصولها على أسلحة نوعية منها صواريخ مضادة للطائرات. فرهان إسرائيل عند أي حرب جديدة على لبنان هدفه محاولة القضاء على قوة حزب الله كما كان الهدف المعلن مع بداية حرب ٢٠٠٦.

السلاح الذي يخزّنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة في إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها

ما زال التقدير الاستراتيجي الإسرائيلي لعام ٢٠١١، يؤكد على أن بقاء سلاح حزب الله في لبنان مؤشر لاندلاع شرارة الحرب. وأنه يشكّل تهديدًا للسلام في المنطقة، معتبرًا أنّ السلاح الذي يخزّنه حزب الله كاف لضرب مساحة واسعة في إسرائيل والتسبب بدمار كبير فيها. وفي هذا السياق، يشير التقدير إلى أن إسرائيل غير جاهزة لخوض حرب مع حزب الله وصواريخه النوعية. ينسجم هذا التقدير مع خلاصة الكلمة التي ألقاها اللواء احتياط، غيورا ايلاند، في مركز أبحاث الأمن القومي - جامعة تل أبيب. بقوله: إن صاروخاً واحداً، على سبيل المثال، يسقط على محطة الخضيرة للكهرباء، سيبقي إسرائيل في عتمة طوال ستة أشهر، وهي نتيجة لا تستطيع إسرائيل تحملها». مع ذلك يشدد ايلاند، «في حالة حدوث المواجهة يجب تقصير مدة الحرب قدر الإمكان، إذ لا طائل من حرب تطول، بلا تحقيق نتائج». ينادي ايلاند بأن

http://www.opoosoft.com

تخوض إسرائيل الحرب المقبلة بعدوانية شديدة، ضد الحكومة والجيش والشعب في لبنان، الأمر الذي يدفع بالمجتمع الدولي إلى التدخل، وبالتالي إنهاء الحرب سريعاً، حيث المصلحة الإسرائيلية في ظل عدم جهوزية خوضها وتحمل تكلفتها.

اشرنا في التقارير الإستراتيجية السابقة، إلى حالة «الردع المتبادل» بين الطرفين التي فرضت حالة من «التهدئة القسرية»، وهو ما استمر بسبب وجود سببين أساسيين، يتمثل الأول بزيادة قدرات المقاومة وتطورها كثيرا، سواء من ناحية كم الصواريخ او من ناحية قدرتها التدميرية ودقتها، ناهيك عن تطوير حزب الله لتكتيكاته وتقنياته الحربية. الثاني- عدم جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية حتى الآن لخوض الحرب، خاصة أنها ستتعرض في الحرب المقبلة لضغط أشد بعشرات المرات من الحرب السابقة. تجعل المعادلات الجديدة التي أطلقتها المقاومة كمعادلة الحصار البحري أو التدمير مقابل التدمير الوضع في أي حرب مقبلة مختلفا عن ظروف الحرب السابقة.

باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله. حيث تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط على إيران. إلا ان الأوساط الإسرائيلية تتخوف من سيناريو أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو-سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن.

خلاصة القول، من المستبعد نشوب حرب في المدى القريب بين حزب الله وإسرائيل، لان أي حرب كما يعرف الطرفان قد تكون مصيرية.

http://www.opoosoft.com

ما زالت كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام تتفق حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، وأن السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون خطراً استراتيجيا وكيانيا على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يتم تقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، وسبل معالجته.

أبرز مستجدات الملف النووي الإيراني لعام ٢٠١١:

أولاً - التلويح الإعلامي الصريح حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية إيران

يعود إلى الواجهة، من جديد، التلويح الإسرائيلي الصريح بتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى إيران خلال الأشهر القريبة. وقد تصاعدت التصريحات الإسرائيلية حول خيار توجيه ضربة عسكرية لإيران بشكل خاص في الأسابيع الثلاثة التي سبقت إعلان وكالة الطاقة الذرية الدولية تقريرها الدوري بشأن الملف النووي الإيراني، إلا أن التجييش الإعلامي تخطى مسألة التهويل من خطورة امتلاك إيران السلاح النووي على إسرائيل والمجتمع الدولي وتأكيدها على عجز المجتمع الدولي عن علاجه. ويبدو ان التوجه الإعلامي الإسرائيلي عام ٢٠١١، أراد الإيحاء بأن احتمال توجيه إسرائيل ضربة عسكرية إلى إيران، هو احتمال قائم وحي، وتجري دراسته والإعداد له، وتذليل العقبات القائمة أمامه. ويوحي ما نشر أن الضربة لا تزال «مطروحة على الطاولة»، بل تجري دراستها، والتجاذب قائم بشأنها، بين مؤيد ومعارض وبمساهمة أميركية.

من خلال التلويح بخيار القوة ترغب إسرائيل في انتاج بيئة ضاغطة على الوكالة الدولية للطاقة النووية

يتعدى التصعيد الإسرائيلي الإعلامي والصريح، مسألة جدية التهديد الإسرائيلي بشن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية، ويمكن عزوه إلى رغبة إسرائيلية تهدف إلى تحقيق أهداف إضافية منها:

١. إنتاج بيئة ضاغطة على الوكالة الدولية للطاقة النووية للأخذ بما زودتها به دوائر المخابرات الغربية وأدراجه في تقريرها الدوري للإضاءة على خطر قنبلة نووية إيرانية، بما يبقي هذا الملف قيد النظر والملاحقة في مجلس الأمن ليبقى أداة ضغط غربية دائمة ضد إيران.
٢. إعادة إشغال إيران بملفاتها وقطع الرتابة التي سادت ملفها النووي خاصة في ظل «الربيع العربي» والانشغال الدولي به ومنعها من استثمار هذا الانشغال لصالحها.
٣. الضغط على إيران علّها تقدم شيئا يسهل المهمة الأميركية في العراق في فترة ما بعد انسحاب القوات الأميركية المحتلة منه، كما ويمنعها من الاستفادة من الخروج الأميركي من العراق لتوسيع نفوذها في هذا البلد بشكل مباشر أو بشكل استراتيجي عام.

http://www.opoosoft.com

باعتقادنا، أن المهم في ما يحصل هو أنه أصبح واضحاً للمجتمع الدولي وللإيرانيين أن القيادة السياسية في إسرائيل تدرس بجدية إصدار أمر بمهاجمة إيران من أجل وقف مشروعها النووي أو تأخيره، وذلك إذا ما تبين أن الخيارات غير العسكرية لتحقيق هذا الهدف غير ناجعة.

ثانياً - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

على الرغم من أن أحداً في إسرائيل لم يفاجأ بالمعطيات التي وردت في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني، وجد كثيرون في التقرير أهمية كبرى، ليس بسبب مضمونه فحسب، بل أيضاً بسبب الجهة التي أصدرته، وعليه تعامل كثير من المعلقين مع تقرير وكاله الطاقة الذرية باعتباره انتصاراً لموقف إسرائيل.[٢٥]

ويسود ميل بين المعلقين الإسرائيليين، إلى النظر إلى التقرير بأنه القى الكرة في ملعب المجتمع الدولي، بعدما وضع التقرير تحدياً أمامه للتصدي للمشروع النووي الإيراني، مع وجود تشكيك واسع في الخطاب الإسرائيلي من جدوى الإجراءات العقابية التي يمكن لمجلس الأمن اتخاذها ضد إيران، وهو ما يترك الباب مفتوحاً أمام الخيار العسكري الإسرائيلي، أو تجنيد المجتمع الدولي، بما فيه روسيا والصين، لمصلحة «عقوبات شالة» ضد إيران.

تعامل كثير من المعلقين مع تقرير وكاله الطاقة الذرية باعتباره انتصاراً لموقف إسرائيل

نجح التقرير في أن يضع تحدياً كبير أمام الإدارة الأميركية وحكومات باقي الأعضاء في حلف الأطلسي، وألزمها بأن تتصدى للمسألة الإيرانية علناً. كما يضع التقرير كلا من روسيا والصين في موقع غير مريح لأنهما عرقلتا كل محاولة لجعل العقوبات فاعلة.

ثالثاً- «حرب السفارات»

عرفت إيران، في إطار مواجهتها مع الغرب، أنواعاً عديدة من الحروب، دعائية ونفسية وإعلامية واقتصادية واستخبارية وأمنية. ويبدو أن نوعاً جديداً قد دخل الميدان، أطلق عليه الإيرانيون تسمية «حرب السفارات» التي تستهدف زيادة الضغط والحصار السياسي على إيران. ولعلها، خطوة جديدة في محاولة جعل إيران تدفع ثمن الخسارة في العراق وأفغانستان، وارتقاء إلى مستوى أعلى من الضغوط لحمل إيران على الجلوس إلى طاولة واحدة مع الولايات المتحدة للتفاوض على العراق وعلى ترتيبات في المنطقة.

---

٢٥ هآرتس، ١٠ تشرين ثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

رابعاً- عقوبات أميركية وبريطانية منفردة

قيام الولايات المتحدة ومعها بريطانيا وكندا بالإعلان، وبصورة منفردة، عن عقوبات جديدة ضد القطاع المالي الإيراني بسبب رفض روسيا والصين فرض عقوبات جديدة في إطار مجلس الأمن. الأمر الذي يعتبر تصعيدا إضافيا وجديدا من قبل الولايات المتحدة وحليفتها الأقرب بريطانيا.

خامساً: تكثيف الحرب الاستخباراتية

لعرقلة تقدم البرنامج النووي الإيراني

تستعر خلف الهدوء العسكري حرب من نوع آخر، استخبارية بامتياز، تشن ضد إيران، وهو ما يحدث في ظل إدارة أميركية تخشى كما يبدو الانزلاق إلى مغامرة تدفع باتجاهها إسرائيل..

أعلنت وزارة الأمن الإيرانية في ٢٠ أيار ٢٠١١، اعتقال شبكة تجسس إيرانية لمصلحة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي إيه» تضم ٣٠ إيرانياً. وان العملاء كانوا ينسقون مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلي «الموساد». وتشير المصادر الإعلامية أن الانفجار الذي وقع في مخزن للذخيرة (١٢/ ١١/ ٢٠١١) تابع للحرس الثوري الإيراني قرب طهران «دمر» المنشآت، وان إعادته إلى طبيعته ستتطلب وقتا طويلا. حسب المصدر، تؤوي القاعدة التي وقع فيها الانفجار تطوير «منتج اختباري» عسكري يمكن استخدامه ضد الولايات المتحدة أو إسرائيل.

توعدت طهران بأنها ستمنع مرور النفط عبر مضيق هرمز في حال فرض عقوبات على صادراتها النفطية

سادساً- مضيق هرمز هو محور المواجهة

توعدت طهران في تهديد هو الأول من نوعه على الأقل من ناحية وضوحه، بأنها ستمنع مرور النفط عبر مضيق هرمز في حال فرض عقوبات على صادراتها النفطية، وكأنها تفرض معادلة جديدة تقوم على أن الرد على أي حصار غربي للنفط الإيراني، سيكون لجوء إيران إلى حصار مضاد.

يأتي التصعيد في التهديدات حول مضيق هرمز في إطار الحرب النفسية لإخافة الخصم ودفعه إلى التراجع عن مواقفه، إيران تريد من الغرب أن يحسب كثيرا قبل المضي قدما في قراره بفرض حظر نفطي على صادراتها، والأسطول الأميركي يريد أن يذكر الإيرانيين بأنه لن يقف مكتوف الأيدي في حال إغلاق المضيق وان عليهم أن يتوقعوا الأسوأ. بمعنى آخر، إنها سياسة «عض الأصابع» بين قوتين تتنافسان على الهيمنة على ثلثي احتياطي النفط في العالم، والتحكم بصادرات نفطية يومية تصل

http://www.opoosoft.com

إلى ١٨ مليون برميل يوميا . الحكومة الإيرانية تراقب التهديدات الأميركية ـ الإسرائيلية باهتمام شديد، وهذا ما يفسر إجراءها مناورات بحرية في منطقة الخليج العربي تستمر لعشرة أيام، تحسبا لأي هجوم أميركي أو إسرائيلي أو الاثنين معا .

على الرغم من قناعتنا أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تكون مدروسة ومخططة مسبقاً، إلا أنه يبقى احتمال ليس مستغربا إذا أفقنا على حرب مدمرة بسبب مضيق هرمز في الخليج العربي . حرب كلامية قد تتطور إلى حرب فعلية .

السيناريوهات الإسرائيلية ضد طهران: اشكالياتها ومعقوليّتها

بعد صدور التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أشار إلى وجود بُعد عسكري للمشروع النووي الإيراني، بقي الاهتمام الإسرائيلي منصبّاً على سبل وقف هذا المشروع . وعاد الحديث عام ٢٠١٢ وبقوة عن السيناريوهات المحتملة والمُتاحة أمام إسرائيل لمواجهة المشروع في هذا السياق . هناك أربعة سيناريوهات للرد المحتمل، لكل منها مزاياها ومشكلاتها . وتُظهر هذه السيناريوهات عمق المعضلة التي تواجهها إسرائيل عند محاولتها التصدي للمشروع النووي الإيراني، وكثرة التعقيدات التي تنطوي عليها .

السيناريو الأول في المواجهة مع إيران يتمثل في فرض «عقوبات شالة» عليها

السيناريو الأول يتمثل في فرض «عقوبات شالة» على إيران . تهدف هذه العقوبات إلى أن تخسر إيران، بعد أن تتحول إلى دولة منبوذة، مصدر دخلها الرئيس، أي النفط، بحيث لا يعود في مقدورها التجارة مع العالم الخارجي، ولا يكون أمامها من خيار سوى الخضوع . لكن المشكلة في هذا السيناريو تكمن في ما تسببه من ارتفاع أسعار النفط، وتضرّر الاقتصاد العالمي الهش، بينما سيدفع الشعب الإيراني ثمناً باهظاً لن يفضي إلى سقوط النظام، بل إلى احتمال التكتل حوله .

وبناءً على ذلك، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو صعبة، لأن الصين وروسيا تعارضانه بشدة، ولأن الغرب يخشى دفع ثمن العقوبات على خلفية الأزمة الاقتصادية العالمية واقتراب موعد الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة وفرنسا تخفضان أكثر فرص هذا السيناريو .

للخروج من هذه الإشكالية، جندت السعودية التي تؤيد ضرب إيران، لتزويد الحل، وذلك من خلال تعهدها زيادة إنتاج النفط لتعويض النقص في النفط الإيراني .

السيناريو الثاني يتعلق بهجوم إسرائيلي منفرد على المنشآت النووية الإيرانية . من مزايا هذا السيناريو أنه على الرغم من التوقعات التي تشير إلى أن الهجوم لن ينجح في شل المشروع النووي الإيراني، لكنه سيؤخره على نحو جوهري، وسيرفع من قدرة

http://www.opoosoft.com

الردع الإسرائيلية، كذلك فإنه في ضوء التقرير الشديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، ستتفّهم عواصم كثيرة في العالم هذا الهجوم.

«الهجوم لن ينجح في شل المشروع النووي الإيراني، لكنه سيؤخره على نحو جوهري، وسيرفع من قدرة الردع الإسرائيلية»

لكن مشكلته تكمن في أن لإسرائيل قدرة محدودة على الوصول إلى المنشآت النووية المنتشرة في مواقع كثيرة في أرجاء إيران. كذلك فإن إيران قد تشنّ حرباً على إسرائيل بمشاركة حلفائها. علاوة على ذلك، كل هجوم من دون موافقة أميركا سيربك بلا شك الولايات المتحدة، وقد يرغمها على الانجرار إلى الحرب، أو من شأنه على المدى الطويل أن يمس بالتحالف بين الدولتين.[٢٦] وعليه، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو متدنية في هذه المرحلة، وحسب التقديرات الأميركية، لن تقدم إسرائيل على ضرب إيران دون أن تطلب إذناً أميركياً. على الرغم من تصريحات نتنياهو الإعلامية بان «هناك فرقا في وجهات النظر وفي الأحكام.. اختلافا في القدرات.. ولسنا بحاجة للتنسيق في كل خطوة».

باعتقادنا، حتى لو كانت الضربة إسرائيلية، فان أميركا ستكون بالضرورة جزءاً منها، إذ يستحيل ألا تجرّ ضربة إسرائيلية لإيران، رد فعل إيرانيا قد يهدّد بطبيعة الحال المصالح الأميركية. من المسلّم جدلاً، أن إيران ستفترض أن إسرائيل لم تتحرك وحدها، واستهدافها هو فعل حربي بتخطيط أميركي وتنفيذ إسرائيلي. أما وسائل الردّ الإيرانية على أميركا فستكون عديدة وقاسية، وإن كان أولها إغلاق مضيق هرمز، فلن يكون آخرها تعزيز الهجمات على السفارات والمنشآت الأميركية بالوكالة، كما توسيع جبهة الحرب كي ينخرط فيها حزب الله وحماس.

السيناريو الثالث تقارب الرؤية الإسرائيلية والأميركية إزاء مواجهة البرنامج النووي الإيراني- يتفق الجانبان الأميركي والإسرائيلي حول رفض البرنامج النووي الإيراني، كما يتفقان في تشخيص واقع البرنامج وخطوطه الحمراء التي توجب التحرك عسكرياً في أعقابها.[٢٧] إن كلام وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، لا يُفهم على وجهين، فقد قدر أن إيران تنوي، وهي قادرة، على إنتاج قنبلة ذرية في غضون سنة أو ربما أقل من سنة، وأعلن أن هذا بالنسبة للولايات المتحدة خط أحمر وأنها ستوقف إيران بكل طريقة ممكنة، ويتناسب ما قاله بانيتا مع ما قاله رئيس مقر القيادة المشتركة الأميركي الجنرال مارتن دامبسي والذي أعلن» أخشى أن إيران لا تفهم تصميمنا»، مضيفا إن تقديرا غير موزون منهم سيجرنا إلى مواجهة تكون مأساة على المنطقة والعالم كله. وأشار الجنرال دامبسي أيضا إلى أنه تمت في الولايات المتحدة استعدادات لهذه المواجهة.

كل هجوم من دون تصديق أميركي سيربك بلا شك الولايات المتحدة، وقد يرغمها على الانجرار إلى الحرب، أو من شأنه على المدى الطويل أن يمس بالتحالف بين الدولتين. وعليه، فإن معقولية تحقق هذا السيناريو متدنية في هذه المرحلة

26 Weinberg, David A. American Intervention in Israeli Politics: Past Experience, Future Prospects. **Strategic Assessment**, October 2011. Volume 14, No. 3.

27 Shalom, Zaki. Israeli-American Strategic Coordination regarding an Israeli Operation against Iran. **INSS Insight**. No 301, December 6, 2011.

http://www.opoosoft.com

في الأساس، يبقى موقف الإدارة الأميركية حيال الخيار العسكري الإسرائيلي، على فرض وجوده، العامل الأكثر تأثيراً وحسماً، بلا أي مجادلة. والسؤال المطروح، هو هل يسمح الواقع الأميركي في المنطقة وفي العالم، في هذه المرحلة، بأي مغامرة أو مقامرة من شأنها أن تؤثر سلباً على منظومات التوجهات الأميركية، وهو ما بات مطروحا لعدة أسباب:

- تراكم معلومات استخباراتية «موثوقة» حول وجود نشاط إيراني مكثف بالمجال النووي العسكري.
- تخوف من ان ينزل الإيرانيون معظم خطوط الإنتاج النووي إلى أعماق الأرض وداخل مغارات في الجبال، حيث لن تتمكن أقمار التجسس الاصطناعية أو طائرات الاستطلاع من رصدها.
- يعتقد البعض في واشنطن، أن قصفا أميركيا على شكل عملية «جراحية عسكرية ومركزة» ضد المنشآت العسكرية بأنحاء إيران لن يقود إلى موجة عداء وكراهية تجاه الولايات المتحدة، حيث يقدر عدد من المحللين الأميركيين أن رد الفعل الإيراني سيكون محدودا، ومن المفضل أن لا تكون إسرائيل ضالعة بالهجوم العسكري الأميركي.
- من الممكن أن تنضم الولايات المتحدة وبريطانيا إلى الهجوم الإسرائيلي، إذ إن الهجوم المشترك يحسن احتمالات النجاح في شل المشروع النووي الإيراني، وسيجد الاقتصاد الإيراني صعوبة في امتصاص حرب طويلة. تكمن الخطورة في هذا السيناريو في أن إيران ستعود بسرعة إلى محاولة تطوير المشروع النووي، وستتحول إلى «بطل» الشارع العربي وإلى ضحية إسرائيل والغرب، كذلك فإنه سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وإلى تعرض المخزون النفطي السعودي للهجوم الإيراني، وإلى تضرر الاقتصاد العالمي الهش. علاوة على ذلك، ثمة خشية من تحرك خلايا إيرانية في أفريقيا وأميركا الجنوبية وآسيا، ومهاجمتها أهدافاً أميركية وبريطانية. ومن شأن هذا السيناريو أن يقود إلى حرب طويلة ومكلفة جداً، قد تتطلب أيضاً إدخال قوات برية إلى المعركة.[٢٨]

تخوف إسرائيلي من ان ينزل الإيرانيون معظم خطوط الإنتاج النووي إلى أعماق الأرض وداخل مغارات في الجبال، حيث لن تتمكن أقمار التجسس الاصطناعية أو طائرات الاستطلاع من رصدها

بناءً عليه، معقولية اللجوء إلى هذا السيناريو متدنية، لأن الأميركيين سيمتنعون عن فتح جبهة إضافية وأصعب بكثير من الجبهات المفتوحة.

والاهم من ذلك، الحرب مع إيران آخر ما قد يحتاجه باراك اوباما على مشارف انتخابات رئاسية مقررة العام المقبل، فيما يظهر الاقتصاد الأميركي في مأزق كبير

28 Shalom, Zaki. Israeli-American Strategic Coordination regarding an Israeli Operation against Iran. **INSS Insight**. No 301, December 6, 2011.

http://www.opoosoft.com

عاجزا عن تغطية حرب جديدة. ربما يجهد أوباما للنأي بنفسه عنها، داعيا إلى عقوبات اقتصادية مهما اشتدت وطأتها على الخصم الإيراني، وذلك لتجنب أي فعل عسكري. يبدو توجيه ضربة لإيران بمثابة «كابوس» لأوباما، حيث سيكون من الصعب عليه أن «سوق» للرأي العام الأميركي حربا جديدة إلى جانب حروب العراق وأفغانستان وليبيا. غالبية الآراء تفترض بأنه من المستبعد أن يكون العام الجديد هو عام الهجوم على إيران، بالنسبة للولايات المتحدة، لتدمير، أو عرقلة، طموحاتها النووية المتصاعدة، وذلك على الرغم من تموضع معظم القوات الأميركية المنسحبة من العراق في الكويت ودول خليجية أخرى، وعدم إعادتها إلى ثكناتها في الولايات المتحدة أو قواعدها في أوروبا.[٢٩]

السيناريو الرابع، العودة إلى المفاوضات مع إيران- هذا السيناريو مطروح في ضوء حقيقة فشل كل جولات العقوبات حتى الآن، ولأن أي عقوبات إضافية لا تبدو واقعية في هذه المرحلة. كذلك فإنه إذا استجاب الغرب لطلبات الصين وروسيا باستئناف المفاوضات، وأتاح لهما قيادتها، فسيكون ممكناً اتخاذ خطوات متشددة مع فشلها.

الحرب مع إيران آخر ما قد يحتاجه باراك اوباما على مشارف انتخابات رئاسية مقررة العام المقبل، فيما يظهر الاقتصاد الأميركي في مأزق كبير عاجزا عن تغطية حرب

المشكلة في هذا السيناريو هي أن المفاوضات محكومة على الأغلب بالفشل، لأن إيران تظهر كمن عقدت العزم على الاستمرار في مشروعها النووي، ولأن المفاوضات ستتيح للنظام الإيراني كسب الوقت أمام الغرب، كما فعلت كوريا الشمالية. كذلك فإن الاعتراف بفشل السياسة الهجومية سيؤدي إلى تآكل الردع أكثر فأكثر.[٣٠]

أما معقولية هذا السيناريو فمتوسطة، ولا سيما أن روسيا والصين تضغطان مجدداً لإجراء مباحثات مع إيران، رغم أن ثمة تصوراً في واشنطن يفيد بأنه لا معنى لهذه المفاوضات.

29. Malz-Ginzburg, Tamar. Between Vision and Reality: New START, the Nuclear Posture Review, and the Nuclear Security Summit in The Obama Vision and Nuclear Disarmament, eds. Emily B. Landau and Tamar Malz-Ginzburg, **Memorandum**. No. 107, Tel Aviv: Institute for National Security Studies, 2011.
30. Yoel Guzansky & Yonathan Lerner. **Iran: A Strategic Simulation. INSS**, January 2012..

http://www.opoosoft.com

مواقف القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل من توجيه ضربة عسكرية لإيران

مع التلويح الإعلامي الإسرائيلي الصريح باحتمال توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية إلى إيران خلال الأشهر القريبة، ظهر على السطح السجال الحاد حولها. وفي هذا الشأن من الممكن رصد أربعة توجهات داخل القيادة السياسية والأمنية في إسرائيل:

التوجه الأول: يرى أصحاب هذا التوجه أن نجاعة الضربة العسكرية محدودة، وفي الوقت نفسه، «المخاطر جنونية»، لأن الإيرانيين سيردون بإطلاق صواريخ من إيران ومن لبنان ومن قطاع غزة. يرى هذا المعسكر أن من الأفضل الاعتماد على العقوبات الدولية ضد إيران.

التوجه الثاني: يرى وجوب الانتظار والتريث، ويؤكد أصحابه أن البرنامج النووي الإيراني لن ينتهي قبل عامين أو عامين ونصف عام، وفي هذه الأثناء ستجري الانتخابات الرئاسية الأميركية، وفي حال فوز الرئيس باراك أوباما بولاية ثانية، أو انتخاب رئيس جمهوري آخر، فإنهما سيأخذان مهاجمة إيران على عاتقهما، كذلك ثمة احتمال بتغيير النظام الإيراني أيضاً؛ إذ يمكن أن تحدث أشياء كثيرة خلال عامين.

صرح نتنياهو منذ بداية ولايته انه إذا لم يوقف المشروع النووي الإيراني في الوقت المناسب فستحدث كارثة

التوجه الثالث: ويضم بالذات المنتمين إلى الأجهزة الأمنية في إسرائيل، ويرفض توجيه ضربة عسكرية لإيران في هذه الفترة، بما يشمل رئيس هيئة الأركان بني غانتس، ورئيس الموساد تامير باردو، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية أفيف كوخافي، ورئيس جهاز الأمن العام يورام كوهين. يتفق هؤلاء الأربعة على رأي واحد، ويعارضون الضربة، وهذا موقف مطابق لموقف أسلافهم في قيادة الأجهزة الأمنية، غابي أشكنازي ومائير داغان وعاموس يدلين ويوفال ديسكين.[31] إلا أن الاختلاف بينهم، أن المسئولين الأمنيين السابقين تمتعوا بمكانة عامة وصلبة، وأوحوا تجاه السياسيين بالتصميم والثقة بالنفس، أما المسئولون الجدد، فأقل شهرة وحزماً.

التوجه الرابع: يمثله بنيامين نتنياهو وإيهود باراك ويدعمه افيغدور ليبرمان. في هذا الإطار يبدو ان رئيس الحكومة ووزير الدفاع يعملان كجسم واحد ويصبوان لهدف واحد ويدعمان بعضهما البعض. لقد صرح نتنياهو منذ بداية ولايته انه إذا لم يوقف المشروع النووي الإيراني في الوقت المناسب

31. Asculai, Ephraim. For Iran, It›s a Matter of Decision Taking. **INSS Insight**. No. 241, February 2, 2011

http://www.opoosoft.com

فستحدث كارثة، فيما يشدد باراك على التحديات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل، حيث قال إنه خلال العام ٢٠١٢ المقبل ستقف إسرائيل أمام «مفترق طرق مهم جداً». وأضاف الوضع الجيو - استراتيجي وأيضاً الاقتصادي، الداخلي والخارجي، مختلف ولم نشهد مثيلاً له منذ وقت طويل، فهناك «الربيع العربي» والزلزال في الدول العربية إلى جانب تغيرات لدى الشعوب والأنظمة يصعب توقع نهايتها، وهذه تنشئ تحديات أمنية جديدة، وتؤكد التهديدات التي نعرفها من الخفيفة إلى الثقيلة: حماس في غزة وحزب الله في لبنان وإيران في الخلفية، وهناك تهديدات أخرى، لذلك فإن التحديات ليست بسيطة وانعدام اليقين ليس بسيطاً. من الصعب على القيادة السياسية اتخاذ قرار مصيري بهذا الحجم دون انسجام وتوافق تام مع القيادة الأمنية. لدى الأجهزة الأمنية قدرة على صد النيات الهجومية للقادة السياسيين رغم الإجراء المتبع في إسرائيل حيال القرارات في الشؤون الأمنية على أن المستوى السياسي يقرر والمستوى التنفيذي ينصاع، إلا انه في واقع الأمر رئيس الحكومة لا يستطيع أن يتوصل إلى قرار مصحوب بمخاطرة، إذا عارضه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك».[٣٢]

رئيس الحكومة في إسرائيل لا يستطيع أن يتوصل إلى قرار مصحوب بمخاطرة، إذا عارضه وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان ورئيس «الموساد» ورئيس «الشاباك»

يرى مؤيدو العملية العسكرية ضد إيران، إمكان نجاحها، وأنها لن تؤدي إلى ردود فعل سلبية على إسرائيل، تماماً كما حدث في المرتين السابقتين حيال المفاعل النووي العراقي (عام ١٩٨١)، والمفاعل النووي في سورية عام ٢٠٠٧. باعتقادنا، أن الأمر مغاير هذه المرة، لأن إيران تقع في مكان مختلف وبعيد، ولديها نظام وثقافة مختلفان، فضلاً عن أن مشروعها النووي مختلف عن غيره، مع مستوى عال من المخاطرة.

إشكاليات وصعوبات توجيه ضربة عسكرية لإيران

يجب الإشارة إلى أن التلويح العلني بضربة عسكرية لإيران، يحاول القفز بعيداً، عن عدة عناصر أساسية ومهمة جداً، هي مستلزمات الضربة، ومن أهمها الإجابة عن الأسئلة الآتية:

ماذا عن توافر استخبارات نوعية بشأن المواقع النووية الإيرانية؟ وماذا عن تشكيلات الدفاع عنها ومنظوماتها؟ بل وماذا عن السؤال الإشكالي الذي يشغل الاستخبارات

32 Stein, Shimon, Feldman, Shai, and Brom, Shlomo. The Public Discussion of Israel's Strategy regarding a Nuclear Iran. **INSS Insight**. No. 310, January 31, 2012.

http://www.opoosoft.com

الإسرائيلية والغربية، عن فرضية وجود برنامج نووي إيراني سري، مغاير ومختلف للقائم حالياً؟ ماذا عن قدرة إسرائيل الفعلية على القيام بمهمة شاقة وصعبة، كضرب المنشآت النووية في إيران، البعيدة جداً، والمحصنة جداً، والمتخندقة تحت الأرض، مع ما ينطوي عليه ذلك من إمكان عدم تحقيق المهمة والنتائج؟ ماذا عن تقدير حجم الأضرار الفعلية ومستواها، التي يمكن لأي هجوم إسرائيلي أن يحدثها في المنشآت النووية الإيرانية؟ وماذا عن الوقت المطلوب والممكن لإيران كي تعيد ترميم ما تفقده، علماً بأن التقدير الأميركي المتفائل يتحدث عن عامين إلى ثلاثة؟ وماذا عن مقارنة النتيجة، بالأثمان التي ستدفعها إسرائيل والولايات المتحدة، جراء الرد الإيراني؟ أيضاً، في ميزان القدرة والنتائج والأثمان، ماذا عن تقدير الأضرار السياسية التي ستطال إسرائيل في أعقاب الهجوم؟ في المقابل، ماذا عن توظيف إيران المرتقب لأي ضربة تتلقاها منشآتها النووية، في ما يتعلق بإمكان استمرارها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأيضاً بناء مشروعية دولية ستكون متاحة في أعقاب الضربة، للذهاب بعيداً في البرنامج النووي؟ التقديرات بشأن الرد الإيراني، لجهة حجمه وأضراره وكيفية مواجهته وتداعياته الإقليمية، هي عنصر قائم وحاكم لأي قرار إسرائيلي – أميركي ضد إيران.

توجد صعوبة عسكرية تبلغ درجة الاستحالة، في تمكن الضربة الجوية أو النارية الأولى و الضربات التي تلي بعدها خلال الساعات الثلاث الأولى (المهلة التي يبدأ بعدها الرد الإيراني المؤثر) من تدمير كامل المنشآت النووية

يتعلق اتخاذ قرار توجيه ضربة عسكرية لإيران بمجموعة من العوامل المهمة، تشمل :

أولا - وجود صعوبة عسكرية تكاد تبلغ درجة الاستحالة، في تمكن الضربة الجوية أو النارية الأولى و الضربات التي تلي بعدها خلال الساعات الثلاث الأولى (المهلة التي يبدأ بعدها الرد الإيراني المؤثر) من تدمير كامل المنشآت النووية ، فإذا كانت تلك الضربات قد تدمر أجزاء منها فإنها لن تجتثها و جل ما يمكن أن تحدثه و في ابعد تقدير هو تأخير الأعمال، خاصة وان إيران تتكل على قدرات ذاتية بحتة في هذا الملف ما يمكنها من إعادة إنتاج ما قد يدمر وإجهاض مفاعيل الضربة.

ثانياً - عدم تحقيق الضربة أهدافها، إذ لن تتمكن الضربات الجويّة على الأغلب من شلّ القدرة الإيرانية على إنتاج المواد الانشطارية، من المستعد أن تكون هناك من ضربة، أو حتى سلسلة من الضربات، يمكنها تحقيق هذا الهدف. السرية التي بنت بها إيران ترسانتها النووية، كما صلابة هذه الترسانة وقوتها. كلها أمور تقف عائقاً في وجه إنجاز ضربة ناجحة. وفي أفضل الأحوال، حتى لو نجحت الضربة في شلّ البرنامج النووي لسنتين أو ثلاث، فإن الأخير سيكتسب شرعيّة الانطلاق من جديد، عربياً ودولياً، بعد تعرّض إيران لتهديد القوى الخارجية. أما السيناريو الأسوأ، فهو ألا تحقق الضربة أهدافها، وأن قحم المنطقة في صراع مستمر خلال السنوات المقبلة.

لن تتمكن الضربات الجويّة من أن تشلّ القدرة الإيرانية على إنتاج المواد الانشطارية، ليس هناك من ضربة، أو حتى سلسلة من الضربات، يمكنها تحقيق هذا الهدف

http://www.opoosoft.com

السيناريو الأسوأ، إسرائيلياً هو ألا تحقق الضربة لإيران أهدافها، وأن تقحم المنطقة في صراع مستمر خلال السنوات المقبلة

ثالثاً- من غير الوارد إتباع الضربة النارية بعمل بري، وبالتالي سيبقى العمل أو الخيار العسكري محصورا بالضربة النارية (المركبة من طيران وصواريخ بعيدة) لان «الناتو» الذي اعتمد في مفهومه الاستراتيجي للعقد الثاني من القرن ٢١ مبدأ «الامتناع عن فتح جبهات حروب جديدة وإقفال الجبهات القائمة وسحب الجيوش إلى قواعدها»، لن يخرق على الأغلب المفهوم هذا في عمل هجومي كائنة ما كانت الأسباب الدافعة له، لأن في خرقه يفاقم الخسائر الإستراتيجية الغربية في ظل اقتصاد مترنح .

رابعاً- قدرة إيران على استيعاب الضربة النارية الأولى، ثم الانتقال المباشر إلى الرد الدفاعي بقواتها الذاتية، وأيضا عبر حلفائها، أي اعتماد ما صار يعرف بعقيدة «الترابط الاستراتيجي العضوي» بين الحلفاء، حيث يعتبر تهديد أي منها تهديدا ومسا بكامل المنظومة وبكل عنصر منها بشكل فردي . وفي الرد هنا تظهر مساحة دائرة الأهداف التي تبدأ من إسرائيل وتتوسع لتشمل كامل الخليج والدول العربية القائمة عليه بما تتضمنه من قواعد عسكرية أميركية و مصالح غربية شتى، و لن تكون القواعد و الوجود الغربي والأميركي في كل من أفغانستان و تركيا والعراق بمنأى عن الرد الذي لن يكون كما يبدو صاروخيا فقط .

خامساً- انخفاض مستوى تحمل إسرائيل والغرب لردة الفعل الإيراني وحلفائه، حيث أن المناعة الدفاعية للجبهة الداخلية الإسرائيلية لم تتحقق بعد على الرغم من كل ما قيل عن منظومات القبة الفولاذية وسواها والمناورات المركبة وخططها، وعلى اتجاه آخر لا ننسى هشاشة الوضع العربي في الخليج دفاعيا وامنيا واجتماعيا .

خلاصة القول، من الواضح أن لكل عنصر من العناصر المشار إليها، تفصيلاته وتحديداته، وقد يستلزم مزيداً من البحث والنقاش. لكن في ما يرتبط بإحياء التلويح بالضربة الإسرائيلية، يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الحقيقة الآتية: ما توحيه، عن قصد أو غير قصد، التقارير الإسرائيلية، بأن العقدة القائمة الآن أمام شنّ إسرائيل للضربة، هو موقف المؤسسة الأمنية فقط، أو آراء بعض الشخصيات القيادية الإسرائيلية المعارضة لتوجه نتنياهو – باراك، أو توجه أميركي يدعو إلى التريث والتنسيق المسبق، ليس إلا ابتعاداً عن الواقع وتجاهلاً لمحددات مادية، تحول بالفعل دون الضربة. المسألة، كما جرى إيضاحها، أكثر تعقيداً وارتباطاً بعنصر فقدان القدرة أو المعطيات المادية على شن الضربة، إضافة إلى عناصر أخرى غير إسرائيلية، إقليمية ودولية، تخشى تداعيات المغامرة، وتداعيات اليوم الذي يليها. لهذا، إن التهويل بالضربة مختلف تماماً عن تنفيذها .

http://www.opoosoft.com

باعتقادنا، من الناحية العسكرية الإستراتيجية لا بد من أخذ الوقائع السياسية والجغرافية من جهة والقدرات العسكرية من جهة أخرى بعين الاعتبار. فتضارب المصالح الإستراتيجية الإسرائيلية مع القدرات الإيرانية المختلفة لا يمكن إيجاد حل عسكري له وفقاً للقاعدة العسكريّة الإستراتيجية الآتية: «لا يجب أن يقود المحاربون غمار الحروب من أجل تحقيق انتصار عسكري في حدّ ذاته، لأن هذا الأخير لا يغدو من دون تنازلات، والمكاسب هي عبارة عن انتصارات مؤقّتة ومرحلية فقط»، هذه النظرية في العلاقات الدولية والعمل العسكري هي للجنرال الألماني كارل فون كلاوسفيتز والذي يعتبر أن التوازن في العلاقات ما بين الدول هو عبارة عن فترة استراحة فقط بانتظار لحظة أكثر ملاءمة للعمل، وهذا العمل ليس عملاً عسكرياً بالضرورة. وبالتالي لا بد من التركيز على حقيقة إستراتيجية مفادها أن الأهداف السياسية هي التي تحدد طبيعة العمل العسكري، إذ لا يمكن تصور عمل عسكري دون تحديد أهدافه السياسية.

تجري المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي

إجمال

تجري المؤسسة العسكرية عام ٢٠١١، مراجعة وقراءة تقييميه للثورات العربية المتتابعة («الربيع العربي») من منظور أمنها القومي، باعتبار أن الهزة في العالم العربي أدّت وستؤدي إلى تحوّل استراتيجي إقليمي وتاريخي، وقد وصفت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠١١ بأنّه مرحلة انتقالية باتجاه إعادة إنتاج بيئة إستراتيجية مغايرة مليئة بالتهديدات للأمن القومي الإسرائيلي. والنتيجة الأهم هي التخوف والقلق من فترة الانتقال الفاصلة بين الموجة الأولى من الثورات العربية وبين الوضع الجيو-سياسي الجديد الذي سيتكوّن بعد عدة سنوات. حيث أن التحوّلات المحتملة في العالم العربي كثيرة، ولها تأثيرات وتداعيات متنوعة.

- وفي السياق الفلسطيني، على الرغم من مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف إبقائها في حالة من الدفاع والردع. وبحكم حضور الظرف السياسي الإقليمي، في خلفية صانع القرار في إسرائيل الذي يجد نفسه ملزماً بمراعاة سقوف محددة من التصعيد، حتى الآن، يبقى للاعتبارات الردعية والأمنية حضورها المقابل الذي يفرض عليه أيضاً عدم الوقوف مكتوف الأيدي إزاء حالة التعاظم التي شهدتها وتشهدها فصائل المقاومة في القطاع، وإزاء ما تشخّصه على أنه خطر

في السياق الفلسطيني، على الرغم من مصلحتها البارزة في عدم تصدّر الأحداث في هذه المرحلة التي تمر بها المنطقة العربية، تبادر إسرائيل من فترة إلى أخرى إلى استهداف كوادر من صفوف فصائل المقاومة الفلسطينية، بهدف إبقائها في حالة من الدفاع

http://www.opoosoft.com

داهم رغم الأثمان التي تدرك أنها قد تدفعها. من هنا، إسرائيل لن تتوقف عن عملياتها العسكرية العدوانية على قطاع غزة إلى حدّ عدم الوصول إلى حالة حرب واجتياح. الأمر المنوط أيضا بحنكة حماس في مواجهتها مع إسرائيل.

- لبنانياً، باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله. حيث تتوقع إسرائيل ضربة سياسية قاسية جداً لحزب الله في أعقاب سقوط النظام في سورية، وتستبعد التقديرات الأمنية إمكانية قيام حزب الله بهجوم على إسرائيل بهدف تحويل الأنظار عن المشهد السوري وتخفيف الضغط عن إيران. إلا ان الأوساط الإسرائيلية لا تستبعد أن يقدم حزب الله على ترسيخ سيطرته في لبنان وتعزيز موضعه الجيو-سياسي فيها، في أسرع وقت ممكن.
- وفيما يخص العلاقة التركية - الإسرائيلية في ظل المغيرات الإقليمية، نلحظ أن تركيا ترغب في بلورة علاقة ثابتة ومتوازنة مع إسرائيل، مع الانتباه لنبض الشارع العربي والإسلامي اتجاه إسرائيل بعد «الربيع العربي». لهذا تتريث تركيا في إعادة العلاقات العسكرية مع إسرائيل من جهة، واستمرار العلاقات التجارية من جهة أخرى. أما بالنسبة لإسرائيل، فهي تبدي فهما للسياسة التركية في المرحلة الراهنة، ولا تسرع في إعادة ردم العلاقات الثنائية بسرعة، بل تفحص خيارات لتحالفات إستراتيجية مع دول أخرى مثل اليونان، قبرص وهنغاريا. لا يوجد تقدير استراتيجي واضح ومفصل حول مستقبل العلاقة مع تركيا، بل القيادات الأمنية خاصة تلتزم موقف التريث والحذر في بلورة موقف استراتيجي-أمني اتجاه تركيا، والملفت أن إسرائيل لم تعد تؤسس على الدعم التركي في ما يخص الملف النووي الإيراني على الرغم من إعادة تركيا عداءها التاريخي لإيران. علقت إسرائيل على نشر حلف شمال الأطلسي درعه الصاروخي في تركيا، على انه في إطار الصراع الغربي مع روسيا، في حين شددت إيران على انه تهديد أطلسي مزدوج لروسيا وإيران، وهددت بقصف المواقع الجديدة.

في السباق اللبناني، باتت إستراتيجية إسرائيل في الوضع السياسي الجديد في الشرق الأوسط، تهدف إلى منع وقوع الحرب والحفاظ على حالة «التهدئة القسرية» مع حزب الله

أما فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فتشير مستجدات عام ٢٠١١ إلى تصاعد حدة التوتر والوصول إلى أقصى درجات «الردع المتبادل» بين إيران وإسرائيل. إلى حدّ التلويح العلني والجدي بالضربة الإسرائيلية. يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الحقيقة الآتية: ما توحي به، عن قصد أو غير قصد، التقارير الإسرائيلية، بأن العقدة القائمة الآن أمام شنّ إسرائيل للضربة، هو موقف المؤسسة الأمنية فقط، أو آراء بعض الشخصيات القيادية الإسرائيلية

http://www.opoosoft.com

المعارضة لتوجه نتنياهو – باراك ، أو توجه أميركي يدعو إلى التريث والتنسيق المسبق ، ليس إلا ابتعاداً عن الواقع وتجاهلاً لمحددات مادية ، تحول بالفعل دون الضربة . المسألة ، كما جرى إيضاحها ، أكثر تعقيداً وارتباطاً بعنصر فقدان القدرة على شن الضربة ، إضافة إلى عناصر أخرى غير إسرائيلية ، إقليمية ودولية ، تخشى تداعيات المغامرة ، وتداعيات اليوم الذي يليها . لهذا ، إن التهويل بالضربة مختلف تماماً عن تنفيذها .

http://www.opoosoft.com

الفصل الخامس
المشهد الاقتصادي

حسام جريس

مدخل

تتزامن كتابة هذا التقرير مع احتمال حدوث أزمة مالية عالمية تتسبب فيها هذه المرة ديون بعض دول منطقة اليورو مثل البرتغال، ايرلندا، اليونان، أسبانيا، ايطاليا وغيرها، وقد تكون هذه الأزمة أشد ضراوة من الأزمة العالمية السابقة عام ٢٠٠٨، أو بالأحرى استمرارا لها بعد فشل بعض هذه الدول في التعافي كليا من أزمة ٢٠٠٨، ومن المحتمل أن تبدأ بوادر هذه الأزمة بالظهور في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة قصيرة من الزمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كون منطقة اليورو منطقة مفضلة لدى المصدرين الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة، حيث تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها ٣٣٪ من مجمل الصادرات. وتتجسد هذه البوادر في المرحلة الآنية بإعلان محافظ بنك إسرائيل البروفسور «ستانلي فيشر» عن تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في الربع الأخير من العام ٢٠١١، وتحديدا منذ شهر آب، وتعديل نسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لتبلغ ٢,٨٪ فقط بدلاً من توقعاته السابقة التي رجحت نسبة ٤,٢٪ من النمو. ويضاف إلى ذلك تخبط صناع القرار في إسرائيل بقضيتين جوهريتين، إحداهما خارجية والأخرى داخلية، ربما تؤديان إلى ازدياد حدة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها إسرائيل من فترة لأخرى: تتلخص القضية الخارجية بالتحولات الحاصلة لدى المسؤولين عن المرافق الاقتصادية وليس فقط في الدولة على إثر ما تمر به بعض الدول العربية من ثورات وتغيير أنظمة حكم. أما القضية الداخلية فتتعلق بضرورة إجراء تغييرات وإصلاحات اجتماعية واقتصادية بعد خروج مئات الآلاف من الإسرائيليين في مظاهرات احتجاجية غير مسبوقة وتعيين لجنة «تراختنبرغ»)من قبل الحكومة لتفحّص الأمور، حيث قدمت هذه اللجنة توصياتها

نسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ تبلغ ٢,٨٪ فقط بدلاً من التوقعات السابقة التي رجحت نسبة ٤,٢٪

http://www.opoosoft.com

خلال شهر أيلول. هاتان القضيتان من شأنهما أن تولدا ضغوطا كثيرة تتعلق بتحديد سلم الأولويات من جديد وإجراء تغييرات كبيرة على طرق توزيع موارد الدولة.

يرصد هذا الفصل من التقرير، المشهد الاقتصادي الإسرائيلي عام ٢٠١١ ويعرض أهم المستجدات والتطورات التي شهدتها إسرائيل خلال هذا العام. يبدأ التقرير بسرد أهم التغيرات الحاصلة من خلال قراءة أهم المؤشرات الاقتصادية ومقارنتها مع مثيلاتها في العام ٢٠١٠ ومع مثيلاتها في دول OECD [1]، كما يتم إلقاء نظرة سريعة حول التوقعات لعام ٢٠١٢، ويأتي هذا الرصد والاستشراف على خلفية احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة قد تعيق نشاطاتها الاقتصادية وتلغي كل مظاهر التعافي من الأزمة المالية السابقة والتي ميزت الاقتصاد الإسرائيلي عام ٢٠١٠. وقد تم في الفترة الأخيرة نشر بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية التي توضح جليا احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة، مثل: هبوط الإنتاج الصناعي منذ شهر آب بنسبة ٢,١٪، تباطؤ الفعاليات التجارية وفقا لاستطلاع نشرته دائرة الإحصاءات المركزية[2]، هبوط وتيرة ازدياد استعمال بطاقات الاعتماد من قبل المستهلكين، توقعات بهبوط مستوى الإنتاج في الفترة القليلة القادمة لدى الشركات الكبرى وفقا لاستطلاع نشره اتحاد أرباب الصناعة، هبوط جدول مدراء الاقتناء منذ شهر أيلول وما إلى ذلك.

سيتم في هذا التقرير التطرق للمشهد الاقتصادي الإسرائيلي، ورصد وتحليل واقعه واستشراف تطوراته المستقبلية وفقا للمحاور التالية:

تم في الفترة الأخيرة نشر بعض المؤشرات الماكرو-اقتصادية التي توضح جليا احتمال دخول إسرائيل في أزمة مالية مجددة

أولا: جرد شامل ومفصل لكل المؤشرات الاقتصادية للعام ٢٠١١

يتتبع هذا البند احتمال حدوث أزمة مالية جزئية في الاقتصاد الإسرائيلي، خاصة على المستوى المحلي، ويبين مدى ارتباطه بالاقتصاد العالمي، وذلك من خلال رصد المؤشرات الاقتصادية التي تشمل الناتج المحلي الإجمالي وتركيبة نموه واستعمالاته، الاستهلاك الخاص، الاستثمارات المحلية والأجنبية، ناتج القطاع الخاص، العمالة والأجور والبطالة، فروع الاقتصاد، نسبة التضخم المالي وغلاء المعيشة، عجز الموازنة وغيرها.

ثانيا: الثورات العربية وانعكاساتها

تثير الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كلٍّ من صنَّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصاديَّة ويخشى البعض من أن تعصف هذه الثورات بكل الإنجازات التي حقَّقتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية السياسية مع مصر، حيث اعتبرت النخب

---

١ هي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي انضمت إسرائيل إليها في العام ٢٠١٠
٢ **استطلاع دائرة الإحصاءات المركزية** حول توجهات الفعاليات التجارية في إسرائيل، كانون الأول ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

الإسرائيليَّة أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديدًا لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيَّة التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي.

واستنادًا إلى هذه المخاوف، ترى النخبة العسكريَّة وعدد من الخبراء الاقتصاديين وبعض أرباب المرافق المهمة أن التهديدات التي تنطوي عليها الثورات العربيَّة تفرض إدخال تغييرات جذريَّة على حجم موازنة الأمن وبنيتها، علاوةً على إعادة صياغة سلم الأولويَّات الإسرائيلي بشكلٍ جذري.

ثالثا: غلاء العيشة، الاحتجاجات في إسرائيل والمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج الاجتماعية، فقد شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة موجات ارتفاع متتالية في تكاليف المعيشة، طالت مختلف متطلبات الحياة الأساسية والضرورية، وعليه، شهدت منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، سواء من ناحية حجمها وزخمها أم من ناحية استمرارها. وفيما ابتدأت حركة الاحتجاج بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسة في تل أبيب احتجاجا على غلاء أسعار الشقق، سواء للشراء أو الاستئجار؛ إلا أنها ما لبثت أن توسعت وطالت ميادين المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى، ليصل عدد الخيام التي نصبت في إسرائيل إلى ٣٣٨٣ خيمة. كما توسع الاحتجاج من رفض غلاء الشقق ليطال مواضيع عدة تعاني منها شرائح الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة. وأحصت حركة الاحتجاج في شهرها الأول تنظيم تظاهرات عدة في المدن الإسرائيلية، شاركت فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين، الذين بلغ عددهم في أحد أيام الاحتجاج إلى نحو ٣٠٠ ألف متظاهر. وقد أدت الحركة الاحتجاجية إلى تعيين لجنة تدعى «لجنة تراختنبرغ» قامت بفحص الموضوع من جوانبه المختلفة وقدمت توصياتها للحكومة التي تقوم بمناقشة بعض بنودها وبشكل جزئي مرة تلو الأخرى.

يُمثّل ما حدث في العالم العربي تهديدًا لاتفاقية «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيَّة التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي.

رابعاً: الأزمة المالية في دول منطقة اليورو وانعكاساتها

تمر مجموعة اليورو بأزمة اقتصادية حادة يزيد من عمقها الديون المتراكمة على الدول الأعضاء فيها مثل اليونان، أسبانيا، ايرلندا وأخرى تتأرجح باتجاه المنحدر نفسه، ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول هذا الموضوع، علما أن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم

http://www.opoosoft.com

الصادرات، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب، بالإضافة إلى مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة، تراجع الإنتاج، تآكل الأجور، وغيرها .

خامسا: الاحتكار وانعدام التنافس والمطالبة بتقليل التمركز

يثير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلا واسعا ينبع من تركيبته المعقدة، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحيانا بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية، وهو ما على ساهم على مدار سنوات في الإبقاء على وتيرة أسعار عالية نسبيا للمنتجات والعقارات، وعليه شكلت الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا المتعلقة بانعدام التنافس، وتقديم توصيات بشأن تقليل تمركز الاقتصاد في أيد قليلة . لم يتمخض حتى الآن أثر ملموس على أرض الواقع، ولا يزال من المبكر طرح اسئلة مهمة مثل : هل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟

سادساً: تسويات الديون لـ «تايكونات[3]» الاقتصاد وانعكاساتها على مخصصات التقاعد

تعلو في الآونة الأخيرة قضية تقليص ديون لبعض «تايكونات» الاقتصاد الإسرائيلي أو الوصول إلى تسوية لتسديد الديون التابعة لهذه التايكوتات مثل شركة «ديلك للعقارات» التي يمتلكها «يتسحاق تشوفا» والتي تبلغ قيمتها حوالي ٥ , ٢ مليار شيكل[4]، أو لشركات أخرى يملكها الملياردير «يوسي ميمان» رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات «مرحاب» وصاحب شركة «أمبال» ومالك «القناة ١٠» التلفزيونية والذي تبلغ ديونه حوالي ٥ , ١ مليار شيكل، أو الملياردير «أيلان بن دوف» صاحب شركة «بارتنر» والذي تبلغ ديونه حوالي ٧ , ١ مليار شيكل، وغيرهم من حيتان الاقتصاد الإسرائيلي، وإلغاء الديون التي اقترضتها هذه الشركات من شركات إدارة أموال التقاعد الخاصة بالجمهور، وعليه يتهدد الخطر عشرات المليارات من أموال التقاعد . ومن المرجح أن تتضرر منتجات التوفير المختلفة وصناديق التقاعد الجديدة، وصناديق المكافآت والتأمينات الإدارية . تعرف هذه الظاهرة باسم «حلاقة الديون»، وسيتم من خلال هذه متابعة انعكاسات هذه الظاهرة ومخاطرها على أموال التقاعد ومنتجات التوفير المختلفة .

---

٣ تايكون- كلمة من أصل ياباني شاع استعمالها بالانكليزية tycoon، ولغات أخرى للإشارة إلى أصحاب رؤوس الأموال الضخمة جدا أو ما يشار إليهم عادة بالعربية حيتان السوق، وعادة ما تكون ل «التايكون» سيطرة وهيمنة على أحد مجالات الاقتصاد، شاع إطلاق مصطلح تايكون في الخطاب الإسرائيلي في السنوات الماضية تزامنا مع ظهور نجم عائلات وشركات كبرى تسيطر على فروع مهمة في الاقتصاد الإسرائيلي .

٤ سعر صرف الدولار هو ٨٠ , ٣ شيكل للدولار الواحد مع نهاية العام ٢٠١١ .

http://www.opoosoft.com

سابعا: أزمة الاعتماد البنكي للمصالح المتوسطة والصغيرة

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا، ومن الجائز أن عجز الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ توصيات لجنة «تراختنبرغ» التي درست سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الوسطى والدنيا في إسرائيل سيفاقم الأمور قريبا. غير أن أحد أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» أي ميزانية الأمن. ومعلوم أن صراعات كبيرة دارت بين المؤسسة العسكرية ووزارة الأمن من جهة والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ووزارة المالية من جهة أخرى حول حصة الأمن من الكعكة العامة.

الفصل الأول: المؤشرات الاقتصادية لعام ٢٠١١

الناتج المحلي الإجمالي

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية عام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل (حوالي ٢٢٦,٩ مليار دولار)، وعن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة ٢,٩٪ ليصل إلى ١١١,٣ ألف شيكل (حوالي ٣٠,٤ ألف دولار). وقد أفادت دائرة الإحصاءات المركزية أن هذا النمو يأتي بعد نمو بنسبة ٥,٤٪ عام ٢٠١٠، ونمو بنسبة ٠,٨٪ عام ٢٠٠٩، عام التعافي من الأزمة المالية والخروج من الركود الاقتصادي، علما أن نمو الناتج خلال الربعين الثالث والرابع كان أبطأ منه خلال الربعين الأول والثاني. ووفقا لدائرة الإحصاءات المركزية فإن الناتج المحلي الإجمالي نما خلال الربع الثالث بنسبة ٣,٥٪ فقط وبنسبة ٣,٢٪ خلال الربع الرابع[٥] وذلك بعد نمو بنسبة ٤,٩٪ وبنسبة ٤,٣٪ خلال الربعين الأول والثاني على التوالي.

أعلنت دائرة الإحصاءات المركزية الإسرائيلية مع نهاية عام ٢٠١١ عن نمو الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل بنسبة ٤,٨٪، حيث وصل إلى ٨٦٠,٧ مليار شيكل

أشارت دائرة الإحصاءات المركزية في إسرائيل إلى أن نسبة التكاثر السكاني بلغت ١,٩٪ خلال العام ٢٠١١، وعليه يكون الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد نما بنسبة ٢,٩٪ تماما كما كان عام ٢٠١٠. أما في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والتي انضمت إليها إسرائيل عام ٢٠١٠، فإن الناتج الإجمالي للفرد نما بمعدل ١,٤٪ في العام ٢٠١١.

وقد أعدّ خبراء إسرائيليون[٦] في الاقتصاد دراسة أدرجت إسرائيل في المرتبة الرابعة من

٥ بحساب سنوي.
٦ البروفسور آفي بن باساط، مدير عام وزارة المالية الأسبق، والبروفسور آريه أرنون، باحث في بنك إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

بين ثلاثين دولة عربية وإسلامية مِن حيثُ مستوى المعيشة والناتج المحلي الإجمالي للفرد وفي المرتبة الرابعة والأربعين عالميًا، وقد علت على إسرائيل في هذا الباب، ثلاث دول، هي أمارة قطر (الأولى عالميًا) والكويت واتحاد الإمارات العربية. واستندت الدراسة إلى معطيات من منظمات اقتصادية دولية، أهمها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وصحيفة «الايكونوميست» البريطانية الواسعة الاطلاع في المجال الاقتصادي. ووفقًا للمعطيات، تقدّمت إسرائيل حتى نهاية العام ٢٠١١ على الغالبية الساحقة من الدول العربية، بفوارق هائلة، مع الإشارة إلى عدم التطرق إلى أحداث «الربيع العربي» في مصر وتونس وليبيا واليمن، ومن الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل يعلو بأكثر من عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني.

الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إسرائيل يعلو بأكثر من عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي للفرد الفلسطيني

وتفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ثلاثة أضعاف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها إلى ١,٦٪ فقط. كما طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي وصلت ٦,٥٪ مقارنة ب ٦,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٠ و- ٧,٩ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتكون بذلك أدنى نسبة بطالة يعرفها الاقتصاد الإسرائيلي منذ الثمانينيات، وأدنى بكثير من نسبة البطالة في الولايات المتحدة (٩,١٪ عام ٢٠١١) وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصلت فيها نسبة البطالة إلى معدل ٨,٣٪.

تفوق نسبة نمو الناتج المحلي في إسرائيل مثيلاتها في معظم الدول المتطورة وتساوي تقريبا ثلاثة أضعاف نسبة النمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

وقد حذر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر من مستقبل غير مزهر بقوله إن النمو الاقتصادي لن يستمر كما كان، وبأنه سيهبط إلى ٢,٨٪ عام ٢٠١٢ بينما سترتفع البطالة إلى ٦,٨٪ في نهاية عام ٢٠١٢ وهو ما يشكل إضافة ٤٠ ألف عاطل عن العمل، وقد طالب «فيشر» صناع القرار بالانتباه إلى حقيقة كون البطالة تستجيب للفعاليات الاقتصادية بتأخير معين، وعليه يجب أخذ الحيطة بالتعامل مع المعطيات المنشورة أعلاه. وقال أيضا أن الاقتصاد الإسرائيلي موجود في الوقت الراهن بتباطؤ معين، ومن هذا المنطلق يجب التعامل بمسؤولية وحذر مع الأزمة المالية المحتمل حدوثها قريبا.

طرأ انخفاض على نسبة البطالة التي وصلت ٦,٥٪ مقارنة بـ ٦,٧٪ في نهاية عام ٢٠١٠ و ٧,٩ في نهاية عام ٢٠٠٩ لتكون بذلك أدنى نسبة بطالة يعرفها الاقتصاد الإسرائيلي منذ الثمانينيات

المصادر والاستعمالات

كانت الاستثمارات في الأملاك الثابتة، والتي تشمل فرع البناء، محرك النمو الاقتصادي للعام ٢٠١١ حيث ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة ١٥,٨٪، أما النفقات العامة (الإنفاق الحكومي) والتصدير فقد ارتفع كل واحد منهما بنسبة ٤,٥٪ وارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة ٤٪. فيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة باستعمالات الناتج المحلي الإجمالي.

http://www.opoosoft.com

١ . **الاستهلاك الخاص:** ارتفع الاستهلاك الخاص عام ٢٠١١ بنسبة ٠,٤٪ بعد ارتفاع بنسبة ٧,٤٪ عام ٢٠١٠ وارتفاع بنسبة ١,١٪ عام ٢٠٠٩، وبسبب النمو السكاني بنسبة ٩,١٪ فإن الاستهلاك الخاص للفرد ارتفع بنسبة ١,٢٪. وبالمقارنة مع دول OECD فإن الاستهلاك الخاص فيها ارتفع بمعدل ٦,١٪ فقط. وبالنظر إلى مكونات الاستهلاك كلا على حدة، نجد أن النفقات الشخصية لاستهلاك السلع المعمرة للفرد قد ارتفع بنسبة ٣,١٦٪، بعد ارتفاع بنسبة ٣,١٠٪ عام ٢٠١٠ وانخفاض بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩ وارتفاع بنسبة ٨,١٦٪ عام ٢٠٠٧. هذا الارتفاع ناجم عن تزايد في مصاريف شراء السيارات (٦,٢٣٪) حيث سجل عام ٢٠١١ رقما قياسيا بشراء السيارات الجديدة. ولوحظ أيضا ارتفاع مصاريف شراء الأثاث (٤,٩٪)، ارتفاع مصاريف شراء الأجهزة الكهربائية بنسبة ٦,٦٪. في المقابل، ارتفع استهلاك السلع العادية للفرد بنسبة ٢,٣٪ فقط، وينعكس هذا بارتفاع في أسعار الخدمات، الوقود، أسعار الكهرباء والماء (١,١٪)، أسعار المواد الغذائية، المشروبات والدخان (٥,١٪)، أسعار الملبوسات والأحذية والأغراض الشخصية (٦,٧٪).

٢ . **الإنفاق الحكومي:** علينا أن نميز هنا بين الإنفاق العام على المستوى الفردي والذي يشمل الإنفاق على التعليم، الصحة، خدمات الرفاه والثقافة (ارتفع بنسبة ١,٥٪ عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع بنسبة ٨,٣٪ عام ٢٠١٠، وبنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠٠٩)، وبين الإنفاق الحكومي على المستوى الجماعي والذي يشمل النفقات الأمنية ونفقات من أجل النظام العام (هذه النفقات ارتفعت بنسبة ٧,٢٪ عام ٢٠١١ مقابل ارتفاع بنسبة ٧,٣٪ عام ٢٠١٠). يتكون الإنفاق الحكومي الكلي من ١,٨٤٪ على المستوى الفردي ومن ٩,١٥٪ على المستوى الجماعي. ارتفع الإنفاق الحكومي الكلي بنسبة ٥,٤٪ في العام ٢٠١١ أي أن الإنفاق الحكومي للفرد ارتفع بنسبة ٦,٢٪ خلال العام نفسه. وقد انتهى عام ٢٠١١ بعجز حكومي في الميزان الجاري[٧] بمقدار ٨,٣١ مليار شيكل (٣,٤٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٨,٥٪ من مجمل الناتج المحلي).

٣ . **الاستثمارات:** ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ٨,١٥٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠١٠ وهبوطها بنسبة ٨,٥٪ عام ٢٠٠٩، وعليه

انتهى عام ٢٠١١ بعجز حكومي في الميزان الجاري بمقدار ٣١,٨ مليار شيكل (٤,٣٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣,٧ مليار شيكل في العام الماضي (٥,٨٪ من مجمل الناتج المحلي)

ارتفعت الاستثمارات في العقارات والأملاك الثابتة بنسبة ١٥,٨٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٩,٩٪ عام ٢٠١٠

٧ هو الفرق بين المدخولات العادية وبين النفقات العادية.

http://www.opoosoft.com

تعتبر الاستثمارات في الأملاك الثابتة محرك النمو الاقتصادي لعام ٢٠١١. ويتمثل هذا الارتفاع بانطلاقة الاستثمارات في الأبنية، وخاصة في النصف الأول من العام ٢٠١١، حيث ارتفع بنسبة ٩,٨٪. أما الاستثمارات في المباني السكنية فقد ارتفعت في الفترة نفسها بنسبة ١٣٪ وهو الارتفاع نفسه الذي ميز فرع الاستثمارات في المباني السكنية عام ٢٠١٠. ارتفعت الاستثمارات في الماكينات والمعدات بنسبة ٣٦٪، ومن بينها ارتفاع بنسبة الماكينات والمعدات المستوردة بنسبة ٥١٪ والتي وصلت إلى ٤٧,٥ مليار شيكل.

عانى التصدير الإسرائيلي من تراجع كلما شارف عام ٢٠١١ على الانتهاء

٤. **التصدير والاستيراد:** عانى التصدير الإسرائيلي من تراجع كلما شارف عام ٢٠١١ على الانتهاء، وقد توقف النمو السريع للتصدير والذي ميز العام ٢٠١٠ والربع الأول من العام ٢٠١١، توقف مع بداية الربع الثاني من العام ٢٠١١، بينما سُجل انخفاض ملحوظ على التصدير خلال الربع الثالث وفقا لمعطيات دائرة الإحصاءات المركزية، وهبط التصدير بنسبة ٧,٠٪ خلال الربع الأخير من العام ٢٠١١. ولكن على الرغم من هذه المعطيات ارتفع تصدير البضائع والخدمات إلى مستوى أعلى من الذي كان عليه عام ٢٠٠٨ قبل نشوب الأزمة المالية، ووصل مجمل تصدير البضائع والخدمات إلى ٣٢٦ مليار شيكل مقابل ٣١٥ مليار شيكل عام ٢٠٠٨. ارتفعت أسعار التصدير بنسبة ٨,١٪ بينما هبط سعر صرف الدولار بنسبة ٢,٤،٪، وعليه تصل الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء تردي شروط التجارة العالمية ٣,١٪ من ناتجه المحلي. ارتفع التصدير الصناعي (بدون الماس) بنسبة ٩,٨٪ عام ٢٠١١ وذلك بعد ارتفاعه بنسبة ٣,١٢٪ عام ٢٠١٠ وهبوطه بنسبة ٤,٩٪ في العام ٢٠٠٩. وارتفعت مداخيل خدمات السياحة عام ٢٠١١ بنسبة ٩,٣٧٪ بعد ارتفاع بنسبة ٦,٣٣٪ عام ٢٠١٠ وهبوط بنسبة ٣,٢٤٪ عام ٢٠٠٩. كما ارتفع تصدير الخدمات الأخرى[٨] (ما عدا خدمات السياحة) عام ٢٠١١ بنسبة ٦,٢٪ بعد ارتفاع بنسبة ٧,١٪ عام ٢٠١٠ ومقابل هبوط بنسبة ١٠٪ عام ٢٠٠٩. بالإضافة لذلك ارتفع التصدير الزراعي بنسبة ٤,٧٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٤,٦٪ عام ٢٠١٠ وارتفع تصدير الماس بنسبة ٥,٤٣٪ وهي مشابهة للارتفاع الحاصل عام ٢٠١٠ مقابل هبوط بنسبة ملحوظة وصلت إلى ٥,٣١٪ عام ٢٠٠٩. أما بالنسبة لاستيراد السلع والخدمات فقد ارتفعت عام ٢٠١١ بنسبة ٥,١٣٪ بعد ارتفاع عام ٢٠١٠

تصل الخسارة التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من جراء تردي شروط التجارة العالمية ١,٣٪ من ناتجه المحلي

٨ يشمل خدمات البرامج المحوسبة وخدمات الأبحاث.

http://www.opoosoft.com

بنسبة ٥,١١٪ وهبوط بنسبة ٧,١٤٪ عام ٢٠٠٩، ومن هنا فإن حساب السلع والخدمات في ميزان المدفوعات أنهى عام ٢٠١١ بفائض مقداره ٦,٦ مليار دولار، أما الميزان التجاري[٩] لإسرائيل فتميز بعجز مقداره ١٦ مليار شيكل.

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي عام ٢٠١١ بنسبة١,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٠

فروع الاقتصاد

ارتفع ناتج القطاع الإنتاجي[١٠] عام ٢٠١١ بنسبة١,٥٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٠ وهبوطه عام ٢٠٠٩ بنسبة ٤,٠٪ وبعد أن ارتفع بنسبة ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٦,٥٪ عام ٢٠٠٧. يعكس هذا الارتفاع نمو ناتج فرع الصناعة بنسبة ٣,٤٪، ونمو بنسبة ٣,٩٪ في ناتج فروع التجارة، نمو بنسبة ٣,٥٪ في ناتج فروع الخدمات الغذائية والضيافة، نمو بنسبة ٥,٥٪ في ناتج فروع المواصلات والاتصالات. وقد ارتفع ناتج فرع الخدمات الإنتاجية بنسبة ٤,٧٪ وناتج فرع الخدمات المالية بنسبة ٦,٦٪.

فيما يلي استعراض أهم مؤشرات فروع الاقتصاد:

١. **فرع الصناعة:** سجل فرع الصناعة عام٢٠١١ نموا بنسبة ٤,٣٪ بعد أن كان نموه بنسبة ٢,٦٪ ويعود السبب في ذلك إلى التباطؤ في الفعاليات الاقتصادية والمتزامن مع احتمال نشوب أزمة مالية مجددة. وتعكس هذه النسبة احتمال دخول فرع الصناعة في تباطؤ اقتصادي أو حتى ركود كما يتوقع بعض المحللين. ومن الملاحظ أن نمو الإنتاج الصناعي بدون فرع الصناعات التكنولوجية الرفيعة كان سجل انخفاضا بنسبة ٢,٨٪ خلال العام ٢٠١١، ويلاحظ أن فرعي المركبات الإلكترونية[١١] والصناعات التكنولوجية الرفيعة قد سجلا نموا على غرار ما هو متوقع، ولكن معظم الشركات العاملة في هذين الفرعين ستتضرر أكثر من غيرها من الشركات الأخرى في حال تحققت المخاوف بشأن نشوب الأزمة المالية مجددا. وقد كانت نسبة النمو في هذين الفرعين تتراوح بين ٦,٣٪ إلى ٣,٤٪ وعلى الرغم من ذلك لم يحافظ هذان الفرعان على نشاطهما الاقتصادي الذي ميز الفترة الواقعة بين الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨، ومن الجدير بالذكر أن هذين الفرعين لم يتأثرا مثلما تأثرت باقي فروع الصناعة عام ٢٠٠٩، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على كون هذه الصناعة تتمتع بقوة اقتصادية على الرغم من الاهتزازات الاقتصادية التي تلحق الاقتصاد من فترة لأخرى. وقد نجح معظم

سجل فرع الصناعة عام٢٠١١ نموا بنسبة ٤,٣٪ بعد أن كان نموه بنسبة ٢,٦٪ عام ٢٠١٠

٩ الميزان التجاري هو الفرق بين تصدير واستيراد البضائع فقط.
١٠ هو الناتج المحلي الإجمالي ما عدا ناتج الخدمات العامة وخدمات الإسكان.
١١ هو أحد الفروع الرئيسية للتصدير الصناعي.

http://www.opoosoft.com

المصدرين الإسرائيليين بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية[١٢] بدلا من الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية نظرا لتأخر الفعاليات الاقتصادية في هذه الدول، ولكن هذا التغيير لا يمكنه أن يمنع الإصابات والأضرار المتوقعة لفرع الصناعة وبالذات للفروع التصديرية والتي يمكن أن تنجم عن أزمة مالية في منطقة اليورو والولايات المتحدة، علما أن التصدير الإسرائيلي إلى هذه الأماكن يشكل نسبة ٦٨٪ تقريبا من مجمل التصدير الإسرائيلي. وسجل الارتفاع الأكبر في الإنتاج الصناعي في العام ٢٠١١ في فروع المجوهرات والماس (٤٢,٥٪)، البلاستيك والمطاط (١٢,٨٪)، فرع الكهرباء (٩,١٪)، صناعة الصلب (٨,٩٪)، الكيماويات والأدوية (٨,٣٪)، فرع المواد الغذائية والمشروبات (٧,٦٪)، الصناعات التقليدية كالنسيج والملابس والمنتجات الجلدية (٥,١٪)، المواد المعدنية (٣,٢٪).

نجح معظم المصدرين الإسرائيليين بتوجيه سلعهم لأسواق شرق آسيا وأميركا اللاتينية

٢. **فرع الزراعة:** وصلت قيمة الإنتاج الزراعي عام ٢٠١١ إلى ٢٦,٨ مليار شيكل (٧,٤ مليار دولار) منها ١٦,٤ مليار شيكل إنتاج نباتي والباقي إنتاج حيواني، وتشكل هذه القيمة ارتفاعا بنسبة ٨,٥٪ مقارنة مع ٢٠١٠ حيث كانت قيمة الإنتاج الزراعي ٢٤,٩ مليار شيكل. كان الناتج المحلي الإجمالي في فرع الزراعة[١٣] ١١,١ مليار شيكل. ارتفعت كمية الإنتاج الزراعي خلال ٢٠١١ بحوالي ٦,٥٪ في حين ارتفع الإنتاج النباتي بنسبة ٥,٤٪[١٤] وارتفع الإنتاج الحيواني بنسبة ٤,٧٪. وبالمقابل ارتفعت أسعار الإنتاج الزراعي بنسبة ٩,٢٪ وهذا معناه ارتفاع قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ٨,٥٪ كما ذكر سابقا. ارتفع التصدير الزراعي عام ٢٠١١ بنسبة ٩,٥٪ وكان الارتفاع الأكبر بتصدير الخضار والبطاطا (١٣,٥٪)، رافقه ارتفاع طفيف في أسعار التصدير بنسبة ٢,٥٪. بالإضافة لذلك ارتفع تصدير الحمضيات بنسبة ٥,٨٪ ورافقه ارتفاع أسعار التصدير بنسبة ٣,٥٪.

سجل فرع الزراعة ارتفاعاً بنسبة ٨,٥٪

٣. **فرع السياحة:** على الرغم من تداعيات «الربيع العربي» والأزمة الاقتصادية المحتملة في أوروبا وأميركا، يبدو ان معطيات السياحة الوافدة (الداخلة) عن العام ٢٠١١، مشابهة للعام الأسبق ٢٠١٠ بل وتعلوه قليلا، حيث سُجّل عام ٢٠١١ كعام «ذروة سياحية»، وبلغ مجمل الوافدين إلى إسرائيلي من الخارج ٣,٥ مليون شخص، من بينهم ٢,٨ مليون سائح. نُشرت هذه التقييمات خلال

سُجّل عام ٢٠١١ كعام «ذروة سياحية»، وبلغ مجمل الوافدين إلى إسرائيلي من الخارج ٣,٥ مليون شخص، من بينهم ٢,٨ مليون سائح

١٢ هذه الدول تضررت أقل من غيرها من الأزمة المالية ويتوقع نمو اقتصادها بشكل سريع خلال السنوات القليلة القادمة.
١٣ قيمة الإنتاج الزراعي ناقص عوامل الإنتاج التي يشتريها المنتجون في الفرع.
١٤ بالأساس كمية الخضار والحمضيات.

http://www.opoosoft.com

المؤتمر السنوي الذي نظمته وزارة السياحة الإسرائيلية خلال شهر كانون الأول العام ٢٠١١ . ومن جهة أخرى، أشارَ وزير السياحة، «ستاس ميسيجنيكوف»، أنه على ضوء أزمة الأسواق الأوروبية التي تشكّل المصدر الأساسي للسياحة إلى إسرائيل، فإنّ النية تتجه إلى تنشيط جهود الترويج والدعاية السياحية في أسواق ناشئة وواعدة أخرى، مثل الهند والصين والبرازيل. وتشير المعطيات إلى ارتفاع ملحوظ في العام ٢٠١١ (٤٠٪)، في عدد السياح الوافدين إلى إسرائيل بواسطة السفن والبواخر، مقارنة بالعام الأسبق، حيث بلغ عددهم هذا العام (٢٤٠) ألف سائح. وبالمقابل سُجل في العام ٢٠١١ تراجع بنسبة ٣٦٪ في عدد الوافدين إلى البلاد في زيارة ليوم واحد - وفُسّر هذا التراجع بتداعيات «الربيع العربي». وفي هذا السياق قال وزير السياحة إنه على الرغم من افتقاد السياحة من مصر «فقد نجحنا في الحفاظ على أعداد السياح، ما يعني أننا نجحنا في تطوير نوعية السائح». واستنداً إلى المعطيات، يتبين أنّ الولايات المتحدة تشكّل العام ٢٠١١، المصدر الأساسي للسياحة إلى إسرائيل، بواقع ٦٠٠ ألف سائح، بتراجع بنسبة ٥٪ بالمقارنة بالعام ٢٠١٠. وتحتل روسيا المرتبة الثانية بواقع ٥٠٠ ألف زائر، بتراجع بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، والسبب في ذلك تراجع «السياحة اليومية» على ضوء الأحداث في مصر. وتُقدّر المدخولات من السياحة الوافدة إلى اسرائيل للعام الماضي ٢٠١١ بحوالي ١٧ مليار شيكل، بزيادة نسبتها ١٠٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٠، أي ٥,٥٪ من مجمل الصادرات و ١٦,٨٪ من الخدمات التصديرية، فيما تقدّر المدخولات من السياحة الداخلية بعشرة مليارات شيكل، بزيادة نسبتها ٣٪. وتقدّر المدخولات من السياحة المغادرة (الخارجة) بحوالي ٨ مليارات شيكل، بزيادة نسبتها ٥٪. وبالمجمل، تقدر المدخولات من السياحة في العام ٢٠١١ بحوالي ٣٥ مليار شيكل بزيادة نسبتها ٧٪. واستوعب فرع السياحة حوالي ٢٠,٠٠٠ عاملا جديدا. تقلّ مساهمة فرع السياحة عن ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلاّ أنّ قيمتها المضافة بالعملة الخارجية تبلغ ٨٥٪ ممّا يجعلها تحتلّ المرتبة الأولى على سلم الصناعات التصديرية في البلاد ويعمل فيها ١٤٠ ألف مستخدم. تعمل وزارة السياحة حاليا على زيادة عدد السياح إلى ٥ مليون سائح عام ٢٠١٣. ويتوقع اقتصاديو وزارة السياحة أن تخلق هذه المعطيات ما يقارب ١١٠,٠٠٠ وظيفة جديدة خلال ٥ سنوات، هذا بالإضافة إلى ١٤٠ ألف عامل يعملون حاليا في فرع السياحة في إسرائيل.

تُقدّر المدخولات من السياحة الوافدة إلى إسرائيل للعام الماضي ٢٠١١ بحوالي ١٧ مليار شيكل، بزيادة نسبتها ١٠٪ بالمقارنة مع العام

http://www.opoosoft.com

٤ . **فرع البناء والإنشاءات:** لوحظت في فرع البناء والإنشاءات حركة اقتصادية نشطة وخاصة في النصف الأول من العام ٢٠١١ حيث نما ناتج فرع البناء بنسبة ٩,٨٪ خلال هذه الفترة. ومن المعروف أن هذا الفرع يعاني من أزمة خانقة تفوق تميزه للسنة العاشرة على التوالي، وهذه الأزمة نابعة من مشكلة تقليص الاعتمادات البنكية وغير البنكية بصورة كبيرة وخصوصا في فرع البناء. شهد عام ٢٠١١ ارتفاعا بنسبة عدد بدايات البناء مقارنة مع العام ٢٠١٠ وبلغ عدد المباني المقامة عام ٢٠١١ نحو ٣٣٥٠٠ وحدة سكنية، وتميز هذا الفرع منذ بداية النصف الثاني من العام ٢٠١١ بهبوط في الطلب وارتفاع في العرض، بينما قدرت وزارة الإسكان الطلب على الشقق السكنية بحوالي ٣٧٠٠٠ شقة، وبذلك تكون الفجوة بين كمية الطلب والعرض قد تقلصت بشكل جذري (كانت هذه الفجوة تقدر بحوالي ١١٠٠٠ شقة سكنية عام ٢٠١٠: ٢٩٠٠٠ وحدة سكن مبنية مقابل ٤٠٠٠٠ شقة سكنية مطلوبة). يعود تقليص الفجوة هذا إلى أمرين رئيسيين: الأول قرار بنك إسرائيل رفع الفائدة على القروض السكنية وبهذا يكون الطلب على الشقق قد تقلص نوعا ما، أما الأمر الثاني فهو متعلق بقرار وزارة الإسكان الإعلان عن برنامج «سكن في متناول اليد»[١٥] يتم بناء عليه بيع أراض لمقاولين بنصف السعر المحدد، وبذلك يتم عرض المساكن المقامة على هذه الأراضي بسعر أقل بحوالي ٥٠٪ من السعر الاعتيادي. هبطت الأسعار الفعلية للمباني والشقق عام ٢٠١١ بنسبة ٤٪ بشكل عام، وبنسبة ٢٠٪ منذ العام ١٩٩٧. ونحصل إذا أخذنا بعين الاعتبار هبوط سعر صرف الدولار، على صورة مغايرة مفادها أن أسعار المباني والشقق ارتفعت بنسبة ٩,٥٪ بمفاهيم الدولار. يتسم فرع البناء بتباطؤ واضح في فعالياته في مناطق بعيدة عن المركز، حيث تكثر الفئات الضعيفة والمتوسطة اقتصاديا، وينبع هذا التباطؤ إثر ارتفاع نسبة البطالة في هذه المناطق، بالإضافة إلى إلغاء الهبات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان لكل المستحقين. يشار هنا أن عملية تجنيد الأموال عن طريق البورصة المتمثل بإصدار سندات دين مختلفة قد توقف بشكل تام عام ٢٠٠٩ عقب الأزمة المالية. أما على صعيد البناء في المستوطنات فقد واصلت إسرائيل التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية وبلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٨ مليار شيكل، أي ما يعادل ١٠ مليار دولار أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة

تميز فرع البناء والإنشاءات بداية النصف الثاني من العام ٢٠١١ بهبوط في الطلب وارتفاع في العرض

بلغ إنفاق حكومة إسرائيل على الاستيطان نحو ٣٨ مليار شيكل، أنفقت على المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية ٢٠١١

١٥ هذا البرنامج وافق عليه وزير الإسكان «أريئيل أتياس» وهو برنامج يميز عنصريا ضد السكان العرب، إذ يحصل كل من يخدم في الجيش، هو وزوجته على نقاط تمكنه من تقديم طلب لشراء مسكن ضمن البرنامج المقترح.

http://www.opoosoft.com

في الضفة الغربية في موازنة عام ٢٠١١. وتشمل المبالغ أعلاه إقامة وحدات سكنية جديدة في المستوطنات بالإضافة إلى شق الطرق ومشاريع صناعية في المستوطنات، وعلى تمويل الإعفاءات الضريبية التي يتمتع بها المستوطنون، وتشغيل العديد من قوى الأمن لحماية المستوطنات. ويذكر أن نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار.

٥. **فرع الخدمات العامة:** ارتفع ناتج فروع الخدمات العامة والجماهيرية، والذي يتم حسابه وفقا لقيمة الرواتب المدفوعة لعمال القطاع الحكومي، لعمال السلطات المحلية ولعمال المؤسسات اللاربحية الممولة من قبل الحكومة، ارتفع بنسبة ٥,٨٪ بعد ارتفاعه بنسبة ٤,٨٪ عام ٢٠١٠.

أسواق العمل، العمالة والأجور

نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي في المستوطنات اليهودية فاق نصيب الفرد داخل إسرائيل عام ٢٠١٠ بنحو ١٥٠٠ دولار

١. **نسبة البطالة:** أشارت معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى أن نسبة البطالة في إسرائيل انخفضت عام ٢٠١١ إلى ٥,٦٪ بعد أن كانت بنسبة ٦,٧٪ عند نهاية ٢٠١٠ ووصل عدد العاطلين عن العمل إلى ١٥٩ ألفا، وهو يمثل هبوطا بحوالي ٨٩ ألف عاطل عن العمل مقارنة مع ٢٠١٠. تصل نسبة البطالة لدى الرجال إلى ٤,٩٪ وبين النساء إلى ٥,٨٪

٢. **نسبة المشاركة:** وصلت نسبة المشاركة في قوة العمل في الربع الأخير من ٢٠١١ إلى ٥٧,٥٪ مقابل ٥٦,٨٪ في الربع الأخير من العام ٢٠١٠ و ٥٥,٤٪ في نهاية العام ٢٠٠٩. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الرجال إلى ٦٢,٦٪ بدلا من ٦٢,٤٪ أما نسبة المشاركة لدى النساء فارتفعت من ٥١,٦٪ إلى ٥١,٩٪. ولكن هذه النسبة لا زالت الأدنى بين الدول الغربية خاصة، وذلك بسبب المشاركة المتدنية للقطاع اليهودي الأصولي (الحريديم) والبالغة ٤٥٪ من القوة العاملة، وكذلك مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في القوة العاملة والبالغة ٣٩٪.

٣. **كمية العمل:** ارتفعت كمية العمل عام ٢٠١١ في القطاع الإنتاجي[١٦] بنسبة ٥,٢٪ بعد ارتفاعها بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٠ وهبوطها بنسبة ١,٨٪ عام ٢٠٠٩. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع معدل عدد ساعات العمل للمشتغل

١٦ يشمل عدد ساعات العمل لمجمل المشتغلين في فروع القطاع الإنتاجي، مواطني دولة إسرائيل وغيرهم ممن هم ليسوا مواطنيها (من خارج البلاد أو من الأراضي الخاضعة للسلطة).

http://www.opoosoft.com

الواحد. أما فيما يتعلق بنتاج العمل[17] فقد ارتفع بنسبة وصلت إلى ٦,٠٪ فقط.

٤. **الأجر الفعلي:** ارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا[18] (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩. ولكن إذا أمعنا النظر وحللنا تطورات دخل العمال في إسرائيل قد نجد صورة غير متكافئة تماما. هنالك تفاوت ملحوظ في الدخل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، إذ تفيد مؤشرات دائرة الإحصاءات المركزية ووزارة المالية إلى أن الدخل المتوسط الشهري في قطاع الصناعة يعلو الدخل العام بنسبة ٤٠٪، ويصل في الوقت الراهن إلى ١١,٨٠٠ شيكل (٣٢٤٠ دولارا). هذا التفاوت يبرز أيضا داخل قطاع الصناعة نفسه، فقد كانت قيمة الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل (٥٥٨٦ دولارا)، وفي صناعة التكنولوجيا المختلطة أكثر ١٥ ألف شيكل (٤١٨٩ دولارا)، فيما بلغ في الصناعات التقليدية ٨ آلاف شيكل ويقارب معدل الدخل العام. بدا هذا التفاوت جليا بين الفئات المختلفة، ففي أعقاب الطفرة التي شهدها النمو الاقتصادي بين الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٧ لم تحرز سوى الفئتين الأكثر ثراء، ولا سيما الأولى بينهما، ارتفاعا في حصتيهما من مجمل الدخل، وقد استمرت الظاهرة خلال الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية نوعا ما، خاصة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٩ وبداية الربع الأول من ٢٠١٠. فقد أحرزت الفئتان المذكورتان على مدى السنوات الماضية ارتفاعا متتاليا في نصيبها من مجمل الدخل بلغ في العام ٢٠٠٤ نسبة ٤٤,٢٪، وصل في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٤,٧٪، إلى ٤٤,٨٪ في العام ٢٠٠٦، إلى ٤٤,٩٪ عام ٢٠٠٧ وإلى ٤٥,١٪ عام ٢٠٠٨ وإلى ٤٥,٢٪ عام ٢٠٠٩ وإلى ٤٥,٤٪ عام ٢٠١٠ وإلى ٤٥,٦٪ عام ٢٠١١. وقد بلغ متوسط دخل الأسرة الشهري للفئة الأكثر ثراء في العام ٢٠١١ حوالي ٤٥,٧٥٨ شيكلا (١٢٥٣٦ دولارا)، وهو ارتفاع بنسبة ٢,٦٪ عما كان عليه عام ٢٠٠١ ويعادل نحو ٤ أضعاف متوسط دخل الأسرة في الفئة الخامسة. في المقابل طرأ انخفاض في حصة الفئات السبع الدنيا، فيما بقيت حصة الفئة الثامنة على حالها.

ارتفع معدل الأجر للأجير الواحد إلى ٨٥٥٥ شيكلا (٢٣٤٣ دولارا) بعد أن كان ٨٣٤٠ شيكلا في نهاية العام ٢٠١٠ و ٧,٤٦٣ شيكلا في نهاية العام ٢٠٠٩

الدخل المتوسط الشهري في قطاع التكنولوجيا الرفيعة أكثر من ٢٠ ألف شيكل

١٧ الناتج الصافي لساعة عمل واحدة في القطاع الإنتاجي.

١٨ محتلن في دائرة الإحصاءات المركزية لغاية ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

أسواق المال

تميز عام ٢٠١١ بكونه عاما أسودا في أسواق المال، حيث خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ٢٥»[١٩] ١٨٪ من قيمته ووصل إلى ١٠٨٥,٥٩ نقطة، بينما خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ١٠٠»[٢٠] ٢٠٪ من قيمته، وخسر مؤشر «بلو-تك»[٢١] ٢٦٪ من قيمته، وانخفض مؤشر «نادلان»[٢٢] ٢٣٪ من قيمته. وقد قررت شركة تدريج الاعتماد «موديس» وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، إبقاء تدريج اعتماد إسرائيل على ما كان عليه بمستوى A1 وهذا إن دل على شيء فهو يدل على ثبات الاقتصاد لثبات الصناعة الإسرائيلية وقوة القطاع المالي في الدولة. ووفقا لشركة «موديس» يشهد التصدير في قطاع «الهاي-تك» استمرار النمو الاقتصادي في الدولة على الرغم من إمكانية تراجع الاقتصاد بسبب عدم الثبات في الأسواق العالمية. أما الاقتصادي الرئيسي في بنك هبوعليم[٢٣] «ليو لايدرمان» فيتوقع أن يستقر الوضع في أسواق المال مع منتصف العام ٢٠١٢ مع إمكانية رؤية علامات انتعاش، ولكنه يتحفظ ويقول: إن النصف الأول من العام ٢٠١٢ قد يكون صعبا للغاية على المستويين العالمي والمحلي، ومن هنا يطالب «لايدرمان» بعدم الانجرار وراء التشاؤم الذي يميز بعض الأوساط الاقتصادية في إسرائيل.

تميز عام ٢٠١١ بكونه عاما أسودا في أسواق المال، حيث خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ٢٥» ١٨٪ من قيمته ووصل إلى ١٠٨٥,٥٩ نقطة، بينما خسر مؤشر أسهم «تل-أبيب ١٠٠» ٢٠٪ من قيمته

تكبد الإسرائيليون خسائر جمة جراء انهيار أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب، وبلغ حجم هذه الخسائر ٦٠ مليار شيكل في الشهر وما مجموعه ١٦٠ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري. وأشارت صحيفة معاريف[٢٤] الإسرائيلية إلى أن ما أصاب البورصات العالمية ألحق بالإسرائيليين خسائر بلغت نحو ٢٨ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري ما يجعل إجمالي خسائر الإسرائيليين جراء انهيار البورصات المحلية والعالمية يصل نحو ١٨٨ مليار شيكل منذ بداية العام الجاري، ونحو ٧٦ مليارا خلال الشهر الأخير من العام ٢٠١٢. وأدى منذ بداية العام الجاري إلى خسارة ما نسبته ٥,٧٪ من قيمة محفظة أصول أموال الجمهور الإسرائيلي المقدرة حالياً بنحو ٢,٣٧ تريليون شيكل، ما يعني أن كل أسرة خسرت في المتوسط نحو ٩٠ ألف شيكل، في أعقاب انهيار البورصات منذ بداية العام الحالي.

إبقاء تدريج اعتماد إسرائيل على ما كان عليه بمستوى A1

١٩ وهو مؤشر يضم أكبر ٢٥ شركة في إسرائيل من حيث دورة المبيعات السنوية، بحيث لا تقل هذه الدورة عن ٦٠٠ مليون شيكل.
٢٠ وهو مؤشر يضم أكبر ٧٥ شركة في إسرائيل من حيث دورة المبيعات السنوية، بالإضافة إلى أكبر ٢٥ شركة مشمولة في مؤشر «تل-أبيب ٢٥».
٢١ وهو مؤشر يضم أكبر ١٥ شركة تعمل في مجال الصناعات التكنولوجية الرفيعة.
٢٢ وهو مؤشر يضم أكبر ٥٠ شركة تعمل في مجال العقارات والمقاولات.
٢٣ وهو أكبر بنوك إسرائيل.
٢٤ في العدد الصادر يوم ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

أما فيما يتعلق بأسواق سندات الدين فقد بقيت سندات دين الشركات الخاصة على ما كانت عليه منذ بداية العام، بينما سجلت سندات الدين الحكومية ارتفاعا ملحوظا وصل إلى ٨٪ منذ بداية ٢٠١١. ولكن الأهم من ذلك هو هبوط تجنيد الأموال عن طريق إصدار سندات دين جديدة بنسبة ٦٥٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠، ويضاف إلى ذلك نية الحكومة تجنيد أموال طائلة خلال العام ٢٠١٢ عن طريق إصدار سندات دين جديدة ما قد يسبب في حدوث أزمة اعتماد بنكي، وخاصة للمصالح المتوسطة والصغيرة (أنظر الفصل السابع فيما يلي).

التضخم المالي عام ٢٠١١

أفاد التقرير السنوي الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل أن جدول غلاء المعيشة ارتفع طيلة العام ٢٠١١ بالمجمل بنسبة ٢,٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٧٪ العام السابق٢٠١٠. وأفاد التقرير كذلك أن نسبة التضخم المالي السنوي بقيت في إطار الهدف السنوي لاستقرار الأسعار الذي حددته الحكومة (١٪ ٣٪)، على الرغم من أن الجدول التراكمي للأسعار في السنوات الخمس الأخيرة (كانون الأول ٢٠١١ مقابل كانون الأول ٢٠٠٦) قد ارتفع تراكمياً بنسبة ١٧٪، أي بمعدل ٣,٤٪ في السنة.

ارتفع جدول غلاء المعيشة طيلة العام ٢٠١١ بنسبة ٢,٢٪ مقابل ارتفاع بنسبة ٢,٧٪ العام السابق٢٠١٠

وسُجّلت في أربعة بنود رئيسية للاستهلاك عام ٢٠١١ ارتفاعات أسعار أعلى من ارتفاع جدول الغلاء للمستهلك العام المتوسط: المواد الغذائية (ارتفاع ٣,٢٪)، الإسكان (١,٥٪)، صيانة المنزل (٩,٣٪) والصحة (٦,٢٪)، وفي ثلاثة بنود استهلاك رئيسية سُجلت ارتفاعات أسعار أدنى من معدل الارتفاع طيلة العام ٢٠١١ بأكمله: الملابس والأحذية (١,٢٪)، المواصلات والاتصالات (٧,١٪) والمتنوعات (٣,١٪). وسُجّلت عام ٢٠١١ في ثلاثة بنود استهلاك رئيسية، هي: الفواكه والخضار، الأثاث والتعليم والأدوات المنزلية، والثقافة والترفيه- تراجعات في الأسعار بنسب: ١,٨٪، ٤,٠٪ و ٣,٠٪، تباعاً.

وفيما يتعلق ببند الفواكه والخضار الذي ارتفع عام ٢٠١٠، بنسبة ١٦٪ فقد تراجع عام ٢٠١١ بنسبة ١,٨٪، بينما تراجع بند التعليم والثقافة والترفيه بنسبة ٣،٠٪ بعد أن كان ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ٥,١٪، وارتفع بند صيانة المنزل عام ٢٠١١ بنسبة ٩,٣٪ بعد أن كان تراجع عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,١٪، أما بند الإسكان الذي ارتفع عام ٢٠١٠ بنسبة ٩,٤٪ فقد ارتفع العام الماضي بنسبة ١,٥٪.

http://www.opoosoft.com

الفصل الثاني

الثورات العربية وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي

أثارَت الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كلٍّ من صنّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصاديَّة من أن تمثل التحولات الناجمة عنها تهديدًا لكل الإنجازات التي حقَّقتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية، فقد اعتبرت النخب الإسرائيليَّة أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديدًا لاتفاقيَّة «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيَّة التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي. وقام قادة جهاز الأمن الإسرائيلي بالمطالبة بزيادة النفقات الأمنيّة في أعقاب تفجّر الثورات العربية والتي قد يكون لها تأثير ملحوظ على منعة إسرائيل وحصانتها الاقتصادية والاجتماعية.

> تعتبر موازنة الأمن لعام ٢٠١١، والتي تبلغ ٥٠ مليار شيكل أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل

يُستدل من المعطيات الرسمية الإسرائيلية على أنّ توقيع اتّفاقيّتيْ سلام مع مصر والأردن («كامب ديفيد» مع مصر، و «وادي عربة» مع الأردن) مثّل نقطة تحوّل فارقة نحو تحقيق إسرائيل طفرة اقتصادية هائلة، ومكّن تراجعُ مستوى التهديدات الأمنية على الجبهتين الجنوبية والشرقية صنّاع القرار من تقليص النّفقات الأمنيّة بشكلٍ كبير، بحيث تم توجيه الموارد التي كانت مخصّصة للأمن نحو الاستثمار في مجال البنى التحتيّة المدنيّة والتقنيات المتقدّمة، وغيرها من المجالات. وأدّى هذا الواقع إلى تراجع كبير في حجْم الحصّة التي تشغلها موازنة الأمن في كلٍّ من الموازنة العامّة للدولة والناتج المحلّي الإجمالي. وإذا قمنا باستعراض معطيات اقتصادية تاريخية نجد أن حجم موازنة الأمن في العام ١٩٧٤ قد تضاعف بقرار من رئيسة الوزراء «غولدا مئير»، لتبلغ ٤٧٪ من الموازنة العامّة للدولة، و٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلّي، وذلك على إثر حرب عام ١٩٧٣ وذلك لتغطية حجم النفقات التي تطلّبتها عمليّة إعادة بناء الجيش وفرقه وألويته، لاسيّما في الجبهة الجنوبية في أعقاب الحرب. ولإدراك حجم التحوّل الذي طرأ على بنية موازنة الأمن في أعقاب هذه الخطوة، فإننا نشير إلى أنّ موازنة الأمن لعام ٢٠١١، والتي تبلغ ٥٠ مليار شيكل (نحو ١٣ مليار دولار)، وتعتبر أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل، تمثّل ١٥,١٪ من الموازنة العامّة للدولة، و٦٪ من الناتج المحلّي الإجمالي الذي يبلغ ٨٦٠ مليار شيكل (نحو ٢٢٦ مليار دولار). وعليه جاء تعاظم قوّة إسرائيل العسكرية في أعقاب الحرب، على حساب النموّ الاقتصادي (التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي والإسكان)، وكادت الدولة تعلن إفلاسها، لوْلا الخطّة الاقتصادية الشاملة التي وضعتها حكومة الوحدة

http://www.opoosoft.com

الوطنيّة في العام ١٩٨٥ . ولقد مكّن تقليص موازنة الأمن، في أعقاب توقيع معاهدة «كامب ديفيد»، إسرائيل من توجيه الموارد لسداد فوائد الديون، بالإضافة إلى أنّ جزءًا من التقليص وجّه إلى قطاعات الصحّة والتعليم والإسكان، أي إنّ «السّلام» والاستقرار ساهما في تمكين صنّاع القرار في إسرائيل، من اتّباع سياسة اقتصادية واجتماعية ضمنت تكريس أسس دولة الرّفاه الاجتماعي، لتكون إسرائيل بيئةً جاذبة للهجرة اليهوديّة. وقد كان لهذا التطوّر دورٌ كبير في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، عبْر تمكين إسرائيل من استيعاب موْجات الهجرة اليهودية (من الدول التي كانت تشكّل الاتحاد السوفياتي سابقا) أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي. وقد أدّى هذا الأمر بدوره إلى تعاظم التصدير والنموّ الاقتصادي بشكل كبير وكان لهذا دوره في إحداث طفرة في عوائد التّصدير للخارج، فارتفعت هذه العوائد من ٥٠ مليار دولار سنوياً قبْل موجات الهجرة، إلى ٨٠ مليار سنويًا بعد هذه الموجات. وقد مهد توقيع اتفاقية «كامب ديفيد» لتوقيع منظّمة التحرير الفلسطينية اتّفاقيات أوسلو، وتوقيع الأردن معاهدة وادي عربة، وهو ما عزّز وتيرة النموّ الاقتصادي.

وقال عوديد عيران، رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أنّه منذ توقيع المعاهدة في العام ١٩٧٩، وحتّى اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير في ميدان التحرير في الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠١١، لم تطرح أيّ علامات استفهام حول مدى التزام مصر باتّفاقية «كامب ديفيد»، على الإطلاق. ويشير عيران إلى أنّ النظام المصري فاجأ إسرائيل عندما صمدت اتّفاقية كامب ديفيد، في الوقت الذي قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١، وغزت لبنان في العام ١٩٨٢، وفي خضمّ انتفاضتيْ الحجارة والأقصى في فلسطين، وكذلك حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، وحرب غزّة في العام ٢٠٠٨. بل إنّ مصر، بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك إسرائيل، حرصت على تهدئة الأطراف العربيّة عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية غضب العالم العربي، ولا يستبعد عيران تخلّي مصر عن اتفاقية كامب ديفيد، مستنداً في حكمه هذا إلى نتائج استطلاع للرّأي العام أجراه معهد (The Pew Research Center) التي أظهرت أنّ ٥٤٪ من المصريّين يروْن وجوب إلغاء معاهدة كامب ديفيد، مقابل ٣٦٪ أيدوا وجوب الحفاظ عليها. ويذهب دان إلدار، الذي تولّى في السابق مناصب قيادية في جهاز الموساد ويعمل حالياً محاضراً لدراسات الشّرق الأوسط في جامعة تل أبيب، إلى ما ذهب إليه عيران، مشيراً إلى أنّ غياب نظام الرئيس مبارك سيسمح بالتعبير عن عداوة إسرائيل الراسخة عميقاً في الوعي الجمعي للمصريّين. وهو لا يستبعد أن يؤدّي اندماج الإسلاميّين في الحياة السياسية المصريّة إلى تحالفهم مع قادة الجيش،

http://www.opoosoft.com

متوقّعاً أن يساهم مثل هذا التّحالف في التعجيل بوضع حدٍّ لمعاهدة كامب ديفيد. أمّا المستشرق ألكساندر بلي فيرى أنّ نظام الحكم المقبل في مصر لن يلجأ إلى إلغاء اتّفاقية كامب ديفيد حتّى لا يخسر الشّرعية الدولية، لكنه في المقابل سيعمل على إضعافها على نحوٍ تقع فيه مسؤوليّة إلغائها على إسرائيل. وبسبب هذه المخاوف، ترى النّخبة العسكريةً وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سلّم الأولويّات الإسرائيلي بشكلٍ جذري.

وقد عبّر عن ذلك بشكلٍ واضح رئيس هيئة أركان الجيش بني جانتس، الذي قال: إنّ التحوّلات التي يشهدها العالم العربي توجب تخصيص موازناتٍ إضافيّة للجيش، معتبراً أنّ هذه التحوّلات فاقمتْ من مستوى التهديدات وحجمها على كلّ الجبهات. ويتحدّث رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق عاموس يادلين، عن «انقلاب» يجب أن تشهده موازنة الأمن في حال تحقّقت التنبّؤات السوداويّة بانهيار كامب ديفيد في أعقاب التحوّلات في العالم العربي. ويعتبر أنّ إسرائيل باتت مطالبة بالاستعداد لمراكمة الرّدع في مواجهة مصر، مع كلّ ما يعنيه ذلك من إدخال تغييرات جذريّة على بنية الجيش الإسرائيلي وانتشاره، وهذا يعني زيادة حجم ميزانية الأمن بشكل كبير. ويتّفق وزير الدّفاع الإسرائيلي إيهود باراك مع أولئك الذين يروْن أنّ التحوّلات في مصر تمثّل خطراً حقيقياً على مصير معاهدة كامب ديفيد، متوقّعاً أنْ تتنافس الأحزاب المصريّة بعد الثورة فيما بينها على إظهار عدائها لكلٍّ من إسرائيل والولايات المتّحدة. ويرى باراك أنّ هذا السيناريو يعني زيادة النّفقات الأمنيّة بشكلٍ جذري، لكنه يرى أنّ إسرائيل ليس بإمكانها تأمين النّفقات الأمنيّة وحدها، لذا لا يتردّد في مطالبة الولايات المتّحدة بدفع عشرين مليار دولار إضافيّة لموازنة الأمن، مساهمة منها في مساعدة إسرائيل على تحمّل تبعات الثّورات العربية على أمنها القومي، ولم يفتْ باراك أن يذكّر الأميركيّين بأنّ استثمار هذا المبلغ سيعود بالنّفع على الولايات المتحدة «لأنّ ضمان تفوّق إسرائيل يمثّل أحد عوامل الاستقرار في منطقةٍ غير مستقرّة». ويرى أوري جلاي، مدير عام المجموعة الاستثمارية «سيجما»، أنّ حجم موازنة الأمن الإسرائيليّة اعتمد في العقود الثلاثة الماضية بشكلٍ أساسي، على حالة الهدوء التي تسود الحدود مع مصر والأردن وسورية، وهو ما لن يستمرّ. لذا، يتوقّع جلاي أنْ يدفع تعاظم النفقاتِ الأمنيّة الحكومة الإسرائيلية إلى تجريد الوزارات المدنيّة المختلفة من مواردها الماليّة، ونقلها إلى وزارة الدّفاع لتغطية المصاريف الأمنيّة.

ويرى المحلّلون في إسرائيل أنّ إسقاطات الثورات في العالم العربي لا تتمثّل فقط

ترى النّخبة العسكرية وعددٌ من الخبراء الاقتصاديّين وبعض أرباب المرافق المهمّة، أنّ التّهديدات التي تنطوي عليها الثّورات العربية ستفرض إدخال تغييرات جذريّة على حجم ميزانية الأمن وبنيتها، علاوة على إعادة صياغة سلّم الأولويّات الإسرائيلي بشكلٍ جذري

http://www.opoosoft.com

في زيادة نفقات الأمن بشكلٍ كبير، بل هناك مخاوف من مساهمة هذه الثورات في تقليص معدّلات النموّ وبروزٍ مظاهر الرّكود الاقتصادي، ممّا سيجد ترجمته في تراجع النّاتج المحلّي الإجمالي الإسرائيلي بشكلٍ كبير. وهذا يعني مضاعفة الحيّز الذي تشغله موازنة الأمن في كلّ من الموازنة العامّة للدولة والناتج المحلّي الإجمالي، أي أنّ إسرائيل وفق هذه التوقّعات مهدّدةٌ بالعودة إلى الظّروف نفسها التي مرّت بها بعد حرب عام ١٩٧٣، مع كلّ ما يعنيه هذا من تحوّل النموّ إلى ركود واستفحال التضخّم.

ويرى تسفي لبيا، المعلّق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، أنّ تعاظم مستويات الإنفاق الأمني المتوقّع في أعقاب التحوّلات في العالم العربي سيدفع إسرائيل إلى انتهاج سياسة تقشّفٍ اقتصاديّة، وسيجبر مخطّطي السّياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة على التّراجع عن توجّهاتهم السابقة لتقليص الضّرائب، على اعتبار أنّ المبدأ السّائد في إسرائيل يقول: إنّه عند المفاضلة بين المناعة الأمنيّة والمناعة الاجتماعيّة يتوجّب تفضيل الخيار الأوّل من دون تردّد. ومن ضمن مظاهر السياسة التقشّفية التي يشير إليها لبيا التراجع عن التوجّه الذي كان سائداً حتّى اندلاع الثورات العربية، والمتمثّل في تقليص الضرائب. بل إنه بات يتوقّع حالياً، أن تلجأ إسرائيل إلى فرْض ضرائبَ جديدة للوفاء بمتطلّبات الأمن. ويتوقّع لبيا، أنْ يؤدّيَ تعاظم الإنفاق الأمني إلى تراجع في حجم فائض الدّخل القومي السّنوي بشكلٍ كبير، مع العلم أن هذا الفائض يُستخدم عادةً في تمويل مخصّصات الضّمان الاجتماعي للجمهور، لاسيّما للطّبقات الضّعيفة.

وما يقضّ مضاجع النّخبة السياسية والاقتصاديّة في إسرائيل أكثر هو المخاوف من أن تسفر الثورات العربيّة عن فرْضِ قيودٍ على تجارة إسرائيل الخارجيّة. ذلك أنّ ٩٨٪ من هذه التجارة تُنقَل عبْر البحار، وثلث الاستيراد والتّصدير الإسرائيليّين يوجَّه نحو الشرق عبر البحر الأحمر، أيْ عبر قناة السويس. ولا يتخوّف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من إغلاق قناة السويس أمام السّفن التجارية الإسرائيلية فقط، بل إنّه يخشى أنْ يقْدِم المصريون على إغلاق مضائق تيران وتهديد الملاحة البحرية عبر ميناء إيلات، ما يعني خنْق إسرائيل تماماً.

ومن الواضح أنه في حال تعاظم مستوى الإنفاق الأمني، فإنه سيكون على حساب الإنفاق المدني، ما يمثّل أساساً لافتراض أنّ مبلوري السياسة الاقتصادية الإسرائيلية سيجدون أنفسهم مضطرّين لتقليص مخصّصات الضّمان الاجتماعي، وهو ما قد يؤثّر في موقع إسرائيل كبيئة جاذبة للهجرة، وقد يزيد من مظاهر الهجرة العكسية.

يمكننا تقسيم انعكاسات الثورات العربية، وبالتحديد ما حصل في مصر إلى قسمين:
الأول تداعيات الربيع العربي على المدى القصير والثاني على المدى البعيد:

http://www.opoosoft.com

التداعيات الاقتصادية المباشرة للثورة المصرية على إسرائيل

أثرت أحداث الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي على المدى القصير، وتتلخص هذه التداعيات بما يلي:

١ . هبوط أسعار الأسهم والمؤشرات الرئيسية في سوق المال في تل ابيب.

٢ . توقف ضخ الغاز المصري، والذي أعاد إلى طاولة البحث في إسرائيل موضوع «لجنة شيشينسكي» واحتدام النقاش بين المستثمرين والدولة حول حصة الدولة من حقول الغاز التي تم اكتشافها مؤخراً في البحر المتوسط.

٣ . الخسائر التي تكبدتها إسرائيل أثناء الثورة بفعل «التشويشات» التي تعرضت لها الموانئ المصرية، وخصوصا موانئ الإسكندرية وبورسعيد ودمياط، حيث يتم نقل الكثير من البضائع عبر هذه الموانئ من وإلى إسرائيل.

٤ . تباطؤ العمل في قناة السويس، التي يمر عبرها حوالي ٢٠٪ من حجم التبادل التجاري البحري الإسرائيلي مع العالم، وبتكلفة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار أسبوعيا.

٥ . التوقعات بارتفاع أسعار القمح عالميا، حسب تحليلات الخبير الاقتصادي الإسرائيلي شلومو عوز، الذي يعتقد أن نهاية شهر نيسان ستشهد ارتفاعا ملحوظا في أسعار القمح كنتيجة للثورة المصرية وعوامل عالمية أخرى، وهو ما سيؤثر على المستهلك الإسرائيلي مباشرة.

٦ . إضعاف عملة الشيكل الإسرائيلي مقابل العملات الأجنبية بنسبة ٥٪ خلال فترة وجيزة.

تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نظام مبارك كان يتبنى سياسة تتجاوز ما تتطلبه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال حكم مبارك من ٣٠٪ إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي.

التداعيات الاقتصادية بعيدة المدى للثورة المصرية على إسرائيل

١ . الزيادة المتوقعة في حجم الإنفاق على الدفاع والتسليح، لمواجهة التغييرات الإستراتيجية المحتملة لسقوط النظام المصري، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نظام مبارك كان يتبنى سياسة تتجاوز ما تتطلبه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال حكم مبارك من ٣٠٪ إلى ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي.

٢ . وعلى الرغم من موقف بعض الخبراء الذين رأوا أن هذه التخوفات مبالغ فيها، وتهدف إلى تبرير زيادات غير واقعية في ميزانية الأمن والدفاع، إلا أن لجنة الموازنات أقرت فعلا طلبا للجيش بزيادة إضافية لميزانيته بحوالي ٢٠٠ مليون دولار.

http://www.opoosoft.com

٣. إيقاف عمل جميع الشركات الإسرائيلية التي تعمل في منطقة الدلتا وفقا لاتفاقية «الكويز» بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة، أي السوق الحرة في منطقة الدلتا، وعادت هذه الشركات إلى إسرائيل خوفاً من الأحداث، وهذا بحد ذاته يشكل ضررا مباشرا بعيد الأمد على الاقتصاد الإسرائيلي.

التداعيات الاقتصادية الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل

تصل الخسائر الناتجة عن توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام ٢٠٠٥، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من حاجتها من الغاز إلى ٤ مليار شيكل سنويا. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن إسرائيل توفر سنويا ملياري دولار من استيراد الغاز المصري بأثمان مخفضة عن السعر العالمي، كما أنها تكسب حوالي مليار دولار سنويا من بيع الغاز المصري في أراضي السلطة الفلسطينية وداخل السوق الإسرائيلية. وقد يؤدي عدم تزويد مصر لإسرائيل بكميات الغاز المتفق عليه خلال العام ٢٠١٢، إلى ضائقة كهربائية حادة، ترتب عنها في الوقت الحالي رفع سقف المدفوعات لـ ٤ مليار شيكل سيتحملها الاقتصاد الإسرائيلي وستكون عبئا شديدا عليه. وجاء في بيان لشركة الكهرباء الإسرائيلية، أن أول المتضررين من عدم ضخ الغاز المصري هو المستهلك الإسرائيلي بالدرجة الأولى، ثم أصحاب المصانع والمصدرين الإسرائيليين. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مدير عام الشركة «إيلي جليكمان» قوله: إن عدم استمرار مصر بتزويد إسرائيل بالغاز أدى إلى رفع أسعار الكهرباء بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٪ ومن المتوقع أن يصل الارتفاع بأسعار الكهرباء إلى أكثر من ٣٠٪ خلال الفترة القريبة.

> قد يؤدي عدم تزويد مصر لإسرائيل بكميات الغاز المتفق عليه خلال العام ٢٠١٢، إلى ضائقة كهربائية حادة

وأضاف المسؤول الإسرائيلي: «نحن نعمل بكل جهد مستطاع أمام الجهات المعنية من أجل عدم الوصول إلى مثل هذا الوضع، ونحن نستعد في الوقت نفسه لمواجهة أسوأ الاحتمالات، وكأنه لا يوجد غاز مصري»، مشيرا إلى أن شركته تسعى جاهدة من أجل استيراد «غاز سائل»، على الرغم من أنه مرتفع الثمن، مضيفا أنه في كل الأحوال أرخص ثمنا من الغاز العادي، ولا يؤثر سلبا على البيئة، وسيصل إلى إسرائيل في أوساط ٢٠١٢. وحذر جليكمان من أن عدم تزويد مصر لإسرائيل بالغاز المصري سيرغمها على الاعتماد على مزود إسرائيلي، الأمر الذي سينتج عنه خلل في تزويد الكهرباء، وخسائر فادحة، خاصة وان المنشآت التي تستخرج الغاز من البحر ما يزال انتاجها ضعيفا ولا يلبي الاحتياجات الإسرائيلية، بالإضافة إلى كون عملية نقل الغاز من البحر إلى داخل إسرائيل مكلفة. وأورد جليكمان تقديرات لشركة الكهرباء

http://www.opoosoft.com

الإسرائيلية بشأن كميات الغاز الطبيعي الموجودة لدى المستودع الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل «يم تطيس» وهذه الكميات تقدر من ١ إلى ٢ مليار bcm – (وحدة قياس كمية الغاز الطبيعي)– فقط وأن هذه الكمية ستنفد خلال الأشهر القريبة وهذا سيؤدى إلى ارتفاع آخر في أسعار الكهرباء بنسبة ٩٪ خلال الأشهر المقبلة.

ومع انقطاع الغاز عن إسرائيل، انتقلت شركة الكهرباء الإسرائيلية لإنتاج الطاقة الكهربائية عبر مصادر طاقة بديلة، كالفحم الحجري والمازوت (السولار)وغيرها والتي تفوق كلفة استعمالها لإنتاج الكهرباء ١٠ أضعاف كلفة استعمال الغاز الطبيعي للغاية نفسها. هذا بالإضافة إلى الأضرار بجودة البيئة والتي تفوق الأضرار الناجمة من استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. ولذلك، كانت لهذا الأمر انعكاسات على أسعار الكهرباء ومشتقاته في البلاد. وسيكون له انعكاسات غير مباشرة، بسبب القلق في اسرائيل من انقطاع الغاز أو مشاكل أخرى، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في أسعار الوقود والمشتقات النفطية الأخرى. وقد احتدم صراع التعويضات والمحاكم المتفجر حالياً بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية التى أعلنت اعتزامها مقاضاة الحكومة المصرية دولياً، ومطالبتها بدفع تعويضات تقدر بمبلغ ٨ مليارات دولار، نتيجة خسائرها من توقف إمدادات الغاز المصري إليها عقب قيام الثورة وتوالى تفجيرات خط الغاز، وفى المقابل تطالب مصر إسرائيل، بدفع مبلغ ٧٨٠ مليون دولار كتعويض عن فارق السعر الذى كان يصدر به الغاز المصرى لها بثمن بخس فى السنوات الماضية. وقالت وزارة البنى التحتية والطاقة الإسرائيلية أن استهلاك السولار لإنتاج الكهرباء في إسرائيل ارتفع بنسبة ١٠٣٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام ٢٠١١، واقتنت شركة الكهرباء كميات هائلة من السولار خلال شهري تموز وآب وصلت قيمتها إلى ٨٠٠ مليون شيكل ما يعني أن الخسائر المالية للاقتصاد الإسرائيلي تقدر بحوالي ١٣ مليون شيكل يوميا من جراء استبدال الغاز الطبيعي بمصادر أخرى أكثر كلفة. وقد صرح وزير الطاقة عوزي لنداو أن هذا الأمر يلزم إسرائيل التفتيش عن مصادر بديلة لإنتاج الكهرباء والطاقة، وطالب لنداو تعجيل إقامة الطواف البحري من أجل استيراد الغاز السائل والعمل المكثف من أجل إنتاج الكهرباء والطاقة من مصادر طاقة متجددة. وأضاف عوزي لنداو أن إسرائيل تعرف كيف ستتعامل على المدى القصير مع انقطاع الغاز من مصر، وأما على المدى البعيد، فعلى الدولة إيجاد بدائل والبدء فورا بتوصيل منشأة ايتمار قبالة السواحل مع شبكة انابيب الغاز على اليابسة. وقد اتهم العديد من الوزراء في الحكومة الإسرائيلية وزير البنية التحتية بالتقصير وعدم التفكير ببدائل مسبقا، وهم يرون أن الاعتماد الكلي على الغاز المصري لتوليد الكهرباء وعدم وجود مولدات تعمل

http://www.opoosoft.com

على الفحم أو البترول هو أمر خاطئ. وقال جلعاد اردان وزير البيئة أن لنداو مسؤول عن هذه الأزمة، وقال: إنه كان من المفروض اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية حتى قبل اندلاع ثورة مصر معبرا عن رأيه بضرورة تعزيز العمل بالطاقة الشمسية في النقب وزيادة وعي الجمهور للتوفير، ولكن الوزير اردان عبر عن أسفه لعدم وجود منشأة تعمل بالغاز السائل للاستفادة من الأسواق العالمية. وفي تقرير نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» جاء أن تصريحات شركة الكهرباء بشأن العجز عن توليد الكهرباء اللازم للاستهلاك، قد يتحقق قريبا، حيث من المتوقع ألا تتمكن محطات توليد الطاقة من تلبية الارتفاعات المتزايدة في استهلاك الكهرباء، وبالنتيجة فمن المتوقع أن يحصل انقطاع في التيار الكهربائي في ساعات الضغط، إضافة إلى احتمال حصول خلل في محطات توليد الطاقة، وعليه بدأت شركة الكهرباء بدرس عدة اقتراحات بهدف تقليل استهلاك الكهرباء أو ترشيد الاستهلاك. وتدرس الشركة وضع رسوم كهرباء متغيرة مماثلة لـ«ضريبة القحط» التي فرضت على استهلاك المياه، بحيث ترتفع رسوم الكهرباء في حال تجاوز حد معين. كما وتدرس الشركة إمكانية أخرى يطلق عليها «٢٠/ ٢٠»، وتتضمن تخفيضا بنسبة ٢٠٪ لكل من يقلل من استهلاكه للكهرباء بنسبة ٢٠٪، علما أن الشركة كانت قد رفضت هذه الإمكانية في السابق. وستبدأ قريبا بالعمل برسوم جديدة تم تحديدها تتيح لكل من يستخدم «العداد الرقمي» دفع رسوم أقل في الساعات التي يتراجع فيها استهلاك الكهرباء، ورسوم أعلى في ساعات الضغط. ومن المتوقع أن يبدأ توزيع العدادات الرقمية بعد ٣ شهور.

وبدأت إسرائيل كما هو معروف بإنتاج الغاز الطبيعي عام ١٩٩٩ وتقدر مصادر الغاز الطبيعي في إسرائيل وكمياته واحتياطياته الواقعية بأكثر من ٢٠٠ مليار متر مكعب، وأن تلك المصادر ترتكز على ثلاثة محاور:

أولاً: محور اكتشافات الغاز الطبيعي أمام شواطئ مدينة أشكلون خلال عامي ١٩٩٩- ٢٠٠١ والذي بدأ إنتاجه منذ العام ٢٠٠٤، ومع حلول العام ٢٠٠٩ كان إنتاجه يمثل نحو ٦٧٪ من استهلاك شركة الكهرباء الإسرائيلية، وأنه تم استخراج ١٥ مليار متر مكعب منه حتى الآن، ويقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ٢٠ مليار متر مكعب. ومن المتوقع أن يستمر الاعتماد على غاز أشكلون حتى يتم إنتاج الغاز من حقلي «تامار» و «داليت» في غضون السنوات القادمة.

ثانياً: اكتشاف حقلي «تامار» و «داليت» في بداية العام ٢٠٠٩، والذي ستفيد قطاع الطاقة الإسرائيلي خلال العقود القادمة. ويقدر احتياطي الغاز في حقل تامار بنحو ١٨٤

http://www.opoosoft.com

مليار متر مكعب، وقدرت الاستثمارات في هذا الحقل بنحو ٢,٨ مليار دولار، وسيبدأ إنتاجه في غضون سنوات معدودة، ومن المتوقع أن يكون المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي في إسرائيل لسنوات طويلة قادمة. أما حقل «داليت» فيقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو ١٤ مليار متر مكعب فقط، ومن المتوقع أن يبدأ هذا الحقل في إنتاج الغاز قبل حقل «تامار» لأنه أقل عمقاً وأكثر قرباً للشاطئ منه.

ثالثاً: مؤشرات لاكتشاف حقول غاز جديدة وكبيرة، وعند ثبوتها ستكون إسرائيل دولة مصدرة للغاز الطبيعي، وذلك استناداً إلى بيانات أصدرتها شركة «نوبل أنيرجي» العالمية للطاقة التي تقول: إن احتياطي الغاز الطبيعي في إسرائيل قد يصل إلى ١٦ ترليون قدم مكعب (٤٥٣ مليار متر مكعب) وذلك في حقلي «عاميت» و«راحيل». بينما يوجد احتياطي آخر تصل كميته إلى ٨٥٠ مليار متر مكعب في حقل «لفيتان». وتعتزم شركة «نوبل» البدء في تنفيذ عمليات الحفر في هذا الحقل مع نهاية العام الجاري.

وقد تم خلال العام ٢٠١١ اكتشاف حقلين إضافيين للغاز الطبيعي، هما حقل «تنين ١» وحقل «دولفين ١». مالكو حقل «تنين ١» هم: «نوبل إنرجي» بنسبة ٤٧,٠٥٪، «ديلك كيدوحيم» التابعة للمليardير يتسحاك تشوفا بنسبة ٤٧,٢٦٪ وشركة «أفنر» بنسبة ٤٧,٢٦٪، وتقدر كمية الغاز الطبيعي فيه بحوالي ١,٢ مليار قدم مكعب (حوالي ٣٤ مليار متر مكعب)، ويقع حقل «تنين ١» في شمالي غربي حقل «لفيتان»، وعلى مقربة من المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص لكنه لا يمتد إليها. ووفق المعطيات فإن «تنين ١» يقع في امتياز بحري إسرائيلي يسمى «ألون أ» ويقدر احتمال الغاز فيه بنسبة ٦٢٪، وشددت إسرائيل على أن الحقل الجديد، على الرغم من أنه أقرب إلى المنطقة الاقتصادية اللبنانية، إلا أنه لا يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها بين الدولتين. أما حقل «دولفين ١» فهو يُمتلك من قبل «نوبل إنرجي» بنسبة ٣٩,٦٦٪، «ديلك كيدوحيم» بنسبة ٢٢,٦٧٪، شركة «أفنر» بنسبة ٢٢,٦٧٪ وشركة «راتسيو» بنسبة ١٥٪، وتقدر كمية الغاز الطبيعي فيه بحوالي ٠,٥٥ مليار قدم مكعب (حوالي ١٦ مليار متر مكعب)، وهي تعتبر كميات ضئيلة نسبيا مقارنة مع كميات الغاز الطبيعي الموجودة في الحقول «تامار»، «عاميت»، «راحيل» و«لفيتان». ويظهر من المعطيات الأولية أن الرمال في موقع الحفر تقع على بعد حوالي ١١٠ كيلومترات قبالة الساحل. وأضافت شركات التنقيب في هذا الحقل أنه من السابق لأوانه التحدث عن حجم طبقة الغاز وجودة المكمن. ومن المتوقع أن تبدأ شركات التنقيب بحفر آبار

> تم خلال العام ٢٠١١ اكتشاف حقلين إضافيين للغاز الطبيعي، هما حقل «تنين ١» وحقل «دولفين ١»

http://www.opoosoft.com

في موقع آخر يدعى «كريش ١»، وليس هناك حتى هذه اللحظة أي تقديرات حول كميات الغاز الموجودة فيه. وإثر انقطاع الغاز المصري خلال العام الجاري عدة مرات -بعد تعرض أنبوب الغاز المصري الممتد من سيناء باتجاه إسرائيل لتفجيرات متتالية- أمرت السلطات الإسرائيلية شركات الطاقة بتسريع عمليات الحفر للمساعدة في تفادي أزمة الطاقة المتوقعة صيف ٢٠١٢.

استمرار التصدير الإسرائيلي إلى مصر عام ٢٠١١

أعلن «دان كتريبس»، رئيس شعبة التجارة الخارجية في اتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، ان الصادرات الإسرائيلية إلى مصر ارتفعت خلال العام ٢٠١١ بنسبة ٤٠٪، مقارنة بالعام السابق، وبلغت قيمتها ٢٠٩ ملايين دولار، وأشار «كتريبس» أن الارتفاع الأكبر نابع من زيادة في تصدير المواد الكيماوية التي بلغت قيمتها ١١٨ مليون دولار بنسبة ٥٧٪.

وصرح في هذا السياق المدير العام لاتحاد أرباب الصناعة في إسرائيل، أمير حايك بأنه على الرغم من التحولات السياسية في مصر، استمر التعامل التجاري بين الدولتين «وقد أحسن قطاعا التجارة والأعمال في البلدين التصرف، حين فصلا بين التعاملات التجارية والتغيرات السياسية»، على حدّ تقييمه.

على الرغم من التحولات السياسية في مصر، استمر التعامل التجاري بينها وبين اسرائيل

وأضاف «حايك» أن التعامل التجاري مع الجانب المصري استمر على الرغم من الضرر البالغ الذي لحق بضخّ الغاز المصري إلى إسرائيل، وأرجع الفضل في استمرار هذا التعامل إلى الدور الأميركي في هذا الصدد، منوّهًا إلى أن هذا الواقع المطمئن يسهم في الحفاظ على الإنتاج الصناعي في المناطق البعيدة عن المركز في إسرائيل.

وخلص «حايك» إلى القول: إن استمرار العلاقات التجارية بين مصر وإسرائيل يُسهم في الحفاظ على مختلف الروابط بينهما «وخاصة التعاون الاستراتيجي».

http://www.opoosoft.com

الفصل الثالث: غلاء المعيشة، الاحتجاجات في إسرائيل والمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية

شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، من حيث حجمها واستمراريتها، ومن حيث نوعية القوى المشاركة فيها

شهدت إسرائيل منذ أواسط تموز ٢٠١١ حركة احتجاج اجتماعية غير مسبوقة، من حيث حجمها واستمراريتها، ومن حيث نوعية القوى المشاركة فيها. وابتدأت حركة الاحتجاج بنصب الخيام في أحد الميادين الرئيسة في تل أبيب احتجاجا على غلاء أسعار الشقق، سواء للشراء أم الاستئجار؛ وما لبثت أن انتشرت الخيام في ميادين المدن والبلدات الإسرائيلية الأخرى، ليصل عددها إلى ٣٣٨٠ خيمة. وتوسع الاحتجاج من رفض غلاء الشقق إلى مواضيع عدة تعاني منها شرائح الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة. وأحصت حركة الاحتجاج في شهرها الأول تنظيم تظاهرات عدة في المدن الإسرائيلية، شاركت فيها أعداد كبيرة من المتظاهرين، الذين بلغ عددهم في أحد أيام الاحتجاج نحو ٣٠٠ ألف متظاهر.

يعتبر غلاء المعيشة في إسرائيل بصورة حادة من أبرز الأسباب التي قادت إلى ظهور حركة الاحتجاج، فقد شهدت إسرائيل في السنوات الأخيرة موجات ارتفاع متتالية في تكاليف المعيشة، في مختلف متطلبات الحياة الأساسية والضرورية المتعلقة بالمسكن والمأكل والملبس والمشرب والمواصلات والاتصالات والكهرباء والبنزين والسيارات، والمواد الاستهلاكية الأخرى الضرورية. وقد بلغ غلاء المعيشة حدا لم يعد فيه دخل شرائح واسعة من الطبقة الوسطى يكفي لتغطية مصاريفها إلى غاية نهاية الشهر، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها كطبقة وسطى.

بلغ غلاء المعيشة حدا لم يعد فيه دخل شرائح واسعة من الطبقة الوسطى يكفي لتغطية مصاريفها إلى غاية نهاية الشهر، و الحفاظ في الوقت نفسه على مستوى معيشتها كطبقة وسطى

ونتيجة لغلاء المواد الأساسية بشكل كبير، باتت أسعارها تفوق أسعار نظيرتها في أوروبا وأميركا، فقد زاد مثلا سعر منتجات الألبان المختلفة في إسرائيل عن سعر نظيرتها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بنسبة ٥٠٪ إلى ٨٠٪. وكذلك ارتفعت إيجارات الشقق بشكل حاد في الفترة الأخيرة. وبلغ سعر استئجار شقة صغيرة من غرفة واحدة في تل أبيب ١٠٠٠ دولار، في حين يتراوح ثمن استئجار شقة متوسطة الحجم بين ألفين وثلاثة آلاف دولار. وأدى ارتفاع إستئجار الشقق إلى عجز جيل الشباب من شرائح واسعة من الطبقة الوسطى، ناهيك عن الشرائح الفقيرة، من شراء شقة لهم، فثمن شقة متوسطة في تل أبيب ارتفع في السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٦٤٪. وقد أصبح ثمن الشقة المتوسطة في تل أبيب يبلغ مجموع رواتب ١٤٣ شهراً للموظف من الطبقة الوسطى، وذلك قبل احتساب وخصم الضريبة المفروضة على الراتب؛ أي ما يعادل مجموع دخل ١٢ سنة عمل وما يقارب ١٦ سنة إذا تم احتساب وانتقاص الضريبة على الراتب.

http://www.opoosoft.com

تعود الأزمة التي تعاني منها الطبقة الوسطى والشرائح الفقيرة في إسرائيل إلى السياسة الاقتصادية – الاجتماعية التي اتبعتها الحكومات منذ أكثر من عقدين، والتي تمثلت في التخلي عن «دولة الرفاه» وانتهاج «الاقتصاد الحر» والخصخصة وتقليص الإنفاق على الخدمات العامة كالتعليم والصحة والسكن. وفي بداية الثمانينيات، كانت نسبة الإنفاق على الخدمات العامة في إسرائيل تبلغ ٧٠٪ من ميزانية الحكومة، غير أن هذه النسبة انخفضت في سنة ٢٠١١ إلى ٤٣٪، وهي نسبة تشبه معدل نظيرتها في دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» (OECD). ولكن نسبة الإنفاق على الأمن في إسرائيل تزيد بكثير على معدل دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي»، لذلك فإن نسبة الإنفاق على الخدمات العامة أقل من نظيرتها في دول «منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي» بنسبة ٥٪، ما يضع إسرائيل في أسفل سلم هذه الدول في الإنفاق على الخدمات العامة.

وتناول بالتحليل كثير من المحللين والمختصين، بمن في ذلك الذين جاؤوا من صلب المؤسسة الإسرائيلية، المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي، والتي زادت الأعباء على الطبقة الوسطى وفاقمت وضعها إلى تلك الدرجة التي لم يعد بمقدورها تحملها. وعدّد هؤلاء العوامل الفاعلة في الاقتصاد الإسرائيلي التي زادت من حدة أزمة الطبقة الوسطى، وأهمها:

اتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو سياسة تخفيض نسبة الإنفاق على الخدمات العامة بصورة حادة

١. **تقليص الإنفاق والسياسة الضريبية:** اتبع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، سياسة تخفيض نسبة الإنفاق على الخدمات العامة بصورة حادة، لاعتقاده أن خفض الحكومة نسبة الإنفاق على الخدمات العامة سيمكنها من تقليص الضرائب، وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو. علاوة على ذلك، ألحقت سياسة نتنياهو الأذى بشرائح الطبقة الوسطى والفقيرة، فقد خفض من ضريبة الدخل والضريبة المفروضة على الشركات، اعتقادا منه أن ذلك يشكل المحرك الأساس للنمو الاقتصادي؛ فاستفاد من ذلك كبار رجال الأعمال وأصحاب الشركات. وفي الوقت نفسه، زاد نتنياهو الضرائب غير المباشرة، التي يدفعها في نهاية المطاف عامة الناس، وخاصة شرائح الطبقة الوسطى، مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الشراء والجمارك، وأنواع كثيرة أخرى من الضرائب غير المباشرة، والتي تزيد بكثير على نظيرتها في الدول المتطورة، ما قاد إلى زيادة الأعباء على شرائح الطبقة الوسطى.

٢. **المشاركة في سوق العمل:** لا يشارك جزء مهم من المواطنين في سوق العمل، وخاصة في صفوف اليهود المتدينين الحريديم وجزء من العرب. ويعود انخفاض

http://www.opoosoft.com

نسبة مشاركة اليهود المتدينين الحريديم في سوق العمل إلى أسباب دينية – ثقافية، وعزز ذلك قوة الابتزاز التي تتمتع بها أحزابهم السياسية التي تحصل لهم على مخصصات وامتيازات من الدولة وعلى حساب ميزانيتها. أما انخفاض نسبة العرب المواطنين في إسرائيل في سوق العمل، فيعود إلى عدم توفر فرص عمل في مناطقهم المهمّشة نتيجة لسياسة الحكومات المتعاقبة التي تمارس التمييز ضدهم ولا تستثمر ولا تشجع الاستثمار في مناطقهم، علاوة على منعهم من العمل في الكثير من الشركات الحكومية والخاصة وتلك التي تعمل في مجالات الصناعات المتطورة و«الهاي تك» والتي عادة ما تكون مرتبطة بصورة مباشرة وغير مباشرة بالأمن.

٣. **عبء الأمن:** لا تزال ميزانية الأمن مرتفعة للغاية في إسرائيل، وتعد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي واحدة من أعلى النسب في العالم. ويأتي الإنفاق على الأمن على حساب الميزانيات التي من المفروض أن توجه إلى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والبنى التحتية، علاوة على دور هذه الميزانية في رفع الضرائب.

ميزانية الأمن مرتفعة للغاية في إسرائيل، وتعد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي واحدة من أعلى النسب في العالم

٤. **وجود احتكارات وكارتيلات اقتصادية في إسرائيل**، سواء الخاصة التابعة إلى «تايكونات» (tycoons) العشرين عائلة الغنية في إسرائيل، أو إلى الكارتيلات الحكومية، التي تحد من المنافسة وتفرض أسعارا باهظة على المستهلك، قياسا حتى بدول مثل فرنسا.

٥. **الدعم الحكومي السخي المقدم للمستوطنين** في جميع المجالات، وصب الأموال الحكومية الكثيرة على البنى التحتية للمستوطنات وعلى الخدمات التي تقدم فيها.

٦. **الفروقات ما بين المركز والأطراف في إسرائيل**، وهو ما يعزز الفجوة الاجتماعية.

حاول نتانياهو وحكومته في بداية الاحتجاج التشكيك في دوافع حركة الاحتجاج وأهداف والإيحاء بأن قوى حزبية تقف وراءها وبأن لها أجندات سياسية. ولكن بعد اتضاح مدى الشعبية التي تحظى بها حركة الاحتجاج ومدى إقرار معظم مكونات المجتمع الإسرائيلي ونخبه بعدالة مطالبها، غيّر نتنياهو موقفه وموقف حكومته تجاه حركة الاحتجاج، وأخذ شيئا فشيئا يقر بعدالة مطالب حركة الاحتجاج وبتقصير حكومته والحكومات المتعاقبة في معالجة ما تعاني منه شرائح الطبقة الوسطى. وأرسلت الحكومة الإسرائيلية العديد من الوزراء إلى خيام المحتجين للتفاوض معهم، بيد أن إصرار قادة الحركة على مطالبها والتأييد الشعبي الذي حظيت به، خاصة بعد مشاركة أكثر من ٣٠٠ ألف متظاهر في أحد أيام الاحتجاج، أرغم الحكومة الإسرائيلية على

http://www.opoosoft.com

التحرك بتشكيل لجنة خبراء دعيت بإسم «لجنة تراختنبرغ» على اسم رئيسها البروفسور منوئيل تراختنبرغ، لدراسة المطالب وتقديم توصيات للحكومة بشأنها، وأوحت الحكومة أنها ستلتزم بتوصيات اللجنة.

بعد أسبوع من المناقشات في ظل الاحتجاجات الاجتماعية – الاقتصادية، قدمت لجنة تراختنبرغ، توصياتها النهائية للحكومة الإسرائيلية وعقد، تراختنبرغ مؤتمرا صحافيا في معهد «فان لير» عرض فيه نتائج عمل اللجنة. وقام عدد من ناشطي احتجاجات الخيام وقاطعوه مطالبين بسكن شعبي حقيقي وعدم التستر على سياسة بنيامين نتنياهو. تطرق تراختنبرغ إلى الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية، مشيرا إلى أن الجمهور يشعر أن الجهاز السياسي منفصل عنه، وأنه حصلت قفزة كبيرة جدا في أسعار منتجات مركزية يستهلكها المواطن بضمنها أسعار السكن والغذاء والتعليم والمياه والكهرباء، وأن جزءا منها تتحمل مسؤوليته الحكومة، والجزء الآخر نتيجة فشل تنظيمي وحواجز أمام دخول المنافسة الدولية، في حين أن الطبقة الوسطى تشعر أنها «بين المطرقة والسندان».

واعتبر تراختنبرغ توصياته بأنها «توصيات لم يسبق لها مثيل في الواقع الإسرائيلي، ومن الممكن أن تحرك مسيرة التغيير». وأضاف أنه لا يوجد رد على كافة المصاعب التي تراكمت مع مرّ السنين، ولكن ما يتضمنه التقرير يتصل بغلاء المعيشة وأزمة السكن وتقليص اللامساواة ومدى توفر الخدمات العامة. وقال أيضا: إن التقرير ليس نهاية المطاف، وإنما مقدمة لفصل بدأ بنصب خيام الاحتجاج، وينتقل الآن إلى الساحة السياسية. وأضاف أنه يأمل أن تتبنى الحكومة التوصيات وتعمل على تحقيقها في وقت قصير.

وقد تم عرض التوصيات على الحكومة للمصادقة عليها في مطلع تشرين الثاني، وسط محاولات من قبل وزارة المالية بعرقلة أو تأجيل تنفيذ جزء من التوصيات بادعاء التكلفة المالية العالية، والتشريعات المطلوبة من قبل البرلمان الإسرائيلي «الكنيست» بهذا الشأن. وبدا واضحاً أن التوصيات تتضمن تعديلاً في أولويات توزيع الميزانية العامة بشكل يمس وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية الأخرى التي سارعت لانتقاد كل تقليص ممكن وحذرت من عواقب ذلك، ولكن هذه التوصيات لم تتطرق أبدا إلى نقطتين جوهريتين هما: «الحرديم» والمستوطنات.

وتتطرق التوصيات أساسا إلى أربعة مواضيع أساسية هي: الضرائب والسكن وغلاء المعيشة والتنافس الاقتصادي. وأولت اللجنة أهمية كبيرة للعمل ضد المركزية في الاقتصاد في كافة الفروع، بضمنها المصارف والإسمنت والمواصلات والطاقة. وأوصت بزيادة التنافس في السوق بوسائل مختلفة لا تنطوي على مصاريف من الميزانية.

http://www.opoosoft.com

إلى ذلك أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات بقيمة تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر. وتتضمن أن يتم في ميزانية العام ٢٠١٢ تخصيص ٤ مليار شيكل لهذه الأهداف، ورفع المبلغ السنوي تدريجيا خلال السنوات الخمس القادمة. أما بالنسبة للمصادر المالية فتكون من داخل الميزانية، وخاصة من خلال خفض ميزانية الأمن للعام ٢٠١٢ بقيمة ٢,٥ مليار شيكل.

أوصت لجنة تراختنبرغ بتخصيص ميزانيات بقيمة ٣٠ مليار شيكل خلال السنوات الخمس القادمة، بحيث ينال التعليم القسط الأوفر

وتدعو التوصيات إلى تفكيك الاحتكارات وفرض المزيد من الضرائب على ذوي المداخيل العالية واستيراد بضائع لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة. كما دعت التوصيات إلى دعم التعليم المجاني من سن ثلاث سنوات وإنشاء مشاريع سكنية لتأجيرها لعائلات يقل دخلها عن أربعة آلاف دولار شهرياً وفرض ضرائب عالية على الشقق والبيوت غير المأهولة. وتطرقت توصيات اللجنة إلى مجال الإسكان وبشكل موسع، وهو الموضوع الذي أطلق شرارة الاحتجاجات الاجتماعية، التي عرفت باحتجاجات الخيام، حيث أوصت اللجنة أن تقوم الدولة بتشجيع الاستئجار المراقب للشقق السكنية، للذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من ١٥ ألف شيكل، وتعطي علاوات وتفرض غرامات على الشقق الخالية والأراضي المخصصة للبناء والتي يمتنع المقاولون من البناء عليها.

وتصل التوصيات إلى ذروتها عند الحديث عن مصادر تمويل التدابير الجديدة التي تبلغ تكلفتها حوالي مليار دولار سنوياً تأتي معظمها من تقليص ميزانية الأمن بحوالي ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وتجميد مشاريع اقتصادية بـ ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.

ويمكن القول: إن التوصيات خصوصاً في جانبها المتعلق بالأمن كانت معلومة وتثير خلافاً شديداً بين وزارة الدفاع والجيش من ناحية ووزارة المالية من ناحية أخرى. ولكن على ما يبدو لم يكن هناك مفر أمام نتنياهو من اتخاذ القرار، وهو تقليص ميزانية الأمن بشكل تدريجي يبدأ جزئيا العام ٢٠١٢ ويبلغ ذروته العام ٢٠١٣. والواقع إن الخلاف لم يكن فقط حول التقليص، وإنما أيضاً حول شفافية الجيش في إنفاق ميزانيته وإخضاعها للرقابة. وترى وزارة المالية أن إخضاع ميزانية الأمن للرقابة يقود بشكل تلقائي إلى تقليصها بعدة مليارات من الشواكل سنوياً.

تدعو التوصيات إلى تفكيك الاحتكارات وفرض المزيد من الضرائب على ذوي المداخيل العالية واستيراد بضائع لتخفيض الأسعار وغلاء المعيشة

صادقت الحكومة الإسرائيلية على توصيات لجنة «تراختنبرغ» للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية ٢١ وزيرا مقابل ثمانية وزراء، وذلك بعد مفاوضات شاقة مع الائتلاف الحكومي وتلبية مطالب حزب «يسرائيل بيتينو» بقيادة «أفيغدور ليبرمان». وقد صوت وزراء حزب «يسرائيل بيتينو» إلى جانب تقرير اللجنة بعد التوصل إلى اتفاق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، يقضي بمنح تسهيلات وامتيازات للجنود المسرحين

http://www.opoosoft.com

في قضايا السكن. وعارض وزراء حزب شاس الأربعة التوصيات، كما عارض وزير الأمن إيهود باراك القرار لأنه يتضمن تقليص ميزانية وزارة الدفاع، كما عارضه متان فيلنائي من كتلة الاستقلال والوزيران سيلفان شالوم ويوسي بيلد من الليكود.

وقد بدأت الحكومة بتنفيذ بعض بنود وتوصيات لجنة «تراختنبرغ» أو على الأقل صادقت على مشاريع قوانين يبدأ العمل بها في العام ٢٠١٢. من بين هذه البنود ما يتعلق بزيادة التنافسية، الإسكان، التعليم والضرائب. فعلى سبيل المثال لا الحصر صادقت الحكومة على غالبية بنود تقرير تراختنبرغ، المتعلقة بالمنافسة الاقتصادية وغلاء المعيشة والمواصلات، وأقرت الحكومة إقامة أربعين محطة وقود جديدة، وفتح سوق الاسمنت للاستيراد، وتنشيط المنافسة في سوق المواد الغذائية الخاضعة لمراقبة أسعارها (كالبيض والحليب) وغير الخاضعة للمراقبة. وتقرر أيضًا تشكيل لجنة لتطوير خدمات الدولة. إلى ذلك قررت الحكومة العمل على تنشيط تطبيق القوانين المتعلقة بالتقييدات في قطاع الأعمال والمصالح، تفاديًا لتراخي المراقبة على الأسعار بسبب هيكلية المرافق الاقتصادية وسطوة الاحتكارات. كما تقرر الإسراع في تطوير ميناء حيفا وميناء أشدود، على الرغم من معارضة نقابة العمال.

أما فيما يتعلّق بالإصلاحات الضريبية المقترحة بحسب توصيات لجنة «تراختنبرغ» فقد تقرر أن ترتفع الضريبة على أرباح البورصة بنسبة ٥٪ إضافية، لتصبح ٢٥٪، الأمر الذي سينعكس على توفيرات التقاعد الخاصة بعدد كبير من أصحاب هذه التوفيرات، لأن بعضها مستثمر في أسواق المال. ومن جهة أخرى تنخفض الضريبة على المدخولات المتدنية، دون أن يكون لذلك انعكاس ملموس: إذ تنخفض الضريبة على الرواتب الشهرية التي تتراوح بين ٨-١٤ ألف شيكل من ٢٣٪ إلى ٢١٪، وهذا يعني أن الشخص الذي يكسب في الشهر عشرة آلاف شيكل (غير صافية) يدفع ضريبة أقل بأربعين شيكال عن السابق. لكن حتى أولئك الذين يتلقون رواتب تزيد عن ١٤ ألف شيكل سيحظون بتسهيلات تتمثل في دفعهم مبلغًا أقل بمئة وعشرين شيكلا.

ويبدو أن الأهالي ذوي الأطفال هم أكثر الرابحين من التغييرات الضريبية الجديدة، إذ ستحصل الأمهات العاملات اللاتي لديهن أطفال دون سن الخامسة على نقطتي استحقاق لضريبة الدخل عن كل ولد (بدلاً من نقطة واحدة)، وتعني كل نقطة (٢١٥) شيكلا صافية، أي أنّ العاملة الأم لطفل واحد دون الخامسة ستُعفى من ٤٣٠ شيكلا ضريبة دخل.

أما الرسوم الجمركية التي تُعفى منها حوالي ألف سلعة مستوردة فقد كانت نسبتها

http://www.opoosoft.com

تتراوح ما بين ٨٪-١٢٪، وتشمل هذه السلع الملابس والأدوات الكهربائية وألعاب الأطفال ومستحضرات التجميل وإطارات السيارات والحقائب الجلدية والأدوية والمنتوجات الخشبية والزجاجية والسيراميك (الكراميكا).

وقد بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية، باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لإنجاز مخطط واسع في إطار تطبيق قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة، حيث تبدأ الوزارة في غضون العام ٢٠١٢ ببناء ١٥٠٠ روضة جديدة للأطفال، بتكلفة تقارب ١,٣ مليار شيكل (٣٤٢ مليون دولار)، لكن هذا مشروط بقرار من الحكومة يقضي باستكمال دعم روضات الأطفال في سن ما قبل الإلزامي، وفقًا لما أعلنه مؤخرًا نتنياهو، وبالإضافة إلى ذلك، تخطط الوزارة لبناء ألف روضة إضافية خلال السنوات الأربع المقبلة، تنفيذًا لتوصيات لجنة تراختنبرغ التي أشارت إلى وجوب إنشاء ٢٥٠٠ روضة لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الزيادة في عدد الأطفال في جهاز التعليم المبكر.

بدأت وزارة المعارف الإسرائيلية، باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لإنجاز مخطط واسع في إطار تطبيق قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة

وبالإضافة إلى تكلفة بناء الروضات، وفقًا لتقديرات وزارة المعارف، فان تكاليف تطبيق القانون المذكور بكامله تتضمن إضافة ١,٨ مليار شيكل في السنة. ويشار إلى أن تنفيذ قانون التعليم الإلزامي للأطفال في سن الثالثة والرابعة يشكّل البند الأهم ضمن توصيات لجنة تراختنبرغ في مجال التربية والتعليم. علمًا أن هذا القانون الذي سُنّ عام ١٩٨٤ لم يُطبق بالكامل، واقتصر على البلدات والشرائح الضعيفة في المجتمعين العربي واليهودي المتديّن (الحريديم)، ويُقدر عدد الأطفال الذين يشملهم القانون حاليا بمئة ألف طفل من أصل (٣٠٠) ألف طفل في إسرائيل تتراوح أعمارهم بين الثالثة والرابعة، في حين يتلقى (٨٠) ألف طفل العناية والرعاية التربويين في أطر خاصة، بمعزل عن جهاز التعليم الرسمي. وصرّح وزير المعارف، جدعون ساعر، بأن الحكومة تنوي اتخاذ قرار المصادقة على بناء الروضات المشار إليها، خلال انعقاد المؤتمر الخاص بمركز الحكم المحلي، وناشد الوزير رؤساء السلطات المحلية التأهب والاستعداد لاحتياجات ومتطلبات البناء الذي وصفه ساعر بأنه ذو مغزى بالغ العمق والأثر لتخفيف مصروفات العائلات الشابة على التربية والتعليم.

http://www.opoosoft.com

الفصل الرابع: الأزمة المالية في دول منطقة اليورو وانعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي

حذر البنك المركزي الأوروبي من احتمال حدوث أزمة اقتصادية حادة في حال تعثرت مساعي منطقة اليورو بإيجاد مبلغ ٢٠٠ مليار يورو لإنقاذ اقتصادات بعض الدول الأوروبية التي تواجه مشاكل تتعلق بديونها، وقد تكون عواقب هذه الأزمة أقسى من الأزمة المالية السابقة، باعتبارها ستؤثر على دول عديدة ومن بينها دول تأثرت بشكل جزئي فقط من الأزمة الحاصلة عام ٢٠٠٨، وبذلك يكون الاقتصاد العالمي بأكمله مهددا بخطر دخوله في أزمة قد تشل مرافقه الاقتصادية بدون استثناء. وقد أكد محافظ البنك المركزي الأوروبي أن فيروس الأزمة قد يصيب باقي دول العالم، وبالذات بريطانيا ومثيلاتها من الدول الموجودة خارج منطقة اليورو، والتي رفضت رفضا تاما المساهمة بدورها في حل الأزمة المتفشية. تظهر هذه الأزمة جليا في الاقتصاد اليوناني، وتفشت إلى ايرلندا والبرتغال، ومن المحتمل أن تكون إيطاليا وأسبانيا والبرتغال هي الدول الآتية بالدور. ومن هنا يمكن القول: إن الأزمة آخذة بالانتشار من الدول الموجودة في الضواحي إلى الدول الموجودة في لب المنطقة. وقد حذرت صحيفة «الأكونوميست»[٢٥] من انهيار اليورو خلال فترة قصيرة في حال عدم نجاح ألمانيا والبنك المركزي وصندوق النقد الدولي[٢٦] منع تفشي الأزمة وعدم القدرة على احتوائها وبناء عليه ستكون النتيجة فتاكة: انهيار بنوك وسقوط مؤسسات مالية عديدة، وبالتالي انهيار منطقة اليورو بأكملها.

وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير (OECD) تقريرا[٢٧] جاء فيه: إن اتجاهات الاستقرار الاقتصادي في كتلة اليورو توقفت، وان دول الكتلة دخلت في ركود خفيف فيما تسير الولايات المتحدة في أعقاب الكتلة الأوروبية، وخفضت المنظمة توقعاتها بشكل حاد لمعدلات النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لمعظم الاقتصاديات الأوروبية بحيث تصل هذه النسبة إلى ٠,٢٪ فقط، بينما سيعاود الاقتصاد نموه عام ٢٠١٣ ليسجل نسبة متوقعة قدرها ١,٤٪، وهذا الأمر إن دل على شيء فهو يدل على الركود المتوقع لمنطقة اليورو خلال العام ٢٠١٢ والعام الذي يليه، أما الاقتصاد الأميركي فسيسجل نسبة متوقعة من النمو تصل إلى ١,٩٪ عام ٢٠١٢ وإلى ٢,٥٪ عام ٢٠١٣. ودعا التقرير إلى إتباع سياسات واتخاذ قرارات من شأنها منع انتشار أزمة الديون الأوروبية وإعادة الاقتصاد العالمي للمسار الصحيح، وذلك في ظل التوقعات المذكورة أعلاه.

---

٢٥ في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٢.

٢٦ أعلن الصندوق عن فتح خطوط اعتماد، تقدمت إليه دول مثل أسبانيا وايرلندا، ولكن خطوط الاعتماد هذه قد تكون حلا مؤقتا فقط وليس نهائيا.

٢٧ نشر التقرير بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

ويدور نقاش ساخن في إسرائيل حول هذا الموضوع، علما أن طور أزمة الديون في أوروبا يضع الاقتصاد الإسرائيلي في وضع حساس، ويمكن الشعور بانعكاسات الأزمة المالية المحتملة في دول منطقة اليورو على الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الانخفاض في حجم الصادرات، والعجز الآخذ في الازدياد في مداخيل إسرائيل من الضرائب، بالإضافة إلى احتمال ظهور مظاهر اقتصادية أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة، تراجع الإنتاج، تآكل الأجور وغيرها.

ومن المحتمل أن تبدأ بوادر هذه الأزمة بالظهور في الاقتصاد الإسرائيلي خلال فترة قصيرة من الزمن باعتباره جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى كون منطقة اليورو منطقة مفضلة لدى المصدرين الإسرائيليين بعد الولايات المتحدة، حيث تشكل الصادرات الإسرائيلية إليها ٣٣٪ من مجمل الصادرات. وتتجسد هذه البوادر في المرحلة الآنية بإعلان محافظ بنك إسرائيل البروفسور «ستانلي فيشر» عن تباطؤ الفعاليات الاقتصادية في الربع الأخير من العام ٢٠١١، وتحديدا منذ شهر آب، وتعديل نسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٢ لتبلغ ٢,٨٪ فقط بدلاً من توقعاته السابقة التي رجحت نسبة ٤,٢٪ من النمو، وهذا الأمر بحدّ ذاته يتوافق مع تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تتحدث عن نمو متوقع بنسبة ٢,٩٪ عام ٢٠١٢، ونمو بنسبة ٣,٩٪ عام ٢٠١٣، وتؤكد هذه التقديرات أن الاقتصاد الإسرائيلي سيبتعد عن الركود، ولكنه سيشهد ضعفا في معدلات الطلب الخارجي الأمر الذي يؤثر في معدلات النمو، ولن يتوقف هذا الاتجاه إلا بعد منتصف ٢٠١٢.

من غير الصحيح مقارنة إسرائيل مع دول مثل أسبانيا وفرنسا اللتين تعانيان من أزمة ثقة مع المستثمرين، على الرغم من أن وضع ديونها مشابه للوضع في إسرائيل، وقد تكون إيطاليا ربما الدولة التي شهدت وعانت أكثر من أي دولة أخرى من قسوة المستثمرين، فقد كان العائد على سندات الدين في إيطاليا قبل ٣ شهور بالضبط في العشر سنوات ٥,١٥٪، ازدادت خلال شهرين بنسبة ١٪ كاملاً، وبلغت في ١ تشرين الثاني ٦,١٩٪، وعندها خلال تسعة أيام قفزت إلى المستوى المقلق ٧,٢٤٪، والتي نتج عنها قلق من الاستقرار الاقتصادي لإحدى الدول الأكثر تصنيفاً في العالم.

تُوجه أصابع الاتهام على وجه الخصوص نحو الحكومات التي تصرفت بعدم مسؤولية، ووسعت عجزها حتى وصلت إلى النقطة التي فقدت فيها ثقة المستثمرين بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وكان أحد الأبطال المأساويين لأزمة الديون رئيس حكومة اليونان المستقيل «جورج باباندريو»، والذي أعقبه رئيس وزراء إيطاليا «برلوسكوني».

والحقيقة أنه من المبكر القول إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من أزمة، خصوصا بعد

http://www.opoosoft.com

تخطيه الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في منتصف العام ٢٠٠٨، حيث تواجد الاقتصاد الإسرائيلي في ركود طفيف فقط منذ النصف الثاني للعام ٢٠٠٨ حتى بداية الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، أي فترة لا تتجاوز ثلاثة أرباع سنة، وبذلك تكون إسرائيل قد تخطت الأزمة المالية والاقتصادية بأدنى الخسائر. ومن ثم عاد الاقتصاد للنمو مع الربع الثاني من العام ٢٠٠٩ حتى الربع الثالث من العام ٢٠١١.

على ما يبدو، أن موجة الإقالات التي تشهدها شركة الاتصالات الإسرائيلية أورنج «بارتنر» بعد قيامها بفصل ٥٠٠ موظف، بالإضافة إلى نية شركة «سيمنس» العالمية فصل ١٧٠٠٠ عامل من شركاتها في العالم بما في ذلك نصف عمال الشركة الإسرائيلية، ووسط توقعات بانتهاج شركات اتصالات إسرائيلية أخرى الخطوات نفسها، لن تكون الأخيرة، هذا ما ذكرته صحيفة «يديعوت احرنوت»[٢٨] موضحة، أن تقريرا صادرا عن قسم الأبحاث الاقتصادية لاتحاد الصناعيين في إسرائيل، يتوقع أن تشهد مؤسسات الاقتصاد في إسرائيل موجة إقالات واسعة حتى نهاية العام ٢٠١٢، وإن أكثر من ٤٠٠٠٠ عامل سوف يفقدون مكان عملهم وسيكون أكثر العمال تضررا العمال غير المنظمين باتحادات عمالية. ويعزو التقرير ذلك، إلى الهبوط الحاد المتوقع في الإنتاج الصناعي ومعدل الصادرات، وتزايد توقعات تراجع مستوى المبيعات في السوق المحلية، ما سيولد حالة كبيرة من الركود في مستوى عمل الشركات الإسرائيلية العاملة في الخارج. وستشمل الإقالات الواسعة فروع الصناعات التقليدية الإسرائيلية، مثل صناعة المنسوجات والملابس والأغذية والأوراق والطباعة، بالإضافة إلى فروع صناعة المعادن والكهرباء، وستصاحب هذه الموجة حالة من الركود في تشغيل القوى البشرية في مجالات الالكترونيات والكيمياء. وعليه قد تصل نسبة البطالة إلى ٦,٨٪ كما ذكر سابقا.

من المبكر القول إن الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من أزمة، خصوصا بعد تخطيه الأزمة المالية والاقتصادية التي حدثت في منتصف العام ٢٠٠٨، حيث تواجد الاقتصاد الإسرائيلي في ركود طفيف فقط منذ النصف الثاني للعام ٢٠٠٨

وبدوره قال «شراغا بروش» رئيس اتحاد الصناعيين في إسرائيل: «مضى أكثر من نصف عام والصناعيون يتحدثون أن الأعمال أصبحت معقدة وصعبة، وان الصادرات تآكلت، وعندما يحدث هذا، يتآكل الإنتاج بالتالي أيضاً، والخطوة التي تلي ذلك هي موجة إقالات للعمال وضرر في عمل المصانع». وأضاف رئيس الاتحاد: «من الأجدر أن تقوم الحكومة بمعالجة المسائل المالية، وخلق أدوات لمساعدة الصناعيين خلال العامين المقبلين، بشكل يسمح بتقليل عدد العمال المقالين ويساعد على المحافظة على الصناعات المحلية».

وكانت وزارة المالية الإسرائيلية، أقرت في وقت لاحق، بتأثر اقتصادها بالأزمة

٢٨ في العدد الصادر بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

الاقتصادية العالمية، مبينة أن حركة التجارة مع الدول الأوروبية «انخفضت بشكل ملحوظ»، ما يعني تراجع الدخل العام من الضرائب المستحقة على هذه الحركة التجارية، حيث بلغ النقص المتراكم في جباية الضرائب منذ مطلع العام الحالي ٦,٢ مليار شيكل.

لا شك أن أزمة منطقة اليورو تلقي بثقلها على الصادرات الإسرائيلية، حيث تعتبر أوروبا وأميركا من الأسواق الأساسية التي تصدر إسرائيل بضائعها إليها. لا يملك الاقتصاد الإسرائيلي أية حصانة ضد الركود، واحتمال دخوله في ركود وارد جدا إذا ما تدهورت الأوضاع في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، ولتفادي دخول إسرائيل في ركود مجددا أعد بنك إسرائيل ووزارة المالية خطة طوارئ لمواجهة احتمال حدوث أزمة مالية في العام ٢٠١٢، تماما كما كان مع نشوب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨. تستعد وزارة المالية الإسرائيلية لتقليص ميزانيات مختلف الوزارات بشكل ملحوظ بسبب التباطؤ الاقتصادي الحاصل في الأشهر الأخيرة ولغرض استباق تداعيات أزمة الديون المالية الأوروبية الخطيرة. وقد أوصت وزارة المالية الإسرائيلية بتاريخ ٢٨-١١-٢٠١١ بتأجيل تطبيق جزء من توصيات لجنة تراختنبرغ الخاصة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية. وعقب شتاينيتس على خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية مثل فرنسا، والتخوف من خطوة مشابهة ستلحق بإسرائيل بالقول «إنه جرت في وزارة المالية خلال الشهور الأخيرة سلسلة مداولات بشأن أزمة الديون في أوروبا والولايات المتحدة، وتم أخذ سيناريو خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة بالحسبان». وأضاف شتاينيتس أنه «رغم ثقتنا بقوة الاقتصاد الأميركي وأنه سينتعش من الأزمة إلا أن خفض تدريج الاعتماد يشكل تحذيرا لتذكيرنا جميعا بأننا ما زلنا نقود سفينة الاقتصاد الإسرائيلية في بحر عاصف». ويبقى التخوف الأكبر في إسرائيل من احتمال خفض تدريج اعتمادها خصوصا في أعقاب إعلان شركات تدريج الاعتماد العالمية الثلاث، «ستاندرد أند بورس» و«موديس» و«بيتس»، أن تدريج اعتماد إسرائيل المرتفع نسبيا (الدرجة A مستقر) نابع من المظلة الاقتصادية التي تمنحها أوروبا والولايات المتحدة لإسرائيل. كذلك يسود تخوف في إسرائيل من خفض تدريج اعتمادها في أعقاب خفض تدريج اعتماد الولايات المتحدة على خلفية تراجع الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط.

> لا شك أن أزمة منطقة اليورو تلقي بثقلها على الصادرات الإسرائيلية، حيث تعتبر أوروبا وأميركا من الأسواق الأساسية التي تصدر إسرائيل بضائعها إليها.

أما بنك إسرائيل فقد خفض مستوى الفائدة إلى ٢,٥٪ تحسبا منه لنشوب مأزق اقتصادي قد يتحول إلى ركود فيما لو لم تتخذ كل التدابير اللازمة، ويدعم هذا القرار عدة مسائل منها: مستوى غلاء المعيشة المنخفض لعام ٢٠١١، الارتفاعات الحاصلة مؤخرا في أسعار الأملاك غير المنقولة، وبالأساس إمكانية تحول أزمة الديون الأوروبية إلى ركود يصعب الخروج منه.

http://www.opoosoft.com

أما سلطة الأوراق النقدية في إسرائيل فقد أصدرت أمرا إلى كل الشركات العامة بأن تصدر تقريرا يتولاه مجلس إدارة هذه الشركات، ويتطرق إلى تأثير أزمة منطقة اليورو على شركاتهم خلال الفترة الوجيزة القادمة.

الفصل الخامس:

الاحتكار وانعدام التنافسية والمطالبة بتقليل التمركز

الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد ممركز تسيطر فيه فئة ضئيلة من أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى الحكومة، على مجريات الأمور، وتسيره حسب مصالحها ورؤيتها، وتتحكم هذه الفئة بطرق توزيع الموارد وتجنيد الأموال في عدة فروع اقتصادية منها: الصناعات التكنولوجية الرفيعة (الهاي-تك)، فروع الصناعة والفروع المالية، البنية التحتية، الخدمات العامة، الطاقة والوقود، المحاجر، الإسكان، فرع الكهرباء، فرع المياه، الموانئ البحرية والجوية، خدمات البريد، سلطة الإذاعة وغيرها، وذلك على الرغم من التصريحات المستمرة من قبل حكومات إسرائيل المتتالية بضرورة توظيف الموارد والمصادر المالية في كافة مناطق البلاد، وفتح الاقتصاد للمنافسة القوية وإعطاء قوى السوق حرية العمل في كل ألوية الدولة، ولكن التصريحات بهذا الشأن هي شيء والسياسة المنتهجة شيء آخر.

يثير الواقع الاقتصادي في إسرائيل جدلا واسعا ينبع من تركيبته المعقدة نسبيا، ومن تأثير قوى اقتصادية داخلية تخترق حدود العلاقة الطبيعية أحيانا بين متخذي القرار وأصحاب رؤوس الأموال بهدف ردع دخول منافسين جدد للأسواق الإسرائيلية، الأمر الذي حافظ على مدار سنوات على وتيرة أسعار عالية نسبيا للمنتجات والعقارات. وعليه شكلت الحكومة عدة لجان خاصة لبحث القضايا المتعلقة بانعدام التنافسية وتقديم توصيات بشأن تقليل تمركز الاقتصاد بأيد ضئيلة جدا، ولا نجد حتى الآن أي نتائج ملموسة على أرض الواقع، وقد يكتنف الإبهام وعدم الوضوح الإجابة عن الأسئلة المطروحة في هذا السياق مثل: هل سيكون لتوصيات اللجنة التنافسية المرتقبة وتوصيات اللجان الأخرى تأثير فعال؟ وهل ستكون لخصخصة الموانئ تأثير فعال على الاقتصاد؟ ما هي حدود العلاقة بين أصحاب رأس المال ومتخذي القرار؟

وقد أجرى بنك إسرائيل بحثا حذر فيه من تنامي قوة العائلات الاحتكارية في إسرائيل والتي تسيطر على مرافق الاقتصاد ويمتد نفوذها إلى المؤسسة الحاكمة. ومن المعروف أن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وإن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد، فهي مثلا تسيطر على ٥٠٪ من قطاع الاستثمارات، وعلى ٧٠٪ من قطاعي الخدمات والتجارة، ولكن الرقم الأبرز هو أن ١٠ عائلات في

http://www.opoosoft.com

إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في المؤسسة، وتؤثر على عملية التشريعات، ما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي. ويمكن أن يُستعمل في هذا السياق تعبير «أخطبوط» وهو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد في أيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال، فكل واحدة من هذه العائلات تتحرك مثل الأخطبوط، حين تمد أحد أذرعها إلى أحد قطاعات الاقتصاد، ليلحق به ذراع آخر إلى قطاع ثان وهكذا، وهذه الملكية المتقاطعة بين فروع الاقتصاد المختلفة تزيد من قوة هذه العائلات وتأثيرها، التي تحرص أيضا على زيادة التنسيق في ما بينها من أجل الحفاظ على سيطرتها. ويتميز الاقتصاد الإسرائيلي بكونه اقتصادا ذا بناء هرمي يسمح للشركات الكبرى بابتلاع الشركات الأصغر، وبكون مستوى الاحتكار الاقتصادي في إسرائيل أعلى من مستوياته في الدول المتطورة.

١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، و٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد

وتتمثل سيطرة هذه العائلات على الاقتصاد بمنع شركات عالمية كبرى من الدخول، فمثلا شركة «نستله» العالمية تدخل إلى كل دولة في العالم من خلال إقامة مصانع خاصة بها، إلا إنها في إسرائيل اضطرت إلى أن ترتبط بشركة «أوسم» الإسرائيلية، كذلك فإن شركة «يونيليفر» الغذائية العالمية لم تنجح في إقامة مصانع خاصة بها في إسرائيل، إلا من خلال الشراكة مع شركة «شتراوس». هذه السيطرة المتداخلة تعطي أصحاب السيطرة قوة هائلة، تسمح لهم بدحر المنافسين الجدد من السوق ومواصلة تعظيم قواهم. المركزية تمس بالمنافسة، التنمية، التطوير والرفاه العام. وهي تقود أيضا إلى أسعار عالية وخدمات متوسطة في ظل غياب المنافسة. كذلك تشكل القوة الشديدة للمجموعات المسيطرة حيال الساحة السياسية، تهديدا على الديمقراطية.

ومن الجدير بالذكر وجود احتكار حكومي في مجال الطاقة الكهربائية والتي تخضع لسيطرة حكومية كاملة، وأيضا احتكار حكومي للأراضي والتي تخضع أغلبية مساحاتها لملكية الدولة التي تملك كل الموانئ أيضا. من ناحية أخرى هناك احتكار شركات خاصة لأسواق معينة، مثلاً شركة «نيشر» تحتكر سوق الإسمنت، وشركة «ورق الخضيرة» تحتكر سوق الورق البني وغيرها من الشركات الاحتكارية.

١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل

وقد كان للاحتجاجات تأثير ايجابي أولي في المدى القريب، وظهر من خلال خفض بعض الأسعار في تلك الفترة، ولكن لا أحد يعلم حتى الآن فيما إذا كان هناك تأثير للمدى البعيد، وعليه يجب علينا الانتظار والترقب لفترة طويلة لرؤية النتائج. أقامت الحكومة على أثر الاحتجاجات عدة لجان: لجنة «تراختنبرغ»، «اللجنة التنافسية»، «اللجنة الخاصة بسوق بيع السيارات» وغيرها، وقدم عدد من هذه اللجان توصياته للحكومة ويُنتظر تقديم

http://www.opoosoft.com

توصيات قسم آخر، وتكمن المشكلة الرئيسية هنا بنوعية السياسات الحكومية والخطوات التي يجب على الحكومة أن تقوم بها من أجل ترجمة هذه التوصيات بشكل عملي حتى يكون لها تأثير على أرض الواقع. ووفقا لما يتضح لنا من مؤشرات فإن الأمور ما زالت غير واضحة والأمر لا يظهر بصورة إيجابية، إذ إن الحكومة الحالية مركبة من كتل سياسية مختلفة وليس شرطا أن تتوافق على نفس السياسة الاقتصادية. وعندما يتم تطبيق هذه التوصيات وترجمتها إلى تشريعات وخطوات عملية يمكن لها أن تعزز المنافسة وإدخال لاعبين جدد للسوق وإتاحة حرية اختيار واسعة للمنتجات وقيام المنتجين المحليين بتخفيض الأسعار وسيجلب هذا الأمر الفائدة للمستهلك، ويتوقع أن يكون له تأثير على مستوى معيشة الفرد البسيط الذي يهتم بسعر المنتج.

أهم توصيات لجنة التنافسية الفصل بين الامتلاك الفعلي للشركات وبين الامتلاك لشركات مالية

وقد كانت إحدى أهم توصيات لجنة التنافسية الفصل بين الامتلاك الفعلي للشركات (شركات الاتصال، شبكات التسويق وما شابه) وبين الامتلاك لشركات مالية (البنوك، شركات التأمين أو دور الاستثمارات المالية)، وذلك خلال فترة أربع سنوات، ولكن لجنة التنافسية وضعت مقاييس عالية جدا بحيث تشمل هذه التوصيات كل الشركات المالية التي تدير أموال الجمهور بقيمة ٥٠ مليار شيكل، وكل الشركات الفعلية التي يصل مجمل مبيعاتها السنوية إلى ٨ مليار شيكل، ومن هنا سارع كل من «نوخي دانكنر»، «يتسحاك تشوفا» و «تساديك بينو» إلى معارضة هذه التوصيات بشدة فائقة، حيث يمتلك الأول مجموعة شركات «آي. دي. بي» والتي تسيطر على شركة الاتصالات الخلوية «سلكوم» وعلى شبكات تسويق المواد الغذائية «شوبرسال» وعلى مصانع إنتاج الإسمنت الاحتكارية «نيشر» وهو يمتلك كبرى شركات التأمين «كلال». أما «يتسحاك تشوفا» هو صاحب السيطرة في مجموعة شركات «ديلك» ويسطر على شركة التأمين «هفنيكس» وعلى دار الاستثمار «إكسلانس»، وأما بينو فيمتلك مجموعة شركات الوقود «باز» ويمتلك بالمقابل «بنك هبينلئومي هريشون». أما باقي أصحاب رؤوس الأموال فمن المرجح أنهم لن يتأثروا بتاتا من هذه التوصيات، ومن هنا يمكن لصندوق الاستثمارات «أيباكس» أن يستمر بالسيطرة على كبرى شركات الغذاء الإسرائيلية «تنوفا»، وأيضا على أكبر دار استثمار في إسرائيل «بساجوت»، ل «موزي فرطهايم» الاستمرار بالسيطرة على بنك «مزراحي – طفاحوت» وعلى شركة المشروبات الغازية «كوكا كولا» وعلى محلبة «طارا» وعلى قناة التلفزيون «كيشت»، ويتاح لـ «شيري أريسون» الاستمرار في السيطرة على بنك «هبوعليم» وعلى شركة العقارات «بينوي فشيكون».

ومن بيت الأمور الأخرى التي قامت اللجنة بفحصها: الفصل بين الهياكل والمباني الهرمية والمالية وخصخصة الموانئ، وفي حال تطبيق هذين الأمرين فمن المحتمل أن

http://www.opoosoft.com

يؤثرا إيجابيًا على سياسة المنافسة في الأسواق. وعلى منفذي التوصيات، وبالذات تلك المتعلقة بخصخصة الموانئ أن يكملوا إقرار هذه التوصية بالطريقة الصحيحة وضمن أهداف واضحة، وعندها سيكون لهذا الإقرار تأثير إيجابي وفعال يعزز من المنافسة ويقصي سيطرة جهات حكومية معينة، لكن في حال عدم تنفيذ هذه العملية بالطريقة الصحيحة وبأهداف غير واضحة فإنه يمكننا أن ننتقل من احتكار حكومي إلى احتكار شركة خاصة. ومن المتوقع أن تحدث هذه التوصيات، في حال تمت الموافقة عليها، تغييرات طفيفة فقط في هياكل القليل من الشركات الإسرائيلية، ولكنها لن تحدث أي تغيير جذري.

الشركات الهرمية هي شركات يملكها ويتحكم بها رأس هرم يضع، ويضمّ، تحت كنفيه بنات وحفيدات من شركات في مختلف قطاعات المال والإنتاج والخدمات. ويتداخل فيها الاقتصاد المالي مع الإنتاجي مع التسويقي. يصبح المنتج هو المسوّق أيضاً، من خلال شركات التسويق المرتبطة ـ التابعة له. وتقوم الشركة بإقراض نفسها بنفسها عن طريق نقل المال من واحدة إلى أخرى و/ أو الحصول عن قروض من البنوك لا أسهل من شروطها. وأصلاً قد يكون لأصحاب الهرم أسهم دسمة في ملكية البنك، عدا عن أن ألوف ملايينها وملياراتها (قيمة كل شركاتها بما فيها البنات والحفيدات) تسهل عليها تحصيل كل ما تريده من تمويل سهل. ومن الطبيعي عندها أن يحدد هذا الأخطبوط الاحتكاري، المالي والإنتاجي والتسويقي، أسعار المنتوجات والخدمات للمواطنين ـ المستهلكين. أخطبوط كهذا لا يترك السوق ليفعل فعله في تحديد الأسعار، إذ إنه يصبح هو المالك للسوق والقادر على طحن أي منافس صغير. ويملك حتى، بإذن من الحكومة، مدخرات صناديق تقاعد الجمهور وتأميناته للمتاجرة والمقامرة بها في صفقاته المالية.

> في العام ٢٠٠٨ كانت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بـ١٥٪ مما يفترض أن تكون عليه الأسعار في دولة ذات نفس متوسط الدخل للفرد. وعندما يتعلق الحديث بأسعار منتجات الحليب والأسماك والمشروبات غير الكحولية فإن الفجوة تصل إلى ٣٠٪

ويستشف في سياق متصل، من تقرير أعده بنك إسرائيل أن أسعار السلع للاستهلاك الفردي في إسرائيل تزيد بأكثر من ٢٠٪ عن مستوى الأسعار في دول المتطورة. وذكر أن أسعار الألبان والأسماك والمشروبات الخفيفة تزيد بأكثر من ٣٠٪ من معدل الأسعار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) علما بان فحص الأسعار تم على مدى ثلاث سنوات، خاصة وأن مستوى الدخل الفردي في إسرائيل أقل من متوسط الدخل في الدول الأعضاء في المنظمة. وجاء من بنك إسرائيل أن الفجوات في الأسعار تعود جزئيا إلى انعدام المنافسة في الأسواق ونسبة عالية من ضريبة القيمة المضافة، في حين أن أسعار الألبسة والأحذية في إسرائيل لا تزيد عن الأسعار في باقي الدول بسبب المنافسة وفتح السوق أمام الاستيراد. يذكر أنه في العام ٢٠٠٨ كانت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل أعلى بـ١٥٪ مما يفترض أن تكون عليه الأسعار في دولة ذات نفس متوسط الدخل للفرد. وعندما يتعلق الحديث بأسعار

http://www.opoosoft.com

منتجات الحليب والأسماك والمشروبات غير الكحولية فإن الفجوة تصل إلى ٣٠٪ .

ويشير تحليل جداول الأسعار للمستهلك وأسعار العملات الأجنبية والانتعاش الاقتصادي إلى أن هذه الفجوة اتسعت بين السنوات ٢٠٠٨-٢٠١١، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية في إسرائيل مقارنة مع دول اليورو بنسبة ١٠٪ أخرى . وفي فروع اقتصادية أخرى، غير الخاضعة للمنافسة الدولية، مثل الفنادق والمطاعم وخدمات الثقافة والترفيه، فإن الأسعار في إسرائيل أعلى نسبيا . كما أن مستوى أسعار المركبات أعلى بالمقارنة مع الأسعار الدولية بسبب مستوى الضرائب الحكومية العالي .

الفصل السادس: تسويات الديون لتايكونات الاقتصاد وانعكاساتها على مخصصات التقاعد

يتهدد الخطر عشرات المليارات من أموال التقاعد – «يوسي ميمان»، «يتسحاك تشوفا»، «ايلان بن دوف» وغيرهم من أصحاب السيطرة في كبرى الشركات الاقتصادية يطلبون من الجمهور السماح لهم بإرجاء تسديد ديونهم الهائلة أو التنازل عن قسم من الاستحقاقات المالية .

أدت حركة الاحتجاجات الأخيرة والمطالبة بعدالة اقتصادية واجتماعية إلى أن يعي الجمهور الإسرائيلي جيدا متانة العلاقة المباشرة بين إلحاق الضرر بتوفيراته التقاعدية وبين تصرف تايكونات الاقتصاد أمثال «يتسحاك تشوفا» و«إيلان بن دوف»، وقد أدرك الجمهور وصناع القرار أن المفاهيم «دحرجة الديون» أو «حلاقة وتسوية الديون»، والتي كانت مشكلة حصرية لأصحاب رؤوس الأموال أصبحت تمس كل فرد وفرد في المجتمع بأكمله، وأن أصحاب التوفيرات التقاعدية يعطون شرعية لتصرفات عديمة المسؤولية من قبل أصحاب رؤوس الأموال، والذين يسيطرون على شركات تدير أموال التوفير التابعة للجمهور .

أصبحت قضايا تسويات الديون التي يطالب بها أصحاب رؤوس الأموال مؤخرا أمرا مألوفا، وتؤكد معطيات على مدار ثلاث سنوات هذا الموضوع حيث تم في هذه الفترة الوصول إلى ٥٣ تسوية ديون تتعلق بسندات دين تبلغ قيمتها الإجمالية ١٥,٩ مليار شيكل، بالإضافة إلى ٣٦ تسوية موجودة حاليا قيد البحث . ولقد تحولت هذه التسويات إلى أمر مألوف ليس بسبب الوضع الاقتصادي للدولة وإنما بسبب كون شركات إدارة أموال التوفير والتقاعد (وهو ما يعرف باسم «المستثمرين المؤسساتيين») ، والتي تقدم الاعتماد لأصحاب رؤوس الأموال، تُمتلك معظمها من قبل أصحاب رؤوس الأموال، ومن هذا المنطلق وعندما يقرر صاحب رأس المال إجراء «حلاقة»

http://www.opoosoft.com

لديونه فإنه بذلك يطلب من صناديق التقاعد الاستغناء عن أموال هي ليست لهم في الأصل.

ولتوضيح هذا المفهوم، علينا أن نوضح أن الجمهور يدفع من أمواله الخاصة لشركات إدارة أموال واستثمارات[٢٩] (صناديق تقاعد، صناديق ائتمان، توفيرات استكمالية، شركات تأمين مختلفة) من أجل أن توظف هذه الأموال في استثمارات في أسواق المال بهدف أن تُعاد إلى دافعيها من الجمهور عند خروجه للتقاعد، بما في ذلك الأرباح المتراكمة على الأموال المخصصة للتقاعد والمُدارة من قبل المستثمرين المؤسساتيين. في مرحلة معينة، وعندما يطلب أحد رؤوس الأموال تجنيد أموال عن طريق إصدار سندات دين، فإنه يتوجه إلى هؤلاء المستثمرين المؤسساتيين ويطلب منهم الحصول على اعتماد بمبالغ ضخمة وخيالية أحيانا مقابل سندات دين يصدرها صاحب رأس المال لهؤلاء المستثمرين. وبعد فترة يأتي هذا التايكون الذي اقترض أموالا هي ليست له بالأصل ويعلن أنه غير قادر على دفع ما هو مُستحق عليه بسبب دخوله في مأزق مادي يدعي بأنه قد يسبب شل كل فعالياته الاقتصادية على الإطلاق، ومن هنا يطلب صاحب رأس المال إجراء «حلاقة» لديونه المستحقة أو بمعنى آخر إجراء تسوية ديون يطلب فيها ممن قدم له الاعتماد (المستثمرين المؤسساتيين) الاستغناء عن قسم كبير من ديونه هذه، وعندها تدخل الأطراف ذات الصلة في مفاوضات من أجل المصادقة على هذه التسويات. ينتهي الأمر بشكل عام بتسوية يوافق عليها المستثمرون المؤسساتيون من أجل إخراج صاحب رأس المال بدون أي ضرر مادي يذكر وهذه الموافقة تهدد في نهاية المطاف أموال الجمهور المخصصة للتقاعد وتسبب دحرجة ديون التايكون إلى الجمهور بشكل خسارة مادية فادحة، أي بما معناه أن هذه المؤسسات المالية تهمل المصلحة العامة إهمالا مطلقا وهنا يتوجب على المشرّع التدخل وترجيح الكفة لصالح المواطنين، وبالفعل قام بعض أعضاء الكنيست[٣٠] بتقديم مشروع قانون يدعى «قانون الحلاقة» مفاده أن كل تايكون يقدم طلبا لتسوية ديون بقيمة ١٠٪ أو أكثر من الديون المستحقة عليه أن يكون بموافقة المحكمة العليا وبمراقبة مؤتمن تعينه المحكمة، بالإضافة إلى إلغاء كل تسويات الديون السابقة المخالفة لما هو مقترح ضمن مشروع قانون «الحلاقة». يخول القانون كل المستثمرين المؤسساتيين بتفعيل صلاحيات يتم فيها معاقبة كل تايكون يفشل مرة تلو الأخرى بتسديد ديونه،

---

٢٩ وفقا لقرار وزير المالية الأسبق «بنيامين نتنياهو» منذ العام ٢٠٠٣ وتحت ولاية رئيس الحكومة الأسبق «أريئيل شارون» والقاضي بإجراء إصلاحات في أسواق المال، وبموجبها يتم تحويل أموال الجمهور للبورصة من أجل الاستثمار من قبل المستثمرين المؤسساتيين، وهو نفس الشخص الذي يمكن تبذير أموال التقاعد بظاهرة تعرف باسم «حلاقة الديون».

٣٠ يتسحاك فاكنين وشيلي يحيموفيتش، رئيسة حزب العمل.

http://www.opoosoft.com

ويمكن للمؤتمن المعين من قبل المحكمة إلغاء كل تسوية تم التوصل إليها بحيث لا تخدم مصالح الجمهور، وبالتالي إعطاء الضوء الأخضر للمستثمرين المؤسساتيين من أجل الإعلان عن إفلاس رجل الأعمال المتورط في الموضوع، وبهذا يصبح سوق سندات الدين سوقا يحمي أموال الجمهور من السرقة أو الخسارة. وقد وافقت لجنة الوزراء التشريعية التابعة للبرلمان على القانون المقترح، ولكن تثور شكوك متزايدة بأن ينجح هذا القانون في منع الخسائر الفادحة التي قد يخسرها الجمهور جراء تسويات من هذا القبيل.

وقد عارض العديد من أعضاء البرلمان قضية «حلاقة الديون» وقالوا إنه لا يمكن تحميل الجمهور أعباء خسارة الشركات الكبرى، وجاءت هذه الأقوال والمعارضات بعد أن قررت لجنة الاقتصاد البرلمانية مناقشة قضية تقليص ديون شركة «ديلك للعقارات» (الواقعة تحت سيطرة «يتسحاك تشوفا») التي تزيد عن ٢,٥ مليار شيكل، والغاء الديون التي اقترضتها الشركة من شركات إدارة أموال التقاعد. وقال أعضاء الكنيست المعارضون لتسويات الديون: إن هذه القضية تتطلب المزيد من الشجاعة من قبل أعضاء الكنيست للجم أصحاب رؤوس الأموال، ومنعهم من تحميل الجمهور عبء خساراتهم. ويعرف المواطن العادي جيدًا أن شركة «ديلك» وصاحبها «يتسحاك تشوف» يجنون الأرباح الطائلة ويدفعون مبالغ خيالية لمن يدير هذه الشركات وبالذات لأصحاب المراكز العليا في شركة «ديلك للعقارات» تصل إلى أكثر من ٢٠ مليون شيكل سنويا، بالإضافة إلى دفع منح وتوزيع أرباح فاقت ٢٠٠ مليون شيكل سنويا. وفي المقابل أدت الإدارة الفاشلة إلى إغراق الشركة بالديون.

وقد كشفت لجنة الاقتصاد خلال مناقشتها الموضوع عن تقرير حول أعمال شركة «ديلك للعقارات» والتجاوزات التي حصلت داخل الشركة في السنوات الأخيرة، بمبادرة من سلطة الأوراق المالية، وأفيد بأنه تم تحويل نتائج التحقيق للنيابة العامة منذ أكثر من سنة ونصف، إلا انه لم يتم البت في الملف إلى اليوم. ولم يعلن عن تفاصيل هذا التحقيق الذي كشف تجاوزات خطيرة في إدارة هذه الشركة، كشراء شركة خاصة من صاحب السيطرة على الشركة بـ ٣٥٠ مليون شيكل، ثبت أن قيمتها الحقيقية أقل من ذلك بكثير، وتجاوزات حول تحويل أموال إلى أقاربه، والى شركة أجنبية يتقاسمها مع مجموعة أجنبية، تلقت عشرات ملايين الشواكل مقابل إدارة أموال وعقارات للشركة. وعند كتابة هذا التقرير تم التوصل إلى تسوية يلتزم فيها يتسحاك تشوفا بضخ مبلغ ٥٠٠ مليون شيكل من أصل ٢,٥ مليار شيكل هي ديون شركة «ديلك للعقارات»، وذلك في حال ارتفاع أسهم الشركة، وأما في حال خسارة الأسهم من قيمتها فهو يلتزم بدفع مبلغ ١,٣ مليار شيكل فقط.

http://www.opoosoft.com

يتمتع تايكونات الاقتصاد الإسرائيلي أمثال «يتسحاك تشوفا»، «ليف لفايف»، «إيلان بن دوف» وغيرهم بقدرة ابتزازية هائلة عندما يجبرون من قدم لهم الاعتماد الاستغناء عن قسم كبير من الديون وإلا لن يحصل مقدمو هذا الاعتماد على شيء.

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا

لكي ينجح هذا القانون المقترح بحماية أموال الجمهور، على الحكومة أن تعمل بادئ ذي بدء على فصل الهياكل ذات المبنى الهرمي، وأن تفصل امتلاك الشركات الفعلية عن امتلاك الشركات المالية (كما ذكر آنفا)، وأن تمنع توزيع الأرباح بين أصحاب الشركة بشكل يُخطر المصلحة العامة وأن يستمعوا بالأساس للجمهور وليس لتايكونات الاقتصاد.

الفصل السابع: التغييرات الحاصلة في ميزانية العام ٢٠١٢

في أعقاب الأزمة العالمية وخصوصا مظاهرها الأوروبية صار الحديث عن أزمة اقتصادية في إسرائيل أمرا شائعا، ومن الجائز أن عجز الحكومة الإسرائيلية عن تنفيذ توصيات لجنة تراختنبرغ التي درست سبل تقليص الآثار السيئة على الطبقتين الوسطى والدنيا في إسرائيل سيفاقم الأمور قريبا. غير أن أحد أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» وهي ميزانية الأمن الإسرائيلية. ومعلوم أن صراعات كبيرة دارت بين المؤسسة العسكرية ووزارة الأمن من جهة والمؤسسة الاجتماعية والاقتصادية ووزارة المالية من جهة أخرى حول حصة الأمن من الكعكة العامة.

وأوصت لجنة تراختنبرغ والتي شكلت عام ٢٠١١ استجابة للاحتجاجات التي تفجرت بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة بأن يتم تقليص الأنفاق الدفاعي بنحو ٣ مليارات شيكل. وأثار ذلك تشاحنا سياسيا بين مسؤولي خزانة المالية وقادة الأمن القومي. ورغم الانتصار الواضح لمسؤولي الأمن إلاّ أنهم يتوخون الحذر بشأن التغييرات في الميزانية قائلين إنهم ربما يتسلمون الزيادة الإضافية هذا العام ويتوقعون خفضها لاحقا.

ومعروف أن الوضع انتهى مؤقتا إلى قرار بتقليص ميزانية الدفاع بثلاثة مليارات شيكل (حوالي ٨٠٠ مليون دولار) ما قد يترك عواقب على الصناعات العسكرية الإسرائيلية. وأشارت الصحف الإسرائيلية[٣١] إلى أن توصيات لجنة تراختنبرغ والقرارات الحكومية اللاحقة بتبنيها قادت إلى توقع إلغاء عدد مهم من المشاريع الخاصة بالتصنيع العسكري.

أهم انعكاسات الأزمة الاقتصادية يتعلق بأثرها على «البقرة المقدسة» وهي ميزانية الأمن الإسرائيلية

وقالت: إن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تبدو حاليا بوصفها الخاسر الأكبر من توصيات لجنة تراختنبرغ، حيث تعاظم القلق من المصاعب التي ستواجه قدرة وزارة الأمن على تمويل سلسلة من المشاريع الاقتصادية بعد تخفيض ميزانيتها.

٣١ يديعوت أحرونوت، ٢ كانون الثاني ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

وانشغلت وزارة الأمن الإسرائيلية منذ اللحظة الأولى لإعلان قرار تقليص الميزانية العسكرية بفحص الجوانب التي يمكن اقتطاع مبلغ الثلاثة مليارات شيكل منها. وكان بين أول القرارات وقف الطلبيات لشراء منظومات تسليحية بعضها يعتبر مركزيا في الرؤية الأمنية الإسرائيلية.

وفضلا عن ذلك فإنه في العام المقبل ستتقلص ميزانية المشتريات المحلية لمشروع دبابة ميركافا من صنع إسرائيل بـ٢٠٠ مليون شيكل إلى ٤٥٠ مليون شيكل، الأمر الذي سيؤثر على ٢٠٠ مصنع ضالع في إنتاج الدبابة الإسرائيلية. وبين هذه المصانع التي ستتأثر مصنع «أوردان» في نتانيا الذي يوفر للدبابة نوعا متطورا من الفولاذ الخاص، و «تاعس» التي تنتج المدفع، و «ألبيت» التي تنتج منظومة السيطرة على السلاح في الدبابة، وغيرها. وقد أعيد وضع المشروع بأسره تحت الدراسة في لجنة يرأسها الجنرال احتياط عمانويل سكال.

في العام المقبل ستتقلص ميزانية المشتريات المحلية لمشروع دبابة ميركافا من صنع إسرائيل بـ٢٠٠ مليون شيكل إلى ٤٥٠ مليون شيكل، الأمر الذي سيؤثر على ٢٠٠ مصنع ضالع في إنتاج الدبابة الإسرائيلية.

ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت» عن أحد مدراء الصناعات العسكرية الإسرائيلية قوله إن «الاحتجاج الاجتماعي محق، لكن الناس لا تفهم أن ثمة ثمنا لتقليص ميزانية الأمن. فالجيش الإسرائيلي لا يستطيع تقليص تدريباته، أو رواتب جنوده، أو غذاء الجنود أو مرتبات العوائل الثكلى. حينها فإن المتضرر هو الصناعات العسكرية، والتي هي أيضا مشغل كبير للعمال، خصوصا في الضواحي». وعرض هذا المدير مصنع «أوردان» بوصفه نموذجا كلاسيكيا: فالمصنع الذي تلقى دفعة كبيرة مع انطلاق مشروع ميركافا يشغل حاليا ٢٤٠ عاملا، بينهم ٣٠ في متسبيه رامون في النقب، وهذا رقم يقل عن نصف عدد عماله في ذروة المشروع. ولذلك فإن أي تقليص إضافي في طلبيات ميركافا سيخفض عدد العمال إلى ما دون الخط الأحمر. وبالإجمال فإن عدد من يعملون في الصناعات العسكرية الإسرائيلية اليوم لا يقل عن ٣٠ ألف شخص.

وفيما يلي رصد لعدد من المشاريع غير السرية التي تضررت من تقليص ميزانية الأمن، علما بأن «يديعوت أحرونوت» ذكرت أن قائمة المشاريع المتضررة أكبر بكثير، لكن الرقابة العسكرية تحظر نشرها:

- «**القبة الحديدية**» وهي من مشاريع شركة «رفائيل». وحتى بعد أن تقرر حاجة إسرائيل الحالية إلى ١٣ بطارية اعتراض صواريخ لحماية الدولة فإنه ليست هناك تواريخ محددة لطلبيات جديدة عدا طلبيتين إسرائيليتين بتمويل وزارة الأمن وأربع طلبيات بتمويل أميركي.
- **القمر الصناعي «أوفك»**، وهو من إنتاج الصناعات الجوية. وإسرائيل تستخدم

http://www.opoosoft.com

منذ العام ١٩٩٥ أقمارها الخاصة للتصوير والتي أثبتت أهميتها في توفير معلومات استخبارية نوعية وتقريبا وقت حدوثها. وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى في الأيام التي يتصاعد فيها الحديث عن ضربة عسكرية لإيران فإن الصناعات الجوية لا تملك حاليا سوى عقد لإنتاج قمر صناعي واحد.

- **طائرة «هرمس» من دون طيار** وهي من إنتاج شركة «ألبيت». ويريد الجيش الإسرائيلي توسيع منظومة هذه الطائرات غير المأهولة وخصوصا طراز هرمس ٤٥٠ المستخدمة في أغراض هجومية، وبينها تنفيذ اغتيالات لنشطاء المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة. ولا يبدو في الأفق أن هناك طلبيات جديدة.

وفي وقت لاحق، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستعزز الإنفاق الأمني بنحو ٦٪ هذا العام في مواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة متحديا بذلك نداءات تطالب بخفض الإنفاق نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة. وستنفق إسرائيل ثلاثة مليارات شيكل إضافية (٧٨٠ مليون دولار) على الأمن هذا العام. وكان من المقرر أن تبلغ ميزانية عام ٢٠١٢ نحو ٥٠ مليار شيكل أي دون تغيير كبير عن ميزانية العام الماضي. وقال نتنياهو «بالنظر إلى التحديات الكثيرة والتهديدات المحيطة بنا فانه سيكون من الخطأ بل وخطأ كبير أن نقلص ميزانية الأمن.»

قال بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستعزز الإنفاق الأمني بنحو ٦٪ هذا العام في مواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة

وتتعامل إسرائيل مع خريطة إستراتيجية أعيد رسمها بشكل جذري خلال الإثني عشر شهرا الماضية. فقد خسرت إسرائيل على الأرجح تحالفات إقليمية مع كل من تركيا ومصر وتواجه مصالحة محتملة بين السلطة الوطنية وحماس وانتفاضة في سورية المجاورة ومخاوف متزايدة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

وقال نتنياهو: إن بعض الأموال سيتم توفيرها من خلال ضغط نفقات وزارات حكومية أخرى، لكن المدخرات من داخل الجيش سيكون لها دورها أيضا، حيث سيبيع الجيش بعض الأصول مثل قواعد عسكرية وعقارات رئيسية في بعض الحالات، ووعد نتنياهو أيضا باستخدام أكثر كفاءة للميزانية التي تساهم فيها الولايات المتحدة بثلاثة مليارات دولار كل عام.

وقال وزير الأمن إيهود باراك في بيان «ميزانية الدفاع تقلصت بشكل حاد وروتيني على مرّ السنين» موضحا انه في العام ١٩٨٦ كانت ميزانية الأمن تماثل ١٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكانت ميزانية الأمن لعام ٢٠١١ نحو ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقال «خفض الإنفاق سيضع جيش الدفاع الإسرائيلي على خط أحمر في كل شيء يفعله، فيما يتعلق بالقدرات والتدريب والاستعدادات لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا».

http://www.opoosoft.com

وبناء على هذه التصريحات، وعلى الرغم من الإجماع حول ضرورة تقليص ثلاثة مليارات شيكل سنويًا من ميزانية الأمن الإسرائيلية للاستثمار في تمويل الاحتياجات الاجتماعية والمعيشية للسكان عملاً بتوصيات لجنة تراخطنبرغ - غير أن الزيادات والإضافات المخصصة للأمن آخذة بالازدياد.

فبعد بضعة أسابيع من تحويل ٦٣٠ مليون شيكل لهذا الغرض، تقرر تحويل مبلغ إضافي بقيمة ٧٧٩ مليون شيكل، وبذلك تجاوزت ميزانية الأمن الشاملة لأول مرة في تاريخ اسرائيل الستين مليار شيكل. وقد صادقت لجنة المالية البرلمانية على هذه الزيادة، على حساب الميزانيات اللازمة لشؤون الرفاه والإسكان والصناعة والسياحة والدعم المطلوب لمختلف المرافق والخدمات والتطوير، الأمر الذي أثار غضب المسؤولين عن هذه المجالات، إلاّ أن مسؤولي المالية ادعوا أن الأموال التي حوّلوها إلى الأمن أخذت من بنود غير مستغلّة، ومن جهة أخرى ادعى مسئولو وزارة الأمن «أن هذه الإضافات هي تتميم واستكمال لميزانية الأمن لعام ٢٠١١ وليست مسلوبة من أحد»، على حدّ تعبيرهم.

لكنّ اللافت للنظر أن النواب الأعضاء في لجنة المالية البرلمانية صادقوا على الزيادة دون أن يعرفوا لأي أغراض هي مخصصة، وقد تم إبلاغهم مسبقًا بأن «المسألة سرية، ولن يجري شرحها وتفصيلها إلاّ في لجنة خاصة في إطار لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست».

إجمال

تعصف بمعظم الدول الرأسمالية المتطورة أزمة اقتصادية ومالية حادة، منذ سنة ٢٠٠٨. لكن إسرائيل، العضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اجتازتها بنجاح. وسجّل اقتصادها مؤشرات ومعدلات ومعطيات نموّ ومعافاة يحسدها عليها نادي الدول المتطورة. لكن فيها بالذات اشتعل الحراك الاجتماعي الاحتجاجي الأوسع جماهيرية، حيث تكمن المشكلة على مستوى الفرد وليس على مستوى الماكرو. معطيات الماكرو هي معطيات جيدة جدا وفقا لكل المعايير الدولية، ولكن المشكلة الحقيقية ابتدأت عندما أطلق بنيامين نتنياهو العنان لسياسته الليبرالية الحديثة في الاقتصاد وبتطبيقها كسياسة اقتصادية ـ اجتماعية للحكومة، بأيديولوجية تدعو إلى أقل ما يمكن من تدخل الحكومة المباشر في الاقتصاد ومراقبته وتنظيمه، مع أقل ما يمكن من الصرف الحكومي العام على الخدمات والرفاه والتأمينات الاجتماعية، وأقل ما يمكن من الضرائب على أساطين المال والأعمال والشركات، بحجة تشجيع الاستثمار في البلاد. هذا إلى جانب إضعاف القطاع العام وشبه تصفيته والخصخصة

http://www.opoosoft.com

لشتى قطاعات الإنتاج وحتى للخدمات الاجتماعية، وإطلاق أيدي اقتصاد السوق. «لا تعطي الفقير سمكة حتى يأكل، بل أعطه صنارة حتى يصطاد، وعندها سيعم الرفاه وتنتهي الضائقة»- يقول أصحاب هذه النظرية. على اعتبار أن النقود يصنعها الاحتكاريون والرأسماليون الكبار، فتتسرب للفقراء وينتشر الرخاء.

حررت الخصخصة واقتصاد السوق وتعميم المنافسة الاقتصاد عموماً من ركوده وبيروقراطيته وزادت من إنتاجيته ومعدلات نموّه. لكن الخصخصة كانت لصالح كبار رجال الأعمال، وليس لصالح الجمهور، إذ وحدهم بإمكانهم شراء حصص الدولة وملكيتها العامة، من أرض وإسكان وبنوك وشركات إنتاج وبنى تحتية وخدمات... الخ. وترافقت الخصخصة مع غياب أو إضعاف الضوابط والرقابة وتعميمها هي والسوق حتى على الخدمات الاجتماعية.

أضف إلى هذا إطلاق أيدي أساطين رأس المال، غير الإنتاجي، والبنوك وشركات التأمين والإقراض في مضاربات وصفقات مالية هدفها الربح ولا شيء غير الربح. وأخذت تنمو وتتصاعد قوة وتحكم الشركات الاحتكارية والطغم المالية، من كارتيلات وتايكونات وأوليغارخيا، عدا عن الشركات الهرمية، وأطبقت سيطرتها على الاقتصاد والمجتمع، وتحكمت بمستوى الأسعار وانعدام التنافسية. إذ انتشرت أياديها، كأرجل الأخطبوط، في كل قطاعات ومجالات الحياة..

اضطرت حكومة نتنياهو، أمام تصاعد وجماهيرية الحراك الاجتماعي، إلى تشكيل لجنة برئاسة البروفسور مانويل تراختنبرغ لدراسة الأمر وتقديم توصيات وتم تبني (وليس إقرار) التوصيات الأساسية فيها (لا كلها)، ويبقى الجديد في توصيات اللجنة تراختنبرغ الحديث عن العدالة الاجتماعية، وضرورة تغيير السياسة الضريبة، والصرف أكثر على الخدمات الاجتماعية، وطلب تخفيض ميزانية وزارة الأمن بـ ٣٠ مليار شيكل، وزيادة الصرف على التعليم. وهذه عملياً توصيات تتعارض كلياً مع معتقدات نتنياهو وسياسته الاقتصادية. والأهم من كل هذا ان التوصيات كلها بحاجة إلى إقرار الحكومة ليس إقراراً عاماً فقط وإنما لكل بند أساسي فيها، ولكن ما من ضمان أبداً لتنفيذ حتى هذه التوصيات التي لم تمس الاحتكارات والتايكونات والاوليغارخيا.. تجدر الإشارة إلى أن اللجنة لا تملك أية سلطة تشريعية أو تنفيذية، وأياديها مكبلة أصلاً بكتاب تفويضها وتحديد مهامها وبمحظوراتها- (مثلاً حظر اختراق سقف الميزانية) - وبكم من الموظفين الحكوميين الكبار فيها. وكأن الحكومة تقول للمحتجين المتظاهرين: اصمتوا وعودوا لبيوتكم، صحيح أن قضيتكم مهمة وعادلة،

http://www.opoosoft.com

لكنها قيد المعالجة وشكلنا لجنة لهذا . هكذا أصبحت اللجنة إفرازاً للسياسة نفسها التي أوصلت إلى تشكيلها، ولا تهدف لإصلاحها وتبديلها جوهرياً. إنها أشبه بحصان طروادة، أو مكمن أو إسفين، يراد به شق الحراك وإضعافه ومن ثم الانتصار عليه .

أثارَت الثورات التي يشهدها العالم العربي المخاوف لدى كلٍّ من صنَّاع القرار وأرباب المرافق الاقتصاديَّة من أن تمثل التحولات الناجمة عنها تهديدًا لكل الإنجازات التي حقَّقتها إسرائيل بفعل عوائد التسوية، فقد اعتبرت النخب الإسرائيليَّة أن ما حدث في العالم العربي يمثل تهديدًا لاتفاقيَّة «كامب ديفيد»، التي أتاحت لإسرائيل تقليص نفقات الأمن ومضاعفة الاستثمار في المجالات المدنيَّة التي تعزز النمو، وتبعد شبح الركود الاقتصادي. وقام قادة جهاز الأمن الإسرائيلي بالمطالبة بزيادة النفقات الأمنيّة في أعقاب تفجّر الثورات العربية والتي قد يكون لها تأثيرا ملحوظا على منعة إسرائيل وحصانتها الاقتصادية والاجتماعية .

http://www.opoosoft.com

الفصل السادس
المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

مدخل

عندما بدأت مظاهر الاحتجاج على ارتفاع إيجارات الشقق في تل أبيب في منتصف تموز من سنة ٢٠١١ لم يتوقع أحد في إسرائيل أن هذه الموجة من الاحتجاجات ستختلف عن تلك التي سبقتها في الأشهر الأولى من السنة نفسها،[١] وأن مثل هذه الاحتجاجات التي كانت مألوفة من حيث طبيعتها ومستوى حشدها للتأييد وامتدادها الجغرافي سوف تتحول إلى حركة احتجاج اجتماعيّ اقتصاديّ شاملة، طويلة الأمد، وغير مسبوقة في تاريخ الفعل الجماعي في إسرائيل.

ويبدو أنّ التنبؤ بهذا التحوّل قد تعذّر، وبحق، لأن قضايا الفوارق الاجتماعيّة والعدالة في توزيع الموارد ومسألة الظلم الاجتماعيّ لم تعتبر، في وقت من الأوقات، أمورًا مركزيّة ملحّة في الثقافة السياسيّة في إسرائيل. لا بل أن المطالبة بإحداث تغييرات جذرية في بنية المجتمع وإرساء حالة من المساواة الحقيقية بين اليهود الغربيين «الأشكناز» وبين الشرقيين، وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة، اعتبرت في بعض الأحيان، في الماضي، خروجًا عن الروح الجماعية الصهيونية وانحرافًا عن المسعى إلى بلورة الهوية القومية اليهودية الإسرائيلية وتماسكها، وتهديدًا للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز أمن الدولة والمجتمع في إسرائيل أمام أعداء خارجيين، حقيقيين أو وهميين أو مبتدعين إذا اقتضت الحاجة.

إن طغيان الخطاب الأمني من ناحية وهاجس يهوديّة الدولة والمجتمع في إسرائيل، من ناحية ثانية، على الثقافة السياسيّة في إسرائيل يحمل في طيّاته قدرة تفسيرية هائلة لتطوّر الفعل السياسيّ الجماعيّ منذ قيام هذه الدولة.

١ في بداية سنة ٢٠١١ كانت هنالك موجتان قويتان من الاحتجاج الاجتماعي في إسرائيل، الأولى ضد الضرائب الباهظة التي فرضت على الوقود والثانية احتجاجًا على رفع أسعار منتجات الألبان.

http://www.opoosoft.com

دفعت هذه الثقافة السياسية التي ترسّخت وسادت لمدة طويلة بالمشكلات الاجتماعية إلى هامش الأجندة الاجتماعية الإسرائيلية. ولعل في المميزات المذكورة آنفًا، وهي التي جعلت السياسة الإسرائيلية ذات بعد واحد يتمحور حول الخطاب الأمني، ما يفسّر عدم تحوّل تحول الأنشطة الاحتجاجية التي شهدها المجتمع الإسرائيلي على خلفية ضائقات السكن وارتفاع مستويات الفقر والبطالة وغيرها، وهي كثيرة في عددها، إلى حركة شعبية واسعة للاحتجاج، كما يلقي الضوء، ولو بشكل جزئيّ على أسباب فشل الحركات الاحتجاجية الصغيرة نسبيًا التي برزت واختفت في السبعينيّات والثمانينيّات، مثل حركة الفهود السود وحركة «الشرق نحو السلام» وغيرهما.

على الرغم من هذا الواقع الذي رأى فيه المحللون والأكاديميون، على اختلاف تخصصاتهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم، «قدراً محتومًا» لا فكاك منه برزت إلى الوجود حركة الاحتجاج الاجتماعيّ الحاليّة فشكّلت «مفاجأة» من حيث سرعة تطورها وشمولها وامتدادها، وهو الأمر الذي سنسعى إلى فهمه وتحليله في هذا الفصل من خلال فهم الأسباب التي أدّت إلى البروز المفاجئ لحركة الاحتجاج الاجتماعي، وبضمنها أثر التطورات الحاصلة في المجتمعات العربيّة (الربيع العربي) والعالم على بروز حركة الاحتجاج، والسياسات الاقتصادية النيوليبراليّة وما يرافقها من فقر وضائقة سكن وارتفاع لتكاليف الحياة اليومية فقط، وكانت تقارير «مدار» الاستراتيجيّة المتوالية قد تطرّقت باهتمام بالغ إلى تطوّر هذه السياسات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية على المجتمع الإسرائيلي الذي بدأ أفراده، في السنوات الأخيرة، يشعرون بما أسماه شمعون بيريس سرقة أمل الشباب وخيبة الأمل من اضمحلال التضامن الاجتماعي اليهودي.

سوف يحاول فصل المشهد الاجتماعي أيضًا رصد بعض أهم ملامح حركة الاحتجاج ومراحل اتساعها وامتدادها والمميزات الاجتماعية والاقتصاديّة للفئات الأساسيّة المشاركة فيها، حيث أجمع المحللون على أن الطبقة الوسطى كانت أكثر بروزًا في مشاركتها من الطبقات الفقيرة، كما لوحظ عدم مشاركة اليهود «الروس» والأثيوبيين والمتزمتين دينيًا (الحريديم) وهم أكثر الفئات الاجتماعيّة فقرًا ومعاناة.

وفي القسم الأخير من هذا الفصل، سوف نتعقّب إنجازات ونجاحات حركة الاحتجاج في محاولة لاستشراف مستقبل هذه الحركة الذي كان وما زال أمرًا يقسم المحللين ووسائل الإعلام في إسرائيل، بين من يصر على رؤيتها ظاهرة عابرة لن تترك خلفها أي أثر، ومن يرى أن أثر هذه الحركة التي ضعفت إلى حدّ الاختفاء قد تحقّق في الثقافة السياسية من جهة، وفي التعامل الرسميّ مع مطالب الفئات المحتجة، وبين من

http://www.opoosoft.com

يعتبر أن المرحلة التي انقضت من حياة حركة الاحتجاج ليست إلا مرحلة الإعلان عن الذات وأنها ستواصل فعلها وتزيد من قوتها وشعبيتها، ولكنها ستضطر إلى اللجوء إلى أساليب أخرى إضافة إلى تلك التي لازمت أشهرها الأولى، وهو أمر طبيعيّ.

على الرغم من أن حركة الاحتجاج الاجتماعيّ قد طغت على المشهد الاجتماعي الإسرائيلي برمّته بسبب صفاتها التي ذكرت آنفًا ولا سيّما اشتمالها على عدد كبير من المجالات التي تشكّل المشهد الاجتماعيّ العام مثل قضايا الفقر والتعليم والسكن والبطالة وغلاء المعيشة وغيرها، ولكن تطورات طرأت على قضايا اجتماعية مهمة جدًا، كنا قد تناولناها في التقرير الاستراتيجي السابق، مثل ظاهرة إقصاء النساء واتساع التصدع الديني بسببها وازدياد مظاهر العنصرية ضد اليهود المهاجرين من إثيوبيا، دفعتنا إلى تناولها في جزء من هذا الفصل على الرغم من أنها ما زالت تتفاعل ولم تتم تسويتها بعد.

أعلنت في صيف ٢٠١١ حالة طوارئ اجتماعية في إسرائيل، فتجند الجمهور بسرعة وبقوة وعلى نحو فاجأ حتى تلك المجموعة الصغيرة من الطلاب الجامعيين في تل أبيب، الذين تنادوا عبر شبكات الاتصال الاجتماعيّ على الانترنت لتقاسمهم ضائقة المسكن

أبرز ملامح حركة الاحتجاج الاجتماعيّ

أعلنت في صيف ٢٠١١ حالة طوارئ اجتماعية في إسرائيل، فتجند الجمهور بسرعة وبقوة وعلى نحو فاجأ حتى تلك المجموعة الصغيرة من الطلاب الجامعيين في تل أبيب، الذين تنادوا عبر شبكات الاتصال الاجتماعيّ على الانترنت لتقاسمهم ضائقة المسكن. لم يرافق خروج المتضامنين مع النواة الأساسية لحركة الاحتجاج كثير من الاستفسارات حول الأهداف وكثير من التحفّظات بشأن التوجّهات المختلفة، بل كان هناك استعداد واضح للعمل وللتعبير عن خيبة الأمل من الأوضاع الاقتصادية السائدة بشتّى الوسائل، وهي أوضاع تتميّز بغياب العدالة الاجتماعيّة، وعن الخوف من مستقبل لا يضمن الحاجات الأساسيّة. شارك في المسيرات والمظاهرات التي نظمتها هذه الحركة مئات الآلاف من المحتجين مما يجعلها أكبر مظاهرات عرفتها إسرائيل، وهذه أبرز ملامح هذه الحركة:

شارك في المسيرات والمظاهرات التي نظمتها هذه الحركة مئات الآلاف من المحتجين مما يجعلها أكبر مظاهرات عرفتها إسرائيل

- مجموعة صغيرة من الشبان والشابات خرجوا إلى شارع روتشيلد في تل أبيب وأقاموا خيمة للاعتصام الدائم للمطالبة بحل لضائقة السكن فتحولوا في غضون ساعات إلى محط تأييد وتضامن الآلاف الذين أقاموا خيام اعتصامات دائمة في الشارع نفسه في تل أبيب، وفي شتى المدن والبلدات. استمر اعتصام الخيام المركزي، في شارع روتشيلد، الذي شارك فيه الآلاف ما يزيد عن شهرين، كما شارك في المظاهرات الكبيرة التي دعت إليها قيادة الاحتجاجات مئات الآلاف من المواطنين، وتعتبر مظاهرة شهر أيلول أكبر مظاهرة في تاريخ إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

- كان انطلاق حركة الاحتجاج عفويًا غير مخطّط له ولم يكن أي ممن أصبحوا بعد ذلك قادة أكبر حركة احتجاج يعرف أن تعبيره عن أزمته الشخصية سوف يتحوّل إلى صوت مئات الآلاف من المحتجين. عن هذا، تقول ستاف شفير، احدى أبرز قائداتها إنه في البداية لم يكن هناك أي قاسم مشترك أيديولوجي أو تنظيميّ بين قادة الحركة، جميعهم كانوا من الشباب الذين تجندوا للقاء الأول بواسطة دعوات وُجهّت عبر البريد الإلكتروني من حاسوب طالبة جامعية اسمها دافني ليف لم تعد قادرة على دفع الإيجار الشهري للشقة التي تقيم فيها في تل أبيب. وتضيف شفير أن موضوع اللقاء الأول تمحور حول غلاء إيجارات الشقق.[٢] وتضيف شفير، مؤكدة على عفوية الانطلاقة، أن انتقال أسلوب الاحتجاج إلى مستوى أعلى من الحدة والانتشار لم يكن مخططًا أيضًا وانما جاء ردًا على تراجع الشرطة عن موافقتها على مظاهرة عادية كان ينظمها بعض الشبان المحتجين على غلاء الإيجارات. تقول شفير في هذا الصدد: «هكذا في لحظة واحدة ينقلب الاحتجاج إلى نضال، ثم يرتقي هذا النضال إلى مقام الأمر الأهم في الوجود. إن عدم السماح لنا في أن نمارس حقنا الأساسيّ في الخروج إلى الشارع لضمان المستقبل هو إعلان حرب. في تلك اللحظة قررنا أن ننتقل للإقامة في روتشلد، وليكن ما يكون.»[٣] ويُفهم من مقابلة مع دافني ليف أن منع المظاهرة المذكورة حوّل الاحتجاج بشأن السكن إلى احتجاج بشأن حرية التعبير والتظاهر، وأن استجابة ما يقرب من ١٥٠٠ من الرجال والنساء لنداء الاعتصام في الشارع، في ليلته الأولى، جعلت من تلك الليلة نقطة انطلاق لم يعد من الممكن تجاهلها.[٤]
- لا نأتي بأي جديد إذا قلنا أن تقاطعًا بين آثار الأعباء المتراكمة التي نتجت عن السياسات النيوليبرالية المنتهجة في إسرائيل وممارسات رسمية وموالية لها على امتداد فترات طويلة، من ناحية، وبين أحداث طارئة لم يُحسب حسابها من قِبل جميع الأطراف، ورد فعل تلقائي يأتي به أفراد قلة، لم يكونوا على علم بأنّهم سوف يقودون إلى حراك جارف وشامل للتعبير عن احتجاجهم بطريقتهم الخاصة، هو التقاطع الذي قاد إلى بزوغ حركة الاحتجاج بهذه القوة. ويمكن استشعار ذلك من المقابلات مع الشبان الذين قادوا الحركة في أسابيعها الأولى،

٢ مقابلة مع قادة حركة الاحتجاج في ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ٢٠١١/٩/١٦
٣ المصدر السابق، ص. ١٢
٤ مقابلة مع دافني ليف، المصدر السابق نفسه، ص. ٢٦

http://www.opoosoft.com

إذ يبدو أنهم تفاجئوا بقوة مثلهم مثل وسائل الإعلام والأوساط الرسمية.[٥] ولا تختلف حركة الاحتجاج في إسرائيل عن حالات الخروج عن المألوف في العمل الجماعي إن كان ذلك على صورة اعتصام أو عصيان أو تمرد أو حتى انتفاضة عارمة، وهو ما حدث فعلا، فهزّ أركان الوضع القائم، منذ أمد بعيد، وأنشأ ديناميكيات اجتماعية وسياسية متحررة ، ولو لفترة قصيرة، من قيود الحسابات العقلانية المألوفة التي تساهم عادة في عرقلة كسر قواعد اللعبة. هذا التحرر هو شرارة الاشتعال الأولى. أما إذا جرى تدارك الأمور بسرعة، لأي غاية كانت، للحفاظ على أشكال العمل الجماعي التي تستبعد المواجهة الصداميّة ، فإن الفرصة تفوت إلى أجل لا يمكن توقعه. ليس لدينا هنا متسع للإسهاب في هذا الطرح، ولكن تمريناً فكرياً بسيطاً يعود بالقارئ إلى الثورات العربية الأخيرة في تونس (حادث محمد البوعزيزي) وفي مصر (نداءات حركة ٦ ابريل وحركة «كفاية» والوقفات الاحتجاجية والعمالية للتظاهر ضد الغلاء والفقر والظلم في السنوات التي سبقت ٢٥/ ١/ ٢٠١١) والانتفاضة الفلسطينية الأولى وغيرها يدعمان هذا الفهم للانفجارات المفاجئة.

على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة

- على خلاف حركات الاحتجاج التي نشأت في إسرائيل في الماضي، مثل حركة «الفهود السود» وحركة «أوهليم» (الخيام)، لم تكن حركة الاحتجاج الاجتماعي الأخيرة متجانسة، لا في قيادتها ولا في قاعدتها الواسعة، ولكنهم اتفقوا على الهدف الأساسي، المتمثل بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية. لم يخف قادة الحركة أمر اختلاف وجهات نظرهم بل، على العكس، حاولوا استغلاله لحشد أكبر عدد من المتضامنين على اختلاف انتماءاتهم ومواقفهم بدءاً من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وحتى المستوطنين. في الأيام الأولى لم يكن قادة الحركة يعرفون بعضهم البعض، ولم تكن للحركة قيادة مؤطرة وموحدة. كانت بينهم فروق كبيرة في التوجّهات وفي أساليب التصرّف.[٦] ويمكن الحديث عن تيارات أساسيّة في القيادة، برزت إلى السطح في الأسابيع الأولى وتراوحت مواقفها بين اليمين وأقصى اليسار، وبين البراغماتية في الأسلوب وبين الراديكالية. التيار المركزي بين هذه التيارات يقوده رئيس اتحاد الطلاب إيتسك شمولي، أحد قادة الحركة والمتحدثين باسمها. يتميّز شمولي بأنه، خلافاً للقائدتين الأساسيتين اللتين ارتبطت

٥ حول المواقف المتضاربة والملتبسة للأوساط الرسمية تجاه حرك الاحتجاج، في أسابيعها الأولى، أنظروا «لن ينتهي الاحتجاج قبل شهر أيلول»، ٢/٨/ ٢٠١١ ynet

٦ أنظروا مقابلة مع دافني ليف، هآرتس ٣٠ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

الاحتجاجات باسميهما– دافني ليف وستاف شفير– كان براغماتيًا في تعامله وأيّد التفاوض مع الحكومة كأفضل أسلوب وأقصر طريق إلى تحقيق المكاسب، كما أنه لم يرفض تقرير لجنة تراختنبرغ جملة وتفصيلاً، كما فعلت ليف وشفير منذ بداية تعيين نتنياهو للجنة للعمل على تخفيف الأعباء عن كاهل المواطن العادي. فرع حركة الاحتجاج في القدس الغربية أيضًا كان براغماتيًا في أسلوبه، ورأى أن أفضل الأساليب لتحقيق الأهداف التي تندرج تحت مطلب العودة إلى سياسة دولة الرفاه هو مواصلة الضغط على الحكومة لتنفيذ توصيات اللجنة التي عينتها هي والتزمت بتطبيق توصياتها. مقابل هذه التيارات البراغماتية كانت في قيادة حركة الاحتجاج تيارات راديكالية أيّدت منذ البداية إتباع أساليب المواجهة السافرة والعنيفة، وقد بادر ناشطوها إلى تنظيم أبرز الأحداث التي لاقت اهتمامًا في وسائل الإعلام.[٧]

أما بالنسبة لغياب التجانس في صفوف الناشطين والمتضامنين مع الحركة فيمكن رؤية ذلك بوضوح في الشعارات التي اكتسى بها شارع روتشيلد، أو تلك التي كان يرفعها الناشطون في المظاهرات. صحيح أن الشعارات بمعظمها كانت تنادي بتحقيق العدالة الاجتماعية ولكن فهم هذه العدالة يختلف اختلافًا شاسعًا حسب الانتماء السياسي والتوجّه الفكريّ لصاحب الشعار. وقد تراوحت الشعارات بين المطالبة بإنهاء الاحتلال والتخلّص من نهج عسكرة الدولة والمجتمع في إسرائيل وإسقاط حكومة نتنياهو وبين فرض الخدمة العسكريّة على اليهود المتدينين (الحريديم) والخدمة المدنية على المواطنين العرب لإلزامهم بالإسهام في تحمل أعباء المجتمع.[٨] وقد وصل عدم التجانس داخل الناشطين والمؤيدين إلى أكثر تجلياته حدة في الأسبوع الثالث من شهر آب ٢٠١١ عند شن هجمة عسكرية على قطاع غزة ورد الفصائل بالصواريخ على مدن جنوب إسرائيل. في تلك الفترة تباينت مواقف الناشطين، فهناك من رأى أن من الواجب الامتناع عن أي احتجاج، والاكتفاء بالتعبير عن تضامن الحركة مع سكان المناطق الإسرائيلية التي تتعرض لقصف الصواريخ، وهناك مجموعة يسارية يدعمها الناشطون العرب رأوا أن من واجب حركة الاحتجاج أن تطالب بالعدالة الاجتماعية للإسرائيليين في إسرائيل وللفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة في الوقت نفسه، وأكّد هؤلاء على

---

٧ عن التوجهات المختلفة بين قادة حركة الاحتجاج، أنظروا ملحق «٧ أيام» التابع لصحيفة **يديعوت أحرونوت**، عدد ٢٤٨٦، ١٦ أيلول ٢٠١١، ص. ٢٠

٨ لم تُنشر حتى هذه اللحظة أي دراسة أو رصد وتحليل للشعارات ورسوم الجرافيتي التي رافقت المرحلة الأولى في حياة الحركة، وهو جانب يستحق الدراسة لفهم طبيعة الحركة وتطورها. وقد اضطررت الى مراجعة عدد من الأفلام والصور التي نشرت على مواقع الانترنت للتعرّف على الشعارات المختلفة.

http://www.opoosoft.com

أن المطلوب هو ثورة تنهي الحروب وليس حربًا تدمّر حركة الاحتجاج، وعلى أنه لا رفاه بدون سلام. كان بين هذين القطبين ثمّة شعارات وسطية تتمحور حول مقولة مفادها أن المجتمع الذي تسوده العدالة الاجتماعية والأمان الاجتماعي هو القادر على مواجهة أي تحد أمني، وأن العيش الكريم لا يقل أهمية عن الأمن».[٩]

على الرغم من الانتماء الحزبي للكثيرين من الناشطين المركزيين في حركة الاحتجاج إلا أنه ساد اتفاق ضمنيّ على تهميش أدوار التنظيمات المختلفة في سير الأمور لمنع انشقاقات تضعف الحركة

- على الرغم من التصعيد الأمني المذكور ورد الفصائل في غزة بقصف المناطق الجنوبية لم تتوقّف حركة الاحتجاج كما توقّع لها المحللون والقيادات السياسية والاقتصادية في إسرائيل. استمرت فعاليات الاحتجاج في فترة التصعيد ونظمت مسيرة ليلية في تل أبيب، كانت مقررة من قبل، شارك فيها نحو ٤٠٠٠. ومن الغريب في هذا الصدد أنه لم تُرفع أي مطالبة جدية بإلغاء فعاليات حركة الاحتجاج إلى حين زوال الخطر عن الإسرائيليين في الجنوب، كما جرت العادة دائمًا في حالات التصعيد. صحيح أن بعض المشاركين عبروا عن تضامنهم مع الجنود وسكان الجنوب ضد مقاومة الفلسطينيين إلا أن الأغلبية قررت أن ما يجري لا يستدعي وقف فعاليات وأنشطة الاحتجاج، مؤكدين على أن انعدام الشعور بالأمان الاجتماعي لا يقل خطورة عن تهديد الأمن.
- على الرغم من الانتماء الحزبي للكثيرين من الناشطين المركزيين في حركة الاحتجاج إلا أنه ساد اتفاق ضمنيّ على تهميش أدوار التنظيمات المختلفة في سير الأمور لمنع انشقاقات تضعف الحركة وتقلل من فرص تحقيق أهدافها الرئيسية في مجال العدالة الاجتماعية. ولعل أبرز مثال على هذه الظاهرة الجديدة في تاريخ الفعل الجماعي في إسرائيل هو تأكيد ناشطي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على أنهم يرفعون أعلامهم مثلما يرفع جميع الناشطين أعلام تنظيماتهم مع التأكيد على أن ما يجري يندرج تحت الاهتمام السياسي للجميع وليس الحزبي، كما أنهم يناشدون الجميع الانضمام إلى حركة الاحتجاج دون اعتبار لتوجهاته ولون علمه.[١٠] وقد أكد قادة حركة الاحتجاج في المقابلات التي أجريت معهم على أهمية الأجواء الديمقراطية والتعددية الواسعة التي سادت في اتخاذ القرارات.
- مع أنه ليس ثمّة دراسات جدية حول حركة الاحتجاج، حتى يومنا هذا، إلا أن هناك انطباعاً روّجت له وسائل الإعلام بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة

هناك انطباع روّجت له وسائل الإعلام بأن الكادر الأساسيّ المحرك لحركة الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا

٩ عن المواقف المختلفة خلال فترة التصعيد الأمني على الحدود مع قطاع غزة، أنظروا «٥٠٠٠ شاركوا في مسيرة الاحتجاج الاجتماعيّ: سنواصل رغم التصعيد»، موقع هآرتس ٢٠ آب ٢٠١١

١٠ وحول مشاركة أكثر مجموعات اليمين الإسرائيلي تطرفا في حركة الاحتجاج وزيارة ياروخ مرزل وايتمار بن غبير لموقع الاعتصام للتعبير عن التضامن وللمشاركة في المسيرات، أنظروا «اليمين في الخيمة: «لا يمين ولا يسار، نريد شقة بإيجار منخفض»، ynet، ٣ آب ٢٠١١

http://www.opoosoft.com

الاحتجاج وجمهورها الأساسي ينتميان إلى الطبقة الوسطى الإسرائيلية وليس للطبقات الفقيرة والمهمشين اقتصاديًا واجتماعيًا مثل سكان المناطق الطرفية من اليهود الشرقيين والإثيوبيين والمواطنين العرب. ليس هناك ما يثبت هذه الفرضية جملة وتفصيلا، إذ يدعي ناشطون من الطبقات الفقيرة أن الفقراء والمهمشين شاركوا في الاحتجاج من أماكن سكناهم وليس بالضرورة في تل أبيب، ولكن وسائل الإعلام ركّزت اهتمامها على الأحداث والمواقع الأقرب إلى عصب حياة إسرائيل مثل شارع روتشيلد ورأت في تمثيل الطبقة الوسطى للفقر ومعاناته مشهدًا أكثر إثارة لمتلقي الإعلام من الفقر نفسه، بتجلياته الحقيقية. من ناحية ثانية، يبدو أن سحر الكاميرات والمايكروفونات قد أشغل المتحدثين باسم حركة الاحتجاج عن المشاكل الحقيقية للفقراء والطبقات المهمشّة. هذا الإهمال للطبقات الفقيرة هو ما جعل بعض المحللين يتحدثون عن عدم مشاركتها في الاحتجاج.[١١] وإذا كان عزوف هذه الفئات عن المشاركة حقيقيًا فيمكن أن يكون ذلك عائدًا إلى فقدان الأمل من إمكانية التأثير على سياسات الحكومة وبالتالي على مستقبل كل فرد وعائلة.[١٢]

أما بالنسبة للمشاركة الملحوظة للطبقة الوسطى في الاحتجاجات فيبدو أن انعدام الثقة بشأن المستقبل هو ما دفعها إلى الخروج إلى الشوارع. ما من شك في أن السياسة الاقتصادية النيوليبرالية الشرسة التي تعزّزت في ظل حكومة نتنياهو الأخيرة ونهج الخصخصة بدون قيود بدأا بإلحاق أضرار جدية بقدرة أبناء هذه الطبقة على ضمان حقهم وحق أبنائهم في السكن والتعليم والعلاج.[١٣] ويبدو أن رئيس دولة إسرائيل، شمعون بيريس، قد أصاب عندما قال في تعقيب له على اندلاع موجة الاحتجاج أن الأمر لا يدور حول غلاء جبنة «الكوتج» وإنما حول فقدان الأمل بالمستقبل وبمجتمع يسوده التضامن والمسؤولية المتبادلة بين أفراده. ويبدو فعلا أن نتائج السياسة النيوليبرالية قد جعلت أبناء الطبقة الوسطى يشعرون بأنهم عالقون في أماكنهم بسبب انسحاب الدولة من المجتمع وتراجع إسهامها في تأمين الحاجات

---

١١ يوسف باروخ، «صوت الضواحي أُسكت خلال الاحتجاج الاجتماعي». Ynet، ٢٦ تشرين الأول ٢٠١١. عن مشاركة سكان النقب في الاحتجاجات، أنظروا، «النقب أيضًا في الخيام: الضائق الحقيقة هي التي نعانيها نحن». Ynet، ٧ آب ٢٠١١.

١٢ يبين مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠١١ الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في شهر أيلول أن نحو ٧٠٪ من الاسرائيليين يظنون بأنهم غير قادرين على التأثير على قرارات حكوماتهم، وأن ٥٦,٤٪ من الإسرائيليين يظنون أن السياسيين لا يكترثون برأي المواطن البسيط. لا يبين المؤشر رأي الفئات المختلفة في القدرة على التأثير ولكنه من المنطقي أن الفقراء الذين تمرسوا طويلا بظروف الفقر والعوز القاسية يفقدون الأمل بإمكانيات إحداث أي تغيير حقيقي في مستوى معيشتهم أكثر من غيرهم. أنظروا مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠١١، http://www.idi.org.il/events1/Events_The_President›s_Conference/2011/Pages/main.aspx (شوهد في ١/ ١١/ ٢٠١١)

١٣ تحليل بشأن مشاركة الأشكناز أبناء الطبقة الوسطى في تأسيس حركة الاحتجاج، أنظروا أورن يفتاحئيل، «الأشكنازيون العلمانيون الاشتراكيون الوطنيون ما زالوا هنا». Ynet، ١ ايلول ٢٠١١

http://www.opoosoft.com

الأساسية للفرد. في ظروف كهذه ومع مواصلة الخصخصة وتركيز رؤوس الأموال في قبضة قلة من أصحاب الاحتكارات والعائلات الغنية جدًا، يشعر أصحاب المهن والمصالح الصغيرة والموظفون والمزارعون أن عليهم أن يقضوا حياتهم في العمل من أجل الحفاظ على وضعهم القائم وهذا غير مضمون في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية التي لا بد أن تؤثر محليًا، ويفقدون الأمل في التطور والتقدّم، هذا إضافة إلى قلقهم على مستقبل أبنائهم الذي بات غامضًا. ويبدو أن هذا ما حصل فعلا في إسرائيل فساهم في المشاركة الواسعة للطبقة الوسطى في الاحتجاجات.[١٤]

جعلت السياسة النيوليبرالية أبناء الطبقة الوسطى يشعرون بأنهم عالقون في أماكنهم بسبب انسحاب الدولة من المجتمع وتراجع إسهامها في تأمين الحاجات الأساسية للفرد

- كانت حركة الاحتجاج متميزة في امتدادها الجغرافي، فقد نظّمت فعالياتها في العديد من المدن والقرى اليهودية والعربية على امتداد مساحة إسرائيل، من جنوبها إلى أقصى شمالها. فمثلا كانت المظاهرات والمسيرات المركزية التي يُعلن عنها تخرج في المدن الرئيسية على الأقل، إن لم يكن في العديد من القرى أيضًا. وكانت المظاهرات الرئيسية التي خرجت في كل من القدس وحيفا وبئر السبع، في شهري تموز وأيلول، قد استقطبت عشرات الآلاف من المتظاهرين في كل موقع.[١٥] ومن المرجّح أن التوزيع الجغرافيّ لخيام الاعتصام وللفعاليات الاحتجاجية لتغطي قرى ومدناً كثيرة من شمال إسرائيل إلى جنوبها عزّز الانطباع بأن حركة الاحتجاج قوية جدًا وأنه يجدر التعامل معها بجدية. وقد اعتبرت أوساط رسمية أن المسيرات والمظاهرات الكبيرة نسبيًا التي خرجت في البلدات الطرفية البعيدة لا تقل أهمية عن مسيرات مئات الآلاف في تل أبيب، فالصعوبات التي يعاني منها سكان هذه المناطق هي صعوبات حقيقيّة ناهيك عن شعور السكان هناك بالإهمال المتواصل. وخلافًا للأوضاع في منطقة المركز تعاني المناطق الطرفيّة البعيدة من نقص حاد في أماكن العمل، كما أن الأجور تقل بكثير عن الأجور في مركز البلاد بينما لا يختلف مستوى غلاء المعيشة في المنطقتين، في أحسن الأحوال.[١٦]
- استخدم قادة حركة الاحتجاج وسائط الإعلام الإلكتروني الحديثة بصورة ناجعة سالكين بذلك طريق مجموعات الشباب التي لعبت دورًا مهما في انطلاق

كانت حركة الاحتجاج متميزة في امتدادها الجغرافي، فقد نظمت فعالياتها في العديد من المدن والقرى اليهودية والعربية على امتداد مساحة إسرائيل

١٤ ولعل ما قالته سيدة من بلدة طبعون في مجمع الخيام الذي أقيم في البلدة يعبر عن هذا القلق إذ قالت: «أنا لست قلقة على نفسي فأنا أعمل ولدي ما يعيلني. أنا قلقة بشأن أبنائي، ماذا سيكون لديهم عندما يكبرون وما طبيعة الدولة التي سيكبرون فيها؟». ويشار هنا إلى أن طبعون لا تعاني من أي ضائقة في أي مجال بل تحتل موقعًا ممتازًا على سلم تدريج البلدات في إسرائيل من حيث معدل دخل الفرد، ولكن بعض سكانها خرجوا رغم ذلك للتضامن مع حركة الاحتجاج.

١٥ مثلا، المسيرات التي خرجت في ٣٠/٧ شملت ١١ مدينة كبيرة وقرية. موقع **هآرتس**، ٣٠ تموز ٢٠١١.

١٦ حول خيام الاحتجاج في المناطق الطرفية البعيدة، وعن مظاهر التضامن والفعاليات التثقيفية والنقاشات في الخيام، أنظروا تقريرًا مطولًا في صحيفة **هآرتس**، ٣١ تموز ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

«الثورات»العربية أو ما اصطلح على تسميته «الربيع العربي». بدأ ذلك، كما ذكرنا أعلاه، بإعلان الطالبة الجامعية دافني ليف عبر شبكة الفيسبوك عن خروجها إلى الشارع وإقامة خيمة الاعتصام الأولى مقابل مسرح هبيما في تل أبيب، ثم تابع رفاقها استعمال هذه الأداة بشكل مكثف بعد ذلك لحشد التأييد. وتقول ليف في هذا الصدد أن شبكة التواصل الاجتماعي ووسائط الاتصال الالكتروني على اختلافها تساعد على مجابهة الوحدة والشعور بالغربة التي يعيشها الفرد بخلق شعور بوجود جماعة متخيّلة يتقاسم معها همومه ويشكل معها طموحاته ويفكر معها بأساليب تحقيقها. ولكن الأهم من الجماعة المتخيّلة هو أن شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية تمكّن من التواصل الفعليّ في الساحات والشوارع، أي الفعل الاحتجاجي، ولو اقتصر الأمر على التواصل الافتراضي فحسب لما تشكّلت حركة الاحتجاج.[١٧] هذا ما كان في حالة «الربيع العربيّ» وفي موجات الاحتجاج الحالية في الغرب، وفي إسرائيل كما يبدو.

- على الرغم من أن الكثير من الأوساط الرسمية والشعبية ووسائل الإعلام حاولت التقليل من أهمية حركة الاحتجاج وقدرتها على التأثير إلا أن ردود الفعل المستهترة، على اختلاف مصادرها، زالت في غضون أيام ليحل محلها شعور عارم بأن المجتمع الإسرائيلي يشهد تغييرًا جذريًا ولعل أبرز مؤشر على التغيير السريع في مواقف الأوساط المختلفة المذكورة من ما يحدث هو إقامة اللجنتين اللتين ارتبطتا بالاحتجاجات بشكل واضح ومباشر، لجنة تراختنبرغ، التي عينها نتنياهو وأوكل إليها مهمة دراسة مطالب حركة الاحتجاج وتقديم توصيات سريعة لإحداث تغييرات ملموسة في مجالات مختلفة تتعلق برفاهية المواطنين من أجل مجابهة حدة التذمّر وإخماد الاحتجاجات. يرأس هذه اللجنة البروفسور مناويل تراختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، وهي تضم أربعة عشر عضوًا. أما لجنة سبيفاك- يونا فبادر إلى إقامتها البروفسوران يوسي يونا، المحاضر في جامعة بئر السبع، وآبيا سبيفاك، نائب محافظ بنك إسرائيل سابقًا، وشارك فيها عدد من أبرز الأكاديميين في كافة مجالات الحياة في إسرائيل، وكان بين أعضائها أكاديميون عرب. أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة تقديم المشورة المهنية لقادة حركة الاحتجاج وصياغة أهداف الحركة بالتشاور مع ناشطيها، ثم إقرار هذه الأهداف من قبل الجمهور الواسع، وهو ما حدث فعلا.

استخدم قادة حركة الاحتجاج وسائط الإعلام الإلكتروني الحديثة بصورة ناجعة سالكين بذلك طريق مجموعات الشباب التي لعبت دورًا مهما في انطلاق «الثورات»العربية

١٧ مقابلة مع دافني ليف، هآرتس، ٣٠ كانون الأول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

الأسباب التي أدّت إلى نشوء حركة الاحتجاج كما تظهر من مطالبها

كما ذكرنا أعلاه فإن تقاطع أحداث وتطورات عديدة هي التي جعلت موجة احتجاجات عادية تتحوّل إلى حركة اجتماعية ستترك أثرًا على المجتمع الإسرائيلي، ولكن العوامل الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات، وهي كثيرة، تندرج تحت الآثار المادية والمعنوية –النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل، ويمكن تلخيصها بثلاثة عوامل أساسية:

تندرج العوامل الحقيقية لاندلاع الاحتجاجات، وهي كثيرة، تحت الآثار المادية والمعنوية –النفسية المتراكمة للتوجهات النيوليبرالية السائدة في إسرائيل منذ وقت طويل

١. **العامل الأول** والأهم هو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها أفراد وعائلات شابة أو أخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات مناسبة لكافة الأعمال والوظائف ويعملون، ولكنهم يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم في ظل ارتفاع سريع ومتواصل لغلاء المعيشة ولإيجارات الشقق وخصخصة كافة مجالات الحياة. ولا يقتصر قلق هؤلاء على عجزهم الحالي إزاء هذه الحاجات الحياتية، فهم قلقون أيضًا بشأن المستقبل وقدرتهم فيه على تحسين حالتهم الاقتصادية والشعور بأمان اقتصادي.

٢. **العامل الثاني** هو الشعور السائد بغياب العدالة الاجتماعية، في المجتمع الإسرائيلي، فهنالك فئات غنية تجبي أرباحاً طائلة على حساب الطبقة الوسطى الواسعة وذوي الدخل المحدود والفقراء. والدولة شريكة في خلق هذا الواقع حيث أنها ساهمت في تفاقم التفاوت بين هذه الفئات بتأمينها للشروط التي تسهل على أصحاب الشركات الكبرى والاحتكارات المختلفة زيادة أرباحهم في حين تدمّر القطاع الخاص وتنسحب من مجال توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، في مجالات حيوية مثل العلاج والتعليم والسكن والأمن الغذائي.

٣. **العامل الثالث** الذي ساعدَ في اندلاع موجة الاحتجاج هو الشعور بالاغتراب والقطيعة مع الدولة ومؤسساتها، إذ لم يعد المواطن يرى فيهم جهات تخدم مصالحه وتوفّر له الأمن والأمان في كافة مجالات حياته. وقد أصبح غياب الثقة مميزًا يطغى على موقف المواطنين من هذه المؤسسات، وتدل على ذلك تقارير المناعة القومية التي تصدر سنويًا في إسرائيل. ويستطيع المراقب لمجريات الأمور في إسرائيل أن يستشعر سريعًا أنّ الجمهور يعتبر أنّ الحكومة باتت لا تكترث بما يجري في صفوف غالبية السكان من الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل، وأنها لا تأخذهم بعين الاعتبار في قراراتها ولا تترك لهم أي مجال للمشاركة في صنع القرارات.

أهم عوامل حركة الاحتجاج هو الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها أفراد وعائلات شابة أو أخرى كثيرة الأولاد، يملك أفرادها مؤهلات مناسبة لكافة الأعمال والوظائف ويعملون، ولكنهم يعجزون عن سد حاجاتهم وتأمين التعليم المناسب لأولادهم

http://www.opoosoft.com

وسوف نخصص هذا الباب من تحليل المشهد الاجتماعي في إسرائيل لشرح هذه الأسباب التي تتعلّق بضائقة الفقر والسكن والتراجع في الخدمات الصحيّة وما يعانيه جهاز التعليم من جرّاء سياسات الخصخصة وتقليص الميزانيات التي تخصصها الدولة لهذا الجهاز وأوضاع العمل والعمال وغير ذلك. ومن الجديرة بالذكر أنّ تقارير «مدار» الإستراتيجية في السنوات الأخيرة، ولا سيّما الفصول المتعلقة بالحالة الاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل، قد أولت اهتماماً كبيرًا للقضايا التي قُيض لها أن تطلق هذا الاحتجاج غير المسبوق. ويُذكر أن مطالب حركة الاحتجاج كما وردت في تقارير الطواقم المتخصصة في لجنة سبيفاك- يونا قد صيغت بشكل تدريجي من خلال التشاور مع قادة الاحتجاجات والناشطين، ثم مناقشتها بمشاركة الجمهور الواسع في مراكز خيام الاعتصام، وفي اجتماعات شعبية مفتوحة للجمهور.

الحالة الاقتصادية العامة وأثرها على الفقر وغلاء المعيشة، والمطالب في هذا المجال

في السنوات العشر الأخيرة تآكل الأجر الحقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الذي ما زال فيه الناتج للفرد يرتفع بوتيرة كبيرة، مما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة

بالتشاور مع قيادة حركة الاحتجاج، انطلقت لجنة الخبراء المستشارين للحركة، لجنة يونا- سبيفاك المذكورة أعلاه، من حقيقة أنّ الفجوات الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي آخذة في الاتساع بشكل كبير وملحوظ في العقدين الأخيرين جرّاء ضائقة اقتصادية مستمرة.

في السنوات العشر الأخيرة تآكل الأجر الحقيقي في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الذي ما زال فيه الناتج للفرد يرتفع بوتيرة كبيرة، مما يعني أن ثمار النمو الاقتصادي تتجمع في يد فئة صغيرة واحدة تزيد أرباحها على نحو دائم في حين تجد الغالبية نفسها تتدهور إلى القاع. وما يزيد من التفاوت الاجتماعي وغياب المساواة نهائياً، في هذا الوضع، هو تقليص الخدمات الأساسية التي كانت الدولة توفر جزءاً كبيراً منها في الماضي مثل التعليم والسكن وخدمات الصحة والرفاه، فاضطرار الفرد إلى تأمين هذه الخدمات من جيبه الخاص يؤدي إلى تآكل إضافي في دخله الآخذ في الانخفاض أصلاً ويفاقم ضائقته.

يرافق هذه الضائقة الصعبة إحباط سياسي حاد وشعور بالعجز وعدم القدرة على التأثير حيث ان جميع القوى السياسية الأساسية في إسرائيل شريكة في وضع أسس السياسة الاقتصادية الحالية أو في تطبيقها، في الماضي كما في الوقت الراهن، تشاركها في ذلك النخبة الاقتصادية المستفيدة. وبعد أن طال هذا الوضع لعقود عديدة، جاءت حركة الاحتجاج التي نحن بصددها محاولة جعل الجمهور الواسع فاعلاً في تقرير حاضره ومستقبله.

http://www.opoosoft.com

إزاء هذا الواقع جاءت حركة الاحتجاج لتطالب بتضييق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي وبتعزيز المساواة، زيادة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والعلاج والرفاه والمواصلات من أجل التخفيف عن كاهل غالبية المواطنين لا سيما الفئات الأضعف، وتطالب أيضًا بإخضاع السياسة الاقتصادية الاجتماعية للنقاش العام وإتاحة المجال أمام المواطنين لإبداء آرائهم حول هذه السياسة ومحاولة التأثير عليها. إنّ السعي إلى تحقيق هذه الأهداف يمر عبر المطالبة بإجراء تغيير جذري في السياسة الاقتصادية من ناحية وفي الفكر السياسي الذي يحدد هذه السياسة ويطبقها. وكانت أهم المطالب المباشرة التي تبنتها حركة الاحتجاج والتي يمكن تلخيصها في مطلب جامع وأساسي هو استبدال الطريقة الاقتصادية من أساسها بسياسة «دولة الرفاه»، هي المطالب التالية:

جاءت حركة الاحتجاج لتطالب بتضييق الفجوات في المجتمع الإسرائيلي وبتعزيز المساواة، زيادة وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والسكن والعلاج والرفاه والمواصلات

- **تحسين جودة الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة للسكان** مما يعني زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الحيوية، وكان هذا الإنفاق قد تراجع بشكل كبير جداً في العقدين الأخيرين على الرغم من الارتفاع المطرّد في مستويات الفقر كمؤشر على ضرورة انتهاج طريق معاكس. كان تقليص الخدمات الاجتماعية وخصخصة أجزاء من قطاع خدمات الصحة والتعليم وغيرها سبباً في زيادة الفجوات وتكريس التفاوت الاجتماعي، فالطبقات الوسطى ومحدودة الدخل تحتاج إلى هذه الخدمات الحيوية أكثر مما تحتاجها الطبقات الغنية. ويتم تحقيق هذا الأمر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الحيوية العامة حتى يتراوح بين ٣٥٪ من الناتج القومي المحلي (كما هو الحال في أميركا واستراليا) حتى ٥٥٪ من الناتج (كما في دول اسكندينافيا وغرب أوروبا). ومن المعروف أن القرار بشأن اتساع سياسة الرفاه المتعبة هو قرار سياسي وليس اقتصاديّا مهنيا.
- **رفع الضرائب المباشرة على أصحاب رؤوس الأموال:** وكان طاقم الخبراء الاقتصاديين الذي رافق حركة الاحتجاج قد اعتبر ان زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل ٥,٢٪ من الناتج القومي المحلي سنوياً في السنوات الثلاث المقبلة، شرط أن تجبى هذه الميزانية الإضافية من زيادة الضرائب المباشرة، هي الخطوة الأولى في اتجاه التحوّل الذي ذكرناه أعلاه. وتساوي هذه الإضافة حسب المعايير الحالية نحو ٢٠ مليار شيكل. إضافة إلى ما سبق، يمكن، خلال السنوات الثلاث المقبلة، تخصيص ميزانية خاصة ضخمة لاستثمارها في إقامة سكن جماهيري لسد الفجوة التي نتجت جرّاء إهمال هذا النوع من السكن على امتداد سنوات طويلة. يمكن لهذه الميزانية أن تساوي ١٪ حتى ٢٪ من الناتج القومي المحلي، ولكن بما إنها

http://www.opoosoft.com

ميزانية استثمار لمرة واحدة فيمكن تمويلها، على نحو استثنائي، بعجز مؤقت في الميزانية، إذ أن ضرورة حقيقية إلى استثمارات وإنفاق بهذا الحجم الكبير من أجل تخفيف ضائقة السكن التي كانت سبباً وراء انطلاق موجة الاحتجاج.

• **زيادة الضرائب المباشرة لا سيما على أرباح أسواق المال وعلى الدخل المرتفع جداً:** يجري تمويل إعادة ترميم القطاع العام بواسطة زيادة الضرائب المباشرة المتدرجة، وهنا من الجدير بالذكر أنّ جباية الضرائب في إسرائيل تعادل ٣١,٤٪ من الناتج المحلي، وهي نسبة تقل عن معدل الجباية في الدول الأعضاء في OECD، أما جباية الضرائب المباشرة فهي من الأكثر انخفاضاً بين جميع دول OECD. والضرائب المفروضة على رؤوس الأموال في إسرائيل منخفضة جداً ومن الممكن زيادتها بشكل جدي، وعلى هذا الاجراء أن يتم خلال ٣ سنوات يتحقق بعدها ازدياد بواقع ٢,٥٪ من الناتج، ويكون ذلك بواسطة زيادة ضريبة الشركات إلى ٣١٪، وإلغاء الإعفاءات من دفع ضريبة الشركات لجميع الشركات التي تصدر للخارج والشركات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمارات، ورفع نسبة ضريبة الدخل المفروضة على دخل شهري يتعدى ٤٠٠٠٠ شيكل، زيادة الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمارات ومردود الاستثمارات في سوق المال حتى ٣١٪ وزيادة الضرائب المفروضة على المشغلين. هذه الزيادة بنسبة ٢,٥٪ في جباية الضرائب في إسرائيل عامة تمكن من زيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات على شاكلة دولة الرفاه. وفي مرحلة لاحقة يمكن أيضًا إجراء مراجعة جدية لكل قضية الضرائب المباشرة وزيادتها وجباية ضرائب من الشرائح العليا من أصحاب الدخل المرتفع وليس فقط من الشريحة الأعلى (ليس من المصنفين تحت أعلى عشر من أعشار الدخل)، بهدف ضمان الاستمرار في توفير الخدمات الحيوية لجميع الفئات الاجتماعية.

المصدر الثاني الممكن لتمويل مطلب الانتقال إلى سياسة دولة الرفاه هو تقليص الإنفاق على الأمن

• **تقليص الإنفاق على الأمن:** المصدر الثاني الممكن لتمويل مطلب الانتقال إلى سياسة دولة الرفاه هو تقليص الإنفاق على الأمن. يستدل من الإحصائيات المتوفرة والمعلنة ان الميزانية التي تنفق على الأمن في إسرائيل تساوي نحو ٧٪ من الناتج المحلي، ولكن من المعروف ان هناك نفقات أخرى عديدة لا تدخل في هذه النسبة ترفع نسبة نفقات الأمن إلى نحو ١٢٪ من الناتج. من الممكن تقليص الإنفاق على الأمن إلى ٦٪ من الناتج فقط خلال فترة عشر سنوات بواسطة عقد اتفاق سلام حقيقي مع الفلسطينيين، وهو ما حدث في ميزانية الأمن الإسرائيلي بعد اتفاق السلام مع مصر فقد انخفضت الميزانية حينها إلى النصف، تحويل ميزانية تساوي ٦٪ من الناتج المحلي لتمويل الخدمات الاجتماعية سيكون له أثر اجتماعي كبير.

http://www.opoosoft.com

- **إجراء إصلاحات جذرية في سوق العمل لتقليص الفجوات الاجتماعية:** في العقد الأخير، ارتفع معدل إنتاجية الفرد العامل في إسرائيل بنحو ٩٪ في حين انخفض راتبه الحقيقي، في الفترة نفسها، بنحو ٤,٥٪، مما يعني أن المستفيدين من النمو الاقتصادي ليسوا الأجيرين وإنما أصحاب رؤوس الأموال. هذا ناهيك عن أن كثيرين من العرب واليهود المتزمتين دينياً (الحريديين) يواجهون صعوبات تسد عليهم إمكانية الانخراط في سوق العمل. لمجابهة الصعوبات التي بات يتذمّر منها العمال، وحقيقة الارتفاع في نسبة الفقر في أوساط العائلات التي يعمل معيلوها (كما سنرى لاحقًا)، تبنت حركة الاحتجاج المطالب التالية:
  - التوقف عن سياسة التشغيل غير المباشر في القطاع العام.
  - فرض قانون الحد الأدنى للأجور.
  - احترام حرية الانتظام لأنه ليس ثمة عدالة اجتماعية بدون حقوق للعمال وانتظامهم في نقابات.
  - منح العمال الأجانب حقوقاً كاملة، لأن ذلك من حقهم كبشر، ولأن هذا يمنع تآكل أجور العمال.
  - إزالة كافة المعيقات أمام انخراط العرب في سوق العمل، وخاصة النساء العربيات، وفتح الطريق أمامهم للعمل في القطاع العام.

في العقد الأخير، ارتفع معدل إنتاجية الفرد العامل في إسرائيل بنحو ٩٪ في حين انخفض راتبه الحقيقي، في الفترة نفسها، بنحو ٤,٥٪

- **الحد من أرباح أصحاب الاحتكارات وتخفيض الأسعار:** يُشكل تركيز قوة اقتصادية ضخمة في يد عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال ميزة بارزة في الاقتصاد الإسرائيلي. وقد رافق حركة الاحتجاج الأخيرة اهتمام واسع بهذه الميزة بسبب ما تدره الاحتكارات على أصحابها من جهة وبسبب تأثير هذه الاحتكارات على غلاء المعيشة الذي تعاني منه الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود. وكانت اللجنة الخاصة التي أقيمت لفحص قضية تركيز القوة الاقتصادية في يد عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال قد أوصت في منتصف شهر أيلول ٢٠١١ بتحرير الاقتصاد من قبضة عشرة أشخاص وذلك بفرض قيود وتقييدات على مجموعات أعمال كبرى وتحديد القطاعات الاقتصادية التي يسمح لصاحب عمل واحد أو مجموعة أعمال واحدة أن يمتلكوها ويستثمروا فيها والهدف من كل ذلك هو كسر الاحتكارات وتشجيع المنافسة في المرافق الاقتصادية مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار.[١٨]

١٨ ذي ماركر (الملحق الاقتصادي لصحيفة هآرتس)، ١٩ أيلول ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

وجاء في تقرير أصدرته منظمة OECD في شهر كانون الأول ٢٠١١ أنّ الاقتصاد الإسرائيلي يعاني من مشكلة تركيز حادة جداً تمنح قوة جبارة لمجموعات وأفراد يتحكمون بالاقتصاد. وقد شكل تقرير الـOECD في هذا الصدد دعماً لتوصيات اللجنة المذكورة أعلاه وأوصى هو الآخر بإقامة جسم حكومي رسمي يشرف على مجموعات أصحاب الأعمال ويضمن تنظيم المنافسة الاقتصادية في كل مجال، كما يضمن الاستقرار الاقتصادي لكل مجموعة اقتصادية من هذه المجموعات لكي لا يحدث لها مثلما حدث لشركات كبرى في السوق الأميركية أثناء الأزمة الأخيرة، الأمر الذي ألحق ضرراً لا يقدّر بالمستثمرين في أسواق المال وبتوفيرات التقاعد وما إلى ذلك.[١٩]

وتبيّن في تقرير جديد لبنك إسرائيل حول مستوى غلاء المعيشة أنّ أسعار السلع الغذائية في إسرائيل تزيد بنحو ١٥٪ عن المتوقع لها في دولة فيها نفس معدلات الدخل، كما ظهر أنّ أسعار الحليب والأسماك والمشروبات الخفيفة تزيد بنسبة ٣٠٪ عن الأسعار المتوقعة في مجتمع فيه هذا المستوى من دخل الفرد. ويعتقد خبراء البنك المركزي في إسرائيل أنّ الأسباب الأساسية لهذا الارتفاع في الأسعار هو ارتفاع ضريبة القيمة المضافة المفروضة على السلع الغذائية. نسبة هذه الضريبة في إسرائيل ثابتة على جميع السِلع وبضمنها السلع الحيوية التي يستهلكها الفرد يوميًا مثل الأغذية، وهو أمر غير متبع في دول كثيرة في العالم حيث تقل نسبة الضريبة المضافة على المواد الاستهلاكية المهمة للفئات الضعيفة عن الضريبة المفروضة على الكماليات التي لا يسعى إلى شرائها سوى المقتدرين اقتصاديًا.

ويعتقد المحللون في البنك المركزي أنّ ثمّة تناسبا طرديا بين معدل الدخل للفرد وبين غلاء المعيشة بحيث أنّه كلما ارتفع معدل دخل الفرد ترتفع القدرة الشرائية للمستهلك ويرتفع الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. على الرغم من ذلك يظن الخبراء في بنك إسرائيل أنّ الأسعار ارتفعت خلال السنوات الأخيرة أكثر بكثير مما كان متوقعًا بناءً على الارتفاع في دخل الفرد.

ويعتقد الخبراء بناءً على تحليل جداول غلاء المعيشة في إسرائيل والتغييرات التي حصلت على أسعار الشيكل مقابل العملات الأساسية في الفترة بين ٢٠٠٨ حتى ٢٠١١ أنّ الفجوات اتسعت. ويُضيف هؤلاء أنّ المعطيات المتوفرة اليوم تشير إلى فرق يصل إلى ٢٠٪ بين غلاء السلع الغذائية في إسرائيل وبين ما يجب أن تكون عليه الأسعار في ظل معدل الدخل في ٢٠١٠، وهناك تقديرات تقول إن الفرق سوف يتجاوز نسبة ٢٠٪ قريبًا.

بقي أن نذكر أنّ الفروق في ارتفاع الأسعار ليست مقصورة على قطاع السلع الغذائية

---

١٩ ذي ماركر، ١٢ كانون الأول ٢٠١١ (عران أزران).

http://www.opoosoft.com

وإنما تتعداه إلى منتوجات مهمة جدًا في حياة كل إنسان. ولعله من المهم هنا، لا سيما أننا نبحث في الوضع الاقتصادي ونتائجه الكارثية على الفقراء والسلبية إلى حدّ بعيد على الطبقة الوسطى أن نعاين معطيات الفقر التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتآكل الأجور وارتفاع غلاء المعيشة والضرائب، وبالاحتكارات والمعيقات أمام انخراط مجموعات سكانية واسعة في سوق العمل الإسرائيلي.

ثبات معطيات الفقر[20]

تدل المعلومات التي أوردها التقرير السنوي الأخير لمؤسسة التأمين الوطني في إسرائيل عن الفقر على أن ميزة الثبات التي ترافق إحصائيات انتشار الفقر منذ عقد تقريباً ما زالت على ما هي في هذه السنة أيضًا، كما يتضح من الجدول رقم ١.

جدول رقم ١: نسب الفقر في صفوف العائلات والأفراد في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠

(بالنسبة المئوية بعد دفع التحويلات والمساعدات من مؤسسات الدولة)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نسبة انتشار الفقر بين العائلات	١٩,٣	٢٠,٣	٢٠,٦	٢٠,٠٠	١٩,٩	١٩,٩	٢٠,٥	١٩,٨
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأفراد	٢٢,٤	٢٣,٦	٢٤,٧	٢٤,٥	٢٣,٨	٢٣,٧	٢٥,٠٠	٢٤,٤
نسبة انتشار الفقر في صفوف الأولاد	٣٠,٨	٣٣,٢	٣٥,٢	٣٥,٨	٣٤,٢	٣٤,٠٠	٣٦,٣	٣٥,٣

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر[21] في السنة الأخيرة ٤٣٣,٣٠٠ عائلة منها ١٦٣,٦٠٠ عائلة عربية، وتشمل هذه العائلات الفقيرة ١,٧٧٣,٤٠٠ نسمة من الفقراء، يصل عدد العرب من بينهم إلى اكثر من ٨٣٠ الف نسمة. ما يعني أنّ الانخفاض الضئيل جداً في نسبة انتشار الفقر جاء نتيجة لانخفاض نسبة الفقراء في المجتمع اليهودي وليس في المجتمع العربي، حيث تدل الإحصائيات على ثبات نسب الفقر، إذ تصل النسبة

وصل عدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر في السنة الأخيرة ٤٣٣,٣٠٠ عائلة منها ١٦٣,٦٠٠ عائلة عربية

٢٠. تجدر الإشارة هنا إلى المعطيات الرسمية المتوفرة عن الفقر في إسرائيل صدرت في شهر تشرين الثاني من سنة ٢٠١١، في تقرير التأمين الوطني عن الفقر ولكنها تلخص الأوضاع في هذا المجال حتى سنة ٢٠١٠ فقط. ولكن وجهة مؤشرات الفقر في السنوات الأخيرة وتحليلات المختصين اعتماداً على التغييرات الحاصلة في الاقتصاد الإسرائيلي لا تدل على إمكانية حدوث نقلات مفاجئة في وجهة هذه المؤشرات في سنة ٢٠١١. أي أن التغيير الذي يمكن أن يطرأ على معطيات الفقر لن يكون جديًا.

٢١ ويعادل خط الفقر بالدخل الشهري ٢٤١٣ شيكلا لعائلة من فرد واحد، ٣٨٦١ شيكلا للعائلة المؤلفة من شخصين، ٥١١٦ شيكلا لعائلة من ٣ أشخاص، ٦١٧٨ شيكلا لعائلة من ٤ أشخاص، ٧٢٤٠ لعائلة من ٥ أشخاص، انظروا تقرير الفقر ٢٠١٠، ص ٧.

http://www.opoosoft.com

في صفوف العائلات الفقيرة إلى ٥٣,٢٪ وبين الأولاد إلى ٣٥,٣٪، وهي نسبة كارثية.

نحو ٥٧,٢٪ من العائلات التي تضم أكثر من أربعة أولاد تعتبر فقيرة، أما نسبة العائلات التي يعمل معيلوها من بين العائلات الفقيرة فقد بقيت عالية جداً وتصل إلى نحو ٥٠,٦٪ ما يعني أن ارتفاعاً طرأ على نسبة هذه العائلات (كانت نسبة الفقر في صفوفها في سنة ٢٠٠٩ حوالي ٤٩٪).[٢٢] وقد اعتبر هذا المعطى الذي لا يبرح التقارير عن انتشار الفقر في السنوات الأخيرة أخطر ما ورد فيها لأنه يدل على عمق الاستغلال ومنهجيته في سوق العمل من ناحية، وعلى ازدياد حِدّة ظاهرة التشغيل بواسطة مقاولي العمل الذين حوّلوا العمل إلى عاجز عن تخليص الفئات الضعيفة من براثن الفقر. يعني هذا أنّ مقياس عمق الفقر وخطورته قد ارتفع لا سيما لدى العائلات التي تشكّل غالبة المجتمع الإسرائيلي. وفي تعقيب لها على هذه الظاهرة أضافت رئيسة حزب العمل، وهي التي تركز جلّ جهودها في الكنيست على قضايا الرفاه الاجتماعي وليس على القضايا السياسية والدولية، أضافت أنّ المشكلة في إسرائيل ليست في نسب البطالة وإنما في هاوية الاستغلال والاستعباد في سوق العمل.[٢٣] ولم يكن رأي وزير الرفاه الاجتماعي موشي كحلون في هذا الصدد مختلفاً حيث رأى خطورته الكبيرة على الرغم من أن الحكومة، ولا سيما رئيسها، خصصت الجزء الأكبر من تعليقها على المعطيات للتراجع الضئيل في النسب وعزت ذلك إلى نجاح سياستها في مجابهة الفقر.[٢٤]

يعتقد المحللون ان الفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين عامة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية وخصخصة جزء كبير منها وتقليص الميزانيات المخصصة لها

ويتضح من معطيات الفقر أيضًا أنّ توزيع الفقر ليس متساوياً بين الفئات المختلفة التي تركب المجتمع الإسرائيلي حيث أنّ النساء عامة والعرب واليهود المتزمتين دينياً (الحريديم) وأصحاب الإعاقات الجسدية والعقلية وبعض فئات المهاجرين (الاثيوبيين خاصة) يعانون من الفقر أكثر من غيرهم.[٢٥]

ويعتقد المحللون ان الفقر هو نتيجة مباشرة لسياسة تآكل المخصصات التي كانت توفرها الدولة للمواطنين عامة، إضافة إلى تراجع الخدمات الاجتماعية وخصخصة جزء كبير منها وتقليص الميزانيات المخصصة لها. ومما يفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق هو التراجع المطرد في مكانة المستخدمين عامة ولا سيما المستخدمين في القطاع العام وإضعاف أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، مما ينجم عنه إثقال كاهل

٢٢ تقرير الفقر للتأمين الوطني، ص ٢١.

٢٣ تعقيب شيلي يحيموفتش، رئيسة حزب العمل، على تقرير الفقر ٢٠١١. موقع صحيفة **هآرتس** ١٧/ ١١/ ٢٠١١.

٢٤ انظروا تعقيبات رئيس الحكومة على تقرير الفقر. **يديعوت احرونوت**. ١٨ آب ٢٠١١

٢٥ في تقرير مدار الاستراتيجي للسنة المنصرمة، تم تناول هذا الموضوع من خلال ملامح التصدع الطبقي الجديدة في المجتمع الإسرائيلي، وهناك شرح لتوزيعة الفقر في إسرائيل.

http://www.opoosoft.com

الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً بأعباء خانقة. ان هذه السياسة النيوليبرالية التي تتبناها حكومة نتنياهو[٢٦] هي مصدر التفاوت الاجتماعي العميق الذي نتج عن انكماش دور الدولة في الإشراف على مقياس المساواة الاجتماعية في المجتمع، وعن الاقتناع بأن من شأن قوى السوق الحرة أن تنظم قضية العدالة الاجتماعية الضائعة.

وقد طالبت حركة الاحتجاج، إزاء هذا الواقع، بالبدء فوراً بخطة شاملة لتقليص نسبة الفقر وتحسين ظروف حياة الفقراء التي تمتد إلى جميع مجالات الحياة. وعلى هذه الخطة أن تشمل جميع الأوساط المتعلقة بهذا الشأن وان تكون قابلة للمراقبة والإشراف ولقياس النتائج. وعلى خطة مجابهة الفقر أن تنطلق من الاعتراف بحياة الفقراء والفئات المهمّشة اجتماعياً في العيش بكرامة، ومحاربة كل مظاهر التمييز، ورفع مستويات المسؤولية الاجتماعية لدى جميع فئات المجتمع وزيادة مستويات التضامن والتكافل لتنجيع العمل على مجابهة الفقر.

وقد كانت أهم مطالب حركة الاحتجاج حول ضائقة الفقر هي التالية:

- اعتماد مقياس رسمي جديد للفقر يتطرق على نحو شامل إلى مركبات الفقر المختلفة بحيث يتضمن عمقه ومدته، حيث أنّ قصر قياس الفقر على الدخل والإنفاق لا يكفي لتوضيح مأساة الفقراء.[٢٧]
- زيادة الحد الأدنى للأجر حتى يعادل ٧٥٪ من معدل الأجور في سوق العمل أي حوالي ٦٠٠٠ شيكل، وذلك خلال ٣ سنوات، مع ربط هذا الأجر بجدول الغلاء.
- إلغاء ضريبة القيمة المضافة (١٦٪) عن عدد من الأغذية الأساسية.
- تخصيص ميزانيات للبدء بخطة شاملة لتقليص الفجوات الاجتماعية بين اليهود والعرب في مجالات أساسية حيوية مثل التعليم والسكن والصحة والبنى التحتية والرفاه والعمل. وتطبيق هذه الخطة بمشاركة المواطنين العرب أنفسهم ووفقاً لحاجاتهم.

---

٢٦ انظروا أثر هذه السياسة على المجتمع الإسرائيلي في فصل المشهد الاجتماعي من **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠** الذي تناول المشهد الإسرائيلي في ٢٠٠٩.

٢٧ انظروا **تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٠٩**، ص ١٥٧ حيث أوضحنا المواقف المختلفة بشأن تعريف الفقر. فبعد مؤتمر عقد في مدينة لشبونة في سنة ٢٠٠١ تبنى الاتحاد الأوروبي عدداً من المؤشرات التي أدخلت في حساب مقياس الفقر في دول الاتحاد الاوروبي أولاً، ثم تبنتها دول أخرى أو منظمات أهلية تعمل في مجابهة الفقر في دولها. وفي إسرائيل كانت منظمة لتيت (عطاء) هي الأبرز التي تبنت مقياساً بديلاً للفقر. لا تركز معظم هذه المؤشرات على الدخل والعمل والبطالة وإنما تتطرق إلى مستوى المعيشة، وعدد سنوات التعليم، والشعور بالأمان الغذائي والصحي والنفسي، ومدى القدرة على الوصول إلى التقنيات التي باتت من ضروريات الحياة واستعمالها، والقدرة على تعليم الأولاد وتأمين حاجياتهم في الدراسة والعلاقات الاجتماعية للفقير مع عائلته ومع من هم في محيطه الاجتماعي. ومن الواضح أن التعامل مع الفقر بهذه الصورة يبقي على معناه كظاهرة كارثية.

http://www.opoosoft.com

- تحسين أسلوب توفير الخدمات الحيوية للفقراء والفئات الضعيفة في المؤسسات الحكومية تفادياً للتعقيدات البيروقراطية التي تجعل التعامل مع الجمهور مهيناً أحياناً وتؤدي إلى انخفاض مستوى الخدمات التي تقدّم.
- سن «قانون أساس: الخدمات الاجتماعية» الذي يكفل هذه الحقوق التي تشكل شرط الحياة الكريمة، كما يحدد واجب الدولة ومسؤوليتها عن توفير هذه الحقوق. ومن شأن قانون كهذا أن يغيّر الأوضاع السائدة فيما يتعلق بخدمات السكن والتعليم والأمان الغذائي والصحة والرفاه التي جرى تسليعها في السنوات الأخيرة حتى باتت عصية على محدودي الدخل.[٢٨]
- زيادة مخصصات التأمين الوطني بشكل كبير بما يتناسب مع غلاء المعيشة. والى أن يتم ترتيب هذا الموضوع نهائياً يمنح المحتاجون مبلغاً شهرياً يضاف إلى مخصصاتهم لتفادي الصعوبات الناتجة عن تآكل القوة الشرائية للمخصصات.
- توسيع إطار مشاركة الحكومة في سوق العمل في مجال تحسين شروط العمل والأجور والحفاظ عليهم بمستوى مقبول ومعتمد في دول الرفاه الاجتماعي، والعمل بشكل جدي على إلزام المشغلين باحترام حقوق العمل في مجال الأجور والظروف والأمان. والعمل على إتاحة المجال أمام انخراط من يعيشون تحت خط الفقر في سوق العمل من خلال منحهم المهارات المطلوبة والاهتمام بحقوقهم، وبأن تتلاءم خطط دمجهم في القوى العاملة في ميزاتهم الثقافية وحاجاتهم الجماعية (يقصد بهذا اليهود المتزمتون دينيّا (الحريديم) والنساء العربيات في الأساس).

مواضيع السكن والتخطيط والأراضي والمطالب المتعلقة بها

تتمحور المطالب في هذا الشأن، كما في المجالات الأخرى، حول ضرورة تغيير السياسة المتبعة نهائياً وليس فقط زيادة الميزانيات المخصصة له، حيث بات الوضع القائم صعباً على نحو لا يحتمل. وقد يكون صحيحاً من منظور ما، أنّ قضية السكن بكل ما تشمل كانت وحدها كافية لإشعال حركة احتجاج عارمة، وصعوبتها عامة وشاملة تلحق ليس فقط بمن لا يملك بيتاً يأويه، بل بكل فرد قلق على مستقبل أولاده في هذا الصدد، أو ربما الأجيال القادمة. هذا ناهيك عن أنّ مجال السكن ونوعية المساكن

٢٨ في شهر كانون الأول ٢٠١١، قامت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل بصياغة اقتراح قانون أساس الخدمات الاجتماعية، وجرى تقديمه إلى الكنيست بواسطة عدد من اعضاء الكنيست من كافة الأحزاب (يمينية، محافظة ويمينية ليبرالية، يهودية وعربية) ولمعاينة هذا الاقتراح، انظروا:
social-rights-bill-flyer2.pdf/12/http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2011
(شوهد بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

وتحولها إلى حلبة استثمار واستغلال عن طريق رفع أجور البيوت للطلاب وغيرهم، يشكل مؤشراً واضحاً على الفروق الاجتماعية الاقتصادية في المجتمع، ليس بين الطبقات العليا وطبقات الفقراء، وإنما بين الأغنياء والطبقة الوسطى التي تعي أكثر من غيرها وجهة الاقتصاد والأوضاع الاجتماعية في إسرائيل.

تبنّت حركة الاحتجاج استنتاجات لجنة الخبراء التي رافقتها في مجال السكن والتخطيط والأراضي، وقد شملت المطالب في هذه المجالات النقاط الأساسية التالية:

- إرساء الحق في السكن في قانون أساس، أي جعله حقاً مكفولاً له مكانة الحق في الكرامة والحق في الحرية وفي العمل، وجميعها قوانين محمية بواسطة قوانين أساس صعبة التعديل والإلغاء.
- العمل بكافة الطرق لضمان توفر سكن للمحتاجين سواء أكان ذلك للملكية أم للإيجار، وذلك عبر تخصيص عدد من الشقق التي تقام حديثاً للبيع والتأجير بأسعار منخفضة لسد حاجة غير المقتدرين، وهذا يشمل مشروع الإسكان الجماهيري للعائلات والأفراد من الفقراء.
- إجراء تعديلات واسعة على أسلوب المساعدات الحكومية لمن يحق لهم عند شرائهم أو استئجارهم مسكناً، وتخصيص ميزانيات إضافية لذلك.
- منع التمييز في الإسكان بواسطة تشريع قوانين وإلغاء قانون لجان القبول الذي سنّ مؤخراً، وهو قانون تمييزي خالص، الهدف من التحكم بالمميزات الطبقية والاجتماعية والقومية والإثنية لمن يأتي للسكن في أي بلدة تقام.
- إعادة النظر في عمليات الخصخصة في مجالات الإسكان وزيادة السلطات المحلية وتعزيزها في هذا المجال.
- تنظيم جميع التفاصيل المتعلقة بتأجير البيوت والشقق في قوانين رسمية ملزمة.
- إقامة مبان سكنية تديرها الدولة بشكل مباشر لتأجير شققها بأسعار مناسبة.
- إجراء تعديلات ضريبية تخفض التكاليف عن كاهل من ينوي شراء مسكن للعيش فيه وتثقل على من يجعل من شراء الشقق الجديدة مساراً للاستثمار والربح.
- حل مشكلة البيوت غير المأهولة وقسائم البناء التي لم يُبن، عليها بواسطة فرض ضرائب باهظة تدفع أصحابها إلى التحرك بشأنها.
- عدم ترك مسألة الحق الأساسي في المسكن والمأوى في يد قوى السوق، فقد أثبتت التجربة أنّ شركات البناء الخاصة فشلت في ضمان ذلك الحق، بل

تبنّت حركة الاحتجاج استنتاجات لجنة الخبراء التي رافقتها في مجال السكن والتخطيط والأراضي

http://www.opoosoft.com

ولم تحاول أن تسد حاجات الإسكان. تقوم هذه الشركات باستغلال الموارد والميزانيات بشكل مغرض، وتقلل من فرص الطبقة الوسطى والشرائح الأكثر فقراً في الحصول على مسكن، أو تحسين ظروف سكناهم.

من الواضح أن إجراء إصلاحات جذرية في مجال السكن يتطلب تغييرات في مجال الأراضي والتخطيط، ولذلك شملت أهداف حركة الاحتجاج، كما صاغتها لجنة الخبراء الداعمة بناءً على مشاوراتها مع الكوادر الأساسية للحركة، بعض المطالب الجديّة في هذين المجالين أيضًا، ومنها المطالبة بوقف خصخصة الأراضي بالأسلوب المتبع الآن، وتخصيص أراض لتطوير وسد حاجة المدن والقرى العربية في البلاد، إعادة تقسيم مناطق النفوذ بشكل عادل وجعل إدارة المناطق الصناعية والتجارية مشتركة للمجالس القطرية والمدن المجاورة لها، وتغيير تركيبة إدارة سلطة أراضي إسرائيل بحيث تشمل ممثلين عن المجموعات السكانية المختلفة، وإعادة دراسة وتحديد حاجات جهاز الأمن من الأراضي، حيث أن مساحات شاسعة من أراضي الدولة احتجزت رهينة في قبضة الجيش في إسرائيل. وهناك مطالب أخرى لا متسع لذكرها هنا.

بين مطالب الحركة الاجتماعية أيضًا إجراء تعديلات جدية جداً على جهاز التخطيط والتنظيم ليشمل تمثيلاً لائقاً لجميع الفئات التي تشكل تركيبة المجتمع

وكان من بين المطالب في مجال التخطيط إلغاء قانون لجان القبول، وإجراء تحوّل كامل في مفهوم تطوير دولة إسرائيل من مفهوم التطوير بواسطة توزيع السكان وتطوير الضواحي والمناطق الطرفية الأمر الذي يتطلب قضماً مستمراً للمناطق الطبيعية المفتوحة وتدمير الطبيعة إلى مفهوم التطوير عبر خلق نمط حياة حضري (مديني) عالي الجودة، يتيح تطويراً اقتصادياً عادلا من الناحية الاجتماعية. وقد جرى التأكيد في المطالب على أن التخطيط الذي يتجاهل خاصية كل مجموعة وحاجاتها لا بد أن يسوق معه أضراراً اجتماعية بالغة الخطورة، وهذا ما نراه اليوم. وكان بين مطالب الحركة أيضًا إجراء تعديلات جدية جداً على جهاز التخطيط والتنظيم يجب أن يشمل تمثيلاً لائقاً لجميع الفئات الاجتماعية التي تشكل تركيبة المجتمع، إضافة إلى زيادة ملاك الموظفين والمهندسين بشكل كبير لضمان تسريع تخطيط المباني التي تقام للسكن في المدن وترخيصها، لا سيما عندما تشمل شققاً رخيصة للفئات الضعيفة (سكن في متناول اليد)، وجعل عملية إشراك الجمهور في التخطيط عملية ذات دلالة حقيقية لما في ذلك من تأثير على موضوع الشعور بالعدالة الاجتماعية في صفوف كل فئة.

http://www.opoosoft.com

أوضاع التعليم ومطالب حركة الاحتجاج

اعتبر الطاقم المختص في موضوع التعليم الذي صاغ مطالب حركة الاحتجاج أنّ أضرارا جدية لحقت بمكانة جهاز التعليم العام (الرسمي) في العقدين الأخيرين، وقد ظهر ذلك على شكل مس بالحق الأساسي في تعليم ذوي مستوى الدخل الجيد وفي توفر فرص تعليم متساوية لا سيما لأبناء الطبقات الأقل دخلاً والفقيرة. تؤدي هذه الحالة المتردية للتعليم بالضرورة إلى تآكل في تساوي الفرص عامة، وفي التضامن الاجتماعي، وفي التطور والنمو الاقتصاديين.

اعتبر الطاقم المختص في موضوع التعليم الذي صاغ مطالب حركة الاحتجاج أنّ أضرارا جدية لحقت بمكانة جهاز التعليم العام (الرسمي) في العقدين الأخيرين

ويمكن أن ننسب هذا الضرر اللاحق بمكانة التعليم إلى أسباب عديدة ومتنوعة، منها: غياب رؤيا مستقبلية تتأسس على استيعاب تجارب الماضي وعلى فلسفة إنسانية تقدمية، وتآكل الميزانيات المخصصة للتعليم، عمليات الخصخصة الشرسة التي لم تقفز حتى عن هذا القطاع المهم، مناهج تعليم وأساليب تدريس تمتثل لمنطق السوق الحر، انعدام الثقة بجهاز التعليم الرسمي العام وانتقال الطلاب أصحاب التحصيل الجيد فما فوق إلى التعليم الخاص.

رأت قيادة الاحتجاج أنّ المطالبة بالعدالة الاجتماعية توجب المطالبة بتغيير الوضع الصعب الذي يعاني منه التعليم الرسمي. ويتضح من التقارير الدورية التي تصدرها OECD لمتابعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول المشاركة في المنظمة وتقارن بينها أنّ ثمة فرقا بنسبة ٣٠٪ في الميزانية التي تخصصها إسرائيل لكل طالب أو طالبة في التعليم الرسمي وبين معدل الإنفاق في باقي دول OECD. تنفق إسرائيل ما قيمته نحو ٥٠٠٠ دولار أميركي في السنة الواحدة على كل طالب في المرحلة الابتدائية و ٥٧٠٠ دولار على كل طالب في المرحلة فوق الابتدائية، هذا في حين أنّ معدل الإنفاق نفسه في الدول المشاركة في منظمة OECD هو ٦٧٠٠ دولار و ٨٢٠٠ دولار على التوالي.

ولكن الفرق الحقيقي للإنفاق أكبر بكثير في الواقع لان إسرائيل تشبه في تركيبتها السكانية دول الـ OECD متعددة الثقافات وليس جميع الدول، وفي الدول المتعددة الثقافات بين أعضاء الـ OECD يصل معدل الإنفاق على الطالب الواحد نحو ١٠,٠٠٠ دولار. وإذا قارنا بين الزيادة في ميزانية التعليم/ للطالب في دول هذه المنظمة منذ سنة ٢٠٠٠ نجد أنّ الزيادة التي سُجلت في إسرائيل هي الأقل تقريبا، ففي انجلترا مثلاً حصل ازدياد بنسبة ٥٦٪ في الإنفاق على الطالب الواحد منذ سنة ٢٠٠٠، وفي هولندا بنسبة ٢٠٪، أما في إسرائيل فالزيادة لا تتعدى ٤٪ فقط.

تنفق إسرائيل ما قيمته نحو ٥٠٠٠ دولار أميركي في السنة الواحدة على كل طالب في المرحلة الابتدائية و ٥٧٠٠ دولار على كل طالب في المرحلة فوق الابتدائية

وثمة فجوة اجتماعية أخرى تتعلق بالتعليم هي الفجوة في الدخل بين أصحاب التعليم العالي والحاصلين على سنوات قليلة من التعليم، وتصل الفجوة المذكورة إلى

http://www.opoosoft.com

نحو ٢٨٠٪، ففي صفوف أصحاب الدخل المنخفض (الفئات المشمولة في الدرجة الأولى والثانية وفق سلم تقسيم الدخل إلى أعشار، (وهو أمر متبع في الأبحاث الاقتصادية، وهناك تقسيم للدخل إلى مائة درجة وأحياناً إلى ألف درجة أيضاً)، تعيل العائلة ٥,٢ أشخاص، في المعدل، في حين ينخفض هذا الرقم إلى ٢,٦ شخص في الأعشار العليا. هذا يعني أن ثمة فجوة كبيرة في جودة حياة أفراد هذه العائلات يظهر في مجال التعليم. وتبين الإحصائيات أنّ فرداً واحداً من كل ثمانية في العائلة الفقيرة يتلقى تعليماً عالياً مقابل واحد من كل اثنين في عائلات عشري الدخل الأعلى.

وينعكس هذا أيضًا في فروق حادة بين إنفاق العائلات من الطبقات المختلفة على تعليم أبنائها، إذ يصل معدل إنفاق العائلة من فئة العشر الأعلى على سلم الدخل على تعليم أبنائها، شهرياً، نحو أربعة أضعاف حجم إنفاق العائلة من فئة العشر الأخير على السلم نفسه. هذا مع العلم أن هذا الإنفاق يثقل كاهل العائلة الفقيرة بما لا يقاس مقارنة بتأثيره على العائلات الدخل الأعلى.

وتبين الأبحاث أن ثمة هوة واسعة في التعليم بين الفقراء والأغنياء، وهي مشكلة تكتسب دلالات خطيرة إذا عرفنا أنّ واحداً من كل ثلاثة أولاد، في إسرائيل، يعيش تحت خط الفقر، وان ارتفاعاً بنسبة ٥٠٪ طرأ على نسبة الأولاد الفقراء، خلال العقد الأخير.

من غير المستغرب أن نلاحظ أنّ لهذا الوضع القائم أثر بالغ على التعليم، فكلما ارتفع مستوى دخل الوالدين ارتفع مستوى تحصيل الأبناء، وهو ما تظهره سنوياً نتائج الامتحانات القطرية في كافة المواضيع (رياضيات، لغات وغيرها)، وكذلك نتائج امتحانات البغروت (الموازية لامتحانات التوجيهي وشهادات إنهاء الثانوية في الدول العربية) وامتحانات البسيخومتري وامتحانات القبول للجامعات. كما تبين أن المقارنة بين تحصيل الطلاب، في كافة فرص التعليم، في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل وفي المجتمع اليهودي الإسرائيلي تظهر العلاقة الواضحة بين مستوى الحياة وارتفاع الدخل وبين مستوى التعليم.

تبين الإحصائيات أنّ فرداً واحداً من كل ثمانية في العائلة الفقيرة يتلقى تعليماً عالياً مقابل واحد من كل اثنين في عائلات عشري الدخل الأعلى

وهناك أيضًا فجوة كبيرة بين نسبة أبناء العائلات الفقيرة وأبناء العائلات ذات الدخل المرتفع الذين يحصلون على شهادات الإنهاء (البغروت). هذه العلاقة بين الأمرين ليست علاقة مباشرة بل تتأثر بحقيقة أن مستوى تعليم الأم والأب في العائلات ذوات الدخل المرتفع يكون أعلى في حالات كثيرة، وهذا ينعكس على المناخ الذي يعيشه الأولاد وعلى تحصيلهم. فمثلاً، تبين الإحصائيات الأخيرة ان ٦٥٪ من الطلاب الذين حققت أمهاتهم مستوى تعليم متدن لا ينجحون في امتحانات البغروت، ومن بين طلاب صفوف الثواني عشر أبناء الأمهات ذوات المستوى التعليمي المتدني ٣٨,٢٪ فقط يحصلون على شهادة

http://www.opoosoft.com

بغروت مقابل نحو ٨٠٪ من طلاب الصفوف الثواني عشر أبناء الأمهات ذوات المستوى التعليمي العالي. أما في المجتمع العربي فالوضع أشد صعوبة حيث تصل نسبة الحاصلين على شهادات البغروت من الفئة الأولى المذكورة أعلاه ٢٢,٤٪ فقط. ومن الجدير بالذكر أنّ طلاباً كثيرين يتسرّبون من التعليم قبل إنهاء الصف الثاني عشر، ١٠٪ من الأولاد و٢,٥٪ من البنات في التعليم اليهودي و١٥,٤٪ من الأولاد و٥,٣٪ من البنات في التعليم العربي.

وإذا قارنا بين الميزانية المستثمرة في التعليم في السلطات المحلية الفقيرة والضعيفة والسلطات المحلية الأوفر حظاً في إسرائيل نجد فروقاً شاسعة تنضم إلى سلسلة الفجوات المدرجة أعلاه، فالمبلغ الذي تنفقه السلطات المحلية المشمولة في العناقيد الثلاثة الأدنى على السلم الاجتماعي- اقتصادي يتراوح بين ١٥٠ شيكلا حتى ٧٦٠ شيكلا في السنة، وهو يصل إلى ١٨٤٠ شيكلا سنوياً في العنقود الرابع. يصل هذا المبلغ إلى ما معدله ٤١٨٠ شيكلا في العناقيد الثامن فما فوق.

أحجمت الحكومة إزاء هذه الفجوات والفروقات الكبيرة في السنوات الأخيرة عن اتباع سياسة تفضيل مصحح كان من شأنها أن تساهم في تحسين الأوضاع والتخفيف فقط من حدة الفروق، فبدل زيادة حصة الفئات المستضعفة من ميزانية التعليم العام الرسمي حصل العكس تماماً. ولا تقتصر معاناة الأطراف ذات الصلة بمضمار التعليم في إسرائيل على الطلاب من ذوي الدخل المنخفض، بل تتعدى ذلك إلى المعلمين الذين يتقاضون أجوراً منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بأجورهم في دول الـ OECD، فإسرائيل تقع ضمن الدول الخمس الأدنى فيما يتعلق بأجور المعلمين التي تشكل مؤشراً على مستوى التعليم عامة ودرجة الاهتمام بجودته.[٢٩]

تقع إسرائيل ضمن الدول الخمس الأدنى فيما يتعلق بأجور المعلمين التي تشكل مؤشراً على مستوى التعليم عامة ودرجة الاهتمام بجودته

على الرغم من قانون التعليم العام الإلزامي في إسرائيل من سن ٣ سنوات فما فوق، فإن تطبيق القانون ليس بالمستوى المطلوب، كما أن التمييز ضد مجموعات سكانية كاملة لا يمكن من الحفاظ على مكانة وجودة التعليم الرسمي العام. ويظهر هذا التمييز واضحاً في المجتمع العربي، لا سيما في قرى النقب والقرى غير المعترف بها، هذا إضافة إلى ازدياد كبير في عدد المدارس الخاصة والأهلية. ناهيك عن أنّ الكثير من الخدمات التي توفر للطلاب في المدارس انتقلت إلى القطاع الخاص، ما يعني أنّ أولياء أمر الطلاب ملزمون بشراء هذه الخدمات من مالهم الخاص، وهم غير قادرين على ذلك في حالات كثيرة.

وليس التعليم العالي في إسرائيل أفضل حالاً، فقد شهد تغييراً هيكلياً في العقد

٢٩ يعادل الأجر السنوي الذي يتقاضاه مدرس في المرحلة الابتدائية في إسرائيل نحو ٥٧٪ من أجر المعلم الابتدائي في دول منظمة OECD، (في إسرائيل يساوي الأجر السنوي للمدرس في المرحلة الابتدائية حوالي ٢٧٥٨٠$ سنوياً مقابل ٤٨٠٢٢$ في دول OECD)، ويتواصل هذا الفرق في مرحلة التعليم الإعدادي والثانوي.

http://www.opoosoft.com

الأخير تمثل في تقليص جدي في الميزانيات التي تنفقها الدولة عليه، فأنتقل تدريجياً حتى يقوم على مبادئ السوق الرأسمالية الحرّة كما في الولايات المتحدة، كما انتقل من حيث مضامينه إلى ما يتماشى مع المردود الاقتصادي. أدت هذه العمليات التي يمر بها التعليم العالي إلى تدمير متواصل للتعليم العالي من حيث عموميته وديمقراطيته، إضافة إلى التدهور في مستوى البحث العلمي وفي كفاءة المحاضرين في الكليات الذين يعملون حسب منطلق السوق. من ناحية لم يعد التعليم العالي في متناول يد الفئات الضعيفة اقتصادياً بسبب تكاليفه الباهظة. كما اختفت مظاهر التضامن والتكافل الداخلي بين الأكاديميين، كما لحق ضرر بالحرية الأكاديمية وبالتعددية الفكرية والبحثية.

لم يعد التعليم العالي في متناول يد الفئات الضعيفة اقتصادياً بسبب تكاليفه الباهظة.

يمكن لإصلاح هذه الأوضاع تلخيص مطالب حركة الاحتجاج في مجال التعليم كما يلي:

١. إقامة هيئة رسمية بموجب القانون لإدارة جميع شؤون التعليم الرسمي العام، سواء أكان من حيث واقعه الراهن والعمل على تحسينه أم من حيث صياغة رؤيا بعيدة الأمد تضمن عدم تدهوره، وتنهض به نهوضاً ملموساً يترك أثراً على صعيد القيم الثقافية والاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي.

يشارك في هذه الهيئة ممثلون عن كافة قطاعات المجتمع، يعملون على تحديد أجندة تفصيلية لتحسين وضع التعليم من خلال التوصل إلى أعلى درجات التوافق على الأهداف وتشغيل آليات رقابة لضمان تنفيذها.

٢. العودة إلى التشديد على أهمية التعليم الرسمي العام وحماية مكانته بواسطة قوانين تضمن عدم تآكل هذه المكانة لصالح خصخصة مجالات التعليم على أنواعها (وهي أنواع عديدة فعلاً نشأت خلال عقود).

يكون الحكمان المركزي والمحلي في الدولة مسؤولين على تأمين التعليم الرسمي لجميع المواطنين، ويكون إلزاماً على هذا التعليم أن يوفر لكل مواطن فرصاً متساوية للتعليم العالي، بالعمل وفق الشروط التالية:

- توفير تعليم رسمي مجاني ابتداءً من سن سنة ونصف وحتى إنهاء اللقب الأول B.A في مؤسسات التعليم الجامعي.
- معلمون مؤهلون فقط يقومون بعملية التعليم.
- توظيف المعلمين من قبل الدولة والسلطات المحلية منذ مرحلة التعليم الأولى (مرحلة الطفولة المبكرة جداً) وضمان شروط عمل لائقة للمعلمين بموجب قوانين العمل.
- فرض حظر كامل على عملية الغربلة والانتقائية في قبول الطلاب للمدارس،

http://www.opoosoft.com

وتكون القاعدة الموجهة للهيئات عند القبول هي ضمان قدرة جميع السكان على الوصول إلى المدارس المختلفة. ويمنع التصنيف والانتقائية على خلفية ما يسمى «الحاجات الخاصة للطالب» بحيث تكون هذه الحاجات ذريعة للتمييز المرفوض والتعسفي.

- ترميم البنى التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية من الأبنية حتى الأجهزة والمختبرات.. الخ، بشكل متساو على امتداد البلاد، ووفق معايير لائقة ومناسبة.
- تفعيل رقابة وإشراف حكوميين كاملين وناجعين.

تحصل المدارس التي تستوفي الشروط المطلوبة المذكورة أعلاه على تمويل من ميزانية الدولة، وتمنع جباية أي مبالغ أخرى من جهات خاصة (الأهالي وغيرهم).

٣. زيادة ميزانية التعليم بنسبة ٣٠٪ لسد الفجوة في حجم الإنفاق على التعليم للطالب الواحد مقارنة بدول منظمة OECD.

تغيير سياسة تمويل التعليم بحيث تلائم مستوى الفجوات والنواقص القائمة اليوم، واعتماد سياسة تفضيل مصحح لصالح الطلاب من الطبقات الضعيفة والهوامش الاجتماعية والطلاب العرب.

- تأمين سلة خدمات تعليمية كاملة لكل طالب، والالتفات على نحو خاص للطلاب ذوي الحاجات الخاصة وأبناء الطبقات المستضعفة اجتماعياً واقتصادياً، وتشمل سلة الخدمات التعليمية الاستشارة التربوية والنفسية والعلاج الطبي وتوفير الكتب والقرطاسية وإعداد البنى التحتية لكي تناسب أصحاب الإعاقات، وما إلى ذلك.
- إضافة تخصصات تعليم نظرية في مدارس الطبقات المهمّشة اجتماعياً واقتصادياً لدفع فرص الحراك الاجتماعي.
- توحيد جميع الميزانيات والموارد المخصصة للتعليم في مراحل الطفولة المبكرة تحت سلطة وزارة المعارف فقط، وإضافة كل ما يلزم من أطر مناسبة من قبل الدولة ووضعها تحت إشراف الوزارة ورقابتها.
- اعتماد المقياس المعمول به في دول OECD فيما يتعلق بعدد الطلاب في الصف.
- دعم المدارس التي يتبين أنّ انجاز طلابها في الامتحانات القطرية العامة جاء ضعيفاً.
- تحول الميزانيات المخصصة لكل طالب إلى المؤسسة التي يتعلم فيها دونما وساطة أخرى، ويخضع الموضوع للرقابة.

http://www.opoosoft.com

مطالب حركة الاحتجاج في مجال العمل والتشغيل

هدفت هذه المطالب إلى إجراء تعديلات في هذا المجال لتحقيق العدالة الاجتماعية المرجوة التي وضعتها حركة الاحتجاج شعاراً لها. ويتطلب تحقيق هذا الهدف التزاماً طويل الأمد من جانب العمال والمشغلين ونقابات الطرفين ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، والدولة طبعاً، التي من واجبها أنّ توفر عملاً لائقاً وشروط عمل مناسبة تضمن حياة كريمة لكل فرد.

ويمكن تلخيص مطالب حركة الاحتجاج المتعلقة بهذا المجال على النحو التالي:

١. إجراء تغيير جدي في مجال الأجور وتوفيرات التقاعد لضمان الحياة الكريمة. تبنت حركة الاحتجاج في هذا المجال توصيات لجنة المختصين التي رافقتها، وقد أوصت هذه اللجنة برفع الحد الأدنى للأجور، بحيث يتقاضى عامل تنقصه كل أشكال الخبرة والتجربة ما قيمته ٦٠٪ من معدل الأجر، ثم يرتفع دخله حسب سنوات الخدمة. ويجب إقامة صندوق تقاعد لأصحاب الدخل المنخفض جداً يتأسس على تحويلات أصحاب العمل (المشغلين) والجزء الذي تساهم به الدولة عوضاً عن العمال.

طالبت حركة الاحتجاج بإجراء تغيير جدي في مجال الأجور وتوفيرات التقاعد لضمان الحياة الكريمة

العودة إلى طريقة التوظيف المباشر في القطاع العام بدل التوظيف عن طريق مقاولي العمل، وسن قوانين تحدد المسموح به من التوظيف عن طريق المقاولين، وقوانين أخرى تضمن حقوق عمال المقاولين وتوفر لهم أجوراً لائقة وظروف عمل إنسانية، وليس كما يحصل اليوم في هذا المجال الذي لا يخضع للرقابة اللازمة. من جانب آخر على الدولة أن توفر الميزانيات اللازمة لتفعيل آلية المراقبة والإشراف على هذا المجال المتروك لجشع المقاولين الذين يتاجرون بالمحتاجين. وعلى الدولة أن تخصص ميزانيات خاصة لضمان حقوق العمال من الفئات المستضعفة.

- تشجيع ودعم تأطير العمل وتنظيمه.
- العمل بدأب على إلغاء الفروق وسدّ الفجوات بين العمال وصولاً إلى حالة من المساواة، وذلك بواسطة استثمار ميزانيات في استيعاب قوى عمل من الفئات المقصاة وانخراطها في سوق العمل، لا سيما النساء العربيات، والعمال الذين تجاوزوا سن ٤٥ سنة، والمعيلات الوحيدات، والمهاجرين حديثاً إلى إسرائيل من الأثيوبيين، والمتزمتين دينيًا (الحريديم) وأصحاب الإعاقات.
- خلق أماكن عمل جديدة ومتنوعة في المناطق الطرفية البعيدة لا سيما المناطق القريبة من أماكن سكن العرب، وهذا يتطلب إقامة مناطق تشغيل متطورة توفر خدمات داعمة للتشغيل والعمل (مواصلات عامة، حضانات للأطفال.. إلخ). كذلك يجب العمل على تأهيل العمال لفتح آفاق عمل جديدة وتوزيع

http://www.opoosoft.com

الأعباء على قطاعات متعددة، والاهتمام باستيعاب العمال من السكان الأصليين قبل استيراد قوى عاملة بديلة من الخارج.

العمل على انخراط اليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم) في سوق العمل وذلك بواسطة تشجيع تعلم مواضيع مطلوبة في أسواق العمل وزيادة طلب قوى عاملة من الحريديم بإقناع أصحاب العمل بأهمية استيعابهم وبوجود كفاءات كثيرة بين جمهور الحريديم المتقدمين للعمل. وكذلك، إقناع الحريديم بأن الخروج إلى العمل يدر عليهم أرباحًا تفوق المخصصات التي يتقاضونها من الدولة مقابل دراسة التوراة.

تشكل الفجوات الواسعة بين الفئات المختلفة في مجال الصحة والعلاج تعبيراً صارخًا وصادماً عن غياب العدالة الاجتماعية

أوضاع الصحة والحق في العلاج ومطالب حركة الاحتجاج

هناك انطباع، يمكن أن نلاحظه بوضوح في وسائل الإعلام، بأن الفجوات الواسعة بين الفئات المختلفة في مجال الصحة والعلاج تشكل تعبيراً صارخًا وصادماً عن غياب العدالة الاجتماعية، إن كان ذلك في إسرائيل أم في باقي دول العالم، فخلافًا لمجالات مهمة أخرى، تتعلق الفروق في مستوى العلاج بين الفئات المختلفة وفي القدرة على تلقي أي علاج واقتناء الأدوية اللازمة، بالحياة والموت،[٣٠] وبجودة الحياة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع الصحية وانتشار الأمراض. وليس من الغريب أن يكون انتشار الأمراض وتدني الأوضاع الصحية في إسرائيل من نصيب الطبقات الفقيرة بين اليهود وسكان المناطق الطرفية والمواطنين العرب طبعًا.

تنبع الفروق الشاسعة في الأوضاع الصحية من الفروق في الظروف الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على صحة الأفراد، مثل التغذية وظروف السكن وتجهيزات الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحّي ومستوى التعليم والدخل وجودة البيئة المحيطة. يضاف إلى هذه كلها القدرة على تلقّي علاج مناسب وناجع عندما تقتضي الضرورة.

كان العقد الأخير شاهداً على تراجع ملحوظ في حصة الخدمات الصحية من ميزانية الدولة، أي أن سياسة الخصخصة وصلت إلى هذا المجال، فعمقت الفجوات في كل ما يتعلق به بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولعل أوضاع الخدمات الصحية التي توفر للفئات الضعيفة في صفوف اليهود مثل المسنين والمهاجرين الأثيوبيين والمتزمتين دينيًا (الحريديم) والعرب، لا سيما سكان القرى غير المعترف بها، تدل على انعدام المساواة في مجال الخدمات الصحية في إسرائيل.

تنبع الفروق الشاسعة في الأوضاع الصحية من الفروق في الظروف الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على صحة الأفراد، مثل التغذية وظروف السكن وتجهيزات الإمداد بالمياه وشبكات الصرف الصحّي ومستوى التعليم والدخل وجودة البيئة المحيطة.

٣٠ معدل سنوات العمر في رعننا مثلاً هو ٨٣,٧ سنة، وفي الناصرة ٧٥,٧ أما نسبة وفاة الأطفال في منطقة المركز فهي ٢,٥ طفل من اصل ١٠٠٠ ولادة، بينما تصل النسبة إلى ٥,٧ من ١٠٠٠ ولادة في النقب، وبشكل عام فأن نسبة وفاة الأطفال بين اليهود هي ٣ من كل ١٠٠٠ ولادة مقابل ٧ في صفوف المواطنين العرب.

http://www.opoosoft.com

كان اتساع الفجوة في الخدمات الصحية من نتائج عملية خصخصة الخدمات الطبية التي تسارعت منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، وهي عملية كان لها اتجاهان، الأول هو خصخصة تمويل الخدمات وخصخصة توفيرها.

انخفضت حصة مشاركة الدولة في ميزانية الإنفاق على مجال الصحة من ٧٥٪، في التسعينيات، إلى ٦٢٪ في سنة ٢٠١٠، في حين أن معدل هذه الحصة في دول OECD هو ٧٢٪، يعني هذا أن المشاركة الخاصة في الإنفاق العام على الصحة (شراء خدمات طبية خاصة والمشاركة الشخصية في ثمن الأدوية وفي الرسوم المدفوعة للأطبّاء المختصين ومقابل بعض خدمات تصوير الأشعة المتطورة جداً واقتناء تأمينات صحية إضافية)، ارتفعت إلى ٣٨٪ في العام ٢٠١٠ (مقابل ٢٨٪ في دول OECD).[٣١]

يتتج عن هذه الخصخصة التي تنعكس في نقل مسؤولية تمويل الخدمات الطبية من الدولة إلى الفرد ذاته تعميق الفروق في قدرة الحصول على الخدمات الطبية بين الأغنياء والفقراء. وقد شهدنا في العقد الأخير ازدهاراً للتأمينات الصحية الخاصة (التأمينات المكملة) التي تبيعها صناديق المرضى لزبائنها أو تبيعها شركات التأمين الخاصة. كذلك رأينا ارتفاعاً متواصلاً في الرسوم الإلزامية التي يضطر الفرد أن يدفعها عند استهلاكه للأدوية والعلاجات وزيارة الأطبّاء المختصين في إطار الخدمات الصحية العامة. يترتب على هذه التطورات ذات الاتجاه الواحد كثيرٌ من الأخطار التي يمكن تلخيصها في تحويل الأعباء من خزينة الدولة إلى الفرد، واتساع الفجوات بين الطبقة الوسطى والأغنياء أصحاب الدخل المرتفع جداً من جهة وبين الطبقات الفقيرة التي لا تستطيع اقتناء تأمينات مكملة.

> انخفضت حصة مشاركة الدولة في ميزانية الإنفاق على مجال الصحة من ٧٥٪، في التسعينيات، إلى ٦٢٪ في سنة ٢٠١٠، في حين أن معدل هذه الحصة في دول OECD هو ٧٢٪

هذا يثبت أنه عندما يتحول موضوع توفير الخدمات الطبية إلى قناة إضافية للربح يتحول الوضع المادي للفرد إلى المعيار الأساسي الذي يحدد مستوى الخدمات الطبية التي سوف يتلقاها عندما يحتاج إليها، وهو سبب آخر لزيادة الفجوات حيث من الواضح أنّ أصحاب الدخل المرتفع قادرون على توفير أعلى مستوى من الخدمات الطبية والعلاجات التي يحتاجونها، في حين تضطر الفئات الضعيفة إلى الاكتفاء بما يوفره جهاز الصحة العام.

ولعل الوضع الذي تشهده المستشفيات العامة في هذه الأيام من ضغط لا تتمكن من تحمله هو الدليل على إهمال جهاز الصحة العام في إسرائيل، وقد برز هذا واضحاً في إضراب الأطباء الأخير الذي دام قرابة شهرين، كما يظهر في عدم قدرة هذه المستشفيات على استقبال الكثيرين من المرضى، لا سيما في فصل الشتاء، حين يزداد انتشار أمراض الجهاز التنفسي بين المسنين على نحو خاص.

---

٣١ للمزيد انظروا على موقع منظمة OECD، التقريرين:
OECD 2011.Health at glance 2011, OECD Indicators.
OECD 2011.Society at a glance 2011,OECD Social Indicators.

http://www.opoosoft.com

وقد بينت التقارير الصحافية مؤخراً أنّ عدد المرضى في أقسام الأمراض الداخلية في المستشفيات العامة كان يفوق عدد الأسرة بـ ٥٠٪–١٠٠٪.[٣٢] هذا ما كان في مستشفى العفولة مثلا، وهو مستشفى مركزي في منطقة الجليل وقرى مرج ابن عامر، أغلقَ أبوابه في شهر كانون الأول الأخير لعجزه عن استقبال المزيد من المرضى، كما تصف التقارير عما يجري في مستشفى رمبام في حيفا وضعاً مزرياً جداً، إذ اضطر عدد من المرضى، أن ينتظروا ما يقرب من ٦٠ ساعة متواصلة في غرفة الطوارئ حتى يقوم الطبيب بفحصهم لعدم توفر الأسرة والطواقم الطبية الكافية.[٣٣] وكان تقرير منظمة OECD حول الأوضاع الصحية في الدول الأعضاء كشف معلومات صعبة عن وضع جهاز الصحة العام (الحكومي) في إسرائيل، فمثلاً بيّن التقرير ان نسبة أسرة العلاج في المستشفيات الى عدد السكان تقل بقدر ملحوظ عن المعدل في باقي الدول، حيث تصل النسبة في إسرائيل إلى ٢ أسرّة لكل ١٠٠٠ نسمة بينما المعدل في دول OECD هو ٣,٦ أسرّة ١٠٠٠ نسمة. ويستدل من التقرير أنّ نسبة أقل وجدت في المكسيك وتركيا فقط. من ناحية ثانية لوحظ استغلال اكبر للأسرة في إسرائيل، حيث أنّ معدل مكوث المريض في المستشفى في إسرائيل، مقارنة بدول OECD، هو ٤ أيام مقابل ٦,٣ أيام في باقي الدول. ومن المعلومات المقلقة الأخرى التي وردت في التقرير هو النقص الكبير في عدد الممرضات نسبة إلى عدد السكان، فمعدل عدد الممرضات لكل ١٠٠٠ نسمة في إسرائيل، في سنة ٢٠٠٨، كان نحو ٥,٤ ممرضة مقارنة مع المعدل في دول OECD الذي وصل إلى ٩,١ ممرضة لكل ١٠٠٠ نسمة. أما بالنسبة للأطباء فإن المعدل في إسرائيل شبيه بالمعدل في باقي الدول إلا أن هناك توقعات بانخفاض هذا المعدل في إسرائيل، مقابل ارتفاعه في باقي الدول. وكنا قد بينا أعلاه أنّ المعطيات الأخطر بالنسبة لقطاع الصحة والخدمات الطبية هي تلك التي تتعلق بانخفاض إسهام الحكومة في تمويل الخدمات الصحية وخصخصتها.[٣٤]

أفادت التقارير الصحافية مؤخراً أنّ عدد المرضى في أقسام الأمراض الداخلية في المستشفيات العامة كان يفوق عدد الأسرة بـ ٥٠٪–١٠٠٪

إزاء هذه الأوضاع المتردية بتسارع كبير رفعت حركة الاحتجاج المطالب التالية في كل ما يتعلق بالوضع الصحي والخدمات التي تحق للمواطنين:

٣٢ «جودة معالجة المرضى تتراجع يومياً، إلى حد التسبّب بالموت». ملحق كلكاليست، **يديعوت أحرونوت**، ١٧ ايار ٢٠١١، و «مراقب الدولة: نسبة استيعاب المرضى في اقسام الامراض الداخلية في المستشفيات يزيد عن ١٥٠٪». موقع ملحق كلكاليست الالكتروني ٢٩ أيلول ٢٠١١.

٣٣ «رمبام: أربعة أيام في الطوارئ، ولا مكان في القسم»، موقع ynet، ٢١ كانون الأول ٢٠١١، و «للمرة الثانية في هذا الأسبوع: إغلاق غرفة الطوارئ في العفولة». موقع ynet، ٢٦ كانون الأول ٢٠١١، و «بدأ الشتاء: كارثة في مستشفيات حيفا». موقع ynet، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ «في اللحظة الأخيرة: إلغاء إضراب الممرضات في مستشفى وولفسون» موقع **هآرتس**، ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١١.

٣٤ «تقرير الـ OECD: نسبة أسرّة المرضى في إسرائيل هي بين النسب المتدنية في الغرب» **ذي ماركر** ٣٠/٦/٢٠١١ حزيران ٢٠١١. ويمكن الإطلاع على ملخص تقرير منظمة OECD حول الوضع الصحي في دول المنظمة على موقع وزارة الصحة الإسرائيلية: www.old.health.gov.il (باللغة العبرية)، وعلى موقع OECD www.oecd.org (باللغة الانكليزية).

http://www.opoosoft.com

- العمل على العودة إلى جهاز خدمات صحية عامة ومتساوية، كما كان الوضع قبل عقود إن كان ذلك من حيثُ تمويلها أو من حيث توفيرها، والعمل على سد الفجوات في المجال الصحي، في كافة مجالاته.
- زيادة الخدمات الطبية التي توفر في إطار سلة الخدمات الصحية العامة، والعمل على إلغاء الرسوم لقاء الخدمات الصحية المشمولة في إطار هذه السلة، والعمل على الفصل التام بين جهاز الصحة العام وبين الأطر الخاصة التي تمنح خدمات صحية مقابل رسوم مرتفعة على حساب الفرد الخاص، وتحسين مستوى سلة الخدمات الصحية العامة بشكل ملحوظ. أما من حيث الخدمات التي يجب أن تشملها سلة الخدمات فهي: علاج الأسنان لجميع السكان من جميع الأعمار، الاعتناء بالمسنين، توفير الأجهزة العلاجية المناسبة واللازمة بحيث لا يدفع المريض رسوماً إضافية مقابل الاستفادة من خدماتها، خدمات الصحة للطلاب في المدارس تقدم من قبل وزارة الصحة مباشرة وليس من قبل مؤسسات خاصة ربحية تعمل في هذا الاختصاص، توسيع سلة الخدمات بحيث تشمل خدمات الصحة النفسية.
- زيادة مدخولات جهاز الصحة من مصادر رسمية عامة، وليس خاصة، حتى تساوي ٧٥٪ من مجمل مصادر ميزانية الصحة– والسعي إلى رفع هذه النسبة إلى ٨٠٪ من الإنفاق العام، وذلك من خلال زيادة ضريبة الخدمات الصحية، واتباع طريقة «الضريبة الموازية» وبموجبها يكون على أصحاب العمل دفع رسوم خدمات صحية عن عمالهم (وهي ضريبة معروفة في دول الرفاه).
- تقليص الفجوة في خدمات الصحة بين المجموعات السكانية المختلفة وبين مركز البلاد والمناطق الطرفية بزيادة الإنفاق على المناطق الفقيرة، واتباع سياسة تفضيل مصحح لسد الفجوات بينها وبين باقي المناطق في البلاد.

و يجب لتحقيق هذه الأهداف العمل على تشجيع عاملين في مجال الخدمات الصحية على الانتقال للعمل في المناطق الطرفية مثل النقب والمناطق البعيدة وتعزيز وضع المرافق الصحية وإقامة بنية تحتية مناسبة تحد من انتشار الأمراض والعدوى بما في شروط معيشة وسكن مناسبة. كذلك يجب العمل على نشر الوعي الصحي والاهتمام بالصحة الجماهيرية في الأماكن الطرفية البعيدة.

تشجيع الحفاظ على بيئة صحية سليمة تهتم بموضوع الصحة من منطلق مفهوم العدالة الاجتماعية. الاهتمام بالصحة الوقائية ومحاربة مصادر التلويث المنتشرة بشكل خاص في مناطق سكن الفئات الفقيرة، والأحياء التي لا تقوى على الدفاع عن ذاتها أمام جشع رأس المال، ومن المعروف أن المناطق الطرفية تشكل، في بعض الأحيان، ساحة خلفية للمركز الغني، ما يعني أنها تضطر أن تستوعب في نطاقها الكثير من المكاره الصحية ومصادر التلويث التي استبعدت عن المركز.

http://www.opoosoft.com

أهم نجاحات حركة الاحتجاج

بعد تقديم مطالب حركة الاحتجاج التي ذكرت أعلاه واعتراف لجنة تراختنبرغ بعدالة بعضها أو بضرورة إجراء تعديلات في المجالات التي تتناولها هذه المطالب، بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حل أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق، والتفاوض مع الهستدروت لتحسين ظروف عمل ما يسمى في إسرائيل «عمال مقاولي العمل»، وغير ذلك من الإصلاحات التي ما زالت، حتى هذه اللحظة، بعيدة جدًا عن الاستجابة لمطالب حركة الاحتجاج، إلا أنه ما من شك في أن حركة الاحتجاج قد حقّقت نجاحات مهمة في مجالات الثقافة السياسية وتقاليد العمل الجماعي وأنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهي نجاحات ذات دلالة بالنسبة لمستقبل الحركة، وتتمثل نجاحات الحركة بالآتي:

بادرت الحكومة إلى إجراء إصلاحات في بعض المجالات، مثل سياسة جباية الضرائب من أصحاب رؤوس الأموال، وتمويل التعليم الإلزامي من سن ٣ سنوات، والعمل على حل أزمات السكن بالمبادرة إلى بناء آلاف الشقق

١. **انتقال المواضيع الاقتصادية والأوضاع والفجوات الاجتماعية والاقتصادية إلى رأس المواضيع على الأجندة العامة في إسرائيل**، بعد أن كانت مغيبة على امتداد عقود لصالح مواضيع الأمن والسياسة الخارجية، وأصبح من الملاحظ أنّ السياسة الإسرائيلية الجديدة لن تتمكن من مواصلة التهرّب من الاهتمام بقضايا الاقتصاد.

منذ قيام إسرائيل كان الانشغال الرسميّ بالاقتصاد والمجتمع وجودة الحياة مهمشًا، بينما أحتل مركز الاهتمام سياسيون من الجنرالات وقادة الأركان الذين كانوا يتخذون قراراتهم المصيرية والمهمة تحت ستار الأمن، وبعضها قرارات كانت تؤدي إلى نتائج سلبية كبيرة على المستقبل الاقتصادي لغالبية الإسرائيليين (مثل القرارات بشأن ميزانية الجيش). بعد انطلاق حركة الاحتجاج لم يعد هذا ممكناً بسهولة، حيث يعرف السياسيون وصناع القرار انّ قسمًا كبيرًا من المواطنين لم يعودوا مستعدين لتكبّد المعاناة بسبب السياسيين الذين يعملون تحت ستار الدخان الأمني، لأنهم يرون أن من حق المواطن الذي يقضي حياته في الحروب المتتالية أن يتمتع بحياة لائقة.

٢. **اكتشف الآلاف من صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله فجأة قوة الجمهور الغاضب وعظمته.**

اكتشف الآلاف من صانعي القرار في الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال والمهن الحرة والعاملين في الإعلام والحيز العام بمجمله فجأة قوة الجمهور الغاضب وعظمته

تحولت مجموعات كاملة من المواطنين العاديين الذين كان السياسيون وصانعو القرار يتحايلون عليهم ويسكتونهم بطرق رخيصة شتّى فجأة إلى لاعب أساسي في الحياة العامة. والأكثر حكمة بين صناع القرار هو الذي سوف يعرف أن تغييراً جدياً سيطرأ على اللعبة الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل، وربما في باقي دول

http://www.opoosoft.com

العالم. الجماهير التي خرجت إلى الشارع بمئات الآلاف قالت قولها: ما كان ليس ما سيكون، ومن كان ليس من سيكون. لن يتمكن أحد من الجلوس بعد الآن على مقاعد وثيرة من الجلد في الكنيست غير آبه بمطالب الشعب. لقد استعاد الجمهور قوته وهو يطالب بالأجوبة وليس بالتهديدات أو الوعود، إنه يطالب بالتغيير.[٣٥]

٣. **اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما بسبب سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم**. انتبه هؤلاء إلى مئات الآلاف ممن لا يتحملون أعباءهم نفسها ولا يعانون معاناتهم لا لسبب إلا لأن لهم علاقات وطيدة مع مراكز القوة في الاقتصاد الإسرائيلي ومع أباطرة المال وأصحاب الاحتكارات والأوساط المتنفذة في القطاعين العام والخاص.

بدأ هؤلاء يعون أن مصاعبهم ليست قدراً محتومًا وإنما هي نتيجة حتمية لبنية الديمقراطية والاقتصاد الإسرائيليين، ومن الممكن أن يتحول هؤلاء في المستقبل إلى قوة اقتصادية وانتخابية قوية ذات تأثير فعّال، فحركة الاحتجاج أحدثت تغييراً في وعيهم يمهد الطريق لتحقيق مصالحهم وتكتلهم وجعلهم يفهمون الآليات الاقتصادية الفاعلة لمنعها من إلحاق الأذى بهم.

اكتشف مئات الآلاف الذين واجهوا صعوبات اقتصادية متواصلة فجأة أنّ مصاعبهم ليست ناجمة عن فشلهم أو كسلهم كما حاولوا إقناعهم في العقد الأخير، وإنما بسبب سياسة اقتصادية لا تهتم بمصالحهم

٤. **على الرغم من أن تقرير لجنة تراختنبرغ لم يأت على قدر توقعات قادة حركة الاحتجاج ولم يحدث تغييرات فورية وجدية إلا أن كونه تقريرًا للجنة حكومية مختصّة أحدث انقلاباً في الخطاب الاقتصادي في البلاد**، فقد اعترف التقرير بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً وأصحاب الاحتكارات، رأسمالية تتحكم بها علاقات القوة والسيطرة والاستغلال الصارخ للجمهور والتحايل على القانون وعلى الحكومة. وقد تضمّن التقرير أيضا عدداً من المقولات القاسية والصادمة بشأن إدارة الوضع الاقتصادي، ولن يكون من السهل على الأوساط الرسميّة تجاهلها.

اعترف تقرير تراختنبرغ بغياب العدالة الاجتماعية وبشرعية حركة الاحتجاج، وأقرّ بأن النموذج الرأسمالي الإسرائيلي لا يهتم سوى بمصالح مجموعات تجارية قوية جداً

٥. **تتعدى نجاحات حركة الاحتجاج التأثير على الحكومة وصناع القرار في المؤسسات الرسمية وأصحاب رؤوس الأموال حتى تصل إلى فرض نفسها على نقابة العمل العامّة في إسرائيل «الهستدروت»**، التي اضطرت تحت ضغط الاحتجاجات فقط إلى أن تعلن إضراباً عاماً وشاملاً ليوم واحد، احتجاجاً على عدم الاستجابة للمطالب بشأن شروط عمل «عمال مقاولي العمل». وكانت الهستدروت، برئاسة عوفر عيني

٣٥ اتيلا شومفلبي. بلاد جديدة، سياسة جديدة. **يديعوت احرونوت**، ٧ آب ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

تجاهلت حقيقة وجود نحو ٤٠٠ ألف عامل يعاملون معاملة العبيد. وقد أقدمت الهستدروت على إعلان الإضراب بعد أن اتهمها قادة حركة الاحتجاج الاجتماعية بأنها تمثل نقابات العمل القوية والغنية، وتهمل الشرائح الضعيفة من العمال.

٦. **لقد بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، ففي أعقاب تجربة حركة الاحتجاج نشهد ازديادًا واضحًا في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة** التي تبادر إليها مجموعات وأفراد بأساليب تتسم بالجرأة والثبات، وفي كافة الأماكن والمجالات، فهناك مظاهرة للأمهات بسبب غلاء كلفة تربية الأطفال (مظاهرة عربات الأطفال)، وهناك مشروع مقاطعة شركات الأغذية والألبان الاحتكارية لإجبارها على تخفيض أسعار منتجاتها، وهناك إضرابات سائقي التاكسي احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود، وغيرها من الاحتجاجات. وليس من الغريب أن تؤدي تجربة حركة الاحتجاج إلى تأليب بعض الفئات المستضعفة في المجتمع الإسرائيلي لكي تثابر في الدفاع عن حقوقها ولو بالكثير من الصخب والإصرار. وقد يكون احتجاج الاثيوبيين على مظاهر العنصرية ضدهم في نهاية ٢٠١١، كما سنرى لاحقًا، قد تأثّر بحركة الاحتجاج.

بدأ «أثر الجمهور الذي يعي قدرته ويثق بنفسه» يُؤتي ثماره في المجتمع الإسرائيلي، ففي أعقاب تجربة حركة الاحتجاج نشهد ازديادًا واضحًا في عدد عمليات الاحتجاج المختلفة

قضايا مركزية أخرى في المشهد الاجتماعي في ٢٠١١

احتدام التصدعّين الديني والطائفي

تطرقنا في فصل المشهد الاجتماعي من تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١ (الذي رصد التحولات والتطورات في سنة ٢٠١٠)، بشيء من التفصيل المُسهَب إلى التصدعات الرئيسية التي تطغى على المجتمع الإسرائيلي وأفردنا مكانًا للتصدع الديني بسبب الموقف من المتزمتين دينيًا (الحريديم) وردفعل هؤلاء الذي بدأ يأخذ منحىً عنيفًا يتعمّد خوض صِدام مع غالبية المجتمع الإسرائيلي من غير المتشددين. كذلك تضمن هذا الفصل تحليلاً لمكانة المهاجرين اليهود الأثيوبيين وموقعهم في ما يسمى في الكتابات الإسرائيلية التصدع الطائفي (والطائفة هنا تتعلق بالأصل الثقافي للمهاجرين اليهود والجهة التي وصلوا منها). وكانت المؤشرات التي أوردناها في ذلك التحليل تدل على أنّ التصدعات عامة، ولا سيما ما يتعلق بهاتين النقطتين، آخذة في الاتساع وليس من المستبعد أن تأخذ منحى أعنف،[٣٦] وهو الأمر الذي حصل وبقوة وفرض نفسه على المشهد الاجتماعي في إسرائيل في الأشهر الأخيرة من سنة ٢٠١١، بعد استراحة المحارب التي أخذتها لنفسها حركة الاحتجاج الاجتماعي.

---

٣٦ تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١١، ص ٢٤٦-٢٥١.

http://www.opoosoft.com

هل تركت حركة الاحتجاج بأنماطها وبمظاهراتها أثرًا على سلوك اليهود المتدينين واليهود الأثيوبيين في المواجهات التي خاضوها، كل فئة على حِدة، في نهاية ٢٠١١؟ ليس من السهل أن نصل إلى استنتاج قطعي في الإجابة على هذا السؤال، إن كان ذلك للنفي أو للإيجاب، وان كان من الواضح حدوث تغييرات بسيطة في حدة الردود، وفي التضامن الداخلي لأبناء هذه الفئة أو تلك في أماكن تواجدهم المختلفة، واستعدادهم لتنظيم أنفسهم في أماكن انتشارهم والسفر إلى مظاهرة مركزية، هنا أو هناك.[٣٧]

> أنّ مِن أهم ما سينتج عن تجربةِ الاحتجاج الاجتماعي هو شعور السواد الأعظم ممَن لا صوت لهم عادة، وبضمنهم الفئات التي تعاني من تهميش مُضاعَف ومن عداءٍ وعنصرية ظاهرة أو مبطَّنة، شعورهم بقوتهم وبقدرتهم على التأثير إذا قرروا الخروج من استكانتهم

ما مِن شك، في اعتقادي، أنّ مِن أهم ما سينتج عن تجربة الاحتجاج الاجتماعي هو شعور السواد الأعظم ممّن لا صوت لهم عادة، وبضمنهم الفئات التي تعاني من تهميش مُضاعَف ومن عِداءٍ وعنصرية ظاهرة أو مبطّنة، شعورهم بقوتهم وبقدرتهم على التأثير إذا قرروا الخروج من استكانتهم وعجزهم كما حصل مع الطالبة الجامعية التي استعانت بأصدقائها لنصب خيمة في أحد شوارع تل أبيب احتجاجًا على ارتفاع إيجارات البيوت، تبيّن بعد ذلك أنها كانت من حيثُ لا تدري، شرارة انطلاق أوسع حركات الاحتجاجات في تاريخ إسرائيل. بات هذا الاكتشاف للقوة الذاتية ولضرورة التكافل والتضامن في خوض الصراعات الفئوية أو الشاملة العامة أمرًا حاضرًا على الدوام في النقاش السياسي والاجتماعي في إسرائيل، حتى في القضايا الهامشية أو التي تخص فئات محدودة جدًا.

احتدم الصراع مع اليهود المتزمتين دينيًا بسبب تسارع وتيرة حالات إقصاء النساء عن الحيز العام في مدينة بيت شيمش في الأشهر الأخيرة من ٢٠١١. ومن المعروف أنّ ظاهرة إقصاء النساء عن الحيز العام نهائيًا أو إبعادهن إلى حواشيه ليست جديدة على مجتمع المتدينين في أحيائهم في القدس الغربية وفي مدينة بني براك، ثم في مدن وبلدات أخرى بدأوا ينتقلون للسكن فيها وتشكيل نسبة كبيرة من سكانها. لا يتسع لدينا هذا الفصل للبحث في مكانة المرأة في المجتمع المتدين الحريدي الذي يتحدد بناءً على الشريعة اليهودية المتشددة في هذا الشأن وعلى فتاوى رجال الدين ذوي الاحترام البالغ في أوساطهم.[٣٨]

> احتدم الصراع مع اليهود المتزمتين دينيًا بسبب تسارع وتيرة حالات إقصاء النساء عن الحيز العام في مدينة بيت شيمش في الأشهر الأخيرة من ٢٠١١.

سنركّز اهتمامنا في هذا الصدد على الأحداث التي تندرج تحت ظاهرة إقصاء المرأة والتي أدت إلى ردود فعل مختلفة من جانب وسائل الإعلام والمنظمات المُدافعة عن حقوق المرأة والأوساط الرسمية مثل الكنيست والحكومة. فمثلاً هنالك تعامل مهين للمرأة في

---

٣٧ كانت هناك مظاهرة للمتدينين في مدينة بيت شيمش ومظاهرات للأثيوبيين في كريات ملاخي وفي القدس في الأسابيع الأخيرة من سنة ٢٠١١ والأولى من ٢٠١٢، حيثُ عبّرت كل فئة، في مظاهراتها، عن تمسكها وإصرارها على مواقفها وعن استعدادها لخوض لأي مواجهة في سبيل تلك المواقف.

٣٨ ليفي، أمنون (١٩٨٩). **الحريديم**، صفحات ٥٥-٧١ (الفصل عن المرأة الحريدية). القدس: دار النشر كيتر. وكذلك شيلح، يئير ٢٠٠٠. **المتدينون الجدد: نظرة معاصرة على المجتمع المتدين في إسرائيل**. القدس: دار النشر كيتر.

http://www.opoosoft.com

الباصات التي تعمل في أحياء المتدينين منذ مدة طويلة، وقد ثار نقاش واسع حول هذا الأمر في الأوساط التي ذكرناها أعلاه. فمنذ ما يزيد عن عقد من الزمن انتشرت ظاهرة «خطوط الباصات المحتشمة» في الشارع «الحريدي». بدأ ذلك في مستوطنة بيتار عيليت وهي مدينة حريدية كبيرة. منذ ذلك الوقت زاد انتشار هذا النوع من الباصات حتى وصل عدد خطوط الباصات المحتشمة الفاعلة اليوم في مراكز عيش اليهود الحريديم إلى نحو ٦٣، حسب تقديرات جمعية «حرية التدين والمساواة».[٣٩] هذا إضافة إلى «التوافق» بين المسافرين أنفسهم على تطبيق نمط التصرف في الباصات المحتشمة في باصات شركة إيغد للمواصلات العامة التي تعبر خلال مسارها في أحياء الحريديم في بلدات مختلفة.

وصل عدد خطوط الباصات المحتشمة الفاعلة اليوم في مراكز عيش اليهود الحريديم إلى نحو ٦٣، حسب تقديرات جمعية «حرية التدين والمساواة»

في الباصات المحتشمة تُرغم النساء على الجلوس في القسم الخلفي من الحافلات في حين يجلس الرجال في القسم الأمامي حتى لا يكون أي اختلاط بين الجنسين، كما تفرض المعتقدات الدينية اليهودية. وقد حدث في حالات عديدة أن أدى هذا الإرغام إلى أحداث عنف جسدي أو كلامي كانت ضحيته نساء قليلات، بعضهن متدينات، رفضن الانصياع للإكراه، فاضطرن إلى مغادرة الحافلات أو تعرضن للشتم والدفع والتهديد.[٤٠] وقد حدث مؤخرًا اعتداء كلامي فظ على جندية إسرائيلية لم تنصع للقواعد السلوكية التي فرضها رجال متدينون في الباصات، ما أثارَ ضجة مضاعفة حول الأمر في وسائل الإعلام. وقد تمّ اعتقال المتدين المعتدي واتهامه بتهم خطيرة عقوبتها السجن الفعلي.

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الظاهرة لا تشهد أي تراجع وأن أوساط المتدينين الذين أشاعوها لا يبدون أي تنازل في هذا الشأن على الرغم من قرارات اللجنة الرسمية الخاصة التي عينها وزير المواصلات يسرائيل كاتس، في أعقاب التماس قُدم إلى محكمة العدل العليا في سنة ٢٠٠٨، وهي لجنة مشتركة لعدد من الوزارات. وقد كررت هذه اللجنة أنه يجب حظر الفصل بين الجنسين في حافلات الركاب لأنه يمس بكرامة الإنسان وحريته. ولا يكترث هؤلاء بقرار محكمة العدل العليا الصادر في كانون الثاني من سنة ٢٠١١ والذي يقضي بأنّ الفصل القسري بين النساء والرجال في خطوط الباصات المحتشمة ليس مشروعًا (هنا تجدر الإشارة إلى أنّ هذا القرار أثارَ حفيظة كثيرين في إسرائيل، لأنّ المحكمة لم تحظر الفصل بين الجنسين في هذه الحافلات إذا كان اختياريًا ومتفقًا عليه).[٤١]

في الباصات المحتشمة تُرغم النساء على الجلوس في القسم الخلفي من الحافلات في حين يجلس الرجال في القسم الأمامي حتى لا يكون أي اختلاط بين الجنسين

٣٩ حول هذا الأمر وحول سائر مظاهر الإكراه الديني في إسرائيل، انظروا موقع الجمعية على الانترنت www.hiddush.org.il

٤٠ للمزيد حول هذه الأنماط من السلوك انظروا مقالة مناحيم نئمان على موقع الانترنت لصحيفة «ويكون نور»: www.y-or-co.il

٤١ انظروا مقال بن درور يميني «خطوط محتشمة: فصل بالتوافق؟ على موقع صحيفة معاريف: http://www.nrg.co.il/online/1/ART2044/199/.html (شوهد بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

انتقل هذا الفصل الذي بدأ في حافلات الركاب إلى مجالات أخرى عديدة، حتى أنه اخترق مؤسسة الجيش في إسرائيل. ففي السنة الأخيرة نشرت وسائل الإعلام عن عدد من الحالات التي رفض فيها جنود متدينون تأدية الخدمة العسكرية تحت إمرة ضابطات ومرشدات أو مدربات على الرماية واستخدام السلاح. كذلك طالب طلاب من مراحل التدريب الأولى في مدرسة الخبراء بأن تقوم المرشدات النساء بتدريسهم من خلف الطاولات لفصلهن عنهم. كما اعترض جنود المدارس الدينية في الجيش على عمل نساء مسؤولات عن مجالات مثل: التربية والتعليم في وحداتهم.[٤٢]

ثارت قضية غناء جنديات في فرقة للجيش، وفي احتفالات تنظَّم للجنود، معارضة واسعة من جانب جنود متدينين عرضوا أنفسهم لعقوبات صارمة من جانب المحاكم التأديبية في الجيش

وقد أثارت قضية غِناء جنديات في فرقة للجيش، وفي احتفالات تنظّم للجنود، معارضة واسعة من جانب جنود متدينين عرضوا أنفسهم لعقوبات صارمة من جانب المحاكم التأديبية في الجيش. وقد حظي هؤلاء بدعم معلن من أوساط رجال الدين المتزمتين في إسرائيل الذين أفتوا بتحريم الغناء، وتحريم حضور المتدينين في احتفالات يُسمع فيها غناء نسائي، وكان الحاخام الرئيسي للجيش الإسرائيلي من بين هؤلاء.[٤٣]

طالبت إدارة الشؤون الدينية في الجيش الإسرائيلي في أعقاب تكرار مثل هذه الحالات بإجراء تعديلات على قواعد الطقوس العسكرية على اختلافها بهدف تهميش دور النساء فيها. ولكن هذا المطلب لم يتحقق حتى اليوم بسبب معارضة شرسة من داخل الجيش والحكومة ومن طرف غالبية أوساط المجتمع الإسرائيلي.

تكررت مثل هذه الأحداث في الكثير من المؤسسات الحكومية والعامة مثل المدارس والجامعات والبنوك وغيرها، ولكن ظهورها الأبرز والأشرس كان في الحيّز المكاني العام المشترك في العديد من المدن والأحياء القريبة من مواقع إقامة اليهود المتزمتين، مثل القدس الغربية، وبني براك وصفد وصولاً إلى مدينة بيت شيمش التي شهدت أحداثًا وصدامات حول هذا الشأن، هي التي أعادته إلى واجهة الاهتمام الإعلامي والجماهيري في الأشهر الأخيرة.

يُلاحَظ في الأشهر الأخيرة غياب صور النساء من جميع الإعلانات الدعائية الربحية ومن الملصقات على اختلافها وبضمنها تلك التي تنشرها جهات حكومية

مثلاً، يُلاحَظ في الأشهر الأخيرة غياب صور النساء من جميع الإعلانات الدعائية الربحية ومن الملصقات على اختلافها وبضمنها تلك التي تنشرها جهات حكومية وعامة مثل سلطة الأمان على الطرق أو سلطة القطارات أو المركز الوطني لزراعة الأعضاء، أو وزارة المعارف ونقابة المعلمين أو الإعلانات لمحطات الراديو المنطقية وغيرها.[٤٤]

٤٢. «نساء إسرائيل – تسلسل زمني للتمييز». **هآرتس** ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

٤٣. في شهر ايلول من سنة ٢٠١١، انسحب تسعة جنود متدينين من احتفال شاركت فيه فرقة موسيقية مؤلفة من جنود وجنديات. وقد رفض أربعة منهم أن يعتذروا عن سلوكهم ذلك فمنعوا من مواصلة تدريبهم في دورة للضباط في الجيش.

٤٤. صحيفة **هآرتس** ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

أجرت بعض الإعلانات الدعائية الخاصة التابعة لشركات الألبسة تعديلات على إعلاناتها التي تظهر فيها عارضات أزياء، ففي القدس جرى إخفاء وجه عارضة الأزياء أو أخفي الجزء الأسفل من جسم العارضة، أو أزيلت صور النساء تمامًا من الإعلان وبقيت جميع التفاصيل الدعائية الأخرى وبضمنها صور العارضين الذكور.

> أعادَت أحداث بيت شيمش موضوع التصدع الديني العلماني إلى مركز الاهتمام وجرّت وراءها موجة واسعة من التصريحات والمواقف المندّدة بالإكراه الديني

ويبدو أنّ تكرار هذه الأحداث وتحولها إلى ظاهرة مسكوت عليها في عدد من المدن والمواقع أدى ببعض الجهات والشخصيات الرسمية والعامة إلى مراعاتها والسماح بها حتى في حالات كان يتوقع أن تُدان فيها، ففي معهد التخنيون وهو معهد العلوم الأبرز والأقدم في إسرائيل منعت الطالبات الجامعيات من ممارسة الرياضة في قاعة رياضية تابعة للمعهد أثناء تواجد الرجال فيها، وقد كان ذلك نزولاً عند طلب قلة قليلة من الطلاب المتدينين في التخنيون.[٤٥] وفي أكثر من مرة، شارك وزراء ورؤساء بلديات مدينة القدس وتل ابيب في مؤتمرات واحتفالات تمّ فيها فصل النساء عن الرجال، كما جرى استبعادهن تمامًا عن المشاركة أو حتى الحضور.[٤٦]

أما ما أعادَ التصدع الديني العلماني إلى مركز الاهتمام فقد كانت أحداث بيت شيمش التي جرّت وراءها موجة واسعة من التصريحات والمواقف المندّدة بالإكراه الديني الذي يمارسه المتدينون المتزمتون لاسيما في مجال إهانة المرأة وإقصائها.[٤٧]

شملت أحداث بيت شيمش اعتداء على نساء لم ينصعن للتعليمات التي وجهت إليهن عبر لافتات أمرت النساء بالانتقال إلى أرصفة شوارع خاصة بهن وإلى عدم الاختلاط بالرجال في أي مكان وبضمن ذلك عيادات صناديق المرضى والأرصفة والمدارس وباصات الركاب وما شابه. كذلك وُضعت لافتات تدعو النساء إلى الاحتشام حسب قواعد اللباس الشرعي.

بعد تكرار أحداث العنف من جانب المتشددين نظم علمانيون مظاهرات وحملة من الاستنكارات الشعبية والرسمية، وأقدم عمال البلدية على نزع لافتات للحملة المذكورة فتم الاعتداء عليهم وعلى طواقم إعلامية كانت ترصد تطور الأمور.

> شملت أحداث بيت شيمش اعتداء على نساء لم ينصعن للتعليمات التي وجهت إليهن عبر لافتات أمرت النساء بالانتقال إلى أرصفة شوارع خاصة بهن وإلى عدم الاختلاط بالرجال في أي مكان

وكان من بين الأمور التي أثارت أكثر ردود الفعل كراهية وعدوانية تلفُظ أحد هؤلاء

---

٤٥ . انظروا: http://www.mako.co.il/news-israel/education/Article-bc608f50ac83431017.htm (شوهد في ١/ ١/ ٢٠١٢)

٤٦ . هذا ما حصل في مؤتمر «منتدى المديرين» الذي نظمته صحيفة **هموديع** في القدس في تموز ٢٠١١، حيث شارك وزير المالية شطاينتس ورئيس بلدية القدس نير بركات.

٤٧ . عن استنكار نتنياهو لأحداث بيت شيمش وتدارس قضية فرض أحكام مشددة على ممارسة إقصاء النساء، انظروا:
http://www.haaretz.co.il/news/education/1.1599882 (شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)
http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000710535. (شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)
www.ynet.co.il/articles/0,734,l-4160696,00.html (شوهد في ١٥/ ١/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

المتدينين بشتائم وإهانات ضد جندية إسرائيلية رفضت أمره بعدم اعتلاء الباص من بابه الأمامي، واستخدام المتدينين أحد رموز المحرقة وهي النجمة الصفراء للإشارة إلى أن كراهية وسائل الإعلام لهم تشبه كراهية النازيين لليهود.

وفي حين سادَ ميل في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية الرئيسية وفي أوساط علمانية يهودية واسعة إلى التعميم بشأن فئة المتدينين المتزمتين واتهامهم كمجموعة في قضية إقصاء النساء، حاولت بعض الشخصيات الدينية المتزمتة أن تُبيّن أنّ أقلية متشددة جدًا داخل جمهور المتدينين المتزمتين هم الذين يقومون بهذه الأعمال بسبب صراعات داخل المجتمع الحريدي لن تسوى لصالحهم. وأضافَ أشخاص مثل أرييه درعي ورئيس بلدية بيت شيمش، وهو من اليهود المتزمتين أيضًا، أنّ إقصاء المرأة أمر يتعارض مع أحكام الشريعة اليهودية.[٤٨] هذا مع العلم أنّ القيادة الدينية العليا للمتدينين المتزمتين امتنعت عن التدخل في قضية إقصاء النساء واتخاذ مواقف رافضة.[٤٩] ولكن تجارب الماضي فيما له صلة بمظاهر التطرف من جانب الشارع الحريدي في إسرائيل تدُل على أنّ الاستنكارات الرسمية والشعبية لسلوكهم واعتقال المخالفين للقانون منهم لا تثنيهم ولا تردعهم نهائيًا، وكثيرًا ما تتراجع هيئات فرض القانون أمام إصرارهم. و تتوصل الأطراف الرسمية في غالبية الحالات المشابهة إلى تسوية مع قيادتهم السياسية دون إحداث أي تغيير في الثقافة السياسية التي تميّز الشارع الحريدي.

شهدت نهاية السنة المنصرمة تصعيدًا في حدة مظاهر العنصرية ضد اليَهود من أصل أثيوبي

مظاهر العنصرية ضد اليهود من أصل اثيوبي

شهدت نهاية السنة المنصرمة تصعيدًا في حِدة مظاهر العنصرية ضد اليهود من أصل أثيوبي الذين ما زالوا يعتبرون أضعف طائفة من طوائف المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، سواء أكان ذلك من حيث ظروف حياتهم ودخلهم أم من ناحية تعامل المجتمع الإسرائيلي معهم.

كان مركز موجة التعامل العنصري والتحقير للأثيوبيين في مدينة كريات ملآخي الجنوبية التي يقطُن فيها نحو ٤٥٠٠ نسمة من الأثيوبيين يشكلون حوالي ٢٠٪ من سكان المدينة.[٥٠]

٤٨. انظروا مقابلة مع الوزير السابق وقائد حركة شاس في الماضي أرييه درعي
http://www.mako.co.il/news-channel2/Six-Newscast/Article-bdaeb7e9c1b7431017.htm
(شوهد في ١٦/ ١/ ٢٠١٢)

٤٩. انظروا مقالة لعضو الكنيست من حركة شاس حاييم أمسلم عن رفض السواد الأعظم من مجتمع المتدينين المتزمتين للعنف ضد المرأة وعن نجاح أقلية عنيفة بتخويف الغالبية وفرض الرعب مما يجعل رجال دين وأشخاص عاديين يخافون من التعبير عن رفضهم العلني لتصرفات هذه المجموعة:
http://www.mako.co.il/video-blogs-specials/Article-ebcfb30f135d331006.htm
(شوهد في ١٦/ ١/ ٢٠١٢)

٥٠. حول تواصل مظاهر العنصرية ضد الاثيوبيين في سنة ٢٠١١، انظروا مقال جدعون ليفي على الموقع الالكتروني لصحيفة هآرتس في ٦ حزيران ٢٠١١.
(شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠١٢) www.haaretz.co.il/news/education /1.1447985

http://www.opoosoft.com

ليس غريبًا أن يعاني الأثيوبيون من مظاهر العنصرية والعدوانية من جانب المجتمع الإسرائيلي فتلك ظاهرة شائعة لا تترك أيًا من مجالات الحياة خاليا منها، وقد باتت معروفة في صفوف الجيش والمدارس وأماكن التشغيل المختلفة، ناهيك عن التعامل المتعالي في وسائل الإعلام وفي الشارع الإسرائيلي عامة. كذلك لا تختلف مظاهر العنصرية في كريات ملآخي حيثُ لم تتضح بعد إلى أين ستفضي تطورات الحال التي ما زالت تتفاعل بشدة، عنها في مدن وبلدات أخرى. ولن يعبر وقت طويل حتى يزول الاستنكار الجماعي الإسرائيلي لمظاهر العنصرية وتعابير التحقير ويعود الوضع إلى سابق عهده حتى مجيء الانفجار القادم. وفي المرة القادمة أيضا، لن يتحلى المجتمع الإسرائيلي بالكثير من رحابة الصدر تجاه موجة الغضب الأثيوبي بسبب رفض المجتمع الإسرائيلي لتقبّل اليهود الأثيوبيين على الرغم من مرور عقود على هجرتهم إلى إسرائيل، ولن يكون من المستغرب أن تعود وزيرة استيعاب الهجرة وتطالبهم مرة أخرى، بالتعبير عن شكرهم وامتنانهم للمجتمع الإسرائيلي والدولة قبل أن يعبروا عن تذمرهم مما يلاقونه من تعالٍ وكراهية.[٥١]

على الرغم من هذا، يمكننا أن نلاحظ اختلافًا محدودًا في رد فعل الأثيوبيين على أحداث كريات ملآخي الأخيرة. يتمثل هذا الاختلاف في دور جيل الشباب من المهاجرين الإثيوبيين في الاحتجاج على مظاهر العنصرية من حيث سرعة تنظيمه ثم تجنيد الطائفة الأثيوبية في البلدات المختلفة للمشاركة في مظاهرات محلية وقطرية ضد العنصرية[٥٢]، ودورهم في رفع مطالب الأثيوبيين والتحدث باسمهم أمام الكنيست ومؤسسات الدولة وتقديم طلباتهم كمواطنين واعين لحقوقهم وليس كمن يستجدي الرحمة والشفقة، وبكثير من الشعور بالدونية. وستظهر الأشهر القريبة ما سيسفر هذا التغيير في أنماط احتجاج الاثيوبيين الذين، كما يبدو، بدأوا يشعرون بقوتهم وبقدرتهم على إحداث تغيير في أوضاعهم، وربما بسبب العبر التي استلهموها من حركة الاحتجاج الجماعي التي أشغلت المجتمع الإسرائيلي في السنة الأخيرة.

---

٥١. انظروا مقابلة مع الوزير سوفا لاندبر – وزيرة استيعاب الهجرة – حول الموضوع في صحيفة **هآرتس** ١٣ كانون الثاني ٢٠١٢: www.haaretz.co.il/news/politics/1.1616371 (**شوهد في** ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

٥٢. عن رد فعل الأثيوبيين في كريات ملآخي والقدس الغربية وغيرها، انظروا **هآرتس** ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢: www.haaretz.co.il/news/education/1.1614621 (شوهد في ٢٠/ ١/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

إجمال

هل كانت حركة الاحتجاج ظاهرة عابرة؟

ما كان لهذا السؤال أن يحتل موقعاً مهماً في حلبة النقاش العام لو لا ما أشرنا إليه من ملابسات رافقت ظهور الاحتجاج في الصيف الماضي، فقد جاء اندلاع الاحتجاجات مفاجئاً لجميع الأطراف ذات الصلة ولشرائح المجتمع برمتها، قوة الاحتجاج واتساعه لم يكونا من فئة الأحداث التي اعتاد عليها المجتمع الإسرائيلي، في عقوده الأخيرة على الأقل، ورهان الأوساط الحاكمة الإسرائيلية وكبرى الشركات المنتجة وأباطرة المال على النفس القصير لحركة الاحتجاج ومن يقف وراءها من القيادة الشابة كان كبيراً جدًا. هذا المناخ كان السبب في طرح السؤال حول كون حركة الاحتجاج ظاهرة دائمة أو عابرة، منذ يومها الأول، كما رأينا أعلاه.

صحيح أن المداولات والمباحثات لم تعد تتم في حلقات جماعية بين الخيام المنصوبة في شوارع تل أبيب أو في جادات المدن الكبيرة وبالوتيرة نفسها التي كانت تجري فيها قبل أشهر قليلة، ولكنها لن تختفي دون أن تترك أثراً. فحركة الاحتجاج حاضرة وبجدية في الخطاب السياسي والاجتماعي في صفوف مختلف أوساط المجتمع.

لقد أدرك الناشطون المثابرون أنهم لا يستطيعون مواصلة أسلوب العمل اليومي نفسه، لأن هذا سوف يصل بهم إلى لحظة يتركهم فيها الجمهور الواسع حتى لو بقي متعاطفاً معهم، كما أدركوا المصاعب والمحدوديات التي تقف في وجه مواصلة عمل الاحتجاج المباشر في الشوارع والساحات، وعرفوا أنه لا بد من إتباع أساليب عمل وتنظيم ملائمة للأمد البعيد تأخذ في الحسبان متغيرات عديدة ومختلفة وتستجيب للكثير من الردود والضغوط.

عندما تبدأ بوادر إرهاق وإحباط بالظهور على الجمهور الواسع يكون على قادة أي حركة احتجاج ان يعملوا سريعاً من أجل اصطفاف مختلف استعداداً للمرحلة الصعبة التي تستهلك عملاً كثيراً، ولكنها لا تسمح بمكاسب فورية ملموسة. إنها مرحلة تعزيز الاحتجاج الجماعي والانتقال به من الرفض والمعارضة إلى مرحلة تأسيس أجهزة المجتمع المنتج، مرحلة الانتقال من الضائقة الفردية والجماعية إلى حالة العمل والوعي، الانتقال من حالة الصراع على البقاء إلى حالة التطور والقفز إلى الأمام والتفكير بأهداف طويلة الأمد يجب تحقيقها للتخلص من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب.

ليس هناك من توقّع أن تبقى حركة الاحتجاج في الخيام أو اعتصام الشارع إلى أجل

http://www.opoosoft.com

غير مسمّى، أو من يتوقع بأن تعود إلى ذلك الأسلوب نفسه، لا بل إن تجاوز تلك المرحلة الأوليّة- مرحلة الحشد والإعلان عن التشكّل- كان طبيعيًا وضروريًا، ولكن غياب قادة حركة الاحتجاج وناشطيها والناطقين باسمها هو غياب مبالغ فيه ولا يدل على أنهم حذرون بما فيه الكفاية بشأن هذا الغياب الذي قد يتلوه غياب من وعي مئات الآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع لأنهم ضاقوا ذرعاً بالواقع، لا يريدون المزيد من السلب والظلم.

أما الأسئلة التي ما زال من المبكر الحسم فيها، لكن سيتقرر بشأنها في ٢٠١٢ فهي:

هل ستنجب حركة الاحتجاج «الإسرائيلي الجديد» على حدّ تعبير أحد قادتها في المظاهرة الحاشدة التي دعى إليها قادة الحركة؟ وهل يمكن القول إن حركة الاحتجاج الحالية قد تتمأسس إلى الحد الذي يجعل إزالة رمزها الأهم (خيام شارع روتشيلد في تل أبيب) غير ذي دلالة؟ وما هي آفاق تطوّر هذه الحركة وهل تبشّر بتغيير جديّ في أنماط العلاقة مع السلطة في كل ما يتعلّق بالفجوات الاجتماعية والاقتصاديّة؟ وهل يمكن أن تواصل امتدادها فتحقق المكاسب وتجرّ وراءها حراكًا شعبيًا دائمًا من شأنه أن يتحوّل إلى نمط فعل مؤثر فعلا؟ وهل يمكن أن تحدث حركة الاحتجاج تغييرًا في أنماط تصويت الناخب الإسرائيلي في الانتخابات القادمة فلا يبقى العامل السياسيّ والموقف من الاحتلال والعلاقات مع الفلسطينيين والدول العربية المركّب الوحيد الذي يتبلور حوله قرار الناخب بشأن الجهة التي سيدلي بصوته لصالحها؟ وهل تتمكّن حركة الاحتجاج من دفع النظام الإسرائيليّ إلى «تغيير الطريقة» على حدّ تعبير لجنة الخبراء الاستشاريّة الداعمة لها، أي الانتقال إلى سياسة «دولة الرفاه»؟



http://www.opoosoft.com

http://www.opoosoft.com

الفصل السابع
الفلسطينيون في إسرائيل

امطانس شحادة

مدخل

تابعنا في تقارير السنوات السابقة السياسة الحكومية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، خاصة تزايد شرعيّة الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيّين خطرًا على يهوديّة الدولة، وتنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب. وحذرنا من مخاطر القوانين التي تقدم للكنيست، ومن السياسات الحكومية، التي لا تنبع فقط من احتمال اجتيازها مسار التشريع اللازم، وانتهاكها للمكانة السياسيّة والقانونيّة للمواطنين الفلسطينيّين فقط، بل كونها تنقل رسالة إلى عموم السكان مُفادُها أنّ انتهاك حقوق المواطنين الفلسطينيّين هو أمر مشروع.

نستعرض في التقرير الحالي استمرار السياسيات التي تتعامل مع الفلسطينيين في اسرائيل بوصفهم تهديدا وخطرا على طابع الدولة، وسن القوانين التي تمس بشكل مباشر أو غير مباشر بالمواطنين العرب. ونتابع محاولات التيار الفكري الـ «نيو-صهيوني» الحاكم توسيع دائرة تقييد الحرّيّات وهامش العمل السياسيّ، كي تشمل معاقبة كافّة المواقف السياسيّة والآراء التي لا تنضوي تحت الإجماع الإسرائيليّ المهيمن. من بين تلك: إسكاتُ الأصوات الداعية إلى فرض عقوبات سياسيّة على إسرائيل، ومحاولة لإسكات ما تبقّى من أصوات ديمقراطيّة يساريّة تحترم حقوق الإنسان وتصدر من جمعيّات ومؤسّسات غير حكوميّة.

كما يتابع التقرير الحالي لأول مرة، وبشكل مفصل، الحراك السياسي والحزبي داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على أثر تحولات المشهد السياسي الإقليمي (الربيع العربي)، وعلى أثر حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في إسرائيل صيف العام ٢٠١١، وكذلك أثر توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة

http://www.opoosoft.com

وطلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة. تلك المحاور توضح بشكل واضح الفروق في المشارب الفكرية والإيديولوجية للأحزاب العربية الفاعلة، رؤيتها لذاتها ولموقعها في الخارطة السياسية والحزبية في إسرائيل.

كان من أبرز القوانين التي سنت في الكنيست في العام ٢٠١١ قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، أو باسمه الرسمي «تعديل اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠»

سياسات حكومية وقوانين تشريعية

استمر في العام ٢٠١١ طرح مشاريع القوانين وسنّها وانتهاج سياسات ترمي إلى المساس بالفلسطينيين في إسرائيل، على نحو مباشر أو غير مباشر، وتعمل على قمع الهُويّة والانتماء القوميّ، وتحديد العمل السياسيّ، إضافة إلى تقليص هامش الحقوق السياسيّة، المقلّصة أصلاً، إلى أدنى الدرجات.

قانون منع إحياء ذكرى النكبة

كان من أبرز القوانين التي سنت في الكنيست في العام ٢٠١١ قانون منع إحياء ذكرى النكبة الفلسطينيّة، أو باسمه الرسمي «تعديل اقتراح قانون أسس الميزانيّة (تخفيض ميزانيّة أو دعم بسبب نشاطات ضدّ مبادئ الدولة)، ٢٠١٠».[١] والذي أقرّ في الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١١. يمنح القانون الصلاحية لوزير الماليّة (بعد تسلّمه وجهة نظر المستشار القضائيّ لوزارة الماليّة، وبعد تلقّي توصيات طاقم مهنيّ بهذا الخصوص يعيّنه وزير الماليّة، ويتألّف من مسؤولين من وزارة القضاء ووزارة الماليّة والوزارة التي تُعنَى ببند الميزانيّة التي تحصل عليها هيئة معيّنة) سحب ميزانيّات من هيئات تموّلها الحكومة، مثل جمعيّات ومنظّمات وسلطات محلّيّة، في حال إحيائها ذكرى النكبة الفلسطينيّة يوم استقلال دولة إسرائيل. كذلك يخوِّل القانون وزير الماليّة سحب تمويل مؤسّسات وهيئات تمسّ «باحترام علم الدولة أو رموزها»، ومن سحب تمويل حكوميّ من هيئات ومنظّمات وسلطات محلّيّة ترفض ما يسمَّى بِـ «القيم الأساس لإسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة». ويمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. وينصّ القانون كذلك على إلغاء تمويل واتّخاذ إجراءات قضائيّة ضدّ كلّ من يصْدِر بيانًا يحرض على العنصريّة والعنف والإرهاب، أو يدعو إلى الكفاح المسلّح أو يؤيد عملاً إرهابيًّا ضدّ إسرائيل.[٢]

يمنع القانون هيئات أو مؤسّسات حكوميّة، أو تلك التي تحصل على تمويل حكوميّ كالسلطات المحلّيّة، من تنظيم أو تمويل فعّاليّات تتناقض مع أسس الدولة أو قيمها أو تنفي تعريفها كدولة يهوديّة وديمقراطيّة

قانون النكبة هو أوسع وأبعد من مجرّد محاولة لقمع الوعي الوطنيّ والسرد التاريخيّ

١ لمراجعة النصّ الكامل، راجعوا: سجلّ اقتراحات القوانين: knesset.gov.il/Laws/Data/BillKnesset/315/315.pdf.
٢ سجلّ اقتراحات الكنيست، المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

للبقيّة المتبقّية من الشعب الفلسطينيّ الذي بقي في وطنه. يحاول هذا القانون أن يردع المؤسّسات العامّة من اتّخاذ مواقف سياسيّة غير مقبولة على المؤسّسة الإسرائيليّة في عدّة مجالات، منها النضال الفلسطينيّ ضدّ الاحتلال، أو دعم أيّ مقاومة عربيّة تجاه إسرائيل، ومواقف في مجال تعريف الدولة كدولة يهوديّة وديمقراطيّة. معنى هذا أنّ كلّ مؤسّسة لا تقبل بتعريف إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، أو تدعم نضالات سياسيّة قد تعتبرها إسرائيل أعمالاً إرهابيّة، تكون عرضة للمساءلة ومن ثَمّ إلى عقاب ماليّ.

قانون لجان القبول

أقرّ الكنيست يوم ٢٢/ ٣/ ٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديل قانون أوامر الجمعيّات التعاونيّة (رقم ٨) ٢٠١١.[٣] يشترط القانون على كلّ مَن يسعى للانتقال إلى بلدة صغيرة في منطقتي النقب والجليل، التي تحوي أقلّ من ٤٠٠ أسرة، الحصولَ على موافقة من لجان قبول تتألّف من سكّان المدينة، وعضو في الوكالة اليهوديّة أو المنظّمة الصهيونيّة العالميّة. يخوّل القانون هذه اللجانَ أن ترفض المرشَّحين الذين تراهم –في ما تراهم– «غير ملائمين لطريقة الحياة في المجتمع»، أو «قد يضرّون بنسيج المجتمع».

تبيّن سيرورة تعديل القانون والتصديق عليه في المراحل المختلفة أنّ الهدف الأساسيّ هو منع انتقال مواطنين عرب للسكن في بلدات يهوديّة صغيرة في الجليل والنقب. فقد جاء اقتراح القانون لسدّ فجوة قانونيّة إثر تعديل على دستور البلدة قامت به بعض البلدات في الجليل. ينصّ التعديل أنّ على المتقدّم للسكن في تلك البلدات القبول بالطابع اليهوديّ والصهيونيّ للبلدة.[٤] وكي لا يبقى هذا التعديل مبادرة محلّيّة تكون معرَّضة للمساءَلة أو النقد في المحاكم، جرت المبادرة إلى تعديل قانون أوامر الجمعيّات التعاونيّة. على سبيل المثال، قال النائب يسرائيل حسون (كاديما)، خلال المراحل الأولى من تعديل القانون: «يعكس اقتراح القانون التزامَ الدولة بالعمل من أجل تعزيز القدرة على تحقيق الحلم الصهيونيّ في دولة إسرائيل قولاً وفعلاً».[٥]

---

٣ صودق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٢ آذار عام ٢٠١١؛ ونُشِر الاقتراح والشرح المرافق له في كتاب اقتراحات قوانين الكنيست ٣٤١، بتاريخ ١٢ حزيران، ص: ٢٢٢.

٤ للتوسّع ومراجعة مراحل التشريع، راجعوا: تقرير الرصد السياسيّ الحادي عشر، أيلول – تشرين الأوّل ٢٠١٠.

٥ بروتوكول لجنة القانون والدستور من تاريخ knesset.gov.il/huka/News.asp?NewsID=476:27.10.2010. (شوهد ٣٠/ ١١/ ٢٠١١)

http://www.opoosoft.com

قانون المواطنة

أقرّ الكنيست، في ٢٩/ ٣/ ٢٠١١، بالقراءة الثالثة، تعديلَ قانون المواطنة، ليتيح سحب المواطنة ممّن أدين في «مخالفات إرهابيّة» والتجسّس والمساس بسيادة الدولة.[٦] وَفقًا لتعديل قانون المواطَنة (تعديل رقم ١٠)/ ٢٠١١.[٧] **تمنح المحكمة التي أدانت شخصاً صلاحية بإلغاء مواطنته:** إذا أُدينَ شخص بجنحة ما وقرّرت المحكمة أنّ الجنحة هي عمل إرهابيّ كما جرى تعريف ذلك في قانون منع تمويل الإرهاب، ٢٠٠٥، يحقّ للمحكمة، بناء على طلب وزير الداخليّة، إلغاء مواطنته الإسرائيليّة، وذلك إضافة إلى أيّ عقوبة أخرى، شرط ألاّ يبقى بعد إلغاء مواطنته بدون مواطنة، وفي حالة بقائه بدون مواطَنة يُمنح إذنًا بالإقامة في إسرائيل، بناء على قرار المحكمة.

تعديل القانون الذي بادر إليه عضو الكنيست دافيد روتيم من حزب «إسرائيل بيتينو» يستهدف –في أساس ما يستهدف– قيادات ومواطنين عربًا، على نحو ما صرّح روتيم نفسه خلال إقرار القانون، ووَفقًا لأقوال الصحافيّ يهونتان ليس (من صحيفة هآرتس)، إذ إنّ هذا القانون لا يسري مثلاً على يغئال عمير قاتل رئيس الحكومة الأسبق اسحق رابين، أو أعضاء «الخليّة اليهوديّة».[٨] ويتيح القانون للمحكمة (أو لسلطة إداريّة أخرى) سحب مواطَنة كلّ مَن تجسَّسَ لصالح منظّمة إرهابيّة، أو تسبّب في حرب، أو ساعد العدوّ أثناء الحرب، أو خدم في قوّات العدوّ، أو مسَّ بسيادة الدولة.

بالإضافة الى قوانين تتيح سحب المواطنة، من الجدير ذكره ان الحكومة الإسرائيلية تمدد كل عام وبموافقة الكنيست قانونا يمنع لم شمل عائلات فلسطينية أحد الزوجين فيها هو مواطن من مناطق السلطة الفلسطينية، بواسطة تعديل مؤقت أدخل على قانون المواطنة في العام ٢٠٠٣. على أثر هذا التعديل، قدم مركز عدالة التماسا للمحكمة العليا في العام ٢٠٠٧ مطالبا بإلغاء التعديل. وفي بداية العام الحالي أصدرت المحكمة العليا قرارها برفض الالتماس وشرعنة تعديل القانون العنصري الذي يمنع الفلسطينيين مواطني إسرائيل من ممارسة حياتهم العائليّة في إسرائيل في حال تزوجوا من فلسطينيين من سكان الأراضي المحتلّة أو مواطني الدول التي يعرفها القانون الإسرائيلي كـ«دول عدو». وجاء قرار المحكمة بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة قضاة أيدوا إلغاء القانون.[٩]

---

٦ الكنيست تقرّ قانون سحب المواطنة ممّن أدين بالتجسّس أو «دعم الإرهاب»، موقع عرب ٤٨، ٢٩/ ٣/ ٢٠١١.

٧ صُدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٨ آذار ٢٠١١؛ كتاب القوانين رقم ٢٢٨٩ (عبري)، من تاريخ ٤,٤,٢٠١١ صفحة ٧٣٣: www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/7B45DBBA-5230-4F7E-A244-D2C1A954D-F7E/27048/2289.pdf

٨ يهونتان ليس، «الكنيست تخرج إلى عطلة الربيع بعد دورة عاصفة»، **هآرتس** ٣١/ ٣/ ٢٠١١.

٩ بيان صحافي ١١/ ١/ ٢٠١٢، موقع عدالة: http://www.adalah.org/PressReleases_full_arb.asp?ID=3225&category_id=151 (شوهد ١/ ٢/ ٢٠١٢)

http://www.opoosoft.com

في رده على القرار، قال مركز عدالة: «صادقت المحكمة اليوم على قانون لا يوجد له مثيل في أي دولة ديمقراطية في العالم، حيث يمنع هذا القانون المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل من حقهم في إقامة حياة عائلية في إسرائيل، فقط بسبب قومية الزوج أو الزوجة. يثبت هذا القرار أن حقوق المواطنين العرب في إسرائيل آخذة بالتدهور بشكل خطير».

لم تقتصر عمليّة إضافة شروط جديدة- وتشديد شروط قائمة- للعمل السياسيّ على مستوى الأفراد أو المجتمع العربيّ فقط، بل ترمي كذلك إلى تقييد عمل جمعيّات ومؤسّسات تُعتبَر -إسرائيلياً- ذات موقف يساريّ متطرّف أو معاكس للإجماع الصهيونيّ، كما يتّضح من قانون «**واجب الكشف عمّن يتلقّى دعمًا من كيان سياسيّ أجنبيّ، ٢٠١٠**»[١٠] الذي أُقِرّ بالقراءة الثالثة. ويرمي القانون إلى وضع عراقيل أخرى أمام عمل الجمعيّات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ بواسطة تقديم تقارير صارمة عن التبرّعات الماليّة التي تحصل عليها من أيّ كيان سياسيّ أجنبيّ.[١١] وجاء في القانون: مع حصول أيّ مؤسّسة على المساعدة الماليّة من جهة كيان أجنبيّ، على متلقّي المساعدة أن يرسلوا، خلال أسبوع من انتهاء الفصل الذي تلقّوا فيه الدعم، تقريرًا ماليًّا موقّعًا إلى مسجِّل الجمعيّات يتضمّن: هُويّة مُقدِّم المساعدة؛ مبلغ المساعدة؛ أهداف المساعدة أو غاياتها؛ الالتزامات التي قدّمها مَن تلقّى المساعدة إلى الكيان السياسيّ الأجنبيّ، سواء أكان ذلك شفويًّا أم كتابيًّا، على نحوٍ مباشر أو غير مباشر -إن كانت ثمّة التزامات كتلك.

وقد اعتبر عدد من أعضاء الكنيست ان هذا القانون يقلّص هامش الديمقراطيّة ويصعب تجنيد دعم ماليّ من صناديق تموّلها كيانات سياسيّة أجنبيّة، لكنّه يجيز تلقّي الدعم من قِبَل أفراد، وهو أسلوب دعم رائج جدًّا لدعم مؤسّسات وجمعيّات محسوبة على التيّار اليمينيّ في إسرائيل. ويرى بعض المحلّلين هذه التوجّهات كمحاولة للقضاء على ما تبقّى من أحزاب يساريّة أو جمعيّات ومؤسّسات مدنيّة معدودة على اليسار.[١٢]

قانون منع المساس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة ٢٠١١

ترجمت محاولات قمع حرية التعبير عن الرأي وتقييد المواقف السياسية أيضا في إقرار قانون يجرِّم ويعاقب كلّ مَن يدعو إلى مقاطعة إسرائيل. ففي ١١/ ٧/ ٢٠١١ أقرّت الهيئة العامّة في الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، «**قانون منع المساس بدولة**

١٠ قَدّمَ الاقتراحَ النائبُ زئيف ألكين وآخرون بتاريخ ٨/ ٢/ ٢٠١٠. صُدّق على الاقتراح في الكنيست بتاريخ ٢٢ شباط ٢٠١١.

١١ يهونتان ليس، «الكنيست يقرّ نهائيًّا قانونًا يُلزِم بكشف هُويّة دول تدعم ماليًّا الجمعيّات في إسرائيل»، **هآرتس**، ٢١/ ٢/ ٢٠٠١.

١٢ جدعون ليفي، «يجب إخراج اليسار خارج القانون»، **هآرتس** ٦/ ١/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

إسرائيل بواسطة المقاطعة ٢٠١١»،[١٣] الذي ينصّ على تجريم أيّ دعوة إلى مقاطعة دولة إسرائيل أو لمواطني دولة إسرائيل أو مؤسّساتها، أو مقاطعة مناطق تحت سيطرتها (والقصد مقاطعة المستوطنات الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة). والملاحظ أنّ نصّ القانون جارف وضبابيّ يسهِّل تجريمَ أيّ دعوة إلى المقاطعة.

وَفقًا لنصّ القانون، «مقاطعة دولة إسرائيل» تعني أيَّ قرار بعدم إقامة علاقات اقتصاديّة أو ثقافيّة أو أكاديميّة مع شخص أو أي مؤسّسة أخرى، لا لشيء إلاّ ارتباطهم بدولة إسرائيل، أو إحدى مؤسّساتها أو منطقة تقع تحت سيطرتها، قد تُسبِّب (أي الدعوة إلى المقاطعة) ضررًا اقتصاديًا أو ثقافيًا أو أكاديميًا. كذلك يخوِّل القانونُ وزيرَ الماليّة، وبموافقة وزير القضاء وإقرار لجنة القانون والدستور في الكنيست، منْعَ مشاركة جسم يقوم بنشر دعوة إلى مقاطعة إسرائيل، أو من قَبِل هذه الدعوة والتزَمَ بمقاطعة إسرائيل، من المشاركة في مناقصات حكوميّة. ويخوِّل القانونُ وزيرَ الماليّة عدمَ منْح أيّ مؤسّسة تَنشر دعوةً إلى مقاطعة إسرائيل إعفاءاتٍ ضريبيّةً أو تمويلاً حكوميًا مباشرًا أو غير مباشر.

نصّ القانون وصيغته يوضّحان الهلع الإسرائيليّ من إمكانيّة توسيع المَطالب بمقاطعة إسرائيل بسبب سياساتها في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة، ويعكسان استعمال أدوات توفّرها الديمقراطيّة الشكليّة لفرض قواعد لعبة تقيّد الديمقراطيّة، ويحدّان من حرّيّة التعبير عن الرأي. اعتبرت بعض مؤسّسات حقوق الإنسان هذا القانون غير شرعيّ وأنّه يندرج ضمن محاولة كَمّ الأفواه وقمع حرّيّة الرأي والتعبير عن موقف سياسيّ مغاير للإجماع الصهيونيّ. وأعربت عن نيّتها الاستمرار في دعواتها لمقاطعة إسرائيل.[١٤]

السياسة المنتهَجة حيال المجتمع العربيّ في النقب

من بين الفلسطينيين في إسرائيل، يواجه الفلسطينيون في النقب أكثر المشاكل المتعلقة بالإسكان والأراضي وأشدها تعقيدا. إذ تعاني البلدات العربية في النقب من عدم اعتراف الدولة ومؤسساتها بوجودها، وتبقى دون خدمات أو بنى تحتية، وتقوم الدولة بحملة هدم لا تتوقف لبيوتها، حيث هدمت في هذا السياق قرية العراقيب (غير المعترف بها) أكثر من ٣٧ مرة. على الرغم من هذا، عرضت الحكومة في نهاية العام المنصرم خطة لحل قضية الأراضي وقضية البلدات العربية غير المعترف بها في النقب، عرفت باسم «توصيات لجنة برافر» لتسوية «قضيّة استيطان البدو في النقب».

---

١٣ مشروع قانون رقم ٣٧٣، من تاريخ ٢/ ٣/ ٢٠١١. موران أزولاي، «الكنيست أقرَّ قانون المقاطعة»، Ynet.co.il ١٢/ ٧/ ٢٠١١.

١٤ المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

تكشف خطة برافر ان الهدف الأساس لسياسات الحكومات المتتالية هو طرد السكّان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترف بها، ونقلهم إلى التجمّعات السكّانيّة المعترف بها، وهو ما يعني سيطرةَ الدولة على أوسع مساحة ممكنة من أراضي العرب في النقب، وتجميعَهم في أقلّ مساحة ممكنة من الأرض. وتأتي الخطة استكمالا لقرار الحكومة من العام ٢٠٠٥، بإلقاء مهمة معالجة «مشكلة البدو» (ذاك هو المصطلح المقبول في الخطاب الرسميّ لدى مؤسّسات الدولة) على عاتق مجلس الأمن القوميّ،[١٥] المجلس الذي يرى في المجتمع البدويّ تهديدًا للدولة، والذي عَرَّفَ المجتمعَ البدويّ في النقب على أنّه «مادّة متفجّرة» تكمن بداخلها طاقة لمواجهة عنيفة. شَكل توكيل مجلس الأمن القوميّ، علامة فاصلة في سياسات الدولة تجاه المواطنين البدو في النقب؛ في المقابل، تتجاهل الحكومات المتعاقبة الاحتياجاتِ الأساسيّةَ لهم، من حيث إهمال البنى التحتيّة، والتعليم، والصحّة، والتطوير الاقتصاديّ والمَرافق الخدماتيّة. بل إنّ معظم برامج التطوير القطريّة التي انْتُهِجَت في النقب، تَجَاهَلت السكّان البدو وأهملتهم.[١٦]

تكشف خطة برافر ان الهدف الأساس لسياسات الحكومات المتتالية هو طرد السكّان العرب البدو من أراضيهم، وعلى وجه التحديد في القرى غير المعترف بها

وَفقَ معطيات المسح الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمركز «ركاز» للعام ٢٠١٠،[١٧] بلغ تعداد السكّان العرب البدو في النقب قرابة ٢٠٠،٠٠٠ نسمة، ٥٦٪ منهم تحت سنّ الرابعة عشرة، وتعيش قرابة ٤٧٪ من العائلات البدويّة في النقب في «برّاكيّات». اعتمادًا على المعطيات ذاتها، قالت نسبة ٥٢٪ من الأُسَر العربيّة في النقب إنّها سوف تحتاج إلى وحدة سكنيّة إضافيّة واحدة على الأقلّ خلال السنوات العشر القادمة، وأنّ ٦٧٪ منهم لا يستطيعون توفير هذه الحاجة. فيما يتعلّق بالمشاركة في قوى العمل، نجد أنّ ٤٠٪ فقط من سكّان النقب يشاركون في قوى العمل، بواقع ٦٥٪ لدى الرجال وَ ١٦,٨٪ لدى النساء. ويعمل في عمالة كاملة ٥٥,٧٪ فقط. وبلغت نسبة البطالة ١٤,٢٪ (بينما لم تتعدَّ الـ ٦٪ كمعدّل عامّ في إسرائيل في العام ذاته). ويتبيّن كذلك أنّ مصدر الدخل الأساسيّ لقرابة ٣٠٪ من العائلات البدويّة هو من مخصّصات التأمين الوطنيّ على أنواعها، وأنّ متوسّط الدخل الشهريّ للعائلة البدويّة في النقب بلغ في العام ٢٠١٠ قرابة ٧,٥٠٠ شيكل جديد (مقابل ٨,٢٠٠ متوسّط الدخل لكافّة العائلات العربيّة في إسرائيل وقرابة ١٣،٠٠٠ لدى الأُسَر اليهوديّة). في مجال

وَفقَ معطيات المسح الاقتصاديّ والاجتماعيّ لمركز «ركاز» للعام ٢٠١٠، بلغ تعداد السكّان العرب البدو في النقب قرابة ٢٠٠,٠٠٠ نسمة، ٥٦٪ منهم تحت سنّ الرابعة عشرة

١٥ راجعوا: امطانس شحادة، ٢٠٠٦. **إسرائيل والأقلّيّة الفلسطينيّة ٢٠٠٥**، حيفا: مدى الكرمل، ص ٤٨.

١٦ شولي دختر (محرِّر) (٢٠٠٥) «**تطوير النقب والجليل من أجل اليهود فقط**»، سيكوي – الجمعيّة لدعم المساواة المدنيّة، القدس.

١٧ **الفلسطينيّون في إسرائيل: المسح الاجتماعيّ الاقتصاديّ ٢٠١٠**. ركاز: بنك المعلومات عن الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، جمعيّة الجليل.

http://www.opoosoft.com

التعليم، تشير معطيات المسح أنّها الأسوأ بين كافّة فئات المجتمع العربيّ في البلاد، وهي متردّية جدًّا مقارَنة بالمعدّل العامّ في الدولة.

في ظلّ هذا الواقع الحياتيّ الصعب، يُضطرّ السكّان العرب البدو في النقب، ومعهم باقي المواطنين العرب، إلى مواجهة مخطَّط حكوميّ جديد للاستيلاء على أراضيهم يجحف بحقّهم بشكل بالغ ويحرمهم حقّهم في المسكن والكرامة.

خطّة جديدة، أهداف قديمة

أقرّت الحكومة الإسرائيليّة في ١١/ ٩/ ٢٠١١، قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات «لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»،[١٨] أو ما بات يُعرف بِـ«خطّة برافر».

مضمون المخطّط الذي جرى إقراره:

١- مصادرة ونزع الملكيّة عن نصف مليون دونم من أراضٍ تعود ملْكيّتها للعرب في النقب.

٢- مصادرة ونزع الملكيّة دون تعويض بأرض بديلة عن أراضي الرعاية والأراضي الجبليّة الواقعة في منطقة السياج. من الجدير ذكره أنّ مساحة منطقة السياج ثلاثمئة ألف دونم يقيم عليها الآن سكّان عرب النقب البالغ عددهم مئتي ألف نسمة، وتشكّل ٣٪ من مساحة أراضي النقب البالغة اثني عشر مليون على الرغم من أنّ البدو في النقب يشكّلون ٣٢٪ من مجمل سكّان النقب.

٣- يؤكّد القرار كلَّ قرارات المحاكم الغيابيّة التي صدرت بحق المواطنين البدو والتي تصل إلى ٨٠ قرارًا، وصُودر بموجبها ٧٠ ألف دونم. كذلك يصادق على كلّ قرارات المصادرة التي صدرت ضدّ أراضي العرب في النقب منذ العام ١٩٤٨ ويلغي حقَّ أهلها في الحصول على التعويض بأرض بديلة.

٤- يحظر القرار إقامةَ أيّ تجمّع سكنيّ عربيّ غربيّ الشارع ٤٠ (شارع رئيسيّ في النقب) يمتدّ من مفترق طرق بيت كما- بئرالسبع-تلاليم.

٥- تحويل ما تُسمَّى «سلطة تسوية توطين البدو» من مسؤوليّة وزارة الإسكان إلى مسؤوليّة مكتب رئيس الحكومة، وتعيين طاقم في مكتب رئيس الحكومة يعمل على تنفيذ الخطّة.

٦- إقامة وحدة خاصّة في وزارة الأمن الداخليّ لتنفيذ قوانين الأراضي وقوانين التخطيط والبناء في النقب.

---

١٨ قرار حكومة ٣٧٠٧، تاريخ ١١/ ٩/ ٢٠١١، «قبول توصيات تقرير طاقم الوزارات لتطبيق توصيات لجنة ترتيب استيطان البدو في النقب»: www.pmo.gov.il/PMO/Secretarial/Decisions/2011/09/des3707.htm

http://www.opoosoft.com

٨- يضع المخطّط جدولاً زمنيًّا أقصاه ٥ سنوات لبحث ادّعاءات الملْكيّة، بعدها تُسجَّل الأراضي باسم الدولة، وكلّ تأخير عن الجداول الزمنيّة المحدّدة يؤدّي إلى معاقبة المواطن البدويّ بانتقاص العُروض المقدَّمة حتّى إلغائها إذا لم يلتزم بالفترة الزمنيّة المحدّدة.

٩- إقامة محاكم خاصّة تبحث اعتراضات المواطنين البدو -وهي ذات طابع سياسيّ أغلبيّة أعضائها معيَّنون من طرف الحكومة ولا تجري المناقشة من خلال المحاكم القائمة.

بحسب «برافر» الحلّ الأمثل للقرى غير المعترف بها هو نقل السكّان إلى أحياء داخل القرى المعترف بها مقابل تعويض للبلديّات التي تستوعب المهجَّرين إليها

بالإضافة، تطرقت الخطة إلى قضيّة القرى غير المعترف بها. ويشترط القرار الحكوميّ الحاليّ الاعترافَ بأيّ قرية جديدة بقرار من الحكومة، ويرى أنّ الحلّ الأمثل للقرى غير المعترف بها هو نقل السكّان إلى أحياء داخل القرى المعترف بها مقابل تعويض للبلديّات التي تستوعب المهجَّرين إليها، وتوسيع مسطّح القرى القائمة لتشمل تجمّعات سكنيّة للقرى غير المعترف بها، بينما يكون الخَيار الأخير هو الاعتراف. وكذلك يشمل توصيةً بالتعامل بحزم ضدّ البناء غير المرخَّص الجديد. وفي ما يتعلّق بالبناء غير المرخَّص القديم، ستُحدَّد فترة زمنيّة للترخيص تبدأ بعدها حملة هدم بيوت وتُلقى مصاريف الهدم على أصحاب البيوت. المخطَّط المقترَح يهدد تدمير ١٤ قرية وترحيل ٣٠ ألف مواطن عربيّ من أراضيهم.

أقرّت الحكومة، في موازاة إقرار توصيات برافر، خطّة خماسيّة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين للسكّان البدو (القرار رقم ٣٧٠٨)، تمتدّ على الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦. تسري الخطّة على كافّة السكّان البدو القاطنين في منطقة بئر السبع، وترمي إلى وضع برنامج عمل مفصَّل مع ميزانيّات محدَّدة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين، بمشاركة الوزارات الحكوميّة ذات الصلة، وبمتابعة دائمة من قِبَل مكتب رئيس الوزراء. وقد ورصدت الحكوميّة ميزانيّة بقيمة ١,٢٣٨,٠١ مليون شيكل لخمسة أعوام، بالإضافة إلى التزام مؤسّسة الجوينت رصد مبلغ آخر مقداره ٢٥ مليون شيكل.

أقرّت الحكومة، في موازاة إقرار توصيات برافر، خطّة خماسيّة للتطوير والإنماء الاقتصاديّين للسكّان البدو (القرار رقم ٣٧٠٨)، تمتدّ على الأعوام ٢٠١٢-٢٠١٦.

وفيما تبدو الخطّة طمّوحة ومتنوّعة المصادر والمَحاور، الا ان تجارب الماضي التي عاشها الفلسطينيون تجعلهم يشكون في نوايا الحكومة وفي مدى مصداقيّتها ورغبتها في التنفيذ. فقد طرحت في السابق العديد من الخطط الحكوميّة بهدف تطوير وتنمية الاقتصاد العربيّ غير ان أغلبها بقي حبرًا على ورق، ويمكن التذكير هنا بعدم تنفيذ خطّة المليارات الأربعة التي أقرّتها حكومة باراك في العام ٢٠٠١ بعد هبّة أكتوبر. كذلك إنّنا نتحدّث -في حالة البلدات البدويّة في النقب- عن بلدات تخلو من أيّ بنًى تحتيّة

http://www.opoosoft.com

حديثة، ومحرومة من ميزانيّات تطوير على مدار عشرات السنوات، ومن المستبعد أن تفي بالغرض ميزانيّاتٌ قليلة كهذه، يبلغ مقدارها قرابة ٢٥٠ مليون شيكل في العام الواحد وموزَّعة على كافّة مناحي الحياة، إذ إن احتياجات البلدات البدويّة أكبر من ذلك بكثير. علاوة على هذا أُنِيط تطبيق الخطّة بـ«هيئة تطبيق خطّة ترتيب استيطان البدو في النقب» التابعة لمكتب رئيس الوزراء، وهو ما يعني أنّها مرتبطة ومشروطة بموافقة السكّان البدو على ما اقترحته الخطّة من شروط لتسوية قضيّة الأرض في النقب، أي هي مشروطة بتنازل السكّان العرب عن أراضيهم والانتقال، بشكل أو بآخر، إلى البلدات المعترف بها، وهو ما يعتبر وفق لجنة التوجيه العليا لعرب النقب وقيادات المجتمع العربيّ في إسرائيل بمثابة وضع شروط سياسيّة لتحقيق تنمية وتطوير اقتصاديّين. ولهذا يمكن التكهّن أنّ تنفيذها سيكون صعبًا وغير مقبول على السكّان البدو.

أزمة السكن، الحلول الحكوميّة المقترحة والمجتمع العربيّ

كشفت حركة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي التي أطلقها المجتمع الإسرائيلي خلال الصيف المنصرم، عن أزمة اقتصادية اجتماعية. لم تأت هذه الأزمة من فراغ، بل كانت نتيجة فعلية لسياسات اقتصادية نيوليبرالية منتهجة منذ سنوات، ومتوازية مع سياسات استيطانية استعمارية مطبقة في الأراضي المحتلة نتج عنها تأسيس «دولة رفاه» في الأراضي المحتلة لا مثيل لها بالعالم. أدت هذه السياسة إلى تفاقم الفروق الاقتصادية وانعكست التحولات أكثر شيء على ارتفاع أسعار الشقق والمنازل في إسرائيل. إذ ارتفعت منذ العام ٢٠٠٩ أسعار المنازل (البيع والإيجار) بنسبة تراوحت بين ٣٠٪-٤٠٪ في المدن الكبيرة، على الرغم من محاولات وزارة المالية كبح الارتفاع عن طريق الضرائب، ومن تشديد محافظ بنك إسرائيل شروط منح قروض الإسكان. إلا ان ضائقة السكن لدى المجتمع الفلسطيني تختلف إلى حدّ بعيد عن مشكلة ارتفاع الأسعار في المدن الإسرائيلية. فإذا كان العامل الأول في ارتفاع أسعار البيوت في المدن الإسرائيلية هو رغبة الشباب اليهود بالسكن في المركز وشح العرض هناك، فان أسباب الأزمة في البلدات العربية تعود إلى: غياب مناطق بناء ملائمة؛ عدم إقرار خرائط هيكلية؛ ومسطحات نفوذ؛ عدم وجود بناء جماهيري؛ عدم إقامة أي بلدة عربية جديدة منذ العام ١٩٤٨؛ والأهم مصادرة الأراضي، أي أن مسببات الأزمة هي مسببات سياسية بامتياز. ويبقى المواطن العربي محاصرا داخل البلدات العربية، وفي أفضل الحالات يحاول الانتقال إلى ما يسمى المدن المختلطة، ويمنع، بواسطة القانون، من محاولة السكن فيما يُسمى بالبلدات الجماهيرية الصغيرة.

كشفت حركة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي التي أطلقها المجتمع الإسرائيلي خلال الصيف المنصرم، عن أزمة اقتصادية اجتماعية

http://www.opoosoft.com

أظهر المسح الاقتصادي الاجتماعي لمركز ركاز (مركز الجليل للأبحاث) للعام ٢٠١٠، أن ٩٣٪ من الأسر الفلسطينية في إسرائيل تمتلك البيوت التي تسكنها، مقابل ٦٦٪ من المجتمع الإسرائيلي. كما أظهرت المعطيات ان المجتمع الفلسطيني يعاني من نقص حاد في الأراضي بصورة عامة وبتلك المخصصة للبناء بصورة خاصة. مما يؤهل ضائقة السكن لتتحول إلى إحدى القضايا الأكثر إلحاحا للمجتمع العربي، وفقا لمعدي التقرير. فقد أظهرت البيانات أن ٥٥٪ من الأسر الفلسطينية في البلاد تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة إضافية على الأقل في السنوات العشر القادمة (ما يعادل ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية). وتقول ٤٧٪ من مجمل الأسر الفلسطينية التي تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة على الأقل في السنوات القادمة إنها لن تتمكن من بناء أي وحدة سكنية. وفقا لمعدي التقرير فان المجتمع الفلسطيني سيواجه أزمة سكن حقيقية وخطيرة في السنوات القليلة القادمة.

أظهرت البيانات أن ٥٥٪ من الأسر الفلسطينية في البلاد تحتاج إلى وحدة سكنية واحدة إضافية على الأقل في السنوات العشر القادمة

تفيد معطيات ودراسات المركز العربي للتخطيط البديل أن طريقة تعامل الدولة مع ضائقة السكن تزيد الأمور تعقيدا، كونها تتجاهل إلى حدّ بعيد مشاكل البلدات العربية. فقد أظهرت دراسة أعدها المركز أن دائرة أراضي إسرائيل وفرت خلال الفترة بين عام ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ فقط ٢١٪ من الأراضي المطلوبة لسد احتياجات المواطنين العرب من الوحدات السكنية، في حين وصلت هذه النسبة إلى ٥٩٪ للمواطنين اليهود.[١٩]

يتواصل تجاهل الدولة لضائقة السكن في البلدات العربية، بل يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تبحث عن أساليب لإخراج البلدات العربية من دائرة المستفيدين من أي خطة جدية للتعامل مع ضائقة السكن. فعلى سبيل المثال، حاولت وزارة المالية تخفيض أسعار المنازل وكبح الطلب عليها، بواسطة فرض ضرائب على من يقومون بشراء المنازل بهدف الاستثمار. وحاول بنك إسرائيل لجم الطلب من خلال رفع فوائد قروض الإسكان وتشديد شروط الإقراض. في كلتا الحالتين لا تحمل تلك الوسائل حلولا لضائقة الإسكان في المجتمع العربي لأن الطلب على الوحدات الإسكانية فيها لا يتأثر بهذه الخطوات، فشراء الشقق السكنية لأغراض الاستثمار أمر شبه معدوم في المجتمع العربي، كما أن منح القروض الإسكانية ليس متاحا لغالبية الأزواج الشابة العربية التي تُخطط لبناء أو شراء بيت في بلدة عربية.

يتواصل تجاهل الدولة لضائقة السكن في البلدات العربية، بل يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تبحث عن أساليب لإخراج البلدات العربية من دائرة المستفيدين من أي خطة جدية للتعامل مع ضائقة السكن

كما وتتجاهل وزارة البناء والإسكان تجاهلا تاما تقريبا احتياجات البلدات العربية. وعدا عن مدينة الناصرة، ومؤخرا مدينة سخنين، لا يوجد للوزارة أي مشاريع بناء في بلدات عربية. بل انه حتى حين يعرض الوزير خطة للتعامل مع أزمة الإسكان في الدولة

١٩ المركز العربي للتخطيط البديل، «بحث المركز العربي للتخطيط البديل: حوالي ٢٠ الف وحدة سكنية في البلدات العربية «عالقة» ولم يتم المصادقة عليها خلال العقد الأخير»: www.ac-ap.org/index.asp?i=1498

http://www.opoosoft.com

تستثني تلك الخطط المواطنين العرب بشكل كامل. فقد توصل وزير البناء والإسكان إلى اتفاق مع وزارة المالية لمنح تسهيلات وهبات مالية بقيمة ١٠٠ ألف شيكل لشراء شقق في الضواحي– النقب والجليل. مراجعة البرنامج والخطط توضح ان عددا صغيرا من البلدات العربية مشمولة في هذه الخطة (٨ من ٢٨ بلدة) كونها تشمل البلدان المعرفة «منطقة تطوير أ» فقط، وتشمل البناء العامودي فقط.

أما خطة رئيس الوزراء وقانون «لجان الإسكان الوطنية» الذي تمت المُصادقة عليه في الكنيست الإسرائيلي بداية آب ٢٠١١، والذي سيتم بموجبه إقامة ست لجان خاصة لتسريع المصادقة على المخططات في الألوية المختلفة في البلاد، فهي تشمل أيضا بنودا تُبقي البلدات العربية خارج اللعبة، حيث لا يأخذ القانون بعين الاعتبار الخصوصية في مجال البناء لدى العرب، ويشترط وجود أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية في مشاريع الإسكان، كما ويشترط إقامتها على أراض ٨٠٪ منها على الأقل أراضي دولة، الأمر الذي لا ينطبق على البناء في البلدات العربية.

لا تقيم الدولة ولا توسّع إلاّ بلدات تُقام للسكّان اليهود في المناطق المجاورة للبلدات العربيّة، كما فعلت في توسيع مدينة «حريش» الواقعة في منطقة وادي عارة

يظهر هذا التجاهل جليًا من خلال تعامل دائرة أراضي إسرائيل ومؤسّسات التخطيط الرسميّة ووزير البناء والإسكان مع احتياجات المواطنين العرب، فقد بيّنت دراسة للمركز العربيّ للتخطيط البديل أنّ هناك ٣٣ مخطّطًا لبناء ٢٠ ألف وحدة سكنيّة في بلدات عربيّة، لا تزال عالقة في مرحلة البحث والنقاشات في لجان ومؤسّسات التخطيط والبناء المختلفة منذ ١٩ عامًا، علمًا أنّ هذه المخطّطات هي –في الأساس– مخطّطات لتوسيع مناطق التطوير القائمة حاليًا.[٢٠]

بالتوازي، لا تقيم الدولة ولا توسّع إلاّ بلدات تُقام للسكّان اليهود في المناطق المجاورة للبلدات العربيّة، كما فعلت في توسيع مدينة «حريش» الواقعة في منطقة وادي عارة. فعلى سبيل المثال، صرّح وزير البناء والإسكان أريئيل أطياس في السابق أنّه «يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة».[٢١] أقوال وزير البناء والإسكان توضّح الأهداف غير المعلَنة لسياسات وزارته خاصّة، وأهداف الحكومة عامّة. إذ تعمل الحكومة على تعزيز الوجود اليهوديّ في النقب والجليل، وتَعتبر ذلك غايةً قوميّة، لذلك تكون البلدات العربيّة خارج إطار التطوير والتنمية وخارج مشاريع الإسكان أو عرض الحلول. يدلّ ذلك أنّ القضيّة لا تتعلّق بنقص الميزانيّات أو الموارد، بقدر ما تتعلق بسلّم أولويّات الحكومة، التي تجد عادة الموارد لتحقيق الأهداف القوميّة فيما تقوم بإقصاء البلدات العربيّة والسكّان العرب من عمليّات التنمية.

تعمل الحكومة على تعزيز الوجود اليهوديّ في النقب والجليل، وتَعتبر ذلك غايةً قوميّة

٢٠ المركز العربيّ للتخطيط البديل، بيان صحفيّ ١١/٨/٢٠١١، موقع العرب نت.
٢١ چاي ليبرمان، «يجب وقف التوسّع العربيّ في وادي عارة»، **هآرتس** ٢/٧/٢٠٠٩.

http://www.opoosoft.com

على الرغم من حدة أزمة الأرض والمسكن في المجتمع العربي، الا ان حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التى حصلت في الصيف الأخير، حول أزمة ارتفاع أسعار السكن، لم تنتقل الى المجتمع العربي او البلدان العربية بشكل قوي، وبقيت ظاهرة هامشية مرّت دون أثر يذكر. لكن هذا لا ينفي تحول الظاهرة إلى قضية سياسية خلافية بين الأحزاب العربية.

على الرغم من حدة أزمة الأرض والمسكن في المجتمع العربي، الا ان حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التى حصلت في الصيف الأخير، لم تنتقل الى المجتمع العربي او البلدان العربية بشكل قوي، وبقيت ظاهرة هامشية مرّت دون أثر يذكر

الحراك السياسي لدى الأحزاب العربية والعربية-اليهودية

أسهمت الأحداث التي شهدها لعام ٢٠١١ في توسيع وتوضيح الفروق السياسيّة القائمة بين الأحزاب العربية والعربية–اليهودية، وبينها وبين التيارات السياسية الإسلامية أيضا، نتيجة عدة تحولات إقليمية (الثورات العربية) وإسرائيلية (موجة الاحتجاج الاجتماعي الاقتصادي) وفلسطينية عامة (استحقاق أيلول) وفلسطينية داخلية (المطالبة بانتخاب لجنة المتابعة). هذه الأحداث ساهمت في تموقع الأحزاب العربية على الخارطة السياسية–الحزبية او خارجها، وفي توضيح طرحها السياسي، والتزاماتها الفكرية. كما عكس تعامل الأحزاب العربية المختلفة مع تلك الأحداث الالتزام الفكري الإيديولوجي لتلك الأحزاب. لكنه تأثر أيضا من المناكفات الداخلية بين الأحزاب والحاجة لتبني، في كثير من الحالات، مواقف سياسية تتعارض مع مواقف الأحزاب الأخرى. لعل أكثر المواضيع التي ساهمت في توضيح الفروق السياسية والإيديولوجية بين الأحزاب العربية وتوسيعها، هي الحراك الاجتماعي الاقتصادي الذي حصل لدى المجتمع الإسرائيلي في صيف ٢٠١١، تفسيره، والمواقف منه، وقضية المشاركة في هذا الحراك، أو الامتناع عن ذلك. ومن ثم الثورات العربية واستحقاق أيلول الفلسطيني.

مواقف الأحزاب العربية من الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي

أبدت الجبهة والحزب مواقف داعمة لحركة الاحتجاج منذ يومها الأول، ورأت فيها فرصة ذهبية لعمل احتجاجي مشترك بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية

أبدت الجبهة والحزب مواقف داعمة لحركة الاحتجاج منذ يومها الأول، ورأت فيها فرصة ذهبية لعمل احتجاجي مشترك بين الأقلية العربية والأغلبية اليهودية، وكانت على قناعة ان حركة الاحتجاج هي فرصة تاريخية لتغيير سلم الأولويات السياسي في المجتمع الإسرائيلي، وربما فرصة لإعادة بناء اليسار وفقا لمفاهيمها الاقتصادية الاجتماعية وبقيادتها. بالنسبة للجبهة والحزب الشيوعي لم يكن هناك سؤال حول المشاركة في حركة الاحتجاج، فقد كان الجواب محسوما بشكل تلقائي

http://www.opoosoft.com

نحو المشاركة. السؤال كان كيف تجند الجبهة وتقنع المجتمع العربي للمشاركة وإخراجه من خموله وعدم اكتراثه بما يحصل داخل المجتمع الإسرائيلي. ناهيك أنها فرصة نادرة لإثبات شرعية وصحة الطرح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحزب الشيوعي الإسرائيلي. دعمت الجبهة الديمقراطية وكذا الحزب الشيوعي وتبنيا مطالب حركة الاحتجاج وأضافا عليها بعض المطالب الخاصة بالمجتمع العربي.

دعم الجبهة لحركة الاحتجاج، واعتقادها أنها مناسبة سانحة لعرض مطالب المجتمع العربي كان واضحا منذ بداية الاحتجاج. حيث كتب أيمن عودة سكرتير الجبهة الديمقراطية:[٢٢]

الكل يدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أن النضال اليهودي العربي المشترك هو الطريق الرئيس لانتزاع الحقوق.. وعلاوة على تلك القضايا المشترك فهناك القضايا الخاصة بالجمهور العربي وأبرزها القرى غير المعترف بها حكوميا، وقضايا توسيع الخرائط الهيكلية... من يتوقّع أن تُهمل قضايا الجمهور العربي في هذه الحركة أو تأتي على حسابه، فعليه أخذ دوره لمنع ذلك، بأن يشارك في النضال وفي صياغة المطالب لا الركون السلبي في البيت وأدلجة الكسل... أتوجّه إلى جمهورنا عموما، والجبهويين على وجه الخصوص، بالشروع بقوّة بنصب الخِيَم في قرانا ومدننا هذا الأسبوع، والمشاركة في مظاهرة تل أبيب الجبارة نهاية هذا الأسبوع، هذا واجبنا الوطني اليومي.

انطلاقا من التبني الكامل لحركة الاحتجاج عملت الجبهة والحزب الشيوعي على تجنيد الشارع العربي للمشاركة في فعاليات الاحتجاج والمظاهرات القطرية.

كذلك قام مكتب الجبهة بزيارة خيم المعتصمين في «سدروت روتشلد» في تل أبيب لإعلان تأييده لحركة الاحتجاج في بداياتها. وأصدرت الجبهة بيانا دعت فيه الجمهور اليهودي والعربي للمشاركة في الخيام والمسيرات الجبارة ضد موجة الغلاء والسياسة النيو-ليبرالية التي تتبعها الحكومة. وطالبت الجبهة بإدراج قضايا توسيع مناطق نفوذ البلدات العربية والاعتراف بالقرى غير المعترف بها، كقضايا أساسية ضمن المطالب العامة. وأكد البيان على أهمية هذا النضال وأهمية أن يكون يهوديا عربيا مشتركا في مواجهة سياسة الحكومة في كافة المجالات».[٢٣]

وتطابقت مواقف اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مع مواقف الجبهة وهو ما تم التعبير عنه في البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحزب في ١٥/٨/ ٢٠١١.[٢٤]

انطلاقا من التبني الكامل لحركة الاحتجاج عملت الجبهة والحزب الشيوعي على تجنيد الشارع العربي وتشجيعه للمشاركة في فعاليات الاحتجاج والمظاهرات القطرية.

٢٢ أيمن عودة، «نحن والنضال الاجتماعي»، **موقع الجبهة الديمقراطية**، ٣/٨/ ٢٠١١.
٢٣ المصدر السابق.
٢٤ «قرارات الجلسة الخامسة عشرة اللجنة المركزية الحزب الشيوعي: من احتجاج اجتماعي لتغيير سياسي»، **موقع الجبهة** ١٥/٨/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

ففي ١٢/٨/٢٠١١ عممت الجبهة رسالة على السلطات المحلية العربية تحثّها على المزيد من النضال الشعبي ضد السياسة الحكومية الاقتصادية، وأكدت الجبهة أن النضال الاجتماعي هو سياسي في صُلبه، وأن أي تغيير في السلم الاقتصادي يجب أن يشمل تغييرا سياسيا لأن الدولة تصرف المليارات على المستوطنات المحتلة لأراضي الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. وأكدت الجبهة أن على الجمهور العربي ومعه اليهود الديمقراطيين أن يؤكدوا على كل هذه القضايا مجتمعة، وأن على الجمهور العربي أن يكون جزءًا من النضال العام، وفي الوقت ذاته أن يطرح قضاياه المميّزة.[٢٥]

في نهاية آب دعت الجبهة الجمهور الواسع للمشاركة بقوة في مظاهرة مئات الألوف في تل أبيب ضد غلاء المعيشة.[٢٦]

وفي تصريح لسكرتير الجبهة أيمن عودة قال: إن الجمهور العربي هو الأضعف اقتصاديا، ومن مصلحته المباشرة رفع «الحد الأدنى للأجور» وتخفيض أسعار الحاجيات الأساسية، وكل عاقل يُدرك أن هذا النضال لا يمكن أن يكون عربيا فقط، وإنما من خلال النضال اليهودي العربي المشترك».[٢٧]

طرحت الحركة الإسلامية الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست) موقفا براغماتيا قريبا من موقف الجبهة الديمقراطية ورأت أن هناك فرصة لاستغلال حركة الاحتجاج لعرض مطالب المجتمع العربي

الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست)

طرحت الحركة الإسلامية- الشق الجنوبي (الممثلة في الكنيست) موقفا براغماتيا قريبا من موقف الجبهة الديمقراطية ورأت أن هناك فرصة لاستغلال حركة الاحتجاج لعرض مطالب المجتمع العربي واحتياجاته، وربما تحقيق بعض الانجازات. وصرح عضو الكنيست عن الحركة الإسلامية الشيخ إبراهيم صرصور «أفهم أن هنالك ربما بعض التباينات في وجهات النظر بين مركبات لجنة المتابعة حول بعض التفاصيل المتعلقة بطبيعة مشاركتنا في حركة الاحتجاج، وهذا شيء طبيعي، ولكني أفهم أيضا انه لا خلاف أبدا أن على مجتمعنا واجب الاستفادة من هذه الحركة الاحتجاجية الاجتماعية إلى أقصى الحدود، خصوصا وأننا وإن كانت لقضايانا خصوصيتها وخلفياتها وطبيعتها، إلا أننا سنكون أكثر الناس استفادة من أي إنجازات اجتماعية واقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال هذه النضال غير المسبوق، لأننا أكثر المجموعات القومية الاجتماعية ظلما وضعفا وفقرا على مستوى الدولة، فمن المنطق ألا نضيع الفرصة لتحقيق ما أمكن من إنجازات في هذه المرحلة».[٢٨] وأضاف: «هل يمكن لأحد أن يتصور

٢٥ «رسالة من الجبهة الديمقراطية الى السلطات المحلية العربية»/ ، **الاتحاد**، ١٢/٨/٢٠١١.
٢٦ **موقع الجبهة** ٣٠/٨/٢٠١١.
٢٧ المصدر السابق.
٢٨ ابراهيم صرصور، «السجالات حول دور الجماهير العربية في (ثورة الخيام) ضارة ولا مبرر لها»، **موقع العرب نت**، ٢٨/٨/٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

إمكانية تحقيق إنجاز ما من غير أن تكون لنا مشاركة محسوبة في الفعاليات، وعضوية فاعلة في القيادة الجماعية لحركة الاحتجاج؟. طبعا لا. التجارب الماضية علمتنا أنه من الحكمة استغلال المنعطفات الاجتماعية والسياسية في المجتمع الإسرائيلي، بهدف تحقيق إنجازات معينة. من الحكمة أيضا أن نذوت أن نضالنا كمجتمع عربي قد يتقاطع مع نضالات المجتمع اليهودي خصوصا في القضايا المطلبية، ما يجعل احتمالات الوصول إلى نتائج، أكبر مما لو كانت المعركة عربية محضة». [٢٩]

التجمع الوطني الديمقراطي

حاول التجمع ان يجمع بين الرغبة في تنامي حركة الاحتجاج ونضوجها إلى حركة قد تغير الواقع الإسرائيلي، وبين الحاجة الى التمييز بين مطالب المجتمع العربي واحتياجاته وأسباب حركة الاحتجاج ومطالبها. وقد عمل الحزب على الربط بين الحالة الاقتصادية للفلسطينيين في الداخل وبين المكانة السياسية والقانونية لهم، ومن هنا ربط بين مطالب اقتصادية ومطالب سياسية قومية. ورأى التجمع أن حركة الاحتجاج توفر فرصة لرفع سقف المطالب ولتنظيم المجتمع العربي في لجان محلية وإقامة خيام محلية ونضال محلي حول مطالب المجتمع العربي. وطالب التجمع ان يكون هناك عمل عربي مشترك تحت سقف لجنة المتابعة. واعتقد التجمع أن هناك حاجة لتوضيح الفرق بين حالة المجتمع الفلسطيني ونوعية مطالبه وبين الاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلي. وإذا قرر المجتمع العربي ان يخوض نضالا مشتركا مع حركة الاحتجاج، فيجب أن لا يفرط بالهوية القومية، وأن لا يتنازل عن المطالب القومية. على المجتمع العربي أن يضع السقف الأدنى للنضال المشترك لا أن يبحث عن قاعدة مشتركة في الحد الأدنى لكي تكون مقبولة على الإجماع الصهيوني. هذا لا يلغي، وفقا للتجمع، إمكانية نضال مشترك بين المجتمع العربي وأجزاء من المجتمع الإسرائيلي تنطلق من الحاجة إلى تغيير النظام القائم لا الاكتفاء بإدخال تعديلات شكلية على بعض السياسيات الاقتصادية الاجتماعية. وقد نشر التجمع بيانا فصل فيه ١٥ مطلباً خاصاً بالمجتمع الفلسطيني للمشاركة في حركة الاحتجاج. [٣٠]:

حاول التجمع ان يجمع بين الرغبة في تنامي حركة الاحتجاج ونضوجها إلى حركة قد تغير الواقع الإسرائيلي، وبين الحاجة الى التمييز بين مطالب المجتمع العربي واحتياجاته وأسباب حركة الاحتجاج ومطالبها

«رغم أهمية موجة الاحتجاج في إسرائيل، إلا أنها لا تمثل ثورة في المفاهيم وهي تنضوي تحت مظلة الإجماع الصهيوني. لم تع حركة الاحتجاج الإسرائيلية أن تنفيذ مطالبها بحاجة إلى انقلاب في السياسة الإسرائيلية، إلى تقليص دراماتيكي في ميزانية الأمن وإلى وقف ضخ مشروع الاستيطان بمليارات الشواكل، وإلى تغيير السياسات

٢٩ المصدر السابق.
٣٠ موقع بكرا، «التجمع يطرح ١٥ مطلباً لحل مشكلة السكن عند العرب ويدعو لتوحيد النضال»، ١٩/٨/٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

الاقتصادية والاجتماعية النيو-ليبرالية . . . لقد رفعت حركة الاحتجاج شعار العدالة الاجتماعية، ولهذا الأمر استحقاقات لم تلتزم بها قيادة هذه الحركة، وأولها أن العدالة تكون أولاً لأكثر الفئات فقراً، وهم المواطنون العرب، وتكون في صالح الضحية، المتمثلة في أهل البلاد الأصليين، الذي يعانون من سياسات الاقتلاع والتهميش والإقصاء والتمييز. إن أكثر المطالب عدالة هي مطالب المواطنين العرب، الذي عانوا الأمرين من السياسات الحكومية العدائية، بالأخص في كل ما يتعلق بالأرض والمسكن، ونحن نضعها ليس أمام الحكومة الإسرائيلية، بل وأيضا أمام قيادات حركة الاحتجاج، وعليها هي أن تقرر هل هي مع عدالة اجتماعية لكل المواطنين أم لليهود فقط».

وضحت حنين زعبي، النائب في الكنيست عن التجمع الوطني الديمقراطي، التخبط الداخلي لدى التجمع بين المشاركة في حملة الاحتجاج واستغلاله كرافعة لتحقيق تغيير ما في المجتمع الإسرائيلي وبين الرؤيا الواقعية والحاجة لطرح مطالب عربية خالصة لا تقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، وقالت ان «هنالك عدة أسباب تجعل التعاطي الجدي مع حركة الاحتجاج الإسرائيلية، وعدم إدارة الظهر لها، أمراً لا جدال فيه، وأهم هذه الأسباب هي: تقاطع بعض مطالب هذه الحركة مع بعض من مطالب المجتمع العربي في البلاد، سرعة واتساع رقعة انتشار هذه الحركة، وجدية تعامل مؤسسات الدولة معها، كل هذه عوامل تتطلب منا أن نتعامل معها كفرصة وكمنبر لطرح مطالبنا وإسماع صوتنا».[٣١] وأضافت، لكن التعاطي الجدي لا يكفل بالضرورة تعاطيا منسجما مع مكانتنا القومية والسياسية. والموقف القائل إن علينا أن «نبلور ونطرح مطالبنا»، هو موقف يحظى بإجماع . . . كما أن مطالبنا ببعدها السياسي وببعدها الاقتصادي الاجتماعي أيضا هي محل إجماع، ما هو خارج الإجماع هو المشروع السياسي الأبعد الذي نحمله، واستراتيجيات النضال».[٣٢]

٣١ حنين زعبي، «المشكلة ليست في خيام تل أبيب»، موقع عرب ٤٨، ٢٦/٨/٢٠١١.
٣٢ المصدر السابق.

http://www.opoosoft.com

الحركة الإسلامية-الشق الشمالي

رأت الحركة الإسلامية–الشق الشمالي نفسها خارج حركة الاحتجاج تماما دون أي شرط أو طرح مطالب خاصة للمجتمع العربي، وبهذا فهي تموضع نفسها خارج المشهد السياسي الإسرائيلي تماما، فاقدة أي أمل من تغيير الفضاء السياسي أو اللعبة السياسية القائمة. وطالبت بنضال خاص ومستقل للمجتمع العربي وفي البلدات العربية فقط.

عبرت عن هذا الموقف المقالات التي نشرها قادة وكتاب الحركة الإسلامية– الشق الشمالي، إذ كتب عبد الحكيم مفيد، «لا يمكن التغاضي عن حجم المشاركة الكبيرة في هذه المظاهرات (الاحتجاج). والعرب، أي نحن، ماذا نقول. نحن في الحقيقة لم نكن هناك، لم نكن ضمن لائحة المطالب لقيادة المتظاهرين، لم نكن ضمن أجندتهم، بتاتا، كل ما قيل عن أننا كنا هناك هو غير صحيح، تل أبيب لم تأخذنا بعين الاعتبار، رغم تواجد عرب هناك، والمسألة ببساطة للغاية، لأننا لسنا ضمن اهتمامات تل أبيب»، وأضاف: « لا يمكن ان نرفع صوتنا هناك أو نخفضه بحسب أجندات تل أبيب، وليعذرنا الذين غضبوا للغاية على عدم تواجدنا هناك، غضبوا إلى الحد الذي خرجوا به عن توازنهم». [٣٣]

وعبرت كلمة العدد في صحيفة صوت الحق والحرية بتاريخ ١٣/٨ عن موقف مشابه بل وأكثر حدة، إذ قالت «نحن نوهِمُ أنفسنا بأن المؤسسة الإسرائيلية بكل مؤسساتها، حكومتها ووزاراتها ومكاتبها الرسمية، يمكن فعلا أن تصغي إلينا»، وفيما يخص المحتجين أضافت الصحيفة «هؤلاء أناس مدللون مدلعون يبحثون عن حياة أكثر رفاهية.. أما نحن، وإن كنا نبحث عن حياة أقل فقرا ونكدا وعنصرية وتضييقا، وعن غرفة نأوي إليها غير مهددة بالهدم، فإن قضيتنا أكبر من مسكن ومن أجرة مسكن... قضيتنا شيء آخر مختلف، من عالم آخر مختلف، وأدوات وأساليب ومنطلقات مطالبنا لتحقيقها يجب أن تكون مختلفة، وهي بالتأكيد ليست في خيام تل أبيب». [٣٤]

لا بد من الإشارة هنا أن حركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في المجتمع الإسرائيلي خلقت حراكا سياسيا نشطا داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل لا نظير له إلا في فترات الحملات الانتخابية. وقد ساهم هذا الحراك في توضيح التمايزات السياسية والفكرية بين الأحزاب العربية وتموضعها على الخارطة الحزبية والسياسية الإسرائيلية. إلا أن اندثار حركة الاحتجاج حال دون تفاقم الحراك الداخلي بين الأحزاب العربية. وبعد هدوء العاصفة تحولت أنظار الأحزاب العربية من جديد إلى الثورات العربية واستحقاق أيلول الفلسطيني.

---

٣٣ عبد الحكيم مفيد، «الناتو، تل أبيب، مثيلو الجنس والأمم المتحدة والصفقة التشيكية كذلك»، **موقع فلسطينيو ال ٤٨**، ٥/٩/٢٠١١.

٣٤ كلمة العدد، «نحن بين الوهم والحقيقة»، **صوت الحق والحرية**. ١٣/٨/٢٠١١

http://www.opoosoft.com

المواقف من الثورات العربية

استحوذت أحداث «الربيع العربي» على اهتمام المجتمع الفلسطيني ونخبه وقياداته وأحزابه منذ أواخر العام ٢٠١٠. واحتل الموضوع مكانة مركزية في النقاشات الحزبية والسياسية داخل المجتمع الفلسطيني، واختلف تعامل الأحزاب العربية مع الثورات العربية تبعا لجغرافية الثورات وطبيعة النظام في تلك الدولة، كما عكس الالتزام الإيديولوجي الفكري للأحزاب العربية.

اختلف تعامل الأحزاب العربية مع الثورات العربية تبعا لجغرافية الثورات وطبيعة النظام في تلك الدولة، كما عكس الالتزام الإيديولوجي الفكري للأحزاب العربية.

ورحبت كافة الأحزاب العربية بالثورة في تونس وفي مصر وفي اليمن، دون ان تتفق بالضرورة على تفسير أسباب الثورات. إذ رأت الحركة الإسلامية أنها ثورات للحركات الإسلامية سوف تفضي في نهاية المطاف إلى حكم إسلامي؛ ورأى الحزب الشيوعي أنها ثورات طبقية انتفضت فيها الطبقة الفقيرة ضد النظام الرأسمالي الفاسد، ورأى التجمع الوطني أنها ثورات قومية ستؤدي إلى يقظة قومية عروبية تقف إلى جانب الممانعة والمقاومة.

غير ان الإجماع حول ثورات تونس ومصر واليمن، سرعان ما بدأ يتصدع في حالة الثورة الليبية بسبب التدخل العسكري الأجنبي، وتصاعد الخلاف أكثر وأكثر فيما يخص الثورة السورية حيث طالت الخلافات في بعض الأحيان الصفوف الداخلية للأحزاب.

الجبهة والحزب الشيوعي الإسرائيلي

وقفت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الإسرائيلي إلى جانب ثورة تونس ومصر واليمن، والى جانب الثورة في ليبيا في بدايتها. لكن الإجماع الداخلي تصدع إلى حد ما تجاه الثورة السورية. إذ وقف قسم كبير من قيادات الصف الأول في الحزب الشيوعي والجبهة إلى جانب النظام السوري، مقابل عدد أقل من قيادات الصف الثاني التي وقفت إلى جانب الثورة. وعكس موقف الجبهة والحزب الشيوعي الرسمي التزامهم الفكري الإيديولوجي الذي يرى في الرأسمالية الغربية رأس الثعبان وفي حلفائها من الأنظمة العربية «الرجعية» المشكلة والعائق أمام تحرر الشعوب العربية. ربط الحزب الشيوعي موقفه من الثورات العربية بكونه جزءا من معسكر معاد للغرب وللرأسمالية والاستعمار والامبريالية.

الإجماع حول ثورات تونس ومصر واليمن، سرعان ما بدأ يتصدع في حالة الثورة الليبية بسبب التدخل العسكري الأجنبي، وتصاعد الخلاف أكثر وأكثر فيما يخص الثورة السورية حيث طالت الخلافات في بعض الأحيان الصفوف الداخلية للأحزاب

ظهر التأييد والدعم للثورة التونسية والمصرية من خلال بيانات رسمية للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي، وفي إقامة فعاليات لدعم الثورتين. ففي بيان رسمي لسكرتارية الجبهة الديمقراطية «إننا أمام لحظة تاريخية عظيمة، أمام نصر استراتيجي لإرادة

http://www.opoosoft.com

الشعب المصري وثورته ضد الاستغلال والإفقار، ضد الديكتاتورية والتوريث، وضد الولاء للإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، ثورة سياسية، طبقية واجتماعية تقدمية في الصميم . . . إنّ انتفاض الشعوب العربية على أنظمتها ينذر بمرحلة جديدة في المنطقة، نريد لها أن يكون لسان حالها، إلى جانب الخبز والحرية، الكرامة والسيادة الوطنية التي لن تتأتى إلا بالتمرّد أيضًا على الاملاءات السياسية والاقتصادية الأميركية والإسرائيلية». [٣٥]

وقد نظمت الجبهة والحزب الشيوعي أمسيات تضامن واحتفال بانتصار الثورة في تونس ومصر. وتحدث في إحدى تلك الأمسيات، المحامي أيمن عودة، سكرتير الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وقال «إن الموقف القومي والأممي السليم يكون بتأييد هذه الثورات بلا أي تحفظ». [٣٦]

وفي تفسير الجبهة والحزب الشيوعي للثورة في تونس ومصر، يوضح محمد نفاع سكرتير الحزب الشيوعي، ان مشارب الثورات طبقية بامتياز وضد الامبريالية والرأسمالية الغربية. [٣٧]

وفسر عصام مخول عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة الفكرية في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الثورة الشعبية في تونس ومصر وانتشار الانتفاضات الشعبية في وجه أنظمة الاستبداد العربية، على أنها الشكل الجديد الذي ابتدعته الشعوب العربية للرد على نتائج الأزمة الرأسمالية العالمية. وكتب «الطابع الاستبدادي للنظام المصري ليس مسألة أشخاص، أو سوء طالع، وإنما هو التعبير السياسي عن شكل سيطرة الرأسمالية المصرية». [٣٨]

وقفت قيادات الحزب الشيوعي، بالمجمل، مع النظام السوري، مع مطالبة النظام بتنفيذ إصلاحات ووقف العنف

وقف الحزب الشيوعي والجبهة مع الشعوب في حالة تونس ومصر واليمن والى حدّ بعيد في الحالة الليبية (لغاية بدء التدخل العسكري للناتو)، وكان على قناعة أن المحرك الطبقي الذي يناهض الامبريالية والاستعمار كان أقوى وأهم عامل في اندلاع الثورات. هذا التحليل يفسر إلى حدّ بعيد موقف الحزب الشيوعي تجاه الثورة السورية. إذ وقفت قيادات الحزب، بالمجمل، مع النظام السوري، مع مطالبة النظام بتنفيذ إصلاحات ووقف العنف. على الرغم من الموقف الرسمي والصريح بدعم النظام السوري، كانت هناك أصوات، ولو أقل تأثيرا وفي مواقع قيادية في الصف الثاني، تدعم الثورة السورية على غرار بقية الثورات العربية ولم تر ان الوضع السوري يجب ان يكون مختلفا.

بعد اندلاع الثورة السورية، رأى نفاع ان الانتداب الغربي يعمل للعودة إلى المنطقة

---

٣٥ سكرتارية الجبهة: تحية لشعب مصر وثورته المظفّرة، ١٢/ ٢/ ٢٠١١، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.
٣٦ «الشبيبة الشيوعية تحيي الشعبين المصري والتونسي بعرس كفاحي مهيب!.» **جريدة الاتحاد**، ١٤/ ٢/ ٢٠١١.
٣٧ انظر محمد نفاع، رياح ثورية تهبّ على العالم العربي»، موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ٢/ ٢/ ٢٠١١: http://www.aljabha.org/index.asp?i=57166 (شوهد ٥/ ٢/ ٢٠١١)
٣٨ عصام مخول: لسنا مشاريع لتبييض أنظمة الاستبداد العربية وعمالتها لأمريكا، موقع الجبهة الديمقراطية والسلام والمساواة، ٢١/ ٢/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

من باب الثورات العربية، ويسأل: من سيكون البديل في حالة إسقاط النظام السوري. ويجيب ان البديل هو من ترضى عنه أميركا، من أولئك الذين يطلبون التدخل، تماما كما جرى في العراق، وتماما كما جرى في أفغانستان.[٣٩] أما في تفسيره للاختلاف بين الثورة في تونس ومصر وبين الثورة الليبية والسورية يقول نفاع:[٤٠]

نحن ضد قتل المدنيين وضد التوريث، وضد قوانين الطوارئ وضد الاعتقالات، فهل لهذا السبب تتآمر أميركا على النظام السوري!! وماذا مع تلك النظم العربية، التي لا توجد فيها ولا ذرة من الديمقراطية، وأميركا تحمي تلك العروش بقواعدها العسكرية المرشومة على أرض هذه العروبة، ألا يقع هذا الحماس المنقطع النظير ضد النظام السوري في تناقض مع الماركسية اللينينية، التي رأت وترى ويجب ان ترى في الاستعمار هو العدو الأول والجوهري والأساسي للشعوب!! وها أنا أصل إلى استنتاج صحيح على العموم: حيث تقف أميركا وأوروبا وإسرائيل والرجعية، علينا أن نقف موقفا مجابها معارضا، وكان هذا وسيكون دائما هو الموقف الثوري الصحيح... على الإنسان الثوري الحقيقي أن يعرف العدو الأساسي له وللإنسانية وللشعوب وللكادحين، وأميركا والاستعمار هم هؤلاء العدو، هذه هي البوصلة وعلينا ألا نفقد البوصلة.

لم يكن موقف سكرتير الحزب الشيوعي نشازا بين قيادات الحزب. فقد أعلن عضو الكنيست الأسبق عصام مخول عن دعمه الكامل للنظام السوري. وقال «لقد حددنا منذ البداية بوضوح، أن هناك معارضة وطنية في سورية، وهناك مطالب شعبية عادلة وغضب مشروع يصب في النضال من أجل تغيير سلم الأولويات، وتحريم الحلول الأمنية للمسائل السياسية والاجتماعية والمطلبية. ولكننا قلنا أيضا، إن هناك مؤامرة، ملامحها أخذت تطفو في هذه الأيام على السطح، كما تطفو الأسماك المتعفنة على سطح المستنقع الآسن، تلتف من حولها شرائح متنفّذة في المعارضة السورية المتآمرة وخصوصا ما يسمى معارضة الخارج... ولا يمكن القبول باستمرار الهروب من الاعتراف بما يعترف به القائمون على المؤامرة والممسكون بخيوطها أنفسهم، من أن المؤامرة هي الشيء الرئيسي الذي يدور في سورية وعليها في الأشهر العشرة الماضية، وأن هذه المؤامرة أكبر من النظام السوري وأكبر من سورية نفسها».[٤١]

---

٣٩ محمد نفاع، «الانتداب الغربي يعود إلى العالم العربي»، **موقع الجبهة** ١٩/٦/٢٠١١.

٤٠ المصدر السابق. موقف محمد نفاع يندرج تحت بيان الأحزاب الشيوعية العالمية الذي أعلن في ختام ملتقى الأحزاب الشيوعية في بلجيكا في أيار ٢٠١١. هناك أعلنت الأحزاب الشيوعية تضامنها مع سورية في وجه المؤامرات الامبريالية بالتعاون مع أعوانها من القوى الرجعية في المنطقة. الندوة الشيوعية العالمية العشرون في بروكسل في الفترة بين (١٣-١٥-ايار ٢٠١١).

٤١ عصام مخول، «الاعتراف بما يعترف به القائمون على المؤامرة – فضيلة!»، **موقع الجبهة** ١٤/١/٢٠١٢. عصام مخول، «ما يحدث في سورية... و «الأهداف الإستراتيجية الكبرى»، **موقع الجبهة** ٥/١١/٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

يوافق على هذا الموقف من الأحداث في سورية، ولو بتحفظ ما، أيضا، عضو الكنيست محمد بركة، القيادي في الجبهة الديمقراطية وفي الحزب الشيوعي، الذي صرح في مقابلة مع وكالة التلفزيون السوري «إن هناك مسعى واضحا من القوى الامبريالية في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل لإعادة صياغة المنطقة عبر ركوب موجة المطالب الشعبية الموجودة في كل العالم العربي بهدف تغيير الأنظمة لتسير وفق سياساتها كما هو الحال في سورية وفي أماكن أخرى. وأضاف: إنني عندما أريد أن أزن موقفا فإنني أحكم من خلال معيارين: الأول هو هل هذا الموقف هو في مصلحة الشعب والثاني أين إسرائيل وأميركا منه؟ فإذا وجدت نفسي في صف أميركا وإسرائيل فإنني أشعر بحرج شديد. وقال بركة: إنه يجب التفريق فيما يتعلق بالاحتجاج والمعارضة بين جناحين فالأول يطرح مطالب عادلة وحقيقية والثاني مرتبط بالولايات المتحدة الأميركية وعقد مؤتمر للمعارضة في باريس بحضور أحد أقطاب الحركة الصهيونية من الفرنسيين لا يمكن أن يدخل في سياق المعارضة الحقيقية التي تريد الإصلاح ومصلحة البلد، كما أن مطالبة أحدهم بكل وقاحة برفع العلم الإسرائيلي في دمشق هو عمالة وخيانة وليس معارضة».[٤٢]

موقف الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية هو الوقوف الى جانب النظام السوري في «مواجهة مخططات الاستعمار الجديد» وفقا للجبهة، ومطالبة النظام بالتوقف عن القمع والقتل وتوفير الحريات والكرامة للشعب السوري.

تشكل هذه المواقف تعبيرا عن موقف الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب الشيوعي الرسمي، الذي نشر أيضا في افتتاحية الصحيفة الرسمية للحزب في تاريخ ٢٠/٦/٢٠١١. إذ جاء «انتقدنا وننتقد وسننتقد، في الماضي والحاضر والمستقبل، جميع الممارسات القمعية للنظام السوري بحق مواطنيه. ونقف اليوم أيضًا ضد قمع ما هو سلمي ومدني ومشروع من الاحتجاجات – بخلاف الأعمال المشبوهة والعمليات التخريبية. ويزداد وضوحًا، يومًا بعد يوم، أنّ ما يجري في سورية من أحداث بعيد كل البعد عمّا حدث في مصر وتونس، من حيث طبيعة الأحداث، ومن حيث أهداف ومآرب ومشارب وعلاقات بعض القوى المشاركة فيها والمؤجِّجة لها، وبما لا يقل أهمية: من حيث مخططات ومطامع القوى الإمبريالية وبعض الأطراف الإقليمية. إنّها لحقيقة أنّ سورية، بنظامها الحالي، ورغم كل ما لنا عليه من مآخذ جوهرية، تقف حجر عثرة في وجه المخططات الأميركية–الإسرائيلية، وتساند قوى المقاومة في لبنان وفلسطين، وتقيم علاقات صداقة وتعاون مع القوى المناهضة للإمبريالية في المنطقة وفي العالم.

بالمجمل، نجد ان موقف الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية هو الوقوف الى جانب النظام السوري في «مواجهة مخططات الاستعمار الجديد» وفقا للجبهة، ومطالبة

٤٢ موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السوري، مقابلة مع محمد بركة، 23.9.2011: www.rtv.gov.sy/index.php?d=13&id=79737

http://www.opoosoft.com

النظام بالتوقف عن القمع والقتل وتوفير الحريات والكرامة للشعب السوري. لكن هذه المواقف وعلى الرغم من أنها صدرت من قيادات الصف الأول، لاقت بعض الانتقاد من داخل صفوف الحزب وكتابه، حتى لو كانت ضعيفة وليست من قيادات بارزة أو ذات مناصب رسمية في الحزب. من تلك الأصوات كان الصحافي هشام نفاع الذي طرح موقفا واضحا متضامنا مع الثورة والشعب السوري.:[٤٣]

ويمكن القول: ان الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، يشتق من موقعهم الإيديولوجي الملتزم فكريا بموقف الأحزاب الشيوعية العالمية، ومناهض للمعسكر الرأسمالي الغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات المحلية والإقليمية، منها موقف سورية «الممانع». لذلك يؤيدان النظام السوري ويعارضان بشدة أي محاولة للتدخل الأجنبي وإسقاط النظام. هذا الموقف وان كان الأقوى في الحزب الشيوعي، على الرغم من وجود أصوات قليلة وضعيفة تنتقده وتقف إلى جانب الثورة.

الموقف الرسمي للحزب الشيوعي الإسرائيلي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، يشتق من موقعهم الإيديولوجي الملتزم فكريا بموقف الأحزاب الشيوعية العالمية، ومناهض للمعسكر الرأسمالي الغربي، مع الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات المحلية والإقليمية، منها موقف سورية «الممانع».

التجمع الوطني الديمقراطي

لا يختلف موقف التجمع الوطني الديمقراطي كثيرا عن موقف الحزب الشيوعي من حيث دعم الثورات في تونس ومصر وليبيا، وان اختلف في تفسير الثورات وتداعياتها، فيما يشهد التجمع نقاشات حادة بين قياداته فيما يخص الثورة السورية.

دعم التجمع الوطني الديمقراطي بشكل واضح الثورة في تونس ومصر واعتبرها بداية لعهد جديد في الدول العربية. كما برز احتفال التجمع بتنحي حسني مبارك. إذ اعتبر التجمع، نظام مبارك عميلا لإسرائيل وللولايات المتحدة، وقائدا لما يسمى محور الاعتدال في الشرق الأوسط وعائقا أمام بزوغ فجر القومية العربية.

احتفل التجمع الوطني الديمقراطي بانتصار ثورة تونس ودعم الثورة المصرية. وأقام مسيرة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠١١، أي يوم تنحي مبارك، (الإعلان عن الفعالية كان قبل إعلان التنحي). خلال التظاهرة عبرت قيادات التجمع عن غبطتها لتنحي مبارك وانتصار الثورة.[٤٤]

كما تم التعبير عن الموقف الداعم للثورة في تونس ومصر، والمتفائل من إمكانيات التحول في كافة الدول العربية وتغير موازين القوى في المنطقة، في البيان الختامي[٤٥] للمؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي الذي عقد في حزيران ٢٠١١.

٤٣ انظر هشام نفاع، «نعم، ضد الامبريالية وضد النظام!»، **موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة**، ١٦/ ٩/ ٢٠١١.
٤٤ التجمع الوطني يحتفل بإنجاز الثورتين المصرية والتونسية. **موقع التجمع الوطني الديمقراطي**
12.2.2011: http://www.tajamoa.org/?mod=article&ID=1813
٤٥ **موقع عرب ٤٨**، «البيان الختامي وقرارات المؤتمر السادس للتجمع الوطني الديمقراطي»، ٣٠/ ٦/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

واعتبر التجمع الوطني الديمقراطي نجاح الثورات العربية وتوسعها إلى كل من اليمن وليبيا، وبداية حراك في الأردن، نقطة تحول مصيرية في تاريخ الدول العربية، سوف تؤدي إلى تغيير في المعادلات والسياسات والتوازنات القائمة لتميل إلى صالح الممانعة والمقاومة وضرب مصالح إسرائيل وأميركا في المنطقة. ورأى التجمع فيها تحولا سيعيد الكرامة الوطنية والقومية للشعوب العربية بأدوات ديمقراطية.

غير ان هذا التفاؤل تراجع حيال الثورة الليبية والتدخل العسكري الأجنبي هناك، لكن دون ان تصدر انتقادات علنية واضحة. وتغير الوضع مع الحالة السورية، فعلى الرغم من ان بيان المؤتمر السادس للتجمع تطرق للثورة السورية ودعمها ولو بشكل خجول، فهو لم يقطع حبل الود مع النظام، وذلك بسبب تعدد واختلاف المواقف بين قيادات التجمع وأعضاء المؤتمر.

وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر السادس: «يؤكد المؤتمر على أن التجمع يعتمد نفس المعايير التي حددت موقفه من الثورات العربية في الحالة السورية أيضًا، من هنا: يدعم التجمع المطالب المشروعة للشعب السوري في الحرية والديمقراطية والعدالة لاجتماعية وإلغاء كافة أشكال الفساد والتمييز بين المواطنين ونهب ثروات البلاد والمال العام. إن من حق الشعب السوري أن يتمتع بالديمقراطية الحقة... يدين المؤتمر القتل وقمع المتظاهرين ويشجب كافة أشكال التعذيب والتنكيل بالمواطنين العزل... يحذر المؤتمر من خطري التبعية للامبريالية والاحتراب الطائفي، اللذين تواجههما الثورات العربية. لقد ارتفعت بعض الأصوات التي تدعو للتدخل الأجنبي في سورية غير آبهة بإضعاف دورها المناهض للهيمنة الأميركية والإسرائيلية. نحن ندين بشدة هذه الأصوات ونحذر من أي محاولة أجنبية أو داخلية للمس بدور سورية القومي ودورها الداعم لقوى الممانعة ومقاومة الهيمنة الإسرائيلية والأميركية. يدعو المؤتمر إلى وقف سفك الدماء وإلى عقد مؤتمر حوار وطني جدي وحقيقي وشامل، لتنظيم عملية الانتقال السلمي نحو الديمقراطية، بما فيها انتخابات ديمقراطية حرة».[٤٦]

إلا أن هذا الموقف التوافقي بدأ يتخذ منحى خلافيا[٤٧] دعا فيه قسم من قيادات التجمع إلى الوقوف إلى جانب الدولة السورية على أثر التحولات على أرض الواقع ودخول الدول العربية في صف المعارضة بشكل واضح ومواقف الدول الغربية، وإبعاد سورية من جامعة الدول العربية، وبسبب وتصريحات المعارضة السورية (المجلس الوطني السوري) ضد المقاومة اللبنانية وما اعتبر في التجمع مغازلة لإسرائيل والغرب، وكذلك في أعقاب

٤٦ المصدر السابق.
٤٧ عوض عبد الفتاح، «ملاحظات على الوضع السوري»، **موقع عرب ٤٨**، ٣٧/ ١/ ٢٠١٢.

http://www.opoosoft.com

المطالب بالتدخل الأجنبي في سورية، من جهة، ومواقف تطالب بأخذ موقف أكثر حدة ووضوحا إلى جانب الثورة بسبب زيادة منسوب أعمال القمع والقتل التي يمارسها النظام.

ظهرت الخلافات داخل التجمع فيما يخص الثورة السورية علنا عن طريق مقالات منشورة لقيادات الحزب، كل يدافع ويروج لموقفه. فقد كتب مصطفى طه نائب الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، ردًا على قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سورية، «من يومها وحتى الساعة، كانت سورية هي الروح التي أبقت هذا الجسم ذا الشلل النصفي على قيد الحياة، وبإعلان تعليق عضوية سورية فيه هو إعلان شهادة الدفن الرسمية لهذا الجسم الورقي الذي لا تكون قراراته بشبه الإجماع إلا في حالات التآمر... خيوط المؤامرة بانت، والمعارضة الوطنية الحقيقية يجب أن تفرز نفسها بوضوح لتصر على الإصلاح من ناحية، ورفض التدخل الأجنبي، وحماية حركات المقاومة العربية من ناحية أخرى، وطرح برنامج واضح للمصالحة ما بين النظام والمعارضة الوطنية الحقيقية والتي ليست على شاكلة عبد الحليم خدام وأمثاله».[٤٨]

وتختلف عضو الكنيست حنين زعبي مع موقف نائب الأمين العام حيث كتبت، «نحن لا نحتاج لأن نعرف تفاصيل ما يحدث في سورية، لكي نحسم في مسألة تضامننا مع الثورة... نحن لا نحتاج لتفاصيل لكي نعرف أن لا مؤامرة تستطيع أن تخرج شعبا للتضحية بحياته، لأن هذه ليست قضية معرفية أصلا، بل هي قناعة تنبع من ثقتنا بأهمية الحرية في حياة الشعوب، وبقدرة الشعوب على النضال والتضحية من أجل حريتها... أما عدم الوضوح فيما يتعلق بصراعات المعارضة بأطيافها المختلفة، وعدم وقوف بعضها في وجه التسليح الداخلي، والطائفية، ودور أطراف في المعارضة في الانزلاق لمطالب التدخلات الخارجية، كل ذلك، عليه ألا يتعلق بموقفنا من شرعية الثورة، ومن موقفنا الداعم لها. هذا يحدد بالتأكيد موقفنا من أطراف المعارضة المختلفة، ويجب أن ندين وبحدة أي طرف في المعارضة يريد أن يحرف الثورة السورية عن أهدافها السامية وفي مركزها هدف الحرية، كما حدده الشعب السوري نفسه. يجب بالتأكيد أن ندين التدخل العسكري... لكن إلى جانب كل ذلك، علينا أن نؤكد، نحن مع الشعب السوري بالمطلق، ومع أو ضد المعارضة حسب مواقفها ودورها... وأن نقول أن سؤال الموقف من الثورة هو سؤال يتمحور حول استبداد النظام مقابل حرية الشعب العربي في سورية، هو سؤال لا يحتاج لمعرفة «تفاصيل» ما يجري في سورية. وأن نحول سؤال الثورة إلى أسئلة أخرى لا تتعلق بحرية الشعب

٤٨ مصطفى طه، «قصة الثعلب والأسد.. وجامعة الدول العربية»، صحيفة **فصل المقال** ٢٥/ ١٠/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

السوري، هو أيضا حسم قيمي، باتجاه عدم إعطاء أولوية للحرية، وعدم التعاطي معها كقضية الثورة أو سؤالها المركزي». [49]

في المقابل حاول واصل طه، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي أن يعرض موقفا وسطيا، يقف إلى جانب الحرية والديمقراطية وضد القمع والقتل، لكن في الوقت نفسه لا يلغي وجود مؤامرة على سورية ومحاولة لأخذها من موقع إلى آخر، بدون أي علاقة لقيم الحرية والديمقراطية، بل لإغلاق حسابات مع مواقف سورية السابقة. [50]

الحركات الإسلامية

على عكس التجمع الوطني الديمقراطي، الذي بلغ لديه أعلى مستوى من الخلافات العلنية، وعلى عكس شبه الإجماع القائم لدى الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي في دعم النظام، كان موقف الحركات الإسلامية واضحًا في دعم الثورات العربية جميعها، كونها، تشير إلى بداية مرحلة تولي الحركات الإسلامية السلطة في الدول العربية. هذا الموقف لم يخل في بعض الحالات من الصبغة الطائفية، خاصة في حالة الثورة السورية. لذلك نجد ان تفسيرات الحركات الإسلامية للثورات ومواقفها منها كانت مشبعة بنغمة دينية وأحيانا طائفية.

كان موقف الحركات الإسلامية واضحًا في دعم الثورات العربية جميعها، كونها، تشير إلى بداية مرحلة تولي الحركات الإسلامية السلطة في الدول العربية

بعد انتصار الثورة في تونس كتب حامد اغبارية، محرر صحيفة صوت الحق والحرية، ان «واشنطن خائفة وتل أبيب مرعوبة، مما يحدث في العواصم العربية، وليس فقط من إمكانية سقوط الأنظمة، بل في الأساس من احتمال حدوث ما عملوا جميعا على منعه: صعود الإسلام من جديد... لقد أرادت أميركا صياغة المنطقة العربية والشرق الإسلامي صياغة جديدة، تخدم مصالحها ومصالح المؤسسة الإسرائيلية، وذلك ضمن الحملة الصليبية العاشرة، التي بدأها الإمبراطور «جورج بوش الثاني»، ولكن الرياح جرت بعكس ما تشتهيه أميركا؛ فقد انتفضت كرامة الأمة التي داستها واشنطن وزبانيتها، بداية في فلسطين، ثم في أفغانستان وفي العراق، وفي سائر عواصم العالم العربي والإسلامي». [51] وفي مقال آخر كتب اغبارية «هذه الأيام تتبدّى حقيقة الشعب التونسي الأصيل، الذي عبر عن هذه الأصالة وعن جذوره الممتدة عبر التاريخ والحضارة الإسلامية، من خلال تأكيده أنه شعب مسلم يعتز بهويته الإسلامية وتوجهاته الوسطية، حين منح ثقته لحزب النهضة الإسلامي في انتخابات المجلس التأسيسي الذي سيقود تونس الخضراء في مرحلة ما بعد الثورة». [52]

---

٤٩ حنين زعبي، «حرية الشعوب هي سؤال الثورات العربية»، **موقع عرب ٤٨**، ١٧/ ٢/ ٢٠١١.
٥٠ واصل طه، «وحدة الوطن السوري أمانة في أعناق السوريين والعرب»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٦/ ١٢/ ٢٠١٢.
٥١ حامد اغبارية «انفراط العقد»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ٣٠/ ١/ ٢٠١١.
٥٢ حامد اغبارية، «نهضة الشعب التونسي»، **صوت الحق والحرية** ٢٩/ ١٠/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

قناعة الحركات الإسلامية بان الثورات العربية هي المدخل للانتصار الحركات الإسلامية وعودتها الى الحكم برز بعد انتخابات مصر. في هذا السياق كتب الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي، « لقد كنت على يقين بأن الشعوب إذا ما أعطيت حرية الاختيار فإنها لن تختار إلا أصحاب الأيادي البيضاء المتوضئة، وهذا ما كان في تونس؛ عبر فوز حركة النهضة الإسلامية «الإخوان المسلمون». وهذا وأعجب منه سيكون في مصر بإذن الله، حيث يتوقع كل المراقبين فوزًا ساحقًا لحزب الحرية والعدالة «الإخوان المسلمون» في الانتخابات المرتقبة. ولن يختلف الحال في ليبيا ولا في اليمن ولا في سورية حال سقوط الصنمين ونظامهما العائلي والطائفي، حيث الحضور البارز –بل والأبرز– للحركة الإسلامية «الإخوان المسلمون» في الثورة الشعبية السلمية هناك». [٥٣] ويوافقه الرأي بدر محمد بدر الذي كتب بعد فور الحركات الإسلامية في الانتخابات البرلمانية في مصر: «من الواضح أن هذا الفوز السياسي والمعنوي الكبير، الذي حققه التحالف الديمقراطي بقيادة حزب «الحرية والعدالة»، الجناح السياسي للإخوان المسلمين، يتيح له فرصة ذهبية لخدمة هذا الوطن، والخروج بنا من هذه الأزمات التي تحيط بنا من كل جانب. وأعتقد أن أجمل ما في هذا الفوز التاريخي، الذي ينسجم مع صعود الإسلاميين عموما في ثورات الربيع العربي، وتوليهم السلطة في تونس والمغرب حتى الآن، وفي انتظار مصر وليبيا واليمن، ثم في سورية بإذن الله لاحقا، أنه جاء باختيار شعبي ووطني أصيل». [٥٤]

كانت الحركات الإسلامية الوحيدة التي نظمت مظاهرات تضامن مع الثورة السورية وضد النظام. ففي أيلول ٢٠١١ نظمت الحركة مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة جمعت بين شقي الحركة الإسلامية (الشمالية والجنوبية)

انبهار أبناء الحركات الإسلامية بنتائج الثورات في مصر وتونس، ونوعا ما نتائج الانتخابات في المغرب، زادهم حماسا وثقة بالنفس في حتمية التحول الإسلامي في المنطقة، مما رفع مستوى هجومهم على النظام السوري والإيمان انه في حال انتصرت الثورة هناك سيكون هذا في صالح الحركات الإسلامية. وقد يكون هذا ما سهل استعمال لغة دينية طائفية بشكل علني وواضح في القضية السورية.

كانت الحركات الإسلامية الوحيدة التي نظمت مظاهرات تضامن مع الثورة السورية وضد النظام. ففي أيلول ٢٠١١ نظمت الحركة مظاهرة قطرية في مدينة الناصرة جمعت بين شقي الحركة الإسلامية (الشمالية والجنوبية). [٥٥] الشيخ حماد ابو دعيبس، رئيس الحركة الإسلامية الشق الجنوبي، قال في المظاهرة، «ان ربيع الثورات العربية صناعة الكرامة والحرية التي ذاق طعمها أهلنا في تونس ومصر وفي

٥٣ كمال خطيب، «ماذا قال الجردون للأسد؟»، **صوت الحق والحرية**، ٥/ ١١/ ٢٠١١.
٥٤ بدر محمد بدر «هل بدأت حقبة الإسلاميين في دول الربيع العربي؟»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ١٤/ ١/ ٢٠١٢.
٥٥ أنس موسى، «الآلف الحناجر تهتف ضد بشار الأسد في مظاهرة الحركة الإسلامية»، **موقع فلسطينيو الـ٤٨**، ١٦/ ٩/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

ليبيا ومذاقها قريب يا أهلنا في سورية . بشار لن يدوم بل إلى زوال والى اندحار» . [٥٦]
وأضاف موجه حديثه إلى الرئيس السوري بشار الأسد، : «نعرف انك لا تعرف الله وانه ليس عندك دين فلتعلم، أتدري أين أبوك ومصيره الذي قتل عشرات الآلاف في حماة، نثق قطعيا انه الآن يلتحف نارا وورثك عارا لن تنفك عنه حتى تخرج من هذه الحلبة الى جهنم وبئس المصير» . اما الشيخ كمال خطيب نائب رئيس الحركة الإسلامية الشمالية فقال : « لماذا هذه المظاهرة انطلقت من مسجد السلام الى شهاب الدين ومن يوم الجمعة، واسميناها لبيك يا شام، لأن المساجد انطلقت منها انطلاقات الخير، من مساجد درعا وطرابلس ومصر والشام بدأت انتفاضات التحرير، كان لا بد ان نتذكر ان المساجد هي بداية انتفاضات الخير والتحرير من المستعمرين، حيث تعود المساجد اليوم لتأخذ دورها من جديد» .

وقال الشيخ كمال خطيب : « من الناس من أدمن على العتمة ويحبون الظلام مع كل الذي يحصل ويتحدثون بتشاؤم وسوداوية، نقول لهم لا ، نحن في مرحلة مفصلية بالتاريخ، نجمنا في صعود ونجمهم في هبوط ، شمسنا تبزغ وشمسهم تغيب، الدور الآن هو دور الشعوب الإسلامية والعربية الشرفاء والخيرين المقهورين والمظلومين . . . من يوقف التاريخ؟ لا احد، إلا جهلة يعبثون أو صبيان يلعبون، فقل لأنصار الظلام الا تتفكرون فتعقلون وتبصرون، لنقول لكم المسلمون قادمون» . واختتم قائلا : «شئتم أم أبيتم، الآن هي مرحلة الإسلام، فلا ننحاز إلا للإسلام والشعوب الخيرة، وفي مرحلة لن تطول سنتحدث عن هؤلاء الأقزام، اصبروا ورابطوا، الدور دورنا والمستقبل لنا وليس لغيرنا» .

رئيس الحركة الاسلامية - الشق الجنوبي مخاطباً الأسد: «نعرف انك لا تعرف الله وانه ليس عندك دين فلتعلم، أتدري أين أبوك ومصيره الذي قتل عشرات الآلاف في حماة، نثق قطعيا انه الآن يلتحف نارا وورثك عارا لن تنفك عنه حتى تخرج من هذه الحلبة الى جهنم وبئس المصير»

كتب الشيخ كمال خطيب، نائب رئيس الحركة الإسلامية الشق الشمالي في أحد مقالاته : «أما أنا فإنني والحمد لله ومن اليوم الأول كنت على يقين بأن ما يجري هو قدرٌ رباني يحكمه ويحركه الله جل جلاله من فوق السموات الطباق، وأن فيه الخير كل الخير رغم كل ما في ذلك من شهداء وجرحى وسجناء وأرامل وأيتام . . . وإنها ست مزايا وخصائص اجتمعت في هذه الطائفة (السنية- ليست بالمصدر . أ . شحادة) المنصورة بإذن الله تعالى ؛ وعليه فإن ما يحدث هذه الأيام في بلاد الشام إنما هو بداية تحرك لتطهير هذه المدن المباركة من حكم البعثيين الطائفيين لتنضم سورية إلى موجة التغيير المباركة التي تشهدها البلاد العربية، والتي هي مقدمة بإذن الله تعالى للانطلاق نحو تحرير القدس والمسجد الأقصى من الاحتلال الصهيوني» . [٥٧]

وقد بلغ موقف الحركات الإسلامية المناهض للنظام السوري ذروته حين دعا الشيخ

٥٦ المصدر السابق .
٥٧ كمال خطيب، «لا تحزنوا على الشام ولا تبكوا على اليمن»، **صوت الحق والحرية**، ١٥/ ١٠/ ٢٠١١ .

http://www.opoosoft.com

إبراهيم صرصور إلى «تحرك عسكري عربي إسلامي (تركي) لوقف نزيف الشعب السوري، وللجم الوحش البعثي من الاستمرار في اغتيال السوريين بلا رحمة».[٥٨] وقال إن: «هذه التدخل سيمنع التدخل الأجنبي الذي ما أراد الخير لأمة العرب والإسلام منذ قرون طويلة». وأكد الشيخ صرصور على أنه: «لم يعد هنالك بد بعد أن بلغ السيل الزبى، وفاض الدم الحرام حتى غطى وجه سورية، من خطوة هامة وجريئة يجب ألا تقل عن تدخل عسكري عربي – تركي يوقف شلال الدم، ويحمي المدنيين ويضمن الأماكن والممرات الآمنة في كل أنحاء سورية، تمهيدا لتغيير سلمي للنظام، وتحول حقيقي نحو الديمقراطية بعد تفكيك نظام البعث الوحشي.[٥٩]

وضحت مواقف الأحزاب العربية والعربية اليهودية المركزية الفاعلة في المجتمع العربي تجاه الثورات العربية، الفروق الفكرية بين تلك الأحزاب والتزاماتها الأيديولوجية. لكن هذا لا يعني عدم وجود قضايا تجمع بين الأحزاب العربية، ولو بالحد الأدنى. أحد هذه القضايا كان في العام ٢٠١١، محاولة السلطة الوطنية الفلسطينية نيل اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين.

استحقاق أيلول

يمكن القول: ان قضية استحقاق أيلول كانت مكان إجماع بين معظم الأحزاب العربية، ولو كان دعمها متفاوتا وتفسيراتها مختلفة، باستثناء الحركة الإسلامية الشق الشمالي. فحدة النقاش في هذا السياق كان منخفضة ومضبوطة بمواقف سياسية، كونها وضعت في سياق تحدي إسرائيل وتحدي عملية التفاوض بصيغتها القائمة.

يمكن القول: ان قضية استحقاق أيلول كانت مكان إجماع بين معظم الأحزاب العربية، ولو كان دعمها متفاوتا وتفسيراتها مختلفة، باستثناء الحركة الإسلامية الشق الشمالي

رأت **الجبهة الديمقراطية** بالتوجه إلى مجلس الأمن رافعة للضغط على إسرائيل ولتغيير موازين القوى في المفاوضات، وكتب محمد بركة في هذا السياق إن الذهاب إلى الأمم المتحدة : «يأتي من أجل تنفيذ القرار الدولي للأمم المتحدة ولالتزامات الدول الكبرى بهذا الشأن؛ إن التوجه للأمم المتحدة يصادر من إسرائيل تحكمها بإيقاع القضية الفلسطينية، ويخلق مسار حراك سياسي يضع الشعب الفلسطيني في مركز الاهتمام الدولي رغما عن أنف حكومة إسرائيل، هذا من ناحية، ويشدد من عزلة حكومة الاحتلال من ناحية أخرى؛ التوجه للأمم المتحدة وقبول فلسطين عضوا كاملا فيها سيكون نقلة نوعية في التفاوض مع إسرائيل، لأن التفاوض سيجري بين دولتين

٥٨ إبراهيم صرصور، «آن الأوان لتدخل عسكري عربي تركي لحماية الشعب السوري من الوحش البعثي»، موقع **العرب** ١٥/٢/٢٠١٢.
٥٩ المصدر الاسبق.

http://www.opoosoft.com

عضوين في الأمم المتحدة، ويصبح مطلب الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ٦٧، غير مرهون «بتنازلات» إسرائيلية، وإنما بمطلب الانسحاب من أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة؛ فلسطين تستطيع ممارسة حقوق الدول الأعضاء في الهيئات الدولية وأهمها التوجه للمحكمة الدولية وللمحكمة الجنائية الدولية؛ التوجه للأمم المتحدة يجب أن يتحول إلى رافعة لتكثيف حملة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ويجب العمل على استعادة دور حركة التضامن الدولية مع فلسطين.[٦٠]

دعمت الحركة الاسلامية -الشق الجنوبي- توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة وطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية

ونوهت الجبهة إلى ضرورة الإبقاء على منظمة التحرير عنوانا سياسيا ممثلا للشعب الفلسطيني، وأن لا تصبح السلطة الوطنية الفلسطينية أو ممثلو دولة فلسطين في حدود ١٩٦٧، هم العنوان السياسي، لأن حل وانجاز حقوق قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يبقى أحد الثوابت التي لا يجوز التفريط بها، لا جهارا ولا ضمنا.

التجمع الوطني الديمقراطي: اعتبر التجمع ان في هذا التوجه فرصة لتغيير اللعبة القائمة بشكل كلي، وان ذلك سيكون فرصة لإنهاء مسار التفاوض الثنائي المباشر عديم الجدوى بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وهناك من اعتقد أن في ذلك نهاية لمسار أوسلو، وربما خطوة في طريق تدويل القضية الفلسطينية من جديد. وقد اعتبر التجمع الخطوة بمثابة إقرار بصحة معارضته لطريق اوسلو.

وقد أصدر التجمع الوطني الديمقراطي بيان دعم لخطوة السلطة يوضح قراءة التجمع لها، ويوضح الاختلاف عن موقع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. بيان الدعم هذا كان مفاجأة بالنسبة لكثير من المراقبين والى قسم كبير من كوادر التجمع، إذ ثابر التجمع في السنوات الأخيرة على مهاجمة السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقادها.[٦١]

الحركة الإسلامية -الشق الجنوبي، الممثل في الكنيست: دعمت الحركة توجه السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة وطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وفي الوقت ذاته حذرت من التنازل عن الثوابت الفلسطينية. وقد عبرت الحركة عن موقفها في بيان أصدرته عشية تقديم الطلب الفلسطيني في الأمم المتحدة.[٦٢]

أما الحركة الإسلامية- الشق الشمالي، وعلى عكس الأحزاب الأخرى عارضت وهاجمت قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة

أما الحركة الإسلامية- الشق الشمالي، وعلى عكس الأحزاب الأخرى عارضت وهاجمت قرار السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم المتحدة، وقالت على لسان عبد

---

٦٠ محمد بركة، «استحقاق ايلول: ندعم ونحذّر»، ١١/ ٩/ ٢٠١١.

٦١ «بيان صادرٍ عن التجمع الوطني الديمقراطي حول التوجه الى الأمم المتحدة للاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبولها عضواً كاملاً في الأمم المتحدة»، **موقع عرب ٤٨**، ٤/ ٩/ ٢٠١١. من الجدير ذكره ان إعلان السلطة التوجه الى الأمم المتحدة كان محركا لعقد لقاء مصالحة بين وفد من المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي وحركة فتح ولقاء الرئيس محمود عباس بعد قطيعة دامت سنوات. راجعوا: حنان حبيب الله، «التجمع بعد زيارته لعباس: لم نتهم الرئيس بالتفريط بالقضية وهذا تجن لا نقبله ولم نعتذر»، **موقع العرب** ١٤/ ٧/ ٢٠١١.

٦٢ «موقف الحركة الاسلامية من استحقاق أيلول»، **موقع شبكة الميثاق الاعلامية**، ٧/ ٩/ ٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

الحكيم مفيد، أن «الأمم المتحدة التي شرعنت الحصار على غزة لن تحقق للفلسطينيين دولة كونها مؤسسة منحازة لإسرائيل، وفي الوقت نفسه أشار إلى أهمية التضامن الدولي مع الفلسطينيين، منوها إلى أن الدولة تُقام على الأرض في ظل موازين قوى مختلفة». [٦٣]

لم تقتصر معارضة الحركة الإسلامية على خطوة السلطة الفلسطينية التوجه إلى الأمم فقط، بل طالت أيضا نهج السلطة وشخص الرئيس الفلسطيني. فقد كتب حامد اغبارية محرر صحيفة صوت الحق والحرية، «إن الربيع الفلسطيني لن يتحقق على يدي عباس، لسبب واحد هو أن عباس نفسه (ليس الشخص ولكن المنهج) هو أكبر عقبة تعترض طريق هذا الربيع. وإذا كانت الشعوب العربية تعيش ربيعها فإن ذلك الربيع قد تحقق بزوال الأنظمة التي حالت دون تحقيقه. ولن يكون للشعب الفلسطيني ربيع إلا إذا زالت سلطة عباس واختفت عن الأنظار. فوجود سلطة رام الله يكرس الاحتلال ويحول دون إنهائه». [٦٤] أما الشيخ كمال خطيب فقط استعمل كلمات أكثر شدة في انتقاد السلطة الفلسطينية ورئيسها والتوجه إلى الأمم المتحدة، حيث قال «كان الأجدر يا سيادة الرئيس بعد إعلان فشل اتفاقية أوسلو ونعيها الرسمي من قبل حكومة «نتنياهو» - «باراك» - «ليبرمان» أن تعترفوا أنتم بخطئكم بل بخطيئتكم، وأن تعيدوا الأمر إلى الشعب الفلسطيني ليكون هو سيد أمره وهو صاحب القرار». [٦٥]

٦٣ «استحقاق ايلول» - حق مشروع أم أوسلو جديد..؟ مواقف الأحزاب العربية في الداخل **موقع عرب ٤٨**، ٢٢/٩/٢٠١١.

٦٤ محمد اغبارية، «عباس» و «الربيع العربي»، **موقع فلسطينيو ال٤٨**، ٧/١٠/٢٠١١.

٦٥ كمال خطيب، «رسالتان: الى سيادته والى سماحته»، موقع **فلسطينيو ال ٤٨**، ١٠/٩/٢٠١١.

http://www.opoosoft.com

إجمال

تستغل الحكومة الإسرائيلية والأحزاب الحاكمة سيطرتها المطلقة في الكنيست ومواقع اتخاذ القرار، مدعومة بمواقف المجتمع الإسرائيلي، لفرض سياسات وقوانين تسعى لإغلاق ملف مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. هذه المحاولات بدأت مباشره بعد انتخابات العام ٢٠٠٩ وسيطرة أحزاب اليمين، وهي مستمرة وبقوة في العام ٢٠١١. وقد استعرضنا، في هذا التقرير استمرار السياسيات التي تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل بوصفهم تهديداً وخطراً على طابع الدولة، وسن القوانين التي تمس بشكل مباشر او غير مباشر بالمواطنين العرب، وتوسيع دائرة تقييد الحرّيّات وهامش العمل السياسيّ، كي تشمل معاقبة كافّة المواقف السياسيّة والآراء التي لا تنضوي تحت الإجماع الإسرائيليّ المهيمن. جميع هذا المحاولات والسياسات تصب في إطار سعي الحكومة وأحزاب الائتلاف إلى فرض مواطنة مشروطة ومقيدة على المواطن الفلسطيني، وتحديد سقف العمل السياسي.

بالإضافة لاستعراض السياسات الحكومية وعمليات تشريع القوانين او اقتراحات القوانين، التي تناولناها بشكل ثابت تقريبا في كافة التقارير، برز في العام المنصرم جانب، قل ما تناولناه في التقارير السابقة، وهو تنامي حدة الحراك السياسي والاختلاف السياسي بين الأحزاب الفاعلة في المجتمع الفلسطيني. كان هذا على اثر الثورات العربية (الربيع العربي)، وحركة الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي التي حصلت في إسرائيل صيف العام ٢٠١١، وكذلك اثر توجه منظمة التحرير الفلسطينية إلى الأمم المتحدة لطلب انضمام دولة فلسطين الى الامم المتحدة. هذه المحاور وضحت كيف تنظر وتتعامل الأحزاب العربية الى ظاهرة سياسية واحدة بأدوات تحليل مختلفة، منها يشتق الموقف السياسي. وعادة ما تتأثر مواقف الأحزاب العربية او العربية اليهودية من الأحداث بالتزاماتها الأيديولوجية. والقصد هو إخضاع الواقع والأحداث للمشارب الفكرية والإيديولوجية المكونة لتلك الأحزاب ووضعها في قوالب نظرية جاهزة سلفا. وفي كثير من الأحيان حين يتناقض الواقع مع النظريات، لا ضرر في ترويض او تشويه الواقع. كان هذا في حال تحليل الأحزاب للثورات العربية المختلفة ومواقف الأحزاب من تلك الثورات، وفي حال الاحتجاج الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي وفي دعم توجه السلطة الفلسطينية لطلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية من الأمم المتحدة.

http://www.opoosoft.com

ملحق

نص خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

أمام اجتماع مشترك لمجلسيْ الكونغرس الأميركي في ٢٠١١/٥/٢٤

إن دعوتكم الحارة لتشرّفني عميقاً كما أنه ليشرّفني جداً قراركم إفساح المجال أمامي لمخاطبة الكونغرس للمرة الثانية [مشيراً بذلك إلى أنه كان قد خاطب الكونغرس في مطلع ولايته الأولى رئيساً للوزراء عام ١٩٩٦ أيضاً].

أيها السيد نائب الرئيس [الأميركي جو بايدن] هل تذكر الفترة حيث كنا بمثابة «الوجوه الجديدة في البلد»؟ كما أنني أشخص الكثير من الأصدقاء هنا وأرى العديد من الأصدقاء الجدد لإسرائيل سواء من الديمقراطيين أو من الجمهوريين.

لا يوجد لدى إسرائيل صديق أفضل من أميركا، كما أن أميركا ليس لديها صديق أفضل من إسرائيل. إننا نقف معاً دفاعاً عن الديمقراطية، ونقف سوية لدفع السلام ولمحاربة الإرهاب. أرجو تهنئة أميركا وتهنئة السيد الرئيس [الأميركي] على نجاحكم في القضاء على بن لادن، الحمد لله على التخلص منه!

إن إسرائيل هي مرساة الاستقرار في الشرق الأوسط غير المستقر. إن إسرائيل هي حليف أميركا الثابت في منطقة تشهد تحولاً للتحالفات. وكانت إسرائيل دوماً وستبقى دوماً مناصرة لأميركا.

أيها الأصدقاء، إنكم لستم بحاجة لبناء الأمة في إسرائيل إذ إننا أصبحنا نتحلى بكافة مقومات الأمة؛ كما لا تقتضي الحاجة تصدير الديمقراطية إلى إسرائيل حيث كنا قد حصلنا عليها؛ ولا حاجة لإرسال جنود أميركيين للدفاع عن إسرائيل لأننا ندافع عن أنفسنا. وكنتم أسخياء للغاية في منحنا الأدوات التي أتاحت

http://www.opoosoft.com

لنا تولي مهمة الدفاع بأنفسنا عن إسرائيل. شكراً لكم جميعاً وشكراً لك ، أيها الرئيس أوباما، على التزامك الراسخ بحماية أمن إسرائيل. وأعلم بأن الفترة الحالية صعبة اقتصادياً وبالتالي أقدّر عميقاً هذه المساعدة.

إن دعم أمن إسرائيل لهو استثمار ذكي في مستقبلنا المشترك، ذلك لأن هناك حالياً معركة ملحمية تتجلى ملامحها في الشرق الأوسط وهي تدور بين الاستبداد والحرية. وهناك خضّة كبيرة تهزّ المنطقة الممتدة بين ممرّ خيبر [على الحدود الباكستانية الأفغانية] ومضيق جبل طارق. وقد حطمت الهزات بعض الدول وأطاحت ببعض الحكومات. ونشهد أن الأرض ما زالت تهتز. وتحمل اللحظة التأريخية هذه بين طياتها وعداً ببزوغ فجر جديد من الحرية والفرص، وهناك الملايين من الشبان المصممين على تغيير مستقبلهم. إننا جميعاً نلاحظهم وهم يحشدون الشجاعة ويخاطرون بحياتهم مطالبين بالكرامة راغبين في الحرية.

وتعيد هذه المشاهد الاستثنائية في تونس والقاهرة إلى الأذهان ما كان قد جرى في برلين وبراغ عام ١٩٨٩. لكن يجب علينا أن نتذكر – في الوقت الذي نشاركهم آمالهم – أن الآمال قد يتم إخمادها مثلما جرى في طهران عام ١٩٧٩. إنكم تذكرون ما حدث وقتذاك: لقد قام نظام استبدادي شرس وغير متسامح بإنهاء الربيع الديمقراطي في إيران. وقد خنق النظام الاستبدادي ذاته [أي النظام الإيراني] ثورة الأرز الديمقراطية في لبنان [عام ٢٠٠٥] وأخضع هذا البلد الذي طالت معاناته لحكم قروسطي متمثلاً بحزب الله.

لذا يقف الشرق الأوسط الآن أمام مفترق طرق مصيري. إنني – شأني شأنكم أجمعين – أتمنى أن تختار شعوب المنطقة المسار الذي قلّ حتى الآن السائرون عليه أي مسار الحرية. ولا أحد يزيد عنكم علماً بمكونات هذا المسار. ولا يمكن رسم هذا المسار بالانتخابات وحدها بل إنه يصبح ممهداً عندما تسمح الحكومات بتسيير الاحتجاجات في الميادين الرئيسية للمدن وعندما تُفرض القيود على سلطات الحكام وعندما يخضع القضاة للقوانين وليس لإمرة أشخاص معيَّنين وعندما يستحيل سحق حقوق الإنسان بالولاءات القبلية أو بحكم الغوغاء.

وكانت إسرائيل دوماً قد تبنّت هذا المسار [المسار الديمقراطي] فيما رفضته منطقة الشرق الأوسط بمجملها على مدى فترة طويلة. وتبرز إسرائيل كقوة مختلفة ومميزة في منطقة يتم فيها رجم النساء وإعدام مثليي الجنس شنقاً واضطهاد المسيحيين.

http://www.opoosoft.com

وقد ثبتت حقيقة تكهنات الكاتبة البريطانية العظيمة جورج إليوت التي قالت قبل أكثر من قرن مضى إن الدولة اليهودية ستتألق عند نشأتها «كالنجم الساطع من الحرية وسط الاستبداد الشرقي». إذ توجد لدينا صحافة حرة ومحاكم مستقلة واقتصاد منفتح ونقاشات برلمانية صاخبة. هل تعتقدون بأنكم تعاملون بعضكم البعض بقسوة هنا في الكونغرس؟ تعالوا لقضاء يوم واحد لا أكثر في الكنيست وحلّوا ضيوفاً عليّ..

ثمة حالياً متظاهرون عرب جريئون يكافحون من أجل تأمين هذه الحقوق لشعوبهم ومجتمعاتهم. إننا فخورون بحقيقة وجود أكثر من مليون مواطن عربي في إسرائيل يتمتعون بهذه الحقوق منذ عقود. وينفرد المواطنون العرب في إسرائيل بين حوالي ٣٠٠ مليون عربي ممن يقطنون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستمتاعهم بالحقوق الديمقراطية الحقيقية. أرجو أن تتوقفوا للحظة وتفكروا في الأمر: لا يوجد إلا ما هو دون نصف بالمئة من ٣٠٠ مليون عربي يتمتعون بالحرية الحقيقية وجميعهم مواطنون إسرائيليون! ويكشف هذا المعطى حقيقة أساسية ألا وهي أن إسرائيل ليست سبب العلة التي تعتري الشرق الأوسط بل إنها تمثل ما هو صائب في الشرق الأوسط.

إن إسرائيل تدعم تماماً رغبة الشعوب العربية في منطقتنا في العيش بحرية. ونشتاق إلى اليوم حيث تكون إسرائيل إحدى الدول الديمقراطية الحقيقية في الشرق الأوسط. وقد وقفتُ على هذه المنصة بالذات قبل ١٥ عاماً قائلاً إن الديمقراطية يجب أن تترسخ في العالم العربي، وها هي قد بدأت تترسخ. وتحمل هذه البداية بين طياتها وعداً بمستقبل باهر من السلام والازدهار، إذ أعتقد بأن الشرق الأوسط الذي يكون ديمقراطياً بصورة حقيقية سيتمتع أيضاً بالسلام الحقيقي.

غير أنه يترتب علينا – في الوقت الذي نرجو فيه الأفضل ونعمل على تحقيقه – أن نقرّ بحقيقة وجود قوى شديدة المراس تعارض هذا المستقبل. إن هذه القوى تعارض الحداثة والديمقراطية والسلام. وتتصدر إيران هذه القوات. إن نظام الطغيان في طهران يمارس العنف بحق شعبه ويدعم الهجمات على القوات الأميركية في أفغانستان والعراق ويُخضع لبنان وغزة لسيطرته ويرعى الإرهاب في العالم أجمع. عندما كنت قد وقفتُ هنا [أي لدى مخاطبة السيد نتانياهو الكونغرس عام ١٩٩٦] تحدثتُ عن العواقب الوخيمة المترتبة على

http://www.opoosoft.com

قيام إيران بتطوير الأسلحة النووية. أما الآن فقد أصبح الوقت ينفد وقد يشهد هذا المفصل التاريخي التحوّل، إذ إن أكبر خطر يواجه البشرية لربما سيواجهنا عما قريب بمعنى وجود نظام إسلامي متشدد مسلح بالأسلحة النووية.

إن التشدد الإسلامي أصبح يهدد العالم. كما أنه يهدد الإسلام نفسه. ولا شك عندي في أن هذا التشدد سيُهزم في نهاية المطاف ليستسلم لقوى الحرية والتقدم. غير أن التشدد الإسلامي – شأنه شأن عقائد متطرفة أخرى حُكم عليها بالفشل – قد يحصّل ثمناً مريعاً منا جميعاً قبل زواله المحتوم. إن إيران ستشعل حال حصولها على السلاح النووي سباقاً من التسلح النووي في الشرق الأوسط. كما أنها ستمنح الإرهابيين مظلة نووية مما ستجعل من كابوس الإرهاب النووي خطراً واضحاً وحاضراً في شتى أنحاء المعمورة. أرجو منكم أن تفهموا مغزى الأمر حيث إنهم قد يركّبون [القنبلة النووية] على صاروخ أو يضعونها داخل سفينة حاوية راسية في ميناء أو داخل حقيبة يتم وضعها داخل مترو الأنفاق.

ولا يمكن المبالغة في خطورة التهديد الذي ينطوي عليه هذا الأمر بالنسبة لبلدي. إن كل من يتجاهل هذا التهديد إنما يضع رأسه في الرمل. إن زعماء إيران – وبعد أقل من سبعة عقود مضت على قتل ستة ملايين يهودي [إبان المحرقة النازية أو الهولوكوست في الحرب العالمية الثانية] – ينكرون المحرقة داعين إلى إبادة الدولة اليهودية. ويجب استبعاد قادة يبثون هذه الآراء المسمومة من أي منتدى محترم على وجه الأرض. لكن ثمة أمراً آخر يزيد من الحنق على هذه الظاهرة ألا وهو غياب الغضب منها. إذ تُقابَل الدعوات للقضاء علينا في جزء كبير من المجتمع الدولي بالصمت المطلق. ومما قد يزيد الأمر خطورة أن هناك الكثيرين ممن يسارعون إلى إدانة إسرائيل لمجرد دفاعها عن نفسها بوجه وكلاء إيران الإرهابيين.

ولكن كما تعلمون فإن هذه الظاهرة لا تطال أميركا حيث تصرفتم بشكل مغاير على هذا الصعيد. إنكم استنكرتم النظام الإيراني بسبب سعيه لإبادة [إسرائيل]. كما أنكم اعتمدتم عقوبات قاسية ضد إيران. إن التأريخ سيثمّنك عالياً، يا أميركا. وكان الرئيس أوباما قد قال إن الولايات عاقدة العزم على منع إيران من تطوير الأسلحة النووية. كما أنه قاد بنجاح مجلس الأمن [الدولي] نحو فرض العقوبات على إيران فيما اعتمدتم أنتم في الكونغرس عقوبات أشد. وتنطوي هذه الأقوال والأفعال على أهمية قصوى.

http://www.opoosoft.com

غير أن نظام الملالي [في إيران] لم يعلّق برنامجه النووي لفترة قصيرة إلا مرة واحدة حيث كان ذلك عام ٢٠٠٣ عندما تخوف من احتمال تعرضه للعمل العسكري. وكان معمر القذافي [الزعيم الليبي] قد تخلى في العام ذاته – وللسبب نفسه – عن برنامجه الخاص بالأسلحة النووية. ولذا فإنه كلما زاد اعتقاد إيران بأن جميع الخيارات [المتعلقة بالتعامل معها] مطروحة على الطاولة قلّ احتمال وقوع المواجهة. ومن هذا المنطلق أطلب منكم مواصلة إرسال الرسالة التي لا لبس فيها ومفادها أن أميركا لن تسمح أبداً لإيران بتطوير الأسلحة النووية.

أما بالنسبة لإسرائيل فإذا كان التأريخ قد علّم الشعب اليهودي شيئاً ما فإن هذا الدرس يؤكد ضرورة تعاملنا بجدية مع الدعوات للقضاء علينا. إننا شعب نهض من رماد الهولوكوست. وعندما نقول «لن يتكرر الأمر» [الهولوكوست أو المحرقة] فإننا نعني ذلك بكل معنى الكلمة. إن إسرائيل تحتفظ لنفسها دائماً بحق الدفاع عن نفسها.

أيها الأصدقاء، في الوقت الذي تحرص فيه إسرائيل إلى الأبد على حماية نفسها فإنها لن تتخلى أبداً عن سعيها لتحقيق السلام. أفترض أننا سنتخلى عن هذا الهدف عندما نحققه. إن إسرائيل تريد السلام وهي تحتاج إليه. وكنا قد حققنا اتفاقات السلام التأريخية مع مصر والأردن التي صمدت طيلة عقود.

لا أزال أتذكر كيف كان عليه الوضع قبل حلول السلام. إنني شخصياً كِدْتُ أُقتل في اشتباك جرى داخل قناة السويس (وأقصد ذلك حرفياً). كما أنني قاتلت الإرهابيين على ضفتيْ نهر الأردن. وكان عدد كبير من الإسرائيليين قد فقدوا أحبّتهم [في القتال]. وأتفهم شخصياً حزنهم حيث كنت قد فقدت شقيقي [مشيراً إلى مقتل شقيقه الأكبر يوني نتانياهو في عملية عنتيبي الشهيرة عام ١٩٧٦ لتحرير ركاب طائرة للخطوط الجوية الفرنسية في مطار عنتيبي الأوغندي].

وبالتالي لا يوجد أحد في إسرائيل يريد العودة إلى تلك الأيام الفظيعة. إن السلام مع مصر والأردن قد شكل على مدى فترة طويلة مرساة للاستقرار والسلام في قلب الشرق الأوسط. وينبغي تعزيز هذا السلام من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لكل أولئك الذين ما زالوا ملتزمين بالسلام.

إن اتفاقات السلام مع مصر والأردن حيوية لكنها غير كافية. يجب علينا إيجاد الطريق لتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين. وكنت قبل عامين [يقصد رئيس الوزراء خطابه الشهير في جامعة بار إيلان بعيد توليه منصبه] قد أعلنتُ جهارة

http://www.opoosoft.com

التزامي بحل الدولتيْن للشعبيْن أي الحل القاضي بوجود دولة فلسطينية إلى جانب الدولة اليهودية.

إنني مستعد لتقديم تنازلات مؤلمة تحقيقاً لهذا السلام التاريخي. كما أنني أتحمل بصفتي زعيماً لإسرائيل مسؤولية قيادة شعبي نحو السلام. ليس هذا الأمر من السهولة بمكان بالنسبة لي حيث أقرّ بأن السلام الحقيقي سيضطرنا إلى التخلي عن أجزاء من أرض الوطن اليهودي. إن الشعب اليهودي ليس محتلاً أجنبياً في يهودا والسامرة. إننا لسنا كالبريطانيين في الهند أو البلجيكيين في الكونغو. إن الأرض لهي أرض أجدادنا – أرض إسرائيل حيث كان أبراهام قد حمل إليها رسالة التوحيد وحيث كان دافيد [داود] قد استعد لمواجهة غوليات وحيث كان النبي إشعيا قد وضع رؤيته حول السلام الأبدي. ولا يمكن للتأريخ – مهما تم تحريفه – نفي حقيقة وجود صلة تمتدّ لأربعة آلاف عام بين الشعب اليهودي والأرض اليهودية.

غير أن هناك حقيقة أخرى وهي أن الفلسطينيين يشاطروننا هذه المساحة الصغيرة من الأرض. إننا نبحث عن حل لا يجعلهم خاضعين لإسرائيل أو مواطنين فيها. يجب جعلهم يتمتعون بحياة وطنية من الكرامة بصفة شعب حر وقابل للحياة ومستقل في دولة خاصة بهم؛ يجب أن ينعموا بالرخاء الاقتصادي الذي يسمح بازدهار إبداعاتهم ومبادراتهم.

وكنا في الواقع قد شهدنا بدايات ما يمكن تحقيقه. إذ بدأ الفلسطينيون خلال العاميْن الماضييْن ببناء حياة أفضل لأنفسهم. وقد تولى رئيس الوزراء [الفلسطيني] سلام فياض قيادة هذا المسعى، وإنني أتمنى له الشفاء العاجل من العملية الجراحية التي خضع لها مؤخراً. إننا ساعدنا الاقتصاد الفلسطيني من خلال إزالة المئات من العوائق والحواجز لضمان انسياب السلع والأفراد. وكانت نتيجة ذلك رائعة حيث يشهد الاقتصاد الفلسطيني ازدهاراً ويحقق نمواً يزيد مقداره على ١٠٪ سنوياً. وتظهر المدن الفلسطينية الآن بمظهر يختلف كثيراً عما كانت عليه قبل عدة سنوات ليس إلا إذ توجد فيها مجمعات تجارية وقاعات سينما ومطاعم وبنوك لا بل مواقع للأعمال الإلكترونية. وتحدُث كل هذه التطورات في غياب السلام مما يسمح لكم بتصوّر ما ستؤول إليه الأمور عند حلول السلام. إن السلام سيبشّر بيوم جديد بالنسبة لكلا الشعبيْن؛ إنه سيجعل من الحلم في إرساء سلام عربي – إسرائيلي أوسع نطاقاً احتمالاً وارداً.

http://www.opoosoft.com

لذا يطرح السؤال نفسه ويجب عليكم عرضه: إذا كانت فوائد السلام مع الفلسطينيين شديدة الوضوح فلماذا استعصى علينا تحقيقه؟ ذلك لأن جميع رؤساء الوزراء الإسرائيليين الستة المتعاقبين منذ توقيع اتفاقات أوسلو قد اتفقوا على إقامة دولة فلسطينية – وإنني من ضمنهم – فلماذا يا ترى لم يتم تحقيق السلام؟ إن السبب يعود إلى حقيقة رفض الفلسطينيين حتى الآن القبول بدولة فلسطينية إذا ما كان الأمر يعني التسليم بوجود دولة يهودية إلى جانبها. لاحِظوا أن النزاع بيننا لم يدُر قط حول إقامة دولة فلسطينية بل تمحور دائماً حول مجرد وجود الدولة اليهودية. هذا هو لبّ الموضوع الذي يدور النزاع حوله. وكانت الأمم المتحدة قد صوتت عام ١٩٤٧ على تقسيم الأرض إلى دولة يهودية ودولة عربية، وقال اليهود «نعم» فيما قال الفلسطينيون «لا» لهذا القرار. أما في السنوات الأخيرة فقد رفض الفلسطينيون مرتيْن اقتراحات سخية عرضها عليهم بعض رؤساء الوزراء الإسرائيليين لإنشاء دولة فلسطينية على ما يمكن اعتباره – عملياً – جميع الأراضي التي كسبتها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة [عام ١٩٦٧]. إنهم – بكل بساطة – لم يُبدوا الاستعداد لإنهاء النزاع. ويؤسفني القول إنهم يواصلون تربية أولادهم على الكراهية ويستمرّون في إطلاق أسماء الإرهابيين على بعض ميادينهم العامة، ناهيك عن استمرارهم في إدامة الوهم بأن إسرائيل سيتم اجتياحها ذات يوم بأحفاد اللاجئين الفلسطينيين.

أيها الأصدقاء، يجب وضع حد لجميع هذه الممارسات. يتعين على الرئيس عباس [رئيس السلطة الفلسطينية] أن يقوم بما فعلته أنا. إنني وقفت أمام شعبي – وسبق وأخبرتكم بأن الأمر لم يكن سهلاً عليّ – وقلت «سوف أقبل بوجود دولة فلسطينية». وقد حان الوقت لكي يقف الرئيس عباس أمام شعبه ويقول «سوف أقبل بوجود دولة يهودية».

إن هذه الكلمات ستغير من مجرى التأريخ. إنها ستوضح للفلسطينيين وجوب إنهاء هذا النزاع وحقيقة عدم بنائهم دولتهم من أجل مواصلة النزاع مع إسرائيل بل بهدف إنهاء هذا النزاع. إنهم سيُقنعون هكذا الشعب في إسرائيل بأن لديه شريكاً حقيقياً للسلام. ومع وجود شريك كهذا سيستعد الشعب في إسرائيل للتوصل إلى حل وسط بعيد المدى.

ويجب أن يعكس الحل الوسط المذكور التغييرات الديمغرافية الدراماتيكية التي حصلت منذ عام ١٩٦٧. إن الغالبية العظمى من الإسرائيليين المقيمين خارج

http://www.opoosoft.com

خطوط ١٩٦٧ – وعددهم ٦٥٠ ألف نسمة – يقطنون في ضواحي أورشليم القدس ومنطقة تل أبيب الكبرى.

إن هذه المناطق كثيفة السكان لكنها صغيرة جغرافياً. ويجب بمقتضى أي اتفاق سلام واقعي ضم هذه المناطق – شأنها شأن مواقع أخرى ذات أهمية إستراتيجية وقومية قصوى – إلى الحدود النهائية لإسرائيل. ولن يتم حسم وضع المستوطنات إلا بالتفاوض، لكن يجب أن نكون صادقين مما يجعلني أقول اليوم ما يجب أن يجاهر به علناً كل مَن يتعامل بجدية مع السلام، بمعنى أن بعض المستوطنات ستكون في نهاية الأمر خارج حدود إسرائيل ضمن أي اتفاق سلام ينهي النزاع. أما رسم هذه الحدود بدقة فيجب التفاوض حوله. إننا سننتهج نهجاً سخياً فيما يتعلق بحجم أي دولة فلسطينية مستقبلية – لكن كما قال الرئيس أوباما فإن الحدود ستختلف عما كانت عليه يوم ٤ يونيو حزيران ١٩٦٧. إن إسرائيل لن تعود إلى خطوط ١٩٦٧ غير القابلة للحماية.

إننا نقر بضرورة أن تكون الدولة الفلسطينية كبيرة بما يجعلها قابلة للحياة ومستقلة ومزدهرة. وقد أشار الرئيس أوباما بحق إلى إسرائيل بصفة وطن الشعب اليهودي تماماً مثل إشارته إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية بصفتها وطن الشعب الفلسطيني. ويحق لليهود من كافة أرجاء العالم الهجرة إلى الدولة اليهودية، ويجب أن يكون من حق الفلسطينيين من جميع أنحاء العالم الهجرة – إذا قرروا ذلك – إلى الدولة الفلسطينية. ويعني ذلك أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين سيتم خارج حدود إسرائيل.

فيما يتعلق بأورشليم القدس فكانت إسرائيل الديمقراطية وحدها تصون حرية العبادة لأتباع جميع الديانات في المدينة. ولا يجوز إعادة تقسيم أورشليم القدس بل يجب أن تبقى موحدة عاصمة لإسرائيل. وأعلم بأن هذه القضية صعبة بالنسبة للفلسطينيين لكنني أعتقد بجواز البحث عن حل من خلال طرح المواقف المبدعة وإبداء حسن النية.

هذه هي ملامح السلام الذي أسعى لتحقيقه مع شريك فلسطيني. لكنكم تعرفون جيداً أن السلام الوحيد الذي سيصمد في الشرق الأوسط هو السلام القابل للحماية. وبالتالي يجب ربط السلام بالأمن. وكانت إسرائيل قد انسحبت في السنوات الأخيرة من جنوب لبنان وغزة لكننا لم نُقابَل بالسلام بل بـ ١٢ ألف صاروخ جرى إطلاقها من هذه المناطق على مدننا وأطفالنا من جانب عناصر حزب

http://www.opoosoft.com

الله وحماس. وقد أخفقت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في لبنان في منع تهريب هذه الأسلحة [الصواريخ] فيما تبخّر المراقبون الأوروبيون في غزة بين ليلة وضحاها. لذلك فإذا خرجت إسرائيل – هكذا ببساطة – من المناطق فإن سيل الأسلحة الوارد إلى أي دولة فلسطينية مستقبلية لن يخضع لأي مراقبة. وقد تطال الصواريخ التي ربما يتم إطلاقها من هذه الأراضي بمداها أي منزل داخل إسرائيل خلال أقل من دقيقة. أرجو منكم التفكير في هذا الأمر أيضاً. تصوَّروا احتمال ألا تكون لدينا جميعاً الآن إلا أقل من ٦٠ ثانية للبحث عن ملجأ من صاروخ قادم – هل يمكنكم ممارسة حياتكم بهذه الطريقة؟ هل يمكن لأحد أن يعيش حياة كهذه؟ بالطبع لن نوافق على العيش في حالة كهذه.

فالحقيقة هي أن إسرائيل تحتاج إلى تدابير أمنية خاصة كونها فريدة من نوعها من حيث مساحتها. إن إسرائيل هي من أصغر البلدان في العالم. أيها السيد نائب الرئيس [الأميركي] دعْني أطمئنك بأن إسرائيل أكبر بمساحتها من [ولاية] ديلاوير وحتى من منطقة رود أيلند [قرب نيويورك] ولكن لا أكثر من ذلك. إن إسرائيل بخطوط ١٩٦٧ ستماثل من حيث عرض مساحتها نصف المنطقة التي يحيط بها الطريق الدائري لمدينة واشنطن وحدها.

أرجو الحديث الآن للحظة من باب الحنين إلى الماضي: عندما جئت لأول مرة إلى واشنطن قبل ٣٠ سنة بصفة دبلوماسي شاب استغرق بي الأمر فترة من الوقت لكنني تبينتُ مؤخراً وجود أميركا تقع بما يتجاوز حدود الطريق الدائري، غير أن مساحة إسرائيل العرضية وفق خطوط ١٩٦٧ ستكون ٩ أميال [ما يقل عن ١٥ كيلومتراً] وهكذا سيكون عليه عمقها الإستراتيجي.

وبالتالي فمن الضرورة المطلقة من حيث الأمن الإسرائيلي أن تكون أي دولة فلسطينية منزوعة السلاح تماماً. ومن الحيوي أيضاً أن تحافظ إسرائيل على المدى الطويل على تواجد عسكري على امتداد نهر الأردن. إن التدابير الأمنية الراسخة على الأرض ضرورية ليس دفاعاً عن السلام فحسب بل أيضاً لغرض الدفاع عن إسرائيل في حال شرْخ السلام. إذ لا يستطيع أحد في منطقتنا غير المستقرة ضمان استمرار وجود شركاء السلام الحاليين غداً. وعندما أقول «غداً» لا أقصد موعداً بعيداً في المستقبل بل أقصد غداً.

ولا يمكن تحقيق السلام إلا حول مائدة المفاوضات. إن محاولة الفلسطينيين فرض التسوية عبر الأمم المتحدة لن تجلب السلام ويجب مقاومتها بقوة من قبل

http://www.opoosoft.com

كل أولئك الذين يريدون نهاية لهذا النزاع. إنني أقدر موقف الرئيس [أوباما] الواضح من هذه القضية. لا يمكن فرض السلام بل يجب التفاوض حوله، لكن يستحيل التفاوض إلا مع شركاء ملتزمين بالسلام.

ولا تُعتبر حماس شريكاً للسلام. إن حماس ما زالت ملتزمة بتصفية إسرائيل وممارسة الإرهاب. لديها ميثاق لا يدعو إلى محو إسرائيل فحسب بل يقول «يجب قتل اليهود أينما وُجدوا». وكان زعيم حماس قد استنكر قتل أسامة بن لادن وأشاد به بصفة مجاهد. أرجو توضيح الأمر هنا أيضاً: إن إسرائيل مستعدة للجلوس اليوم والتفاوض حول السلام مع السلطة الفلسطينية. وأعتقد بأنه يمكننا رسم مستقبل باهر من السلام لأولادنا، غير أن إسرائيل لن تتفاوض مع حكومة فلسطينية مدعومة من النسخة الفلسطينية لتنظيم القاعدة.

وبالتالي أقول للرئيس عباس: «مزّق اتفاقك مع حماس! إجلس وتفاوَض! إصْنَع السلام مع الدولة اليهودية! وإذا فعلتَ ذلك فإنني أعِدُك بأن إسرائيل لن تكون آخر دولة ترحّب بدولة فلسطينية بصفتها عضواً جديداً في الأمم المتحدة بل ستكون السبَّاقة للقيام بهذه الخطوة».

أيها الأصدقاء، إن التجارب بالغة الأهمية للقرن الماضي والأحداث الجارية في القرن الحالي تشهد على الدور الحاسم للولايات المتحدة في دفع السلام وحماية الحرية. لقد أوكلت العناية الإلهية إلى الولايات المتحدة مهمة حماية الحرية. إن جميع الأمم التي تعتزّ بالحرية مدينة بالشكر العميق لدولتكم العظمى. ومن بين الأمم الأشد امتناناً أمتي – شعب إسرائيل الذي ناضل من أجل حريته وبقائه وسط احتمالات ضئيلة للغاية سواء في العصور الغابرة أو الحديثة.

إنني أتحدث نيابة عن الشعب اليهودي والدولة اليهودية عندما أقول لكم، كممثلين لأميركا: شكراً لكم. أشكركم على دعمكم الراسخ لإسرائيل وعلى سعيكم لضمان استمرارية لمعان شعلة الحرية في أنحاء العالم.

بارك الله فيكم جميعاً وبارك الله الولايات المتحدة الأميركية إلى أبد الآبدين.



http://www.opoosoft.com


http://www.opoosoft.com